الجزيرة
قصة مشروع ورحلة عُمْر

مذكرات عمر محمد عبد الله الكارب



الجزيرة

قصة مشروع

ورحلة عُمْر

مذكرات عمر محمد عبد الله الكارب

المؤلف فى سطور

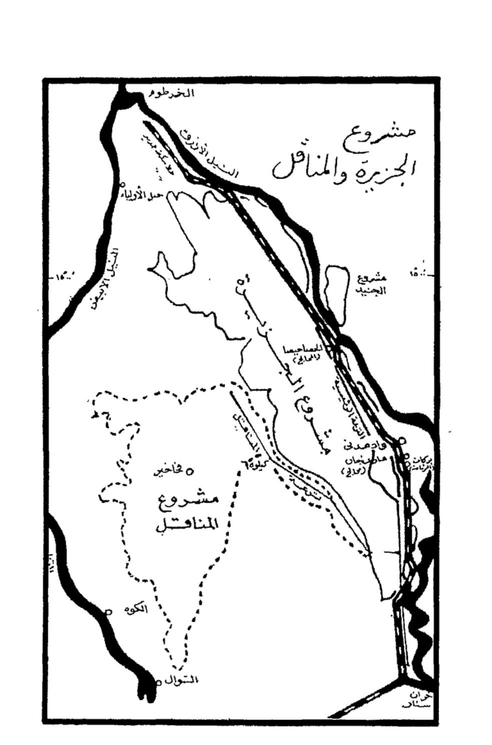
- عمل مزارعاً فى مشروع الجزيرة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٤.
- موظفاً فى المشروع من ١٩٢٩/١/١٧ إلى ١٩٦٤/٦/٣٠.
- كان مسئولا فى بداية عمله عن المكاتبات والوثائق السرية.
- فى ١٩٣٨ أصبح مديراً لمكتب المستر جيتسكل نائب المدير.
- اشترك فى تأسيس دار الوثائق بالمشروع وكان مسئولا عنها.
- فى ١٩٤٣ أصبح مديرا لمكتب المدير المستر ارشيديل.
- فى ١٩٤٦ ترقى إلى وظيفة ضابط للعمل وترقية العاملين.
- سافر إلى انجلترا لفترتين تدريبيتين فى ١٩٥١ و ١٩٦٣.
- فى ١٩٥٢ أصبح مساعداً للمدير العام وفى ١٩٥٤ نائبا للمدير العام.
- فى ١٩٦٤ تقاعد على المعاش.
- فى ١٩٧٦ تعين عضواً فى مجلس الإدارة.

الغلاف تصميم الفنان : حسين شريف

الطبعة الأولى : مارس ١٩٩٤ ميلادية - رمضان ١٤١٤ هجرية

رقم الإيداع : ٣٧٩٩ / ٩٤

ISBN : 977-5508-03-7



مشروع
الجزيرة والمناقل
الخرطوم
النيل الأزرق
النيل الأبيض
مشروع
الجنيد
ود مدني
مشروع
المناقل
الكوه

محتويات الكتاب

الإهـــــداء

إلى مزارعى مشروع الجزيرة الذين عملت معهم مزارعا خلال موسمين. عشت بينهم مزارعا عاديا وشاركت فى أغلب العمليات الزراعية. وسكنت فى بيت الحواشة (٣٩٧). ورقدت على عنقريب حبل، وتوسدت يدىّ، ولدغتنى العقارب، وطعننى الشوك في قدمى، وتبردت فى دوران "أبو عشرين" وتنشفت بالهواء والشمس، وشربت من ماء الترعة، وأصابتنى الملاريا والدسنطاريا والبلهارسيا، ورعيت البقر وحلبت لبنها. وشاركت المزارعين الأفراح والأتراح.

وإلى العاملين فى مشروع الجزيرة الذين عملت معهم موظفا صغيرا، وتدرجت حتى أصبحت نائبا للمدير العام. وتحملنا سويا الصعاب والمشاكل. وعندما تقاعدت كرمونى فأحسنوا تكريمى.

وإلى السادة المحافظين المتعاقبين على المشروع، الذين اتخذوا القرارات الصعبة بدون خوف من فقدان وظائفهم، فأسهموا فى تطوير المشروع اقتصاديا واجتماعيا وتعاونيا.

وإلى الباحثين المنقبين فى تاريخ المشروع وتطوره.

إلى كل هؤلاء أهديهم هذه المذكرات، آملا أن تكون معلما فى أحداث الماضى وتجاربه، حتى نستفيد منها فى الحاضر والمستقبل الأفضل فى تطور المشروع وتقدمه.

ثم أنى أهدى هذه المذكرات لأفراد أسرتى جميعهم وأخص بإهدائى روح أبنائى البروفسور أمين عبد الله الكارب والبروفسور عمر محمد بليل فقد كانا تواقين لرؤية هذا الكتاب بين يدى الناس فسبق الأجل وانتقلا إلى جنات الخلد وحسن الرفيق إن شاء الله.

الشكــــر

قال الله سبحانه وتعالى فى محكم تنزيله (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم، وهأنذا أبدأ بشكر الله والثناء عليه الذى خلقنى وكرمنى بمنحى جوهرة العقل- (الذى خلقنى فهو يهدين، والذى هو يطعمنى ويسقين والذى اذا مرضت فهو يشفين، والذى يميتنى ثم يحيين، والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى يوم الدين، رب هب لى حكما والحقنى بالصالحين، وأجعل لى لسان صدق فى الآخرين، واجعلنى من ورثة جنة النعيم) صدق الله العظيم. ولابد لى أن أكون عبدا شكورا لله الذى وفقنى بأن أتقرب منه، فكان بجانبى فى كل المهالك التى صادفتنى فى حركة حياتى، والذى تولى انقاذى بمجرد شعورى لدعوته، ولم يحدث أن توسلت أو دعوت غير الله فى أى حاجة من حاجات الدنيا. وأشكره على أن وفقنى إلى جمع هذه المذكرات والتى أرجو أن تكون ذات نفع للآخرين.

وأصلى وأسلم على حبيب الله، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، النبى الامى، الذى خصه الله بوحيه ورسالته للخلق أجمعين، وكانت اولى رسالات الوحى، ربطت الدين بالعلم فى قوله تعالى (اقرا باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم، علم الانسان مالم يعلم) صدق الله العظيم.

أما بعد، فاننى أشعر باننى مدين لبعض الأشخاص الذين سخرهم الله لمساعدتى، بعضهم حتى بدون طلب منى. كان أول هؤلاء ثلاثة من الفلسطينيين، الأول (السيد/ اميل عيساوى) الذى كان باشكاتبا لمديرية كسلا، والذى تبرع بدون أن أطلب منه، وسلمنى فى آخر لحظة لوداعى له خطاب توصية الى قريبه (السيد/ توفيق عطا الله) رئيس حسابات الشركة الزراعية الذى اهتم اهتماما بالغا بالخطاب، حتى أن تعيينى فى الشركة الزراعية لم يأخذ أكثر من ساعتين. وأما الثالث فقد كان (السيد اسكندر صفدى) الذى حال دون قرارى بترك خدمة الشركة الزراعية، و(للمستر ارشديل) الذى كان نائب مدير الشركة الزراعية، فأنه لو لا خوفى منه، بعد مصير سلفى (السيد/ سعيد البستانى) فى المكاتبات، مما جعلنى أن أكون ملما بمكاتبات ومستندات تاريخ المشروع، بالصبر والقراءة والذاكرة. ومدين (للمستر جيتسكل) نائب المدير فى سنة ١٩٣٨، الذى اشتركت معه فى تدوين

مذكرات تاريخ المشروع العامة والسرية، والذى قام بتشييد دار الوثائق لإدارة الجزيرة، والتى أصبحت مسئولا عنها مسئولية مباشرة، وكان (مستر جيتسكل) الحافز والمتحدى لى لهذا العمل.

وانني مدين الى أخى وصديقى وزميلى (السيد/ عبدالله كرار) رحمه الله رحمة واسعة، والذى أراد الله أن يخلفنى فى المكاتبات وفى دار الوثائق التى أصبحت جزءا من حياته، وكان له الفضل أن رتب لى الكثير من الوثائق التى وصلت الى الدار فيما بعد، وكانت له ذاكرة لا تعرف النسيان.وقد كان متشوقا ليرى هذه المذكرات مجموعة فى كتاب. وتشاء المقادير أن يسافر من ودمدنى، وفى الوقت الذى كنت أتوقع عودته سمعت فى المذياع من ودمدنى خبر وفاته. كان (عبدالله كرار) أمة قائمة بذاتها.

واذا جاز لى أن أضيف فلا بدلى أن أذكر أبنائى (التجانى) الذى ظل يلاحقنى ويشجعنى لجمع هذه المذكرات لدرجة أنه اخذ المبادرة فى العمل على طبعها فى مصر والاتصال بأصحاب المطابع هناك. وابنى (أمين) -رحمه الله- الذى نقل لى الكثير من المذكرات إلى اللغة العربية، كما قرأ وصحح بعض هذه المذكرات. وابنى صلاح الدين، الذى نقل الكثير من هذه المذكرات الى اللغة العربية، كما قرأ وصحح كل المذكرات. وابنى الطيب حاج عطية الذى له الفضل الأعظم فى جمع هذه المذكرات وتبويبها، فقد وقع عليه كل العبء فى آخر الأمر.

وأنتقل بعد ذلك الى إسداء الشكر لكل الذين ساعدونى فى نشر هذه المذكرات فى جريدة الجزيرة، من السادة رؤساء التحرير ومساعديهم وسائقى وموزعى الجريدة، والذين كانوا يهتمون بهذه المذكرات وأخذها منى ونشرها. ولابد فى هذه المجال أن أذكر اصحاب(مطبعة التمدن) بالخرطوم، وعلى رأسهم (السيد/ حسن محمد صالح العراقى)، الذى كان المقاول فى بعض الأعمال فى عهد الشركة الزراعية.

واخص بالذكر الأخ والصديق والزميل (سليمان بخيت) رئيس التحرير الأول للجريدة، منذ انشائها أول مرة فى شهر مايو ١٩٥٠، فقد كان له الفضل فى الاهتمام الخاص بهذه المذكرات فى وضعها فى الجريدة وفى تصحيحها، كما تكرم وعلق عليها ونقل لى من الانجليزية الى العربية العديد من المذكرات بالذات مذكرة (مستر جيتسكل) الخاصة بمال اتحاد المزارعين. أطال الله عمر صديقنا (سليمان) ومتعه

بالعافيه، فقد بذل كل نشاطه فى خدمه هذا المشروع عندما كان مسئولا عن الجريدة وعندما كان فيما بعد نائبا لضابط الخدمات الاجتماعية، كان مشروع الجزيرة جزءا من حياته. ولابد من ذكر رؤساء التحرير الاخرين الذين ساعدوا فى النشر والاهتمام بهذه المذكرات وهم السادة(محمد خير البدوى) (زكريا جاد كريم) (يوسف عبدالعال) (وعلى السمانى) (أحمد دفع الله كباشى) ونجم الدين ومساعديهم (على الخليفة) (محى الدين بابكر) (مساعد عبدالخالق). (وعوض ابراهيم) و(محجوب مالك) و(محمد عبدالرحيم) ومساعديه بالخدمات الاجتماعية. والسواقين والموزعين (عطا محمد عبدالباقى) و(بابكر سليمان سالم) و(الطاهر محمد أحمد) و(عثمان عوض الكريم) و(أبو القاسم إبراهيم). والذين ساعدوا فى طباعة المذكرات وهم بالإدارة. و(السيد/عبدالرحمن أحمد سليمان) الذى كان دائما مهتما وعلى استعداد لطباعة ومراجعة بعض المذكرات. و(السيدة/ نعيمة بابكر) بالادارة التى طبعت كل أوراق المذكرات من جريدة الجزيرة كما قامت بطباعة غيرها. و(السيد/عبدالحميد شجر الخيرى) الذى تكرم باجراء اللازم فى طبع الكثير من هذه المذكرات– و(السيد/ بهاء الدين بحيرى) وكاتبه القدير (أبو عبيدة). و(السيد/ عبد الله الرضى محمد) الذى أشرف على طباعة ومراجعة وترتيب كل أوراق مشروع الزيداب. و(السيد/ محمود حسين) مدير الشئون الذى أشرف على طباعة ومراجعة كل أوراق رحلتى كمزارع فى مشروع الجزيرة.و(السيد/ عبدالله الجيلى) بالادارة ومساعديه. و(السيد عبدالرحيم ضيراوى) مدير السلك الإدارى ومساعديه. و(السيد/ عبد المتعال الدالى) ومساعديه بدار الوثائق. و(السيد/ أحمد دفع الله) الموظف بمكتب المحامين (الكارب – مدنى) بالخرطوم الذى وقع عليه العبء فى إعادة طبع أغلب هذه المذكرات. وأخيرا ابنى(عمر أمين الكارب) الذى قام باعادة طبع أغلب المذكرات بالكمبيوتر.

وأرجو أن أعيد شكرى وتقديرى لكل اولئك الذين لم تسعفنى الذاكرة بذكر أسمائهم. وأرجو من الله التوفيق والسداد.

هذا وأنى لازجى الشكر أوفره وأجزله للدكتور محمد سعيد القدال الذي تخصص في تاريخ السودان وتدريسه لطلبته في جامعة الخرطوم. وقد كان والده الشيخ سعيد القدال رحمه الله صديقاً لي وما زلت أحفظ الكثير من أشعاره رغم

تقادم العهد ثم صار أبنه الدكتور محمد زميلاً لأبنائي في الدراسة وصديقاً لهم والحمد لله. فقد أشرف الدكتور القدال على هذه المذكرات توطئةً لإدخالها كمبيوتر المطبعة بمصر ثم بعث إليَّ بتعريف للكتاب لقارئيه رأيت أن أثبته كمقدمة أغنتني عن كثير مما كنت أفكر فيه وذلك لأن الدكتور القدال أستطاع بذهنه الثاقب وخياله الواسع وقدرته الفائقة كباحث ذي إنتاج وفير إن شاء الله وكمعلم وأبن معلم أن يتلمس روح هذه المذكرات ويسجلها في وضوح وصدق ... فهى في الحقيقة مع كونها سجل وفاء لجيل بأكمله أفنى عمره لإنجاح هذا المشروع الذي أصبح صرحاً اقتصادياً وإجتماعياً شامخاً ألاّ أنها كذلك رسالة موجهة لأبنائنا من جيل القدال ومن يلونه إن شاء الله لعلهم يرون في أسلافهم ممن وقع عليهم عبء تحمل الاستعمار الأجنبي والصبر عليه ومقاومته والإصرار على إدارة بلادهم بعد تحريرها بكفاءة واقتدار كبيرين ... لعلهم يرون في ذلك بعضاً من قدوة فيجعلون الراية في مسئولية هم جديرون بها بلا ريب فأني سعيد بما كتبه الدكتور القدال من مقدمة وسعيد بأنها أتت منه دون غيره لهذه الصلة الشخصية القديمة بأسرته وبه فجزاه الله كل خير.



المؤلف



محمد أفندى عبدالله محمد
صورة الوالد الذى كان مزارعاً بمشروع الجزيرة
فى الفترة من ١٩٢٢ - ١٩٢٤

مقدمة المؤلف

فكرت فى جمع هذه المذكرات، لأول مرة عام ١٩٥٧ عندما حضر (مستر جيتسكل) الى بركات وطلب منى مساعدة زميله (مستر ماكوليم) فى جمع المعلومات التى يطلبها من دار الوثائق ببركات، للكتاب الذى قدمت له جامعة اكسفورد البريطانية، التى تخرج منها منحه، ليكتبه عن مشروع الجزيرة. وكان (مستر جيتسكل) قد انضم الى خدمة مشروع الجزيرة، بعد تخرجه من نفس الجامعة فى سنة ١٩٢٣، وعين مفتشا صغيرا فى تفاتيش الغيط بالمشروع، وزاول عدة وظائف الى أن صار مديرا للمشروع فى سنة ١٩٤٥ فى عهد الشركة الزراعية، وصار بعد ذلك محافظا لادارة المشروع بعد تأميمه فى ١٩٥٠/٧/١، واستمر الى أن تقاعد فى سنة ١٩٥٢.

وفى سنة ١٩٥٩ صدر الكتاب تحت عنوان " الجزيرة: قصة تنمية فى السودان: GEZIRA: A Story of Development in the Sudan. وأرسل لى (مستر جيتسكل) نسخة من الكتاب هدية وتقديرا واعترافا لما قمت به من مساعدة فى جمع المعلومات للكتاب، وظهرت صورتى فى الكتاب وذكر نبذة عن تاريخ عملى بالمشروع، وأشاد بالدور الذى قمت به فى معالجة مشكلة اضراب العمال فى سنة ١٩٤٦.

أخذت بعد ذلك فى جمع المعلومات التى نشرت الكثير منها فى جريدة الجزيرة الغراء فى فترات متقطعة، ولم أفكر فى جمعها فى كتاب فى ذلك الوقت.

هذا ولما حضر (مستر جيتسكل) فى زيارته الأخيرة لبركات فى سنة ١٩٦٣، أقام السيد/ المحافظ وقتها حفل عشاء تكريما له فى استراحة بركات، حضره العديد من موظفى الادارة وغيرهم من المصالح المختلفة وبعض المزارعين. وهناك التقينا به الأخ/ محمد عمر احمد، ضابط الخدمات الاجتماعية وقتها، وأنا. وكان من ضمن حديثنا الإشادة بالكتاب الذى أصدرعن المشروع، والمعلومات التى ظهرت وكانت محجوبة عن الناس داخل المشروع وخارجه. وكان أول كتاب يصدر عن تاريخ المشروع. وأضاف (مستر جيتسكل) بأن بعض طلبة جامعة الخرطوم طلبوا منه الاذن لترجمة الكتاب الى اللغة العربية، ولكنه لم يأذن لهم لأن الذى يفعل ذلك لابد له من معرفة المشروع، وانه الآن يأذن لنا إذا أردنا ترجمة الكتاب أوالاستفادة منه كمرجع

للكتابة عن المشروع. وبالفعل قد انتهزت الفرصة ونقلت منه فى مذكرتى العديد من الفقرات الى اللغة العربية لمعلومية الذين لم يطلعوا على الكتاب أو لم يعرفوا اللغة الانجليزية. كما أخذت منه بعض المراجع المهمة.

ومنذ ذلك الوقت أخذ الحاج /محمد عمر فى جمع المواد للكتابة عن الخدمات الاجتماعية، وكان دورى أن أجمع المواد للكتاب عن المشروع من الوجهة العامة. واستعنت أيضا بالمذكرات التى كنت أطلع عليها عندما كنت أمينا بدار الوثائق ببركات. هذا بالإضافة لمعايشتى للأحداث طوال فترة خدمتى.

تقـديــم

د. محمد سعيد القدال

هذا كتاب فريد في الذكريات. فهو يجمع بين البحث العلمي والسيرة الذاتية. أمتزجا معاً في نسيج واحد وأفرز قصة مشروع ورحلة عمر. فقد مزج المؤلف بين قصة المشروع وحياته مزجاً جعل تاريخ المشروع مندغماً في حياته، واندغمت سيرته في تاريخ المشروع – فقد عايش المؤلف المشروع لأربع حقب. بدأها مزراعاً ثم موظفاً صغيراً، وتدرج حتى أصبح نائباً للمدير العام وأخيراً عضواً في مجلس إدارته. فعاش أشق سنوات تأسيسه، وأنضر أيام إزدهاره. واختلجت في نفسه مشاعر الأسى والفرح. فجاء الكتاب نابضاً بالحياة.

كما احتوى الكتاب على تفاصيل دقيقة في الجوانب الإدارية والفنية والإنسانية المتعلقة بتاريخ المشروع، والتي قل أن تجود بها الوثائق في المشروع وفي حفظ المكاتبات والملفات واحتكاكه مع الإداريين البريطانيين الذين تميزوا بالصرامة في أدائهم الإداري، قد أكسبه مران في التدقيق والتحري. ثم طور تلك المقدرات بشخصيته التواقة للتجديد. وهذه صفات يتحلى بها نفر من جيل المؤلف الذين ألتزموا بدرجات عالية من الإنضباط، ومما يميز هذه المذكرات تواضع المؤلف عندما يتعرض لدوره في الأحداث. وهى صفة لا تحفل بها بعض كتب السير الذاتية التي يجنح كاتبوها إلى تضخيم أدوارهم، وإضفاء صفات على مواقفهم تصدم ذهن القارىء، ولكن المؤلف يندفع منفعلاً عندما يتناول دور زملائه في العمل فيمجدهم ويعلو من قدرهم ويصل درجة يصف أحدهم بأنه كان «أمه».

وترتبط تلك الحماسة بإهتمامه بالمشروع وحرصه عليه ليواصل دوره وعطاؤه ولا يخفي إعجابه الجم بالإداريين المقتدرين الذين تولوا قيادة المشروع، سواء من البريطانيين أو السودانيين. وقد تنجرف تلك المشاعر أحياناً إلى مدى أبعد، ولكنها تعطي المذكرات جانباً من مصداقيتها. فعندما يترك الكاتب مشاعره لتنساب دون أن يحس بحرج في إنسيابها فإنه يقترب أكثر من وجدان القارىء، ويزيل الحواجز التي تنشأ من كتابات بعض المتكلفين الذين يسعون إلى مواءمة أفكارهم مع ما يستجد من متغيرات.

وهذه المذكرات صورة لسنوات شاقة بالنسبة للسودانيين الأوائل الذين إنخرطوا في خدمة الشركة الزراعية. كانوا في البداية فتية ثلاثة، أكبرهم في بدايات العشرين من عمره وأصغرهم في السادسة عشر. ووجدوا أنفسهم في محيط من الأجانب من بريطانيين وأغاريق وشاميين ومصريين، كانوا حفنة غريبة بالرغم من أنهم سودانيون في بلادهم. فكيف أستطاعوا الصمود في ذلك المد الأجنبي؟ كان سلاحهم في ذلك المعترك ذا ثلاث شعب.

أولها الإنضباط في العمل والتفاني فيه، حتى أنهم في بعض الظروف كانوا يصلون الفجر في الرابعة صباحاً مع خفير المكتب ليكونوا في ميعادهم في المكتب في السادسة.

وثانيها الصبر على المكاره وتحمل المشاق في ظروف بالغة التعقيد والصعوبة بالنسبة للسودانيين في ذلك الزمن الأول. فالسكن مزري والمرتبات ضئيلة وأفق المستقبل غير واضح المعالم ومؤامرات الأجانب تحف بهم من بعض الجوانب. فصبروا وصابروا. وثالثها السلوك الخلقي القويم.

وحرص المؤلف على تأكيد تلك الأسس وقرع لها الأجراس لترن في أذهان الأجيال الحديثة، لأنه يرى أنها المرتكزات الراسخة في دروب الحياة. كما لا يخفى إمتعاضه ـن أساليب المكاتب الحديثة وما تذخر به من تسيب في العمل وعدم إنضباط، وهي ـور تبدو له نشازاً عندما يسترجع الذكريات إلى تلك الأيام.

كما لا يخفى إستهجانه من الشاميين والمصريين، ومحاولاتهم للتقرب من الإداريين البريطانيين وتصديه لأساليبهم في الحصول على إتاوات. ويصل إزدراءه بالمولدين حداً بعيداً، حتى أطلقوا عليهم اسم «المبوجنين» وهي صفة يطلقها أهل السودان للتحقير من شأن الإنسان.

وامتدت حساسية المؤلف تجاه الأجانب لتشمل العمال الزراعيين القادمين من غرب أفريقيا، خصوصاً عندما سعوا لإمتلاك حواشات في المشروع. وقد لا يتفق القارىء كثيراً مع تلك الحساسيات، ولكنه لا يستطيع إلا أن يعترف بصدق الكاتب، فهو يصور الشعور العام الذي كان سائداً في ذلك الوقت. فالمذكرات تعكس روح عصرها.

لقد تركت تلك السنوات هاجساً لدى المؤلف بضرورة إدخال السودانيين في

خدمة الشركة الزراعية حتى لا تظل إدارة المشروع وقفاً على الأجانب. ولهذا لعب دوراً مؤثراً في سودنة الوظائف بعد تأميم المشروع - وعندما تناول التأميم (الفصل الخامس) لم يخف فرحه بدخول العناصر السودانية.

وأوضح التطور الذي تم إحرازه على أيدي السودانيين، ولكنه أبرز أيضاً الإضطراب الذي أصاب إدارته من تدخل السياسة، مما أدى إلى تغيير المحافظين بطريقة أضرت بالمشروع، وأجرى مقارنة بين الاستقرار الإداري على أيام الشركة البريطانية والإضطراب الإداري على عهد الحكومات الوطنية.

وقدم المؤلف في (الفصل الثالث) رحلتين في مشروع الجزيرة. الأولى رحلته عندما كان مزراعاً في موسمين متتاليين، والثانية عندما عمل موظفاً، وهذا الفصل أكثر جوانب المذكرات حيوية. فهو يصور البدايات الأولى لمشروع الجزيرة عندما تم تقسيم الحواشات على المزراعين، ثم تدفق الماء للمرة الأولى من الخزان، والأساليب الزراعية في تلك السنوات الأولى. ثم تناول أوضاع الموظفين السودانيين في العشرينات والثلاثينات.

وكان السودانيون في مشروع الجزيرة يمرون بتجارب شاقة، وتفاقمت شدتها من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية. ولكنهم كانوا يختزنون التجارب ويتعلمون منها ويشحذون أسلحة أشتقوها عندما حان الوقت لذلك.

ويحفل (الفصل الرابع) بجوانب متعددة من الذكريات شملت قضايا ونوادر أختلط فيها الجد بالهزل، ولكنها تصب جميعاً في تاريخ المشروع. فلم ينحرف المؤلف لحظة في مذكراته عن مشروع الجزيرة، بل ظل تاريخه هو البوصلة التي حكمت مساره. ولم يفعل ذلك تكلفاً ولكنه التمازج بين سيرته الذاتية وتاريخ المشروع.

ويقدم المؤلف في الفصلين (الأول والثاني) دراسة عن تطور مشروع الجزيرة، منذ أن كان فكرة تتردد في أذهان الحكام البريطانيين حيناً وتلح عليهم أحياناً أخرى وهم يجوبون أرض الجزيرة جيئةً وذهاباً، في سعيهم لخلق استقرار إداري واقتصادي بعد القضاء على الدولة المهدية. وأفتتن البريطانيون بامتداد الأرض الزراعية ووفرة الماء، فترسخت لديهم قناعة بضرورة استغلالها. وتابع المؤلف تطور تلك الأفكار وهى تحف بها ضغوط أصحاب مصانع النسيج في بريطانيا

وتعرض لما كان يتم في أروقة البرلمان البريطاني. وأحاط ذلك بمجمل السياسة البريطانية الزراعية في السودان، حتى تم توقيع الإتفاق الثلاثي بين الشركة والحكومة والمزارع، ويمثل هذا الجهد إحدى الأسس لدراسة تاريخ المشروع، ولم تغب عن المؤلف بعض القضايا التي تخص الحاضر والمستقبل، فأودعها الفصل الثامن. وقدم المؤلف دراسة وذكريات عن المزارعين وإضراباتهم (الفصل السادس) وعن إضرابات العمال (الفصل السابع).

وقد شارك مشاركة فعلية في المفاوضات التي دارت بصدد تلك الإضرابات، وسوف تعمق هذه الدراسة فهم علاقات العمل والصراعات بين الإداريين البريطانيين (المخدمين) وكشف تدخل السياسة السودانية عندما بدأت تجوس في أروقة الحركة الشعبية باحثة عن أرض تقف عليها. ولا شك أن الدارسين لتاريخ حركات المزارعين والعمال، سيجدون في هذين الفصلين مادة تساعدهم على التعمق في طبيعة تلك الحركات.

وسوف يستفيدون من الوثائق التي قدم المؤلف تلخيصاً لجانب منها، وتحتوي الملاحق على وثائق قيمة. منها تقريران أحدهما كتب عام ١٩٣١م عن زراعة القطن في السودان، والثاني عام ١٩٥٠م وهوالتقرير النهائي للشركة الزراعية قبل إنتقال المشروع إلى حكومة السودان. كما تحتوي على ثلاث قوائم. الأولى تشمل بعض الشخصيات السودانية التي إرتبطت بالمشروع في فترات متباينة ولعبت دوراً في تاريخه وأورد المؤلف نبذة أو سيرة ذاتية لكل شخصية وصورة لكل واحد. وتشمل القائمة الثانية أسماء الشباب الذين تركوا بصماتهم في المشروع في أحلك الظروف. والقائمة الثالثة خاصة باسماء الذين فارقوا الحياة أثناء عملهم بالمشروع. والقوائم الثلاث تعكس إهتمام المؤلف بكل واحد ساهم في مسيرة المشروع. وأعطت تلك القوائم للكتاب نبضاً إنسانياً.

وبعد فهذا ليس كتاب مبرأ من الأخطاء، ولكن حاولت أن أبرز جوانبه الإنسانية وقيمته التاريخية والفكرية، وسيكون هذا الكتاب إحدى الكتب الرائدة في مجال السيرة الذاتية السودانية، ومن المراجع الهامة لتاريخ مشروع الجزيرة.

نوفمبر ١٩٩٣م

الفصل الأول

خلفية مشروع الجزيرة بالسودان

التاريخية والسياسية والاقتصادية

الفصل الأول
خلفية مشروع الجزيرة بالسودان
التاريخية والسياسية والاقتصادية

١- الجزيرة في التاريخ:

تعرف المنطقة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض بالجزيرة على الإطلاق، كما كانت تعرف فى وقت من الأوقات بجزيرة سنار وبجزيرة الخرطوم، اللتين اشتهرتا بها. وكانت تعرف محليا بجزيرة (مالك ود أبوروف) زعيم قبيلة رفاعة الهُوىْ. وأما تسميتها بجزيرة فأمر فيه تساهل لأنها فى واقع الأمر شبه جزيرة.

كتب عن الجزيرة الكثير من الكتاب الأفرنج وغيرهم. وكان من ضمن من كتبوا عنها عالم الآثار المشهور (أركل) الذى خدم فى هذه البلاد لعدة سنوات. كتب عن الجزيرة فى كتاب عن تاريخ السودان الى عام ١٩٢١م. ومن الحفريات والاستكشافات التى قام بها أماط اللثام عن حياة بشرية كانت قائمة على صيد الحيوانات والأسماك والزراعة على شواطئ النيل، والتى كانت تواريخها منذ خمسة آلاف سنة قبل الميلاد أو أقدم. ودعنا الآن نسجل ما أورده فى هذا المجال المرحوم (الدكتور مكى شبيكه) أستاذ التاريخ سابقا بجامعة الخرطوم فى كتابه تاريخ السودان الحديث. "تبدأ القصة من العهد المسيحى الذى دخل هذه البلاد من الشمال عن حدود مصر مع السودان وامتد جنوبا حتى ضم منطقة الجزيرة كلها واتخذ (سوبا) عاصمة لملكه. وكانت تلك المملكة معروفة (بمملكة علوة) وهى أكثر اتساعا من (مملكة المقرة)، وأمطارها أغزر، وهذا مما جعل العرب يتسابقون إليها بعيدا عن تعسف العناصر غير العربية التى توالت على حكم مصر. وكانت البلاد واسعة تسمح بمزيد من السكان وماكان أهل (علوة) يضيقون أو يشعرون بمزاحمة من العرب الوافدين. والظاهر أن العرب تكاثروا وتفوقوا فيها على سكان البلاد الأصليين حتى انمحت لغتهم واندمجوا فى القبائل العربية وزال كيانهم، وعندما تغلب الفونج عليهم فى أوائل القرن السادس عشر كانت عملية هذا الغزو السلمى العربى، فى إقليم (علوة) مرت عليها نحو ثمانية قرونٌ.

ثم يتحدث الدكتور شبيكة عن دولة الفونج فى بداية القرن السادس عشر

الميلادى وفى فترة من الفوضى وقلة المصادر ظهر (عمارة دنقس) وينتمى الى جماعة تسمى(الفونج) وأسس دولة إسلامية عاصمتها (سنار) وعاصمة أخرى يحتمل أن تكون بالقرب من (الرصيرص). وقد أكد لنا وجود(عمارة) ومملكته (داود روبينى) وهو يهودى شرقى قدم لبلاد السودان عن طريق سواكن عام ١٥٢٣. والجدل لا يزال قائما عن أصل الفونج ولكنهم يدعون أنهم ينتمون الى (بنى أمية). وماتذكره المصادر العربية من هروب بعض الأمويين لبلاد البجة والنوبة من مصر عند إنهيار دولة (بنى أميه) وقيام الدولة (العباسية)، يمدهم بدليل لهذا الإدعاء. والحقبة بين سقوط الدولة الأموية وتأسيس (عمارة) لدولة الفونج فى السودان تمتد الى نحو ٧٥٠ سنه. ويحتمل زواج هؤلاء الأمراء الأمويين من أفريقيات مما جعل ألوانهم وبعض تقاطيع أجسامهم مماثلة للعناصر (الأفريقية) انتهى حديث الدكتور مكى شبيكة.

وهناك أيضا مذكرات أخرى، عن هذه المنطقة، جاء فيها:

" هناك أسباب تدعو الى الإعتقاد بأنه فى وقت ماكانت الجزيرة تكون جزء من مملكة مسيحية وأن أنقاض كنيسة مسيحية لا تزال ظاهره للعيان فى (سوبا) على الشاطى الشرقى للنيل الأزرق على بضعة أميال جنوب الخرطوم. واعتبارا من أواخر القرن الخامس عشر وحتى سنة ١٨٢١ كانت الجزيرة واقعة تحت حكومة الفونج وكان سلطان الفونج يقيم فى (سنار)، وكان معروفاً وقتها بسلطان سنار وحكومته (السلطنة الزرقاء) (وعمارة دنقس) وهو أول سلاطين الفونج وأسس مملكته فى ١٤٨٥م وأنشأ (سنار) عاصمة الفونج على شاطى النيل الأزرق. وفى أوائل القرن السادس عشر اتسعت سيطرة السلطنة الزرقاء الى أبعاد شاسعة. وغيرمحقق الى أى مدى امتدت جنوبا، ولكنها شملت كردفان الى الغرب ودنقلا الى الشمال، بينما القبائل المستوطنة فى المقاطعة بين النيل والبحر الأحمر وحدود أثيوبيا كلها كانت تحت حكم السلطنة الزرقاء. والرحالة (مونشربونشيت) والذى زار (سنار) فى عام ١٦٩٩ بصحبة (الأب أكسفيرس دى بريفيديينت) وجدوا هناك مايقرب من مائة ألف نسمة، كما وجدوا تجارة واسعة الأرجاء، وكان أهمها تصدير القطن لدرجة أن السلطان، بموافقة ملك أثيوبيا، احتفظ بضباط للجمارك فى (شلق) لإستلام العوائد على القطن المصدر الى أثيوبيا، على أن تقسم العوايد

الجمركية بالتساوى بين الدولتين.

ويذكر الرحالة (بيركهاردت)، والذى تصادف وجوده بشندى فى عام ١٨١٤م، بأن الصادرات الرئيسية من سنار كانت الدمور والقطن نفسه والذى كان وقتها منتشر الاستعمال، ليس فقط فى شواطئ النيل حتى دنقلا، بل كان فى كردفان وفى منطقة واسعة فى دارفور وفى أثيوبيا فى كل بلاد النوبة شرق النيل وحتى البحر الاحمر. ويذكر أيضا بأن مصانع القطن فى(سنار) وفى (باقرمى) فى غرب دارفور كانت تزود أغلب الجزء الشمالى الأفريقى بأصناف من الملابس القطنية ولكن- ولو أن التجاره استمرت فى الازدهار- فأن الدولة فى آخر القرن الثامن عشر كانت فى نهاية شيخوختها. وفى عام ١٨٢١م كان تقدم الجيش التركى تحت قيادة (اسماعيل باشا)، لم يجابهه أيه مقاومة مع قوة بنادق الأتراك التى كانت تخرق دروع المحاربين من رجالات الفونج، وكانت حاسمة فى المعركة. وزال بهذا ملك دام أكثر من ثلاثة قرون، حفظ للاسلام والعروبة اسمها وتقاليدها فى حوض النيل الأعلى وروافده.

وعندما خضعت مملكة الفونج الى الحكم التركى ووصول الحاكم التركى الى (سنار) ودخوله تلك العاصمة، كانت كل الدلائل تشير الى أن يستمر فيها الحاكم كعاصمة للجزيرة. ولكن لم يطب المقام للجند فى (سنار) لوخيم مناخها، وقد عرفت منذ العهد الفونجى بذلك حتى أن ملوك (سنار) كانوا يبعثون بخيولهم فى زمن الأمطار الى(عبود) فى وسط الجزيرة خوفا عليها من الموت بالذباب. اتخذت (وادمدنى) عاصمة وبنيت الثكنات ومكاتب الحكومة ورتبت حكومة للقرى قوامها قائمقامات لكل عدد منها، ويساعد القائمقام مشائخ الخطوط. ثم صارت بعد ذلك من أقصى جنوبها وحتى مدينة ودمدنى جزءا من مدينة الخرطوم. وفى خلال فترة الحكم التركى كانت الجزيرة مسرحا لكثير من الأحداث. فقد كانت المسلمية وسطا تجاريا هاما للغاية، كما أن الحكم التركى أحدث الكثير من النظم الإدارية والمدن وأنشأ نظاما يكفل اتصال المديريات مع بعضها البعض. وكان استقرار العرب الرحل والذين كانوا يجوبون الجزيرة ذهابا وجيئة بحثا عن الماء والكلاء لمواشيهم. وكانت الجزيرة فى ذلك الوقت بادية مكتظة بالغابات والمراعى وكان (مالك ود أبى روف) زعيم قبيلة رفاعة الهُوئ (الغرب) مع العرب الرحل فى الجزيرة يصدرون بمواشيهم

فى زمن الصيف حتى حدود الحبشة ثم يقبلون آيبين الى أن يستقروا فى زمن الخريف والأمطار عند مشارف الخرطوم وهكذا دواليك كل عام، الى أن بدأ بعض منهم يستقر به المقام بدلا من الترحال، وكونوا أغلبية القرى القبلية الموجودة بالجزيرة فى ذلك الوقت.

والآن من هو مالك (ودأبوروف) هذا الذى سبق ذكره؟ يقال كانت أكبر القبائل العربية التى نزحت الى السودان طلبا للماء والكلاء لمواشيها، هى قبيلة(جهينة). ويقال إنها دخلت فى بادئ الأمر بلاد الحبشه ومنها انحدرت الى السودان فى المنطقة الشرقية من البلاد. ويقال بأنه تفرعت من هذه القبيلة الكبيرة (قبيلة رفاعة) (قبيلة الجعليين) (وقبيلة الكواهلة). واتجهت (قبيلة رفاعة) صوب النيل وانقسمت الى قسمين قسم استقر فى شرق النيل وقسم آخر عبر النيل واستقر فى منطقة الجزيرة باسم (رفاعة الهوى) أى الغرب تحت زعامة (مالك ودأبوروف). وقد حدث هذا النزوح فى عهد مملكة الفونج. كما نزحت قبائل أخرى الى منطقة الجزيرة وكانوا كلهم من العرب الرحل وجذبتهم الجزيرة بوجود الماء والكلأ. والذى حدث بعد ذلك هو أن الحكم التركى كان قد أصابه الهزال فى فتراته الأخيرة. وكانت الأحداث فى السودان تتأثر بما يجرى فى مصر. تضاعفت الضرائب بدرجة لا قبل للناس بتحملهاوتعذب كثير من الناس فى حياتهم وضاقوا ذرعا بالحكم التركى حتى ضربوا الأمثال (عشرة فى تربة ولا ريال فى طلبة) وهرب الكثير من المواطنين من الطلبة الى شرق النيل، وذكر شاعرهم :

الباشا آل بَشكُولُو شنْ عرضه وشنْ طوله

أن حجر حللوله حتْ شرق الله البارد هَوْلُهْ

وكانت تلك الأحداث مؤشرات لزوال ذلك الحكم البغيض مما أدى الى كثير من الثورات المحلية، وكانت تخمد بعنف وقوة الى أن استطاع الإمام محمد أحمد المهدى أن ينظم ثورة عن طريق الدين. وكان ذلك عامل مهم للغاية فى إثارة الجماهير، وساعد على ذلك الظلم والقهر الذى حل بالبلاد من الحكم التركى. وبعد معارك كثيرة كان النصر حليف المهدى فى عام ١٨٨٥م. ولم تدم حياته طويلا فقد أرتفعت روحه الى الرفيق الأعلى فى يوم ٢٢ يوليو ١٨٨٥م. وتولى بعده الخليفة عبدالله المعروف بالتعايشى(من قبيلة التعايشة فى غرب السودان).

لقد تبعت أغلب القبائل (أحمد ودعلى) التعايشى، تحت راية (يعقوب) السوداء. كانت الجزيرة إبان حكم المهدية اقليما له أهميته القصوى للغاية كمصدر لمد جيوش الخليفة بالغذاء، وللذين تكدسوا فى أم درمان مع الأهالى الآخرين. وفى سنة ١٨٨٦ التى كانت تسمى سنة الترحيله، استدعى الخليفة السكان بالجزيرة وغيرها بالمسيرة إلى أم درمان والإقامة فيها بجانبه، حتى أنه فى عامى ١٨٨٦م، ١٨٨٧م أصبحت منطقة الجزيرة مهجوره تماما. ونسبة لصعوبة امكانية الحياة والعيش فى أم درمان، فقد سمح لهم الخليفة بالعودة الى ديارهم فى عام ١٨٨٨م، وهى سنة المجاعة المعروفة فى السودان (بسنة ستة). وبخلاف الضرائب الباهظة على الحبوب، فان جزية سنوية على القطن كانت فرضت على الجزيرة، حتى وصلت فى النهاية الى مائة ألف حزمة غزل منسوج من القطن وكانت تسمى السداية أو (الكيفة) فى ذلك الوقت. وعندما ازدادت الطلبات على السدايات تفتقت أذهان السكان فصار حجم الحزمة فى النقصان.

والآن كيف كانت حالة منطقة الجزيرة فى عهد المهدية التى حلت بالجزيرة وهى فى حالة مجهده من الحروب ومشاكل الحياة؟

ولقد بلغ الجهد مبلغا بالسكان من المجاعات والأوبئة ونقص فى الأنفس والثمرات وكان لابد من أن يقضى أمر الله، فانتهت فترة حكم المهدية بالحكم الثنائى الإنجليزى المصرى فى عام ١٨٩٨م.

٢- خلفية عن منطقة الجزيرة وزراعة القطن

يقوم مشروع الجزيرة على السهل المنبسط الواقع جنوبى الخرطوم بين النيلين الازرق والابيض، وتبلغ مساحة هذا السهل حوالى خمسة ملايين فدان يصلح منها للزراعه حوالى ثلاثه ملايين فدان. وينحدر هذا المثلث الذى تقع قاعدته بين خط سكه حديد سنار- كوستيى من الجنوب الى الشمال، ويلتقيان فى الخرطوم. ويتباين هطول الإمطار فى هذه المنطقة وتتناقص كمية الأمطار كلما سار الإنسان شمالا. ولكن على أى حال فان الإمطار ليست كافيه لانتاج محصول نقدى لسنة تلو الأخرى، ولما كان الماء متوفرا فى النيلين الأزرق والأبيض فان الاجابة لعلاج المشكلة الاولى هى إيجاد وسيلة لرفع هذه المياه الى ارتفاع معقول يمكنها من الجريان فى

قنوات وجداول على الارض الصالحة التى يمكن الحصول عليها فى المنطقة الشرقية الوسطى من سهل الجزيرة.

تجرى مياه النيل عبر أقطار عدة يهتم كل منها بطريقة استعمال هذه المياه. فهى ذات أهمية قصوى لمصر حيث أقيمت مشاريع الرى قبل قيام مشروع الجزيرة بزمن طويل. وينبع النيل الأزرق من بحيرة (تانا) فى بلاد الحبشة، ويفيض فيضانا كبيرا كل عام بسبب الأمطار التى تضاعف كمية المياه فى هذه البحيرة والنهيرات المحيطه بها. وهذا الفيضان محمّل بطمى غزير ذى نفع كبير جدا للزراعة. لقد عقدت سلسلة من المؤتمرات والمناقشات الدولية فى السنوات الأولى من القرن العشرين حول توزيع مياه النيل، وأنتهت بعدة اتفاقات تحتفظ بجريان النيل لصالح مصر ولصالح السودان فى نفس الوقت. كما أقيمت الخزانات هنا وهناك لتخزين المياه لاستعمالها فى الوقت المطلوب.

إن فكرة إمكانية زراعة القطن على نطاق واسع فى أرض الجزيرة، كانت قد ظهرت لأول مرة من الرحالة (أن هولرويد)، فى وقت مبكر من عام ١٨٣٩، فى مذكراته عن رحلته إلى كردفان، ويبدو أنه كان قد مر عبر الجزيرة فى رحلة لكردفان. وظلت الفكرة عالقه بالاذهان خلال القرن التاسع عشر.

ولم تنقض سبع سنوات منذ إعادة فتح السودان فى عام ١٨٩٨ حتى بادر (سير وليم جارستين)، وهو موظف بريطانى مستخدم بوزارة الأشغال المصرية، بنشر تقريره فى سنة ١٩٠٤ عن منابع النيل العليا، ونصح فيه بشدة بتشييد خزان أو قناطر فى منطقة سنارعلى النيل الأزرق لرى جزء من أرض الجزيرة، ولكن كانت هناك مشاكل وعقبات يجب التخلص منها.

كانت حكومه السودان تواجه مشاكل مادية ناتجة من أدارة أقليم غير متطور ومتسع الأرجاء كالسودان فى السنوات الأولى من استعماره. ولم ترد الحكومه البريطانيه أن ترهق كاهلها بالتكاليف وكما هو الحال فى المستعمرات البريطانيه. ربما يكمن الحل فى أن يمول السودان أدارته بموارده، وليس هناك من سبيل فى ذلك الوقت إلا بزراعة القطن. ولكن فى بلد كالسودان فى ذلك الوقت فأن الأمر يحتاج الى أموال طائلة للقيام بعمليات الرى. ولم تكن الحكومة البريطانية فى بادئ الأمر ميالة الى تمويل المشروع بالنسبة الى القرض الضخم ٣,٠٠٠٠٠٠ جنيه المقدرة

لتشييد الخزان ومايتبع ذلك من قنوات وغيرها. ولم تسلك الحكومه البريطانيه الطريق للأخذ فى تنفيذ المشروع الا تحت ضغط شديد من أصحاب مصانع الغزل بلانكشير، ومن نقابة زراعه القطن البريطانية، ومن نواب البرلمان الانجليزى فى تلك المنطقة فى وقت مبكر من عام ١٩٠٤م.

كان هناك قلق متزايد فى مصانع لانكشير بالنسبة للمزاحمة الجارية فى ما وراء البحار. فبينما كان لمصانع لانكشير فى الماضى احتكار فعال فى صناعة النسيج الا أنه فى العقود الأخيره من القرن التاسع عشر أخذ مركزها يتعرض لتهديد متزايد من المزاحمة الحامية من الولايات المتحدة ومن إلمانيا ومن الصين. ودفعت هذه المزاحمة الحامية بمصانع القطن فى لانكشير نحو الاتجاه الى سوق تجارة الغزل للقطن الناعم تدريجيا، وذلك بالاعتماد على القطن المصرى طويل التيلة. غير أن محصول القطن المصرى أخذ فى الهبوط فى انتاجه بدرجة مزعجة، مما جعل مصانع لانكشير فى حالة من الانزعاج نحو المستقبل. ففى الوقت الذى ازدادت فيه الطلبات على هذا القطن كان الانتاج آخذاً فى التدنى. وجعلت هذه العوامل أصحاب مصانع القطن البريطانية بالمملكة المتحدة يساندون نقابة زراعة القطن البريطانية. (وهى نقابة مهمتها الأساسية ترويج زراعه القطن فى المستعمرات البريطانية كما أنها فى نفس الوقت تقوم بالسمسرة فى شراء القطن للمصانع البريطانية). ولهذه الأسباب فقد كانت تهتم اهتماما بالغا بالموضوع. وهذه العوامل جعلت هذه المؤسسات مع نواب المنطقة تتلقف تقرير (سير وليم جارستين) ، وتضغط على الحكومه البريطانية فى العمل على الاسراع فى تنفيذ ماجاء فيه من توصيات، نسبة لفشل انتاج محاصيل القطن فى عام ١٩٠٩ بوجه عام فى البلدان المنتجه للقطن.

لقد برزت هذه المشكلة فى المقدمة فى عام ١٩١٣ فى مناقشة فى مجلس العموم البريطانى لمساندة القرض الذى كانت تطالب به حكومة السودان لتأسيس مشروع الجويرة، مما أدى فى النهاية بالحكومة البريطانية إلى الموافقة على القرض المطلوب والذى كان مقدرا بثلاثة ملايين من الجنيهات.

لقد استحوز النقاش فى هذا الموضوع على قدر كبير من الكلام فى المجلس عند بروز الأمر بوضوح تام، فيما ذكره أحد نواب المنطقة المشتركين فى النقاش بمايلى :

"لقد برهنت التجارب بما لا يدع مجالا للشك بأن السودان ليس هو فقط القطر الذى ينتج النوع الناعم من القطن فى كل أرجاء الامبراطورية البريطانية، ولكن الأكثر أهمية من ذلك أنه فى مقدوره أن ينتج القطن الذى تحتاجه مصانع القطن فى لانكشير، ان هذا الموضوع له أهمية قصوى وحيوية فى صناعة النسيج فى البلاد وأنه لمن الضرورة الملحة بمكان فى أن الملايين الذين يعملون ويعتمدون على مصانع القطن يجب الا يظلوا وقتا أطول مما يحدث تحت رحمة المواسم السيئة فى انتاجها فى الهند أو فى شمال امريكا. واذا أردنا لمواردنا من المواد الخام الا يزداد تقلصها عند حد، فيجب أن يكون الوضع بعيدا عن المخاطر مع عوامل الطقس المتقلبة. ان هذا القرض المطلوب سينمى مصادر الثروة فى السودان تحت القيادة البريطانية وبالطريقة التى تضمن الرفاهية كما تجعل موارد مصانعنا من القطن أكثر استقراراً".

وتلى ذلك (بونر لو) عضو العموم المنتخب من دايرة لانكشير قائلا : " ان هذه التجربة اذا حالفها النجاح فستكون ذات فائدة مباشرة للملكة المتحدة نفسها اذ أنه لمن المؤكد- حسب رائى أنه كلما عظمت مصانع القطن والتى هى فى واقع الأمر من أعظم المصانع القطنية فى هذه البلاد، فلا يمكن أن تظل تلك المصانع فى الوضع الذى ترزح فيه حاليا. اذ أنها تعتمد اعتمادا كليا فى تمويلها، من المواد الخام، على الأقطار الخارجية والأجنبية".

غير أن الشرح الذى كان أكثر وضوحا فى الأهمية الاقتصادية لزراعة القطن فى السودان، جاء فى حديث نائب ثالث من المجلس وهو (ب.دنس) المنتخب عن دائرة اولدهام اذ كان تقييمه للموقف صريحا للغاية: " لقد تدهورت تجارة القطن فى لانكشير بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة وأن المزاحمة الأجنبية من قبل الهند واليابان والصين أيضا قد سلبت منا القسم الأعظم- فيما يسمى اصطلاحيا- بتجارتها من القطن قصير التيلة. فكلما مرت سنة من السنين فأن الغزل والنسيج من القطن الناعم يصبح فى ازدياد. يوجد لدينا فى الوقت الحاضر ثلاثة عشر مليون مغزل تغزل القطن الناعم مقابل خمسة وثلاثين مليون تغزل القطن الأمريكانى الخشن. وان الثلاثة عشر مليون تغزل حاليا القطن المصرى طويل التيلة. ان النسبة بين الصنفين فى ازدياد على الدوام نحو اتجاه مغازل أكثر للقطن المصرى. ان غزل

القماش الناعم والجيد فى صناعته، جعلت التصدير منه فى ازدياد مضطرد سنة بعد أخرى. إن استمراريتها وإزدهارها فى أسواق العالم هو بسبب نوع أصناف الأقمشة الجميلة والناعمة الناتجة من جودة المناسج التى تقوم بهذا الانتاج. ان هبوط الانتاج فى مصر خطير للغاية بالنسبة لتجارتنا فى هذا السبيل. ففى الوقت الذى تزداد فيه مغازل القطن فى العالم بشكل هائل، فان موارد القطن الخام لم تحدث فيها أية زيادة بالمقارنة. وعليه فمن الممكن أن نجد أنفسنا فى مواجهة وصعوبة قصوى. ومن الضرورى لنا أن نزيد امداداتنا من السودان ".

الأراضي والتنمية في بداية الحكم البريطاني

بما أن معظم حكام السودان البريطانيين الأوائل كانوا من الذين سبق لهم العمل فى اقطار الشرقين الأقصى أو الأدنى، وعايشوا مشاكل ملكية الأراضى فى تلك الاقطار وما سببته لهم من مصاعب فى حكمهم لتلك المناطق، فانهم قاموا بمحاولات شتى لتفادى تلك المشاكل فى السودان حتى لا تسبب لهم القلاقل والاضطرابات والثورات، مما يجعل حكمهم فى السودان غير مستقر وغير طويل الأمد كما كانوا يتوقعون. وبناء عليه فلقد كان هدفهم الأول فى سياسه الأراضى، بعد أعادة فتح السودان هو اغراء الأهالى المحليين الى العودة للعمل فى الأراضى على شواطئ النيل. فأن فترة ثلاث عشرة سنة من حكم المهدية غير المستقر، قد زعزعت الكثيرين من ملاك الأراضى والمزارعين وأبعدتهم عن مزاولة الزراعة بانتظام. ان الأمراض والحروب المحلية كانت عاملا فى انحسار عدد السكان. وان الكثير من الأراضى الزراعية كانت تزرع منها كميات قليلة. كما أن السواقى المستعملة لرى الأراضى كانت غير صالحة للاستعمال لاصابتها بالخراب. هذا من جهة الأراضى الواقعة على شواطئ النيل والتى اغلبيتها فى المديرية الشمالية بخلاف أراضى السكان المحليين المطرية الواسعة الأرجاء، والتى كانت تحت حيازة القبائل وكانت توزع للمزارعين لزراعتها بواسطة تلك القبائل. وكان الاختلاف بين الأراضى المطرية والأراضى الواقعة على شاطئ النيل هو أن هذه الأخيرة معروفة ومملوكة لأصحابها من الأفراد الذين كانوا يزرعونها بجلب الماء اليها اما بالساقية واما بالشادوف. وكان فى امكانهم التصرف فيها بالبيع كما كانت تؤول الى ورثتهم فى

النهاية، كما كان بامكانهم تأجيرها أو رهنها أو المشاركة فى محاصيلها مع المزارعين.

وبعد اعادة فتح السودان واستقرار الزراعة على شاطئ النيل وفرض الضرائب من الحكومة على المحاصيل مع رغبة الحكومة الملحة فى تشجيع الزراعة، كان من جرائه خلق نزاع لدى الأهالى فى أحقية ملكية الأراضى بعد تزايد السكان وعودتهم الى أوطانهم. ولقد كان من جراء ذلك أيضا أن رأت الحكومة بأنه من المهم للغاية القيام بعمل تسجيلات لهذه الأراضى بأسماء ملاكها الأصليين، ولذلك فقد صدر فى عام ١٨٩٩م أول قانون لتسوية الأراضى، وتم تكوين لجنة للقيام بالمهمة، وكانت القاعدة أن امتلاك أو تأجير أى أرض لمدة خمسة سنوات من تاريخ الادعاء واثباته يعتبر بمثابة حق لملكية الأرض. وأما فى الحالة الاخرى فان أى شخص كانت له الاستمرارية فى زراعة الأراضى منذ اعادة فتح السودان بدون منازع فأن له الحق فى الملكية بوضع اليد. ولقد بدأت لجنة تسوية الأراضى أول عملها من الشمال فى مديريه دنقلا، ولكن قابلت اللجنة صعبوات جمة لعدم وجود الكوادر المطلوبة وبصفة خاصة الذين يعملون فى التخطيط وتعيين الحدود للأراضى وتسجيلها بدقة كشاهد ضد أى نزاع فى المستقبل.

خلفت اعادة فتح السودان مجالا لمضاربات واسعة فى شراء الأراضى بين الأهالى والأجانب على السواء. ان هذا الاتجاه نبع من مصر عندما ارتفعت ايجارات وأسعار بيع الأراضى بسبب أعمال الرى الحديثة. فى ذلك القطر، وخلقت بذلك جوعا الى امتلاك الأراضى فى السودان، وعليه فقد كان الهدف الثانى لسياسة الأراضى هو رقابة انتقال الأراضى بطريقة لا تجعل المواطن المزارع ضحية للمضارب على شراء الأرض، غير أن المستثمر الحقيقى صاحب رأس المال لن يحرم من التشجيع من حيازة الأرض الفائضة التى يتم تسجيلها باسم حكومة السودان. ان هذه الطريقة المزدوجة فى الأهداف نحو الحماية والتطور لم تكن دائما سهلة التناسق بين بعضها البعض، وأن تداخلها مع بعضها البعض خلق كثيرا من المشاكل المؤثرة على تعمير مشروع الجزيرة فيما بعد.

كان لمسألة الحماية فى سياسة حكومة السودان نظرة ذات اعتبار. وكان الأمر فى ذلك الوقت فرصة ذهبية للذين يتمتعتون ببعدالنظر ويملكون المال للمضاربة فى

شراء أراضي الأهالي ثم بيعها فيما بعد عندما ترتفع الاسعار. وخلق ذلك الجو حالة من الحزن بين الأشخاص الذين سيستطيعون فيما بعد شراء الأراضي من المضاربين الذين سيكونون من ملاك الأراضي الأثرياء أو من الشركات، مما ينتج عنه في النهاية أن يصبح الأفراد من القرويين فيما بعد عمالا زراعيين مستأجرين للأراضي التي يزرعونها.

وعليه فقد كانت الضرورة الأولى الملحة هي وقف شراء الأراضي من الأهالي الذين لم تكن لديهم أي فكرة عن قيمة أراضيهم بما كانوا يبيعونها بها من مال. ان الاعلان الذي صدر في عام ١٩٠٠، قد أوضح بجلاء الأحوال التي كانت سائدة في تلك الفترة من الزمن، وكان كمايلي:

(بما أنه قد وصل الى علم معالي الحاكم العام بأن بعض الأشخاص الذين ينتهزون فرصة الحاجة الى الفلوس في السودان، أخذوا في حيازة الأراضي من السكان بأسعار أقل من القيمة الحقيقية- فانه بهذا يعلن:- الى أن يأتي الوقت الذي يتم فيه تسجيل الأراضي بطريقة رسمية حسبما نص عليه قانون عام ١٨٩٩، فان كل المعاملات لشراء الأراضي يجب أن تقدم الى مدير المديرية للتصديق عليها، كما أن سلطة ستمنح الى لجان تسوية الأراضي، التي سيجرى تعيينها، بأن تعيد النظر في شروط أي عملية بيع للأراضي التي لم تعرض مسبقا لمدير المديرية للعلم بها).

وبالرغم عن ذلك فقد استمرت المضاربات وبلغت ذروتها في عام ١٩٠٥م بافتتاح خط سكة حديد البحر الأحمر عندما طارت الاشاعات عن خطط الري في الجزيرة. ففي تلك السنة نشر مدير مديرية سنار بأنه (في بعض المسائل يحتاج الناس الى وصاية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالأراضي، اذ أن الكثير منهم لهم رغبه ملحة للتخلص من جزء أو من كل أملاكهم الموروثة بأسعار بخسة مقابل قلة من الجنيهات ثمنا لأراضيهم).

وتناول الحاكم العام في تقريره عام ١٩٠٤ معالجة مشكلة الأرض التي خلقت طبقة من الملاك القرويين. وكان (الميجر دكنسون) مدير مديرة النيل الأزرق أول من تصدى لهذه المشكلة. وكان الحاكم العام مقتنعا بأن الأراضي لن تكون أكثر مما يكفي للحاجة لبقاء السكان في حاله من اليسر المعقول مع حسبان الزيادة الطبيعية المرتقبة في السكان. كما كان معتقدا بأن امتلاك الأراضي من السكان المحليين

سيكون على الأرجح أكثر نفعا للبلاد فى المستقبل البعيد، من طبقة كبيرة من الملاك الوافدين الذين يعيشون بعيدا عن المنطقة.

وصدر اعلان آخر فى شهر يوليو عام ١٩٠٥ كان له أثر أشد فاعلية فى مراقبة انتقال ملكية الأراضى. وكان من ضمن ماجاء فى ذلك الاعلان من قرار هو:(لن يسمح لأى أحد من الأهالى ببيع أو رهن أو غير ذلك من التصرف فى أى أرض بدون موافقة مدير المديرية، وان أى تصرف من هذا القبيل بدون هذه الموافقة سيكون لاغيا. وان أى مبالغ تدفع فى مقابل شراء الأراضى، بدون المصادقة على البيع، لن تسترد لصاحبها).

كما كان من ضمن ماجاء فى ذلك الاعلان أيضا هو:(انه فى الوقت الحاضر لن يسمح بأى مصادقة لمبيعات الأراضى مالم تكن الأراضى المعنية قد تم تسجيلها بطريقة رسمية. وتكشف وجهة نظر (سير ونجت) حاكم عام السودان عند تعليقه على هذا الاعلان، عن بعض الصعوبات الواضحة فى الوصول الى الهدف المزدوج فى الحماية من جهة وفى التعمير من جهة أخرى، كانت ملاحظاته كما يلى:

"إن السؤال سيظل قائما ينتظر الحسم عما اذا كان، بعد تسجيل الاراضى بطريقة رسمية، أى تقييد سيظل فعالا ضد مقدرة ملاك الأراضى من الأهالى فى نقل الملكية من شخص لاخر بغرض حمايتهم من فقدانهم لبعد النظر والفطنة. هناك موانع ظاهرة فى وضع المعاملات فى الأراضى فى البلاد فى أيدى الحكومة. انني لا أرى، تحت الظروف السائدة، كيف يمكن لحكومه السودان أن تكون أكثر من (ناصحة) فقط، وذلك بسبب الصعوبة العظمى فى ضمان التنفيذ الفعال. من الممكن أن يكون، مهما كانت الأحوال، القليل جدا من الشك بأنه مالم نفرض بعض القيود، فأن كل الأراضى فى الغالب ستخرج من أيدى الملاك الوطنيين الى أيدى المضاربين".

وأما بالنسبةلاراضى الجزيرة فلقد كان لهذا الاعلان فاعليته الحقيقية فى بقاء الأراضى فى أيدى المزارعين المحليين اذ أنه حتى عام ١٩٠٦ لم تبدأ عملية المساحة وتسجيل الأراضى فى الجزيرة. وبحلول عام ١٩١١ كانت الأراضى التى تمت مساحتها وتسجيلها قد بلغت ٩٤٤,٠٠٠ فدان. ولقد حدث بالفعل أن وجدت كل هذه الأراضى تحت ملكية الأفراد من السكان المحليين. أما الكمية التى تم تسجيلها بأسم الحكومة فقد كانت صغيرة.

وفى سبيل المحاوله لعلاج معضلة (سير ريقنالد ونجت) التى كانت تأخذ حيزا كبيرا من تفكيره فى عام ١٩٠٥، عما اذا كان استمرار الانضباط فى منع تحويل الأراضى بعد التسجيل، لن يظل مشكلة متكررة الحدوث. كانت محاولة العلاج هو أنه فورا بعد نهاية تسجيل الأراضى فى عام ١٩١٢، أصدر اعلانا آخر يقرر (بأنه سيرفض أى طلب للبيع أو التصرف فى أراضى الجزيرة الا اذا كانت المبيعات بين أهالى نفس المنطقة كما كانت العادة السائدة سابقا وبموافقة مدير المديرية على أنها عملية صحيحة).

لم تقف مشاكل الأراضى فى السودان وبنوع خاص فى الجزيرة عند حد الموظفين البريطانيين فى مصر أو السودان، بل تعدتها الى الحكومة البريطانية فيما وراء البحار. ففى عام ١٩٢٤ وفى البرلمان البريطانى، كان فى مقدور سكرتير الخارجية أن يعلن بأن نتيجة هذه السياسة أن كل الاراضى الواقعة فى منطقة الجزيرة ظلت باقية تحت ملكية الأهالى. حتى يمكن القول بأن المضاربين قد تم ابعادهم وأيضا الموسرين من الأهالى ومن ملاك الأراضى الذين يعيشون خارج المنطقة. وعليه فستبقى كل الأراضى تحت ملكية المزارعين الأصليين الذين يعملون فيها. ولقد كان من المعروف بأن السودان كان يتبع فى ادارته الى وزارة الخارجية بخلاف المستعمرات البريطانية الأخرى التى كانت تتبع الى وزارة المستعمرات.

بينما كان الغرض من سن هذا التشريع حماية المزارعين فى السودان وبنوع خاص فى الجزيرة، فإن الطلبات فى الأراضى لم ينظر اليها فى كل مكان بعين الرضى فى تلك السنوات الأوائل. واستنادا الى ماقاله (سيرونجت) فى تقريتره فى عام ١٩٠٣ الذى جاء فيه بأن غالبية مديرى المديريات مشفقون على أنه فى حالة عدم وجود رأس مال سودانى كاف الاستثمار، فأن أفضل سبيل لتطوير الزراعة يجب أن يكون بواسطة امتيازات أجنبية فى الأماكن التى لا تتعارض مع مصالح السكان المحليين. وكانت تلك الأماكن التى اتجه نحوها التفكير والمتاحة فى ذلك الوقت، على الخصوص المساحات الممتدة على شواطئ النيل فى المديرية الشمالية. وبينما هنالك المزارعون المحليون لهم سواقيهم وأراضيهم على طول واجهة النهر، فان هنالك أراضى واسعة تقع على بضعة أمتار قليلة من شواطئ النهر يمكن تعميرها بواسطة تشييد الطلمبات والقنوات.

لقد كان من الواضح أن البعض من الذين كانوا فى داخل الحكومة وخارجها أيضا، يرحبون بمثل هذه الامتيازات الأجنبية. غير أن البعض الآخر قابل صعوبات جمة فى تنفيذ هذه السياسة. فمثلا كتب مدير الزراعة وقتها فى تقريره لعام ١٩٠٤: " أنه ستقع المسئولية على هذه المصلحة منذ بداية الأمر فى معالجة المشكلة بايجاد الطريقة التى لا تدرى كيف يمكن التصرف بموجبها بحالة مرضية نحو الطلبات العديدة التى وصلتها لحيازة الأراض. فبالنسبة للحاجة الماسة لانتاج القطن منذ تشييد خط السكة حديد النيل/ البحر الأحمر، فأن عيون أصحاب رؤوس المال والمزارعين قد اتجهت نحو الأراضى الشاسعة والمتاحة للزراعة فى السودان. فى أغلب الأراضى التى تقدمت الطلبات لحيازتها، فان حقوق الأهالى لم يفصل فيها بالمساحة والتسجيل. كما أنه حتى الآن لم تقم مصلحة الرى لأخذ مناسيب المياه وتنظيم المشاريع لرى أرضها. كما لم تعرف أيضا كم مقادير كمية المياه للرى الصيفى التى يمكن لمصر أن تسمح باستعمالها فى السودان لاستيفاء حاجته الخاصة به".

ونظرا لكل هذه المشاكل فقد حولت المسألة الى لجنة استثمارية من المسؤولين فى القاهرة للنظر فيها، وتعليق (اللورد سسل) رئيس اللجنة جدير بالتسجيل. و(اللورد سسل) من الذين ساهموا فى حملة اعادة فتح السودان كسكرتير حربى (لونجت)، ثم أصبح وكيلا لحكومة السودان بالقاهرة فى الفترة ١٩٠٤-١٩٠٦م، ثم بعد ذلك مستشارا ماليا للحكومة المصرية فى الفترة ١٩١٢-١٩١٨.

كان تحليل (اللورد سسل) فى تلك المسائل بمثابة محاولة لمعالجة الخلاف فى المسائل المطروحة وذلك باقتراح للتوافق فيما بينها. فذكر "بأن التعمير بواسطة رأس المال الأجنبى يجب أن ينظر اليه كفترة تطور أكثر منه امتيازا خالدا ومستديما. وكان ذلك موافقا لما حدث فى مشروع الجزيرة باستخدام المال الأجنبى لفترة محدودة. اننى لأرى بأنه من الأصوب بالنسبة لنا أن نؤكد أمرا جوهريا واحدا بأن هنالك تباينا فى سياستنا المتعلقة لتعمير الأرض كمسألة مختلفة عن التوطين المستديم فى أرض البلاد. ان السودان لن يكون أبدا قطرا مناسبا لاقامة مستديمة للأوربيين، وعليه فانه من مصلحة حكومة السودان أن تشجع على قدر الإمكان ملاك الأراضى الوطنيين فى المقام الأول. ولكن لكى يكون فى الإمكان زراعة

الأراضى الشاسعة فى البلاد والتى تحتاج فقط الى وصول الماء اليها وتطويرها لجعلها منتجة، فانه من الضرورى بمكان ايجاد مقدار كبير من رأس المال. إن ملاك الأراضى من الوطنيين بطبيعتهم لم يدخروا أموالا متوفره للإستثمار، والحالة هذه فاننى لشديد الإعتقاد بأن الشركات واتحادات رؤوس الأموال الأجنبية ستكون لها فائدة أعظم للبلاد بوجه عام فى فترة الخطوات الرائدة فى التعمير، أكبر من أى محاولات لتعمير البلاد فقط بواسطة وكلاء من الأهالى.

وإن هناك خطرا محققا كيفما كان الأمر، بأن الناس سينظرون الى عمليات شراء الأراضى بكميات كبيرة بواسطة ممثل هذه المؤسسات، كأنما هو ضد مصلحة المواطنين. وعلى شريطة أعطاء تشجيع كاف الى ملاك الأراضى من السكان المحليين لشراء الأراضى، فان الحكومه سيحالفها النجاح فى خلق واستقرار طبقة قوية من الملاك الوطنيين فى السودان، وهذا فى نظرى هدفهم الجوهرى. لذلك يجب أن تشجع سياسة الحكومة الرائدة الشركات المضمونة بمنحهم شروطا عادلة حتى يمكن بواسطتها أن يتحصلوا على أرباح معقولة وعادلة. وفى نفس الوقت تستمر حماية يقظة لحقوق المواطنين على أى جزء من هذه الأراضى، وذلك بتعويض مجز وبالكامل لأى مواطن من الملاك فرضت عليه الضروره للصالح العام للتخلى عن أرضه لاقامه مشاريع كبيرة تدار بكفاءه وعنايه. ثم فى النهاية يجب أن تكون سياسة الحكومة تسهيل نقل مثل هذه الأراضى فى الوقت المناسب من أيدى الشركات الأجنبية الى صغار الملاك من الأهالى".

كانت هذه باختصار آراء (اللورد سسل). وعلق مدير الزراعة على هذه الآراء قائلا: " بأنه يشك فى ايجاد المقدرة على مراقبة وتقييد مثل هذه الشركات التى تستحوذ على الأرض" وأضاف " انه بحسب تجاربى فى بلاد أخرى فاننى لا أظن بأنه يجب أن لا نركن إلى أن كميات الأراضى، التى ستباع الى أصحاب رؤوس الأموال من الأوربيين، ستعود مرة أخرى الى أيدى الأهالى، اننى شخصيا أعتقد أن صغار ملاك الأراضى سيصير مالهم الى التلاشى. ان الأراضى النيليه ستذهب الى أيدى أصحاب رؤوس الأموال من الأهالى (للمرابين) وفى النهاية ربما الى الأوربيين. ان ماحدث فى الهند وسيلان، أن أبعديات ضخمة بقيت تحت حيازة الأوربيين والإدارات الأجنبية وليس هنالك أمل فى عودتها الى أيدى الأهالى .

يبدو أنه بعد مدة من الوقت قد تغلبت آراء (اللورد سسل). أذ أنه فى شهر يوليو من عام ١٩٠٤م عرضت حكومة السودان آنذاك للبيع عشرة آلاف فدان أو أكثر من ذلك من أراضى الملك الحر والواقعة على شاطئ النيل. ولقد كانت الطلبات لحيازة الأراضى من الأجانب متوفرة العدد، ولكنها كلها يعوزها رأس المال الكافى. واستمرت المكاتبات والمفاوضات فى هذا الشأن فى عامى ١٩٠٤و١٩٠٥م بدون الوصول الى نتائج مثمرة الا بقدر يسير. وبعد مرور سنة من ذلك اتجهت سياسه الحكومة فى الأراضى نحو وجهة نظر مدير الزراعة.

ان عدم استجابة فعالة لعرض الحكومه قد أظهرت أن أغلب المتقدمين الأجانب كانوا من المضاربين فقط، ولو أنه ربما يكون المانع عدم التأكد من الأرباح المجزية. هذا وبالإضافة الى ذلك نزاع الأهالى فى حقوقهم فى هذه الأراضى والتى لم يستعملونها الا فى حالات نادرة عند نزول الأمطار أو عندما يغمرها الفيضان فى بعض الحالات أيضا. كان هذا النزاع الذى يحدث من وقت لآخر فى المناسبات سببا فى كثير من المشاكل، فكان من الصعب الفصل فيه، وكانت المديرية الوحيدة التى أمكن الفصل فى أراضيها بحالة مرضية هى(دنقلا)، عندما اتضح بعد المسح والتسجيل بأنه من جمله ثلاثة وخمسين ألف فدان كانت تسعة وثلاثون ألف فدان ملكا للأهالى وأربعة عشر الف فدان فقط هى أراضى حكومية.

إن هذه الكمية لم تجعل مجالا كبيرا للإمتيازات. وأما المديريات الأخرى فلم يكن قد تم فيها المسح والتسجيل حتى ذلك الوقت. وحتى الذين كانوا يساندون سياسة الإمتيازات الأجنبية قد غيروا من أفكارهم. فمدير مديرية دنقلا لفت النظر الى الإزدياد السريع فى السكان وحث على أن كل الأراضى الصالحة للرى بالسواقى يجب أن تحجز للأجيال المقبلة. وأما السكرتير القضائى فقد كانت نظريته "أنه بينما يجب حفظ حقوق الأهاللى الحالية بكاملها والإعتراف بها فان الحكومة يجب أن يكون فى مقدورها منح الامتيازات فى الأراضى التى تكون فيها الملكيات جزئية فقط. ولكن مثل هؤلاء الناس يجب تعويضهم فى الأراضى التى تقوم فيها المشاريع". وأما مدير مديرية النيل الأزرق فقد كان منذ البداية ضد أى امتيازات أجنبية فى مديريته. وفى نهاية الأمر فإن إمتيازا واحدا مقداره عشرة آلاف فدان قد تم التصديق عليه فى الزيداب التى تبعد حوالى ١٨٠ ميلا شمالى الخرطوم.

لقد اريد بالشروط التى تمت التوصية باتباعها أن تكون نموذجا للآخرين ولقد تقرر فيما بعد بأن تمنح الإمتيازات فقط فى الأماكن التى تم مسحها بعناية تامة. كما أن المؤسسات أو الشركات التى تمنح لها هذه الإمتيازات يجب أن تتعهد بتقديم خطة مدروسة مصدق عليها للتعمير فى الأراضى التى يضعون أيديهم عليها. ولخص (ونجت) هذه التجربة فى تقريره عن عام ١٩٠٦م لتوضيح بعض انتقادات هذه السياسة:

"فى نهاية الأمر ليس هنالك أى شك فى أهمية جلب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى تعمير الأراضى فى السودان، ولكن فى المقام الأول فإن الشروط التى تمنح بموجبها امتيازات الأراضى يجب أن ينظر اليها بعناية. اننى مدرك بأن التأخير فى هذا الأمر من غير المحتمل أن يكون السبب فيه التطرف الضيق فى التمسك بالرسميات فى رفض تشجيع المشاريع الخصوصية أو التفكير فى النشاط الكافى لتنمية وتعمير البلاد. انها لمبالغة صعبة أن تقول بأن كل مستقبل السودان يعتمد على المعاملة الخاصة بهذا الموضوع، فليست فقط أن الحقائق تتحدث عن نفسها، ولكن التجارب فى البلدان الأخرى توضح الضرر الذى يحدث فى عدم الإقدام السريع فى هذا الإتجاه. والى أن يتم التأكد من طبيعة حقوق الأهالى، والى أن تتم أية معالجة بخصوص هذه الحقوق والتى بموجبها يفرض منح أى إمتيازات أرى من عدم الفطنة فى أعلى درجاتها أن يقف بنا جواد الإقدام فى هذا السبيل". ويستمر "ونجت" قائلا: "إن هذه النتائج المخيبة للآمال فى التعمير بواسطة المشاريع الخصوصية على حوض النيل تحت هذه الشروط، دفعت بالحكومة أن تعرض بعض المشاريع التى يتم ريها بالفيضانات، وذلك لزيادة الدخل من الضرائب من أراضى الأهالى. ان الزيادة المبدئية فى عام يحدث فيه فيضان كبير شجعت استثمار رأس مال الحكومة فى سبيل الأمل فى الحصول على عائد كبير من الضرائب المقررة على المحاصيل الغذائية الجديدة، وبعد مضى سنوات قليلة كان تذبذب الفيضان السبب فى تحويل هذه المشاريع الى خسارات كبيرة. ومن الواضح فإن مستقبل التنمية على شواطئ النيل ينبغى ألا يؤسس على الآلات البدائية وعلى مياه الفيضان غير المضمون. ان استعمال الآلات الرافعة الحديثة للماء أمر ضرورى. وإن المحاصيل النقدية فقط هى القادرة على دفع قيمة الآلات التى تحتاج اليها هذه المحاصيل خارج حدود الفيضان

الموسمى. وإنه فى حالة أى حجم كبير للتنمية، فإن مصر قد لا تستغنى عن هذه المياه، مالم يشيد خزان على النيل لخزن المياه من الفيضان. إن هذه الحجة تعيدنا للمشروع الكبير فى الجزيرة، غير أن الحالة لاتزال كما هى لعدم وجود تمويل لقيام المشروع بحجة الكبير، ولكن قد يكون ذلك ممكنا فى المستقبل".

وأما بالنسبة للسياسة الحاضرة، فيجب أن تعتمد على التحسن المالى المتوانى ولكن المضطرد، والناتج من مجموعة متنوعة من المحاصيل بكميات أكبر من الصمغ، الذرة المزروعة مطريا والجلود الخام والمصنعة. والمساهم الأعظم وهو قطن أكثر من طوكر. إن لطوكر ثلاث ميزات:

١- انها قريبة من البحر وتكاليف الترحيل لا تسبب مشكلة.

٢- لا دخل لفيضانات مياه طوكر بالنيل، وليست عليها قيود بالنسبة لمياهها من جهة مصر.

٣- لا تكلف أى أعمال تحتاج الى رأس مال لجلب الماء (فطوكر سهل منبسط، وخصب التربة عبارة عن دلتا صغيرة تنحدر اليها مياه الفيضان من الأمطار من الهضاب الأرترية).

إن القطن الذى جلب الثروة الى مصر كان قد جاءها فى الأصل من السودان (فممتاز باشا) الذى كان مديرا لسواكن فى الفترة (سبتمبر ١٨٧١-١٨٧٣م) فى العهد التركى، كان هو أول من أدخل زراعة القطن فى منطقة طوكر. واستمرت زراعة القطن فى المنطقة فى مساحة صغيرة فى عهد المهدية. وعندما أعيد فتح السودان امتدت زراعة القطن فى طوكر الى مساحات كبيرة. فلقد ازدادات المساحة من ٢٠٠٠٠ الى ٤٠٠٠٠ فدانا بين الأعوام ١٩٠٠م الى ١٩١٢م كما ارتفع الإنتاج من ١٥٠٠٠ الى ١١٥٠٠٠ قنطار.

كانت طوكر تمثل رائدا نحو اتجاه آخر. كان هناك شك حول حجم اتجاه الفيضان من المنطقة، وكان هذا عائقا فى زراعة منتظمة فى المساحات الخاصة المعنية كل عام. ونتيجة لذلك لم توثق حقوق ملكية خاصة فى الزراعة. وعليه فان الدلتا قد آلت ملكيتها للحكومة والتى صارت تقوم بتوزيعها سنويا للمتقدمين الراغبين فى الزراعة. وكان لموظف الحكومة المسئول حق الرفض لأى مزارع غير صالح. ونظام الإنضباط هذا كانت له فائدة عظمى للمنطقة ذاتها عندما وجد بان من الضرورى

تحسين صنف المحصول، مما كان عاملا فى التخلص من البذور المحلية الفاسدة، باستبدالها بالبذور المحسنة التى تمد بها الحكومة المزارعين، وكان سببا فى الفائدة فى إرتفاع درجات محصول القطن.

وبناء عليه فقد كان لطوكر الفضل فى منح الحكومة تجربتها الأولى ذات النفع الكبير للميزانية وللمزارعين. كما زاد فى السياسة الزراعية التى كانت الى حد موجهة وذات فائدة لهم.

وأظهرت طوكر أيضاً بأن التقدم الإقتصادى يمكن تحقيقه تحت سياسة كهذه بواسطة أهالى المنطقة أنفسهم. كما أوضحت فى الواقع بأن المشروع الأجنبى ليس هو وحده الطريق الى التنمية.

لم تكن طوكر أى شئ أكثر من طليعة. فمهما بلغت الدرجة القصوى لكمية فيضانها الموسمى الذى يغمر أراضيها، فانها تعتبر طليعة بالمقارنة بالقوة الكامنة لمياه النيل الأزرق. إن مقاسات مياه النيل الأزرق كان قد تم انجازها باتفاق بواسطة مصلحة الرى المصرية فرع السودان، والتى بدأت عملها فى عام ١٩٠٥ بموظفين ذوى خبرة وممارسه فى أعمال الرى بمصر. ونتيجة لهذه المقاسات المختلفة التى تم القيام بها فأن "دبوى" - «مكتشف مسيرة النيل الأزرق» قد وضع فى عام ١٩٠٨ المعالم العريضة لتصميم خزان اختير موقعه ليكون على النيل الأرق، مع تخطيط قناة رئيسية لرى أراضى الجزيرة بارتفاع المياه، وتمتد الى نقطة بالقرب من مدنى. ان قناة بهذا الوضع يمكن أن تتحكم فى رى حوالى ثلاثة ملايين من الأفدنة، وستكون هذه مساحة كبيرة للغاية لأية متطلبات ممكنة. ولهذا السبب ونسبة لحداثة المشروع فقد كان من المستحسن ادخال الرى تدريجيا، وأن تكون البداية فى الأماكن التى كانت قائمة فيها الزراعة المطرية والمأهولة قراها بالسكان.

لقد انقضت حتى عام ١٩١٠م إثنتا عشرة سنة منذ اعادة فتح السودان، كما انقضت ست سنوات منذ توصية جارستين الخاصة بفكرة قيام مشروع الجزيرة حسب التوصية المذكورة التى جاءت فى تقريره عن منابع ومسيرة النيل الأزرق من منبعه فى بحيرة تانا وحتى مصبه فى البحر الأبيض المتوسط.

مضت هذه السنوات وحكومة السودان تتحسس الطرق نحو التنمية فى البلاد وتزحف بخطوات وئيدة فى الطريق المؤدية الى قيام المشروع وذلك نسبة

للعقبات المتشابكة فى تأسيس حكم البلاد بخلق شخصية سودانية مستقلة وتوطيد أركان الحكم البريطانى فى السودان تحت تلك الشخصية المستقلة. ولقد ظهر ذلك جلياً منذ البداية فى أول أمر أصدره "اللورد كتشنر" فى عام ١٨٩٩م . عاش كتشنر من (١٨٥٠-١٩١٦م) وحاز على عدة القاب شرف فلقد كان (فيلد مارشال) (وايرل أوف خرطوم) و(سردار الجيش المصرى) فى عام ١٨٩٢م. وقام باعادة تنظيم ذلك الجيش الذى قام باعادة فتح السودان تحت قيادته، ثم قنصل بريطانيا العام في مصر فى الأعوام ١٩١١م-١٩١٤م. ثم (سكرتيراً لوزارة الحربية البريطانية) منذ عام ١٩١٤م وحتى وفاته غرقاً فى الطراد (هامشير) فى عام ١٩١٦م. ولقد لعب اللورد كتشنر ادواراً رئيسية فى حكم السودان أثناء ولايته فى السودان أو فى مصر وبنوع خاص فى الجزيرة".

كان أول أمر أصدره (لور كتشنر) مبكراً فى عام ١٨٩٩م كمايلى:

١- إن الإقتلاع الكامل لجذور نظام الحكومةالقديم بواسطة الدراويش قد هيأ لنا فرصة مواتية لانشاء ادارة حديثة تتناسب مع احتياجات السودان.

٢- يجب النظر بعناية فى القوانين واللوائح التى تصدر حسب الحاجة اليها والمؤدية الى خلق وتطوير حكومة صالحة، ولا يجب أن تكون المسألة صياغة قوانين واصدارها وكفى.

٣- إن المسؤولية التى أمامنا كلنا يجب أن تقوم على اكتساب ثقة المواطنين لدفعهم نحو تنمية مواردهم لرفع مستواهم الى أعلا الدرجات، ويمكن تنفيذ هذه الخطة بواسطة ضباط مراكزنا وذلك باتصالهم المباشر والوثيق بالطبقات القيادية من الأهالى والذين من خلالهم ينمو الأمل تدريجيا فى التأثير بنفوذهم على كل المواطنين. وينبغى على المديرين والمفتشين أن يتعلموا بأن يتعرفوا بصفة خاصة على كل الوجهاء من الرجال فى مراكزهم وأن يظهروا لهم بطريق المعاملات الودية واهتامهم بأمور مصالحهم الذاتية وذلك بالتوضيح بأن هدفنا هو الإرتقاء برفاهيتهم. وعندما يكون ذلك مفهوما فان ضباطنا يجب أن يستوعبوا تماما ان هدفنا العام ليس تنمية البلاد فحسب ولكن الإهتمام بنفس القدر برفاهية كل شخص من الذين يصادف الإتصال بهم. وعندما يتم ذلك فان التوجهات عندما تكون فى صيغة بلاغات

واعلانات فان تأثيرها سيكون ضعيفا على التصرف الشخصى للضباط البريطانين بطريقة مستقلة فى عملهم ولكن بهدف مشترك نحو سيرتهم مع المواطنين من الأهالى ورعاية مصالحهم. ووقتها سنأمل فى الأخذ بيد السودانيين فى تقدم السودان عمرانيا وحضاريا".

هذا ولقد نفذت هذه التعليمات على مدى الحكم البريطانى فى السودان. ولقد كان لها سواء أكانت بالزعامات الدينية أو بالزعامات القبلية، دور كبير فى مسيرة السودان الذى ارتبط شعبه كله بهذه الزعامات المختلفة، مما سهل على الحكم البريطانى مهمته فى حكم البلاد. كما كان لها أيضا ضلع مهم فى قيام مشروع الجزيرة. اذ أن الحكام الإنجليز كانوا يخافون من الثورات والقلاقل والإضطرابات وكانوا يخشون أن يؤدى تأميم الأراضى فى الجزيرة الى قلاقل، ولقد جند هؤلاء الزعماء من هنا ومن هناك لاقناع الأهالى بالاشادة بقيام المشروع لمنفعتهم وتقدمهم، بالحديث المباشر وبارسال المناشير الى التلاميذ والأحباب بالجزيرة.

وعند افتتاح الخزان أقيم تجمع كبير فى ودمدنى حضره بعض الزعماء الدينيين والقبليين للإحتفال بافتتاح الخزان كما حضر "اللورد لويد" المندوب السامى البريطانى بمصر لذلك الإفتتاح. وقام مفتى الديار السودانية فى ذلك الوقت بالمشاركة فى الإفتتاح بتلاوة آيات من الذكر الحكيم بتلك المناسبة. وقام المندوب السامى البريطانى بعملية الإفتتاح التى تدفقت المياه على أثرها للقناة الرئيسية لرى سهل الجزيرة الواسع.

هذا وقد كان التفكير فى البداية، بأن تكون القناة الرئيسية مجزأة وقابلة للإمتداد كلما دعت الحاجة الى ذلك مستقبلا. وكان الهدف المقترح لكيان المشروع حوالى نصف مليون فدان كخطوة مبدئية مناسبة لتعمير المشروع تدريجيا فى فترة تبلغ فى مداها نحو العشرة أو الخمس عشرة سنة المقبلة. غير أن أخذ الماء من النهر بطريقة اقتصادية موسعة وبدون أضرار بمصالح مصر كانت دائماً العقبة فى هذا السبيل. لهذا السبب فان "جارستن" كان يفضل فى بادئ الأمر أن يكون مشروع الجزيرة مصدر كبير لانتاج القمح للأسواق العربية المجاورة وذلك لأن زراعة القمح لا تحتاج الى مياة كبيرة كما هى الحالة بالنسبة للقطن. ان الحاجة المالية الماسة لزراعة القطن جعلت من المهم فى البداية التأكد من كمية المياه التى يحتاج اليها

رى القطن فى الجزيرة فى شهور التحاريق.

ولقد كان من الضرورى البدء فى الخطوة الأولى، ولذلك فان مدير الزراعة وقتها تقدم فى شهر نوفمبر سنة ١٩١٠م بخطة لاقامة تجربة استكشافية صغيرة للرد على التساؤلات بالتأكد عما اذا كان القطن طويل التيلة يمكن انتاجه اقتصادياً بنجاح فى منطقة الجزيرة المخططة لقيام المشروع عليها.

وكانت هنالك عدة انتقادات من داخل البلاد ومن خارجها من الهيئات البريطانية المهتمة بزراعة القطن فى الجزيرة بالسودان خاصة بالتسويق فى القيام بسرعة بالمشروع منذ تاريخ تقرير جارستن فى عام ١٩٠٤م ، مما دعا حاكم السودان العام بأن يشير لذلك فى تقريره لعام ١٩١٠م عن القسم التجارى بمايلى:- "لقد تعرضت الحكومة لبعض الإنتقادات بأنها تسير بخطى وئيدة وغير متعاطفة نحو قيام المشاريع الإستغلالية. ولكنى أريد أن أوضح بأن خيبة الآمال فى الأيام الأوائل، كان سببها فى الغالب الأعم الواجب الأول نحو تقديم ركيزة ثابتة الأمان خلف ظهر مصر من ناحية حدودها الجنوبية بأقل مايمكن من التكاليف". وأما الآن فان موقفا جديداً قد طرأ ويمكن تلخيصه فى أنه سيتم اتباع سياسة مهادنة فقط والأخذ بها، وتهدف الى الإعتراف بتحديد خلق المجتمع على قواعد اقتصادية مستقلة. إن الصورة الواضحة تجاة تشجيع معالم زراعية سيكون هدفها زيادة كبيرة فى زراعة القطن المصرى بالرى بالأمطار من الجزيرة. إن أغلبية هذا القطن ردئ وتجرى زراعته وجنيه باهمال، ولكنه قطن على أى حال من الأحوال، وتتم زراعته وجنيه بواسطة الأهالى وفى الغالب الأعم بدون أى عون وتحت ظروف قاسية. إن هذا يعتبر قاعدة من الممكن اقامة البناء عليها عندما يأتى الوقت لامتداد قناة الجزيرة العظمى، وهذه المعرفة البدائية التى اكتسبها الأهالى فى زراعة القطن بالمطر سوف لا تقدر بثمن. ولكن سيبقى السؤال قائماً بعد ذلك ماهو نوع العلاقة مع الأهالى المحليين وما هى أسلم الطرق لاستغلال الأراضى من الناحية الزراعية، ومن أى جهة يمكن الحصول على رأس المال اللازم لتشييد المشروع؟ هذه ثلاثة أمور رئيسية غير محققة".

إتفاقية ملاك الأراضي والإيجارة

من أعقد المشاكل التى كانت تواجه حكومة السودان منذ التفكير فى قيام مشروع الجزيرة، كانت مشكلة ملاك الأراضى واستثمارها من ملاكها، ولذلك فان أول خطوة اتخذتها الحكومة كانت عمل الإجراءات اللازمة لمسح أرض المنطقة المعينة للمشروع فى الجزيرة وتسجيلها بأسماء ملاكها. وابتدأ العمل بالفعل فى المسح. وبعد سنة من بداية المسح والتسجيل وقع حدث مفاجئ ومروع وهو ماكان يسمى بثورة "عبدالقادر ودحبوبه"، من قبيلة الحلاوين فى المنطقة الشمالية للجزيرة. وكان من جراء تلك الثورة قتل المفتش البريطانى والمأمور المصرى بمركز الكاملين بواسطة جماعة من أتباع "عبدالقادر ودحبوبه". وكان لهذا الحدث دعاية شديدة ضد قيام المشروع، لأن ملاك الأراضى والسياسيين الآخريين الذين كانوا ضد قيام المشروع تلقفوا هذا الحادث وزعموا بأن الثورة سببها الأراضى فى المشروع والتى يريد الإنجليز أن ينهبوها من أهلها ويمتلكونها. والحقيقة أنه لم تكن هناك أية صلة بثورة " عبدالقادر ودحبوبه" وموضوع قيام المشروع والأراضى، وكما يظهر فيما يلى ذكره:

جاء فى آخر الصفحة ٧٢ وماتلاها من كتاب البروفسور محمد عمر بشير عن تاريخ الحركة الوطنية فى السودان ١٩٠٠م-١٩٦٩م، مايلى:

(.... مهما يكون من أمر فان أخطر الحركات حدثت فى عام ١٩٠٨م عندما أعلن عبدالقادر ودحبوبه التمرد ضد حكومة السودان. وعبدالقادر من قبيلة الحلاوين بالجزيرة حيث تلقى المهدى دروسه على يدى الطيب البصير العالم الدينى المعروف، والذى أضحى فيما بعد تابعاً للمهدى ومحاربا فى صفوفه. ولذلك كانت عائلة عبدالقادر وثيقة الصلة بالحركة المهدية، بل أن عبدالقادر نفسه كان تابعاً مخلصاً ونصيراً صلباً. وعندما أعلن العفو العام بعد واقعة أم درمان عاد الى دياره للإستقرار فيها".

ومهما يكن من أمر فلم يكن بعض أفراد عائلته موالين كما كان هو موالياً للمهدية. فلقد قاد أحد أشقائه بعض الحلاوين للمحاربة فى صفوف (كتشنر) فى واقعة أم درمان وكان عمه عبدالله مساعد عمدة كتفية وأحد الأعداء المناهضين للمهدية ومن أوائل من بادروا وأسرعوا مرحبين بالإدارة الجديدة عندما أستولت

على الجزيرة.

نشأت نزاعات حول ملكية أراضي العايلة بين عبدالقادر وشقيقه وعمه، وهذا الصراع العائلي ساهم في احياء معتقدات المهدية لدى عبدالقادر، ولسنوات عدة كان يعمل على تأجيج الغرائز العصبية لاخوانه في الدين وقد نشر بذور التمرد في الجزيرة.

ولما ترامى الخبر بأن عبدالقادر كان يجمع أتباعه بالقرب من (ودشنينة) أرسل له مأمور المسلمية طالبا منه بيان أسباب مايقوم به ولكنه امتنع عن الذهاب اليه الا أنه وافق أخيراً على مقابلة نائب المفتش (س.سكوت مونكريف) والمأمور "اليوزباشي محمد شريف". وتم الإجتماع في قريته (تقر) مركز المتردين.

ووفقا لما ورد في التقرير المدون عن ذلك روى "أنه لما سؤل عن شكواه رد بأن ليس لديه شكوى من الحكومة الحاضرة وأجاب أيضا بأن ماكان يفعله لله (وانني سأموت فداء لله). ثم هاجم هو واتباعه المفتش والمأمور وقتلوهما. ثم أرسلت قوة مسلحة لتخويفه لكنه لاذ بالفرار. وتم القبض على عبدالقادر أخيرا في الرابع من مايو ١٩٠٨ وأحضر الى (كتفيه) بواسطه أهالي قرية (الدبيبة الدباسين). وقد حوكم بتهمة التمرد والقتل واعدم في ١٧ مايو في حلة مصطفى السوق الرئيسي لقبيلة الحلاوين".

وهناك رواية مماثلة قصها الشيخ بابكر بدري في الجزء الثاني من كتابه "تاريخ حياتي" في الصفحتين ٧٧، ٧٨ على النحو التالي:

"إنني اجتمعت بعبد القادر ودحبوبه في أول أبريل سنة ١٩٠٥م بالكاملين مركز مديرية النيل الأزرق آنذاك لمعرفتي السابقه له حينما كنا معا بسرية (النجومي) (بدنقلا) و(صرص). فأخبرني أنه حضر ليدفع ضريبة محصوله من الغلال والقطن (المطرى) بالمديرية رأسا لتحمله من (محمد شريف) مأمور المسلمية لأنه ساعد أخاه (حسان حبوبه) عليه بأن حكم له في سنة ١٩٠٣م باستلام بلاده بالحلاوين بعدما زرعها (عبدالقادر) وحصد غلالها أوكاد يتم حصاده. فقلت له لا تخاصم من اذا قال فعل واتبع أمره. ثم قلت له الأفضل أن تشكوه للمفتش فقال لي أنه وجد (المستر كرباين) صغيرا في سنه جديداً في خبرته وأعان(حسان) (شقيقه) أمام حبوبه) فنفذ الحكم بواسطه (كرباين) نفسه. ولم يدر (عبدالقادر) أن (كرباين) لو كان صغيراً في

سنه فهو كبير فى عقله غزير فى علمه، ثم كلمت (عبدالقادر) على مابلغنى منه أنه صار يروى المديح ويحمله عنه المداحين(الزمال) لانشاده. ونصحت له من أنهم سيبددون ثروته وينصرفون عنه. فاظهر لى أنه قبل نصيحتى وافترقنا ثم لم أجتمع به. حتى يوم ٢٥ أبريل ١٩٠٨) بلغنى أن (أحمد ودمساعد) ناظر الحلاوين ومعه جماعة من كبارهم أخبروا المدير بأن (عبدالقادرودحبوبه) يخشى من قيامه بحركة عدائية للحكومة مصادقا ماقاله قبلهم أخوه لأبيه أمام حبوبه. فتوجه المأمور(محمد شريف) الذى تأكد من حصول جمعيات غير اعتيادية لدى عبدالقادر. وصار يراقب حركاته وهو بجنينة امام حبوبه بشاطى النيل الغربى بينه وبين قرية (التقر) موطن (عبدالقادر) مسافة أربع عشر ميلا تقريبا. وفى ضحى يوم ٢٨ أبريل ١٩٠٨م كان (المستر مونكريف) يلعب الكرة بحصانه قبل أن يفطر وصله خبر بأن يتوجه للحلاوين للكشف على حركة عبدالقادر". ويواصل الشيخ بابكر بدرى روايته قائلا:

"سافر المستر مونكريف" لينظر الحركة بنفسه فلما وصل جنينة امام حبوبه وجد المأمور ومعه ناظر الحلاوين وبعض كبارهم. فأصر أن يسير هو ومعه المأمور وقليل من البوليس الذين كانوا معه لعبد القادر فى منزله وينصح له. فالذى بلغنا فى ذلك اليوم ممن رجعوا من البوليس كانوا فى صحبة (مونكريف) أن المأمور حذر المفتش من السير لعبد القادر الذى لديه جموع كثيرة ومتحمسه للقتال لمن يصلها ممن له علاقة بالحكومة حتى ناظر الحلاوين وأتباعه. فرد عليه (المستر مونكريف) لنفاذ المحتوم أنت ست ألست ضابطا ؟ ... فخضع المأمور وانقاد لحتفه. فركب المفتش والمأمور جملين وركب معهما سبعة من البوليس بعيداً بحيث لايراهم عبدالقادر وجماعته. ودخل المفتش والمأمور منزل عبدالقادر الذى خبأ جماعته خلف غرفته المبنية من الجالوص (الطين)، وأوصاهم أنهم اذا سمعوه صفق يديه ينقضون على من معه من رجال الحكومه فيقتلونهم مهما كان نوعهم وعددهم. ولما رأى عبدالقادر "المستر مونكريف" صافحه وقابله وأجلسه على عنقريب فى ظل الغرفه خارجها. فلما سأله المفتش عن سبب الجموع والحركة العدائية للحكومة، بدأ عبدالقادر يقص على المفتش ظلامته، وبدرت من المأمور قوله (أنا الآن أوريك الإجهاض وكيف يكون) فاستشاط عبدالقادر غضباً وصفق يديه قائلا- تقول هذا

بحضور حضرة المفتش. فهجم جماعته وبدأوا بقتل المأمور الذى كان يقول لهم "أنا شريف من ذرية فاطمة"، ولكن من يقرأ ومن يسمع. فلما رأى المفتش أن المأمور قد قتل رفع قبعته وأشار بيده الى عنقه وقال أضرب هنا ففعلوا كما أمروا وليتهم لم يفعلوا فى هذا الرجل الطيب بالمعنى، ثم ركب إثنان منهم جملى المفتش والمأمور وأجروهما حول الصريف (السور من القصب). فلما رآهم البوليس الذين قد أوقفهم المفتش بعيداً رجعوا مسرعين خائفين. حتى وصلوا ناظر الحلاوين ومن معه فعرفوهم ماجرى والناظر بدوره كتب للمدير بمدنى. فجمع المدير من معه من الضباط والعساكر وأبرق المأمور بالكاملين محمد أفندى ياقوت، ليجتمع بناظر الحلاوين حالا". وانتهت قصة بابكر بدرى.

ويبدو مما تقدم ذكره بأن المفتش البريطانى المذكور سعى لحتفه بظلفه وساق معه المأمور المصرى والذى كان أوعى منه. ولو سمع المفتش نصيحة المأمور لما كان يمكن أن يحدث هذا الحدث. والغريب فى الأمر أنه بدلا من أن يصطحبوا البوليس معهم أمروا بأبعادهم من المنطقة حتى لايراهم عبدالقادر وجماعته. ومن الصعب تفسير اصرار المفتش البريطانى للذهاب الى عبدالقادر وجماعته فى منزله فى القرية، لأن المسألة كما يبدو لا تستحق كل هذا العناء. استمر بعد ذلك المسح والتسجيل الى نهايته فى سنة ١٩١٠م، تم تسجيل كل الأراضى التى ثبتت ملكيتها باسم ملاكها، وأما التى كانت بوراً أو لم يزرعها أحد، فقد تم تسجيلها باسم حكومة السودان.

اتجهت بعد ذلك نوايا حكومة السودان الى نزع الملكية لهذه الأراضى وتعويض ملاكها، حتى تصبح أراضى المشروع ملكاً للدولة تستطيع بموجب هذه الملكية أن تؤجر الأراضى للزراعة لنفس الملاك القدامى، وبشروط تسمح للحكومة بابعاد كل من لا يحسن فلاحة أرضه. ولكن قابل الملاك اتجاه الحكومة لنزغ ملكية أراضيهم بمعارضة عنيفة أجبرت الحكومة على التراجع.

كانت أغلب أراضى المنطقة المروية أما مملوكة لزعماء القبايل أو رجال الدين. وكان هؤلاء وهؤلاء يعارضون بشدة قيام المشروع لأنهم يعتقدون بأن الحكومة ستسلب منهم حقوق ملكيتهم فى التصرف الكامل، كما كانوا يفعلون فى الماضى بأن يزرعوا هم وعوائلهم ما يكفيهم، ويدنقدوا (أى يؤجروا موسمياً) الباقى الى سكان

القرى فى المنطقة الذين لا يملكون أراضى زراعية. وكان الإيجار الموسمى، عند قيام المشروع خمسين قرشاً للجدعة ذات الخمسة أفدنة ويعنى ذلك عشرة قروش للفدان الواحد. وعندما عزمت حكومة السودان على قيام تجربة استطلاعية فى منطقة طيبة لزراعة القطن، وجدت معارضة شديدة من الشيخ عبدالباقى حمد النيل خليفة العركيين والمقيم بقرية طيبة. وكان الشيخ عبدالباقى من أكبر ملاك الأراضى فى الجزيرة، وجاء فى الصفحة (٩٣) من الجزء الثانى، من (تاريخ حياتى) لمؤلفه (الشيخ بابكر بدرى) مايلئ:- "سنة ١٩١١م- فى هذه السنة فكرت حكومة السودان فى تجربة الرى بالجزيرة- حضر سعادة (ديكنسون) المدير لرفاعة وتصادف وجود الشيخ عبدالباقى حمد النيل برفاعة تزوج بنت المرحوم الطيب العربى فتقابلا بضبطية رفاعة، وطلب المدير من الشيخ عبدالباقى أن تبتدئ التجربة هذه بواسطة وابور يوضع فى طيبة ومتى صحت التجربة يبدأ الرى فعلا بوابور كبير بطيبة فرفض الشيخ عبدالباقى وضع وابور حالا أو مالا بطيبة. فطلب المدير الشيخ عبدالله أبوسن، يحسن للشيخ عبدالباقى وهو يرفض بشدة وابتدأ المدير يظهر عليه الغضب رغم أناته. فأخذنا الشيخ عبدالباقى خارج المكتب وهددناه بقوة الحكومة وأن المدير أخبرك من باب المجاملة فقط ومازلنا به حتى أدخلناه على المدير موافقا. ففى سنة ١٩١٩م مررت على طيبة لتفتيش مدرستها فوجدت الإبل ترعى فى اللوبيا كأنها فى البطانة وحالة الحلة مظهرا للنعمة سكاناً ومساكن فقلت للشيخ عبدالباقى، اذا رأت الحكومة تحويل المشروع من طيبة ماذا يكون رأيك، قال لى «والله نتبعه مكان ماتحوله» ذكرته بتوقفه فقال " نحن عارفين عدلهم كنا نظن أنهم ينبهون طيننا ويحولونا منه ويجعلونه ملكاً للإنجليز". ان هذا الإحساس كان يجرى فى نفوس كل ملاك الأراضى فى المنطقة المروية".

تطورت الإمتدادات بعد التجربة الإستطلاعية الأولى فى منطقة طيبة الى مناطق أخرى بالرى بالطلمبات على النحو التالى:

الموسم	الفدان	المنطقة
١٢/١٩١١	٢٥٠	طيبة
١٣/١٩١٢	٦١٠	طيبة
١٥/١٩١٤	٢.٨٨٢	بركات ٢٠٠٠ فدانا
٢١/١٩٢٠	٩.٨١٨	حاج عبدالله ٦٠٢٠
٢٤/١٩٢٣	٢٢.٢٨٣	ودالنو بدايتها

وكانت تلك الفترات وماتم فيها من امتدادات على مدى خمسة عشر سنة، ولايمكن أن تقارن بالفترة المقبلة بعد افتتاح خزان سنار، حيث سيمتد الرى لكل سكان المنطقة المروية فى محيط ٣٠٠٠٠٠ فداناً.

لقد أصبح الأمر مختلفا. فانه بعد ادخال الرى بهذه الطريقة فى المنطقة، ستظهر مشكلة نظام الرى، وهذه ليس فى امكان ملاك الأراضى علاجها. فالأراضى كانت مزروعة بالذرة وكانت كل قطعة محوشة بترس وقائمة بذاتها فى حدودها، ولذلك كان لابد من تسطيح هذه الأراضى حتى تكون صالحة لشق القنوات عليها للرى تخطيطها الى وحدات (حواشات) حتى تصبح مهيئة لعملية الرى بطريقة فعالة واقتصادية وتحت نظام دوره زراعية ثابتة. وهذا عمل كبير اذا أريد للحكومة أن تقوم به مما يكلف أموالا طائلة. ثم هناك أيضا مسألة أخرى تتعلق بزيادة قيمة الأراضى. ان استثمار رأس المال (الدولة) وهو فى واقع الأمر من الخزينة العامة لكل البلاد، جدير بأن يكون عاملا لارتفاع قيمة الأرض من واحد أو اثنين جنيه الى عشرة أو عشرين جنيها للفدان. هل ستذهب هذه الزيادة الى جيوب الأفراد من ملاك الأراضى الذين لم يساهموا فى تأسيس المشروع، وكيف يمكن أيضاً تفادى التأجير من الباطن أو الايجار الباهظ الذى يقود فى النهاية لامتلاك الأرض؟ وبالعمل على مساعدة وحماية المزارع الحقيقى، فان الحكومة كانت فى حاجة للتحكم فى استعمال الأرض. ولكن كيف يمكن للحكومة أن تكون قادرة على ذلك وفى نفس الوقت تحتفظ بمعاونة الأهالى لها فى هذا الشأن ، ثم ماهو ذلك الإستحقاق الذى يعطى إلى ملاك الأراضى لاقناعهم فى المشاركة مع الحكومة اذا كانت قد استحوزت على الأراضى.

كانت هذه المسائل تشغل بال الحكومة منذ عام ١٩١٢م، وخلال ١٩١٩م كانت تجرى الترتيبات اللإجابة عليها. ففى شهر مارس من عام ١٩٢٠م صدر منشور لكل ملاك الأراضى فى المنطقة المروية ، كانت محتوياته على النحو التالى:

١- من عزم الحكومة القيام برى ٣٠٠,٠٠٠ فدان من الخزان الذى يجرى تشييده الآن فى منطقة سنار. ان الخريطة المشتملة على الأراضى المعنية يمكن معاينتها فى مكاتب الحكومة المحلية.

٢- ان النظام المطبق فى منطقتى طيبة وبركات، سيجرى العمل باتباعه.

٣- لن يحرم ملاك الأراضى من ممتلكاتهم وسيكون لهم مطلق الحرية، كما هى الحال الآن، فى نقل أو رهن حقوق ملكيتهم الى المواطنين الآخرين في نفس المنطقة.

٤- ستقوم الحكومة باستئجار كل الأراضى الداخلة فى نطاق المشروع وستدفع الإيجار عنها، غير أن الأراضى المطلوب استعمالها للأعمال المستديمة لقنوات الرى والمؤسسات الأخرى، سيجرى شراؤها بواسه الحكومة حال استعمالها فستكون الأراضى التى تستعملها الحكومة للمنشئات بواقع واحد جنيه للفدان وأما الأراضى التى تستعمل للزراعة فسيكون ثمن شرائها من ملاكها بواقع ١٣٠ قرشا للفدان الواحد.

٥- سيكون الأيجار فى أول الأمر لفترة تبلغ فى مداها ٤٠ سنة ولقد قدرت هذه المدة لتسديد السلفية التى أقترضتها الحكومة لتشييد الخزان وأعمال الرى. ان نية الحكومة كانت متجهة الى انهاء الأيجار بعد نهاية الأربعين سنة، غير أنها تريد أن تحتفظ بالحق لامتداد الفترة اذا وجد ذلك ضروريا للصالح العام.

٦- عند تقدير الإيجار سيصير دفعه للأرض المستعملة فى كل الحالات في الوقت الحاضر أو فى أى امتداد لفترة الأربعين سنة. وأيضا بالنسبة لقيمة شراء الأرض المستعملة لأعمال الحكومة فان الحكومة لن تأخذ فى الإعتبار أى زيادة بمناسبة ادخال الرى فى المنطقة، أما بالنسبة للأيجار فان الحكومة ستدفع ايجاراً سنوياً محدداً عن الفدان والذى سيصدر به اعلان قريباً.

٧- ان الأراضى المنضوية فى المنطقة المروية سيجرى تأجيرها سنوياً الى المزارع بنفس الطريقة المتبعة فى طيبة وفى بركات.

٨- فى حالة توزيع الحواشات فان ملاك الأراضى سيمنحون الأفضيلة فى أخذ

الأراضى التى سيكون فى امكانهم القيام بزراعتها وعلى قدر الإمكان بالقرب من أراضيهم.

٩- وسيسمح للمزارع بأن يزرع، بالإضافة على محصول القطن، ما يكفى لحاجته من الذرة للاستهلاك وليس للبيع.

أصدرت الحكومة هذا الإعلان كإخطار تمهيدى. وبعد حوار مستفيض عن رد الفعل العام مع سلطات الحكومة ومن يهمهم الأمر، فإن هذه الإقتراحات قد تم تضمينها فى قانون الأراضى بالجزيرة لعام ١٩٢١م. ان هذا التمهيد قد نبه الرأى العام الى الأسباب التى أدت بالحكومة لاتخاذ قرارها فى هذا الشأن.

ففى عام ١٩٢٣م أدخلت الحكومة تعديلا على قانون الجزيرة لعام ١٩٢١م لتحمى المزارع من المرابين، يقضى بأن أى رهن لمحصول الحواشة أو قيمة ذلك المحصول يعتبر رهنا لاغياً، مالم يكن ذلك قد تم بموافقة الحكومة كتابة. ولكن عندما قابلت الحكومة الصعوبات فى التنفيذ، التى واجهتها فى استحقاقات النفقات الشرعية أو الديون المستحقة الى العمال، فانها اضطرت لالغاء ذلك الفصل فى قانون سنة ١٩٢١م وعام ١٩٢٣م، وأن تدخل تعديلا بذلك فى القانون الجديد للجزيرة فى عام ١٩٢٧م. كان من الصعوبات بمكان المبالغة فى تأثير هذه التشريعات المتعلقة لأراضى على الحياة الإقتصادية أو الإجتماعية بالمنطقة، ومن منطلقها على سودان بأكمله. لقد أصبح واضحاً مما تقدم بأن الحكومة لم تقدم على تأميم الأراضى ظهر بأن هذا العمل على الأرجح فيه استحالة للقيام به. وفى نفس الوقت تستطيع الحكومة أن تكتسب ثقة ومعاونة الأهالى فى تنفيذ سياستها فى أراضى المشروع. وانه لن يغيب عن البال أن استئجار الأراضى لمدة أربعين سنة، أجلّ بطبيعة الحال مشكلة زيادة قيمة الأراضى فى تلك الفترة، كما أن السماح لملاك الأراضى بنقل أو رهن ملكيتهم ولو فقط الى المواطنين الآخرين المقيمين بالمنطقة، خلق منفذاً للتملك والمضاربة عما يمكن أن يحدث بعد انقضاء الأربعين عاما. ان هذا المنفذ جدير بأن يسبب البلبلة فيما بعد، ومع ذلك فان هذا القانون هيئ طريقة حاذقة فى ترسيخ السلطة على الأراضى بدون انتهاك حرمة حقوق الملكية التقليدية، بينما حال دون صاحب ملكية الأراضى من استعمال ذلك الحق من اقتلاع أى شئ من المستأجرين مستقبلا.

هذا وبتحريم رهن الحواشة وجعل كل السلفيات لاغية، ماعدا السلفيات التى تمنح بصفة رسمية، فان المزارع قد أصبح مصونا ضد أسوأ نتائج اسراف قد تؤدى لضياع حواشته للمرابين.

إن منح ملاك الأراضى فقط الحواشات التى يمكنهم -فى رأى الحكومة- فلاحتها بكفاءة، ويحفظ الحق للحكومة بمنح حواشات أخرى الى الأشخاص الذين تعتقد الحكومة كفاءتهم، فان توزيع الحواشات ربما تم بطريقة تجعل الثروة فى المشروع الناشئ حديثا فى الجزيرة منتشرة على جزء كبير من سكان المنطقة، لأن الملاك لا يملكون الا حواشة واحدة فى أغلب الحالات.

ونعود الآن الى أثر المشروع على المجتمع، وبطبيعة الحال فان المادة هى العامل الأساسى فى تغيير المجتمعات. وكان من الواضح أن النظم التى ابتدعتها الحكومة فى ادخال الرى فى المشروع، سيكون لها تأثير فى تكييف المجتمع فى المستقبل. ولكن ماذا يعنى هذا بالنسبة للفرد فى المجتمع الجديد؟ ان الجواب على ذلك هو خليط من الرقابة والمساعدة، ويعنى ذلك تراضى متبادل بين فقدان الحرية فى التصرف والحصول على الفائدة.

وعندما أصبح المستأجر مزارعا، سواء أكان من ملاك الأراضى أم لا، فانه قد وجد نفسه منضما الى مؤسسة ترمى الى أمداده بمزايا معينة لرفع مستواه المعيشى وبخلاف التسهيلات التى سبق ذكرها والتى نظمت له المساعدات المخططة بالنسبة لمحصوله النقدى، أى القطن، فان اللفتة العظمى كانت فى واقع الأمر الفرصة التى سنحت بتوصيل الماء الى محصوله الغذائى (الذرة). الا أن التجربة الأولى التى ابتدأت فى مشروع طيبة عندما كانت هناك شراكة فى كل محاصيله مع شركائه الآخرين قد، حدث تعديلها فى عام ١٩١٩ عندما صارت الشراكة مطبقة فقط على محصول القطن، اذ صار محصول الذرة واللوبيا يخص المزارع لوحده. وإنه ليس عليه أن يدفع أى ايجار للأرض أو للماء وفى نفس الوقت أعفى من الضريبة العادية على محاصيله الخاصة به، اذ أن الستين فى المائة التى كانت تستولى عليها الحكومة من ايرادات القطن كانت تغطى كل هذه التبعات. ان هذا الإمتياز الطارئ لمزارع الجزيرة كان فى السنوات اللاحقة سببا لعائق شديد لأخذ أى عوائد من محاصيل الجزيرة الى موارد الحكومة المحلية.

وأنه لمن الصعب بالطبع التنبؤ بالفائدة التى يجنيها المزارع من محصوله النقدى بالمقارنة بما كان يحصل عليه فى الأيام السابقة لادخال الرى فى المشروع. ولكن هناك التقديرات الإقتصادية التى أوردتها الحكومة فى المنطقة والتى كانت كما يلى:

لقد ذكرت الحكومة بأن متوسط الإنتاج السنوى فى الماضى فى كل المنطقة المنضوية تحت لواء المشروع كان ٢٠,٠٠٠ طناً من الذرة وقيمتها ١٠٠,٠٠٠ (مائة الف جنيه). ان الذرة فى المستقبل بعد الرى من الممكن أن تصل الى ١٧٥٠٠ طنا. وفى حالة ماإذا كانت الأمطار سيئة فى المنطقة فانه بطبيعة الحال سيكون الإنتاج فى أراضى الذرة المروية أكثر بكثير من الأراضى المطرية المذكورة. هذا وبالإضافة الى ذلك فبالنسبة للآراضى المروية، فهناك اللوبيا ومحصولها مهم لغذاء الإنسان والحيوانات. وأما بالنسبة لمحصول القطن فبانتاج ثلاثة قناطير عن الفدان، فان الأرض المروية قد تنتج ٣٠٠,٠٠٠ قنطارا. وبحسب السعر السائد وقتها ومقداره ستة جنيهات عن القنطار، فان جملة القيمة تصل الى ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه. وبذلك فان نصيب المزارعين من هذا المحصول سيصل الى ٧٢٠,٠٠٠ جنيه. هذا بالإضافة الى أن المنطقة ستستفيد عادة من دخل الحكومة والشركة من نصيبهما فى المحصول. وستكون جملة المبالغ المتداولة من هذا الإنتاج أقل بقليل من واحد مليون جنيه فى السنة بالمقارنة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه حسب الأحوال التى كانت سائدة قبل قيام المشروع.

إن دخل المزارعين سيتوقف بالطبع على ما يدفع فى التكاليف الزراعية التى سيجرى خصمها من مبلغ الـ ٧٢٠,٠٠٠ جنيه. ولكن من المحتمل الا تقل أرباحهم عن ٣٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل ٢٠,٠٠٠ جنيه فى الحالات القديمة قبل قيام المشروع.

ان هذه التقديرات فى المنطقة: كما هو ظاهر جيدة، ولكن يجب ألا يغيب عن البال بأنه ضد هذه المزايا فان هناك بعض الأمور غير المحققة التى تواجه المزارع. ان المزارع مسئول عن كل تكاليفه لعمليات فى حواشته منذ البداية وحتى نهاية حصاد محصول القطن وتسليمه الى محطة تسليم القطن المحلية، وهذه يصعب تقديرها لكل مزارع. لقد تم امضاء اتفاقية الشركة الزراعية، كما تم اتخاذ القرار الخاص بمعاملة ملاك الأراضى على إثر ذلك.

ان محصول القطن، فى كل من طيبة وبركات فى سنة ١٩٢٠م ضرب الرقم القياسى وكان فريدا ولم يكن له مثيل. فارتفع انتاج القطن من ٣،٨٠٠ فى سنة ١٩١٩م الى ٥،٥٢٥ قنطاراً للفدان فى سنة ١٩٢٠م، وكانت الأسعار خيالية. وارتفعت أرباح الشركة الزراعية بطريقة صاروخية عندما وصلت الى ٢٢٠،٠٠٠ جنيهاً استرلينياً. كما بلغت أرباح المزارعين والحكومة ٤٠٠،٠٠٠ جنيها لكل منهما. وكانت بذلك سنداً جيداً بالنسبة لخزينة حكومة السودان، كما كانت سنداً للمزارعين الذين لهم أفكار اقتصادية فوظفوا أرباحهم فى شراء الأطيان المطرية والبحرية والمواشى بالإضافة الى النواحى التجارية الأخرى. وكانت هذه السنة معروفة فى الجزيرة (بسنة لخمى). وأما الشركة فانها استطاعت أن توزع أرباحا للمساهمين بواقع ٢٥٪، كما وزعت بونصا للعاملين بواقع ١٠٪. وبالنسبة لتوقع امتداد المشروع فان رأس المال الشركة المسجل قد زادت قيمته الى ٥٠٠،٠٠٠ جنيها استرلينا فى سنة ١٩٢٠م، وطرحت الشركة ١٥٠،٠٠٠ سهماً بسعر ثلاث جنيهات، فلأول مرة فى التاريخ، عرضت هذه الأسهم فى السوق الحر وتمت تغطيتها. وكان الأمر وقتها يبدو مطمئنا حتى وقت مبكر من عام ١٩٢١م. ولكن هذه الصورة الذهبية الزاهية قد تحطمت بجملتها بمواجهتها بأزمة مالية أخرى. تقدم (سير مردوخ ماكدونالد)، مستشار الرى بوزارة الأشغال العامة المصرية، والتى كانت وقتها تدير أعمال التشييدات فى السودان، تقدم بتقريره الى حكومة السودان فى ١٩٢٠م بأن تكاليف المواد والعمالة قد زادت لدرجة أن التقديرات السابقة لمشروع الجزيرة لم تعد كافية. فالأعمال المطلوبة للرى لن يكون من الممكن استكمالها بدون زيادة الأموال المخصصة، مما اضطر الأمر أن يتكون وفد سودانى وتوجه برجاء نحو الخزانة التابعة لبريطانيا العظمى. وبمناسبة ارتفاع الأسعار للقطن فان الفرصة كانت مواتيه، ولكن واجههم سوء الطالع فى زمن وصولهم، الذى تزامن مع سنة ١٩٢١م، عندما هبطت الأسعار فجأة وبشكل مريع من ٤٥ سنتيا فى سنة ١٩٢٠م الى ٨،٥ سنتيا للرطل من القطن فى سنة ١٩٢١م. لقد حدثت كارثة هبوط مابعد الحرب، وبداية تخفيض النفقات والاضطرابات فى بريطانيا، فلم يكن الوقت مناسبا للتقدم بطلب لرأس مال أكبر.

وبعد بحث مستفيض تقرر الإستمرار فى أداء الأعمال بالأموال الموجودة لموسم

آخر. وبعد فحص تقدم به خبير اقتصادى لتقدير تكاليف استكمال الأعمال فى وقت مبكر من عام ١٩٢٢م، فان الكنتراتو الذى كانت تعقده الحكومة مع شركة التشييد السودانية. والتى كانت حتى ذلك الوقت مسئولة عن عمل الخزان وأعمال الرى الكبرى، قد تقرر الغاؤه، وكانت حكومة السودان مواجهة بتوقف الأعمال والقيام بالمشروع بجملته، أو العمل على الحصول على أموال اضافيية، وكانت فترة حرجة. وكان تردد الحكومة البريطانية فى عدم الإقدام له مايبرره.

وأما الشركة فانه بعد أرباحها التى وصلت الى ٢٠٠,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٢٠م، هبطت الى أقل من ١٠٠,٠٠٠ جنيها فى نهاية ١٩٢١م، ولكنها بالرغم عن ذلك صمدت واستقر رأيها فى تأكيد ثقتها فى مستقبل المشروع، وذلك بأن دفعت ١٥٪ أرباحاً للمساهمين.

تزعم الجنرال (اسكوت)، والذى كان فى السابق ضابطاً ادارياً لحكومة السودان لمدة خمسة سنوات (كان مفتشا لمركز أم درمان)، المناقشات فى مجلس ادارة الشركة مسانداً استمرارية عمل الشركة فى سنة ١٩٢١م. وكان يحاول بأنه طالما أن الحكومة البريطانية سبق لها وضمنت الفائدة على مبلغ الستة ملايين جنيها، فلابد من متابعة الأمر. وأن لانكشاير ستفقد مشاريعها الواعدة ويزيد بذلك معدل البطالة. وزيادة على ماتقدم فان السودانيين، الذين يعتمدون على الخزان بأن يقدم لهم الإزدهار فى حياتهم والضمان ضد المجاعة يبقى الا يصيبها البوار.

هذا وبعد بحث دقيق فان الحكومة البريطانية لكى تمكن العمل أن يستمر، وافقت على ضمان الأساس والربح على قرض آخر بمبلغ ٣,٥ مليون جنيها، وتم انتهاز الفرصة لالغاء مراقبة الأعمال من خدمات الرى المصرية الى السودان. وفى شهر اكتبور سنة ١٩٢٢م طرحت عطاءات للقيام باكمال العمل، ووقع العطاء وأمضيت الكنتراتو مع شركة "بيرسون وأولاده"، بشروط اكتمال عمل الخزان ومعدات الرى فى شهر يوليو عام ١٩٢٥م.

فى سنة ١٩٢٤م، وبموجب قانون التسهيلات التجارية فى تلك السنة، فان الخزانة البريطانية قد تم لها التفويض بسريان المبلغ المضمون فى سنة ١٩٢٢م، من ٣,٥ مليون جنيها الى ٧ ملايين جنيه استرلينى، ان هذا التصديق بالإضافة الى الستة ملايين جنيهاً فى سنة ١٩١٩م، بلغت جملة الكلية ١٣ مليون جنيها، منها

٤٠٠,٠٠٠ قدمت كسلفية الى الشركة لتمكينها من تشييد المحالج، ومنها ٧٠٠,٠٠٠ جنيها لامتداد السكة حديد. وكانت التقديرات الكلية لتشييد الخزان وأعمال الرى لمساحة الـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان، ستصل حاليا بالتقريب الى ١١,٥ مليون جنيها استرلينيا.

وعليه، وأخيراً بالقرب من قرية سنار الصغيرة النايمة، حيث توجد القليل من الخرائب المنهارة والتى ماتزال تذكر العابر المسافر بأنها كانت هنا فى يوم من الأيام الماضية تقع (مملكة الفونج) فى القرنين السابع والثامن عشر الميلادى، فان النيل الأزرق العظيم قد تم التحكم على ناصيته. وتم استخدام ٢٠,٠٠٠ عامل والذين ظلوا يعملون فى نقل الحجارة والمواد الأخرى لصب أساسات صلبة للخزان، وتم البناء النهائى فى الوقت المقرر فى شهر يوليو ١٩٢٥م.

٥- تلمس الطريق الي التنمية :

اشتركت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية فى اعادة فتح السودان على أساس إرجاع ممتلكات الدولة المصرية التى كانت تحكم السودان. وهذا بالطبع المفهوم القانونى فى ذلك الوقت، وقد أقحمت بريطانيا نفسها بصفتها آنذاك حامية للحكومة المصرية. ولكن كما يبدو فان الدافع الأول لبريطانيا هو الإنتقام (لغردون) الذى قتل فى السودان. وأما الدافع الثانى فهو استعمار السودان والإنفراد به فى النهاية كما حدث بالفعل. وتأكيدا للدافع الأول فإن أول عمل قام به (اللورد كتشنر)، الذى كان يقود حملة إعادة فتح السودان بالجيوش البريطانية المصرية المشتركة، بعد واقعة أم درمان هو إقامة صلاة جنائزية فى الخرطوم إحياء لذكرى(غردون). وقد أتبع ذلك بأن نشر دعوة هامة فى بريطانيا لجمع التبرعات لاقامة مدرسة فى الخرطوم تحمل إسم (غردون) تخليدا لذكراه فى السودان هى (كلية غردون).

وأما بالنسبة للدافع الثانى، فإن السياسة والإدارة العليا والإقتصاد تتولاها الحكومة البريطانية وتترك مادون ذلك للحكومة المصرية التى عليها جل التكاليف. وهى شراكة تشبه شراكة العربى الهزلى (منك الدقيق ومنى النار أوقدها- الماء منى ومنك السمن والعسل). وكان أهم مايشغل بال الحكام البريطانيين فى الصدارة هو السعى الحثيث والسريع الى التنمية فى البلاد حتى تستقر الأحوال ويطول

بذلك أمد الإستعمار والإستفادة منه فى إزدهار الإمبراطوريه البريطانيه. وبناء عليه فقد بادر (سير ريجنالد ونجت) ثانى حاكم عام فى السودان (وتاريخه يبدأبعمله فى الهند فى بدايه شبابه- ثم صار بعد ذلك مديراً بقلم المخابرات الحربية تحت قيادة(اللورد كتشنر) قبل وخلال حملة إعادة فتح السودان، ثم صار بعدها حاكم عام السودان ١٨٩٩-١٩١٦م وأخيرا المندوب السامى بمصر ١٩١٧م-١٩١٨م)، بادر باستعراض سياسة الحكومة فى رسم خطة هادفة للتنمية فى عام ١٩١٧م فى تقرير لاحق على النحو التالى:

"إن المهمة التى جندت حكومة السودان نفسها للقيام بها تتمثل أساسا فى إضفاء فوايد التقدم الحضارى على السكان وذلك عن طريق ضمان الأمن والإستقرار على قدر الإمكان بالنسبة لأنفسهم ولمتلكاتهم، والعمل على تطوير المواصلات عبر هذه الفلوات والآفاق الشاسعة والصحارى العريضة والمتداخلة مابين الأوساط الرئيسية للسكان ومواقع الإنتاج، والعمل بالإضافة الى خصوبة التربة الطبيعية، على إدخال وسائل الرى الصناعى. وأخيراً بالاضافة الى طريق النيل الفسيح والسكة حديد التى تربط السودان بمصر، اقامة ميناء ومرفأ جيد على البحر الاحمر مما ييسر الإتصال بالمناطق الداخلية بالبلاد، وحيث يكون فى الإمكان إمداد السكان وبطريقة اقتصادية باحتياجاتهم من الخارج مع إمكانيه إيجاد أسواق خارجية لمحاصيلهم الطبيعية".

كانت هذه البيانات المجردة للأشغال العامة والخدمات والتى بدونها لايمكن لمجتمع متغير ومبعثر الأوصال أن يتحصل على مستوى أعلى للحياة المعيشية. ويشكل هذا مثلا مهما لذلك القطاع الأساسى للتنمية اللازمة بالنسبة لأى تطور مادى للأمام، وعلاوة على ذلك فالتمويل صعب المنال للغاية فى بلد يبتدئ من فقر مفرط فى الأصول المكونه لرأس المال والمهارة. ومن الجلى فان حكومة السودان ليست فى امكانياتها توفير أى مال للتنمية دون عون من الخارج. وأما القول بفرض ضرائب عالية على الأهالى المحليين فقد صرف النظر عنه بالنسبة لما أحدثه من أضرار ومشاكل فى مصر فى الماضى.

لم يكن من السهل التغلب على هذه المشكلة المالية المستعصية الا بثلاثة طرق:

أولا : إن حكومة الحكم الثنائى كانت قد منحت جزءا من رأس المال، الذى كان مخصصاً للأعمال الحربية والذى اكتتبت فيه الحكومة البريطانية بنسبة (٤٠٪). وكان القسم الأساسى منه لتشييد خط السكة حديد من الحدود المصرية الى مدينة عطبرة. وأما امتداد الخط من عطبرة الى الخرطوم بحرى والذى كانت تكاليفه أربعمائة الف جنيه، فقد قامت الحكومة المصرية بالدفع كجزء من تكاليف الحملة.

ثانيـا : قامت الحكومة المصرية بتقديم منح مباشرة لتعزيز ميزانية حكومة السودان. وفى مابين عامى ١٨٩٩ ، ١٩١٢م، قدمت مبالغ بلغت جملتها مليونان وثمانمئة ألف جنيه لهذا الغرض. وبالإضافة كانت تتحمل التكاليف الحربية للجيش المصرى بالسودان كقوة للدفاع وحفظ الأمن.

ثالثا: قدمت مصر سلسلة من السلفيات من عام ١٩٠٠م الى ١٩١٠م بلغت جملتها حوالى خمسة ملايين وأربعمائة ألف جنيه فى سبيل رأس المال للتنمية. وبواسطة هذه المبالغ كان فى الإمكان امتداد الخط من عطبرة على النيل الى البحر الأحمر ثم تشييد ميناء بورتسودان ثم تعميق مياه الأرصفة. وأخيرا فإن إقامة كبرى النيل الأزرق قد مكن من امتداد خط السكة حديد الى الجزيرة وسنار وعبر النيل الأبيض إلى كوستى.

ان شروط التسديد وفئات الأرباح لم تقرر فى البداية ولم تكن لتعطى أى نظرة كبيرة فى الإعتبار حتى منتصف عام ١٩٢٠م. واستمر الأمر حتى عام ١٩٣٨م عندما تم الإتفاق على طريقه سداد مبلغ الخمسة ملايين وأربعمائة ألف جنيه لتبدأ فى فترة لا تتعدى عام ١٩٤٩م وبأقساط سنوية بحد أدنى مقدارها مائة وخمسون ألف جنيها بدون أى أرباح مركبة أو غيرها. ان هذه الشروط والتى بموجبها قدمت هذه المبالغ للمساعدة، مهما كانت الفوائد التى تجنيها مصر فى مقابلها، يجب أن تعتبر كرما فياضا. وان اعتبار هذا المبلغ مهما نظر اليه بأنه قليل بالمقارنة بالتضخم المالى حاليا، كان يمكن أن يكون عبئا وحملا ثقيلا على التنمية بالنسبة للتكاليف فى تلك الأيام اذا جلب هذا المبلغ بموجب الشروط التجارية المعتادة. ومع ذلك فان حكومة السودان كانت من الواضح فى موقف مالى مزعزع، وكانت واجباتها تتطلب سرعة ورغبة لتنمية الإنتاج فى السودان حتى تصير البلاد مستقلة من الناحية المالية بأسرع وقت ممكن. هذا ولو أن بالبلاد امكانيات للإنتاج فان أى خطوة سريعة

كانت تعترضها مشاكل متشابكة بعضها بالبعض.

كانت هناك خيبة الآمال فى البحث عن الوصول الى الماء من النيل بدون أن تسبب أضراراً بمصر، وعدم التأكد من حيازة الأراضى للتنمية بدون أن تسبب أضراراً لأبناء البلاد الأصليين من السودانيين، وفى حالة عدم معرفة أية مصادر لثروة معدنية فان المصدر الأساسى والوحيد للإنتاج سيكون فى الأراضى. والطريقة المؤكدة فى زيادة الإنتاج هى وسيلة الرى والمكان المرموق هو منطقة الجزيرة.

الطريق الي الجزيرة: الري

يبدو مما ذكرنا سابقا ومما سيأتى ذكره لاحقا بأن الطرق كلها ستؤدى إلى الجزيرة، وذلك بحذر شديد فى الظاهر وبتأكيد وتصميم شديد فى الباطن من السلطات البريطانية فى السودان وخارجه. وأسباب الحذر ومعالجة الأمر خطوة خطوة هى حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل، والتى ادعت الحكومة البريطانية بأنها جاءت مشتركة فى حكم السودان لحمايتها من الخوف من تغول حكومة المهدية عليها اذا طال العهد بذلك الحكم فى السودان. وهى فى نفس الوقت مصممة على قيام مشروع الجزيرة لتنمية البلاد التى جاءت لتستعمرها، حتى يستتب لها الأمر، هذا بالإضافة الى زراعة القطن طويل التيلة وتصديره إلى مصانع القطن فى الجزر البريطانية، والتى كانت متلهفة للإسراع بقيام المشروع كما رأينا بالنسبة للمزاحمة التى تواجهها وتضايقها من الأقطار الأخرى.

لقد ذكرت سلفا اهتمام (ونجت)، الذى كان يدير دفة الحكم فى السودان منذ الفتح، بالتنمية التى يضع فى قمتها المواصلات والزراعة وبنوع خاص فى الجزيرة. فلقد جاء فى مؤخرة تقريره سابقا «فان المصدر الوحيد الأساسى للإنتاج سيكون فى الأرض والطريقة المؤكدة فى زيادة الإنتاج هى وسيلة الرى والمكان المرموق هو منطقة الجزيرة».

ان اهتمام (ونجت) بالمواصلات والتنمية لأمر طبيعى ومتوقع ومفهوم اذ أن أى حكومة سواء أكانت استعمارية أو وطنية لن يضمن لها الإستقرار فى الحكم بكل متطلباته بدونها، وخصوصا بالنسبة للحكم البريطانى الذى تمرس على الإستعمار

فى كل أنحاء المعمورة وعرف بتجاربه وخبراته الطرق المؤدية الى سياسة الشعوب التى كان يحكمها.

ولذلك فليس بمستغرب أن يهتم (ونجت) ويضع كل وزنه فى الطريق المرسوم فلقد تابع كتاباته «ركبت مؤخرا مخترقا أرض للجزيرة من مدينة ودمدنى على النيل الأزرق الى أن وصلت الى حدودها غربا تجاه مدينة الدويم على النيل الأبيض مسافة بلغت فى مداها ٨٠ميلا. كانت المنطقة سهلا شاسعا منبسطا ومتكاملا وتغمر كل هذا السهل على مدى اتساعه مزارع الذرة. وبما أن هذا المحصول الواحد يزرع خلال فترة نزول الأمطار القصيرة ويتم حصاده فى مدى ستين أو ثمانين يوما، فانه لو قدر أن يكون هناك نظام رى مستمر ومستقر فى الجزيرة فانها ستصبح مصدرا هاما للغلال لا يكفى السودان فحسب بل انه سيمول أقطارا اخرى أيضا». وكانت تشغل باله فى نفس الوقت مسألة المواصلات فأضاف: " ولكن بعدم وجود طريقة اقتصادية مناسبة للترحيل، فان هذه المنطقة الغنية ستكون لها قيمة قليلة نسبيا من ناحية الإيرادات المالية. ان الإحصائيات تظهر بأنه فى منطقة عبود كانت العشور التى جمعت قد بلغت ٠٩٤ . ٤ أردبا، منها ١٩٦٠ أردبا أخذها أصحاب الجمال ايجارا لترحيل الذرة الى الدويم. ان وجود سكة حديد كان يمكن بالطبع أن يتفادى كل هذا. ولكن حتى يزيد تحسين رى المحاصيل السودانية فانه لمن المشكوك فيه أن مثل هذا المشروع سيكون له نجاح مالى".

وفى نفس الوقت بين عام ١٨٩٥م و١٩٠٣م، فان مستقبل امكانيات الرى فى كل نظام جريان النيل كان قد جرى اكتشافها بواسطة مهندس الرى البريطانى المغمور والموظف فى الخدمة المصرية (سير وليم جارستين). كان جارستين لسنوات كثيرة مدير أعمال الرى المهمة فى مصر، والتى أكبر من أى أعمال أخرى، كان لها الفضل فى رفع مستويات أحوال القطر المصرى من الإفلاس الى الإزدهار. هذا وعند قرب نهاية هذه الأعمال كان الوقت قد حان لصالح مصر نفسها الأخذ بالمسألة المتعلقة بالتعامل مع النيل فى الأقاليم التى تقع خارج مصر بالنظر لها بعين الإعتبار لمنافعها.

وفى سنة ١٨٩٣م تقدم (سير وليم ولكوكس) المدير العام للخزانات فى مصر بفكرة استخدام البحيرات الإستوائية لتخزين المياه لصالح مصر. ولكن لم تكن

هنالك وقتها أى حقائق ثابتة معروفة والتى تكون قاعدة لقيام مشروع عليها. وفى نفس ذلك الوقت أوكلت الحكومة المصرية الى المهندس (جارستين) القيام بالبحث عن اكتشاف جريان النيل من المناطق التى تقع خارج حدود القطر المصرى.

قام جارستين بثلاث رحلات استكشافية فى أعالى النيل الأبيض حتى وصل منطقة البحيرات الإستوائية. وأما مساعدة (دبوى) فقد أخذ طريقة الى منابع النيل الأزرق حتى وصل الى منطقة بحيرة (تانا) فى الأراضى الحبشية. لقد كانت هذه الرحلات هى الأولى من نوعها التى يقوم بها مهندسو رئ اشتهروا بكفاءة ممتازة فى هذا المضمار لاختبار جريان الماء من تلك المناطق الى القطر المصرى.

أما تقرير (جارستين) عن مسيرته فى النيل الأبيض فكان بمثابة مذكرات يومية لتسجيل الأحداث يوما بيوم. ان اسم النيل الأبيض فى تلك الأيام كان يطلق على امتداد النهر من الخرطوم الى بحيرة(نو). وأما ماوراء ذلك فقد كان يعرف (ببحر الجبل) وهو النهر الذى ينحدر من الجبال متصلا من الجنوب (ببحر الغزال) ومن الشرق (بنهر السوباط). وأما بحر (الجبل) فان له قناة مناوبة أخرى طولها ٢٥٠ ميلا تسمى (بحر الزراف) وتلتقى بالقرب من بحيرة (نو). وكل هذه النهيرات تجرى منابعها، ماعدا المنبع الرئيسى، من الجبال الكبرى التى تكون شبه دائره، ومن المرتفعات الأرضية التى تشكل القاعدة لحدود السودان الجنوبية مع (اثيوبيا) حتى الحد الفاصل من نهر (الكنغو).

ان المسافة من الخرطوم الى (بحيرة البرت) بطريق النيل تربو على ١١٠٠ ميلا، ولكن من كل هذه المسافة الطويلة فان انحدار الماء على مستوى سطح الأرض يصل فقط الى ٣٠٠ متر. ان القصور فى قوة الإنحدار هو الذى يحدد مسيرة الأنهر، وهذا بالإضافة الى العوائق بواسطة مايعرف (بمنطقة السدود). فحوالى ثلثى العام ولمسافة تبلغ فى طولها ٤٥٠ ميلا، فان النهر الأصلى يتعرج ملتويا ببطء شديد ومختنقا وسط المستنقعات الفسيحة المغمورة (بعيدة عن البوص(البردى) الطويل وبالحشائش المتشابكة بعضها ببعض والطافية فوق سطح النهر، ولمسافة تمتد لحوالى ٢٥٠ ميلا، والى الناحية الشمالية تتواجد فى كل من الجانبين من النهر مستنقعات متعددة.

ثم يأخذ (جارستين) بعد ذلك فى وصف السد وصفا مثيرا فى مذكراته اليومية

على النحو التالى: " فى كل مكان من هذا الإقليم بجملته فانه من النادر أن يقع بصرك على أثر للحياة البشرية. ان (بحر الجبل) يمتاز بشهرة واسعة بشرور وانتشار الناموس نحوك بالالاف التى لا حصر لها. فبمجرد مغيب الشمس يندفع الناموس نحوك بالالاف التى لا حصر لها مما يجعل المقام عبئا ثقيلا للغاية ولا يمكن احتماله. ان للإقليم كله مظهرا من الوحشة تعجز قوة الكلمات عن وصفه، ويجب أن يراه الإنسان حتى يستطيع أن يدرك كنهه. ان كتل الحشائش القائمه الخضراء من نبات البوص والتى تشكل سياجا من الحواجز على المجرى ولو أنها تمنحك نوعا من بعض الجمال النسبى، فانها تنقلب كئيبة المنظر عندما ترى أمام ناظريك كيلو مترا عقب كيلو متر تمر دون أن يتغير المشهد أو المسيرة وفى بعض الحالات النادرة عندما يبدو لك أمل فى الخلاص عندما يكون من الميسور أن يقع بصرك على خيال من أعلى فوق هذا السياج من النباتات، فانك عندما تتبين الحقيقة فان الأمل يتلاشى وينقشع الفرح. ففى كل جهه من الجهات فان بحرا زاخرا بالأخضرار يمتد بدون انقطاع. وأما الجو فانه حار ومشبع بالبخار ولن يكون فى مقدور أى شخص أن يبقى طويلا فى هذا الجزء من النهر بدون أن يستولى عليه الضغط. ومن أول الى اخر المستنقعات الموحشة فان النهر يتلوى مختنقا بطوق من الحشائش المنعقدة وينحنى فى تعاقب مستمر فى منحنيات متعددة وعبثا يحاول الفكاك. ان هذا الإلتواء والمنحنيات كانت العائق فى الإنحدار الطبيعى للنهر فى جريانه. واذا قدر له أن يتجنب هذه العوائق ويسير فى طريق مستقيم بين (بور) و(النيل الأبيض) فان انحدار المجرى سيكون كبيرا للغاية".

هذا، وقد استطاع (جارستين) أن يقوم بمقياس تصريف المياه فى نهر الجبل كما كانت تتصل من الحدود، فوجد بأن نصف حجمها كان يضيع فى المستنقعات بالتبخر. وكتب يقول " بأنه من العبث اقامة خزانات فى البحيرات الإستوائية، لأنه مهما كانت عظمة الماء المختزنة، فانها لن تجدى نفعا طالما أن الجزء الأعظم من الماء سيضيع سدى فى عنق الزجاجة من المستنقعات الشاسعة. ومن الصعوبة التصور بأن هناك نهرا أقل ملائمة لمسيرة الماء شمالا بصورة اقتصادية مثل (بحر الجبل). وليس هناك أحد من الذين شاهدوه يمكن أن يظن بأنه سيكون له نفع لرى مشاريع كبرى تاتى بخير للإقليم الذى يمر خلاله. ولكن اذا قدر تحاشى منطقة

السدود بتحويله شمالا من قناة يتم حفرها باتقان مع مراقبة كاملة من (بورالى النيل الأبيض)، فوقتها فان كميات المياه التى كانت تضيع فى المستنقعات يمكنها أن تستمر فى مسيرتها بيسر لامداد مصر باحتياجاتها، وذلك بالإضافة الى التخزين مستقبلا فى البحيرات الإستوائية والذى سيكون وقتها نافعا ومضمونا[٩].

انتهى موجز تقرير(جارستين) الثانى عن رحلته الإستكشافيه فى النيل الأبيض. تبقى أن نلخص تقرير مساعدة (دبوى) عن رحلته الى (النيل الأزرق). وكما كان معروفا سابقا فان (دبوى) كان يعمل تحت اشراف (جارستين رئيس البعثة). ولذلك فان تقرير (دبوى) عن النيل الأزرق اعتبر ملحقا لتقرير (جارستين) الاصلى عن الإكتشافات كلها.

لقد وجد (دبوى) خلال رحلته للنيل الأزرق تناقضاً كاملا. ان المسافة من الخرطوم الى بحيرة (تانا) بلغت ٨٥٠ ميلا نهريا، ولكن انحدار الماء الى مستوى الأرض كان يصل الى أكثر من ١٠٠٠ متر. ان تدلى هذا الانحدار الشديد قد قضى على كل العوائق فى مسيرته، كما أن التباين بالمقارنة مع القاع الضحل للنيل الأبيض تظهر النيل الأزرق ينحدر مسرعا باقل فقدان من الماء فى قيعان الصخور العميقة. وتلحق بالنيل فى جريانه العديد من النهيرات واليانبيع المنحدرة من الهضاب الحبشية. ويستمر جريان النهر فى مسيرته متحكما فى أعتى تربة من الطمى فى الجزء الشرقى من السودان ويصطحبها معه فى مسيرته الطويلة. وفى كل من جانبى النهر تمتد سهول خصبة التربة لمسافات شاسعة. فكل مانحتاج اليه كما يبدو أن يغمرها الرى بانتظام حتى تصبح أرضا منتجة كأى مكان آخر فى العالم. وبنوع خاص فان سهل الجزيرة بالسودان كأنما قد هيأته الطبيعية الى هذا الغرض بالذات، وذلك لأنه ينحدر تدريجيا ويسير من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى من النيل الأزرق الى النيل الأبيض ويمكن التحكم فيه بواسطة خزان على النيل الأزرق.

ويبدو مما تقدم بان خاتمة الإكتشاف اصبحت نتائجها ظاهرة للعيان بان مياه (النيل الأبيض) ستكون فائدتها قليلة لمشاريع(السودان) ولكنها ستكون عظيمة للغاية بالنسبة لمنفعة القطر المصرى اذا كان فى الإمكان تخطى السدود. وأما مياه (النيل الأزرق) فانها ستكون ذات منفعة قصوى بالنسبة (للسودان). ان مصر

بمدنيتها وحضارتها السابقه واعتمادها الكلى على مياه النيل طوال حياتها، فمن الطبيعى أن تعطى الاعتبارفى المقام الأول للخطط المؤدية الى تطوير الرى من النيل".

عند رجوعه من اكتشافه أخذ (جارستين) لأول مرة فى الإعتبار احتياجات المناطق الأخرى وليس مصر فقط. كتب جارستين فى سنة ١٩٠١م مايلى:

" فى حالة النظر فى احتياجات مصر للماء لوحدها فانه ليس من الضرورة الملحة الذهاب بعيدا الى أعالى النيل. ان تشييد خزان (اسوان) سيكون فى مقدوره تخزين المياه الكافية لاقصى درجة لاحتياجات مصر، ولكن عملا كهذا لن يكون له مساس بالأقاليم المحادة للنهر من الجنوب. ان مصالح هذه الأقاليم يجب أن تصان باقامة مشاريع تضمن لها نصيباً متعادلا فى فوائد التطور المرتقب من مياه النيل. هذا ولو أن تحقيق هذه المشاريع يبدو بعيداً فى الوقت الحاضر، وخصوصا اذا نظرنا الى قلة سكان السودان فى ذلك الوقت، فان المال الذى سينفق فى أعمال الأبحاث لأقصى درجة سيكون انفاقاً فى محله. واذا كان فى المستطاع تخليص مجارى أعالى النيل الأبيض من المستنقعات والسدود، والتى تذهب بأكثر من نصف حجم محصول المياه، وضبط تنظيم البحيرات الإستوائية العظمى، وجعل المياه جارية بيسر بدون عوائق، وايجاد وسيلة الى الإرتفاع المعقول لمياه النيل الأزرق يمكنها من رى الأراضى الخصبة التربة التى تمر خلالها، وان تضمن (لمصر) المدد المستمر من احياجاتها من الماء لكل أراضيها الواقعة بين الشلالات والبحر الأبيض المتوسط، وتخليص ذلك القطر من الخطر الحالى الماثل على الدوام من كوارث الفيضانات. هذه أعمال شاقة جديدرة بالمقارنه بأى سابقه عظيمه فى تاريخ الدنيا، واذا قدر لها ان يتم انجازها بنجاح، فانها ستخلف بعدها أثراً خالداً سيظل على الأرجح لأمد طويل كشاهد على أعظم انجاز وأكبر مما صنعته المدنيات التى عفا عليها الدهر".

ان تحقيق (جارستين) للخطوط الهامة لزيادة امتداد المياه، والتى يعتمد عليها مستقبل تطور القطر المصرى، يوضح أن مسرح العمل يجب أن لا يكون فى مصر بل فى المقاطعات القصية فى السودان. لقد كان من الواضح الأساسى أن السلطة الحاكمة على منابع ومجارى النيل، هى التى تتحكم فى امتداد المياه الى مصر. وكما هو ظاهر من خاتمة تقرير (جارستين) الإضافى، فانه يجب أن يقتنع كل

متشكك بأن هناك أهمية حقيقية فى جعل أعانة مالية لضمان استقرار الأحوال فى السودان.

إن تخليص مصر من خوف غزو(الدراويش) سابقا سيحتاج الى القيام باعمال كبيرة والتى سيكون لها، من جرائها فى النهاية، البرهان على تقديم أعظم مايكون من خدمات لكل سكان وادى النيل.

ومع ذلك فقد أدت هذه الإعتبارات الى زيادة الفشل، اذ أن كل أعمال الرى الأساسية يجب أن ترضى فى المقام الأول السلطات فى (مصر)، حتى تضمن عدم التدخل فى حقها المكتسب من الماء حاليا أو مستقبلا. ان هذه المشكلة صعبة. ولتحاشى أى مخاطر تؤدى الى خلاف فان (جارستين) نفسه أصر على أن الرقابة على مصادر المياه النيلية ستكون فى أيدى سلطة واحدة، ويجب أن تكون تلك السلطة فى كل الأوقات عند وزارة الأشغال المصرية بمفردها. وعليه فان رقابة مياه النيل أصبحت مركزة فى القاهرةويجب أخذ الإذن فى زمن التحاريق فى أى مكان على النيل أو روافدة.. إن سبب تلك الرقابة المشددة هو أن (مصر) كانت لمدة سنوات تحتاج وتستعمل كل تصريف المياه فى زمن انخفاض النيل، وتضطر الى ردم مجرى النيل الى البحر الأبيض المتوسط فى كل سنة حتى تمنع وصول الماء الى البحر الأبيض المتوسط وارتفاعها لرى أراضيها. ان أى امدادات للرى فى (السودان) فى تلك الفترة ستكون سببا فى حرمان مصر من الماء والذى هوحقها الطبيعى فى الاستعمال والاعتماد عليه. وبالنسبه للسودان فان (جارسين) نصح فى تقريره بشدة بتشييد خزان أو قناطر فى منطقة (سنار) على النيل الأزرق لرى جزء من الجزيرة. وكان يؤكد فى بادى الأمر بأن تكون منطقة الجزيرة (مزرعة) لإنتاج القمح لتصديره الى المنطاق العربية المجاورة مع قلة فى زراعة القطن، وذلك لأن انتاج القمح بخلاف القطن لا يحتاج الى كميات كبيرة من المياه، فى الوقت الذى تكون (مصر) محتاجة إلى الماء فى وقت انخفاض النيل.

الفصل الثانى

قيام مشروع الجزيرة

الفصل الثانى
قيام مشروع الجزيرة

١- زراعة القطن بالرى فى السودان:

بدأت تجارب زراعة القطن فى أرض الجزيرة فى منطقة تفتيش طيبه الحالى وكان ذلك فى عام ١٩١٠-١٩١١ حينما استعملت الآلات الرافعة للماء على النيل لرى المساحة المزروعه. ولما لم يكن لدى الحكومة من الموظفين ما تتطلبه اداره منطقة طيبة، كان من الواضح ضرورة ايجاد هيئة أخرى ذات خبرة زراعية للقيام بهذا العمل. وعليه اتصلت الحكومه بالشركة الزراعية السودانية لكى تكون مسئولة عن ادارة مشروع طيبة. فقبلت الشركة العرض وامتد نشاطها الى منطقة طيبة بعد أن كانت محصورة فى مشروع الزيداب. وعندما ثبت نجاح التجربه تقرر التوسع فى زراعة هذا المحصول كما تقرر بناء خزان سنار. ولكى يبنى هذا الخزان اقترضت حكومة السودان من المملكة المتحدة مبلغا مقداره حوالى أربعة عشر مليونا من الجنيهات تمكنت الحكومة بعد الحصول عليه من البدء فى تشييد الخزان عام ١٩١٤. ولكن توقفت عمليات البناء بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ولم تتمكن الحكومة من اتمامه الا فى شهر يوليو ١٩٢٥.

ومع أن تشييد الخزان قد أوقف بسبب الحرب العالمية الأولى، الا أن التجارب قد استمرت على نطاق متزايد بطريقة رى الطلمبات. وفى بركات اقيمت طلمبة دفعت تكاليفها الحكومة، بينما قامت الشركة الزراعية السودانية بحفر القنوات الكبيرة والصغيرة واستطاعت هذه الطلمبة أن تروى مساحة قدرها ٦٠٠٠ فدان يزرع منها ٢٠٠٠ فدان قطنا كل عام. وابتدأ رى هذه المساحة فعلا فى ١٩١٤. وفى السنوا التالية قامت الشركة بعمل طلمبات أخرى على نفقتها الخاصة. فأقيم مشروع الحاج عبدالله ومساحته ١٩٥٠٠ فدانا فى ١٩٢١. ومشروع ودالنو ومساحته ٣٠٠٠٠ فدانا فى ١٩٢٤. وفى خلال هذه السنوات استفيد بتجارب قيمة. وكانت هذه الفترة التجريبية ذات أهمية كبرى فى السنوات التالية.

٢- ملكية الأراضي :

ورغم أن مشكلة ايجاد الماء قد حلت فقد كانت هناك مشاكل أخرى ذات أهمية مماثلة فى النواحى الاجتماعية والزراعية، وفى مقدمة هذه المشاكل مسألة ملكية الأراضى.

قسمت أراضى الجزيرة وسجلت بأسماء ملاكها القرويين منذ ١٩٠٧ الى ١٩١٠، واتجهت نوايا حكومة السودان الى نزع ملكية هذه الأراضى حتى يصبح المشروع ملكا للدولة وتستطيع بموجب هذه الملكيه أن تؤجر الأراضى لنفس الملاك القدامى بشروط تسمح للحكومة ابعاد كل من لا يحسن فلاحة الأرض ولكن قابل الأهالى قرار نزع الملكية بمعارضة عنيفة أجبرت الحكومة على التراجع. ولكنها لجأت الى تعديل قوانين الأراضى آخذه فى الاعتبار تأميم المشروع بعد فترة طويله. والقوانين الى أدخلت هى:

١- استئجار الأراضى من مالكيها بأجر قدره عشرة قروش فى السنة عن الفدان لمدة أربعين سنة. وكان هذا أكبر أجر يمكن الحصول عليه فى ذلك الوقت.

٢- منع بيع الأراضى بين الأفراد وأن يتم البيع للحكومة فقط بسعر محدد قدره ١٣٠ قرشا للفدان.

٣- ألا تسجل أى قطعة لوارث ومساحتها أقل من خمسة أفدنة، وأن يتم بيع أى حصص صغرى للحكومة فقط.

٤- ألا يكون لأى مالك أكثر من ٨٢٠ فدان فى أرض الجزيرة.

٥- لا يتم تسجيل أى هبة من شخص لأحد أفراد العائلة الا بعد التصديق الحكومى عن طريق المحاكم الشرعية.

وفى عام ١٩٣٨ بلغت مساحة الأراضى التى تخص الملاك القرويين ٨٠٪ بالنسبة لجملة مساحة الأراضى المروية فى الجزيرة، ولكن انخفضت هذه النسبة الى ٥ ، ٣٧٪ فى ١٩٦٥. أما فى امتداد المناقل فان نسبة ملكية الأراضى اليوم بلغت ٦٩٪ للحكومه،٣١٪ للأهالى. ومنح أصحاب الأراضى أفضلية فى توزيع الحواشات عندما وصل الرى أراضيهم. ولكن اشتراكهم فى اقتسام ثمار المشروع كان على أساس أنهم مزارعين لا ملاك للأراضى. ولهذا فقد كان مبدأ ملكية الأراضى هذا أحد العوامل الفعالة فى نجاح واستقرار المشروع.

وتوزع الحواشات على ملاك الأراضى على النحو التالى:

مشروع الجزيرة:

ملاك الحصص الكبرى:

من ٢٠ الى ٣٩ فدان	حواشة واحدة (١٠ فدان)
من ٤٠ الى ٥٩ فدان	حواشتين
من ٦٠ الى ٧٩ فدان	ثلاث حواشات
من ٨٠ فدان فمافوق	أربع حواشات

امتداد المناقل:

من ١٥ الى ٢٩ فدان	حواشة واحدة (٥ فدان)
من ٣٠ الى ٤٤ فدان	حواشتين
من ٤٥ الى ٥٩ فدان	ثلاث حواشات
من ٦٠ فدان فمافوق	أربع حواشات

أما الذين يمتلكون حصصا صغيرة فتقسم لهم الحواشات بالطريقة الآتيه بعد اعطاء أحصاب الحصص الكبرى حقهم:

مشروع الجزيرة:

من ٥ الى ١٩ فدان	حواشة واحدة

امتداد المناقل:

من ٥ الى ١٤ فدان	حواشة واحدة

٣- تقسيم الارباح بين الشركاء الثلاثة:

الحكومة:

تأخذ الحكومة ٤٠٪ مقابل خدمات الرى

المزارعون:

يأخذ المزارعون- الشريك الثانى فى المشروع- نصيبا من صافى الأرباح مساويا

لنصيب الحكومة أى ٤٠٪ . وكان مقدار الأرض التى تخصص لكل مزارع ٣٠ فدانا، تزرع ١٠ منها قطنا و٥ أخرى ذرة ولوبيا ويظل ماتبقى من القطعة بورا الى أن يزرع حسب الدورة الزراعية مستقبلا. وكان يسمى هذا النظام بالدورة الثلاثية واضطر لتغيره إلى نظام الدوره الحاليه (رباعيه) وذلك لمكافحة الأمراض. وتجدر الاشارة أن كل من الذرة واللوبيا ملك خاص للمزارع يحق له أن يتصرف فيه كيفما شاء ولا يدفع أى عشور من محصول الذرة.

وتشمل واجبات المزارع مقابل نصيبه من صافى الأرباح كل مصاريف الانتاج حتى تسليم محصول القطن الى محطة جمع المحصول التى يرحل منها القطن الى ماكينات الحليج.

الشركة الزراعية:

والشريك الثالث والأخير فى المشروع كان شركة الأمتياز وهما الشركة الزراعية السودانية وشركة اقطان كسلا، وكونت الأخيره هذه - وهى جزء من الشركة الزراعية السودانية - عام ١٩٢٢ بغرض استثمار وادى كسلا بالسودان ودلتا القاش على الخصوص، وهو النهر الذى ينبع فى ارتريا التى كانت مستعمرة ايطالية حينذاك. ونصيب هذا الشريك هو ٢٠٪ من صافى الأرباح.

وكانت التزامات الشركتين تشمل تنظيف وتسطيح الأرض المزمع ريها، وادارة المشروع واستخدام موظفى الغيط والكتبة، واعداد المنازل والمخازن والمكاتب والمبانى الأخرى، واعطاء سلفيات للمزارعين لتمكنهم من استئجار العمال، وتمويل الترحيلات وحلج القطن وبيعه.

كيف كان يقدر صافي الارباح؟

هذا ماكان من أمر توزيع الالتزامات والأرباح بين الشركاء الثلاثة. ولكن كيف يقدر صافى الأرباح؟ تضاف قيمة بيع التوأمين الناتجين من القطن الأوهما البذرة والشعرة الى حساب مشترك. وتخصم من هذا الحساب كل المبالغ المنصرفة على المحصول منذ أن يسلمه المزارع الى محطة الجمع حتى بيعه النهائى. وتشمل هذه المصروفات قيمة الجوالات والترحيل والحليج والتأمين والبيع، ولذا يتحطها الشركاء الثلاثة. وفى النهاية يخصم كل شريك منصرفاته الخاصة ليصل الى ربحه النهائى.

ان اقتسام الأرباح والالتزام الجماعى هذا امتد ليشمل الحساب الجماعى للمزارعين الذى تخصم منه تكاليف الحرث بسعر معلوم عن الفدان، بصرف النظر عن عدد عمليات الحرث التى تعمل فى حواشة خاصة. وبهذه الطريقة فان المزارع فى حواشة تتطلب لسبب أو آخر حرثا عميقا لانتاج المحصول، سوف لا يرهق بتكاليف مثل هذا الحرث، لأن زيادة التكاليف لا تقع على عاتقه وحده، ولكنها تقسم على كل المزارعين فى المشروع. ونتج عن هذا النظام الجماعى رخاء أكثر وأعم وساعد كثيرا على تخفيض الديون. وفى نفس الوقت فان القطن الذى تنتجه كل حواشة لا يمزج مع ماينتجه المزارعون الآخرون، ولكنه يضاف للمزارع صنفا وكيمة فى حسابه الشخصى. وفى هذا شحذ للنشاط والكفاءة وبذلك تزداد الأرباح.

٤- اتفاقية ادارة المشروع وتطورها:

كيف تطور تقسيم الأرباح بين الشركاء الثلاثة؟

جاء فى الباب الخامس البند ٢٧ من الاتفاقية أن الأرباح الاجمالية من محصول القطن فى كل موسم من كل حواشة سيجرى تقسيمها بين الحكومة والشركة والمزارع على النحو التالى:

(١) الى المزارع ٤٠ فى المائة.

(٢) أ) للموسم الزراعى ١٩٢٦-١٩٢٧

الى الحكومة ٣٧,٥ فى المائة.

الى الشركة ٢٢,٥ فى المائة.

ب) للموسم الزراعى ١٩٢٧-١٩٢٨

إلى الحكومة ٣٧,٥ فى المائة.

إلى الشركة ٢٢,٥ فى المائة.

جـ) للموسم الزراعى بعد ان تكمل الحكومة تجهيز الأرض لزراعة ٤٥,٠٠٠ فدان المشار اليها فى البند الرابع عشر من هذه الاتفاقية ولأى موسم زراعى بعد ذلك فأن الارباح ستقسم كمايلى:

إلى الحكومة ٤٠ فى المائة.

إلى الشركة ٢٠ فى المائة.

إلى المزارع ٤٠ فى المائة.

واستمر توزيع الأرباح بتلك الطريقة الى أن انتهى امتياز الشركة الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠. وبالرغم عن أنه منذ البداية كانت النية متجهة الى زيادة نصيب المزارع فان ذلك لم يحدِ أبدا فى عهد الشركة الزراعية.

وفى هذه الاتفاقية أقرضت حكومة السودان الشركة الزراعية مبلغا مقداره ٤٠٠,٠٠٠ (اربعمائة ألف جنيه) حتى تستعين به الشركة الزراعية فى أداء أعمالها ريثما يحين الوقت لاقناع المساهمين فى المشروع بنجاحه ويقبلون على شراء أسهمه. وقد حدث ذلك فعلا بعد النجاح الذى أحرزه المشروع فى سنواته الأوائل وتم بذلك تسديد هذه السلفية بأرباحها.

ولقد جاء فى البند ٣٨ من هذه الاتفاقية الاساسية مايلى:- سيكون للحكومة الحق بعد اعطاء انذار لا يقل عن سنة كتابيا فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٩ أو ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ حسبما يترائى لها، أن تنتهى الاتفاقية المذكورة وأن تتسلم من الشركة ادارة أراضى الامتياز وكل موجودات الشركة، بخلاف الموجودات التى ليست لها صلة لمشروع المذكور، بما فى ذلك سكة حديد الجزيرة الضيقة وملحقاتها على أن تدفع كومة للشركة الزراعية فى ذلك التاريخ قيمة الموجودات حسب التقديرات ذاك.

كانت هذه الاتفاقية الأساسية التى اشتملت على كل الاسس التى يقوم عليها المشروع منذ بدايته وحتى نهاية الامتياز فى ١٩٥٠/٦/٣٠، ولقد كانت هناك اتفاقية اضافية بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٣٠ خاصه بامتداد أراضى القسم الشمالى والتى تبلغ مساحته حوالى ٨٠,٠٠٠ فدانا. ولقدوضحت هذه الاتفاقية بان الأرباح الاجمالية ستوزع على الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

إلى المزارع ٤٠ ٪

إلى الحكومة ٣٧,٥ ٪

إلى الشركة ٢٢,٥ ٪

ثم تغير التوزيع فى الاتفاقية بتاريخ ٣٧/٣/١٦ الى الاسس السابقة، وجاء فى البند السادس من هذه الاتفاقية أن حكومة السودان ستدفع عند انتهاء المتياز فى ١٩٥٠/٦/٣٠ الى الشركة الزراعية تكاليف رأس المال، الذى تنفقه فى تعمير تلك

المنطقة فى الامتداد الشمالى مبلغا يعادل ٢٩,٦ ٪ من رأس المال المذكور، وستنطبق نفس الشروط عند انهاء هذه الاتفاقية، كما جاء فى البند ٣٨ من الاتفاقية الأساسية.

وبتاريخ ١٦ مارس من عام ١٩٣٧ عقدت اتفاقية اخرى خاصة بمال احتياطى المزارعين، وذلك بعد ماتبين من الأحوال السيئة التى حدثت بالنسبة لدخل المزارعين فى السنوات العجاف من عام ١٩٢٩ الى عام ١٩٣٣. ولم يكن حتى ذلك التاريخ أى نظام لمال احتياطى للمزارعين كما كانت الحالة بالنسبة للحكومة وللشركة الزراعية. ولقد بنى هذا الاحتياطى للمزارعين بالخصم من صرفيات الأرباح التى تدفع للمزارعين فى كل موسم من المواسم التالية، على أن يخصم من هذا المبلغ فيما بعد الأموال التى دفعتها الحكومة والشركة للمزارعين فى تلك السنوات العجفاء والتى كانت محتسبة كديون على المزارعين.

ثم بعد ذلك عقدت الاتفاقية الأخيرة بتاريخ ١٠ يونيو من عام ١٩٤٥ وكانت فى هذه الحالة تشمل شركة أقطان كسلا التى انتقلت إلى الجزيرة من القاش الى منطقة وادى شعير عام ١٩٢٧ وظلت تحمل ذلك الاسم حسب الاتفاقية المعقودة فى سنه ١٩٢٢ لتعمير القاش.وكانت بنفس الشروط فى توزيع الأرباح وتاريخ نهاية الامتياز فى ١٩٥٠/٦/٣٠. لقد احتلت هذه الشركة المنطقة المتعارفة الان بقسم وادى شعير حتى ١٩٥/٦/٣٠.

تعليق علي الاتفاقيات القانونية بين الشركة وحكومة السودان:

لقد كانت هناك عدّة اتفاقيّات قانونيّة لادارة المشروع بين حكومة السودان فى تلك الأحقاب والشركة الزراعيّة، وكانت آخرها الأتّفاقيّة سنه ١٩٢٩ مع بعض التعديلات التى ادخلت فيما بعد حسب تطوّر الأحداث. ولا اريد هنا أن أحاول تبيانها لأنّه اذا قدّر لك أن تطّلع على هذه الاتفاقيّات التى يعملها القانونيّون الانجليز، وأغلقت على نفسك حجرة ووضعت فى رأسك بشكيرا به ماء بارد أو دخلت فى حجرة مكيفة الهواء لساعات طوال، فأنك ستخرج خالى الوفاض وبك صداع عظيم. الا أن هذه الاتفاقيّات عادة تذكر مسئوليّات الأطراف المعنيّة والالتزامات الماليّة والرى وتطوير المشروع وتكاليفه وتوزيع الأرباح، وأخيرا نهاية فترة الامتياز، وذلك مايشار اليه فى البند ٣٨ من الاتفاقيّة بأنه " فى حالة اعطاء

الحكومة السودانيّة للشركة الزراعية انذارا كتابياً مقدّما لا يقلّ عن سنة، فان لحكومة السودان الحقّ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٩ أو ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٤ حسبما يتراءى لها انهاء هذه الاتفاقيّة، وتتسلّم الحكومة من الشركة الادارة وأراضى المشروع بكلّ محتوياته".

تعليق علي الاتفاقيّة القانونيّة بين الشركة والمزارع:

وتسمى هذه باتفاقية الاستئجار، أى استئجار الحواشة من ادارة الشركة للمزارع، وكان ضمنها أورنيكا يملأ ويجدّد سنوياً فى بداية السنة الزراعية " يوليو". والاتفاقيّة تحتوى على الشروط التى بموجبها تؤجر الحواشة للمزارع، والواجبات الملقاة على عاتقه والعقوبات وتوزيع الأرباح ومايشابه ذلك. وهى كاختها الأولى أفرغ فيها القانونيون الانجليز كل قوانينه، ولا يستطيع انسان من المعنييّن أن يغوص فيها أو يتفهم معانيها ومقاصدها ومداخلها. وهؤلاء (الجماعة) لا يهمّهم الشخص أو الهيئة التى يعملون الاتفّاق الخاص به أو بها، ولكنهّم يتخيلون المشاكل التى ربّما تحدث فيقومون بتشييد سدّا للذرائع.

٥- الهيكل الاداري للمشروع في عهد الشركة الزراعية

كان الهيكل الادارى للمشروع يتكون من مجلس الادارة الذى يقيم فى لندن. وللشركة مكاتبها الخاصة بها حيث يوجد السكرتير ومايتبع ذلك، وينتخب أعضاء المجلس بواسطة المساهمين فى أوائل كل عام بعد قفل الحسابات. وأغلب الأعضاء من المساهمين الكبار ومن الاقتصاديين وأصحاب الشركات واللوردات الذين لهم تأثير بالغ على الحكومات البريطانية المتعاقبة. والمهمة الأساسية لذلك المجلس هى رعاية مصالح المساهمين فى كل النواحى.

والشركة السودانية الزراعية بالجزيره شركة مسجلة قانونيا، وتتكون من أعضاء منتخبين من المساهمين فى رأس مال الشركة، ومن ضمن هؤلاءالأعضاء يختار عضو ليكون عضو مجلس الادارة المنتدب، ويطلق عليه فى الجزيرة " المحافظ". وهو الممثل التنفيذى لادارة الشركة، الموكل اليه تنظيم الادارة ومراقبة الأعمال والأداء. ويعكس للمجلس فى اجتماعه السنوى كل التطورات التى حدثت

فى فترة عمله، مع تقديم الحسابات المتضمنة للصرف والنتائج بالنسبة لذلك والمؤدية الى الربح أو الخسارة. وترسم فى ذلك الاجتماع السياسة التى يجب اتباعها بعد توضيح الحقائق المتعلقة بخبرة أعمال المشروع من ايجابيات وسلبيات. ومن واجبات المحافظ القيام بالتوظيف للأعمال الادارية والحسابية وغيرها حسب احتياجات العمل من وقت لآخر. وكان المحافظ يقوم بالتفاوض مع حكومة السودان فى الشئون المتعلقة بالمشروع من امتدادات، ومسئول عن تسويق القطن وشئون المزارعين.

ورئيس المجلس مسئول لدى مجلس الادارة من الناحية القانونية عن الواجبات التالية:

(١) ادارة المؤسسة بموجب البرنامج الموثق فى قانون الشركة.

(٢) المسئولية عن حسابات الشركة بالنسبة لرأس المال حتى لايساء استعماله مما يؤدى إلى الخسارة.

(٣) الابتعاد عن التمويه لمن يهمهم الأمرعن الصرف والنشاطات المتعلقة بالمؤسسة.

(٤) تقديم ميزانية سنوية بحساب مراجع من محاسبين قانونيين توضح الربح أو الخسارة من حسابات الموسم المنصرم.

(٥) التأكد من أن أعضاء مجلس الادارة على علم تام فى كل الأوقات بالحقائق السائدة وأن تعقد الادارة جلساتها بصفة منتظمة وأن تدون وقائع الجلسات بطريقة رسمية

(٦) رئيس المجلس مسئول من التأكد بأن وقائع الأجتماعات الأصلية المدونة فى دفتر الوقائع عندما تتم الموافقة عليها، يجب ألا يحدث فيها أي تغيير من أى شخص ولأى سبب من الأسباب.

من أين جاء لقب محافظ؟ لقد كان المتعارف فى ادارة الشركات، فى حالة الرئاسة التنفيذية، أن ينتدب عضو من أعضاء الادارة يسمى (العضو المنتدب). وكانت ادارة الشركة فى الزيداب حتى عام ١٩٠٦ يديرها مدير هو (المستر ماكنتاير). وفى عام ١٩٠٧ أرسلت ادارة الشركة (المستر ماكفلقرى) من لندن (العضو المنتدب) ليتولى الادارة. ولما وصل الى هناك وجد المدير (المستر ماكنتاير)، وتساءل المزارعون عن وظيفة الشخص الجديد، فرد عليهم بأنه هو (المحافظ). وفى

رواية محلية أخرى أن خادمه الذى جاء معه ذكر لهم هذا اللقب. والسبب أن (مستر ماكفلڤرى) كان قبل انضمامه الى ادارة الشركة فى لندن كان يعمل محافظا للبنك الأهلى فى مصر. ويبدوا أنه احتفظ باللقب حتى بعد تعيينه فى ادارة الشركة الزراعية. واحتفظت ادارة الجزيرة باللقب حتى اليوم.

أما المدير العام فكانت مهمته ادارة المشروع بكفاءة واقتصاد مستعينا بمعاونيه. وهو مسئول عن الادارة المحلية والتنفيذية للمشروع.وكانت أبرز سمات الادارة الاهتمام بالتكاليف وحصرها فى أضيق حيز. وكان الشعار السائد هو " أقصى مايمكن من الانتاج بأقل مايمكن من التكاليف". ولم يكن لمحافظ المشروع أو لمجلس ادارته أى تدخل مباشر فى شئون الادارة، فقد كانوا " يملكون ولا يحكمون". فالشخص المسئول هو المدير.

٦- توظيف مفتش الغيط:

كانت الشركة الزراعية، عند توظيف مفتش الغيط، تضع أسسا خاصة، من أهمها ضمان سلوك الشخص من ناحية أخلاقه العامةوضمان صحته وتحمله للمشاق، وكان للرياضة والصبر مكانة خاصة. واذا وجدت هذه الصفات فى زراعى فأنهم يفضلونه على الاخرين، وإن فقد الزراعى هذه الصفات فأنه لن يختار.

لقد كان تجنيد هؤلاء يتم من خلفيات مختلفة، فالبعض من المدارس العامة، والجامعات، والبعض الاخر من الذين لهم خبرة فى المزارع الخاصة، والقليل كانت لهم درجات علمية زراعية. وجاءت الأقلية منهم للعمل في ما وراء البحار فى الهواء الطلق فى مشروع زراعى متطور. ان العمل فى المشروع لا يتطلب مكتسبات عقلية علمية عالية. فالمطلوب بالأحرى طاقة، وامانة، ومقدرة تنفيذية، وصفات من المرح والانشراح. وأحتمال المشاق، ومقدرة على تحريك العاملين والعمل معهم. فالحياة موحشة وقاتمة، ويمكن التغلب على ذلك بالمشاركة فى مباراة فى كرة الخيل (البولو). أو الركوب فى سباق الخيل. وكان على المفتش أن يهتم بنفسه بالاختلاط واستجماع لغة التفاهم العربية المحلية بين المزارعين وغيرهم فى المنزل والذين من حوله. ان المفتش له القليل من الأمل فى الاقامة، فاذا كان دبر له الانضباط ومطاردة المزارعين جريا وراء الكفاءة من انجاز الأعمال، فلن يكون فى استطاعته أن يجد له

صداقة أو ودّ وسط مزارعيه أو هم أنفسهم يجدونها منه. ولكن بالرغم عن كل ذلك فان الكثيرين قد عقدوا صداقات بينهم كان من ورائها منافع وخدمات للمزارعين من المفتشين ليست بأقل من خدماتهم لمستخدميهم من المساهمين فى المشروع. وعلى مفتش الغيط أن يكون حذرا وواعيا لأن الذين من حوله اناس يتصيدون مكان الضعف فى الاخلاق.

والشركة الزراعية تساهم ماليا فى الأبحاث الزراعية الحكومية، وتعتبرها هى المسئولة عن الارشاد الزراعى فى المشروع، وأن مفتشى الغيط هم الاداريون الذين ينفذون ارشادات الأبحاث الزراعية الحكومية فى كل مايتعلق بالشئون الزراعية .. ولعله من المفيد أن نرصد فيما يلى أعلان الشركة السودانية الزاعية لاختيار مفتش الغيط وشروط خدعتهم وغيرهم من الموظفين البريطانيين الآخرين.

١- الصحة:

يجب على مقدمى الطلبات الا تقل أعمارهم عن اثنتين وعشرين سنة ونصف والا تكون أكثر من خمسة وعشرين سنة.

٢- اللياقة الجسمانية:

على مقدمى الطلبات أن يتأكدوا من لياقتهم الطبية بواسطة طبيب الشركة نحو صلاحيتهم للخدمة فى السودان، وبعد قبولهم وقبل ابحارهم يجب أن يعاد تطعيمهم ضد التايفود والحمى الصفراء، كما يجب الكشف على أسنانهم إذا لزم الحال.

٣- مدة الخدمة:

يمكن انهاء الخدمة فى أى وقت من أحد الطرفين باعطاء شهر واحد انذارا مسبقا، وألا تتجاوز الخدمة خمس وثلاثين سنة.

٤- المرتب:

ستكون بداية المرتب أربعمائة جنيها سنويا من تاريخ الابحار، وستمنح العلاوات حسبما يتراءى لحسن تقدير الادارة الكامل. وفى حالة الاستغناء عن الخدمة لأى سبب بخلاف سوء السلوك الشخصى، يمكن منح راتب شهر واحد بدلا عن الانذار، كما وستدفع تكاليف الرحلة للعودة الى الخارج. وأما فى حالة ماإذا استقال المستخدم فلن يكون مستحقا لتكاليف العودة.

٥- الرحلات السنوية:

ستقوم الشركة بدفع تكاليف الرحلة الى الجهة المعنية.

٦- شروط الخدمة العامة:

أ- على الموظف أن يقوم بتجهيز امتعته وستدفع له الشركة مقابل ذلك ستين جنيه، وعليه أن يجرى اللازم فى اعداد فرسين، تكاليفهما خمسين جنيها، وذلك عند وصوله الى منطقة عمله بالمشروع.

ب- ستهيئ الشركة مسكنا غير مؤسس بالمجان.

جـ- غير مسموح للموظف أن يتزوج بدون موافقة الشركة كتابيا والتى لا يمكن أن تتعنت في الموافقة على الطلب. ولكن، مع أسباب أخري، ستكون مشروطة بتقديم دليل عن دخل كاف للقيام بالانفاق على زواجه.

د- مطلوب من الموظف ألا يوافق على التعاقد بالنيابة عن أى طرف آخر. فى عمل فى السودان، مشابه للعمل المنوط به لدى الشركة، وذلك لمدة ثلاث سنوات، بعد نهاية خدمته مع الشركة، بدون موافقة الشركة.

٧- الاجازات

ستكون الاجازات على نظام دورى لمدة ثلاثة أو أربعة أشهربعد فترات من الخدمة لأربعة عشر شهر أو خمسة عشر شهر، ابتداء من أبريل وأكتوبر، وأنها ستكون فى كل الأحوال خاضعة لظروف الخدمة وستتحمل الشركة تكاليف السفر.

٨- مال التأمين:

بعد اتمام سنة واحدة فى خدمة مرضية، وعلى شريطة أن يكون الموظف قد استفاد فى تلك الفترة وقد تمكن من معرفة عملية فى اللغة العربية العامية المحلية، سيزيد مرتبه الى خمسمائة جنيه فى السنة، وسيكون منها عشرين فى المائة اشتراك فى مال التأمين للموظفين، اذا تم قبوله عضوا، كما أن نسبة مماثلة ستضيفها الشركة لحسابه فى ذلك المال.

ولعله من المناسب أن نسجل فيما يلى صيغة الاعلان للاستخدام :

(١) الاسم

(٢) العنوان

(٣) تاريخ الميلاد　　　متزوج أو عازب　　　الأطفال

(٤) الجامعة (بالتواريخ)

(٥) المدارس الخاصة أو الفنية، الفصول الخ......

(٦) الدرجات والامتيازات

(٧) المدارس/ أو الجامعة المسجل من جهة الالعاب

الالعاب الرياضية.......

لقد كانت لمفتش الغيط الانجليزى فرص مواتية أكثر بكثير من المفتشين السودانيين. ففى المقام الأول كانت الشركة تنوب عنهم فى كثير الأحيان. وفى المقام الثانى لم يمكن لهم أى هم أو مسئوليات غير شجرة القطن فقط، بصرف النظر عن الشخص الذى يقوم بزراعتها.

٧- توظيف الموظفين من غير البريطانيين :

ونأخذ الآن الطريقة التى كانت تستخدم بها الموظفين من غير البريطانيين.

ولابد لى أن اسجل فى البداية ظاهرة العمل فالسودان بوجه عام وفى الشركة بنوع خاص. وهذه الظاهرة هى أن أغلب الذين جاءوا للعمل بالمشروع من بداية الشركة فى الزيداب فى عام ١٩٠٤م وماتلاها، كانوا من الذين سبق لهم الخدمة فى مصر. وكان ذلك ينطبق على البريطانيين الأوائل وعلى الشوام الذين كان يستخدمهم حكام مصر من الانجليز فى ذلك العهد. وقد حدث ذلك بالنسبة لحكومة السودان منذ اعادة فتح السودان، اذ كان الذين يعملون فى الصالح الحكومية وبنوع خاص فى قسم المخابرات، من الشوام من غير المسلمين بالطبع. وهذه البداية بالنسبة لقيام الشركة فى الزيداب، فان كلا من (ماكنتاير) الاسكتلندى المهندس المعمارى، الذى استخدم للاشراف على حفر البيارات والقنوات، والذى صار فيما بعد مديرا فى عام ١٩٠٥م. ومحافظا فى عام ١٩١٩، (ورايت) الذى كان فى البداية نائبا له وصار فيما بعد المدير، ثم بعد ذلك (ارشديل والاسكت)، واللذين ارتحلوا كلهم فيما بعد الى الجزيرة، كان كل هؤلاء قد جاءوا من مصر وكانت ميزاتهم أنهم كانوا قد سبق لهم وتأقلموا على العمل فى الشرق الأوسط فى المقام الأول، وأما فى المقامات الاخرى فقد كانوا يتكلمون اللغة العربية بدرجات متفاوتة كما كانوا يمارسون العمل مع المزارعين. وبعد هذه المقدمة تأتى الى الطريقة التى يتم بها

توظيف الموظفين من غير البريطانيين في عهد الشركة الزراعية. كان أول من جلب من مصر ليعمل فى الشركة الزراعية ليكون رئيسا للادارة الكتابية والحسابية هو (اسكندر صفدى) وهو فلسطينى من (صفد) فى فلسطين المحتلة. ثم لحق به فى عام ١٩٠٩م (توفيق عطا الله) من (حيفا) فى فلسطين المحتلة. وبالاضافة الى صلة القرابة بينهما، فان زوجة اسكندر شقيقة زوجة توفيق. وقد مكنتهما تلك الصلة الوثيقة من أن يعملا بتضامن ووفاق. وكان الانجليز بالشركة الزراعية، ماكنتاير ورايت، يثقان فيهما ثقة عمياء وقد قسما العمل بينهما فكان اسكندر باشكاتب الشركة كما كان توفيق رئيس حساباتها. وقد تركت لهما الشركة مطلق الحرية فى توظيف المستخدمين الذين تحتاج أعمال الشركة لهم من وقت لآخر. وكان (توفيق) بشخصيته وحيويته الدافقة له القدح المعلى فى عملية التوظيف.

وكانت الطريقة المتبعة: أما بواسطة الاعلانات فى بيروت أو مصر. وكانت هذه الطريقة مرتبطة بمعرفة مسبقة بالأشخاص الذين يرغبون فى استخدامهم اما من أقربائهم واما من معارفهم من الشوام. واما مباشرة فى السودان من بقايا الشوام الذين اما أن يكونوا سبق لهم العمل بالسودان أو الذين بقى أجدادهم ابان عهد المهدية والذين كانوا يعرفون بالمولدين. وكنا نطلق عليهم فى الشركة (المبوجنين) ومعنى ذلك أنهم لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء وكانت طريقة التوظيف مرتبطة أيضابالقرابة أو الواسطة أو غير ذلك.

ففى حالة الذين يستخدمون من خارج السودان كانت الشركة تدفع لهم تكاليف السفر وتقدم لهم السكن بالمجان. غير مفروش، مثلهم مثل البريطانيين. غير أن المساكن أصغر حجما وأقل ميزة وأما الوطنيون فقد كان استخدامهم فى الاعمال الموسمية مثل وزن القطن وتوابعه وفى أعمال مساعدى مخازن: والسودانى الوحيد الذى استطاع أن يجد طريقة الى العمل فى الشركة الزراعية فى أوائل عهدها (بالزيداب) كوازن أولا ثم كمساعد ملاحظ بالمحالج، وكان قد تخرج فى المدرسة الوسطة وكانت معرفته باللغة الانجليزية قد سهلت مهمته وكان له تقدير مرموق عند كل من اسكندر وتوفيق، كما أن الرؤساء من الانجليز يعرفونه ويقدرون أعماله ويثقون فيه ثقة كاملة. كان ذلك الشخص هو المغفور له (على أبو النجا) من مواطنى بربر. وقد تقلب فى عدة وظائف منذ انضمامه للخدمة المستديمة فى

١٩١٨/١/١م، وكانت مقدرته وكفاءته وأخلاقه مصدرا لتقديره واحترامه. ولقد قابلته فى آخر أيامه فى الرئاسة ببركات .. وكانت بداية عمله بالمحالج الى أن وصل الى وظيفة باشملاحظ المحالج. وكان يعمل فى اجازه المحالج فى أعمال كتابية مختلفة، كان أخرها باشكاتب فى (تفتيش عبدالحكم)، وانه لمن المحزن أن اختتم حياته بأن مات منتحرا باطلاق النار على نفسه هناك فى (عبدالحكم) بتاريخ ١٩٣٤/١/٨م، وكانت لوفاته مأساة مفجعة بالنسبة لنا نحن المواطنين فى الشركة الزراعية، لأننا كنا نعتبره اللبنة والركيزة الاولى لمسار الوطنيين فى خدمة الشركة الزراعية. وكنت قد امضيت سبع سنوات فى خدمة الشركة عندما حدثت تلك المأساة. كان رحمه الله وغفر له وعفى عنه متوتر الأعصا فى الأيام الأخيرة.

كانت المرتبات التى تدفع للذين يستخدمون من الخارج أكبر من التى تدفع للذين يستخدمون محليا.

(٨) ادارة الغيط

يدار الغيط فى الجزيرة بسبعة أقسام هى:

(١) القسم الجنوبى (٢) القسم الوسط (٣) المسلمية (٤) وادى شعير
(٥) ودحبوبة (٦) الشمالى (٧) الشمالى الغربى.

ويحتوى كل قسم من هذه الأقسام على عدة مكاتب تختلف مساحتها من صغيرة الى متوسطة الى كبيرة حسب الموقع. ويدير القسم مدير القسم. أما المكاتب فتدار حسب مساحتها. فالمكتب الصغير يحتاج الى مفتش واحد والمتوسط الى اثنين والكبير الى ثلاثة.

وكانت مواعيد العمل فى المشروع شيئا مقدسا، لا يحول دونها مطر أو برد أوغير ذلك من المعازير. وحتى المرض يجب الا يطول أمده، والا فان العمل سيتأثر، فعلى المريض أن يشفى سريعا أويذهب، اذ ليس هناك مكانا إلا للأصحاء مهما تقدمت أعمارهم.

وكانت مواعيد العمل من طلوع الشمس حتى غروبها على النحو التالى:

- من الساعة ٦ صباحا حتى الساعة ٨.٣٠ صباحا.
- ساعة للأفطار.

- من الساعة ۹٫۳۰ صباحا حتى الساعة الواحدة مساء.
- من الساعة ۳ مساء حتى الساعة ٦ مساء أو مغيب الشمس.

وكانت هذه هي المواعيد الرسمية فقط ، لأنه في أغلب الأحيان يبقى الموظفون ساعات أطول لإنجاز أعمالهم. ولا يغتفر أي تأخير أو تسويف أو فشل في تأدية الأعمال. وهذه المواعيد مرتبطة بمواعيد الغيط اذ أنه هو الأساس في الادارة. ومن النادر أن تجد المحافظ أو المدير أو مساعديه في بركات في زمن زراعة القطن أو زمن جنيه، فكلهم مجدون للعمل في الغيط. فالقطن لا ينمو في "طرابيز" المكاتب، كما قال مرة (المستر جيتسكل) في معرض حديثه عن تأثيرالعمل المكتبي لغيابه عن المكتب.

٩- تاريخ العمل والعمال في مشروع الجزيرة

بدأت مواسم هجرة العمال من الشمال الى الجنوب بحثا عن العمل في مشروع الجزيرة منذ امتداد نشاط الشركة الزراعية من الزيداب الى الجزيرة في موسم ١٩١٣/١٩١٤م، عندما تسلمت الشركة ادارة المشروع من مصلحة الزراعة التي كانت دير التجربة الاستطلاعية الاولى اعتبارا من موسم ١٩١١/١٩١٢، وأمتدت فترة رة الشركة حتى نهاية امتيازها بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٠م.

لقد كان الشمال، منذ فجر التاريخ، نافذة للخير والشر بالنسبة للجنوب، فمن هذه النافذة دخلت الحضارات والتطورات الثقافية منذ مئات السنين وقبل ظهور الأديان السماوية، وتأسست الممالك والدويلات بين مد وجذر، ولا تزال صور تلك الحقب ماثلة للعيان وخالدة في شمال السودان بالذات. ومن هذه النافذة دخل الدين المسيحي وكون دولة في البلاد امتدت حتى جنوبه في الجزيرة. ومنها أيضا دخل الدين الاسلامي وامتد وأنتشر الى الجنوب واستطاع أن يتغلب على الجميع ويؤسس دولة اسلامية امتدت لفترة بلغت في مداها ثلاثمائة سنة من سنة ١٥٠٤ الى سنة ١٨٢١، وكانت عاصمتها (سنار) تحت اسم (السلطة الزرقاء). ومن هذه النافذة أيضا جاءت الحروب ونيرانها وويلاتها. جاء منها في بادئ الأمر الأستعمار التركي ثم جاء فيما بعد الاستعمار البريطاني. وأكسبت كل هذه العوامل والتقلبات والتطورات أبناء المناطق الشمالية الاستقرار في وادي النيل

بالشمالية، وخلقت منهم حسب طبيعة البلاد جدية فى العمل وصبرا وكفاءة وذكاءا فى الاداء وفى الانتاج والدراية وبعد النظر فى استغلال مكتسباتهم وتنميتها والأمر الذى لاشك فيه هو أن مساهمة أبناء الشمالية، فى تأسيس هذا المشروع، كان لها القدح المعلى.

والبيانات التى سأذكرها فيما بعد توضح الأعمال التى كان يهاجر اليها ويقوم بادائها أبناء الشمالية. ولابد للذين يطلعون على هذه المذكرات من أبناء الجزيرة أن يتعرفوا على الأحوال التى كانت سائدة وقتها فى الجزيرة، قبل التطورات التى حدثت فيما بعد، عندما لم يكن بالجزيرة استقرار دائم الا على شواطئ النيل، لأن الجزيرة كانت بادية وكان سكانها عربا رحلا بمواشيهم، وكانت المنطقة ذات أشجار وغابات ومراعى. وكانت الجزيرة، فى فترة من تاريخ حياتها تسمى محليا (بجزيرة مالك ود أبوروف) زعيم قبيلة الرفاعيين بالجزيرة، وكان يمتلك العديد من المواشى والتى يهاجر بها مع مواشى القبائل الاخرين فى فترة الخريف، من طينة الجزيرة الزراعية الى مناطق القوز الرملية والقليلة الأمطار جنوب الخرطوم، ويعودون الى الجزيرة بعد نهاية الأمطار. وكان فى بعض حالات الجفاف وقلة الأمطار فى الجزيرة، يهاجرون حتى داخل حدود الحبشة فى أقصى جنوب غرب السودان. والمهم فى الأمر أن أبناء الجزيرة الذين انحدروا من العرب الأوائل فى الجزيرة استطاعوا مع طول الزمن أن يدخلوا فى المزاحمة مع الاخرين، وبذلك وقفت مواسم الهجرة من الشمال الى الجنوب.

وبعد هذه المقدمة القصيرة لابد من ذكر مئات العمال الوافدين من نافذة الشمال وماتلاها، الى العمل بالمشروع.

عمال تجارة الجلود بالمحالج (الشوابك) :

يجلب كل هؤلاء العمال من أقصى الشمال من القطر المصرى، لأن أعمالهم كانت فنية وغير معروفة فى هذه البلاد. وهى فى غاية الدقة والاتقان وعليها تعتمد جودة الحليج وسمعته فى الخارج. ولقد اكتسب العمال المصريون الكفاءة فى هذا المجال بالمران وطول الزمن منذ انشاء محالج القطن فى القطر المصرى.

ان عملية الشوابك واعداد دواليب الحليج ولف الجلود فيها وتسميدها، عملية

صعبة للغاية وفنية. ولقد تخصص وبرع فيها العمال المصريون بدرجة عالية. ويمتاز العامل المصرى بالذكاء والصبر وقوة الاحتمال والجدية والمثابرة واتقان العمل والطاعة واحترام الرؤساء.

عندما دخلت فى خدمة المشروع فى سنة ١٩٢٩م، كانت قيادة، هذه الأعمال يتولاها الرئيس (ابراهيم شحاته)، وكان صعبا لا يكتفى بالكلام بل كان فى بعض الحالات يحمل فى يده سوطا، وكان العمال المصريون يرتجفون ويخافون منه عند ظهوره فى المكان. وكان كما يقول العمال يشم الخطأ ولا يغفر الزلة فيه، وخصوصا اذا كانت عن أهمال أو غفلة. وكان (ابراهيم) يعمل مع الشركة الزراعية منذ عهد الزيداب. وكانت له منزلة خاصة عند كبار رجالات الشركة. وكانت الشركة تستخدم هؤلاء العمال بجلبهم من القطر المصرى بشروط خاصة ومربحة بالنسبة لهم حتى تضمن استمرارية استخدامهم.

وكانوا يصلون الى المشروع حوالى شهر سبتمبر من كل عام، ويأخذون فى صيانة الشوابك ودواليب الحليج. وعندما تبدأ المحالج فى العمل فى زمن الموسم تكون مهمتهم مراقبة العمل فى حلج القطن مراقبة متواصلة ودقيقة. وبعد نهاية الموسم فى أواخر شهر يونيو من كل عام يتم ترحيلهم الى بلادهم مع دفع كل استحقاقهم بما فى ذلك ثلاثة شهور الاجازة مقدما. والملاحظ أن أغلبية هؤلاء العمال كانت تأتى من الزقازيق. ويبدو أن السبب فى ذلك هو أن المرحوم (ابراهيم شحاته) رئيسيهم كان هو نفسه من الزقازيق والتى بها محالج للقطن.

هذا ولما تقدم المشروع فى تطوره وامداداته ظهرت مشكلة معقدة للغاية. اذ أن عمال النجارة من المصريين يبخلون بخلا شديدا فى تدريب السودانيين على صناعة هذا الفن من النجارة، لسبب جوهرى مهم وهو أنهم يريدون أن يحتفظوا بهذا العمل خاصة لهم دون غيرهم، لأنهم كانوا يجدون أنفسهم أسعد حالا من رصفائهم فى مصر. وكانت ادارة الشركة الزراعية من ناحية وحكومة السودان فى ذلك الوقت من ناحية أخرى، تسعيان سعيا متواصلا وتضغطان على المصريين لتدريب السودانيين على صناعة النجارة بالمحالج. ولكن لم يكن ذلك مثمرا أو مجديا، وكان بعض السودانيين الذين يدخلون معهم فى العمل الموسمى يشتبكون معهم فى (خناقات) كما يقول أخواننا المصريون، فيخلقون مشكلة، ذلك لأن

السودانيين من أصعب الشعوب شعوبية فى مسألة الطاعة والمعاملة الخشنة ويعتبرون الخضوع مذلة، ومن جهة أخرى كانوا يشتكون من أن النجارين المصريين لا يدربونهم وغير مخلصين وأنهم فى كثير من الأحيان يستخدمونهم فى منازلهم للعمل وجلب القهوة والأكل لهم بالمحالج. ولذلك فلم يستطيعوا معهم صبرا، الا أولاد النوبة الدين كانوا من أوائل السودانيين الذين تدربوا وأتقنوا عمل النجارة بالمحالج.

كان مدير المحالج فى تلك الفترة (المستر/استوارد)، وكانت له شخصية طاغية. وكان اداريا قويا وشجاعا وصعبا فى ادارته للمحالج. وكان يصر على تدريب السودانيين لعمل النجارة. ولكنه لما لم يستطع أن ينجز ذلك بواسطة المصريين الذين يعملون بالمحالج، سلك سبيلا آخر بأن ذهب بنفسه الى مصر فى مأمورية لفترة ثلاثة أشهر يقضيها فى محالج الزقازيق ليتدرب على عملية هذه النجارة. ويعود ليعلمها بنفسه الى السودانيين بالمحالج. وفعلا تم له ذلك فى محلج كانت تملكه شركة انجليزية (شركة بيل وشركاؤه). وعاد بعد ذلك الى مارنجان وأخذ فى تدريب السودانيين على تلك الصنعة. ولقد ساعد فيما بعد فى هذا التدريب وفى الفترة الاخيرة عندما استلم المرحوم (زكى مرسى طلبة) رئاسة العمل، وهو والد/ زيزى الموظفة الآن بالادارة ببركات والتى أسعدنى زواجها من ابننا دفع الله الياس الموظف بادارة الجزيرة، لأن والدها أوصانى عليها قبل وفاته وكان زكى رحمه الله رجلا شهما ومستقيما وأمينا ومخلصا ومدركا للواقع. فأخذ منذ اللحظة الأولى فى الاسراع فى تدريب السودانيين حتى استطاع الكثير منهم أن يبرز فى تلك الصنعة الفنية للغاية. ولو لم يعاجله الموت المفاجئ لكان فى استطاعته أن يخلق كادرا مؤهلا. ومن المؤسف أن مجلس ادارة الجزيرة فى عام ١٩٦٣م بقراره القاضى بتقاعد العمال فى سن الخامسة والخمسين المفاجئ قد حرم هذه المهنة من خيرة عمالها القدامى الذين ذهبوا ولا يزالون يعملون فى محالج الحكومة وفى المحالج الخصوصية، مما جعل العمل يتدهور لدرجة أن أعادت الادارة فى عام ١٩٧١م الى استخدام يونانى كان يعمل سابقا بالمحالج وتقاعد عن العمل، اضطرت لأن تعيده ليفتتح مدرسة لتدريب نجارى المحالج. وحتى هذا المدرب لم يعجبه الحال فقفل راجعا الى بلاده. لقد كان فى تعدد المحافظين فى فترات قصيرة، اثر بالغ فى

التدهور. واستطاع حاليا السودانييون الأوائل الذين تدربوا أن يخلقوا فى هذا القسم كفاءة ممتازة.

عمال المباني والصيانة في عهد الشركة الزراعية:

كانت ادارة الشركة الزراعية تهتم اهتماما خاصا بمسألة المبانى من حيث متانتها فى المقام الأول ومن حيث صيانتها فى المقام الثانى.

والطريقة التى كانت متبعة لديهم منذ عهد الزيداب وحال انتقالهم الى الجزيرة، هى استخدام مقاول مستديم ويتعهدون له وللعاملين معه بالمسكن المطلوب فى المنطقة. والمقاول الذى كان معهم منذ البداية يونانى يدعى (بلفانتى) وكان يعمل فى المقاولات قبل أن ينضم الى العمل مع الشركة. وأبتدأ عمله فى مشروع الزيداب ثم جاء الى الجزيرة عام ١٩١٢. وأول عمل قام به ذلك المقاول هو الشروع فى مبانى منطقة طيبة. ثم انتقل بعد ذلك فى عام ١٩١٤ مع رجالات الشركة الزراعية التى منطقة (أم سنط)، حيث كان يقيم هناك لفترة من الزمن كل من (ماكنتاير) (ورايت). ثم بعد ذلك انتقلوا الى (بركات) مكتب الرئاسة الحالى. والتى اطلقوا عليها اسم (بركات) تيمنا بالبركات، كما كانت البداية فى طيبة تيمنا بالطيبات.

أخذ المقاول المذكور بعد ذلك فى تشييد ورشة النجارين الحالية الواقعة شرق ورشة العربات، وقام بمبانى الرئاسة ببركات. وكان (بلفاننى) يستخدم النجارين والبنائين والنقاشين بمقاولات جانبية لأداء الأعمال التى أخذت فى الزيادة. وكان أولها فى بركات الرئاسة فى عام ١٩١٩ منزل المحافظ ومنازل نوابه. أصبح الآن منزل المحافظ الاستراحة نمرة (١). ثم بناء مكتب صغير " على قدر الحال" وهو المنزل الذى يقع شرق المكتب الحالى. لأنه كان أول مكتب انتقلت اليه الشركة فى سنة ١٩١٥.

كان المقاول يؤدى أعماله بإشراف مكتب الهندسة المعمارية الذى يعد الخرط والجداول للمبانى المطلوبة بتكاليف تلك المبانى، ويدفع بها الى المقاول للقيام بالتشييد حسب الخرط والرسومات، على أن تقدم الشركة الزراعية كل المواد اللازمة من طوب وأسمنت وخشب وغير ذلك. وفى النهاية تحاسب الشركة المقاول بأن تخصم قيمة المواد وتدفع الباقى للمقاول على أقساط حسب تقدم المبانى. وكان

قسم الهندسة المعمارية يقوم بالمراقبة واستلام المبانى من المقاول بعد التأكد من اتمامها حسب الخرط والمواصفات.

وكان نفس ذلك المقاول يقوم أيضا بالصيانة فى المنازل والمبانى الأخرى، حسب برنامج يبلغ فى مداه ثلاث سنوات. وكانت عملية المبانى والصيانة تتم بغاية الاتقان والسرعة المطلوبة، لأن المقاول الذى يدفع للعاملين اجورهم كان يدرك بنوع خاص أن أى تباطؤ فى العمل أو فشل فيه أو تأخير سيكون على حسابه. ولذلك فانه كان يضع لكل فريق من العاملين ملاحظا من اليونانيين الذين يعملون معه ليكون رقيبا عليهم. وكانت كل أعمال الصيانة تفحص فحصا دقيقا بواسطة قسم الهندسة المعمارية. كما أن هناك مراقبة صاحب المنزل حيث لا يصرف للمقاول الا بعد شهادة بأن العمل قد تم على الوجه والمستوى المطلوب.

وزيادة على هذا العمل، كان قسم الهندسة المعمارية يقوم بحفر وصيانة المصارف الصغيرة المنتشرة فى طول الجزيرة وعرضها، وكان بالتالى مسئولا عن الخرائط وأراضى المشروع وكل مايتعلق بالتشييد. وكان لهذا القسم فى الماضى كما فى الحاضر مسئوليات ضخمة يقوم باعبائها بهمة وكفاءة. ولقد ازدادت مسئولياته بعد أن قامت ادارة الجزيرة منذ التأميم بتغيير النظام الذى كان متبعا بالعطاءات، فان طريقة الاعلانات والعطاءات والمراجعات وخلافها كلها أعمال غاية فى الأهمية وفى الأتعاب المتواصلة لهذا القسم.

لقد كان للتزاحم الذى حدث فى العطاءات، أن ظهر فى الافق كثير من مدعى المقاولات. فكنت ترى المستخدمين بالمعاش والتجار وغيرهم يدخلون فى ميدان هم أبعد الناس عنه. وكانت السياسة المتبعة فى كثير من الأحيان هى قبول أقل العطاءات، وخلق ذلك مشاكل ومتاعب متشعبة بالنسبة لقسم الهندسة المعمارية وبالنسبة لادارة الجزيرة، ولقد استطاع هذا القسم بالتجارب والمتابعة فى استنباط أفضل الطرق للمبانى فى أرض القطن الطينية بالمشروع. وكان من حسن الحظ أن تولى الادارة بعد التأميم المهندسان القديران (ابراهيم عمر الامين وأحمد الطيب). ولا أريد أن أقارن بين المبانى فى الماضى والحاضر، فذلك ظاهر للعيان. ولكن الأمر الذى لاشك فيه هو أن الطريقة التى بنيت بها المبانى القديمة اذا طبقت الان مع ارتفاع الأسعار المواد والعمالة فانها ستكلف عشرة أمثال قيمتها السابقة.

عمال الورش بادارة مشروع الجزيرة:

هذه الورش مكان صناعة وحرف وليس للسودانيين- فى الوقت الذى قامت فى اوائل أيام المشروع- سواء كانوا من الشمالية أو فى الجزيرة أى خلفيات أو تقاليد فى هذا المجال.

وأبتدأت الورش فى المشروع بورشة مارنجان الام، ثم تبعتها ورشة العربات ببركات، ثم ورشة الحصاحيصا. ثم تولدت بعد ذلك ورش فرعية تابعة لهذه الورش اقتضتها ضرورة امتداد المشروع، وبنوع خاص امتداد المناقل العتيد.

والان فمن أين جاء العمال الصناع لهذه الورش؟ لقد جاءوا وافدين من خارج البلاد ومن داخلها. وكانت الأغلبية من اليونانيين المهاجرين من مصر ومن قبرص ومن اليونان، أو من الذين سبق لهم التواجد فى البلاد من المولدين من الذين سبق لهم العمل فى السكة الحديد، أو فى الوابورات فى الخرطوم بحرى، أو من الذين جاءوا للعمل فى خزان سنار، وبعد نهاية العمل هناك فى عام ١٩٢٥م ونزحوا للعمل مع الشركة الزراعية.

وبالاضافة الى الورش المذكورة كانت هناك أقسام الصيانة بالمحالج ، وكانت غالبية العمال من اليونانيين أيضا مع خليط من الأرمن. وكانت مهمتهم صيانة وابورات الديزل وتشغيلها. وكان يقوم على رأس كل هذه الورش مهندسون من البريطانيين تستخدمهم الشركة الزراعية للاشراف والادارة، وكما انعدم المصريون كلية فى مجالات الشركة الزراعية المختلفة فانهم كذلك قد انعدموا تقريبا فى هذه الورش الا بعض المولدين من الاقباط.

كان السودانيون يعملون فى بادئ الأمر فى هذه الورش كفعلة (عمال) أو حراس أو مراسلات. وكان اليونانيون هم المسيطرين على كل الأعمال وعلى المهندسيين البريطانيين بطرق شتى أغلبها ملتوية وغير شريفة. واليونانيون فى استطاعتهم القيام بأى عمل يجلب المال، ولقد صار الكثير منهم والذين كنا نراهم جرسونات فى المقاهى أو الحلوانيات أو الذين يعملون فى المتاجر، يدخلون الى الورش ويصبحون فى فترة قصيرة من الخبراء فى فن الميكانيكا. ولقد برز تواجد هذا الصنف فى ورشة العربات ببركات بنوع خاص.

كان هؤلاء الأجانب حجر عثرة فى طريق السودانيين. ولابد لى من انصافهم فى جديتهم ومثابرتهم فى العمل وصبرهم وطاعتهم للأوامر والخضوع الى الرؤساء الانجليز بدرجة المذلة فى بعض الأحيان. والسودانيون بحسب نشأتهم وخلفياتهم وتقاليدهم، لم يكن فى مقدورهم مجاراتهم. بل ان الكثير من السودانيين الذين دخلوا فى الخدمة فى تلك الفترة تخلوا عنها عاجزين عن مجارات هؤلاء الأجانب. ولم يستقر بالسودانيين الحال سواء أكانوا فى القسم الكتابى أو فى هذه الورش الا بعد أن أعلنت حكومة السودان الشركة الزراعية فى شهر يونيو عام ١٩٤٤م، بانتهاء امتيازها فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠م، عندما سنحت الفرصة لهم بوجود بعض السودانيين فى مراكز مهمة فى الرئاسة أو فى المنطقةنفسها. فقد كان مثلا لتواجد المغفور له الحاج محمد بليل الذى نشأ فى المحالج، الى أن وصل الى درجة مفتش فى محالج مارنجان، كان لتواجدة الفضل فى انتهاز فرص العمل فى الصيانة والمحالج لأبناء جزيرة تنقسى، موطنه الأصلى، وحضور، الذين توافدوا الى الجزيرة واستطاعوا أن يحتلوا رويدا الأماكن التى تشغر أو تظهر من وقت لآخر. وبحسب طبيعة بلادهم وجديتهم وصبرهم ومثابرتهم، أستطاعوا بسرعة أن يستوعبوا متطلبات العمل وأن يديروه بكفاءة أهلتهم لأن يحتلوا أماكن الأجانب ويعملوا مباشرة تحت إشراف المهندسين البريطانيين، وخلقوا لأنفسهم كينونة محليا. وفى بلادهم، وبطول الزمن، استطاع أبناء الجزيرة أن ينافسوا ميادين العمل المختلفة ويجدوا لهم أماكن وسط الزحام.

هذا ماكان من أمر هندسة الورش. وأما ورش مارنجان والحصاحيصا وبركات، فلقد تعثر فى بادئ الأمر وجود الأشخاص المناسبين للعمل من السودانيين، لاحتقارهم لمثل أعمال هذه الورش، من جهة، ومن جهة أخرى لاحجام الأجانب عن تدريب الذين استطاعوا أن يجدوا فرصة للعمل خوفا من مزاحمتهم واحتلال أماكنهم، ومن جهة ثالثة لعدم صبر ونفور السودانيين من الطاعة. كما كان هناك نفور الذين يعرفون اللغة الانجليزية للعمل فى الصناعة وتفضيلهم العمل الكتابى فى الوظائف الحكومية. ولذلك فانه عندما جاء المغفور له (عثمان الطاهر) فى عام ١٩٣٢ ليدخل تلميذا بالورش بعد اكمال دراسته بالمدارس الوسطى، كان ذلك بمثابة علامة استفهام كبيرة للغاية بأن يفضل شاب تعلم الانجليزى فى مدرسة وسطى،

العمل فى ورشة بدلا من أن يسعى للعمل فى دواوين الحكومة فى وظيفة كتابية، أو لعله لم يجد فرصة هنالك بالنسبة للأزمة الاقتصادية الجامحة فى تلك السنوات العجاف(١٩٢٩/١٩٣٢)، وكان المشجع له كما علمت (محمد عيسى محمد) الذى سبقه للعمل بالورش بعام كامل، اذ دخل خدمة الشركة فى ١٩٣١/٨/٧ بينما تعين المرحوم (عثمان الطاهر) فى ١٩٣٢/٧/١٥، ثم انضم اليهما فيما بعد فى ١٩٣٨/٩/١(فضل عبدالماجد)، وهذا الثالوث يرتبط بوشائج القرابة والمصاهرة. وكان لهم الفضل فى إدخال كثير من السودانيين الى الورش وحمايتهم. وارتبط كل من (محمد عيسى) و(فضل عبدالماجد) بهندسة المحالج، بينما ارتبط المغفور له عثمان الطاهر بالورش، وورشة مارنجان بالذات. وكان ثلاثتهم، مع (يوسف عزالدين)،الذى جاء فى الاربعينيات، نواة سودنة الوظائف. ولقد استطاعوا كلهم بكافءتهم وأمانتهم وشجاعتهم أن ينجوا من المؤاخذة والتشريد. ولابد لى فى هذا المقام أن أذكر مشيدا بكل من (عبدالرحيم مدنى) الملاحظ الميكانيكى بالمحاريث، الذى استطاع منذ تاريخ خدمته فى الشركة الزراعية فى ١٩٢٣/٢/٢٢ أن يصمد للمشاكل والعراقيل، وأن يبقى حيا بعد زوال الشركة الزراعية. وهذا ينطبق بالمثل على (أحمد نقد جمعة) الملاحظ الميكانيكى بود النعيم الذى دخل خدمة الشركة الزراعية فى ١٩٣٧/٧/١٤.

وكما ذكرت أيضا فقد كان هؤلاء نواة السودنة بالمشروع ولولاهم لتأخرت السودنة الى عدة سنوات. فالمرحوم (عثمان الطاهر) الذى تدرج فى كل أعمال الورشة بمارنجان صار أول مدير للورشة. فكان أكفأ من بعض المديرين البريطانيين الذين تعاقبوا على هذه الورشة، وذلك بسبب استمراريته وتدريبه، بخلاف البريطانيين الذين كانوا يديرون العمل بواسطة الميكانكيين. وكان المرحوم (عثمان الطاهر) المهندس الحق الذى لم يكن له مكان فى المكتب، فطوال وقته فى مرور على العمل. ولقد بلغت ورشة مارنجان فى زمنه أوجها من النشاط والكفاءة. وأماالاخوان (محمد عيسى) و(فضل عبدالماجد) فقد كانت وجهتهما هندسة المحالج، كما كان (يوسف عز الدين) فى قسم المحاريث. ولما جاءت السودنة مرت برفق ويسر باستلامهم للمسئوليات من الانجليز.

أما الورشة التى تعثرت وتأثرت تأثرا بالغا بالسودنة فقد كانت ورشة العربات. والسبب فى ذلك أنه لم يمكن هناك الشخص المناسب من السودانيين وكان

أول من ظهر في الاربعينات أحد المكانيكية الذي انضم الى خدمة الشركة الزراعية في ١٩٤٤/٨/١٥، وأخذ تدريبه على ميكانيكية العربات في جراجات ودمدنى. وكان من أبرز الميكانكيين في العربات. وهو الذي مهد السبيل للعمال في جراجات مدني أن ينتقلوا الى ورشة العربات في بركات والسيطرة عليها. فهو شخص خلق ليجيد العمل بنفسه وليس لادارة الاخرين (صادق عيد روس).

لقد تدهور العمل في هذه الورشة نتيجة للسودنة بدرجة مذهلة، حتى فقدت أهم خصائها لعدم وجود سوداني مؤهل نشأ بها كما هي الحال في ورشة مارنجان والهندسة والمحاريث. وأذكر عندما دخلت خدمة الشركة الزراعية في أوائل ١٩٢٩ ولعدة سنوات بعد ذلك، كان المهندس البريطاني (المستر ود)، وكان مثلا رائعا للمهندس العملي، كما كان مثالا يحتذى به للذين يعملون معه. فلم يكن له مكان في مكتبه وكان طوال وقته في الورشة لابسا الاوفرول ويتفحص العربات بنفسه ويدخل في بعض الأحيان تحت العربة لفحصها وتصليحها، ويخرج ملطخا بالشحم والزيت حتى في وجهه. واذا كان المهندس يعمل هذا فهل يتأخر أي أحد من مساعديه في مجاراته؟ ومن المؤسف أن هذه الصورة قد اختفت تماما. فالمهندس في ملابسه النظيفة قابع في مكتبه، وحذوك النعل بالنعل فالمساعدون كذلك، وقد تركوا الأعمال اليدوية لمن تحتهم فانخفض الانتاج وتدهورت المعنويات وكاد أن يفلت الزمام، لو لم يظهر في الصدارة بعض المهندسين والمكانكيين بالورشة ليضعوا الأمور في نصابها.وكان من ضمن الميكانكيين الممتازين الريح دفع الله الذي جاء للعمل بالشركة الزراعية في ١٩٤٨/٢/١٥م، وتدرج في أعمال الورشة. وزيادة على كفاءته فان (الريح) قائد واداري حازم وشجاع، وله ولاء خاص لهذا المشروع ولا تأخذه لومة لائم في مؤاخذة أو معاقبة أي عامل، مهما كان عندما يتهاون في عمله، ومنذ أن احتل مكانه في الورشة تحسن الأداء وساد النظام والانضباط. ومن المؤسف حقا أن يجد الريح مصرعه على يد عامل مختل العقل والذي كان يعمل بالورشة ولم يعجبه الانضباط فيها.

سكة حديد الجزيرة الضيقة وعمالها:

أ- نبذة تاريخيــة:

كانت منطقة الجزيرة الواقعة بين النهرين المصدر الرئيسى لانتاج الذرة فى المزارع المطرية والنهرية، وذلك قبل بداية زراعة القطن والمحاصيل الغذائية بنطاق واسع بالرى الصناعى فى مشروع الجزيرة منذ عام ١٩١١م.

ولكى يكون فى الاماكن تصدير الذرة من المنطقة الى أواسط وشمال البلاد. أوصى مدير مخازن حكومة السودان بالخرطوم فى عام ١٩٠٢ بانشاء سكة حديد ضيقة على غرار سكة حديد الدلتا بمصر ترتبط برأس السكة الممتدة من الخرطوم الى الجزيرة. ولكن تلك التوصية لم يؤخذ بها. وبدلا عنها امتد خط السكة حديد الرئيسى من الخرطوم الى مدنى وسنار فى عام ١٩٠٩-١٩١٠م.

لم تبدأ سكة حديد الجزيرة الضيقة الا نهاية الحرب العظمى الأولى فى أوائل العشرينات. قام بالانشاء فى البداية المقاولون الذين قاموا فى تلك الفترة بحفر الترع وبناء الكبارى والقناطر والمبانى، وكان الخط يمتد الى (ام سنط) من الجزيرة على شاطئ النيل لنقل الطوب والرملة الى محطة سكة حديد بركات لنقل الأدوات الاخرى. وكانت نهاية الخط فى ود الشافعى بأرض الجزيرة، وهذا هو السبب الذى جعل ود الشافعى مكانا لرئاسة سكة حديد الجزيرة، بالرغم عن أنه بذلت محاولات لتغيير الموقع بدون تنفيذ، وتسلمت الحكومة تلك السكة من المقاولين بعد نهاية "الكنتراتو"، وسلمت فى عام ١٩٢٣ الى الشركة الزراعية بأتفاقيات خاصة. وكانت وقتها تتكون من خط طوله ١٣٥ كيلومترا مقاس قضيبه ٦٠ سنتيمترا مع أربع قاطرات بخارية وست قاطرات جازولين تتبعها ١٥٦ عربة.

امتدت بعد ذلك سكة حديد الجزيرة وبلغت الذروة بعد مشروع المناقل، وبعد أن شملت كل المنطقة بما فيها المحطات التى كانت سابقا تشملها سكة حديد السودان. وأصبحت على مر السنين مرفقا حيويا هاما للغاية لادارة الجزيرة. ان المهمات الأساسية لهذا المرفق كانت فى البداية ترحيل القطن من محطات القطن بالجزيرة الى المحالج، ثم تطورت أعماله الى كل مايلزم المشروع من خدمات أخرى فى نقل البذور والسماد والمخزونات والزيوت وغير ذلك. وبالاضافة الى ذلك فقد دخلت سكة حديد الجزيرة فى تنافس فى ميادين الترحيلات التجارية فى الستينات عندما

امتد خط سكة حديد الجزيرة الى محطة الباقير التى تبعد حوالى ٤٠ كيلو متر من العاصمة، فصارت تنقل بذرة القطن المباعة الى شركات الزيوت لمحطة الباقير، وتنقل من هناك باللوارى الى مصانع الزيوت بالعاصمة بالخرطوم بحرى. وبذلك جلبت دخلا كبيرا خفض من التكاليف التى كانت تخصم على حساب الشركاء الثلاثة.

ب- هجرة عمال سكة حديد الجزيرة من الشمالية:

بعد هذه المقدمة أعود الى الموضوع الرئيسى وهو هجرة العمال لهذا المرفق من المديرية الشمالية الى الجزيرة منذ عام ١٩٢٣ عندما استلمت الشركة الزراعية السكة الحديد من الحكومة.

كانت تلك الهجرة تحدث عادة فى شهر ديسمبر من كل عام، حيث يبدأ التحضير للعمل الموسمى اعتبارا من أول شهر يناير. وكانت أغلبية المهاجرين تأتى من منطقتى (المعفاض) (وقنتى) فى دنقلا. وقد تمت لهم السيطرة التامة على هذا المرفق، ولكن يبدو أن خلافا كان سائدا بين هاتين الفرقتين، ونقلوا معهم هذا الخلاف الى محل عملهم بالجزيرة. وكان على رأس عمال الإدارة (محمد عمر). كما كان على رأس عمال الهندسة (المرحوم/ وداعة محمد أحمد). وكان الخلاف بينهما شخصيا مستعرا، ولكن ذلك الخلاف لم يؤثر فى سيطرة أفراد قبيلتهم على ميادين العمل، اذ أن الاتفاق كان بينهما كاملا فى ذلك السبيل. وكانوا يحتكرون كل الأعمال حتى الموسمية، مما جلب فوائد جمة لهم فى الادخار لاقامة مشاريع واسعة فى المنطقة. ولقد كان لكثير منهم عربات تاكسى ومتاجر وممتلكات اخرى مختلفة، وكانت مساهمتهم فعالة فى بناء المشروع. وكان لوجود (المستر/ أشفورد) الذى كان المسئول عن ادارة سكة حديد الجزيرة منذ استلامها بواسطة الشركة الزراعية فى عام ١٩٢٣، كان وجوده سندا خاصا لأبناء (العفاض) (وقنتى)، فقام بتدريبهم، واعتمد عليهم فى كل النواحى المختلفة فى العمل، حتى استطاع أن يحتفظ بهذا المرفق خاليا من الأجانب حتى البريطانيين. غير أنه كان ممتحيزا تحيزا ظاهرا (لمحد عمر) ضد (المرحوم/ وداعة). ولقد شهدت ذلك التحيز عندما كنت ضابطا للعمل. وكنت أذهب من وقت لآخر لمحاولة معالجة المشاكل. فكان (المرحوم وداعة) رجلا شجاعا وأمينا لا يعرف الخوف ويخاصم (المستر/ أشفورد) خصاما شديدا وينتصر عليه. ولقد

استطاع (محمد عمر) أن يجد لنفسه مكانا مرموقا فى سكة حديد الجزيرة بفضل مساندة (المستر/ أشفورد)، فبنى لنفسه ولعائلته منطقة نفوذ. وكان (المستر/أشفورد) يعتبر كل عمال سكة حديد الجزيرة كأبنائه ويرعاهم رعاية خاصة ويدافع عنهم بكلياته، بل وكان يذهب لزيارتهم فى ديارهم فى دنقلا.

و(المستر/أشفورد) لم يكن له فى حياته الا والدته فى المملكة المتحدة، ولذلك اتجه الى تأسيس وطن له فى (كينيا). فاشترى أرضا هناك وقام بتأسيسها خير تأسيس. وبنى له صداقات مع الكثير من السودانيين. وفى احدى اجازاته أخذ معه (محمد عمر) و(يوسف عز الدين) الذى كان مساعده وقتها الى (كينيا) لزيارة مزرعته. وبعد أن تقاعد (المستر/ أشفورد) ذهب إلى كينيا وبقى هناك الى أن ساءت حالته الصحية وباع مزرعته. وكتب الىّ خطابا فى عام ١٩٦٣ يطلب منى فيه أن تسمح له الادارة بزيارة أخيرة للجزيرة يزور فيها أصدقاءه ويودعهم. وجاء الى الجزيرة وبقى سبعة أيام فى ضيافة الادارة، زار فيها ود الشافعى عدة مرات، عندما كان المدير وقتها المهندس (ابراهيم محمد ابراهيم). وعقب عودته استمر يكتب الى من وقت لاخر لأنه لايريد أن يقطع صلته بالمشروع. وكان (المستر/أشفورد) الانجليزى الوحيد من جماعة الشركة الزراعية الذى كان يقرأ ويكتب باللغة العربية. وبعد وفاة والدته لم يجد ملجأ الا عند أرملة كانت ترعاه فى كبره إلى أن توفى فى عام ١٩٦٩. (والمستر/أشفورد) لم يكن مهندسا فقط بل كل مهتما بالزراعة. وكانت جنينته بود الشافعى مزرعة كاملة. وهو الذى استنبط (فول أشفورد) المسمى باسمه فى الجزيرة.

هذا وقد استطاع أبناء الجزيرة أن يجدوا الفرص المتاحة فى هذا المرفق غير أنه كان فى البداية لأبناء (العفاض)و(قنتى) الفضل فى تأسيسه بالعمل الجاد والمثابرة، بالرغم عن الخصومة التى كانت فى أوساطهم والتى أدت الى عواقب كئيبة بالنسبة لبعضهم فى نهاية الأمر.

إن اهتمامى(بالمستر/أشفورد) يرجع الى أنه أستطاع منذ البداية أن يعتمد على السودانيين واستخدامهم دون غيرهم، فبرهن بذلك الى انجليز الشركة برهانا عمليا بجدية السودانيين وكفاءتهم فى الأعمال التى توكل اليهم اذا وجدوا الفرصة فى التدريب والمعاملة الطيبة.

خفراء الترع بالجزيرة

كانت هجرة هؤلاء من الشمال الى الجنوب تبدأ فى شهر يونيو حيث يكون الاستخدام عادة فى أول شهر يوليو من كل عام. وكان المهاجرون لهذا الصنف من العمل، يحضرون من مناطق الدناقلة والشايقية، وغيرها بالمديرية الشمالية. ومن المعروف بأن هؤلاء هم الذين كان اباؤهم يمارسون العمل فى الزراعة على حوض النيل منذ مئات السنين، ويحترمون العمل ولا يأنفون منه حسب نشأتهم وتربيتهم وتوارثهم من السلف الى الخلف.

وينقسم عمل هؤلاء الى قسمين: القسم الأول يختص بخفراءالترع الرئيسية التى تتحكم فى تصريف المياه الواصلة من الخزان مباشرة وتتوزع منها الى الترع الصغيرة. وعمل هؤلاء يتطلب معرفة وتدريبا خاصا عن المقاييس والفتحات المطلوبة عند اللزوم فى أبواب الترع الرئيسية. وهؤلاء يستخدمون مباشرة بواسطة ادارة الرى. ويقعون تحت سلطتها المباشرة ويسكنون بالقرب من القناطر الرئيسية بالترع. وأما القسم الثانى فيشمل خفراء الترع الصغيرة. وهؤلاء نظامهم يختلف بموجب اتفاقيات سبق أن عقدت بين ادارة الشركة الزراعية وادارة الرى عام ١٩٢٥م، وتم تجديدها عندما استلمت الجزيرة المشروع بعد تأميمه فى أول شهر يوليو سنه ١٩٥٠م. والاتفاقية تنص على أن يكون التعيين والاشراف على هؤلاء الخفراء من شئون ادارة الجزيرة، على أن تتولى ادارة الرى جزءا من تكاليف التلفونات فى المشروع، لأن هذه التلفونات تستعمل جزئيا فى المسائل المتعلقة بالرى فى المشروع. وهذه الطريقة وفرت، بالتعاون مع ادارة الجزيرة، مبالغ طائلة كانت ستدفعها ادارة الرى، وذلك لأنه كان مفروض عليها أن تفرغ مهندسا فى كل تفتيش ليكون مسئولا عن ادارة الخفراء والماء وبدلا عن ذلك يكون مفتش التفتيش هو المسئول اداريا. ويقوم فى واقع الأمر بطلب الماء اللازم للرى فى تفتيشه من المهندس التابع لمصلحة الرى والموجود فى المنطقة الرئيسية بالمشروع. وقد أثبت هذا النظام بالتعاون فعاليته فى ادارة الرى فى المشروع بدون تعثر أو مشاكل أو تكاليف.

وخفراء الترع بحسب تطلعهم الى الكسب، لم يكتفوا بما يصلهم من دخل من رواتبهم. فأخذوا فى استغلال الأراضى المحيطة بمنازلهم وزراعتها بالخضروات

والبصل. كما أخذوا فى تربية المواشى والدواجن. وفى كثير من الأحيان مشاركة المزارعين. وتحصلوا من كل ذلك كسبا كبيرا استغلوه أحسن استغلال فى بلادهم فى شراء الأراضى ،والوابورات، أو فى الشراكات فى الوابورات القائمة هناك. كما استطاعوا أن يهتدوا أيضا بأن يوظفوا أموالهم فى الجزيرة فى اقامة الدكاكين أو الطواحين أو التراكتورات أو خلاف ذلك. وكان من المشاهد فى بداية المشروع أن كل الكناتين الموجودة بمكاتب التفاتيش تكون ملكا لشيوخ الخفراء. بل واستطاع الكثير منهم أن تكون لهم حواشات فى المشروع عندما حلت الأزمة فى السنوات مابين ١٩٢٩/ ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٣/١٩٣٤، عندما فز المزارعون الأصليون من حواشاتهم التى كانت تأكل ولا تلد. وأستمر هذا الحال الى أن صدر قرار بعد تأميم المشروع بحرم الجمع بين الاستخدام فى المشروع براتب ومسك حواشة فى نفس الوقت. وكان المقصود بذلك القرار خفراء الترع. وعند تنفيذ هذا القرار استطاع الكثير من الخفراء أن يحولوا حواشاتهم بطريقة خاصة الى أولادهم أو ذويهم. وفى حقيقة الأمر لم يكن لأحد من الوافدين للعمل فى المشروع حظ فى أخذ حواشات، لأن نظام توزيع الحواشات حسب القانون الى ملاك الأراضى وذويهم أدى إلى عمار الحلة.

ولقد استطاع خفراء الترع من أبناء الشمالية أن يقوموا بتعليم أولادهم، وتخرج كثير منهم فى كل فروع العمل فى هذه البلاد، فمنهم الطبيب والمهندس والزراعى وخلافهم. وكان هؤلاء لا يأنفون من الحضور لأهلهم فى المشروع وهم طلاب وموظفون، ولا يقبعون فى المنازل بل تراهم يعملون مع آبائهم فى الترويه والزراعة ومراقبة المواشى والدواجن. واستطاع البعض من هؤلاء الخفراء أن يعودوا الى بلادهم بعد التقاعد، حيث قد وجدوا بأن المقام قد تهيأ لهم بما قدموا لذلك. كما استطاع البعض الآخر أن يتخذوا الجزيرة موطنا آخر لهم، ودخلوا فى ميادين الأعمال التجارية ونجحوا نجاحا باهرا وصارت لم القيادة والصدارة فى كثير من الأعمال المرموقة.

والجدير بالذكر أن الهجرة من الشمال الى الجنوب للعمل فى المشروع لم تكن فقط للاستخدام، بل كان الكثير منهم قد وفدوا للقيام بالأعمال المختلفة، سواء كانت زراعية أو غيرها، والتى كان المشروع سببا فى وجودها. ولا تخلو الآن منطقة من مناطق الجزيرة من نفر من أبناء الشمالية.

هذا ولما تكاثر عدد الوافدين من الشمالية الى المشروع للعمل كخفراء للترع، تقدم النظار والعمد فى المشروع الى ادارة الشركة والحكومة متظلمين من أن يأتى اناس من خارج المنطقة للقيام بعمل هم أحق الناس به. واستجابت الحكومة وادارة الشركة لذلك الطلب واقامت تجربة فى عام ١٩٣٨ فى تفتيش العمارة كاسر ولما كان العمل صعبا ولم يكن معروفا لسكان الجزيرة فانهم لم ينجحوا فى تلك التجربة. ولكن بمرور الزمن استطاع أبناء الجزيرة وغيرهم من المناطق المجاورة أن يقوموا بأعمال الرى بتنظيم قامت به ادارة الجزيرة عند بداية مشروع المناقل، اذ كانت تنقل نائب الباشخفير والخفراء القدامى الى مشروع المناقل، وتضع فى محلهم خفراء جدد من أبناء الجزيرة للتدريب تحت مراقبة الباشمفتش. وبهذه الطريقة تقلص عدد الخفراء من المديرية الشمالية الى درجة صغيرة للغاية.

عمال المحاريث

عمال المحاريث، أبطال المعركة دون منازع وهم جديرون بالتقدير للدور الذى قاموا به فى بناء هذا الصرح العتديد. وكان لهم دور مهم فى بناء هذا المشروع وعمال المحاريث الذين يعيشون فى الغيط وينتقلون من مكان الى مكان فى طول الجزيرة وعرضها، يعملون فى الحر وفى البرد وفى الخريف، لا يكلون ولا يملون، الى أن ينهوا موسم الحرث فى الوقت المناسب دون أى عجز أو تأخير، هم أبطال المعركة بدون منازع وهم أكثر العمال مشاركة فى بناء هذا المشروع.

كانت هجرة هؤلاء العمال للجزيرة تبدأ عادة فى شهر أكتوبر. وكانت طريقة الاختيار فريدة فى بابها، إذ ليس للكتابة أو القراءة أو التعليم أى دخل في ذلك. وكان النظام المتبع هو أن يحضر المتقدمون للعمل ويقفون فى صفوف ويأتى المهندس الانجليزى ومساعدوه من اليونانيين ويتفحصون الواقفين ويأخذون فى اختيار أكثرهم ضخامة ويسحبونهم على جنب، فان تم العدد المطلوب كان بها والا فانهم يعيدون الكرة ويختارون من يأتى بعدهم فى الضخامة، وهكذا.

لقد كان عمل المحاريث شاقا لأبعد الحدود ويحتاج الى أناس أقوياء فى البنية وأصحاء فى أبدانهم.وكانت تلك الميزات فى نظر المهندس الانجليزى ومساعديه تكون فى ضخامة الأجسام وليست هناك أية ضرورة لكشف طبى.

كانت الغالبية من المهاجرين تأتى من أولاد الجعليين من منطقتى الزيداب والعالياب. وكانت الأقلية تأتى من الدناقلة والشايقية الذين سبق لهم العمل فى الزيداب. ومن المعلوم بأن الجعليين فى المديرية الشمالية ينتمون إلى عدة فروع وكل فرع له خلفيته الخاصة به.

١٠- نبذة عن مشروع الجزيرة والمناقل:

بدأ المشروع بتجربة الرى عن طريق الرفع بواسطة الطلمبات من النيل الأزرق فى مساحات صغيرة بقرية طيبه فى عام ١٩١١ وبركات فى عام ١٩١٣ وحاج عبدالله فى عام ١٩٢١ ودالنو فى عام ١٩٢٤ وبدأ الرى بالراحة فى عام ١٩٢٥ بعد أكتمال خزان سنار.

١) المساحات المزروعة

تبلغ المساحة الكلية للمشروع حوالى ٢,١ مليون فدان يزرع منها فى موسم ٧٩/٨٠ حوالى ١/٤ ١,٠٥٤.٣٥٩ فدان تفاصيلها كما يلى:-

قطـــن	٥٤٢ ٢٢٥ ١/٤	فدان	
قمـــح	٤٠٠ . ٠٠٠	فدان	(مقترح)
زره	٣٢٧ ٢٩٤	فدان	
فـــول	٢٢٨ ٥٤٥	فدان	
خضروات	٣٣ ٢٢٩	فدان	
أرز	٩ .٦٦	فدان	
	١,٠٥٤٠,٣٥٩ ١/٤		

أما مساحة القطن البالغ قدره ١/٤ ٥٤٢,٢٢٥ فدان فانّها تزرع بالعينات الآتية:

العينة	الجزيرة	المناقل	الجزيرة والمناقل
بركات	١٣٣٥١٨٣/٤	٢٧٠٣٣٠ ١/٤	٤٠٣٨٤٩
أكالا برك	٥٦٥٦٠ ٣/٤	-	٥٦٥٦٠ ٣/٤
أكالا برك ٦٩ (٢)	٣٨٩٠٢ ١/٢	-	٣٨٩٠٢ ١/٢
فى أس	٤١٨٢٦	-	٤١٨٢٦
مربود	٥٤٧	-	٥٤٧
هدى	٣٦٠	-	٣٦٠
طيبة	٩٠	-	٩٠
فى (أ)	٩٠	-	٩٠
المجموع	٢٧١٨٩٥	٢٧٠٣٣٠ ١/٤	٥٤٢٢٢٥ ١/٢

(٢) الدورة الزراعية:

كانت الدورة فى الجزيره حتى موسم ٧٥/٧٤ ثمانيه (قطن- قمح- بور- لوبا- فول- ذره- بور- قطن).. وتعدلت الدورة منذ عام ٧٦/٧٥ الى دورة رباعية (قطن- قمح- فول- بور).

أما فى المناقل فقد عدلت الدورة السداسية الى دوره ثلاثية فى موسم ٧٦/٧٥ (قطن-قمح-فول/زره).

(٣) القوة العاملة في المشروع

المزارعون	٩٤ ٢١٨	منهم ٥٨٣ ٨٣ ذكورا ، ١٠٣٣٥ أناثا.
الموظفون	٢ ٢٣١	
عمال ثابتين	٨ ٩٨٥	
عمال مؤقتين	١٣ ...	
عمال لقيط من خارج		
المنطقة المروية	٢٥. ...	

(٤) علاقات الأنتاج

قام المشروع على أساس شراكه ثلاثية بين المزارعين والحكومة ومجلس ادارة الجزيرة. أما واجبات والتزامات الشركاء فيمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) المزارعون : القيام بالعمل الزراعى من الزراعه حتى جنى القطن وتسليمه للأدارة.

(ب) الحكومة : ملكية أرض المشروع أو أيجارها من أصحابها بأمر أسمى بالاضافة الى توفير الماء لرى المشروع مع دفع رأس مال المشروع.

(ج) مجلس الادارة: القيام بتوفير الكوادر المقتدره لادارة المشروع والعمل على تحسين معدلات الانتاج.

ونظير الألتزامات أعلاه حدد قانون مشروع الجزيره لسنة ١٩٦٠ المعدل لسنة ١٩٦١ أنصبة الشركاء من صافى عائد المحصول بعد خصم المصروفات المشتركة على النحو التالى:

٣٦٪	للحكومة
٤٧٪	المزارعين
٢٪	احتياطى المزارعين
١٠٪	مجلس ادارة الجزيره
٣ ٪	الخدمات الاجتماعية
٢ ٪	مجالس الحكم الشعبى المحلى.
١٠٠٪	

وتجدر الاشارة الى أنّ الدولة تضع اللمسات الاخيرة لتعديل علاقات الانتاج لصالح المنتج وتحفيزه لمزيد من الانتاج. وأن العلاقة الجديدة تنمى على استمرار علاقة الشراكة فى القطن مع أدخال عنصر الحافز للمزارعين نظير جهدهم بعد تخطى أنتاجية محددة لكل عينة على أن تخضع المحاصيل الأخرى كالقمح والفول والارز والخضروات لرسوم مياه تحدد بالتشاور بين وزارتى المالية والزراعه أما محصول الذرة فهو معفى من رسوم المياه.

(٥) التقييم الاقتصادي لمحصول ١٩٧٩/٧٨ :

(أ) المساحات وجملة الإنتاجية ومتوسط الإنتاج لكل عينة:

العينـــة	المساحة بالفدان	جملة الإنتاج بالقنطار	متوسط إنتاج الفدان بالقنطار
بركات	٣٧٨.٩٩٣ ٣/٤	١٠٠٨١.٧٩٢.٧٧	٢.٨٥٤
فى أس	٢٥.٦٠٧ ١/٢	٨١.٣٢٨.٧٢	٣.١٧٦
هدى	٤.٤٧٦	٩.٩٠٣.٤٩	٢.٢١٢
مربود	٥٠	٢٠٠٠٠٠.٠٧	٤.٠٠٠
أكالا	٨٨.٨٩٦ ١/٢	٤٦٠٠.٧٤٤.٢٠	٥.١٨٣
المجموع	٤٩٨.٠٢٣ ٣/٤	١.٦٣٣.٩٦٩.٢٤	٣.٢٨١

(ب) تقدير إجمالي العائد والمصروفات المشتركة

وصافي العائد الموزع علي الشركاء:

اجمالى العائد من القطن الشعره	٧٨.٧٩٣.٤٥٨
ناقصاً:	
عمولة المؤسسة العامة للقطن بواقع ٦ ١/٢٪	٥.١٠٨.٥١٦
	٧٣.٦٨٤.٩٤٢
قيمة البذرة التجارية والزراعية	٨.٤٤٧.٦٨٦
جملة قيمة المحصول	٨٢.١٣٢.٦٢٨
ناقصاً: الحساب المشترك	٤١.٣٩٢.٩١٧
صافى العائد	٤٠.٧٣٩.٧١١
يوزع على النحو التالي:	
٤٩٪ للمزارعين	١٩.٩٦٢.٤٥٨
٣٦٪ الحكومة	١٤.٦٦٦.٢٩٦
١٠٪ الإدارة	٤.٠٧٣.٩٧١
٣ ٪ الخدمات الإجتمعية	١.٢٢٢.١٩٢
٢ ٪ الحكم الشعبى	٨١٤.٧٩٤
١٠٠٪	٤٠.٧٣٩.٧١١

(٦) ملخص الميزانية لموسم ٧٩/ ١٩٨٠:

بلغت تقديرات ميزانية العام المالى ٧٩/٨٠ على أساس المساحة المقدرة لزراعة القطن على النحو التالى:

العينـــة	المساحة بالفدان	متوسط إنتاج الفدان بالقنطار	تصافى الحليج
بركات	٤٠٣٧٠١ ١/٤	٤	١٠٦
فى أس	٤١٧٤٢ ١/٢	٣ ١/٢	٨٧
هدى	٧٢٠	٣	٩٩
مربود	٥٤٧	٤	١٠٦
طيبة	٩٠	٤	١٠٦
أكالا	٩٧٩٥١ ٣/٤	٧	١٢٤
المجموع	٥٤٤٧٥٢ ١/٢		

بلغت تقديرات الإيرادات من عائد القطن والبذرة ٤٥٨ . ٦٤٧ . ١١٥ جنيهاً تفاصيلها كالآتى:

عائد القطن الشعر	١٠٨ . ٦٧٢ . ٥٧٩	
ناقصاً: عمولة المؤسسة بواقع ٦ ١/٢٪	٧ . ٠٦٣ . ٧١٨	١٠١ . ٦٠٨ . ٨٦١
زائداً: قيمة البذرة		١٤ . ٠٣٨ . ٥٩٧
		١١٥ . ٦٤٧ . ٤٥٨

كان متوسط الأسعار التى أفادتنا بها المؤسسة العامة للقطن بعد قرار إعفاء ضريبة الصادر والتى بنى على أساسها تقدير الإيرادات على النحو التالى:

	مليم جنيه
(٢) بركات	٤٧ . ٥٥٠
(١) ف س	٤٩ . ٧٦٠
(٢) هدى	٤٧ . ٥٥٠
(٢) مربود	٤٧ . ٥٥٠
(٢) طيبة	٤٧ . ٥٥٠
(٣) أكالا	٢٩ . ٥٥٠

وبلغت تقديرات المصروفات المشتركة ٥٥،٥٩٤،١٢٣ جنيهاً تفاصيلها كالآتي:

تكاليف الإنتاج:

مخصبات	٦،٧٧٥،٢٢٥	
الرش	١٤،٥٧٥،٧٤١	
التجارب والأبحاث	٢٤،٥٢٦	
الصمودة ٥٠٪ من تكلفة مرتباتهم وتدريبهم	٢٢٧،٠٠٠	
القليع	٢،٤٠٠،٠٠٠	
إكثار البذور	٥٦٣،٨٨٠	
الحرث	١،٦٠٦،٧٤٢	
تجويد الأرض	٥٧٠،٠٠٠	
مكافحة الفأر وحماية المحصول ومصروفات أخرى	٢٣٢،١٤٧	
بذور التقاوى	٥٦٥،٣٢٤	٢٧،٥٤٠،٥٨٥
مصروفات الحليج		٦،٩٢٥،٨٦٢

تكاليف القطن الزهر:

اللقيط	٨،٢٨٥،٧٨٨	
الترحيل للمحالج	١،٧٢٨،٨٥٩	
مصروفات محطة التجمع ونثريات	٢٤٦،٥٩٨	
استجلاب الأيدى العاملة والحوافز	٦١٢،٢٣٢	١١،٧٤١،٥٢٥
الدلون والتفريغ والتستيف		١،٧٦٦،٢٧٣
مصروفات البذرة		٧٣٠،٣٤٨
تأمين المحصول		٩٠،٠٠٠
مصروفات أخرى المراجعة، مكافحة الملاريا وتلغرافات وخلافه		١٤٩،٥٣٠
فوائد على سلفيات البنك		٥،٠٠٠،٠٠٠
فوائد على رأس المال المستثمر		١،٦٥٠،٠٠٠
		٥٥،٥٩٤،١٢٣

وبذلك يكون صافى العائد القابل للتوزيع ٦٠،٠٥٣،٣٣٥ جنيهاً بيانه كالآتى:

جملة العائد من القطن والبذره	١١٥.٦٤٧.٤٥٨
جملة المصروفات المشتركة	٥٥.٥٩٤.٢٢٣
الصافي	٦٠.٠٥٣.٣٣٥

يوزع على النحو التالى:

نصيب المزارعين	٪٤٧	٢٨.٢٢٥.٠٦٧
نصيب الحكومة	٪٣٦	٢١.٦١٩.٢٠١
مال احتياطي المزارعين	٪٢	١.٢٠١.٠٦٧
الحكم الشعبى المحلى	٪٢	١.٢٠١.٠٦٧
الخدمات الإجتماعية	٪٣	١.٨٠١.٦٠٠
الإدارة	٪١٠	٦.٠٠٥.٣٣٣

(٧) ورش وآليات إدارة مشروع الجزيرة

١- ورشة العربات الرئيسيه ببركات ١٤٠ ورشة صغيرة بالاقسام.

٢- ورشة مارنجان - رئيسية.

٣- ورشة الحصاحيصا.

٤- ورشة ٢٤ القرشى.

٥- ورشة الباقير.

٦- ورشة الكهرباء الرئيسية بمارنجان.

٧- ٥ محالج كبيرة بمارنجان.

٨- ١ محلج صغير بالسيد فارم.

٩- ٧ محالج بالحصاحيصا.

١٠- ١ محلج كبير بالباقير.

١١- ٦٦ جرار كاتربيلار ٨ منها لحفر أبوعشرينات.

١٢- ٢٠٠ جرار خفيف للتسريب والعمليات الزراعية الأخرى.

١٣- ١٧٠ آلة تسريب.

١٤- ٢٢ دسك..Off-Set

١٥- ٢٣ دسك ذراعات قمح .Cook- Shot

١٦- ٥٥ قلاعة فول.

١٧- ١٢٠ حاصدة فول.

١٨- ١٩٠ ناثرات سعاد Vicon

١٩- ٩٠ زراعات فول جونديز.

٢٠- ١٧ عزاقه و ١٠ عزاقه بسكين.

٢١- ٧٠ حشاشه.

٢٢- ٥٥ قاطرات.

٢٣- ١٢٠٠ عربات سكة حديد.

٢٤- ٥ حازقة علف.

٢٥- ١٠٠ عربات : لاندروفر - تايوتا - بيجو - مرسيدس.

٢٦-١٣٠ لوارى - بصات - تانكر - قلاب.

٢٧- ١١ جرار السى جالمرز.

٢٨- ٢ جرار كيبس.

جدول رقم (١)
النتائج الاقتصادية للشركة من ١٩٢٦ - ١٩٥٠ (بعد الخزان)

الموسم	المساحة	الإنتاج بالفدان	الأسعار بالبنس للرطل	العائد بعد خصم تكاليف التسويق جنيه مصرى	العائد عن الفدان من مساحة القطن جنيه مصرى
١٩٢٥-١٩٢٦	٨٠,١٣١	٤,٨	١٨,٠٠	٢,٣٤٠/٦١٦	٢٩ جنيه مصرى
١٩٢٦	١٠٠,٠٥٨	٤,٧	١٨,٠٠	٣,٣٥٦/٦٢٩	٣٣ جنيه مصرى
١٩٢٧					
١٩٢٨	١٠٠,٧٦٨	٣,٣	١٩,٧	٢,٥٦٣/٤٠٢	٢٥جنيه مصرى
١٩٢٩	١٣١,٢٩٢	٣,٦	١٨,٤	٣,٢٦٩/١٦٢	٢٥جنيه مصرى
١٩٣٠	١٧٤,١٦٤	٢,٣	٧,٩	٨٨٥/٩٠٥	٥ جنيه مصرى
١٩٣١	١٩٦,٧٩٩	١,٤	٦,٤	٣٩٣/٩٤٠	٢ جنيه مصرى
١٩٣٢	١٩٤,٩٣٥	٤,١	٨,٥	٢,٢٧٠/٩٨٨	١٢جنيه مصرى
١٩٣٣	١٩٥,٩٤١	١,٩	٨,١	٨٧٥/٣٤٧	٤ جنيه مصرى
١٩٣٤	١٧٥,٨٣٤	٢,٣	٨,٦	١,٠٢٥/٣٢٤	٦ جنيه مصرى
١٩٣٥	١٧٦,١٥٠	٤,٥	٨,٢	٢,١٨٧/٩٢٠	١٢جنيه مصرى
١٩٣٦	١٨٥,٧٥٨	٣,٧	٧,٩	٢,١٧٧/٨٥٨	١١جنيه مصرى
١٩٣٧	١٩٩,٧٧٠	٤,٥	٨,٦	٢,٩٠٨/٤٠١	١٥جنيه مصرى
١٩٣٨	٢٠٧,٢٤٢	٤,٦	٥,٩	٢,٠٩١/٩١٣	١٠جنيه مصرى
١٩٣٩	٢٠٦,٢٧٤	٤,٥	٦,٢	٢,٢٥٢/٩٤٥	١١جنيه مصرى
١٩٤٠	٢٠٦,٨٨٠	٣,٨	٩,٦	٢,٧٢٢/٤٠٧	١٣جنيه مصرى
١٩٤١	٢٠٧,٥٩٤	٤,٠	٨,٩	٢,٩٥٢/٢٤٤	١٤جنيه مصرى
١٩٤٢	٢٠٧,١٢١	٤,٠	٩,١	٢,٩٢٢/٥٩١	١٤جنيه مصرى
١٩٤٣	٢٠٦,٤٨٦	٤,٨	٩,٣	٣,٦٩٧/٤٨٠	١٨جنيه مصرى
١٩٤٤	٢٠٦,٥٧١	٣,١	١٠,٦	٢,٦١٤,٩٣٦	١٣جنيه مصرى
١٩٤٥	٢٠٦,٥٧٨	٤,٩	١٠,٦	٤,٢٨٠,١٥٦	٢١جنيه مصرى
١٩٤٦	١٩٦,٥٤١	٣,٤	١٠,٣	٢,٦٠٥/٧٦٠	١٣جنيه مصرى
١٩٤٧	٢٠٦,١٧٦	٤,٠	١٩,٢	٦,٧٨٩/٦٧٥	٣٣جنيه مصرى
١٩٤٨	٢٠٦,٣٤٦	٣,٤	٣٨,٥	١١,٧٥٣,٠٣٨	٥٧جنيه مصرى
١٩٤٩	٢٠٦,٧٧٨	٤,٣	٣٨,٥	١٣,٨١٩/٨٣٢	٦٧جنيه مصرى
١٩٥٠	٢٠٦,٧٣٧	٤,٦	٤١,٣	١٦,١١٨/١٥٥	٧٨جنيه مصرى
			الجملة	٩٨,٧٧٦,٦٢٤	جنيه مصرى



السير الكسندر ماكسينتير



المستر ماكقلفـــرى



المستر ارشديـــل



المستر ودنـــــق



الشيخ أحمد بابكر الازيرق



السيد رحمة الله عبد الله



السيد على أبو النجا


السيـد مكي عبـــاس


المستر أرثر جيتسكل


الشيخ الأمـين محمـد الأمـين



السيــد محمـد عمر أحمد



السيــد محمد عمر عباس



السيــد الهادى أحمد يوسف

الفصل الثالث

عندما كنت مزارعاً في مشروع الجزيرة

من ١/٧/١٩٢٢ إلي ٣٠/٦/١٩٢٤

الفصل الثالث
عندما كنت مزارعاً في مشروع الجزيرة
من ١٩٢٢/٧/١ إلي ١٩٢٤/٦/٣٠

١- عملت مزارعاً في مشروع الجزيرة لفترة موسمين، وكانت لي ذكريات:

وهذا ما أريد تسجيله فى هذا المقام حتى تكتمل الصورة. كان والدى رحمه الله يعمل (موظفاً) فى حكومة السودان. ولم تكن هذه فى الحسبان كما لم تكن رحلتى (كمزارع) فى مشروع الجزيرة فى الحسبان أيضاً. فبالنسبة لوالدى فكان مزارعاً فى قرية (ود البر) الواقعة فى الخط الأول من مركز رفاعه. ويحفظ القرآن كما كان تلك سمة فى عائلتنا. وتبع ذلك أن أخى الأكبر (عبد الله الكارب) كان قد حفظ القرآن، وكان الدور على. ولكن الذى حدث آنذاك هو أن حكومة السودان كانت فى حاجة ماسة، فى أوائل عهدها بحكم السودان بعد المهدية، إلى كتبة ومحاسبين، وكان والدى من ضمن الذين تقدموا. وبعد اجتيازه للأمتحان تم إختياره محاسباً بمركز رفاعه، وبذلك انتقلت عائلتنا التى كانت تسكن فى ودمدنى إلى رفاعة. وولدت هناك فى مدينة رفاعة. وتمشيا مع تقاليد العائلة إدخلت الخلوة لحفظ القرآن، ولكن لم تطل الفترة لتغير الأحوال. فإذا كان والدى الذى كان مزارعاً أصبح موظفاً، فمن الطبيعى أن أدخل أنا فى مدرسة رفاعة الأولية. وتشاء الظروف بعد نهاية الدراسة فى رفاعة أن أكون الوحيد من طلبة السنة الرابعة الذى ذهب إلى الأمتحان للمدرسة الوسطى فى مدرسة ودمدنى الأميرية الوسطى، بدلاً من الذهاب إلى الخرطوم كما كانت العادة المتبعة.

دخلت الأمتحان من مدرسة ودمدنى الأميرية الوسطى وكان ترتيبى التاسع فى اللجنة وقبلت طالباً بالمجان بالمدرسة فى سنة ١٩٢١ عندما كان عمرى وقتها ١١ سنة. وكنت أسكن مع أقربائى فى مدينة ودمدنى. وتبع ذلك أن كل أبناء عائلتنا جاؤا للدراسة بالمدرسة الوسطى الأميرية بود مدني فجاء من بعدى (محمد) بن أخى الأكبر (عبد الله الكارب) والذى كان وقتها هو الآخر فى ذلك الوقت موظفاً بحكومة السودان. ولحق بنا ابن عمنا (مكى عباس)، ثم أخيراً أخى الأصغر وقتها (السنى). وكان من حسن حظهم فى ذلك الوقت أن حضر والدى متقاعداً فى سنة ١٩٢٢،

وأختار بأن يعود للسكن فى ودمدنى كما كان فى سابق عهده. ولذلك إنتقلنا كلنا للسكن فى منزل واحد بمدينة ودمدنى.

وبينما كنا على هذه الحالة مع جمع الشمل، فاجأنا والدى فى أحدى الأيام بأنه يزمع السفر إلى زيارة خالته فى قرية (عبد الدائم)، وهى تقع حالياً فى تفتيش (درويش) بالقسم الوسط من المشروع. وكان والدى رحمه الله يهتم اهتماماً إلى حد المبالغة بزيارة الأرحام، ويعتقد ذلك فرضاً من فروض الحياة العائلية. وبعد غيبة أمتدت لسبعة أيام جاءنى بمفاجأة لم تدر بخلدى قط ولم تكن فى حسبان أى واحد من أفراد عائلتنا وكانت المفاجأة هى أنه وجد فى المنطقة حركة شديدة للغاية خاصة بتوزيع الحواشات لأن الرى سيظلها فى موسم ١٩٢٢/٢٣. وكانت خالته من ملاك الأراضى كما كان زوجها بالمثل، وتسمح لها حصتها بأخذ ثلاث حواشات. وأخبرت والدى بأنها ستمنحه حواشتين تكريماً له لزيارته لها. وأضاف والدى بأنه سيقبل هذه المنحة الغالية جداً من خالته شاكراً ومقدراً لها، وأنه سيكتب واحدة بأسمى، فعقدت المفاجأة لسانى. فوالدى يعرف بأننى فى السنة الثانية بالمدرسة، وعمرى ١٢ سنة وأننى مقبل على السنة الثالثة وهى صعبة جداً كما هو معروف. ثم بعد ذلك السنة الرابعة للأمتحان للأنتقال إلى الثانوى بكلية غردون. وأخيراً فتح الله على لسانى بالكلام ولم يكن ذلك بالأمر السهل فى عائلتنا. فقلت له هل يعنى ذلك أن أترك الدراسة، لأنه بخلاف ذلك سيكون من المستحيل أن يحدث ذلك وأنا طالب المدرسة، لأن عمل الحواشات كما سمعت يختلف عن عمل الزراعة المطرية التى كنا نقوم بها فى عطلة الخريف، والتى لا تأخذ منا أكثر من شهرين بالمقارنة مع عمل الحواشات المستمر طوال السنة بدون أنقطاع؟ وطلبت منه أن يعفنى من هذه المهمة. ولكن والدى كان صعب المراس ويعتقد بأن هذا رزقاً ساقه الله الينا فكيف نرده. وأضاف بأن الحواشات يتسابق الناس عليها ويشترونها بأسعار غالية. وأخذ فى تطمينى بأن المسألة بالنسبة إلى لن تكون مشكلة، وأن العمال هم الذين سيقومون بكل الأعمال وما على إلا مراقبة العمل فى زمن الأجازة المدرسية. وقد صعب علىّ أن أرى والدى والذى كان موظفاً وفى ترف من العيش وقد بلغ الخامسة والسبعين من عمره وتقاعد بمعاش، ضعيف فى تلك الفترة من الزمان ولم يكن دخله كافيا لتغطية احتياجاتنا المعيشية، مما جعله يستعين بعون من أبنه الأكبر (عبد الله

الكارب) الذى كان وقتها موظفاً بحكومة السودان. وعليه فقد كان لابد مما ليس منه بد، فقبلت بالأمر الواقع متوكلاً على الله. وعلمت بأن حواشاتنا ستكون بالقرب من قرية (عبد الدايم) التى تسكن فيها خالته، والتى تبعد حوالى بضعة أميال جنوب غرب مدينة ودمدنى.

أخذنا بعد ذك للأستعداد للرحلة. فأشترى لى والدى حماراً وكان هو يمتلك حماراً من النوع الممتاز. وكان لابد من عمل خاتم بأسمى لأن إدارة الشركة الزراعية لاتعترف بالأمضاء وتصر على الأختام. ثم جاء يوم توزيع الحواشات ومن حسن الحظ بالنسبة لى بأنه كان يوم جمعة عطلة المدرسية، وكانت عطلة الشركة وقتها بالأحد. كان التوزيع فى تفتيش (بركات) المجاور لمدنى، لأن مبانى مكاتب تفتيش (درويش) لم تكن قد اكتملت. فأخذنا طريقنا إلى هناك وكان معنا الكثير من سكان ودمدنى الذين كانت لهم أطيان تمكنهم من أخذ حواشات. وكان والدى قد سبق له وتعرف على الكثير من الناس بوددمدنى. كما تعرف على العمدة والشيخ بالمنطقة. ولما وصلنا إلى ساحة المكتب وجدنا هناك مفتش تفتيش (درويش) وبعض رجال البوليس لحفظ النظام وباشكاتب مكتب (درويش) والعمدة والشيخ. وكان المكان مكتظاً بالناس جاؤا من كل مكان للحواشات وأخذ الباشكاتب يذكر الأسماء ويكررها الخفير بصوت عال. وجاء اسم والدى (محمد أفندى عبد الله محمد)، وكان (أفندى) هذه قد ألتصقت بأسم والدى ولم تفارقه. ولابد من الاسم أن يكون مثلثاً. وبعد أن تعرف عليه العمدة والشيخ أخذ منه مندوب المكتب الختم وختم به وثيقة باللغة الانجليزية، وشرحوا له معانيها بالعربى المكسر، وكانت نمرة الحواشة (٣٩٦). ثم جاء بعد ذلك اسمى (عمر محمد عبد الله) المزارع (البيت ٣٩٧) حتى نهاية موسم ١٩٢٣/١٩٢٤ أى ١٩٢٤/٦/٣٠.

وكانت الحواشات تعرف بالبيوت المقامة فى الحواشات وكانت القصادات بدورة ثلاثية. وكان أول عمل الشروع فى بناء البيت فى طرف الحواشة لنسكن فيه وكانت الفكرة أن يكون المزارع مرتبطاً بالحواشة كفلاح. ولم تكن مهمة مبانى البيوت الصعبة وكان كل شئ رخيصاً بدرجة لن يصدقها الإنسان الآن. فكانت حمولة الجمل من القش (النال) لبناء القطية ثلاثة قروش، وكان أكبر عود للبناء بقرشين، وكانت العمالة رخيصة للغاية ولم يكلفنا بناء القطيتين أكثر من ١٥٠ قرشاً، صرفنا لها من

المكتب أربعة جنيهات وقام الكثير من المزارعين بالعمل بأنفسهم بأولادهم. ولا يمكن الصرف إلا بعد أن يأتى المفتش للإستلام وأعطاء الوصل الذى نذهب به إلى مكتب (درويش) للصرف. وكان هذا يحدث بالنسبة لكل العمليات من (أبى عشرين وأبى سته) وغيرهما. ثم أخذنا بعد ذلك فى التحضير أولا بالمسح وتصليح الجداول والتقانت. أما عملية الحراث الثقيل فتقوم به الشركة الزراعية بالوابورات السلكة على حساب المزارع. وكانت الأسماء المختلفة من (أبى ستة) (والجداول) (وأبى عشرين) (والسرابة) (والشلابى) (والتقانيت) وغيرها، كلها أسماء أعجمية بالنسبة لى مقارنة مع عمليات الزراعة المطرية.

وجاءت بعد ذلك الأوامر بالزرعة، وكانت على الناشف فى شهر يوليو سابقة للرى. وكانت طريقة عمليتها فريدة وغريبة بالنسبة لنا، كان يقوم بها العمال الذين جاؤا بها من الزيداب منقولة من الفلاحين المصريين. كانت الطريقة بزراعة خشبية لا يزيد طولها عن نصف متر، فى أحدى طرفيها مقبض لليد وفى الطرف الآخر شكل كاليد، ويقوم بالزراعة والتيراب شخص واحد، بأن يحمل على رقبته مخلاة فيها البذرة، ثم يأخذ قبضة فى يده اليسرى، ويبدأ منحنيا يفتح حفرة من السرابة ويضع أربع أو خمس بذرات ويقفل الحفرة بطرف الزراعة. وكلما خلصت البذرة من يده اليسرى يتناول قبضة أخرى من المخلاة المعلقة على رقبته. وهكذا دواليك إلى أن تنتهى زراعة الحواشة. وبالرغم من صعوبتها وتعقيدها فأن الذين تعودوا عليها يقومون بها بسرعة فائقة، وظهورهم منحنية طوال فترة عملية الزراعة وكنت أقوم بالزراعة بالسلوكة فى الزراعة المطرية، وحاولت مرة أو مرتين أن أجرب هذه الطريقة فكاد ظهرى ينقصم من الانحناءة. ثم تغيرت هذه الطريقة فيما بعد بأن استبدلت بما كان يسمى (بالجراية)، وهى بالعكس خشبة طويلة وتحتاج العملية إلى شخصين، الأول يقوم بحفر الحفرة من (السرابة) بالجراية والثانى يتبعه ليضع البذرة فى الحفرة ويقفلها برجله، وتتم هذه العملية بسرعة فائقة. وكانت (الجراية) اسما على مسمى الجرى. وبعد أن تكتمل الزراعة فى كل النمرة، يمر المفتش. وبعد أن يتأكد من أتمام العمليات يعطى المزارع وصلاً بالأستلام، ليذهب به إلى المكتب لصرف سلفية الزراعة.

ثم جاءت بعد ذلك الرية الأولى والتى كانوا يسمونها (البوغة). وكانت المنطقة

ناشفة ولم تنزل أمطار، وكانت الأرض بها شقوق كبيرة لأن الأرض كانت مزروعة بالذرة لعدة سنوات وما أن ابتدأ الرى حتى هطلت الأمطار بغزارة شديدة لعدة ساعات فأصبحت المنطقة كلها وكأنها بحر متصل. وكانت هذه المنطقة فى الماضى معروفة بأرض (اللقد) أى مربط الماء الذى يصعب تصريفه. وكان أثر هذه الأمطار أن جرف السيل الجداول والتقانت والبذور وأتلف كل شئ وكان على المزارعين أن يعيدوا التخطيط كما كان سابقاً. وبعد قيام البذرة ظهرت متقطعة وتحتاج إلى رقاعة كثيرة، وكانت عملية الرقاعة بالسلوكة الاعتيادية، وكانت مهمتنا القيام بها، ولم نكن فى حاجة للعمال إلا فى النادر وكان من جراء هذه المياه المختلطة أن ظهرت حشائش كثيفة جداً بعضها لم يسبق له مثيل فى المنطقة جلبت بذورها المياه الواردة من النهر وهى نوع من الحشائش التى لا يمكن حشها بالملود المستعمل فى البَلَدَات . وعليه فأن عملية الحش كانت بآلة أخرى يسمونها (الكدنكة)، وكان قد تخصص فيها العمال من البرقو والفلاته، ويقوم بها العامل وهو منحنيا على ظهره طوال الوقت. وبعد نظافتها والريه الثانية تظهر حشائش أقل شأناً، كنا نعالجها بأنفسنا وهى ما يسمى (بالكديب).

وكنا فى أيام عطلة المدرسة نسكن فى بيوت الحواشات. وكنا فى بعض الحالات نذهب إلى قرية (عبد الدايم) وعندما لم تكن هناك أى أعمال بالحواشات نذهب إلى منزلنا فى ودمدنى. وكان المرحوم والدى قد أجر لنا خدامة بارعة فى صنع الطعام والنظافة والغسيل، وكانت تسكن فى قطية بطرف الحواشة وعليها راكوبة بنيت خصيصاً لسكناها وعمل الطعام لنا. وكان والدى فى بعض الحالات يبقى فى القرية عندما تكون هناك أمطار ولم يستطع الذهاب إلى ودمدنى. وكان فى كل يومين أو ثلاثة يشترى حملاً بعشرين قرشاً أو ثلاثة أو أربعة دجاجات الواحدة بقرشين. وكانت أقة اللحم بقرشين ونصف، وكانت عشرة بيضات دجاج بقرش واحد. وكان يمكنك بالقرش أن تشترى سكراً أو بناً أو شاياً أو بصلاً. وكان السكان فى القرية لايستعملون بيض الدجاج كغذاء إذ أن مهمته التفقيش، وأخيراً وجدوا له سوقاً عند المفتش والباشكاتب. وكنا نحن الوحيدين الذين نشترى بيض الدجاج. كان كل شئ رخيص تراب كما يقولون. كانت الذرة الشيئ الوحيد الغالى. كان سعر الأردب ثلاثة جنيهات وغير موجود بالمنطقة يذهبون لجلبه من السوق بودمدنى، وكانت

المنطقة شبه مجاعة.

وأدى تدفق الماء فى ذلك الموسم الأول إلى خروج كمية لا حصر لها من العقارب، وكانت كما يبدو متأثرة من الماء وكانت ضعيفة جداً ومحتصرة ولم تكن لدغتها كما كنا نشعر بها عندما كنا بالبلدات بالشرق.

وبعد أن انتظم انبات القطن، ابتدأت عملية الشلخ، وهى عملية فى غاية الأهمية وغاية الصعوبة أيضا. فعلى العامل أن يتابع كل حفرة ويقلع منها مايزيد عن أثنين أو ثلاثة من النباتات. ويقوم العامل بهذه العملية منحنيا الظهر طوال الوقت. وهى تحتاج إلى عدد كبير من العمال الذين لهم خبرة فى هذا العمل لأهميته فى تركيز النباتات. وكنا قد شاركنا فيها على قدر المستطاع. وبعد هذه العملية يأتى دور المحراث بالبقر بالمحراث البلدى وتجره الثيران المدربه على هذه العملية. ثم يعقب ذلك الرى بعد تصليح الجداول والتقانت، ثم تكرر هذه العملية مرتين أو ثلاث حسب الحاجة اليها. وبعد أن يكبر نبات القطن لا يحتاج إلى طراد، ولكن الماء بالرى يستمر إلى أن تصل الريات فى الشتاء (١٤ رية) وإلى أكثر إذا دعا الأمر فى الصيف. وكانت عملية الرى وبعد الرية الثالثة غير صعبة لدرجة أننا كنا نقوم بها بأنفسنا. وكانت من الصدف الغريبة أنها كانت تحدث فى يومى الخميس والجمعة بعد أسبوعين. وكان (محمد) ابن أخى وأنا نحضر من مدنى فى مساء الخميس بعد الخروج من المدرسة ونذهب إلى الحواشات وهى لم تكن بعيدة من ودمدنى ونقوم بعملية الرى ليلة الجمعة وكل يوم الجمعة، وبعد قفلها نعود إلى ودمدنى ومنها إلى المدرسة فى صباح السبت وبذلك نأخذ السلفيات.

وكان المزارعون الذين وفدوا من الخارج يسكنون فى بيوت الحواشات حسب الأوامر، ولكن الذى حدث بالنسبة للمزارعين المقيمين فى القرى فإن زوجات المزارعين لن يقبلن الرحول إلى بيوت الحواشات وترك الحياة الاجتماعية فى القرى. ولم يستطع أى أحد أن يجبرهن، ولذلك فأن بيوت المزارعين بالقرى كان يسكن فيها العمال الذين يعملون فى الحواشة.

وفى شهر يوليو تزرع الذرة واللوبية، اعتمادا فى بادى الأمر على نزول الأمطار وبعدها فأن الشركة تمدها بالرى ولكن الأسبقية للقطن. وكانت كمية الحشائش فى حواشات العيش بدرجة مكثفه للغاية، وكانت تكلف كثيراً فى حشها وكان من

الصعب إزالتها لدرجة أنها كانت تؤثر على إنتاج الذرة فى النهاية. وفى شهرى نوفمبر وديسمبر يتم حصد الذرة. وكانت الأوامر بأن القصب يجب ألا يباع وأن يترك فى (دكات) فى الحواشات كعلف للبهائم.

ثم تبدأ فى شهر يناير المشكلة الكبرى وهى جنى القطن، وهى عملية تحتاج إلى عدد كبير من العمال وإلى خبرة فى جنى القطن. وقد شاركنا فى هذه العملية بكل طاقتنا ولابد أن تنهى هذه العملية بسرعة حتى يتم الرى. وهكذا يتم الجنى ويتبعه الرى إلى نهاية الموسم. وتهتم إدارة الشركة اهتماماً فائقاً بهذا الحصاد، وإذا قصر المزارع فأن الشركة تجرى اللازم فى أحضار العمال بأسعار عالية على حساب المزارع. وتأتى صرفية الجنى فى كل فترة وأخرى. وهذه من أصعب الفترات على المزارعين، وتمتد عادة إلى نهاية الموسم فى أواخر شهر أبريل وأوائل شهر مايو من الموسم. وبعد ذلك يبدأ سكب عيدان القطن (لم يبدأ القلع والحرق إلاّ فى سنة ١٩٣٤)، ويأخذ المزارعون فى جمع عيدان القطن وترحيلها إلى القرى للوقود أو المبانى، وتذهب إلى شرق النيل الأزرق وخلافه لنفس الغرض ولم يكن هناك أى منع رسمى لذلك وقتها.

وإذا قارنا الزراعة فى الحواشات بالزراعة المطرية، نجد أن زراعة الحواشات تبدأ فى أول شهر يوليو وتستمر حتى نهاية شهر يونيو من العام التالى، بينما تبدأ الزراعة المطرية فى شهر يوليو إذا هطلت أمطار كافية للزراعة، وبعد أن تتم عملية الزراعة والحش والكديب لايبقى هناك أى عمل إلى أن يأتى الحصاد فى شهر ديسمبر من العام ويناير من العام التالى. ولكن شهر يناير هو أصعب أيام الموسم فى الحواشات، بينما ذلك الوقت بالنسبة لمزارع الأراضى المطرية هو وقت الأفراح للختان أو الزواج أو السفر لأى مكان للترويح أو التجارة، حيث يقضى السكان فترات طويلة أما في الأفراح أو المآتم تزجيه للوقت.

وبإنتهاء موسم ١٩٢٢/١٩٢٣م كان متوسط إنتاج التفتيش النهائى قد وصل إلى ٣ر٧٥ قنطار للفدان. وكان إنتاج حواشاتنا أقل من ذلك لأنها فى أراضى منخفضة، ولذلك لم تكن أرباحنا كبيرة، ولكننا استطعنا أن نحصد كمية من الذرة والقصب واللوبية. وكانت لوالدى بقرتان كما كان لنا حماران وكمية من الغنم والضأن، وقد حمدنا الله أننا إنتهينا من ذلك الموسم الأول الصعب بخيره وشره ومن الملاريا

وخلافها.

وتجئ فترة الأرباح والعلاوات. والأرباح تعنى تقدير قيمة القطن تقديراً محافظاً، لأنه لم يكن قد تم بيع فى ذلك الوقت من شهر يونيو. ومن هذا التقدير يعتبر ثلثان للأرباح والثلث الباقى علاوات وهى باقى ثمن القطن بعد بيعه. وهذه جماعية، بمعنى أن كل المزارعين الذين يحضرون من كل أقسام التفتيش ومن القرى المختلفة، وفى تلك الفترات، فأن ساحة المكتب تكون عبارة عن سوق متحرك، وذلك لأن التجار ينتهزون الفرصة ويجلسون ببضاعتهم بجوار ساحة المكتب، كما يحضر المرابون لمطاردة المزارعين قبل أن يفلتوا منهم بعد أستلام أرباحهم وعلاواتهم من المكتب. وتحدث هناك المصارعات بين العمال الذين يطالبون بحقوقهم والمزارعين الذين يحاولون الهروب منهم، كما يحضر المداحون وسماسرة بيع الحمير والحرامية وغيرهم كل واحد حسب رزقه.

وفى كثير من الحالات يرجع المزارع خالى الوفاض بعد أن يستولى التجار والمرابون والعمال على كل ما عنده. وكان فى بعض الحالات لا يحضر بعض المزارعين للصرف بدعوى المرض والسفر خوفا من المطاردة على أمل أن يحضروا فى يوم أخر لصرف حقوقهم، وذلك غير متعارف به. فإذا لم يحضر المزارع فى يوم الصرف المعين لايمكن أن يصرف له إلا فى الميعاد التالى بعد ١٥ يوماً. ولقد أستطاع عض الأذكياء من المزارعين أن يحضروا فيها بعد إلى الباشكاتب بأحتوائه ليصرف م سرا على أن يدفعوا الأتاوة المتفق عليها ويهربوا من المطاردة. وينتهى الصرف نى يوم واحد. ولم يعرف أى واحد من المزارعين ماهى الأرباح وماهى العلاوات، ولايمكن أن يسأل عن ذلك. ثم هناك الأتاوة التى يأخذها الباشكاتب (الصراف) من شباك الصرف، سواء بالسر أو بالعلن. ومن النادر أن يخرج أى مزارع بكل حقوقه من الباشكاتب والمفتش يعرف ذلك. كما أن الأذكياء من الشيوخ والعمد بنوع خاص وغيرهم، استطاعوا أن يحتووهم باللبن والبيض للمفتش وبعض الهدايا فى المناسبات. ويجدون فى مقابل ذلك أرضاً زيادة للعيش أو اللوبيا. وكان لوالدى ميزه خاصة لأنه تعرف بمحض الصدفة بأن الجماعة الذين يعملون مع الباشمفتش (مستر أسكت) جاؤا معه من الزيداب ولهم صلة القرابة مع أهلنا هناك، فتعرفوا على والدى وكانوا يصرون أن يكون معهم بالمنزل بدلا من الجلوس فى ساحة المكتب،

ويصرون علينا أن نتناول الفطور والغداء فى بعض الحالات. وكان والدى الوحيد الذى فى بعض الحالات يصرف بالوصل بالخاتم بدون أن يذهب هو إلى الشباك فأقوم أنا بالنيابة عنه. وقدموا والدى وكنت معه إلى البامفتش بأنه ابن عم (حاج التهامى) بالزيداب، والذى كانت له صداقة ومعرفة مع (مستر اسكت) عندما كان مفتشا بالزيداب، ولذلك فأنه كان يعطى إحتراماً خاصاً لوالدى. وكان يعرف بأنه موظفاً بالحكومة سابقاً.

كان المجتمع فى تلك الفترة متبايناً للغاية. فبالنسبة للأنجليز فأن المزارعين وغيرهم من الأهالى ينظرون اليهم كحكام بالنسبة للبشرة البيضاء وبالنسبة لوجودهم معهم بالغيط، فيطلبون منهم المساعدة مع الحكام بالمركز أو المديرية، مما كان سبباً لكثير من المشاكل للحكومة المحلية. وفى المقام الأول فأن الشركة الزراعية تكلفت لهم بالمنازل مفروشه ببعض الضروريات، ويركب التلفون فى المنزل بمجرد تسليمه من المقاول، ومنح سلفيات لشراء الخيول لأنها مطلوبة للعمل لعدم وجود ما تسمى بالعربات. ثم هناك النوادى الفخمه المؤسسة والتى بها كل أنواع التسلية. وبكل النوادى مكتبات بها كميات كبيرة من الكتب التى ترد من انجلترا إلى النوادى. وكانت هناك كرة الخيل والسباق والتنس. ولم يفقد المفتشون أى شئ من أسباب الترفيه. وأيام عيد الميلاد وأول السنة لها سمعتها فى كل مكان فى المنطقة عندما يختلط الحابل بالنابل، ويترنح السكارى ويغيبون عن الوعى، ويتناقل المزارعون والأهالى أخبارهم فى كل مكان من السواقين ومراسلات النوادى.

واما الصنف الثانى من المجتمع فهم ما يعرفون بالباشكاتب أى المحاسبون الذين من مسئوليتهم مسك حسابات المزارعين وصرف حقوقهم. وكان كل هؤلاء من الأجانب من شوام واغريق وأقباط. وكانت منازلهم أقل درجة بكثير من منازل المفتشين، ومؤسسة أيضاً بتأسيس خفيف وليس مسموح لهم مشاركة الأنجليز فى نواديهم. واشتهروا بالتجمع فى منازل غير المتزوجين منهم للمقامرة وشرب الخمر وكانت أخبارهم يتناولها المزارعون والأهالى فى ندواتهم، فيتحدثون عن المشاكل والمصارعة والمضاربة فى النهاية من السكر والمقامرة. وبعثرة الأموال. وكان هؤلاء والمفتشون يأخذون الأتاوة من المزارعين والأهالى بالسر والجهر بدرجات متفاوتة. فالمفتشون يأخذون العلف لحيواناتهم من الخيول والأبقار للبن من المزاعين بالمجان.

ولابد أن تكون بقرة اللبن فى منزل المفتش وكلما غرزت تستبدل بغيرها، ولم يكن ذلك بدون مقابل، فهنالك زيادة فى أرض اللوبية أو الذرة. وكانت أيام عيد الميلاد ورأس السنة مناسبة لتقديم الهدايا للمفتشين وبعض الباشكتبة الذين يطالبون بها أو يأخذونها من الشباك عند الصرف. ولم يسلم والدى كما لم اسلم أنا أيضا عن دفع هذه الأتاوة للباشكاتب وإلا تأخر صرفنا بطريقة من الطرق الملتوية. وكانت أهم الهدايا فى عيد الميلاد الديك الرومى. وفى إحدى هذه المناسبات ألح بعض معارف والدى بأن يقدم هدية فى عيد الميلاد للباشمفتش، فأرسلنى والدى مع خدام الباشمفتش من معارفنا بالنسبة لخبرته لشراء (دندى) وكانت أول مرة أعرف فيها أن الديك الرومى يسمى (دندى) من كامبو (الفلاتة) العمال فى (بركات تفتيش)، لأنهم هم الذين يسعون البهائم والدواجن بأنوعها. وبعد جدال حول الثمن دفعنا ٢٥ قرشاً مجاملة لنا للديك (الدندى)، وأخذه والدى وسلمه للطباخ هدية للباشمفتش بمناسبة عيد الميلاد، فجاء بنفسه وشكر والدى على هذه الهدية، والتى كان لها أثرا فى المعاملة الحسنة فى أيام صرف الأرباح والعلاوات. وبهذه المناسبة فقد حدثت صداقات وتقديم بعض الهدايا بين المفتشين والمزارعين.

وإننى يجب ألا أنسى قصة بقرة الباشكاتب (رياض عبده) وهو قبطى (مولد). وكانت القصة هى أن الباشكاتب قرر أن يبيع البقرة بطريقة (اليانصيب) بعد أن غرزت من اللبن، على أن يكون الثمن ثلاثين جنيها وكانت قد اشتراها بثلاثة جنيهات. ولما أخبر المزارعين تسابقوا على المساهمة فى اليانصيب لشراء بقرة لباشكاتب بهذه الطريقة. وكان ذلك المبلغ فى تلك الفترة له شأن وأى شأن. وتشاء الظروف والقدر أن أقابل باشكاتبنا القديم (رياض عبده) فى الرئاسة ببركات عندما نقل إلى هناك فى ١٩٣٢، وأخذت فى مداعبته بتذكيره بأنى كنت مزارعا مع والدى عندما كان هو باشكاتباً لمكتب (درويش)، وساهمت فى يانصيب بقرته. فأخذ فى الضحك قائلاً كنا كلنا مفتشين وباشكتاب كانت فرصتنا أن نجمع أكبر قدر من المال للمستقبل، لأننا لم نكن نضمن خدمة الشركة وليس لها معاش. وتشاء الظروف أن يتربص له القدر عندما كان مسئولا عن مخازن الزيوت والبنزين فى الرئاسة ببركات، فاتفق مع الخزنجى أن يصرف له البنزين والزيوت لعربته. وبما أن (رياض) كان رئيسه شجعه ذلك فى بيع البنزين والزيوت إلى عربات السوق. وتم

ضبط المخرنجى وحوكم بالسجن. وعلمت إدارة الشركة بالبنزين والزيوت التى كانت تصرف لعربة (رياض) فأكتفت بالأستغناء عن خدماته.

وأما مجتمع المزارعين فقد تغيرت سبل حياته وأصبح المزارعون المتفرقون فى قراهم المختلفة وفى قبائلهم سابقاً، يجتمعون كلهم فى صعيد واحد فى أيام صرف الأرباح والعلاوات ويتعارفون. وكانوا يتناولون الحديث عن مجتمع المفتشين والباشكتاب وكمية الأرباح والعلاوات والمشاكل العائلية والاجتماعية والاقتصادية التى أدخلها المشروع فى المنطقة. وكان وقتها اسم (مستر ارشديل) نائب المدير على كل لسان، لأنه كان يدرب بقر الحراث وكان لاعباً ماهراً فى كرة الخيل (البولو) والتى كانت لها أخبار وحديث لدى المزارعين وسكان المشروع الذين يهرعون لمشاهدة اللعب فى أندية الجزيرة. ولم تكن هناك فوارق اجتماعية وحتى ملاك الأراضى الذين كانت لهم الميزة والسيطرة فى تأجير الأراضى بالدقندى (الأيجار الموسمى) والعشور، والذين كانوا يضايقون المزارعين بالملاحقة فى العشور، تقلصت هيبتهم ومكانتهم، بعد أن تولت الحكومة مكان صاحب الأرض بدفع الأيجار السنوى لهم وتوزيع الحواشات على المزارعين. فأصبح المجتمع يتغير باستمرار. وكانت المنطقة مجهدة للغاية وكان الجهل والعدم ضاربة اطنابها. ولم أذكر المرض، لأنه حدث فيها فيما بعد، عندما ظهرت الملاريا والبلهارسيا بعد الرى. وهناك خلاوى ودراسة القرآن فى أماكن معينة فى المشروع، حيث يمكن الصرف على الحيران وإيجاد سكن لهم بخلوات (الشيخ عبد الباقى) أو (ود الفادنى) وخلافها. وكان المزارعون وسكان المنطقة أشخاص عاملين رجالاً ونساءً، وليس هنالك أى شخص متبطل. فكانت النساء تطحن وتعوس، كما شاهدت ذلك فى منزل خالة والدى. كما كنّ يعملن فى الغيط مع الرجال فى كل مكان، لأن أى قرش يأخذنه له قيمته. كان الصنف الوحيد الغالى والمعدوم هو العيش، وكان بعض المزارعين يخزنونه فى المطامير ولا يخرجونه إلا بعد أن يتأكد الموسم المقبل، وبعد ذلك يخرجون العيش أما للبيع أو للبدل بالعيش الجديد.

كان هذا حصاد السنة الأولى لموسم ١٩٢٢/١٩٢٣. وأما الموسم الثانى ١٩٢٤/٢٣م فقد تكررت الأحداث ولكنا صرنا أكثر تركيزاً واستقراراً فى عمل الحواشات. وحدث فى هذا الموسم بعد امتداد الأراضى أن عين مفتش جديد لمنطقتنا. وكنت وقتها فى

السنة الثالثة الوسطى منقولاً من السنة الثانية. وكان المفتش الجديد لم يتعلم العربى الدارجى. وكان فى أحد الأيام يمر فى الحواشات بحصانه وكان يتبعه المزارعون من أول النمرة إلى أن وصلوا إلى حواشاتنا فى آخر النمرة. وكانوا يصيحون فيه بطلب بذرة للرقاعه، وكان هو فى حيرة من أمرهم. وكان المزارعون يعرفون بأننى فى المدرسة وأدرس الانجليزى. فلما وصلوا إلى قال لى أحدهم كلم هذا (البُومة) بأننا عاوزين تقاوى للرقاعه. فلما أخبرته بطلب المزارعين باللغة الانجليزية، قال لى مندهشا من أين تعلمت اللغة الانجليزية، فقلت له أننى طالب بمدرسة ودمدنى الوسطى. وقد سببت لى هذه المقابلة مشكلة بأن أكون متواجدا بالحواشات لأنه كان يحضر إلى كلما تأزمت الأمور أو كلما أراد أن يروح عن نفسه بالحديث معى. وكان مهتما بنوع خاص أن أحد مزارعيه يعرف التحدث باللغة الانجليزية، وأصبحت صداقة واهتمام وأحضر إلى بعض الكتب والجرايد الانجليزية. ولكن لم تدم هذه الحالة طويلا، إذ أختفى (مستر ساندرز) وكان هذا اسمه المعروف لدينا. وبعد فترة تناقلت الأختبار بأن المفتش اشتبك مع السايس وكان السايس من أولاد الجعليين الذين حضروا من الزيداب للعمل بالجزيرة، اشتبك مع السايس وضربه بالسوط. فلم يكذب السايس، كما يقولون، وأخذ عصاة وأخذ بضرب فى المفتش. وتناقلت الروايات من مكان لآخر شجاعة الجعلى الحر، وأن المفتش جرى وبكى واستغاث إلى أن أدركه بعض عمال المكتب. وجاء البوليس وأخذوا السايس للمركز وحكم عليه بستة أشهر سجناً. وكانت الحيثيات أن المفتش أخطأ فى البداية وغرم على إرتكاب هذا الخطأ، وأما السايس فأن خطاه أنه أخذ القانون فى يده لينتقم لنفسه. واختفى بعد ذلك المفتش باعادته إلى بلاده.

وكانت تحدث مثل هذه الأحداث من وقت لآخر فى الفترة الأولى من قيام المشروع. فمن ضمن هذه الأحداث، كانت واحدة فى قسم الحوش عندما ضرب أحد المفتشين أحد المزارعين مما سبب له جرحا فى عينه. وتجمع المزارعون وهرب المفتش إلى مكتب مدير القسم. وتولى البوليس والعمدة والناظر وأهل المزارع الموضوع. وقدمت شكوى ضد المفتش وتحولت إلى مدير المديرية وقتها (مستر بيدن)، وطلب منه أن ينظر هذه القضية بنفسه. وتم اجتماع فى مكتب المدير حضره العمده والناظر والمزارع ومدير الشركة والمفتش. وبعد المقابلة تم تغريم المفتش

تكاليف الأذى للعين حسب قرار الطبيب، وإعتذر المفتش للمزارع وسلم على رأسه. وقبل المزارع الإعتذار وتسلم التعويض بحضور العمدة والناظر، وتم نقل المفتش إلى مكان آخر، وأخيراً استقال. وكانت أخطر الحوادث فى (مكتب كاب الجداد)، وعندما ضرب المفتش المدعو (براود فوث) أحد المزارعين برجله فوقع المزارع مغشياً عليه وأخذوه إلى المستشفى فتوفى. وحدثت ثورة فى المنطقة وخصوصا أن هذه هى منطبة (الحلاويين) التى ذبح فيها أعوان (عبد القادر ودحبوبه) المفتش البريطانى والمأمور المصرى فى سنة (١٩٠٨م)، وجاء مفتش مركز الحصاصيا مسرعا وأخذ معه (براودفوث). وقدم المفتش للمحاكمة فيما بعد. وجاء فى قرار الطبيب أن الضربة صادفت الطوحال وأدت إلى الموت. وتدخل العمدة والناظر، ودفع المفتش الدية المقدرة. واختفى المفتش (براودفوث) عن الأنظار خارج البلاد.

وحدثت حادثة أخرى فى نفس المنطقة، ولكن هذه المرة مع طالب اسمه (بشرى محمد سعيد) من الحلاويين أيضا. والقصة أن الطالب (بشرى) جاء إلى زيارة بعض معارفه فى محطة وزن القطن بمكتب كاب الجداد. وكان مفتش المكتب وقتها يدعى (ماكمونس)، وكان قد جاء فى ذلك اليوم إلى محطة القطن ووجد العمل متوقفا، فصاح بأعلى صوته. فجاء الوزان والكاتب وغيرهم يجرون من داخل الراكوبة. فلاحظ بأن هناك شخصاً يلبس جلابية بيضاء وعمه بالداخل، فدخل عليه وأخذ يضرب فيه. فما كان من ذلك الشاب وكان بيده بسطونه إلا وأخذ يضرب فى المفتش الذى جرى وركب حصانه لاحضار البوليس، الذى حضر مسرعاً وأخذ (بشرى) الطالب (بكلية غردون) بالاجازة إلى مركز الحصاحيصا وحكم عليه بالسجن ستة أشهر. فلما فتحت الكلية وسمع مدير الكلية بالخبر وكان يدعى وقتها (يودال)، استشاط غضبا وأوصل المسألة إلى الحاكم فصدر أمر بأطلاق سراح الطالب (بشرى محمد سعيد). وتشاء الظروف الغريبة جداً أن يتم تعيين (بشرى محمد سعيد) مفتشاً بالغيط، وأن يرسل إلى (كاب الجداد) ويجد (ماكمونس) باشمفتش التفتيش. فأصبح في حيرة هل سيعرفه أو هل هناك من يخبره عنه. وكان باشكابت المكتب وقتها (تاج الدين على حسين)، وكان قد سمع بقصة (بشرى) مع (ماكمونس) ولم تكن علاقته طيبة مع المفتش، فأصبح كل يوم يأتى له برواية بأن (ماكمونس) يسأل عنه وروايات أخرى. فخاف (بشرى) من خلق المشاكل وذهب لبركات وطلب النقل

السريع فتم نقله إلى القسم الوسط.

وإزاء كل هذه الأحداث أصدرت إدارة الشركة كتيبا للمفتشين توضح فيه معاملة المزارعين فى الغيط وعلى أثره توقفت كل الأحداث إلى أن إستطاع المزارعون أن يحتووا المفتشين ويحدث بينهم تبادل منافع وصداقات.

٢ - وأصبحت موظفاً في مشروع الجزيرة (شركة السودان الزراعية)

كانت بداية رحلتى الثانية موظفاً فى مشروع الجزيرة فى يناير عام ١٩٢٩. ولكن سبقتها رحلة أخرى فى خدمة الحكومة بلغت فى مداها ثلاث سنوات. والأمر الذى لاشك فيه أن الفضل كل الفضل فى دخولى وإستمرارى فى خدمة الشركة الزراعية بالجزيرة يعود للعناية الألهية. فقد كان دخول أى وطنى (Native)-، ولا أقول سودانى لأن إستعمال سودانى لم يظهر إلا عام ١٩٤٨، كان أصعب من ولوج الجمل فى سم الخياط.

تقديم

إن كثيراً من الأحداث التى كانت تصادفنى فى سيرة حياتى، حتى فى حالة مرضى، تجعلنى أؤمن إيمانا صادقاً لا يتطرق الشك اليه باننى مسير ولست بمخير فى كثير من الأحداث التى كانت تصيبنى الحيرة بشأنها، لأننى لم أفكر فيها أو أسع اليها، أو تكن فى حياتى، ويكون من جرائها تغيير الخط المفروض أن أسلكه. فمثلا منذ البداية كان المفروض أن أحفظ القرآن، كما سبق وذكرت، وفعلا دخلت (الخلوة) فى قريتنا (ود البر) الواقعة شرق مدينة رفاعة فى الخط الأول التابع لمركز رفاعة. وكان والدى وقتها يعمل محاسباً فى المركز. وبعد فترة (الخلوة) الأولى عدت إلى رفاعة فى فترة إجازة (الخلوة) فى زمن الخريف، فوجدت أن والدى قد تم نقله إلى مركز (أبودليق). وبعد نهاية فترة الخلوة فبدلا من العودة اليها إتخذت القرار بنفسى ودخلت المدرسة، كما كان يفعل أولاد الأفندية فى رفاعة. فقلب هذا الحدث الخطة الأولى لمسيرة حياتى رأسا على عقب. ومرة أخرى هى أننى بعد أن أكملت دراستى فى السنة النهائية بمدرسة رفاعة الأولية وكنت أول الفصل، كان المفروض أن أكون أول من يذهب إلى المدرسة الوسطى والداخلية التابعة (لكلية غردون)

بالخرطوم. ولكن يتدخل القدر وأكون أنا الوحيد، ولأول مرة فى تاريخ المدرسة، الذى تقرر أن أذهب إلى المدرسة الأميرية الوسطى بود مدنى، والتى لم أسمع بها فى حياتى قبل ذلك.

ذهبت إلى المدرسة الوسطى الأميرية بودمدنى للأمتحان. وكان ترتيبى التاسع فى القبول وقبلت بالمجان، ولما لم تكن هناك داخلية فقد سكنت مع بعض أقرباء والدتى بالمدينة. وكان لهذا الحدث تغيير شامل فى كل تاريخ حياتى كما سنرى. كان قبولى فى السنة الأولى فى مدرسة ودمدنى الوسطى فى أوائل عام ١٩٢١م.

هذا ولما ذهبت فى إجازة نصف السنة إلى رفاعة، وجدت والدى عاد متقاعداً بالمعاش ففرحنا كلنا بهذه العودة وجمع الشمل فى منازلنا فى رفاعه. ولكن لم يطب المقام لوالدى فى رفاعة وإتخذ القرار الصعب بأن ينتقل إلى مدينة ودمدنى كما كان يسكن سابقا قبل استخدامه فى الحكومة ونقله إلى مركز رفاعة. ويبدو أن السبب فى إتخاذه لهذا القرار هو حالة نفسية. إذ أنه كان فى السابق موظفاً مرموقاً بمركز رفاعة، وكان منزله قبلة للزوار وأصحاب الحاجات، ولاحظ تغيير نظرة المجتمع اليه. فارتحل إلى مدينة ودمدنى حيث لا يهتم أحد فيها إلا بنفسه. وكان ذلك فى أوائل ١٩٢٢م. وكان من حسن حظى أن أسكن مع أهلى. ولما لم تكن لنا منازل فى ودمدنى فقد استأجر لنا والدى منزلا بالمدينة. ولم يدر بخلدى بأن هذا التغيير سيصحبه تغيير شامل فى مصير حياتى، تم تدخل القدر وأنا فى السنة الثانية بالمدرسة أن أجد نفسى (مزارعاً) فى (مشروع الجزيرة). ولم يقف تدخل القدر عند هذه الحدود. وذلك عند ذهابى إلى الامتحان لدخول الفترة الثانوية (بكلية غردون) (بالخرطوم)، يتدخل القدر مرة أخرى إذ إتفق والدى مع ناظر المدرسة وكان صديقه ويسكن بالقرب من منزله بأننى بعد نجاحى فى الامتحان يتم سحبى من دخول الفترة الثانوية وأعود اليه. وكان ذلك بدون علمى ولا أخذ رأيى ولا مشورتى، لأن ذلك لم يكن فى الحسبان فى عائلتنا فى ذلك الوقت.

ذهبت إلى الامتحان مع زملائى وكان المرافق لنا (الاستاذ صالح بحيرى) الذى كان وقتها ضابط المدرسة. وكنت مبرزاً فى الأربع سنوات فى المدرسة ما بين الأول أو الثانى. وبعد نهاية الامتحان ونجاحى كما علمت، دخلت إلى لجنة القبول. ولكن دخل يسبقنى (الاستاذ صالح) وأخذ فى الحديث إلى اللجنة بأن والدى يطلب عودتى

اليه بعد نجاحي في الامتحان. وكان ذلك مفاجأة مؤلمة بالنسبة إليّ، لأن (الاستاذ صالح) لم يخبرني معتقداً بأن والدي سبق واتفق معي كما ذكر لي ذلك فيما بعد. فتكلمت محتجا وثائراً بأنني لي الرغبة الشديدة في الإستمرار في دراستي. ولكن بعد تشاور أعضاء اللجنة فيما بينهم، صدر قرارهم بأن والدي هو ولي أمري وله الحق في التصرف بشأني، فهو أدرى مني بمصلحتي. فخرجت غاضبا وباكيا. وكان تفكيري فيما بعد في هل يريد والدي أن يعيدني للحواشات مرة أخرى.

أصابتني حمى شديدة في نفس ذلك اليوم، وبقيت في عيادة الكلية لثلاثة أيام، نقلت بعدها إلى منزلنا بود مدني، ولم أذهب للمستشفى. وتصاعدت الحمى بالتهاب رئوي. وحدث أمر عجيب للغاية كما علمته فيما بعد. فقد جاءت امرأه محتالة لزيارة والدتي لأول مرة وبدون سابق معرفة. ولما دخلت إلى الحجرة التي أرقد فيها وجدت والدتي بجانبي في حالة من الانزعاج وكانت تمسك رأسي، وكان نفسي يصعد ويهبط. فانتبهت المرأة إليّ وقالت لوالدتي ولدك هذا عنده (شبب) وهو وصف للإلتهاب الرئوي عند الأهالي. وأضافت بأن عندها دواء لهذا المرض، وذهبت مسرعة. وقد أزعج هذا الخبر والدتي إزعاجا مفزعا، لأنها تذكرت بأن 'لشبب) هو الذي أودى بحياة شقيقي الأكبر مني (نعيم). وعادت المرأة تحمل ربطة ، عيدان صغيرة شبيهه بعيدان المساويك - كما رأيتها فيما بعد - وتسمى لدهسير). وطلبت من والدتي أن تبخرني منه. وتطابقت نيران (الدهسير) مع نيران الحمى، وكدت اختنق. وكانت والدتي ترفع الغطاء من وجهي تارة عندما تلاحظ مضايقتي ثم تعيده مرة أخرى. وبعد فترة، ولا أدري كيف حدث ذلك، قلت لوالدتي وهي تمسك برأسي أنني مرتحل من هذه الدنيا وأطلب منها العفو والصبر. فانزعجت وأخذت تبكي وقالت لي لاتقل هذا فأنت بخير وعافية أن شاء الله، وأخبرت والدي الذي جاء مسرعاً ومسك بيدي فغبت عن الوجود. وصحوت بعد ثلاثة أيام، كما علمت، وعدت إلى الحياة، ووجدت نفسي غارقا في العرق لدرجة أن العرق كان ينزل من رأسي إلى ذقني. ووجدت والدتي ووالدي بجواري يمسكان بيدي ورأسي وينشفان العرق. وكانت والدتي لا يفتر لسانها عن "النديهة" (بالسيد/ الحسن أبو جلابية راجل كسلا). ووالدتي بالمناسبة أجدادها من (البديرية) من (بارا)، وجدها من جهة والدها الرابع (جلاب) خال (السيد/ الحسن). وأما والدي فكان

يتلو من القرآن ويعزم لى. وكانت فرحتهما غامرة بصحوتى. فحمدا الله وأثنيا عليه، وأسرع والدى لاحضار كرامة من السوق، والتى ذبحت ووزعت على المساكين بالجامع القريب من منزلنا.

والآن فكيف حدث هذا الشفاء ولم أدخل مستشفى ولم يزرنى طبيب ولم استعمل أى دواء، وكان كل الذى حدث كنت أشرب كمية كبيرة من الماء القراح؟ أن الذى حدث كان معجزة أخذ الله فيها بيدى. جاءت المرأة لزيارتى مرتين أو ثلاث مدعية بأنها هى التى شفتنى. وكانت تردد لوالدتى ألم أقل لك أن عندى الدواء لمرضه. وكانت والدتى تؤمن على ذلك وتدعوا لها بالخير. وكرمتها والدتى كما كرمها والدى وشكراها على اهتمامها بأمرى. وأما والدتى فأنها كانت تعتقد بأن (السيد/ الحسن) استجاب لدعواتها وتوسلاتها. وأما والدى فكان موقنا بأن الله استجاب لدعواته وكلاهما رحمهما الله رحمة واسعه، كانا صالحين. ومن المؤكد بأن الشافى هو الله (وإذا مرضت فهو يشفين) صدق الله العظيم. وهناك مسألة عويصة للغاية، إذ انتابنى شعور لفترة طويلة من حياتى، بأن وفاتى قد حدثت فعلا وأننى أحمل روحا ثانية، والله مقسم الأرواح هو الذى يعلم.

ويبدو بأننى فى حالة غيبوبتى كنت أهذى بغضبى وسخطى على ما فعله والدى بحرمانى من مواصلة دراستى. وكما يبدو كان والدى بجانبى يستمع إلى هذا الهذيان، فتأثر تأثراً شديداً لأنه بعد شفائى بيومين أخذ يتكلم معى قائلا لى انه مستعد الآن أن يأخذنى معه إلى الخرطوم مستعينا (بالشريف يوسف الهندى) بن (الشريف محمد الأمين الهندى) الذى حفظ والدى القرآن فى خلوته. وكان (للشريف يوسف) كلمة عند الانجليز، وذلك ليعيدنى إلى الدراسة. فاندهشت لحديث والدى ولم أكن أدرى بمسألة هذيانى، وعلمت ذلك فيما بعد من والدتى. وأضاف والدى بأنه كان مضطراً وفى حاجة ماسة إلى استخدامى فى الحكومة بالنسبة لكبر سنه ومعاشه الصغير. ولولا المساعدة المادية الشهرية التى تصله من (ابنه عبد الله) الموظف بالحكومة، لكانت حالتنا ستكون صعبة للغاية، لأنك تعلم بأن كل ما ادخرته من ذرة ومواشى وجدته كله قد تبدد بالأهمال أثناء فترة الست سنوات التى قضيتها فى (أبو دليق). ولا شك أن أخوانك الصغار سيحتاجون إلى مساعدتك فى تربيتهم، وأن خدمة الحكومة هى العيش الوحيد المضمون. وأنه لولا خدمة الحكومة

لما كان فى استطاعتى أن أشترى الأراضى الزراعية وأن أسعى المواشى وأن أبنى المنازل فى رفاعة وأن أكون مستعدا لمساعدة أهلى وغيرهم. وضرب لى مثلا باخوانه وزملائه الذين لم يجدوا الفرصة فى خدمة الحكومة، يحضرون اليه من وقت لآخر لمساعدتهم. وأنه لذلك رتب مع أخى (عبد الله) مسألة عملى بالحكومة. وسكت وكأنما كان ينتظر وقع كلامه علىّ. فقلت له أننى الآن مقدر ومقتنع بالواقع ولا داعى لعودتى للدراسة وسأكون تحت تصرفكم، وشعرت بأن والدى كاد يبكى فرحاً وكان سعيداً ومرتاحاً لقرارى فدعا لى بالبركة والتوفيق.

وبقيت فى طور النقاهة حتى أواسط شهر إبرايل ١٩٢٥م. وجاءتنى مفاجأة أخرى لم تكن فى الحسبان. إذ جاء إلىّ منزلنا "مراسلة" من المديرية يسأل عنى، فلما قابلته سلمنى ظرفا معنونا باسمي، ولما فتحته وجدت فيه خطابا من باشكاتب المديرية بودمدنى يطلب فيه أن أحضر لمقابلته فى أسرع وقت ممكن. فاندهشت لهذا الطلب الغريب الذى لم يكن فى حسبانى. ولم يكن والدى موجودا وقتها، فأخبرت والدتى. وذهبت فى اليوم التالى ولما قابلت الباشكاتب أخبرنى بأنه وصلهم خبر من مديرية كسلا بأنه قد تم تعيينى كاتبا هناك، وطلب منى أن أحضر غداً لاخذ خطاب إلى مستشفى ودمدنى للكشف الطبى على لياقتى لخدمة الحكومة. وذهبت فى اليوم التالى وأخذت خطابا معنونا إلى باشمفتش طبى مستشفى ودمدنى. وهناك كشف على حكيمباش المستشفى البريطانى نفسه (دكتور هل) كشفا دقيقا ـدة يومين. وكما علمت فقد وجد صحتى جيدة جدا لخدمة الحكومة المعايشة، وكما كانوا يسمونا (Life "A"). والحقيقة أننى كنت خائفا من نتيجة الكشف. ولما ظهرت النتيجة كما ذكرت استغربت فكيف يحدث هذا وقد خرجت محطما من الأمراض ولم استعمل دواء للعلاج. وقلت فى نفسى إذا كان دخان (الدهسير) له صفة العلاج للالتهاب الرئوى، فهل يمكن أن يكون له العلاج للملاريا التى كانت تلازمنى أيضا؟

وبعد أن سلمونى نتيجة الكشف الطبى فى ظرف مقفول، ذهبت وسلمته إلى باشكاتب المديرية الذى وضعه مع أوراق أخرى فى ظرف مقفول ومختوم بالشمع الأحمر ومعنون إلى مدير مديرية كسلا وسلمه لى. وأخبرنى بأن أكون مستعدا للسفر إى كسلا وسلمنى تصاريح السفر بالدرجة الثانية. وعدت بعدها إلى المنزل،

وأخبرت والدى الذى كان يتوقع ذلك وفرح فرحاً شديداً، كما فرحت والدتى بأننى أصبحت (أفنديا) كوالدى وأخى (عبد الله).

وعند استقرائى لهذه الأحداث المتتالية، أجد أننى بدلا من أن أستمر فى الخلوة لحفظ القرآن أدخل المدرسة، وبدلا من أن أذهب للمدرسة الوسطى (بكلية غردون) كالعادة المتبعة فى كل السنوات السابقة، أجد نفسى الوحيد الذى يذهب لأول مرة إلى مدرسة ودمدنى الوسطى الأميرية، ثم أصبح (مزارعا) فيما بعد، وبدلا من الإستمرار فى دراستى للفترة الثانوية أجد نفسى (موظفاً) وبدون أن أقدم طلبا. فكيف يحدث كل هذا فى مسيرة حياتى أن لم أكن مسيرا إلا فى حالة واحدة إتخذت القرار بنفسى فتركت الخلوة ودخلت المدرسة؟

سافرت إلى كسلا فى يوم ١٩٢٥/٥/٢١م. وبعد رحلة يومين وصلت إلى محطة كسلا بالسكة حديد (خرطوم/ كسلا) ووجدت أن أخى (عبد الله) الذى كان (بالقضارف) قد رتب كل شئ. فقابلنى بالمحطة (السيد/ عبد العظيم عبد الرحمن النور) صديق أخى (عبد الله) والذى عمل معه سابقا فى القطينة فى النيل الأبيض، والتقى به ثانيا فى كسلا قبل نقله للقضارف. فقابلنى بالمحطة وأخذنى معه ضيفاً فى منزله بكسلا المدينة. ولم تطل اقامتى ضيفا فى منزله إذ سنحت الفرصة فمنحت مزلا من منازل الحكومة. وفيما بعد أسكنت معى أثنين من زملائى الجدد الذين لم يجدوا أمكنة، وكنت وقتها غير متزوج، وعشنا كلنا فى "ميز" واحد.

أصبحت فى نهاية الأمر موظفاً فى حكومة السودان بمكاتب (مديرية كسلا) الرئيسية، وفى نفس القسم الذى كان يرأسه (السيد/ عبد العظيم) وذلك إعتبارا من يوم ٢٣/مايو/١٩٢٥م.

أخذت بعدها أتعرف على العمل فى المكتب. وتنقلت فى التدريب فى الأقسام المختلفة. وبمرور الزمن أصبحت مسئولا عن قسم الأسلحة بالمديرية، وكان من أصعب الاقسام لأنه يختص بالترخيص للأسلحة واستخراج الرخص لحمل السلاح للصيد وتجديدها. كما تعرفت على مكاتب المديرية الأخرى والموظفين الذين يعملون فيها، وكذلك التجار والمواطنين الآخرين فى المدينة. ولقد ساعدنى فى ذلك وجود (السيد/عبد العظيم) وأخى (عبد الله) لوجوده بكسلا لفترة طويلة قبل نقله للقضارف. وكانت العلائق حميمة بين الموظفين لأن أغلبهم كانوا غرباء من خارج

المديرية. وكانت الحياة المعيشية رخيصة وسهلة للغاية، لدرجة أنني كنت أرسل نصف مرتبي لوالدي، وكان يكفيني أن أعيش بالنصف الآخر في بحبوحة. فقد كنا ثلاثة في ميز واحد، وكان عبد العظيم يداوم على زيارتي ليطمئن على أحوالي.

(وللسيد/عبد العظيم) قصة أخرى في حياته، فقد تخرج من قسم المساحة في كلية غردون وعمل مساحا في أول الأمر لعدة سنوات. ثم تم اختياره للإدارة فعمل نائبا للمأمور في النيل الأبيض. وبالمناسبة فإن والد (السيد/ عبد العظيم) كان الخليفة (للسيد/ علي الميرغني) وكان في نفس الوقت ابن خالته. ولذلك كانت (للسيد/عبد العظيم) جذور وأصالة من عزة النفس. وكان من الطبيعي أن يختلف مع المآمير المصريين ومع المفتشين البريطانيين. وكانت النتيجة أن أعفي من وظيفة نائب مأمور، وبدلا من أن يعود لوظيفته (مساحا) كما كان، أرادوا أن يذلوه فعينوه كاتبا وأرسلوه إلى مديرية كسلا.

وكان لابد لي أن أسأل عن الطريقة التي تم تعييني مستخدماً بها في خدمة الحكومة بدون علمي وبدون أن أقدم طلباً فأخبروني بأن أخي (عبد الله) كتب خطابا إلى سعادة مدير المديرية وقتها (مستر براون) يرجو فيه استخدامي مثله في خدمة الحكومة كاتبا في بادئ الأمر ومرشحا فيما بعد لوظيفة نائب مأمور. علمت فيما بعد أن (لعبد الله) أخي صلة وثيقة وصداقة مع (مستر براون) عندما ان يعمل معه مفتشا في بادئ الأمرثم نائبا للمدير بالنيل الأبيض. وكان (لمستر براون) منزلة خاصة في السلك الإداري بالسودان، ووصل إلى درجة عضو في مجلس الحاكم العام. ولم يتوان (مستر براون) فأرسل إلى السكرتير الإداري، وفرض عليهم عملي موظفا في مديرية كسلا فتمت موافقه السكرتير الإداري على تعييني كاتبا بكسسلا، وأصبحت كاتبا في سلسلة اللعبة بالسلك لإداري العام.

كان باشكاتب المديرية وقتها يدعى (أميل عيساوي). وكان من المعروف بأنه (لبناني) الأصل، وكان رجلا فاضلا وله مقدرة وكفاءة في تصريف مسولياته. وكان محبوبا من كل الذين كانوا يعملون تحت اشرافه. وكان محترما ومقدراً من الجميع. وكان قد أوكل إليّ تعليم الانجليز الجدد مبادئ اللغة العربية بالأجر. وكان من ضمن تلاميذي (مستر لي) الذي انتقل فيما بعد إلى كلية غردون. وكان يسمى (شيخ لي) نسبة لتقدمه في اللغة العربية.

هذا وكان البريطانيون بعد أحداث عام ١٩٢٤م يسعون إلى التقرب إلى الموظفين السودانيين، فيدعونهم إلى حفلات الشاى فى منازلهم فى المناسبات. وعندما تقاعد (مستر براون) خلفه (مستر بيلى). وكان كما يبدو رجلا سياسيا بارعا. فكان أول عمل قام به هو أن أهدى أحد منازل الحكومة ليكون ناديا للموظفين. وكان يتوسطه منتزه رائع وبه ميدان للتنس. كما شجع بالمثل بميدان لكرة القدم. وكان فى كثير من المناسبات يحضر المباريات لكرة القدم والتنس. وكان يقضى بعض الوقت مع الموظفين فى النادى ويشترك معهم فى ألعاب التسلية. وكان يقيم حفلات الشاى للمتبارين فى الألعاب فى منزله وكانت صلاته، خلافا لسلفه، طيبة مع (السيد/ أحمد الميرغنى) زعيم الختمية بمنطقة الشرق. (والسيد/ أحمد) هو أخ (السيد/ على الميرغنى) من جهة الوالد، وكان (بيلى) أما يقوم بزيارته فى (الختمية) وإما يدعوه لمنزله. وكانت منازلهم فى منطقة الختمية حيث توجد فيه (السيد الحسن).

ولقد استطعت أن أكون لاعبا مهما فى كرة القدم وفى لعبة التنس والشطرنج. كما تم إختيارى لدورتين سكرتيرا للنادى. وكان الباشكاتب بحكم مركزه رئيسا للنادى. وكان النادى قد بلغ ذروته فى النشاطات الثقافية والرياضية. وكان السودانيون فى تلك السنوات يعتقدون بأنهم مالم يتعلموا ويتقنوا اللغة العربية كالمصرين واللغة الانجليزية كالانجليز فأنهم لن يصلحوا أبداً فى نيل استقلالهم وحريتهم. وكان لايمر أسبوع فى نادى الموظفين بكسلا دون أن تلقى محاضرة أما بالعربى وأما بالانجليزى. وكانت مكتبة النادى عامرة بالكتب العربية والانجليزية التى كانت تهدى للنادى من أماكن مختلفة. كما كان النادى نفسه يشترى الكثير من الكتب، لأن النهم على القراءة والتحصيل بالنسبة للسودانين كان كبيرا لدرجة المبالغة. وأدركوا بأن العلم خارج المدرسة هو العلم غير المحدود.

هذا وتمر الأيام والشهور والسنوات أغلبها حلوة وفى حياة رغدة غاية ما يتمناه إنسان فى حياته الاجتماعية والمعيشية. ومنحت أجازتى الأولى فى سنة ١٩٢٦م، وذهبت فيها بادئ الأمر إلى زيارة أخى (عبد الله) فى القضارف. وبعد اسبوعين ذهبت إلى زيارة بقية الأهل بالجزيرة. وكانت أجازة ممتعة. وقد سعد أخى (عبد الله) بما سمعه عنى من تقدير واشادة فى عملى مع سمعة اجتماعية طيبة. وعدت إلى محل عمل بالمديرية بكسلا وتابعت مسيرة حياتى. وذهبت أيضا إلى الجزيرة فى

السنة التالية وقضيت وقتا طويلا فيها مع والدى فى حواشاته وسعدت لأنى وجدت بأنه استفاد من أرباح حواشتيه لدرجة أنه عمل له متجرا فى قرية (ود سليمان) الواقعة شرقاً بالقرب من حواشتيه. ووضع أحد أقاربنا للعمل فى الدكان، وكان يقضى أكثر وقته فى القرية بدلا من الحواشات. وفى تلك السنة لاحظت تغييرا كبيرا فى حالة المزارعين المادية والاجتماعية كما شدنى الشوق اليها. وذهبت إلى مكتب (عبد الجليل) لأعود بذكرياتى عندما كنت مزارعا وأذهب وقتها إلى مكتب (درويش). ولفت نظرى ماحدث من تغيير كبير فوجدت باشكاتب المكتب سودانيا (مصطفى أبو سمرة). واستغربت كيف حدث هذا. وبعد التحرى علمت بأن المذكور كان يعمل مأموراً (بمركز بربر)، حدث له حادث كما يبدو أدى إلى الاستغناء عن خدماته بالحكومة. ولكن يبدو كانت له حظوة عند البريطانيين الذين عمل معهم ففرضوه على الشركة الزراعية لأنهم لايمكن، حسب القوانين السائدة وقتها، اعادته إلى خدمة الحكومة. واستمر (مصطفى أبو سمرة) فى خدمة الشركة وكانت له مقدره فائقة فى إحتواء رؤسائه الذين يعمل تحت اشرافهم. وصار أخيراً باشكاتب مكتب المعيلق واستقبال من خدمة الشركة الزراعية وعاد إلى وطنه فى أم درمان. واستفاد من فترة خدمته فى الشركة الزراعية بالجزيرة. لأنه أسس مصانع ’حلويات المشهوره باسمه فى العاصمة.

وبعد عودتى من الأجازة، شعرت أن هذه الزيارة أثرت فى نفسى. فقد تغيرت ›حوال فى الجزيرة، وأصبحت الشركة الزراعية تسمح للسودانيين بالعمل فيها. ‹كانت تدفع لهم رواتب أكبر من الحكومة، ومنازل بالمجان ومنافع أخرى. كما أن والدى أصبح كبير السن ومازال يعمل بالحواشات. كانت هذه الهواجس تدور بذهنى. ثم هناك مسألة أخرى، وهى صرفى النظر عن وظيفة نائب مأمور. وكان (للسيد/ عبد العظيم)، بحكم تجربته السابقة التأثير الأعظم فى صرف نظرى عنها. كما تأثرت بوضع صديقى وجارى (إبراهيم) نائب المأمور. فرغم أن مرتبه أكبر نسبيا من الأخرين ويركب الخيل ويتلقى التحية من البوليس، إلا أنَّ مسئولياته محدودة. وسيطول عليه العهد قبل أن يترقى لدرجة مأمور أو يكون نائباً للمفتش البريطانى. كما أنه فى جرى شديد لارضاء المفتش البريطانى ونقل أخبار المنطقة اليه كل صباح، وكانت تزعجنى مسألة الأقدمية. فهى الطريقة الوحيدة للترقى

بغض النظر عن الكفاءة. فالترقيات تفنى المرء قتلا.

مرت سنة ١٩٢٧ ودخلت فى سنة ١٩٢٨ وذهبت فيها بالأجازة. ولكن بعد عودتى وفى شهر نوفمبر ١٩٢٨ صح منى العزم بأن الوقت قد حان لتقديم استقالتى من خدمة الحكومة. وفعلا قدمت الاستقالة وكانت بمثابة قنبلة بالنسبة لأصدقائى ومعارفى، خاصة بالنسبة للباشكاتب (أميل عيساوى)، وحتى مدير المديرية (بيلى). وقابلنى كلاهما وحاولا اقناعى فلم يفلحا، كما لم يفلح كل أصدقائى ومعارفى. وقال لى بعض معارفى من الأهالى (أننا لم نر إنساناً "يرفس نعمته برجله مثلك). وأخيرا تم قبول الاستقالة وتقاطرت علئ حفلات الوداع. وكان آخرها حفل النادى الذى كنت سكرتيره للثلاث سنوات الماضية وتعاقب الخطباء مثنين ومشيدين بتأسيسى للنادى وإدارته بحنكة وكفاءة وبدون أى مشاكل. وكان آخر الخطباء (أميل عيساوى) باشكاتب المديرية ورئيس النادى. فاسترسل فى الأعمال التى كنت أقوم بها فى الفروع المختلفة بالمكتب وفى إدارتى للنادى، وأبدى أسفه لقرارى فى ترك خدمة الحكومة، وتمنى لى التوفيق والسداد فى حياتى الجديدة. وكان فصل الختام أن أرد شاكراً ومقدراً ومتأسفا لاضطرارى لترك خدمة الحكومة ولفراقهم، وأننى لن أنسى الزمالة التى جمعتنا على الخير زمنا طويلا. وأخذ الجميع يودعنى وجاء أخيرا دور الباشكاتب (أميل عيساوى) فأخذنى على جنب وسلمنى مظروفا، وقال لى إننى علمت بأن أهلك من الجزيرة فهذا الخطاب سيكون عونا لك. فودعته وشكرته على اهتمامه الخاص بشخصى. ووجدت عنوان الظرف باسم (توفيق عطا الله) رئيس حسابات الشركة الزراعية ببركات. لم أعط الخطاب أى أهتمام وقتها ولم أحاول أن أفتحه لاقرأ ماذا كتب عنى (أميل عيساوى) إلى صديقه (توفيق عطا الله)، فلم أطلب منه مساعدة ولم أخبره أننى أسعى إلى عمل بالمشروع، فكيف يحدث هذا؟

سافرت إلى الجزيرة وتصادف وجود (أخى عبد الله) فى اجازته. فتقابلنا فى الخرطوم على موعد هناك ولامنى غاضبا للخطوة المستعجلة التى إتخذتها بدون ترو أو تفكير وبدون مشورته. ووجدت بأن له الحق فى ذلك فأعتذرت له. وربما كنت فى دخيلة نفسى أقول لقد إتخذت القرار بنفسى بدلا من أن أنتظر أن يتخذه الآخرون بالنيابة عنى. ثم أخذنى إلى بعض الشركات بالخرطوم قائلا لى إنها تعطى

مرتبات كبيرة. فذهبنا إلى شركات (جلاتلى) (وسودان ميركانتايل) وغيرهما. ووجدناها مكتظة بكل أنواع البشر من الأجانب. ولما كان أخى عبد الله يحتل وظيفة حكومية، فأنهم أخذوا فى سرعة تسجيل اسمى وعنوانى. ولم أفكر فى أى أمل فيها، وحتى لو وجدت فهل من الممكن أن أشتغل فى الخرطوم فى ذلك الوقت، فأين أسكن وأين أعيش. قضينا الأجازة سويا مع والدنا وأهلنا. ولم أسلم أيضا من لوم والدى فى تركى لخدمة الحكومة المضمونة، وأضاف خيرا ما أراده الله. وفى كل ذلك الوقت لم أفكر ولم أخبر لا أخى عبد الله ولا والدى بأمر الخطاب. ولكن فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٣٨م أخذت أبحث عن الخطاب وأفكر فيه. فأخبرت والدى بأمره فشجعنى على الذهاب إلى بركات فعسى الله أن يجعل فى ذلك خيراً.

الطريق إلي بكات:

كان ذلك فى صباح يوم ٩ يناير ١٩٢٩م عندما صحونا كالعادة لصلاة الفجر، وبعدها أخذت فى الإستعدا للسفر إلى بركات، فجهزت حمار والدى وعندها أخذ والدى بيدى وطلب منى أن أردد معه (اللهم أنت الصاحب فى السفر والخليفة فى الأهل اللهم أنى أعوذ بك من وعثاء السفر وسوء المنظر وكآبة المنقلب فى المال والأهل والولد وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم). وامتطيت بعد ذلك الحمار متجها إلى بركات، والتى لم أرها فى حياتى، بالرغم من أنى كنت مزارعا لموسمين وحضرت عدة مرات لزيارة والدى فى الحواشات، إذ لم يكن هناك أى داع أو مناسبة لزيارتها.

وصلت إلى مايسمى (ببركات) بطريق الترعة (نمرة ١). ولما كنت بالقرب منها تحولت إلى غرب الترعة متجها جنوبا، وكان أول ما وقع نظرى عليه قطاطى مسقوفة بالنال. وإستغربت أن يكون فى مكتب رئاسة الشركة الزراعية السودانية مثل هذه المبانى. والغريب فى الأمر أن الصورة لا تزال باقية، إلا بعض التغييرات التى قام ببعضها العمال بأنفسهم من حيشان ورواكيب. وكانت هذه القطاطى كما علمت فيما بعد مخصصة للعمال الوطنيين الذين كانوا يعملون مع المقاول فى ورشة النجارين أو فى أماكن أخرى. وواصلت السير إلى منطقة ما يسمى بالسوق. وكان به ثلاثة دكاكين، أثنان صغيران وواحد أكبر وبه منزل من الخلف تابع له.

نزلت من الحمار وأنزلت منه السرج وربطته فى طرف جزع شجرة أمام الدكان، وسلمت علي بعض الجالسين وأوصيتهم على الحمار والسرج، وطلبت منهم أن يدلونى على مكاتب الشركة الزراعية فأرسلوا معى أحد الأولاد الذى أوصلنى إلى دائرة المكتب، وكانت الساعة وقتها حوالى السابعة صباحا. ولما سألت عن مكتب (توفيق عطا الله) أشاروا لى عليه من شباك يفتح على فرنده المكتب الشمالية. فرأيته من الشباك وكان يبدو مخيفا. فقد كان ضخم الكراديس كما يقولون. ودلونى على الباب، فدخلت ووقفت أمام مكتبه وسلمت عليه سلام الصباح. فلم يرد على مستغربا وأخذ يتفرس فى وجهى. وأصابنى خوف شديد من هذا الاستقبال المذرى، فاستعجلت وأخرجت الجواب من جيبى وسلمته اليه وما إن اطلع عليه حتى هب واقفا وسلم على ورحب بى، وأخذنى إلى مكتب مجاور لمكتبه من الناحية الجنوبية، وهناك أجلسنى على طرف منضدة من الناحية الغربية للمكتب، وطلب منى أن أكتب طلبا للاستخدام معنونا إلى مدير شركة السودان الزراعية، وترجمته كالآتى:

مدير شركة السودان الزراعية ليمتد

بركات

٩ يناير ١٩٢٩م

سيدى:

إذا كانت لديكم وظيفة مناسبة شاغرة فإننى أرجو أن أتقدم بطلبى هذا راجيا النظر فيه بعين الاعتبار.

إن اسمى عمر محمد عبد الله وطنى من الجزيرة، وأن والدى يعمل حاليا مزارعا فى تفتيش عبد الجليل بمشروع الجزيرة.

إن لى خبرة لا بأس بها فى خدمة الحكومة فى الأعمال الكتابية والطباعة بكفاءة على الآلة الكاتبة، وإذا تم قبولى فى خدمة الشركة فإنى أعدكم بأننى سأبذل كل جهدى بأن أقوم بتأدية مسئولياتى بكفاءة وإخلاص وأمانة.

خادمكم المطيع

عمر محمد عبد الله

وكان وقتها يقف بجانبى وأنا أكتب الطلب. وكان موقفا محرجا وسألت الله أن يثبتنى. وبعد أن إنتهيت من كتابة الطلب، ويبدو أنه كان يتابعنى فى الكتابة، لأنه أخذه منى مسرعاً وغاب مهرولا وكانت هذه طريقة سيره. وتلفت فى تلك الفترة حولى، فوجدت بجوارى من الناحية الشمالية أجنبيا ورأيت أمامى أجنبيا وأما من الناحية الشرقية للمكتب فقد وقع بصرى على شاب أسمر اللون ورأيت من خلفه لوحة خشبية كبيرة تغطى أغلب الحائط للمكتب الغربى وبها عدة فتحات. علمت فيما بعد أن الفتحات كانت بأسماء مكاتب الغيط المختلفة لتوزيع الخطابات المرسلة إلى التفاتيش. وكان فى جزء من المكتب تليفون مركب على الحائط بالقرب من الشباك. وفى الجزء الآخر من المكتب ماكينة للكتابة فى تربيزة صغيرة، وأمامه تربيزة أكبر حجما لجلوسه. وكان فى تلك الفترة يتكلم كل مرة وأخرى بلغة انجليزية صحيحة مع الخارج. وعلمت فيما بعد أنه كان فى إتصال مستمر مع مفتشى الغيط البريطانيين بخصوص خطاباتهم التى تصل من أهليهم بالخارج، والخطابات التى يرسلونها إلى بلادهم بواسطة هذا المكتب، الذى يتولى أرسالها إلى بوسطة بركات الحكومية. وكان هذا المكتب كما كان يبدو معبرا لكل الجنسيات من الأماكن المختلفة المجاورة من انجليز وجنسيات مختلفة، كلهم يرطنون وكانت اللغة السائدة الانجليزية. ولكن كنت اسمع "تراطيش" من اللغة اليونانية أو الفرنسية من بعض الشوام. وكان اهتمامى منصبا بنوع خاص نحو ذلك الشاب الأسمر اللون. ولما لم أسمعه ينطق بأى كلمة عربية، بل كان فى بعض الحالات يشارك اليونانيين فى بعض كلماتهم، خيل إلى أنه (حبشى). فقلت فى سرى سبحان الله لقد جمعت حتى الأحباش. ثم وجدت على طرف لسانى قول الشاعر العربى (المتنبى) وهو يسير فى ركاب (عضد الدولة) فى زيارة لإحدى المعارض الموسمية فى بلاد فارس ببعض التصرف:

(مكاتب) جِنة لو سار فيها سليمان لسار بترجمان.

ولكن الفتى (الوطنى) فيها غريب الوجه واليد واللسان.

أو كما قال (المتنبى) فى مناسبة أخرى وهو يسير فى ركاب (سيف الدولة) عندما كان يستعرض فى جيشه المكون من عدة جنسيات مختلفة، فتذكرت مكتب

الشركة الزراعية:

تجمع فيه كل لسن وأمة فما يضم الحداث إلا التراجم.

وجاء بعدئذ (توفيق عطا الله) مهرولا كعادته يحمل إلى البشرى بعد أن أخذ الموافقة من المدير (مستر رايت)، قائلا لى مبروك لقد عيناك كاتبا بإدارة الشركة الزراعية بمكتب الرئاسة ببركات براتب شهرى مقداره (ثمانية جنيهات) وكانت فى ذلك الوقت رأس مال لا يستهان به. إذ أننى كما علمت فيما بعد بأن رأس مال الموظف الوطنى فى التعيين، إذا إستطاع أن يجد مكانا، يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة جنيهات فى الشهر، بينما الأجانب يتفاوتون حسب درجاتهم، ومن ضمنها القرابة والتوصية والمعرفة، مابين عشرة إلى عشرين جنيها شهريا. وعلى هذا المقياس فأكون فى مرحلة الوسط، وفى نفس الوقت تخطيت حاجز الوطنيين.

تقدمت (لتوفيق) بالشكر على كل ما قام به نحوى، وأخبرته بأننى سأحضر للعمل بعد سبعة أيام فوافق على ذلك. وتفارقنا ودقت وقتها الساعة التاسعة والنصف صباحاً ايذانا لفترة الفطور. وكان ذلك بالنسبة إلى أنه قد انقضت ساعتان ونصف منذ دخولى إلى مكتب (توفيق) فى الساعة السابعة صباحا ونهاية تعيينى كاتبا فى إدارة الشركة الزراعية. وبينما كنت أتأهب للذهاب وقف بجانبى ذلك الشاب الأسمر اللون والذى حسبته حبشيا، وقف وسلم على. فاندهشت ولم أصدق، إذ أننى وجدت نفسى أمام شاب وطنى قح بمعنى الكلمة. وطلب منى أن أذهب معه للفطور، وعند خروجنا من المكتب شاهدت الموظفين ينطلقون إلى أماكن سكناهم وسط الجناين (والصرايات) كما كانوا يسمونها، شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، فى محيط دائرة المكتب. وأما صاحبى فقد أخذنى جنوبا ثم غرباً ثم شمالا خارج منطقة المكتب، إلى أن وصل بى إلى كبرى الترعة (نمرة ١). وعبرنا الترعة إلى الضفة الغربية، وكان لابد لنا أن نتساءل فى تلك الفترة كعادة أولاد البلد. وكانت المفاجأة المذهلة أن يكون والد هذا الشاب ووالدى عاشا كأخوين طالبين فى دراسة القرآن فى خلوة (الشريف محمد الأمين) فى منطقة الشريف يعقوب الواقعة شرق النيل الأزرق. ويتذكر أنه رآنى عندما حضرت لزيارة والدى فى حواشته الواقعة غرب قرية أهله (ود سليمان) فى منطقة المسلمية. وكان يلقى والدى عندما يذهب فى أجازة الأسبوع، وأن والدى يعتبره كابنه بالنسبة للعلاقة

القديمة مع والده فكيف يحدث هذا؟

وأعود الآن إلى قصة الفطور. فلما وصلنا إلى المنطقة وجدت نفسى وسط كمية متناثرة من القطاطى البيضاء. وأخيراً ساقنى الشاب الأسمر، والذى ظهر الآن بأنه (أمام الحاج عمر) من أبناء الجزيرة ومن قرية (ود سليمان) التابعة لمكتب عبد الجليل بقسم المسلمية. وكان لوالدى حواشتين فى هذا المكتب، وبالقرب من نفس القرية. وله فيها أيضا دكان. وساقنى (أمام) إلى أن أوقفنى أمام إحدى هذه القطاطى (نمرة ١٢)، وطلب منى أن أتفضل بالدخول. فلما نظرت إلى داخل القطية وجدت فى مواجهتى سرير كما وجدت سريرين آخرين، أحدهما من الناحية الشرقية والآخر من الناحية الغربية. وكان يسكن معه شقيقه (إبراهيم) وأحد أقاربهم (عبيد) من قرية (فداسى الحليماب)، وكانا يتدربان كتلاميذ بورشة العربات ببركات. وكان من المتبع أن يخرج العمال للفطور قبل ساعة من خروج الموظفين. وكان لهذا الوضع أهمية بالنسبة للأخ (أمام)، لأنه عندما يحضر للفطور يجد أن (إبراهيم) (وعبيد) قد جهزا الفطور الذى لم يكن صعب المنال، إذ كان يتكون من كمية من الطماطم الحمراء والبصل والملح والشطه والجبنة وكمية من الرغيف والماء. ويتوسط هذه السراير ثلاثة تربيزة متوسطة الحجم، وضع عليها هذا الفطور فى صحن كبير من الطلس. بالطبع لم تكن هناك كراسى لأن المكان لايسمح بها، ولما أصبحنا الآن أربعة كان لابد لنا أن "نتضاير" فى الدخول والجلوس. ولما كنت أنا ضيفهم فى ذلك الصباح فقد أفسحوا لى مكانا فى الصدارة. وبعد أن إنتهينا من الفطور حمدنا الله، كعادة أهلنا، الذى أطعمنا وأسقانا، ثم جاء الشاى بالكفتيرة.

وليس بهذه القطية حوش ولا يتبعها حمام أو مطبخ أو مرحاض، وهى فى واقع الأمر خير ما توصف به أنها (تكل) وهذا هو الاسم الذى يطلقه الانجليز عليها. وكانت هذه القطاطى ويسمونها (قطاطى الحجر). فقد بنيت فى الأصل للطبقات الدنيا من اليونانيين الذين كانوا يعملون فى الورش. وأستطاع (أمام) أن يتسلط على واحدة من هذه القطاطى عندما ترك ساكنها خدمة الشركة. ويوجد فى أقصى الجنوب من المنطقة ثلاثة من المراحيض لاستعمال سكان ٢٩ (تكل) وكان السكان فى فترة الفطور يتسابقون على هذه المراحيض، الأجانب بورق فى أيديهم والوطنيون يحملون الأباريق.

أخذت بعد ذلك أتفاوض مع (أمام) بخصوص السكن، فرحب بى بأن أسكن معهم. "فانشطب رأسى" كما يقول المثل. وقد رأى الأخ (أمام) حيرتى. والحقيقة أن كل الذى رأيته لم يحيرنى مثل هذه الحيرة. وقبل أن أقول كلمة قفز (عبيد) وأقسم بأنه سيفسح لى مكانه فى القطيه ويسكن فى بناية صغيرة ملتصقة بالقطية. وتسمى حسب العرف البلدى (بالقاطوع) وطولها متران وعرضها متر ونصف. وكرر لى الأخ (أمام) ترحيبه الحار بأن أسكن معهم، إلى أن يفتح الله على بقطيه كما فتح عليه. وأضاف قائلا أننى لاحظت أن (توفيق) كان يمنحك عناية واهتماما خاصا لم تحدث لأحد قبلك أبداً، كما تم تعيينى بسرعة فائقة قام بها بنفسه، وبمرتب أكبر من المرتب المعتاد بالنسبة لنا نحن الوطنيين، وأنا متأكد بأنك إذا تكلمت مع (توفيق) بخصوص السكن سيعرض عليك أن تسكن فى الميز والذى لم يكن ليسمح بالقرب منه لغير الأجانب، لأنه مؤسس من كل الوجوه ووسط جنية وبجوار المكتب، لكنى أنصحك ألا تسكن فيه لأن به جماعة من الأجانب الأوغاد المعروفين بالشرب والمقامرة والمفاسد. شكرت الآخ (أمام) على نصيحته، وأكدت له بأننى لايمكن أن أفضل نفسى عليه فى السكن مهما كانت الظروف ولم أكن وقتها متزوجا.

هذا ولم يكن بدعا بالنسبة إلى أن أسكن فى قطية. فقد سبق لى وسكنت فى قطية من القش عندما كنت مزارعا فى (درويش) وكما كنت أسكن فى قطية عندما كنت أذهب للزراعة فى قريتنا (ود البر). تخيلت المفارقات بالنسبة لحالتى السابقة بكسلا عندما كنت أسكن فى منزل رحب يتكون من حجرتين بينهما صالة وحمام ومرحاض ومنافعه محاطة بحوش واسع. فقلت فى سرى سبحان مغير الأحوال فقد كان خدامى فى كسلا أرفع منزلة فى السكن منى وأنا الآن موظف فى إدارة الشركة الزراعية العالمية الكبرى.

ذهبت بعد الفطور إلى حيث يوجد الحمار، ووجدت صاحب الدكان (الحاج أحمد عواض صيام) رحمه الله رحمه واسعه وأسكنه فسيح جناته. فرحب بى بدون سابق معرفة وحلف ألا أبارح المكان قبل أن أفطر، فقلت له أننى فطرت مع الأخ (أمام). فقال لى أننى أعرف فطور الافندية. وكان المرحوم أحمد عواض كما عرفته فيما بعد صديقا حميما، كان رجلا شهما وكريما لدرجة أنه لا يأكل داخل منزله أبدا بل يضع أكله "للغاشى والمشاى" كما يقولون. فأجبرنى على تناول فطور فخم وشربات

وشاى. (وسيأتى ذكر (الحاج أحمد عواض) فيما بعد فى هذه المذكرات). وودعنى إلى أن امتطيت الحمار. ولم يصدق عندما أخبرته بأمر تعيينى وقال لى، كيف حدث هذا لأن هؤلاء القوم لايحبون استخدام أولاد البلد، فقد سمم الاجانب أفكار الانجليز بالنسبة للسودانيين، فربنا يستر عليك أنت وامام، الله جابك ليه شدو حيلكم. سافرت عائدا إلى ودمدنى. ووجدت والدى فى إنتظارى. ولما أخبرته بما حدث لم يصدق لأنه كان يعتقد بأن المسألة ستأخذ عدة أيام أو ربما شهور. أخذت بعد ذلك استرجع الأحداث وكيف أصبحت مربوطة مع بعضها البعض، وتخيلت وقفتى أمام تربيزة (توفيق عطا الله) وعدم رده السلام على. فاذا لم يكن معى خطاب (أميل عيساوى) فماذا كان يمكن أن يكون موقفى، أن هذا السؤال لايحتاج إلى رد منى فالمقدمة كانت تكفى.

والآن ماذا كتب عنى (أميل عيساوى) إلى صديقه (توفيق عطا الله) فى ذلك الخطاب الذى كان له فعل السحر؟ فى واقع الأمر لم يساورنى أبداً أى تفكير فى فتح الخطاب. لقد كان فى نفس المكان الذى وضعته فيه فى جيب الشنطة فى كسلا، وأخذته من ذلك المكان فى صبيحة يوم ٩ يناير ١٩٢٩م إلى صاحبه المعنون اليه (توفيق عطا الله)، وسلمته اليه فى الساعة السابعة صباحا فى مكتبه برئاسة شروع الشركة الزراعية ببركات. فكيف يمكن أن أفتح خطابا معنونا إلى شخص خر. كانت مهمتى أن أوصله اليه إذا أحتجت إلى عمل فى إدارة الشركة الزراعية الجزيرة، وقد قمت بهذه المهمة خير قيام. هذا ولم أحاول فيما بعد أن أبحث عن الخطاب فى أدراج توفيق بعد غيابه من المكتب لأطلع على ما كتب عنى (أميل عيساوى)، لأن النتيجة أصبحت معروفة، وأننى لسعيد غاية السعادة بأن نفسى لم تحدثنى أبدا بأن أفتح الخطاب وإلا فأننى لم أكن جدير بأهتمام (أميل عيساوى) بأمرى، ولو فتحته واطلعت على اسراره لصغرت نفسى.

لقد تبين لى كأنما الأحداث كلها مرتبطة ببعضها البعض فى مسيرة حياتى فى الفترة الأخيرة. ففى المقام الأول لماذا كنت مستعجلا على الاستقالة من خدمة الحكومة فكأنما كنت على ميعاد فى وقت معين؟ ثم ماهو الدافع (لأميل عيساوى) أن يهتم بى هذا الاهتمام الخاص بدون أن أطلب منه أية مساعدة؟ وكيف أمكن أن يكون له صديق أو قريب فى الشركة الزراعية التى كانت تدير المشروع؟ كيف حدث هذا

فى الوقت المناسب فى يوم ٩ يناير ١٩٢٩م، وذلك لأننى لو كنت توجهت بعد ذلك لما كان من الممكن أن يكون هناك أى أمل لخدمتى، فقد ساءت الأحوال الاقتصادية فى ذلك الوقت، وأخذت الإدارة فى تخفيض العاملين. فلم يكن من المعقول أن يخفظوا القدامى المتمرسين ليأخذوا موظفا جديداً. ولذلك فلم يعين أى مستخدم بعدى طوال الفترة من ١٩٢٩م و ١٩٣٠م و ١٩٣١م. ثم ماهى هذه الصدفة أن أجد الأخ (أمام)؟ والحقيقة التى لابد لى أن أسجلها هى أننى أن لم أجده قد سبقنى لما كان من الممكن لى أن استمر طويلا فى خدمة الشركة، بالنسبة للصعوبات القاسية. فكيف تحدث هذه الأحداث المتتابعة فى مسيرة تاريخ حياتى؟ الله وحده يعلم

عدت إلى بركات فى مساء يوم ١٦ يناير ١٩٢٩م وأحضرت معى الأشياء التى أوصانى (أمام) بالاهتمام بأمرها، وهى سرير وملحقاته، ثلاثة أردية كاكى، ثلاثة قمصان بيضاء بدون أكمام، شنطة، جزمة وجرابات طويلة، فانلة صوف للبرد ولباسات وفانلات داخلية، وأدوات أخرى مختلفة، وشنطة متوسطة الحجم. وتركت كل ملابسى القديمة من بدل ومنطلونات صوف وخلافه وقمصان مختلفة الألوان بأكمام وجزم وربطات العنق المشكلة الألوان. تركت كل هذه الأشياء فى الشنطة التى جئت بها من (كسلا)، إذ لا حاجة للناس بها فى هذا المكان إلا فى المناسبات القليلة، لأن القوم هنا على دين ملوكهم. فاذا كان مدير الشركة (مستر رايت) ونائب (مستر أرشديل) ومساعدة (مستر أسكت) يلبسون أردية وقمصان قطن بيضاء بدون أكمام وبدون غطاء للرأس، وتبعهم الآخ (أمام). فالعاملون فى الشركة يعملون من الساعة السادسة صباحا وحتى الساعة السادسة مساء أى بتعريف آخر من طلوع الشمس حتى غروبها ماعدا ساعة واحدة للفطور من الساعة التاسعة والنصف إلى الساعة العاشرة والنصف وساعتين للغداء أو الراحة من الساعة الواحدة إلى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وكما سبق وذكرت عدت إلى بركات وطوالى على (التكل) (نمرة ١٢) ووجدت (عبيد) قد أبّر بقسمه، وتحول منحشرا فى القاطوع، فأصبحنا بذلك أربعة فى هذا (التكل) العملاق وملحقاته. ومن حسن حظنا كانت الدنيا شتاء.

وفى صباح يوم ١٧ يناير ١٩٢٩م "تشنطت" بالرداء الكاكى والقميص الأبيض حتى الكوع وبدون غطاء للرأس، وكنت أشعر كالعريان. ووجد (امام) فى ذلك

الصباح زميلا لأول مرة بعد ثلاث سنوات وشهرين وثلاثة أيام. وبعد خدمة ابتدأت من ١٩٢٥/٧/٢٠م) - وسجلت ذلك اليوم (١٧/يناير/١٩٢٩م) بداية لتاريخ الرحلة الثانية في مشروع الجزيرة - ولم يدر بخلدي، في كثير من المناسبات، بأن هذه الرحلة ستمتد إلى أربعين سنة من الزمان.

قدمت نفسي في ذلك الصباح الباكر إلى (توفيق عطا الله) الذي رحب بي وأخذني وأجلسني في نفس المكان الذي كتبت فيه الطلب، الاستخدام. ووجدت نفسي غير غريب، فهو نفس الثالوث الذي فارقته في الساعة التاسعة والنصف من يوم ٩/ يناير/ ١٩٢٩م. فكانوا (ميشيل كميد) أمامي و (سعيد البستاني) شمالي، والذي أصبح الآن (أمام) من الناحية الشرقية للمكتب. (وميشيل كميد) و (سعيد البستاني) كلاهما من لبنان. ويمتاز بأنه شقيق زوجتي (توفيق عطا الله) رئيس الحسابات و (اسكندر صفدي) باشكاتب الإدارة، وكلاهما من (فلسطين) فالأول (توفيق) من (حيفا) (واسكندر) من (صفد).

ومن اليوم الأول وضعوا أمامي ماكنية طباعة، وقال لي (توفيق) بأنني سأكون مسئولا عن طباعة مكاتباته بنوع خاص، والآخرين بنوع عام. وأصبحت أعمل في الإنتاج من اليوم الأول. ففي الشركة الزراعية لايمكن لأي موظف أن يبرح مكان مله لزيارة زملائه في مكاتب أخرى أو إستقبال أي موظف في مكتبه إلا لأعمال سميه. فليس هناك أي زمن لذلك فكل واحد منهم في شغل شاغل. فليست هنالك ,نسة" أو قراءة جرائد أو كتب ولا تسمع ضوضاء في المكاتب.

والآن كيف استطاع الأخ (أمام) أن يدخل في خدمة الشركة الزراعية وفي مكتب الرئاسة ببركات؟ والقصة هي أن (أمام) من مواليد عام ١٩٠٧م في قرية (ود سليمان) في قسم المسلمية من مشروع الجزيرة. ولما لم تكن هناك في ذلك الوقت مدارس وسطى بالجزيرة، فقد إستطاع أن يجد مكانا في مدرسة الخرطوم الوسطى في أوائل عام ١٩٢١م. ونسبة لصلة والده (بالشريف يوسف الهندي) فكانت الفرصة مواتية أن يسكن في برى (اللاماب) أو (برى الشريف) كما يسمونها أيضا، تحت رعاية (الشريف يوسف). وإستمر في دراسته في الفترة من أوائل عام ١٩٢١م وحتى نهاية عام ١٩٢٤م. وعاد إلى أهله في قرية (ود سليمان) بعد إتمام دراسته الوسطى. وكان أهل أمام كلهم من جهة والده ووالدته من التجار المعروفين، ولكن

ابنهم جاءهم الآن مختلفا. فقد دخل المدارس وتعلم الإنجليزى فليس له مكان فى التجارة التقليدية لأهله. وبما أن أخوانه كانوا من المزارعين فى مكتب عبد الجليل، ولهم معرفة وصداقة مع مفتش المكتب البريطانى وقتها (تيورنج) فكانت الفرصة مواتيه لهم. فذهبوا إلى المفتش وأخذوه معهم لمقابلة الباشمفتش ورطن معه بالانجليزى، فسر المفتش بأن يكون أحد مزارعيه يعرف انجليزى. فعينه المفتش فى بادئ الأمر كاتبا بمخزن من المخازن، لأن هذه من سلطته. ثم سمح له بالتدريب فى المكتب، ثم أوصى عليه فى الرئاسة، فوافقوا على أخذه كاتبا حيث قد وجدته مسئولا عن مكتب ما كان يسمى بالبوستة.

هذا وبعد وصولى إلى المكتب علمت بأن هناك وطنيا آخر (محمد عبد الرحمن الأقرع) من مواطنى ودمدنى، وكان يسكن مع والدته فى إحدى القطاطى فى الناحية الجنوبية من منطقة قطاطى الحجر البيضاء . كان (الأقرع) يعمل سابقا فى منطقة خزان سنار، وإستطاع بتوصية من مهندس الخزان أن يجد له مكانا، فعين كاتبا للباشمهندس الميكانيكى، بتاريخ ١٩٢٥/٨/١م، ثم استقال غاضبا بتاريخ ١٩٢٨/٧/٣١م، وبتاريخ ١٩٢٨/٩/١٣م أعيد تعيينه.

لم نكن نلتقى(بالأقرع) كثيراً لأنه كان يسكن بعيداً عنا وتسكن معه والدته. هذا بالإضافة إلى أن (الأقرع) يعمل نهاراً وليلاً فى زمن موسم جنى القطن. فهو بالنهار مسئول عن مكاتبات الباشمهندس وكان مكتبة ملتصقا بمكتب العاملين بالتليفون أى (كبانية التلفونات) وكان يبدأ نشاطه حوالى الساعة الثامنة مساء، وتأتيه من كل التفاتيش كمية القطن الذى تم جنيه فى كل تفتيش والذى تم ترحيلها، والتى لم يتم ترحيلها والباقية بالمحطة يوميا. ثم تصله المعلومات من المحالج بالكميات التى وصلت والتى لم تصل. ثم يأخذ بعد ذلك فى طبع هذه المعلومات فى ماكينة الطباعة فى نفس ذلك المساء، ويضع صورة فى مكتب المدير ونائبه ومساعده ومكتب الباشمهندس الميكانيكى، حتى يجدها هولاء فى مكاتبهم فى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى. وفى آخر كل أسبوع ترسل برقية إلى مكتب الشركة بلندن بكل هذه التفاصيل.

كان (الأقرع) ينتهى من هذه المهمة فى الساعة العاشرة أو ما بعدها مساء كل يوم. ولابد لى أن أضيف بأن (الأقرع) لم يتوقع ولم يأخذ (أوفر تايم) أو حافزا وكان

يفتخر بانجازاته هذه. وكنا (أمام) وأنا عندما نحضر فى بعض الامسيات نجد (الأقرع) يمدح أو يغنى بأعلى صوته وهو يشتغل.

ولقد سبق (للأقرع) أن تزوج من ودمدنى وأنجب البنين والبنات، وبالغ فى العناية بتربيتهم. وأخيراً استقال من خدمة الشركة الزراعية بعد أن ضاق ذرعا، وذلك فى ٥ فبراير ١٩٤٣م. واشتد عليه المرض السكرى فانتقل إلى الرفيق الأعلى، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته مع الصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبعد غياب (الأقرع) لم يوجد أى شخص ليقوم مقامه فى كشوفات القطن وأخذت الحرب بتلابيب القوم فلم يسأل أحد عنها.

ووجدت بالإضافة شابين وطنيين يعملان بكبانية التليفونات بالرئاسة ببركات. وكان من العسير اللقاء بهما مجتمعين أو منفردين فأحدهما داخل الكبانية فى الوردية، والثانى أما أن يكون فى السوق أو ذهب إلى ودمدنى. ولقد كان من المفروض أن يسكنا فى (التكل نمره ١٧) ولكن لم يحدث أن شوهدا معا فى ذلك (التكل). ولم يخبرنى أحد كيف كانا يعيشان. وكان الشبان الذين يعملون فى كبانية التليفونات لا يستمرون طويلا فى الخدمة بالنسبة لصعوبة الحياة .الإتصالات بالانجليزى لكل مكاتب الغيط والشكاوى التى تصل ضدهما إلى بركات لرئاسة، مما يضطرهم فى كثير من الحالات للهروب من العمل.

مكتب الرئاسة:

كان أول ما لفت نظرى منذ اللحظة الأولى شكل بناية المكتب، فهو أشبه ما يكون بمدرسة. وكان وقتها دور أرضى واحد يمتد من الشرق إلى الغرب. ويقع فى الناحية الشرقية فى نفس الوضع الحالى. وأما من الناحية الغربية وأنت داخل من الناحية الشمالية فأن نهايته قبل السلم أى عندما يسمى حاليا بمكتب المشتروات. والمبنى كله محاط بفراندات من كل الجوانب، وتواجهك من المكاتب من الشرق إلى الغرب:

١- مكتب المخازن والتثمين.

٢- مكتب الإدارة.

٣- مكتب المحافظ ثم صالة.

٤- مكتب المدير
٥- مكتب نائب المدير
٦- مكتب الهندسة المعمارية
٧- مكتب الهندسة الميكانيكية

وأما إذا كنت داخلا إلى المكتب من الناحية الجنوبية فانك تجد من الناحية الشرقية إلى الغربية:

١- مكاتب الحسابات.
٢- مكاتب الكتبة.
٣- مكتب سكرتير المحافظ- الصالة.
٤- مكتب سكرتير المدير.
٥- فرندة يفتح عليها مكاتب المدير ونوابه.
٦- مكتب الرسم - وهناك بالإضافة بعيدا عن الفرندات الجنوبية:
٧- مكتب صغير لكاتب المهندس الميكانيكى.
٨- كبانية التلفونات.
٩- مكتب المراجع.

وفى أقصي الجنوب يوجد مرحضان أحدهما مخصص للإنجليز والآخر لغير الانجليز. ولم ندخله لا (أمام) ولا أنا لأن المفتاح عند أحد الأجانب. ثم هناك من الناحية الشرقية مكتب الخزانة وبجوارة من الناحية الغربية حجرة لحفظ الأدوات المكتبية والأخرى لحفظ الدوسيهات القديمة. وسأحاول فيما يلى أن أرسم رسما كروكيا كما يقولون يوضح الذين كانوا يحتلون هذه المكاتب:

الناحية الشرقية

وضع المكاتب من الشرق إلى الغرب:

(١) مكتب المخازن والتثمين:

١- شامير لين- مالطى
٢- الياس اندرواس - مجنس (قبطى)

٣- رياض عبده - قبطي مولد

٤- ميشيل دبسي - شامي

٥- الياس أصفهان - أرمني.

(٢) مكتب الرئاسة:

١- اسكندر صفدي - الباشكاتب - فلسطيني

٢- توفيق عطا الله - رئيس الحسابات - فلسطيني.

(٣) مكتب المحافظ:

١- ماكنتاير - المحافظ - اسكتلندي.

٢- صالة

(٤) مكتب المدير:

١- رايت - المدير - إنجليزي.

(٥) مكتب نواب المدير:

١- ارشديل - ايرلندي شمالي.

٢- اسكت- إنجليزي.

(٦) مكتب الهندسة المعمارية:

١- تلفورد - إنجليزي

٢- تد - إنجليزي.

(٧) مكتب الهندسة الميكانيكية:

١- يونيفيس - إنجليزي.

٢- كليف - إنجليزي.

من الغرب إلى الشرق

(٨) مكتب الحسابات:

١- وليم فريوة - لبناني (مولد)

٢- الفرد بركات - لبناني

٣- بيترو كمينش - يوناني

٤- كريا كولبس - يونانى

٥- كونفلس - يونانى

٦- زينون أكونوو - يونانى.

(٩) مكتب الكتبة:

١- سعيد بستانى - لبنانى

٢- مشيل كميد - لبنانى

٣- امام حاج عمر - وطنى

٤- مرحاضان

(١٠) مكتب سكرتير المدير:

يوسف عبد الله عجمى - شامى - مولد

(١١) مكتب سكرتير المحافظ:

علام أسود - لبنانى

(١٢) مكتب الرسم:

بياسس - يونانى

(١٣) مكتب كاتب المهندسسين:

محمد عبد الرحمن الأقرع- وطنى

(١٤) الكبانيه للتيفونات :

وطنيان

(١٥) مخزن الأدوات المكتبية.

(١٦) مخزن الملفات القديمة.

(١٧) مكتب الخزينة.

الناحية الغربية

وكان مما يلفت النظر أيضا، أنه خلافا لما كانت عليه الحالة فى مكاتب الحكومة والشركات فى ذلك الوقت والتى كانت تكتظ بالأجانب من يونانيين وأرمن وأقباط بنوع خاص فى (البوسته) (والتلغراف) واللبنانيين فى (المخابرات) واليونانيين فى الشركات وغيرهم من أجناس أخرى، خلافا لذلك فأن الشركة الزراعية كان يتولى

أمرها من الناحية الكتابية والحسابية فلسطينيان (اسكندر صفدى) و (توفيق عطا الله). واليونانيون الذين وجدتهم فى الرئاسة وفى التفاتيش كانوا قد جاءوا إلى الجزيرة فى عام ١٩٢٧م بعد أن تحولت (شركة أقطان كسلا) من (القاش) إلى (الجزيرة) بعد أن استلمت الحكومة (مشروع القاش) ومنحت (شركة أقطان كسلا) جزءا من (المشروع فى الجزيرة) فى منطقة ما كان يسمى (بشركة أقطان كسلا) فى قسم (وادى شعير).

ولقد خلا المشروع من أبناء (المقوقس) كما كنا نسميهم أى (الأقباط) ويقال أن (الأقباط) كانوا السبب فى اقصاء توفيق من وظيفته فى سكة حديد الحكومة فى عطبرا. ولن أنسى يوم أن تقاعد (توفيق) فى سنة ١٩٤٦م وجاء يودعنا (أمام) وأنا وقال لنا ربما تكرهونى لأننى لم أمنح الفرص للسودانيين فى المشروع، ولكن يجب عليكما أن تشكرانى طوال حياتكما لأننى لو سمحت (للأقباط) فى الدخول إلى خدمة الشركة واستلموا السلطة. فأنهم كانوا "يشهونكم العافية".

وأما السبب الأساسى لوجود هؤلاء الفلسطينين (اسكندر) و (توفيق) هو أنهما جاءا مع الشركة من الزيداب، وعاشا مع جماعة الشركة فى الأيام الصعبة، ولذلك فأنهما كانا يجدان من المحافظ والمدير كل تقدير وإحترام، كما لاحظنا فى معاملة (توفيق) مع (جيتسكل) فيما بعد.

وأما موظفوا الشركة الزراعية البريطانيون الذين وجدتهم فى بركات فى عام ١٩٢٩ فهم:

١- مستر ماكنتاير - المحافظ - اسكتلندي:

كان (ماكنتاير) فى الأصل مهندساً معماريا وبدأ مسيرة حياته فى الشركة الزراعية فى الزيداب فى عام ١٩٠٤ عندما استخدمه (مستر هانت الأمريكى) الذى كان قد منح إمتياز استثمار (مشروع الزياد)، ليقوم بالأشراف على تشييد الطلمبات لرى المشروع. وصار فيما بعد مديراً للمشروع فى الفترة ١٩٠٥ - ١٩١٨م، ثم محافظا فى الفترة ١٩١٩ - ١٩٤٦م وأخيراً رئساً للمجلس حتى ١٩٥٠/٦/٣٠م نهاية إمتياز المشروع للشركة الزراعية. وحسب ما جاء فى الوصف فى كتاب (مستر جيتسكل) (الجزيرة - قصة تنمية فى السودان) سنة ١٩٥٩م.

جاء (ماكنتاير) من موطنه في (انفيرنس) باسكتلندا طالبا للعمل في القطر المصري في بادئ الأمر، وتم استخدامه في الشركة الزراعية في سنة ١٩٠٤م. وتضافرت كل تجاربه السابقة في الزيداب مع تجاربه منذ طفولته في الكفاح في المزارع الصغيرة على سفوح الجبال. وكل هذه خلقت منه قوة في العزيمة والعناد، ولكنها في نفس الوقت منحته اهتماما إنسانيا فائقا برفاهية حقيقة للمزارع الفرد. كان عناده أشبه بعناد البغل. فهو في الغالب يرفض قبول حتى منطق الأرقام، زاعما بأن طاقة البشر الاحتياطية وقصورها الطبيعي جدير بفشل الأرقام.

٢- مستر رايت - المدير:

وأما الشخص الثاني (رايت) المدير فقد قابلته محنة تجربة كارثة، قبل أن ينضم إلى خدمة الشركة الزراعية بالزيداب في بادئ الأمر، منتقلا اليها من القطر المصري. كان والده طبيبا إنجليزيا عاجلته المنية فجأة مخلفا عائلة على نحو غير متوقع من السوء. فوجد (رايت) نفسه مبعدا عن المدرسة الثانوية العامة الداخلية وهو في السادسة عشر من عمره، مما اضطره للعمل عاملا في تشييد مسرح كبير في معرض مدينة (هوايت)، مما عرضه إلى كارثة في الصقيع كانت السبب في إصابته بمرض السل. وفي سبيل علاج المرض في أرض ذات شمس جافة انضم إلى شقيقه الذي كان يعمل في مزرعة في جنوب أمريكا. وكانت الحياة قاسية في عمل يضطره أن يظل لفترة ١٨ ساعة يوميا على السرج. وبعد نهاية خمس سنوات على هذا العمل الشاق، وبعد أن تأكد له بأنه لا أمل له في المستقبل، قبل عرضا قدمه له أحد أصدقائه للعمل معه في القطر المصري. ومن هناك التحق بخدمة الشركة الزراعية بالزيداب بالسودان. ثم إنتقل إلى الجزيرة في عام ١٩١٢ - ١٩١٣م لإستلام (محطة طيبة) الاستطلاعية. وكان يدعم شقيقة من راتبه. أن هذه المحنة التي اكتنفت مسيرة حياته، قد خلقت منه مديراً ممتازاً. فكان هادئ الطبع وثابت الجنان واستطاع أن يضيف إلى واجبات العمل صفتين هامتين الأولى أقصى إهتمام بأحكام الاتفاق، والثانية ذاكره حادة. فكان يخاطب الشبان الذين يحضرون إلى مكتبه لأخذ التعليمات منه قائلا: أتركو مذكراتكم جانبا ودربوا ذاكرتكم. وكانت هذه نصائح عملية ومفيدة للغاية، وكان هو يمارس ما ينصح به الآخرين.

٣- مستر ارشديل - نائب المدير:

وأما الشخصية الثالثة فقد كان (مستر ارشديل) نائب المدير. كان (ارشديل) ابنا (للسير إدوارد ارشديل) الذى كان لسنوات كثيرة وزيرا للزراعة فى حكومة أيرلندا الشمالية. تعلم (ارشديل) الفلاحة بالطريق الشاق بالعمل فى صغره فى مزارع والده الشاسعة مع الرجال المسئولين عن أبقار المزرعة والرعاة. واختلف مع والده فى أهماله للتعليم وانشغاله بغيرها، ففارق والده للعمل مستقلا. فانتقل إلى القطر المصرى واشتغل فى شركة للأراضى بمصر ومنها قبل عرضا من الشركة الزراعية للعمل فى الزيداب، ومنها انتقل إلى الجزيرة ونقل معه إلى العمل بالمشروع بعض صفاة وطنه الذى أنجب الكثير من الضباط العظام وهى الانضباط والمثابرة. وكان (ارشديل) يتمتع بنشاط فائق ومزدريا بكل العوائق التى تعترض طريقه ويتكلم اللغة العربية العامية كأحد أبنائها، لقد كان كما يقولون ولد قائدا بالنسبة للأعمال الخارجية. وكان يجرف معه العاملين فى حماس ملتهب. وعندما تتعقد الأمور وتتشعب الطرق ويكون الاختيار صعبا، فأن نصيحته للذين يطلبونها هى (أعملوا الشئ الصعب أولا إذ أنه من المؤكد أن يكون ذلك هو الاختيار الصحيح).

٤- مستر اسكت - إنجليزي:

كان (مستر اسكت) يعمل مساعدا (لمستر ارشديل) وكان (مستر اسكت) له قصة قريبة من قصة (مستر رايت). إذ أنه كان من عائلة فقيرة ولم يستطع أن يكمل دراسته الثانوية، واضطر أن يبحث عن عمل. ولما ضاقت به الحيل وجد فرصة للعمل مع شركة الأراضى المصرية فى مصر، ومنها استخدمته شركة السودان الزراعية فى الزيداب، ومنها وجد طريقة فى النهاية إلى بركات. وكان هذا هو الطريق الذى سلكه زملاؤه الثلاثة. وكان (مستر اسكت) مثل الآخرين ممتازا فى لعبة (البولو) الخيل. واستمر فى العمل إلى أن سقط من ظهر حصانه فى ميدان كرة الخيل فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٩م، فانتهت بذلك قصة تاريخ حياته بالمشروع.

لقد سبق لى وقابلت (مستر اسكت) عندما كان هو باشمفتش تفتيش (درويش) فى سنة ١٩٢٢م عندما كنت أنا وقتها مزارعا فى ذلك التفتيش. وكانت له ذاكرة قوية. ولذلك عندما قابلنى فى كتب الرئاسة ببركات فى سنة ١٩٢٩م وكان أول

صيحة منه (ابن محمد عبد الله) (Mohd. Abdalla's Son).

٥- مستر جيتسكل - إنجليزي:

يختلف (مستر جيتسكل) عن كل الذين سبقوه فى مكتب الرئاسة ببركات بالنسبة للطريقة التى جاء بها إلى العمل فى الشركة الزراعية وبالنسبة للتأهيل العلمى.

تخرج (مستر جيتسكل) من الكلية الجديدة فى جامعة اكسفورد فى أواخر عام ١٩٢٢م. وتقدم للعمل فى مشروع الجزيرة بموجب إعلان في الجرائد البريطانية. وتم إختياره فى شهر فبراير ١٩٢٣ وهو فى الثانية والعشرين من عمره. وكان حدثا فريدا فى ذلك العهد أن يأتى شاب تخرج من جامعة اكسفورد الشهيرة ليعمل فى مشروع زراعى، بدلا من أن ينضم إلى أصحاب الياقات البيضاء فى السلك السياسى فى حكومة السودان، المخصص فى ذلك الوقت لخريجى الجامعات البريطانية الشهيرة. وكما يبدو فأن تخصصه فى مادة التاريخ هو الذى أوحى اليه بأن يفضل العمل فى مشروع زراعى بالسودان.

كان أول عمل قام به مفتشا صغيرا فى تفتيش (عبد الحكم) التابع للقسم الأوسط فى مشروع الجزيرة فى عام ١٩٢٣م. واستمر يعمل فيه حتى شهر فبراير ١٩٢٧م، أى لفترة بلغت فى مداها أربع سنوات. وتم نقله بعد ذلك إلى تفتيش (حمد النيل) فى القسم الجنوبى فى شهر مارس ١٩٢٧م.

ثم نقل (مستر جيتسكل) من تفتيش (حمد النيل) إلى مكتب الرئاسة ببركات فى شهر نوفمبر ١٩٣٠. وكانت وفاة (مستر اسكت) فرصة مواتية له ليتقلد وظيفة مساعد المدير، لينضم إلى الذين كانوا فى القمة فى إدارة الشركة الزراعية.

وكان كل هؤلاء من أساطين لعبة الخيل (البولو)، وكان لها شأن عظيم ليس فى منطقة الجزيرة فحسب بل فى بعض أنحاء السودان الأخرى والبلدان المجاورة فى (مصر) وفى (قبرص). وكانت المباريات تقام بين لاعبى الجزيرة والجيش الانجليزى فى الخرطوم وفى شندى أو محليا فى الجزيرة. وتقام فى المناسبات الترفيهية الهامة لسكان مدينة ودمدنى وما جاورها، فى ميدان كرة الخيل الذى كان موضعه جنوب مدينة ودمدنى. وكانت هناك ميادين أخرى داخل منطقة الجزيرة فى نادى ٨٨

وفى نادى المسلمية. وكان انجليز الجزيرة يهتمون اهتماما فائقا باقتناء أفضل أنواع الخيول، التى كانت بالإضافة إلى المرور، تستغل فى السباق الذى كان له شأن عظيم فى المنطقة.

وكان هولاء هم الذين كانوا يديرون المشروع. وليست هناك مصالح غير مصلحة (الحسابات) والهندسة المعمارية) (والمصلحة الهندسية الميكانيكية). لأنه كان من المعروف منذ البداية أن مهمة الشركة الزراعية هى الإدارة، وأما النواحى الزراعية الفنية فكانت تتولى أمرها الأبحاث الزراعية الحكومية بالجزيرة، التى تقدم البذور المحسنة للزراعة وتقرر تاريخ الزراعة وكل العمليات الزراعية الأخرى، مع الارشاد والمتابعة وتدفع الشركة مساهمة مالية لهذه الخدمات ولم تكن هناك أى (مصلحة للزراعة). ولذلك فأن الذين تعينهم الشركةإداريون فقط، لأن العمل المطلوب منهم عمل إدارى، وإذا وجدوا الصفات الإدارية فى زراعى فأنهم يفضلونه.

وكان فى القمة من الناحية الأخرى الكتابية والحسابية ثنائى يتكون من فلسطينين أولهما (السيد / اسكندر صفدى) وهو المسئول عن الإدارة، والثانى (السيد/ توفيق عطا الله) وهو المسئول عن الحسابات. وكانت الشركة قد أوكلت لهما الإدارة والحسابات منذ البداية فى مشروع الزيداب وفيما بعد فى الجزيرة فى طورها الأول.

هذا وبعد امتدادات المشروع وتطور الأعمال الحسابية، نصح المراجعون الذين كانوا يحضرون من المملكة المتحدة سنويا لمراجعة حسابات المشروع، نصحوا الشركة والحكومة بتعيين محاسب قانونى لإدارة الأعمال الحسابية فى المشروع، لأن كلا من (اسكندر) (وتوفيق) تعلما نظام حسابات الشركة المختلفة بالممارسة والمران. وقد تم بالفعل اختيار أحد المراجعين (مستر ألن) الذى كان يحضر سنويا من تيم المراجعين للحسابات، وكان يعرف (توفيق) والطريقة التى كان يدير بها الحسابات، ولكن (توفيق) لم يكن سعيدا بهذا الاختيار الذى سبب له ألما ووجعا، لأنه سيقف فى طريقه عن كثير من الممارسات فى طبخ الحسابات وتلفيقها. بالإضافة إلى أن ذلك سيسبب هبوطا فى مركزه الاجتماعى وتصرفاته الأخرى، التى لم تكن فوق الشبهات. ولذلك فقد ضاق (توفيق) ذرعا وفكر فى التخلص من (مستر ألن). وهداه التفكير إلى استعمال مكيدة سابقة كان قد دبرها له بعض (أقباط) السكة اخديد

(بعطبرة) والقصة كما عرفناها فيما بعد، هى أن (توفيق) كان يعمل نائبا لرئيس حسابات مصلحة السكة حديد (بعطبرة)، وكان رئيس الحسابات (قبطيا) وكان على وشك أن يحال للتقاعد. والمفروض أن يحل محله (توفيق). وكانت هناك سلسلة من (الأقباط) بعده. ولذلك فأن (توفيق) إذا تولى ذلك المنصب فانه سيسد عليهم الطريق. ولذلك فقد دبروا للخلاص منه فى الوقت المناسب. وجاء الوقت المناسب عندما ذهب (توفيق) فى اجازته السنوية ليأتى بعدها لإستلام وظيفة رئيس الحسابات المتقاعد والذى كان فى إجازته النهائية. وبعد ذهاب (توفيق) للأجازة وسلم أعماله إلى مساعده من (الأقباط)، إنتهزوا الفرصة وفتحوا أدراج (توفيق) ووضعوا فيها كل الفواتير القابلة للسداد، وأحكموا بعد ذلك قفل الأدراج. وأوعزوا إلى الشركات بالمطالبات فى تسديد حسابتها من المصلحة فانهالت الخطابات والبرقيات على مدير السكة حديد بالمطالبة بسداد الفواتير. فانزعج المدير لهذا الحدث الذى يحدث لأول مرة فى مصلحته، وأمر بتكوين لجنة لتقصى الحقائق، مكونه من نائب المدير ومدير الورشة البريطانيين وفاضل باشا المصرى بالسكة حديد (بعطبرة). وفى البحث عن الفواتير لم يعثر عليها فى أى مكان محتمل أن تكون فيه. وأخيرا أشارت الأصابع إلى أدراج (توفيق) إذ ربما يكون قد وضعها هناك، لأنه هو الذى كان يتولى المسئولية عن تسديد الحسابات. وعلى أثر ذلك تم فتح الأدراج بحضور اللجنة ووجدت كل الفواتير المطلوبة. وجاء (توفيق) عائدا من الأجازة ليتسلم رئاسة حسابات مصلحة السكة حديد، وإذا به يجد نفسه مواجها بلجنة تحقيق جاهزة. فلم ينفع كلما تقدم به من حقائق بالتسليم والتسلم، وأن أدراجه تركها فارغة ومفتوحة. فصدر القرار بالاستغناء عن خدماته. ولم يجد سبيلا إلا أن يلجأ إلى قريبة وعديله (اسكندر صفدى) الذى كان وقتها يعمل موظفا مع الشركة الزراعية بالزيداب، والذى إستطاع أن يجد له وظيفة فى حسابات الشركة الزراعية. واستطاع بذكائه ومعرفته بالحسابات أن يحتوى كلا من (مستر ماكنتاير) مدير الشركة (ومستر رايت) نائبة. ورحل معهم فى نهاية الأمر إلى الجزيرة ليصبح رئيس حسابات المشروع. وأسر (توفيق) هذه المكيدة فى نفسه ضد (الأقباط). ولذلك فأنه طوال خدمته بالمشروع لم يسمح إلى أى (قبطى) أن يدخل رجله فى خدمة المشروع.

ونعود الآن إلى قصته مع غريمة (مستر ألن) فقد تركناه يفكر فى الخلاص منه، فاهتدى بأن مثل مكيدة الأقباط) التى دبرت له فى (عطبرا) ستكون مناسبة لتكرارها فى التخلص من (مستر ألن). وبالفعل إنتهز فرصة ذهاب (مستر ألن) بأجازته السنوية، وفتح أدراجه وملأها بالفواتير المفروض سدادها وأحكم قفل الأدراج. وأوعز إلى الشركات بملاحقة المحافظ والمدير فى سداد الفواتير، مما أزعج كليهما. فأمر المدير بتكوين لجنة لتقصى الحقائق مكونة من نائب المدير (مستر ارشديل) ونائبه (مستر أسكت) ومدير الورشة البريطانى (واسكندر صفدى). وبعد البحث والتحرى لم يجدوا أى أثر للفواتير وأخيرا لفت نظرهم إلى أدراج (مستر ألن)، إذ ربما يكون قد تركها هناك. وفعلا قد تم فتح الأدراج بواسطة اللجنة، ووجدت كل الفواتير المطلوبة بشهادة المذكورين أعلاه. وأرسلوا تقريرهم إلى المدير (مستر رايت) الذى لم يتأخر بالقرار السريع. فأرسل برقية إلى مكتب الشركة الزراعية بلندن لاخطار (مستر ألن) بالاستغناء عن خدماته وعدم العودة إلى الجزيرة مرة أخرى.

هذا وظلت وظيفة (مستر ألن) شاغرة، كما ظل مكتبه مقفلا طوال عام ١٩٢٩م، ،حتى شهر أكتوبر من عام ١٩٣٠م. وخلا الجو (لتوفيق) فى تلك الفترة، وأعتقد بأنه بعد أن تخلص من (مستر ألن) فلن تكون هناك محاولة أخرى لايجاد خلف له. ولكن الحكومة كانت تسمع الشكاوى من تصرفات (توفيق)، كما أن جماعة الشركة أنفسهم أدركوا بأنه لابد من إيجاد شخصية بريطانية تتسلم الأعمال التى يقوم بها (توفيق) وتملأ الفراغ الذى خلفه (مستر ألن). فوقع الاختيار على (مستر جيتسكل) الذى تم نقله من مكتب (حمد النيل) إلى الرئاسة ببركات فى شهر نوفمبر ١٩٣٠م، بعد تغيير اسم الوظيفة إلى مراجع حسابات التفاتيش وكان فى الماضى يعمل فيها من غير البريطانيين وكان البون شاسعا بين (ألن) (وجيتسكل) فى مجال الحسابات. فكان الأول مراجعا قانونيا وأما الثانى فكان رجل تاريخ، ولو أنه فى واقع الأمر يمكن للشخص العالم أن يقتحم أى ميدان من ميادين المعرفة فاذا كان (توفيق) تعلم الحسابات بالممارسة والمران بتعليمه المحدود، فان (جيتسكل) سيكون فى إمكانه النجاح. وقد حدث ذلك فعلا، فقد سبق (لجيتسكل) العمل فى التفاتيش وبرز بروزا ظاهرا لفت اليه الانظار، وتفوق فى كل شئ هناك حتى فى كرة الخيل (البولو).

ولعله ومن المناسب أن نذكر أن الشخص الذى اكتشف (جيتسكل) وعمل على نقله إلى الرئاسة ببركات، كان (مستر أرشديل). وكما يبدو كانت هناك ناحيتان فى غاية الأهمية بالنسبة (لمستر أرشديل). الأولى الكفاءه الممتازه التى ابرزها فى الغيط، وأما الثانية تفوقه فى كرة الخيل (البولو)، فلم يحفل (مستر ارشديل) بأية اعتبارات للجامعات والعلم والثقافة. وكان بروزه فى البولو مهم للغاية حتى بالنسبة (لماكنتاير) المحافظ (ومستر رايت) المدير، لأن هذا الفريق كان قد فقد زميلا من المجيدين فى البولو وهو (مستر أسكت) الذى مات فى ميدان كرة الخيل بالسقوط من ظهر فرسه. وكانت فرصة مناسبة أن يسد لهم (مستر جيتسكل) الفراغ فى هذا المجال أيضا.

جاء (مستر جيتسكل) إلى مكتب الرئاسة ببركات، وكانت أول مسئولية أوكلت اليه هى أن يكون مراجعا لحسابات مكاتب الغيط. وكان يتولاها لأول مرة انجليزى. ولم يأخذ هذه الوظيفة وكأنها عمل روتينى، كما كانت الحال عليها سابقا عندما كانت يتولاها اليونانيون أو الشوام، بارسال تقارير مقتضبة عن مراجعاتهم الشهرية للرئاسة. فكان أول خطوة إتخذها اهتمامه بالاطلاع على القوانين بالنسبة لنظام الحسابات المشتركة بين الحكومة والشركة والمزارع وبين المزارعين أنفسهم، وذلك ليستوعب نظام حسابات الشركة الثلاثية لأنها كانت كما يبدو حسب تقسيم المسئوليات فالحكومة مسئولة عن إيجار الأراضى وجلب الماء إلى المشروع والقنوات وتأخذ أزاء ذلك ٤٠٪ من أرباح القطن والمزارع المسئول عن كل العمليات الزراعية يستحق ٤٠٪ من أرباح القطن والشريك الثالث الشركة الزراعية المسئولة عن الإدارة وملحقاتها وتستحق ٢٠٪ من أرباح القطن. ويلحق هذا التقييم حسابات أخرى معقده، تبدأ من تسليم القطن فى محطات التسليم بالتفاتيش، ووزنه وترحيله إلى المحالج وحلجه بملحقاته، ونقله إلى بورتسودان وتخزينه وترحيله إلى الخارج إلى أن يتم تصريفه. كل هذه التكاليف تحسب على الشركاء الثلاثة حسب نسبهم المذكورة. وهناك أيضا شراكة بين المزارعين أنفسهم فى عملية الحراث، فأن بعض الأراضى فى المشروع رخوة ولا تحتاج إلا لحراث خفيف، بينما هناك أراضى أخرى صلبة تحتاج إلى حراث عميق أو أكثر من عملية حراثة واحدة. ولو أنه كان من حسن حظ الأول وسوء حظ الثانى، فأنهم يتعاونون بأن تكون تكاليف الحراث

موزعة على الجميع بالتساوى على حساب الفدان الواحد، وينطبق هذا على عمليات المخصبات والرش.

درس (مستر جيتسكل) كل هذه الإتفاقيات، بدأ رحلته إلى مكاتب التفاتيش المختلفة، وتعرف على كل المحاسبين بالمكاتب وكتب عن كل واحد منهم تقريراً مفصلا. وكان ذلك قد حدث لأول مرة. وكنت فى ذلك الوقت فى وضع يسمح لى بالاطلاع على كل هذه التقارير، وتبين لى الفرق الشاسع بين التقارير المسهبة وتلك التقارير المتقضبة السابقة. وكان الأمر فى نهاية المطاف أن أصبحت أغلب القواعد الحسابية الاساسية القانونية من صنع (جيتسكل). وظهر (لتوفيق) بأن الأوضاع أخذت فى التغيير فى أغلب القواعد والأسس، فكل يوم وآخر يرسل مناشير للتفاتيش بتغيير النظام السابق بنظام جديد ميسر وغير معقد. وكان يرسل هذه التقارير بواسطة (توفيق) للعلم بها. وظهر (لتوفيق) بأن الأوضاع أصبحت تخرج من يده، وتسير نحو أسس جديدة علمية واضحة المعالم، بدلا من الاسس القديمة المعقدة التى كانت تسير على المران المتبع منذ وقت طويل. تضايق (توفيق) إذ كيف لهذا المفتش الصغير الذى يأتى من الغيط، أن يقتحم ميادين الحسابات وأن يلفت الأنظار اليه ى كل مكان بأفكاره وابتكاراته الجدية فى طريقة الحسابات بالغيط فى تلك الفترة لقصيرة. فأصابة القلق وأخذ يفكر فى مصادمات مع (جيتسكل).وسنحت له الفرصة عندما أرسل (جيتسكل) أحد المراسلات إلى (توفيق) طالبا منه الحضور لمقابلته فى مكتبه. فما كان من (توفيق) إلا أن ثار وطرد المراسلة قائلا له: كلم (جيتسكل) بأن يحضر هو لمقابلتى فى مكتبى وجاء مباشرة إلى مكتبنا الذى يفتح على مكتبه من الناحية الشمالية وكان بالمكتب الآخر (أمام) وهو مسئول عن البوستة (وميشيل كمير) وهو مسئول عن الطباعة، وكنت الثالث أنا مسئولا عن المكاتبات. وجاء إلى مكتبنا بعد أن سمعنا طرده للمراسلة قائلا: لم يبق لنا إلا أن يأتى مفتش صغير من التفاتيش ليتحكم فينا. وكما ظهر لنا فيما بعد، فقد ذهب (توفيق) مباشرة إلى (مستر رايت) واشتكى له من معاملة (جيتسكل) له وبعد فترة من الوقت جاء (جيتسكل) بنفسه إلى (توفيق) فى مكتبه معتذراً. وظل بعد ذلك يداوم على الحضور إلى مكتب (توفيق) كلما أراد أن يبحث بعض المواضيع.

ولم يمض وقت طويل حتى حدث أشكال آخر. فقد جاء (جيتسكل) إلى مكتب

(توفيق) قائلا له هذا منشور إلى التفاتيش ويجب ارساله دون تأخر وبسرعة. ولم يأخذ (توفيق) أى شئ فى بادئ الأمر، ولكن كما يبدو ابتدأ يعيد التفكير فى كلام (جيتسكل) فرأى أنه يعنى إصدار أمر. فذهب مسرعا إلى المدير (مستر رايت) مشتكيا ومحتجا على مخاطبة (جيتسكل) له. فما كان من (رايت) إلا أن استدعى (جيتسكل) ولفت نظره مر أخرى فى طريقة التعامل مع (توفيق) وطلب منه أن يذهب ويعتذر له. وجاء (جيتسكل) بالفعل معتذراً ومؤكدا إلى (توفيق) بأنه لم يدر بخاطره أبداً أن يأمره ولكن ربما حدث خطا فى التعبير.

وأخيرا وصل هذا التحرش من (توفيق) حيال (جيتسكل) إلى أسماع (ارشيدل)، والذى كان فى إتصال مع (جيتسكل) فى المكتب والخارج. ويبدو أنه خشى على (جيتسكل) من (توفيق) بأن يلحقه (بألن) الذى إنتشر خبر الاستغناء عنه. ولذلك فقد عمل مسرعا على إصدار أمر من المدير (رايت) لنقل (جيتسكل) إلى المكان الذى شغر بوفاة (اسكت)، مساعدا للمدير وتخطى بذلك الكثيرين من الذين كانوا أقدم منه، مما جعل بعضهم يحتج والبعض الآخر يستقيل من الخدمة.

نعود إلى الخلف إلى (بركات) ومن أين جاء هذا الاسم. وعندما ابتدأ المشروع كتجربة استطلاعية فى منطقة تبعد حوالى عشر أميال شمالى (مدينة ودمدنى)، أطلق على تلك المنطقة (طيبة) رغم أنها بعيدة عن قرية (طيبة) المركز الدينى الرئيسى للعركيين فى الجزيرة. لكن تم إختيار اسم (طيبة) بالنسبة لشهرتها الدينية فى المنطقة وفى نفس الوقت تيمنا (بالطيبة). وحتى المكتب ومنزل المفتش الأول والاستراحة، كلها كانت على شاطئ النيل بالقرب من البيارة، وليس فى مكان المكتب الحالى كما يظن بعض الناس. ولا تزال آثار تلك المبانى موجودة. وعندما انتقل المشروع جنوبا فى سنة ١٩١٤م إلى المحطة الثانية، فإن البيارة الثانية أقيمت على شاطئ النيل بالقرب من قرية (أم سنط). ولما ذهبت الطليعة الأولى من إداريى الشركة، حطت رحالها بالقرب من البيارة فى مساكن مؤقتة وبما أن هذه المنطقة مختلفة عن المنطقة الأولى التى كانت بعيدة وخالية من أى قرية بجوارها، فكان من الممكن السكن على شاطئ النيل. وأما بالنسبة للمحطة الثانية فقد جاءت بجوار (قرية أم سنط). وعلى ذلك فهى لاتصلح لإقامة مكاتب الشركة على شاطئ النيل هناك. وبعد التفكير ومسح المنطقة استقر الرأى أن تكون مكاتب الشركة فى

مكان آخر. واخيراً استقر الرأى على المكان الحالى بالقرب من السكة حديد، وبه منطقة واسعة لكل إمكانيات التوسع مستقبلا. واختلفت الرواية عن الاسم (بركات). فالبعض يقول رواية محلية وأن الاسم جاء من المرحوم (أحمد ود الفلكى) شيخ حله (أم سنط النور) ويزعمون بأنه كان له صلة منذ البداية مع رجالات الشركة الاوائل (ماكنتاير) (ورايت) (وارشديل). وكان يمد الخيل بما تحتاج اليه من عليقة وعقد بذلك صداقة مع هولاء القوم استمرت زمنا طويلا حتى قبل وفاته. ويقال أن (شيخ أحمد) هو الذى إقترح الاسم (تيمنا) (بالبركة) كما كانت (طيبه) تيمنا (بالطيبة). وأما الرواية الثانية فتزعم بأن مفتش الجزيرة البريطانى فى ذلك الوقت هو الذى إقترح الاسم تيمنا باسم (بركات) (الشريف براكات) القرية. هذه هى خلفية (بركات) التى صارت مكانا لرئاسة الشركة الزراعية فى عام ١٩١٤، وأصبحت بذلك فى الصدارة فى كل مكان محليا وخارجيا كرئاسة لأكبر مشروع لزراعة القطن طويل التيلة.

وكان كل الذين يسكنون فى (بركات) عند وصولى اليها فى يناير ١٩٢٩، هم فى واقع الأمر من العاملين فى المشروع بطريقة أو بأخرى. فلم يسمح لأى أحد من الأهالى بالسكن فى (بركات)، كما لم يسمح لأى أحد من العاملين أن يشيد مبانى خاصة به. فكل المبانى تقوم بتشييدها الشركة وهى ملك لها، بما فى ذلك الدكاكين. كما شيدت الشركة مطعما للعاملين، وكان يستعمل فى الليل ناديا. وكان من الذين تعرفت عليهم فى بركات عند وصولى اليها المرحوم (الحاج أحمد عواض صيام) والذى جاء من منطقة أسوان فى القطر المصرى. وله أخوة يسكنون فى حلفا بالسودان وكان (الحاج عواض) يعمل مترجما للسياح الذين يفدون إلى منطقة أسوان، وتعلم الانجليزى السياحى من الاختلاط بالسياح. وهناك تعرف على (المستر ماكغلفرى) أول محافظ للشركة الزراعية فى (الزيداب) عام ١٩٠٧. وكان (ماكفلفرى) فى بادئ الأمر يعمل محافظا للبنك الأهلى المصرى فى القاهرة. وبعد ذلك إنتقل الحاج أحمد عواض معه إلى الجزيرة واستمر معه حتى وفاته عام ١٩١٨. ونظر لخدماته مع محافظ الشركة فقد منح دكانا وشيد له بالقرب منه منزلا. ومازال الدكان فى مكانه الحالى. وكان يحتوى على كل احتياجات السكان فى المنطقة ماعدا الخمور. وكان (الحاج أحمد عواض) رجلا شهما وكريما ومضيافا وصاحب شخصية

بارزة، وله صلات تجارية مع الشخصيات الكبيرة من الشركات والتجار في الخرطوم وودمدني. ولم يجد أولاده الفرصة لاكمال تعليمهم. فعمل أولاده (علي) و (محمد) بالتجارة في ودمدني. أما ابنه (أبو العلا) فكان يزاول أعمالا موسمية مختلفة بالمحالج. ووجد (محمود) فرصة في العمل مراقبا للعمال في ورشة العربات ببركات. وولده الوحيد الذي وجد فرصة لاكمال تعليمة هو (سر الختم) والمعروف حاليا باسم (السر)، ويعمل حاليا مهندسا بورشة العربات ببركات. وتولى ولده (عبد الله) أمر الدكان.

وكان من ضمن الذين تعرفت عليهم عند وصولي أغلبهم من أبناء الجعليين الذين حضروا من الزيداب للعمل بالجزيرة. ومنهم د. عبيد محمد مبارك، والد البروفسور (محمد عبيد) وأخوانه. وكان عبيد الوحيد الذي يعرف القراءة والكتابة من أولا الزيداب، ولذلك ترى أولاد الشمالية يلتفون حوله ليكتب أو يقرأ لهم خطاباتهم. وبعد تقاعد عبيد من عمله كسواق للمحافظ (ماكتناير) تم تعيينه مراقبا للعمال في المنطقة. وفي عام ١٩٤٣ أمر مدير المشروع (ارشديل) بتعينه أمينا للمخازن العمومية ببركات. وكان التعيين مفاجأة للباشمهندس البريطاني المسئول عن المخازن. فأرسل مذكرة إلى المدير يلفت نظرة إلى أن (عبيدا) غير متعلم ولا يعرف الانجليزية. فرد عليه (ارشديل) قائلا" أننا عينا قبل ذلك ثلاثة من المتعلمين الذين يعرفون الانجليزية، فسرقوا المخازن وأنصحك أن تعين له مساعدا يعرف الانجليزية، واستمر (عبيد) أمينا للمخازن العمومية إلى أن تقاعد عام ١٩٥٩. وكانت فترته خالية من السرقات التي كانت تحدث سابقا في هذه المخازن.

وعندما تقاعد عبيد جاء يسألني، وكنت وقتها نائبا للمدير، عن مستقبله، وهل سيبقى في (بركات) كبقية أبناء الزيداب الذين اتخذوها موطنا لهم بعد تقاعدهم أم يعود إلى الزيداب. فقلت له لو كنت في مكانه وعندي المنزل الذي رأيته في الزيداب عند زيارتي لها عام ١٩٥٨، والذي مساحته أكثر من ألفي متر وبه جنينة ويطل على النيل، لو كان عندي مثل ذلك المنزل لما ترددت في الرجوع إلى الزيداب. وجاء بعد ذلك يودعني لأنه قرر الذهاب إلى الزيداب. وطلب مني أن تمنحة الإدارة دكانا في بركات حتى يكون "إيد في الطوف وإيد في المركب". فقلت له هذا أقل ما تمنحه له الإدارة نسبة لخدمته الممتازة الطويلة وسافر عبيد. وكانت المفاجأة

بالنسبة لى أن يعود إلى بركات بعد بضعة شهور. ولم أصدق نظرى عندما رأيته. فضحك وقال لى أنى فى واقع الأمر قد وجدت من العسير على أن أفهم الناس وأتعامل معهم بعد تلك الغيبة الطويلة، وأصبحت غريبا عنهم ولم أفهمهم ولم يفهمونى، وساقنى الحنين إلى الولف القديم. وعاد عبيد رحمه الله رحمة واسعة، وإختار له مكانا متسعا فى قرية (الفلاتة) الواقعة إلى الناحية الشمالية من بركات. وظل بها حتى وفاته، وكتبت عنه رثاء فى مجلة (الجزيرة).

ومن الذين تعرفت علهم فى بركات أولاد الماحى (عوض وأحمد) وكانت شهرتهما سواقة عربات البوستة لتوزيع الخطابات إلى المكاتب المختلفة فى كل أنحاء الجزيرة. ولذلك لم يكن هناك أحد من عائلتى وغيرهم فى الجزيرة لايعرفونهما. وزادت معرفتهما أكثر لأنهما كانا يحملات كميات كبيرة من الرغيف، فيلقاهما سكان المنطقة بتلهف. ويأتى بعد ذلك سواقوا عربات الخزينة الأربعة وهم (محمد سعيد سيد أحمد) والد (الدكتور أحمد وأخوانه) و (قسم الله عباس) و(محمد عبد الله كريب)، و (أحمد خليفة محمد) والد حسن وأخوانه. وكان هؤلاء الأربعة يوزعون الملايين من الأموال للصرف للمزارعين فى أيام الأرباح والعلاوات. كانوا يوزعون هذه الأموال الطائلة فى طول الجزيرة وعرضها بدون حراسة فى تلك الأيام. ولم يسمع الناس عن أى عجز فى الخزينة، كما لم يسمع بأى هجوم فى المنطقة على عربات الخزينة. وقرأت مرة فى تقرير المدير (المستر رايت) بأنه هو والمحافظ (ماكنتير) كانا عائدين لبركات من القسم الجنوبى، فوجدا بالقرب من (نادى ٨٨) عربة الخزينة فى العراء. ووجدا بداخلها صندوق الخزينة ومعه (محمد سعيد سيد أحمد). فأخبرهما أن العربة تعطلت، وذهب زملاؤه إلى النادى ليخطروا بركات لتسعفهم.

وكان هناك فى المنطقة أيضا ورشة النجارين، وهى تابعة للمقاول (الخواجة بلفنتس)، وبها النجارون والنقاشون. وكانت الشركة الزراعية تقوم بتشييد مبانيها بواسطة هذا المقاول، الذى يقوم بتنفيذ المبانى المطلوبة بموجب الرسومات التى تقدم له تحت أشراف المهندسين البريطانيين. وكان على إدارة الشركة الزراعية توفير المواد، وعلى المقاول العمالة. ولكى ينفذ المقاول هذه الأعمال أقام هذه الورشة. وكان على رأس قسم النجارين (أحمد بكرى)، وكان شخصية بارزة فى

المنطقة لايعرف المجاملة والتهاون فى العمل، ولذلك كان يثق فيه المقاول اليونانى ثقة كاملة، فأرسله إلى (أثينا) فى (اليونان) للتدريب على فن النجارة.

وكان على رأس قسم النقاشين الخليفة (ابراهيم) ثم أعقبه الخليفة (محمد صالح العراقى). وكان على رأس البنائين (أحمد أبو زيد) والد المقاول (عبد الباسط). وكان يسكن بعض هؤلاء وعمالهم فى قرية (أم سنط)، والبعض الآخر فى قطاطى القش الواقعة فى الناحية الشمالية للمنطقة.

وكان المجتمع فى بركات متباينا فى كل الميادين. فكان للبريطانيين فى مكتب الرئاسة دنياهم الخاصة بهم من اجتماعات وترفيه فى نادى الجزيرة فى ودمدنى وفى النوادى الأخرى فى الغيط. أما بالنسبة للأجانب من الأجناس فلهم أنديتهم. فكان لليونانيين النادى اليونانى، وللشوام النادى اللبنانى وكلاهما فى ودمدنى. أما بالنسبة لنا فلم يكن فى مقدورنا أن نشترك فى أى من هذه النوادى. كما كان يتعذربالنسبة لنا الذهاب إلى السينما فى ودمدنى. ولذلك كنا نتحايل لتزجية الوقت بالمشاركة أحيانا فى ليالى المولد العثمانى فى ليلتى الأثنين والخميس. وأحيانا بالمشاركة فى ليالي دراسة العلم فى زاوية (أحمد البكرى) باشراف العالم (الشيخ عثمان حسنين)، الذى كان يحضر من الزيداب فى بعض المواسم ويطلب منه أبناء الجعليين تدريس العلم. وكنا ثلاثتنا (أمام) و (محمد عبد الرحمن الأقرع) وأنا، نقضى بعض الوقت فى دكان (أحمد عواض) أو فى نادى المطعم. كما كنا نقضى جانبا من وقتنا فى المكتب أو فى القراءة. واشتركنا فى نادى الكتاب (Book Club) فى لندن وتصلنا الكتب بانتظام، أو نستلف الكتب من النوادى البريطانية فى الجزيرة. أما بقية سكان المنطقة من أبناء الجعليين والشمالية، فيتبع بعضهم إلى حلقة الختمية تحت زعامة (على الباشا)، والبعض الآخر فى حلقة القادرية المنقولة من (كدباس) بزعامة (الشيخ مصطفى محمد الأمين).

أما بالنسبة للحياة المعيشية، فقد تحدثت مع الأخ (أمام) منذ اليوم الأول لى فى خدمة الشركة. فكان الفطور عبارة عن (فك ريق) والغذاء فى المطعم بالسوق والعشاء حيثما اتفق. وتصادف فى ذلك الوقت تعيين موظف جديد للتلفون يسمى (أحمد إبراهيم) من أهالى العيلفون. وكانت له تجربة سابقة فى خدمة الحكومة فى عدة مناطق، ويبدو أنه كان خبيراً فى مسألة الحياة فى أماكن مختلفة بالسودان

ورأينا من اللائق أن ندعوه للفطور معنا. فاقترح علينا أن نعمل (ميز/مس)، وأنه سيتولى إدارته. وفى ثانى يوم للنظام الجديد جاءت (أمّة) تحمل الغذاء. ولما فتحنا الطبق وجدنا صينية كبيرة وعليها لفات الكسرة وصحن لحم وآخر طبيخ بامية وآخر سلطة. وكان ذلك تغييرا هائلا ومفاجأة. ولاحظت بأنه مكتوب على طرف الصينية (زينب بنت على). فعلمنا بأن هذه المرأة خادمة لصاحبة الصينية والتى يعمل والدها بالشركة. وكان لصديقنا (أحمد إبراهيم) قرابة فى القبيلة مع (على) هذا، واستطاع بسهولة أن يعمل لنا هذا الترتيب المناسب لكل الوجبات.

وجاءت مناسبة أخبرنى فيها (أمام) بأنه تزوج عام ١٩٢٨ من قرية (فارس الكتاب) الواقعة فى مكتب (عبد الجليل) التابع لقسم المسلمية، تزوج شقيقة التاجر المشهور (أحمد عبد اللطيف وأخوانه)، وكانت لهم صلات سابقة بالمصاهرة. وعلمت أن الأخ (أمام) كان يذهب إلى (فارس الكتاب) كل ١٥ يوم مرة نسبة لصعوبة المواصلات والبعد. ففى يوم الرحلة يأخذ (أمام) أجازة ظهر السبت إذ كانت العطلة بالأحد، ويسافر بالقطار المحلى إلى محطة المسلمية. وهناك تنتظره الزوامل لتأخذه أولا إلى قرية (ود سليمان) التى تبعد ٢٠ كيلو متر من محطة المسلمية، ثم إلى قرية (فارس الكتاب) الواقعة حوالى ثمانية كيلو متر جنوب (ود سليمان). ويعود مساء الأحد إلى بركات أما بالقطار الذاهب إلى القضارف أو الأبيض. وفى الساعة السادسة من صباح الأثنين يكون متواجداً، بالمكتب واستمر على تلك الحال لفترة. وفى عام ١٩٢٩ تحسن الحال إذ كانت هناك بعض العربات التى تذهب إلى سوق المسلمية. فكنت أذهب مع الأخ (أمام) بالعربات مساء السبت فى كل اسبوع لزيارة والدى فى حواشته بالقرب من قرية (ود سليمان).

وفى شهر يونيو عام ١٩٣٠ أخذت أول اجازة. وقضيت أغلبها بين ودمدنى والحواشات. وكانت نتيجة موسم ١٩٢٨/١٩٢٩ سيئة، إذ انخفض الإنتاج إلى ٢,٧٨٩ قنطار للفدان. وأخذت الأزمة تطل برأسها. فلم تكن هناك أرباح. وأخذ والدى من جهة ووالدتى من جهة أخرى يتحدثان معى عن مسألة الزواج. فذكرت لهما أننى أرى الوقت غير مناسب نسبة للأحوال السائدة. وفى عام ١٩٣١ أخذت اجازتى، وقضيت جزءا منها بصحبة والدى فى زيارة أخى (عبد الله الكارب) الذى كان وقتها مأمورا لمركز بربر. وتطرق الحديث إلى الزواج أيضا. ولكن كانت الحالة الاقتصادية

تزداد تدهورا فكان إنتاج موسم ١٩٢٩/١٩٣٠: ٣٢٨ر٢ قنطارا للفدان. وأما موسم ١٩٣٠/١٩٣١ فقد إنخفض إلى ١,٣٦٠ قنطار، ومن زاد الطين بلة أن القطن أصابة البوار فى البيع. فأخذنا كلنا نفكر بأن والدى أخذت صحته تتدهور من كبر السن، وقد جاء الوقت ليترك الحواشات. فوافق، ولكنه إختار أن يعود إلى قريتنا (ود البر) ليعيش مع أهله ويقرأ القرآن. وكان يختم القرآن فى عصر كل يوم أربعا. وإستمر على هذه الحالة من ١٩٣١ حتى وفاته فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٣. وحمه الله رحمة واسعة. وكنت عندما أزوره يكرر لى ووالدتى قصة الزواج.

وتعرفت فى تلك الفترة من خدمتى من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١ على كثير من المعارف من الأهل والأصدقاء فى ودمدنى، خصوصا وكنت قد قضيت فترة أربع سنوات طالبا فى مدرسة دمدنى الوسطى وكانت تصلنى دعوات منهم كما كنت أقوم بزياراتهم. وجاءت مناسبة الزواج. وتحدث معى بعضهم. وكانوا فى غاية الكرم والشهامة بأن عرض على بعضهم بناتهم وأخواتهم بطريق مباشر أو غير مباشر. ففى الحالة الأولى كان أهل المنزل يسلمون على بما فيهم البنات باسمائهن، وفى الحالة الثانية كانت البنات تقدمن لى الشربات ويعرفونى أهلن بهن. ويبدو أن الأباء والأمهات والأخوان ينزعجون عندما تكبر البنات ولايتقدم لهن خاطب. وكنت أجد نفسى فى حرج شديد. فكل واحدة من تلك الفتيات يتمنى أى شاب أن يقترن بها من حيث الحسب والنسب، وكنت أعرف ذلك. وكان من المتوقع أن يقع أختيارى على واحدة منهن. ولكن خلفيتى مختلفة. فقد كان والدى موظفاً وعمل فى عدة أماكن فى الخدمة الحكومية، منها فترة فى جنوب السودان فى بحر الغزال. غير أنه لم ينفصل عن قريته وأهله ومنطقته ولذلك عندما يأتى فى الأجازة، يصبح المنزل محاطا بالزوار والضيوف وأصحاب الحاجات. وقد نشأت منذ كنت طالب وسط هذا الزحام، والذى لازمنى بعد أن التحقت بمشروع الجزيرة. ولذلك خصصنا (قطية) خاصة للضيوف. ولذلك فأن أى زوجة افكر أن اقترن بها، لابد أن تعرف هذه الخلفية وتكون راضية بالتعايش معها.

ولما حلت سنة ١٩٣٢، وأخذت الأزمة فى الانفراج بإرتفاع الإنتاج من ١,٣٦٠ إلى ٤,١٥٢ قنطارا للفدان، أخذت أفكر فى موضوع الزواج. وأخذت الاقتراحات تتوالى على من أماكن مختلفة. ولكنى كنت مصمما فى قرارة نفسى بالا أقترن إلا بالبنت

التى أعرفها وتعرفنى وتعرف أهلى وخلفياتهم وراضية بها، وتكون خلفيات أهلها متشابه مع خلفيتنا. فأين هى؟

والآن أعود إلى سيرتنا. فلقد استمر بنا الحال، الأخ (أمام) وأنا، كل السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣١. تلك السنوات العجاف التى لم يتم فيها استخدام أى موظف، بل بالعكس أخذت الإدارة فى تخفيض المرتبات والإستغناء عن خدمات البعض. وكان فى تلك الفترة لا يذكر اسم أحدنا إلا ويذكر اسم الآخر.

فى سنة ١٩٣٢ ظهر فجاة فى صباح يوم ١٧/فبراير ١٩٣٢ شاب فى السابعة عشر من عمره، وكان يمسك بيد الشيخ (أحمد بابكر النور) شيخ قرية (أم سنط النور) المجاورة لبركات والتى تعرف أيضا باسم (دار أم بلال). ودخل (شيخ أحمد) بالشاب مباشرة إلى مكتب المدير (المستر أرشديل)، وكانت له معه معرفة وصداقة قديمة منذ عام ١٩١٤. وبعد فترة خرجا من مكتب المدير ومعهما ورقة إلى (توفيق) رئيس الحسابات يأمره بتعيين ذلك الشاب (عبد الله كرار). وتم فعلا تعيينه فى نفس ذلك اليوم. وكان تعيين الوطنيين بثلاثة جنيهات فى الشهر. وقد أثارت هذه الطريقة باشرة التى تم فيها تخطى (توفيق) حفيظته على (عبد الله)، فأخذ فى معاكسته دم رضائه عنه فى عمله، وشكاه لنا. وهذا يعنى أن (توفيق) كان يريد التخلص منه. وأخذ (عبد الله) بنصيحة الأخ (أمام) الذى يعرف أمور (توفيق) فتلجلج الأخ (عبد الله)، ثم أرسل هدية إلى (البوص Boss) عبارة عن صفيحة من سمن الشمالية الصافى الممتاز. وكان لها فعل السحر فى وقف المعاكسات.

أصبحنا بعد ذلك ثلاثة. وكان لكل واحد مناقصة ومناسبة لها صلة سابقة بالمشروع. ومن غريب الصدف أننا ثلاثتنا قرويين وكانت هذه الصلة هى التى جعلتنا نعيش سويا كرفقاء الدرب وأبناء الحى وزملاء الفصل. جمعتنا الأمال. واستطعنا بصبر ومثابرة أن نقابل الصعوبات بوجه باش، ولا نشكو من المتاعب ومقابلة كل المشاكل والمضايقات التى كات تثير غضب الحليم.

الفصـــل الـــرابـــع

قصيدتي التي فجرت معركة

الفصل الرابع
قصيدتي التي فجرت معركة

هناك بعض الذكريات فى حياة الانسان، تظل عالقة بالذهن وهذه واحدة من الذكريات فى رحلة حياتى فى مشروع الجزيرة. فى كثير من الحالات عندما يضيق الحال بالانسان من الظلم ولا يستطيع أن يزيله فانه يفرج عن نفسه بالفكاهة أو بالغمز والتلميح. وهذا ماحدث فى سنة ١٩٣٦ عندما ضاقت بى وزملائى من السودانيين الحال بالمقارنة مع الأجانب الذين كانوا أقل منا علما ومعرفة وسلوكا وكانوا أفضل بالمقارنة فى كل شئ.

عندما انضممت الى خدمة الشركة الزراعية عام ١٩٢٩، وجدت عائلتين. كانت الأولى (عائلة عبجى) تتمثل فى (يوسف عبجى) مدير مكتب المدير (رايت) وشقيقه (جبرة عبجى) أمين المخازن العمومية للشركة بالرئاسة ببركات. وأما العائلة الثانية، فكانت (عائلة بطيخة) وكانت أقل درجة أجتماعية من العائلة الأولى، ولكن أبناء هذه العائلة الأخيرة يدعون بأن أولاد عبجى أخوالهم. ومن المحتمل أن يكونوا محقين فى دعواهم لأنه من المؤكد، حسب التسجيلات، أن العائلتين انحدرتا من الشام ومن (حلب) بالذات، وجاء أجدادهم الى السودان فى عهد التركية السابقة واختلطوا بالزواج مع الأرمن والأتراك كما كانوا هم يدعون. وكانت تقود عائلة بطيخة وتتولى أمرها فتاه كانت فى الحادية والعشرين من عمرها وكانت موظفة فى الحكومة، ورئيسة فى قسم التلفونات. وكانت حكومة السودان فى أوائل أيامها تستخدم البنات فى التلفونات وكلهن أو أغلبهن فى ذلك الوقت من الأجنبيات. كانت العائلة تتكون من الوالدة واسمها (بتول) مسيحية وهو اسم سيدتنا (مريم) والدة (سيدنا عيسى) عليه السلام. ومع هذه الفتاة ثلاثة من الاخوة (عزيز) (رزق الله) (واميل). واستطاعت ان تتعرف هذه الفتاة على (توفيق عطا الله) الرجل القوى فى الشركة ورئيس حساباتها وتستدر عطفه. واستطاعت أن تكون له ساعدا أمينا فى الاتصالات التلفونية الخاصة بينه وبين أصدقائه ومعارفه بالخرطوم، وبالمقاولين الذين يتفق معهم على الأتاوة قبل الحضور لاستلام الشيكات. وكان فى مقدور هذه الفتاة بسحرها ان تجندل الكثير من العشاق وتقضى حاجاتها منهم ولا

تقضى لأى منهم حاجة. وكانت تعتز بأنها ابنة بطيخة العظيم. وباتصالها بتوفيق، حضرت الى بركات وأحضرت معها شقيقها الأكبر (عزيز)، ولم تعد الى الخرطوم الا (وعزيز) أصبح موظفا فى الشركة الزراعية فى المخازن العمومية ببركات مع خاله (جبرا عجبى) مساعدا له. وجاءت مرة ثانية ومعها شقيقها الثانى (رزق الله) ولم تعد الا (ورزق الله) قد تم تعيينه كاتبا فى الشركة الزراعية ببركات. وأما الثالث (اميل) فانها تولت أمره بالمثل وأصبح باشكاتبا فى التفاتيش. ثم أخيرا جاءت هذه الفتاة الى بركات ومعها والدتها وانضموا الى (عزيز)و(رزق الله) وسكنوا بالقرب منا فى قطاطى الحجر بعيدا من الشوام الاخرين الأعلى درجة منهم.

وجاءت (سميرة)، كما كنا نسميها وليس هذا هو اسمها الحقيقى، فى الاجازة التى قضتها مع العائلة التى ارتحلت الى بركات، وكانوا يعيشون كأبناء السبيل مثل الغجر فى العراء، ويوفرون المال. وقابلت (سميرة) عدة مرات فى مقرهم وكانت سافرة وتلبس أفرنجي وكانت أكثر جرأة فى الحديث من اخوتها. وتمر الأيام وتتحسن أحوال العائلة، فتأخذ والدتها وتعود الى الخرطوم وتترك خلفها (عزيز) و(رزق الله). وكما سبق وذكرت كان (عزيز) مساعدا لما يدعى أنه خاله (جبرا عجبى) أمين المخازن العمومية. وفى احدى المراجعات اكتشف المراجع أن خللا ومسروقات كثيرة حدثت فى المخزن. وكتب تقريرا ضد ادارة (جبرا) ومساعده للمخزن، مما يعتبر تقصيرا يؤدى الى المحاكمة. وكانت النتيجة، بدلا من التحقيق، نقله الى مكتب عبدالحكم فى القسم الأوسط ليكون محاسبا للمكتب. فلم يستطيع أن يقوم بالمهة وفشل فشلا ذريعا. وبدلا من محاكمته أو الاستغناء عن خدماته، لأنه كان محميا من (توفيق)، فقد تم نقله الى محالج مرنجان كملاحظ بدون مسئولية. وفى سنة ١٩٣٦، وقد زاد عددنا كسودانيين فى الرئاسة ببركات، كان قد تم فصل (عزيز) من المخزن وذهب الى أهله بالخرطوم ليبحث عن عمل، وبقى (رزق الله) وكان شابا مرحا وودودا، واختلط مع السودانيين كأحدهم، وكان صديقا حميما لكل من (محمد على الدباسى) من موظفى البريد والبرق ببركات (وأحمد ابراهيم سعيد) الموظف بالشركة بمكتب الرسم. وكنا نسميه "(الروتر) وراديو المحطة لنقل الأخبار من الطرف الاخر. وفى تلك السنة ١٩٣٦ تقرر نقل السيد/(رزق الله) الى مكتب اللعوتة فى القسم الشمالى، وقررنا نحن السودانيين أن نقيم له حفل وداع، ودعونا له كل

الشوام وغيرهم من جماعة البريد والبرق وبعض سكان بركات. وكان عليّ كرئيس للحفل أن احضر كلمة الوداع، وقررت أن تكون بالشعر وتحكى الأحداث بطريقة هزلية. وجاء الميعاد فى أمسية ذلك اليوم الذى سيأخذ فيه اللورى (رزق الله) الى تفتيش اللعوته، مساعدا للباشكاتب وها هى القصيدة:

(١) بالأسف الشديد رزق الله منقول باكر
يادمعى الهتون صب كالمطر متواتر
(٢) جات النقلة برغم المراد والخاطر
لكن فى التنقل قد يطيب الخاطر
(٣) بعد العشرة بالأعوام تفارق قهرى
ولدار (اللعوت) اللورى ياخدك بدرى
(٤) تمشى هناك تجد ماء الجداول جارى
وتمشى هناك تشوف نجم الطبيعة السارى
(٥) شد حيلك كثير واظهر براعة وخبرة
وفى فن المحاسبة ضربت خالك (جبرا)
(٦) بعد زمناً قريب تترقى أحسن كاتب
وكل الناس تقول (رزق الله) ياباشكاتب
(٧) تفرح وتنبسط وتجيب (عزيز) عقبانى
وبجاهك تشغله فى المخازن تانى
(٨) مابنساك وكيف ننسى الحكاوى الحاصلة
وحكاية مدنى تضحك للقلوب الثاكله
(٩)ياراديو المحطة المنقطع سياله
ويا روتر بلدنا الما وجدنا بداله
(١٠)لفراقك (دباسى) تملى دايما نائح
واحمد قال براك مالاقا زوالا ناجح
(١١) اسف وثم اسف وثم مليون اسف
لو تنفع فراق رزق الله كلمة اسف

وبعد نهاية الالقاء تكثار الجميع على اختطاف الورقة وكانت موضع فكاهة وسمر طوال تلك الليلة. وفى اليوم الثانى انتشر خبر هذه القصيدة واعتبرها البعض قذفا فى حق المذكورين كما اعتبرها البعض اساءة وهزر بادارة الشركة، حتى وصلت الى المدير (مستر رايت). فطلبنى وتحدث الى فى أمر القصيدة، فقلت له انها بمثابة تظلم بالنسبة لحالة السودانيين بالمقارنة مع زملائهم الأجانب الذين هم فى نفس مستواهم أو أقل. وضربت له مثلا (امام حاج عمر)، وكان يعرفه جيدا لأنه كان مسئولا عن البوستة، بأنه تعين فى سنة ١٩٢٥ بثلاثة جنيهات، وهو الان بعد سبع سنوات يأخذ عشرة جنيهات. ومقارنة (بجبرا عبجى) الذي تعيين فى سنة ١٩٣٠ بعشرين جنيها، وبعد ست سنوات فى سنة ١٩٣٦ صار مرتبه ثلاثين جنيها. ولقد ظهر فى اخر الأمر فشله وعدم مقدرته، بينما ظهرت مقدرة (امام). وبالمثل أنا تعينت فى ١٩٢٩ براتب ثمانية جنيهات وفى سنة ١٩٣٦ صار مرتبى خمسة عشر جنيها، فلم يصدق المدير ووعدنى بأن يأخذ فى التحرى بنفسه. وبعد بضعة أيام سمعنا بأن (جبرا عبجى) ترك الخدمة مفصولا، كما أن شقيقه (يوسف) الذى كان يعمل مديرا لمكتب المدير تقدم باستقالته عن العمل. وكان نتيجة ذلك أن منحنا (امام) وأنا منازل أفضل مما كان فى وقتها بالجملونات. وكان لكل منا منزل بحجرتين وفرندة أمامية كبيرة وأخرى خلفية وحمام ومرحاض داخل المنزل. وصار (امام) مديرا لمكتب المدير خلفا (ليوسف).

لم يدر بخلدى أبدا بأن تلك القصيدة الهزلية التى ودعنا بها صديقنا (رزق الله) سوف يكون لها هذا الأثر السعيد فى حياتنا فى الشركة الزراعية. فكان من أثرها فى النهاية أن اهتم المدير بأن يرعى بنفسه التعيينات ويصدق بها شخصيا.

وتمر الأيام (ورزق الله) يستقيل من خدمة الشركة وتجد له شقيقته مكانا مضمونا ويتم زواجه ويرسل الى كرت دعوة وتأسفت لأننى كنت فى اجازة ووجدت الدعوة بعد عودتى. وأخيرا يرسل الى(رزق الله) خبرا يودعنى فيه لانه ذاهب وزوجته مغتربا الى استراليا- وتبقى الذكريات.

(٢) منشور الآلهة السود BLACK GODS.

أذهب سريعا الى عام ١٩٣٧ عندما جاء لخدمة المشروع بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٣٧

شاب قبرصى بهى الطلعة فى مقتبل العمر ممتلئ الصحة فى الخامسة والثلاثين من عمره أبيض اللون كالانجليز تماما، ويختلف عن بنى جنسه الاغريق الآخرين بلونهم النحاسى واللذين جاء أغلبهم من مصر. كان هذا الشاب يدعى (زينون أكونومو) ZENON ECONOMO وكان يتكلم الانجليزية بطلاقة. وكان أول عمل أوكل اليه كاتبا لمحمد عبدالرحمن الأقرع الذى ذهب للاجازة. وكان (زينون) فضوليا لأبعد الحدود تقرأ الشر والاجرام على وجهه.

وكان لابد لنا أن نسأل عن تاريخه فعلمنا بانه كان يعمل كونستوبلا فى الجيش الانجليزى، وفى قسم المخابرات فى (قبرص) و(اليونان) و(انجلترا) .وكنت أجده فى بعض الأحيان يقرأ فى المكاتبات والفايلات التى مسئول أنا عنها. وكثيرا ما تخاصمنا ولفت نظره ولكنه كان لا يغضب أبدا وينظر اليك كالساحر. واستمر الحال معنا الى أن جاءت الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩،وتعاقبت السنوات حتى شهر مايو ١٩٤١. وكنا فى بعض الأحيان نقول (لزينون) هذا أن دوركم قد أزف وأن هذه الحرب سيكون من أثرها قطع الرقاب وحريات الشعوب، فابحثوا لكم عن أماكن أخرى قبل أن تفقدوا حياتكم. وكانت هذه فى واقع الأمر مجرد مسامرات ليس الا. ولا أدرى حتى الآن هل أثر ذلك فيه أما ماذا حدث بالضبط كما سأذكر.

قام مؤتمر الخريجين العام فى عام ١٩٣٨ وانضممنا كلنا الى المؤتمر وكثر عددنا فى المشروع. وكانت العطلة فى أيام الآحاد وكنا نذهب فى ليلة الأحد ونجتمع غالبا فى منزل المغفور له (ميرغنى دفع الله) فقد كان أكثر الشبان حماسة. وكنا نوصى بعضنا البعض بالا يجد فينا الأجانب ثغرة أو ضعفاء أو عدم كفاءة أو أى مدخل. كما وعدنا بأننا سنحميهم نحن فى بركات من الرؤساء، ولما طالت هذه الاجتماعات لفت نظرى (وليم فريوة) نائب رئيس الحسابات، بأنه وصلهم خبر بأنى انظم اجتماعات سياسية فى مدنى مع السياسين ومع (ميرغنى دفع الله) بالذات، والذى كان له نشاط بارز ومتهور فى بعض الأحيان كعادته، رحمه الله.

قابلت (وليم) بنفسى وأخبرنى بأنه فى الحقيقة وصلهم خبر من البوليس بهذه الاجتماعات. وأنها أصبحت فى أيام الحرب غير مرغوبة خصوصا وموقف الانجليز الحربى غير مطمئن أو مشجع. فقلت له أننا فى واقع الأمر لم يحدث قط أن تحدثنا فى السياسة، وكل حديثنا كان منصبا على موقفنا فى الشركة، لأن كثيرا من أولادنا

فى التفاتيش يجدون عنتا ومضايقة ومعاكسة من الباشكتبة الأجانب ومن تحريضهم للمفتشين الانجليز عليهم، فاذا أردت أن تخدمنا ونحن نثق بك وأنت الرجل الثلاث الآن بعد (اسكندر)و(توفيق)، فاننا نرجو منك أن نلفت نظر الباشكتبة الى هذه الظاهرة. كما اننى لأرجو منك أن تتكلم مع (المستر/شارب) المراقب المالى لكى يتكلم مع المفتش. ولقد فهم (وليم) مقاصدى ووعدنى بأنه سيقوم بالمهمة وأعتقد بأنه فعل ذلك ويبدو أن (زينون) سمع بكل ذلك، ولقد ذكرت بأنه كان فضوليا وكان جاسوسا وعميل مخابرات بطبيعته.

وفى مساء أحد أيام شهر يونيو سنة ١٩٤٣، وكان وقتها (أقرع) بالاجازة، وكان (الأخ/محمود فؤاد) نائبا عنه فى أعماله وكان يسكن فى ودمدنى ، حدث فى مساء ذلك اليوم أن جاء أحد المراجعين من اللبنانيين وأخذ عينات من كل مكنات الكتابة بمكتب الرئاسة ببركات. وفى الصباح الباكر علمنا بما حدث من خفير المكتب، ولم نستمر طويلا حتى حضر قمندان البوليس الانجليزى ومساعده الضابط السودانى وشلة من العساكر، وفى أيديهم مظاريف. وكان منظرا غريبا ومريعا. وسألوا عن (محمد عبدالرحمن الأقرع) لأنه يظهر بأن عينة كتابة المنشور كانت مشابهة لمكنته. ولابد أن الذى استعملها كان يعرف ان الأقرع بالأجازة (ومحمود فؤاد) يسكن فى مدنى وغير موجود فى المساء. ولما علموا أنه بالاجازة أخذوا معهم (عبدالله كرار) الى منزله وكسروا القفل وفتشوا المنزل فلم يجدوا شيا. ثم ذهبوا الى منزل (محمود فؤاد) بمدنى وفتشوه فلم يجدوا شيئا.

وكما يقال دائما فأن المجرم لابد أن يترك وراءه علامة تدل عليه. فالذى حدث أن (زينون) أرسل لنفسه نسخة من نفس المنشور، مع أنه هو شخصيا لم يكن لا فى العيد ولا فى النفير، وحديث العهد بالخدمة، وكانت وظيفته أصغر من أى واحد منا، فأدركنا لتونا بأن (زينون) هو الذى كتب المنشور ووزعه لكل الأجانب من غير البريطانيين، وقد طلبنا من (وليم) أن يطلعنا عليه. (ووليم) نفسه طبعا لم يكن مصدقا اننا كتبناه، ولما قرأناه (امام) (وعبدالله) وأنا، وجدناه من عينة المناشير التى كان يكتبها الثوار والوطنيون الذين يضايقهم الاستعمار. ويتكلم المنشور عن القتل وعن الاغتيال وعن قطع الرقاب وأنكم أيها الأوغاد قد نهبتم بلادنا وأفقرتمونا وأرثتمونا الجهل والفقر والمرض وقد آن الأوان للانتقام منكم، وأن الدماء ستسيل

بحارا وأنكم لاشك ستذبحون فخير لكم أن تخرجوا من بلادنا أيها الكلاب المسعورة والقذرة، ولقد أعذر من أنذر.

ولقد طار صوابنا: (امام) و(عبدالله) وأنا، من لهجة هذا المنشور ومحتوياته، وكتب بلغة انجليزية راقية للغاية لا تمت بأى صلة الى معرفتنا المحدودة بها. وبعد قراءته سلمته الى (وليم) وقلت له لقد كتب هذا المنشور (زينون)، وهذه هى لغته. وأخبر هو بدوره (المستر/شارب) كما أخبرت أنا (المستر/ هارفى) نائب المدير ونقل الخبر لكل الانجليز، ولم ترسل لهم أى صور من هذا المنشور كما ذكرت . وأننى لأذكر، أن (الأخ/محمد عمر) يذكُر أنا كنا فى دعوة فى منزل (المستر/ جيتسكل) ومعنا الحاكم العام Symes (سايمز) فقدمنى له المستر/ هارفى بأن هذا (عمر محمد عبدالله) مؤلف منشور "الآهة السود" ومعه (أمام حاج عمر) و (عبد الله كرار)، أما (محمد عمر) هذا فهو رجل طيب ولم يشترك معهم فى هذا الاجرام وقد ضحك الحاكم العام لأنه كان يعرف أن (المستر/ هارفى) رجل كثير النكات.

وبعد عشرة أيام استقال (زينون) وسافر الى جنوب أفريقيا. وعلمنا فيما بعد بأنه تزوج من أرملة وارثة وقتلها بأن وضع الزئبق فى اذنها ليرثها واكتشف أمره، وحكم عليه بالاعدام. وكان مستر (هارفى) يقول لنا يمكنكم ان تكتبوا هذا المنشور وكان من المعروف عنه انه كان يكره اليونانيين والشوام لعدم امانتهم وارتزاقهم.

(٣) السودانيون الأوائل في إدارة الشركة الزراعية

فى عام ١٩٤٤ كنا ثلاثة من السودانيين (امام- عمر- عبدالله). وكانت الظروف التى كنا نعيش فيها آنذاك مختلفة. واذا قدر لك أن تكون معنا فى تلك الفترة فلابد أن تكون لك أهداف تعمل للوصول اليها، خصوصا اذا كنت تعيش وسط بحر زاخر من الأجانب يعمل كل واحد منهم لهدف محدد معين. فما هى أهدافنا التى أجمعنا عليها آنذاك؟

١- كان أول أهدافنا أن يتصف سلوكنا بالاستقامة، بحيث لا يستطيع أى متقول أن يجد فينا أى مطعن مهما كان طفيفا. والاستقامة هى مااتفق عليه المجتمع من دستور أو شريعة فى السلوك والمعاملات والأخلاق والفضائل. وكلها فى الحقيقة تجمعها كلمة الاستقامة. ويقول مثلنا البلدى: " الاستقامة خير من ألف كرامة".

٢- وثانى أهدافنا أن تكون كفاءتنا فى أداء أعمالنا وانجازها وأنتاجنا بدرجة تفوق كل أقراننا. بل كان كل واحد منا يقوم فى بعض الأحيان بثلاثة أعمال بكفاءة واتقان فى آن واحد حتى لا يجد أى متربص بنا- وماكان أكثرهم- مطعنا أو مأخذا فى أدائنا.

٣- وثالث أهدافنا أن نجد الفرصة لكى نعمل بطريق مباشر مع البريطانيين، وأن نكسب ثقتهم بكفاءتنا ومقدرتنا واستقامتنا، حتى نستطيع أن نزيل العقدة التى زرعها الأجانب فى رؤسهم بأن الوطنيين ليست لهم المعرفة أو المقدرة أو الكفاءة أو الصدق فى ادارة الأعمال.

٤- ورابع أهدافنا سودنة وظائف غير البريطانيين. ولقد نجحنا فى ذلك نجاحا باهرا لدرجة أننا منعنا منعا باتا استخدام أى أجنبى بعد تأميم المشروع الا نادرا.

وكان الأخ (امام) قد سبقنى بأربع سنوات، وأنا سبقت الأخ (عبدالله) بثلاث سنوات. ولما حضرت سنة ١٩٢٩ وجدت الأخ امام قد استقر ووقف على رجليه كما يقول الانجليز. وكان وقتها مسئولا عن البوستة. وكان البريد بالنسبة للانجليز مسألة فى غاية الحساسية. فكانوا ينتظرون البريد بفارغ الصبر مرتين فى الاسبوع. وكان (امام) يتمتع بكياسة ولباقة فريدة نادرة وكان يحضر فى يوم البريد من البياح، ويفرز خطابات الجماعة الكبار بسرعة البرق. ولا يسمح لأى مراسلة أن يأخذها، بل يتولى الأمر بنفسه ويطير بها طيرانا الى مكاتبهم يسلمها يدا بيد. وكان يميز خطابات الأصدقاء والزوجات والمحبوبات والمخطوبات. ولم يقف عند هذا الحد، بل عقد صداقات مع انجليز التفاتيش وزوجاتهم، فأوكلوا له تسلم الطرود والخطابات المسجلة. وكان يدفع ثمن طوابع البريد ويتولى ارسال الجوابات ويتحصل قيمتها فيما بعد. وكان تصله الهدايا فى المناسبات منهم. فكان (امام) يتمتع بمركز ممتاز وثقة فائقة. وكان يتكلم الانجليزية بكل اللهجات. وعقد صداقة مع كل الجنسيات المختلفة. فكان يحاكى الشوام فى كلامهم، ويحفظ من الكلمات الاغريقية مايمكنه من التفاهم مع الاغريق بسهولة. كان عظيما حقا فى هذا المجال. رحمه الله رحمه واسعة. ولقد كتبت عنه رثاءا.

ولأتكلم عن حالى قليلا. لقد وجدت زيادة على زماله الاخ (امام) ونصائحه

وسكناى معه، وجدت أن (المستر اسكت) الذى كان باشمفتشا فى درويش قد نقل الى بركات مساعدا لنائب المدير (المستر آرشديل)، وكان يعرف المرحوم والدى معرفة صداقة، كما كان يلقانى فى الحواشات فى زمن اجازات المدرسة. وبدأت أعمل معه مباشرة. وكانت فرصة نادرة، لأن الأجانب والاخرين اذا علموا بأنك تعرف أحد الرؤساء الانجليز فانهم يتقربون اليك. ولكن لم تدم هذه الفرصة طويلا. فقد مات الرجل فى كرة الخيل. وبقيت بعد ذلك كاتبا متجولا فى المكاتب المختلفة مثل الأيتام فى مائدة اللئام.

ولكن حدث مالم يكن فى الحسبان. فقد كان الشخص المسئول عن حفظ الدوسيهات والمكاتبات لبنانيا يدعى (سعيد البستانى)، وكان مقامرا ويسهر طوال الليل فى الشرب. ولابد أن يأتى فى الصباح لشرب فنجال قهوة مرة ومعه تعميرة. ولسوء حظه جاء (المستر أرشديل) مرة مبكرا وطلب دوسيه بقر المحراث، وكان هو الانجليزى الوحيد الذى يحضر بنفسه لطلب الدوسيهات. فضربت لخمة مع صاحبنا، فأعطاه دوسيه الخيل، فأخذه وذهب. وكنت أنا وقتها أطبع فى المكنة واستمع لماحدث. فقد عاد (المستر ارشديل) الى مكتب (اسكندر صفدى) الباشكاتب ثائرا بعد أن اكتشف الخطاب، وقال له :

I Skandar, I told you several times to Fireout this bloke, or I will shoot him out"

ذكرت هذه الكلمات بالانجليزى كما سمعتها. وبعد فترة جاء (اسكندر) بخطاب الى (سعيد البستانى) بانهاء خدمته. ثم طلبنى اسكندر داخل مكتبه وسألنى ان كنت أعرف (المستر ارشديل). فقلت له انى كنت أسمع من أيام المدرسة أنه أحسن لاعب فى كرة البولو، وكنت أراه هنا فى بعض المرات. فقال لى ان (المستر ارشديل) أمر بأن أمسك الدوسيهات والمكاتبات. ولا أخفى شعورى فى ذلك الوقت. فصرت ارتجف خوفا وأنا فى العشرين من عمرى. وقلت له بعد الذى سمعته من كلمات مثل "ضرب النار "Fire/out" وطريقته فى المعاملة مع الموظفين بالدقة بهذه الطريقة، فانى غير مستعد أن انفذ هذا القرار، بل افضل أن أترك الخدمة وأذهب لحالى. وكان (اسكندر) رجلا سهلا وعظيما وله تجارب السنوات الطوال فى حياته. فقال لى أين ستذهب فى هذه الأزمة الطاحنة، وهل ستجد عملا ؟ فقلت له بحماسة الشباب وكلام الشعراء:

أنا إن عشت لست أعدم قوتا   وإذا مت لست أعدم قبرا

فضحك وقال لى " أتدرى ما الذى حدث لهذا الشاعر- لقد مات من الجوع".
وهدأ كلامه من روعى. وقال لى يظهر انك لم تفهم كلام (المستر ارشديل). فالكلمة الأولى fire out معناه Dismiss وكلمة Shoot out معناها. Discharge. فقلت له والله أنا تعلمت فى المدرسة هذه الألفاظ بمعانى مختلفة، ولكن يبدو أن لكم فى الشركة معانى مختلفة لها. وذهبت بعد ذلك وتشاورت مع الأخ امام، فنصحنى بأن المسألة مهمة جدا وتحتاج الى مجهود كبير منى. وقبلت وبدأت الاستلام من (سعيد البستانى). وقال لى وهو يودعنى " ياويلك من مستر ارشديل، عمرك قصير معاه، حضر كفنك".

والحقيقة التى يجب أن أسجلها أن هذه المكتابات لم يستمر فيها أى واحد منذ قيام المشروع أكثر من ستة أشهر. وكانت الصعوبة أن دوسيهات الشركة كانت منذ عام ١٩٠٤ فى زمن الزيداب وعندما انتقلت الى الجزيرة عام ١٩١١ ومابعدها، عبارة عن عدة موضوعات فى دوسيه واحد، ولم تكن المكاتبات بالموضوعات بل بالأسماء. فاذا قدر لى أن استمر فى هذا العمل، فيجب على أن انفذ بعض الأهداف. الأول أن أقرأ كل المكاتبات. والهدف الثانى أن ادرب ذاكرتى حتى لا تنسى قط. والهدف الثالث أن أقوم بتبويبها حسب الموضوعات. وكان من حسن حظى أن ذهب (ارشديل) فى اجازته السنوية فقضيت عدة أشهر أسهر حتى الساعة الحادية عشرة مساء مستعينا بنور اللمبة والشمع، اذ لم تكن الكهرباء قد دخلت بعد. وأخذت فى قراءة المكاتبات التى لم تكن كثيرة فى ذلك الوقت، وكنت ادون كل ماهو مهم فى مذكرات. ولذلك كنت الوحيد الذى بقى فى هذا القسم الى أن سلمته للأخ (عبدالله كرار) فى عام ١٩٤٦. وأعترف بأنه أقدر منى صبرا وذاكرة وتنظيما. فأصبح العمدة الذى نستعين به كلما أردنا أن نعرف شيئا عن تاريخ المشروع. ومن حسن حظ المشروع أن يكون (عبدالله) المسئول بعدى عن دار الوثائق. رحمه الله رحمه واسعة. وكتب عنه رثاء فى حريدة الجزيرة.

وأعطانى عملى فى هذا القسم فرصة نادرة. فقد كنت المسئول عن الامتحانات. فكان الأجانب يتوددون الى للسماح لهم لشرح الامتحانات لمعارفهم الذين يحضرون للعمل. وكنا فى تلك الفترة قد عقدنا معاهدة مع الشوام بالذات مع (وليم فريوة)، الذى ظلت صداقاتنا معه فى استمرار حتى بعد تقاعدة. فكانت هذه هى الفترة التى

تغير فيها تفكيرى ومبدئى تغييرا كاملا الى رسالة لابد من القيام بها.

والذى حدث بعد ذلك أن أقدامى ترسخت، وصار الاستغناء عن خدماتى مستحيلا. فقد ربطت كفاحى مع (ارشديل وجيتسكل وهارفى وشارب ومكالخالى)، مع معرفة وكافاءه فى العمل. وصرنا (امام) وأنا لا نسأل عن الحشرات الاخرى من الأجانب والذين أصبحوا يتوددون الينا. وابتدأنا فى تعيين السودانيين بدلا من الأجانب، مما أدى الى سهولة السودنة فيما بعد.

وأعود للأخ (عبدالله). فقد ذكرت انه انضم الى مكتب التثمين والمخازن. وكان يسكن بشكل مستديم فى المكتب. فتعلم بسرعة الكتابة على الآلة الكاتبة وعلى ماكينات الحسابات الصعبة وبرز فيها بل وبز الأجانب. وقد وضعته نصب عينى منذ البداية. فكنت كلما أذهب للاجازة احضره من مكتبه لكى يحل مكانى لحين عودتى، لأنى لم أكن آمن أى أحد خلافة.

(٤) المشروع خلال الأزمة الاقتصادية العالمية

كانت الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٣٥ سنوات عجاف. ويوضح الجدول التالى انتاج المشروع منذ بدايته والتدهور الذى حاق به ابان سنوات الأزمة.

الموسم الزراعى	إنتاج الفدان بالقنطار	دخل المزرعة بالجنيه
١٩٢٦	٤.٨	٦٧
١٩٢٧	٤.٧	٨٤
١٩٢٨	٣.٣	٥٨
١٩٢٩	٣.٦	٥٥
١٩٣٠	٢.٣	لاشئ
١٩٣١	١.٤	لاشئ
١٩٣٢	٤.١	١٢
١٩٣٣	١.٩	لاشئ
١٩٣٤	٢.٣	٥٠
١٩٣٥	٤.٥	١٧

لقد تدهورت الأحوال تدهورا شنيعا ليس فقط فى الانتاج بل أيضا فى الأسعار. وكانت تلك السنوات العجاف مصدر بلاء على المزارعين. فطحنتهم طحنا ولم تبق ولم تذر. فباع المزارعون جل مدخراتهم. ولم يكن أمامهم من سبيل غير ترك تلك المصيبة وهى " الحواشة" والبحث على الرزق فى مكان آخر. وصار المزارعون "يفزّون" من الحواشات والقرى. حتى أن كلمة " فزّ" المستعملة فى جهات غرب السودان، صارت معروفة للانجليز وأضافوها الى قاموس الانجليزى وأصبح المفتشون يستعملونها فى تقاريرهم فيقولون: "The tenants Fuzzed" . وكان من سوء الطالع أيضا ان انتاج الذرة كان سيئا للغاية.

ولم تترك الحالة لأى مزارع أن يشغل نفسه بالحواشة. فكانت تلك هى السنوات التى دخل فيها فى المشروع لأول مرة البرقو والفلاتة (من نيجيريا) وأهالى الغرب من شاله كمزارعين بدلا من عمال. وكان أغلبهم فى تفاتيش القسم الشمالى الجديدة عن القرى الآهلة بالسكان الأصليين على شاطئ النيل. وقد بلغ عددهم فى تلك السنوات أكثر من عشرين فى المائة. وكان أغلب هؤلاء فى الأساس فى طريقهم لأداء فريضة الحج واستقربهم المقام فى الجزيرة. وفى فترة الكساد أخذوا الحواشات التى فر أصحابها. وأستبسل بعض المواطنين وضحوا بكل ممتلكاتهم للحفاظ على حواشاتهم، مصرين الا يسمحوا لأى فلاتى أو برقاوى يخلفهم فى قراهم وأراضيهم. ومن هؤلاء (السيد أحمد يوسف علقم) و(الشيخ على الليثى). وكان مسك الحواشة فى ذلك الوقت أصعب من القبض على الجمر. فكانت مخاطرة مابعدها مخاطرة، ولكنهم صبروا وصابروا وركزوا الى أن انفرجت الأزمة.

ومما زاد الطين بلة أن بيع القطن أصابه كساد شنيع. فكانت تباع فى بعض الأحيان بالة أو بالتان فى الأسبوع وبابخس الأثمان. وأصاب البوار مصانع (لانكشير). وبحث الانجليز عن أسواق اخرى فى الهند واوربا الغربية والشرقية. وأما البذرة فكان نصيبها المطامير مثلما يدفن أهلنا فى السودان العيش. فضاقت الأرض بما رحبت على الشركة وعلى الحكومة الانجليزية والسودانية. وأقام الانجليز الصلوات فى الكنائس طلبا للرحمة والانقاذ. وطارت الاشاعات بأن المشروع سيباع الى المصريين، أو أنه سينفض سامره وتنتهى قصته.

وكانت الشركة الزراعية، بالاضافة الى الاجراءات الصارمة التى اتخذتها من

فصل وطرد وعدم أى تعيين جديد، قد لجأت الى تخفيض المرتبات بنسب متباينة. وإذا أراد أحد أن يقدم طلبا لاجازة يقدمه للمدير شخصيا. وأذكر عندما تقدم (مشيل كميد) صهر (اسكندر وتوفيق) بطلب اجازة، كتب المدير على الطلب " اذهب ولا تعود". فلم يكن هناك من حلّ غير أن يترك الرجل الاجازة. ولم يجرأ أحد غيره أن يطلب اجازة بعد ذلك.

وكان يتوقع كل واحد منا فى تلك السنوات أن يجد فى أى يوم من الأيام خطابا فى مكتبه بالاستغناء عن خدماته. وبلغ توتر الأعصاب عند الانجليز حد الهوس. فلقد رأينا (اماما) وأنا، المدير (المستر رايت) يحضر الساعة الخامسة والنصف صباحا، ويقف فى برندةالمكتب فى الشتاء القارص لينتظر وصول الموظفين الى المكاتب. وكل موظف يحضر بعد الساعة السادسة يطرد فوراً وتنتهى خدمته. فكنا نصلى الصبح مع الخفير فى المكتب. كانت تلك هى السنوات التى أحضرت فيها حكومة السودان سكرتيرها المالى المدعو (فاس). وكان اسما على مسمى فجزّ بفأسه رؤوس الموظفين والعمال والقى بهم فى قارعة الطريق وذلك من أجل تخفيض التكاليف

وجاء الأمل والفرج عام ١٩٣٢ عندما قفز الانتاج الى ٤.١ قنطار للفدان. وكان السبب أن بذرة ذلك الموسم قد احضرت من مصر. ثم انتكس الانتاج فى العام التاليم. وكان الله سبحانه وتعالى دائما عفوا ورحيما بعباده. فجاءت سنة ١٩٣٤ رحمية. وتعاقبت بعد ذلك سنى الفرح. ولم ننس (امام) و(عبدالله) وأنا أن نبتهل الى الله ونقرأ المولد العثمانى وعدّية يس للفرج من تلك الغمة.

وكان من نتيجة تلك السنوات العجاف أن ادخلت على المشروع كثير من التغييرات. فصارت الدورة رباعية بدلا من ثلاثية، حتى تعطى الأرض فترة راحة أطول من زراعة القطن، ثم يتم اقتلاع سيقان القطن والتنظيف الدقيق والحرق بدلا من سكب القطن كما كان سابقا. وتم تغيير نظام بذرة الزراعة. فبدلا من أن تزرع البذرة من محصول المشروع مباشرة، صارت ترسل الى القاش وتزرع هناك، لأن أرض القاش كانت خالية من أمراض الساق " والكرمشة" التى عاشت فسادا فى المشروع. ثم تحضر البذرة فيما بعد من القاش لتزرع فى الجزيرة. وادخل فيما بعد نظام الرش ثم التسميد وتأخير الزراعة من أواخر شهر يوليو وأوائل أغسطس الى منتصف أغسطس.

(٥) ادارة المشروع ابّان أعوام الحرب العالمية الثانية

عندما وصلنا عام ١٩٣٩، دخلت الشركة الزراعية فى مفاوضة مع حكومة السودان لامتداد امتياز المشروع لعدة سنوات بعد تاريخ انتهائه فى ١٩٥٠/٦/٣٠. وذهبت المفاوضات شوطا بعيدا أدى الى عمل مسودة. ثم تأجلت على أن يتم الامضاء فى أول عام ١٩٤٠ بعد الوصول الى الاتفاق. وتشاء المقادير أن تنشب الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩، ويقف الموضوع عند ذلك الحد، حيث انشغل القوم بأنفسهم وبمصيرهم الذى كان معلقا على خيط العنكبوت.

فكيف كان يدار المشروع فى الفترة من ١٩٤١ الى ١٩٤٧، حيث انضم أغلب مفتشو الغيط الى قوة دفاع السودان أو الى وحداتهم التى كانوا فيها قبل أنضمامهم الى خدمة الشركة؟ كان المشروع يدار فى أغلبه بواسطة (الصمودة) وهى جمع (صمد) ومعناه المشرف الزراعى. ويسمى هذا النظام " انتقال السلطات". ويوضح الجدول التالى عدد مجالس القرى وصمودة المجالس.

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
عدد مجالس القرى	٢٦	٣٣	٣٥	٩٠	١٧٢	٢٣٩	٢٧٣
عدد صمودة المجالس	٣٥	٢٥	٤٨	١٤٣	٣١٦	٤٨٥	٥٢٣
٪ للأراضى المزروعة قطن التي يشرفون عليها	–	٪١٠	٪١٦	٪٢٨	٪٥٥	٪٨٤	٪٩١
٪ التى يشرف عليها الإنجليز	–	٪٢٦	٪٢٥	٪١٨	٪٧	٪٦	٪٤

أما النسبة المئوية لمجمل الأراضى تحت إشراف الصمودة بنوعيهم (صمودة المجالس وصمودة الحرب) والتى تحت إشراف البريطانيين فهى:

	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	
٪ تحت إشراف الصمودة	٧٤	٧٥	٧٢	٩٣	٩٤	٩٦	
٪ تحت إشراف البريطانيين	٢٦	٢٥	١٨	٧	٦	٤	

وهناك فرق بين صمودة المجالس وصمودة الحرب. أما صمودة المجالس فهم التابعين لمجالس القرى والذين كانت تدفع لهم الحكومة فى البداية من دخلها كتجربة. وأما صمودة الحرب فهم المستخدمين بواسطة الشركة الزراعية ليحلوا محل المفتشين الذين ذهبوا خارج المشروع فى فترة الحرب، وتتكفل الشركة

بتكاليفهم. وكان الانتاج فى تلك السنوات يضارع السنوات الطبيعية. ولما عاد المفتشون الانجليز الى الجزيرة انفض سامر صمودة الحرب وأصبحوا تاريخيا يحكى.

(٦) الصعوبات التي تواجه الكتبة الجدد في المشروع

هذه خطابات متبادلة بينى وبين بعض العاملين فى الجزيرة. أولها خطابى الى المراقب المالى، وفيه عرضت تجربة شاب تخرج حديثا وعمل كاتبا، وضمنت خطابى رسالة الشاب ثم تعليقى على ذلك. ثم مذكرة المستر جيتسكل الخاصة بتدريب الكتبة الجدد.

ب.و.ب. شارب المحترم

المراقب المالى لادارة الجزيرة المحترم. سيدى

ان ما أعرفه عن رغبتك لايجاد الموظفين المناسبين للعمل هو الذى دفعنى لأنقل اليك الصعوبات التى تقابل الكتبة الجدد لكى تساعد للوصول للعلاج. ولقد قمنا بعدة محادثات ومباحثات مع كل الكتبة الذين تركوا الخدمة، وكذلك مع الذين مازالوا بها، لكى نجد الأسباب التى تجعلهم يفضلون خدمة الحكومة بالرغم من المستقبل الواعد فى خدمة الشركة. ولا أجد فى هذا المقام أفضل من أقدم لك ترجمة لخطاب وصلنى من أحد المساعدين الذى تخرج من المدرسة الثانوية الصغرى، ثم ترك خدمة الشركة وأنضم للحكومة. ان محتويات الخطاب تصور حالة الكتبة الجدد فى التفاتيش. يقول الخطاب:

السيد العم عمر محمد عبدالله

بعد التحية والاحترام

إننى لاسف لعدم تمكنى من مقابلتك قبل سفرى لكى أشرح لك لماذا فضلت أن أترك خدمة الشركة لالتحق بخدمة الحكومة بالرغم عن نصيحتك لى فى أن أتحمل الصعوبات فى سبيل التمسك بوظيفتي. اننى لمتأكد بأنك ستوافق على القرار الذى اتخذته عندما تصل الى نهاية هذا الخطاب. ولك فيما يلى تجربتى منذ أن

ودعتكم فى بركات متجها الى التفتيش (النديانة).

اشتريت بالخمسة جنيهات التى اقترضتها منك بعض أدوات المطبخ والضروريات الأخرى. حاولت أن أجد خداما لغاية أثنين جنيه ولكنى فشلت. وصلت الى التفتيش فى المساء، أنزلنى السائق فى المكان المعد لسكناى ويتكون من (تكل) واحد من الحجر بدون مطبخ أو حوش، وحمدت الله اننى لم اوفق فى ايجاد الخدام، والا لكان له أن يسكن معنى فى ذلك المكان. ولدهشتى اكتشفت بأننى نسيت أن أشترى لمبة أو كبريتا افتقارا للتجارب كشاب تخرج لتوه من المدرسة. لم اشاهد الباشكاتب فى تلك الامسية وكان متزوجا. قضيت تلك الليلة فى الظلام.لم استطع النوم وذهب بى التفكير مذاهب شتى عن ماذا يمكن أن يكون هناك فى الظلام - ثعبان، عقرب- أو أى شئ آخر، كانت ليلة مزعجة.

مرة أخرى لدهشتى اكتشفت فى الصباح بانه ليس هناك أى مرحاض وفهمت بانه لا يسمح لى باستعمال مرحاض الباشكاتب. وجدت بأنه على أن اغير طبيعتى بأن أخرج فى المساء، واكتشفت مرحاضا مناسبا فى طرف " أبو سته" بالقرب من المكان.

قابلنى فى الصباح المخزنجى والحكيم وأبديا لى أسفهما لعدم تمكنهما من مقابلتى عند وصولى فى المساء لأن كليهما يقطن فى قريةمجاورة مع أقربائهم.

لم أشرب شايا فى ذلك الصباح. وجدت أننى لم أحضر معى قلة للشرب، ولكنى استطعت أن أتحصل على صفيحة بنزين فارغة وظللت احضر الماء من الترعة للشرب وللاستحمام. قضيت اليوم الأول عائشا على الرغيف والجبنة التى اشتريتها من مدنى، لم استطع أن أعمل ميزا مع المخزنجى أو الحكيم كما اقترحت على لأن كليهما يقطن فى القرى، فقررت أن اعيش منفردا، وشكرا لتدريبى فى الكشافة الذى استجاب الى ندائى.

وجدت فى اليوم الثانى لحما ورغيفا وبدأت فى الكفاح، استطعت ان اجهز طبخة لغذائى وقضيت بعد ذلك عدة ايام حاولت أثناءها أن ارتب أمرى.

والان دعنى اعرج بك على المكتب، قابلت الباشكاتب، كان باردا لدرجة اننى حسبت فى بادئ الأمر أنه لا يتكلم، ثم قدمنى بعد ذلك الى المفتش المسئول والذى لم ينطق ولو بكلمة واحدة. لم يسألنى لا المفتش ولا الباشكاتب بخصوص سكناى أو أى

شئ اخر. قضيت كل ذلك اليوم " قاعد ساكت" لم يقدم لى أو يشرح لى أى عمل، ودخل المفتش وخرج مرتين أو ثلاثا ولم يسأل لماذا لم أقم بأى عمل، وفى اليوم الثانى سلمنى الباشكاتب دفترا للقطن ومعه كشف من المحالج، وطلب منى أن ادخل محتويات الكشف بالدرجات فى الدفتر. ثم ليس هناك شئ آخر بخلاف طباعة بسيطة. لقد ابتدأت رغبتى فى العمل تتقلص، ولكن بالرغم من ذلك ومن الحياة الرهيبة فى (التكل، قررت أن أبقى لو لم تصبنى الحمى. أصابتنى الملاريا وقضيت يومين فى التكل وحيدا. والان ماذا يعنى هذا غير السبيل الى الموت الذى لم أكن متوقعا لاستقباله فى هذا العمر المبكر من حياتى.

لا الباشكاتب ولا المفتش البريطانى كلفا خاطريهما لرؤيتى، وفى اليوم الثالث من مرضى طلبونى بالتليفون واخبرونى بأن الحكومة عرضت على وظيفة للعمل معها. وسألونى عما اذا كنت اريد البقاء أم الذهاب؟ ليس هناك أى خيار لأى أحد فى مكانى غير قبول العرض والذهاب.

اننى لاسف لعدم استطاعتى البقاء فى خدمة الشرة، ولكن الأحوال التى عشت فيها لاتساعد على استمراى.

انه مما لاشك فيه انك تتوقع ان تعرف شيئا عما حدث لى بعد فراقكم. عند وصولى الى مكان عملى بالقطار قابلنى فى المحطة اثنان من كتبة المديرية وأخذانى الى المنزل الذى يسكنان فيه وطلبا منى أن أسكن معهما. وقد وجدت ميزا منظما ومستقرا، وفى اليوم الثانى قابلت الباشكاتب، ورغم أنها كانت المرة الأولى التى أعرفه فيها، فانه لقينى كأنما كنا أصدقاء لعدة سنوا، وأصر على أن أتغدى معه فى ذلك اليوم.

قابلت مدير المديرية البريطانى وبقيت معه نتحادث لأكثر من نصف ساعة سألنى عن أحوالى والتى وجدت أنه كان ملما بالكثير منها، وأسدى الى النصح، وطلب منى أن أحضر لمقابلته اذا واجهتنى أية صعوبات.

يوجد هنا نادى جميلا جدا تحف به أشجار باسقة ومنتزه، ويمكنك أن تجد فيه كل أدوات التسلية والترفيه، كما توجد به أيضا مكتبة غنية بالكتب، وله ميدان للتنس وآخر لكرة القدم، الحياة هنا ممتعة.

لقد كدت أنسى أن اخبرك باننى ابتدأت براتب مقداره ستة جنيهات ونصف

مضافا اليها واحد جنيه واربعمائة مليم علاوة حرب فى الشهر.

إبنكم

محمد الباقر أحمد *

انتهى الخطاب.

ب.و.شارب المحترم

المراقب المالى

الصعوبات التي تقابل الكتبة الجدد في التفاتيش

اننى ياسيدى بناء على ماتقدم ذكره أرجو أن أضع الاقتراحات التالية بين يديك للتكرم بالنظر فيها:

أولا : من الواضح أن أحرج فترة بالنسبة للكتبة الجدد الذين يأتون الينا مباشرة من المدرسة هى الشهر الأول والثانى، وعليه فاننى أقترح بأن يوزع مثل هؤلاء الكتبة الجدد على المكاتب سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، والتى بها باشكتبة من الوطنيين.، وبعد ذلك يمكن نقلهم الى الأماكن الأخرى. مثالا لذلك يرسل اثنان منهم الى (طه افندى مكى الشفيع) بالمعليق، وواحد أو اثنان الى (ميرغنى افندى دفع الله) بالسليمى، وواحد أو اثنان الى (محمد افندى عباس رحمه الله) بدلقا وواحد أو اثنان الى (تاج الدين افندى على حسين)، وهكذا.

ثانيـــا : أن تكون مرتباتهم فى البداية سبعة جنيهات زائدا علاوة الحرب فى الشهر.

ثالثا : أن تعمل بعض الاثاثات لمنازل هؤلاء المساعدين بالتفاتيش.

لقد كان النظام المتبع فى الماضى عمل دولاب وكرسى وتربيزة ومزيرة.

رابعا : أن تقدم لهم سلفية مقدارها عشرة جنيهات اذا احتاجوا اليها تسترد منهم على أقساط شهرية.

ان مثل هذه السلفية ستساعدهم على شراء بعض الضروريات.

خامسا : أن يطلب من باشمفتش التفتيش أن يبدى اهتماما بهؤلاء الشبان.

---

* والذى أصبح فيما بعد لواءاً وفريقاً وقائداً للجيش السودانى ثم نائباً لرئيس الجمهورية.

سادسا: أن يتحدث اليهم (وليم افندى) حديثا عاما وأن يقابلوا المدير ويقابلوك لاسداء النصح اليهم.

سابعا: ان المقترحات الخاصة بالترفيه والتحسينات فى المبانى بالجزيرة يجب أن تمتد وتأخذ الأسبقية بالنسبة لمنازل المساعدين بالتفاتيش.

انني أسف لازعاجكم.

التاريخ بركات فى : ١٩٤٥/١٢/٢٨

خادمكم المطيع

عمر محمد عبدالله

صادف ارسال هذا الخطاب تعيين (المستر/ جيتسكل) مديرا للمشروع بدلا من (المستر/ أرشديل)، وكانت لى علاقة وطيدة فى ذلك الوقت مع (المستر/ جيتسكل)، اذ كنت اشترك معه فى كثير من أعماله، وكنت أنتهز الفرصة واتحدث معه فى كثير من المواضيع، كما قدمت اليه الكثيرين من السودانيين المتعلمين فى الحكومة. وكان (المستر/جيتسكل) البريطانى الوحيد المتخرج من جامعة فى مكتب الرئاسة ببركات منذ انشائها بخلاف محافظ المشروع والمهندس المعمارى والمهندسين الاخرين. وكان اهتمامه بالمشروع نابعا من موضوع دراسته فى التاريخ فى جامعة اكسفورد والناحية الانسانية التى يتمتع بها.

هذا وبعد كتابة هذا الخطاب، تحدثت مع (مستر/ جيتسكل) بخصوصه. وأخبرنى بأنه بالفعل شاهد كثيرا من الصعوبات فى الاقامة والعمل بالتفاتيش بالنسبة للكتبة عندما كان يعمل مراجعا للحسابات. وتم بعذ ذلك اجتماع فى مكتب السيد/ المدير بحضور كل من مستر شارب المراقب المالى والسيد/ وليم فريوة رئيس الحسابات، وتم فى ذلك الاجتماع بحث الموضوع بكل جوانبه وتم الاتفاق على علاج المشكلة.

شركة السودان الزراعية
بركات فى : ٢٧- مارس- ١٩٤٦.
مفتش مكتب
سيدى العزيز

الموضوع :- تدريب الكتبة الجدد بالتفاتيش

(١) المطلوب بهذا قيام مشروع تدريب للمختارين من كتبة التفاتيش الذين قد كان تعيينهم اعتبارا من أول يناير ١٩٤٦. كان تدريب الكتبة الجدد سابقا يجرى بدون نظام وكان يعتمد فى الغالب الأعم على رغبته أو عدمها التى يبديها محاسب المكتب الذى تحت اشرافه هؤلاء الذين كانوا يعملون.

(٢) وسوف يعين هؤلاء الكتبة الجدد فى المستقبل فى المكاتب التى يعتبر فيها المحاسبون مدربين مناسبين جدا. ويعتمد اختيار هؤلاء المدربين على مقدرتهم يبرهنوا رغبتهم فى تأدية هذا التدريب على العمل. وسيجرى الحكم فى النهاية على صلاحية المدربين المختارين بالنتائج.

(٣) الطلبة المختارون الذين يرسلون الى المكاتب الكبيرة يمكن الا يكونوا زيادة على الكتبة المستخدمين عادة بالمكتب، حسب الموسم السنوى وحسب قوة المكتب من الكتبة من وقت لاخر.

(٤) ينبغى أن يكون هدف المدرب تدريب طلبته على كل أوجه العمل المتعلقة بالمحاسب بالمكتب.وكلما كان التدريب أفضل فانه لمن الأسرع التوصل إلى هذا الهدف.

(٥) انه لمن المعتبر ان يتم التعليم الجيد للطالب (الكاتب تحت الخبرة) ويجب أن يتحصل على المعرفة الضرورية التى تمكنه أن يؤدى عمل المكتب فى ظرف ٦-١٤ شهر، وبناء عليه فمن المتوقع منه أن يؤدى امتحانا بعد وقت خلال ذلك الزمن. وأن هذا الامتحان سيكون بطبيعة الحال بمثابة تجربة، ليست فقط بالنسبة للمدرب، ولكن أيضا بالنسبة للكاتب تحت التمرين. وبعد أن يكمل الطالب ستة أشهر فى الخدمة، يمكن للمدرب أن يوصى فى أى وقت بأنه يجب أن يؤدى امتحانا على شريطة أن يكون ذلك بالاتفاق مع مفتش المكتب ومراجع التفتيش

بأنه مقتنع بأن الكاتب المعنى قد وصل الى مستوى من التدريب والمقدرة التى تمكنه بأن ينجح فى التجربة فاذا فشل الكاتب أن يمر فى امتحانه، فانه سيعطى فرصة ثانية ليست بأقل من ثلاثة أشهر بعدها، ولكن لا يمكن أن يوصى عليه للامتحان بصفة سريعة جدا، لأنه ليس من العدل تمريره وانه سيكون مضيعة للوقت لهؤلاء الذين سيكون عليهم أداء الامتحان.

(٦) سيكون الامتحان بمثابة تجربة للكاتب المدرب فى مقدرته بأن يقوم بمثل الواجبات التالية:

١- قفل الحسابات الشهرية.

٢- أن يؤدى عملية يوم الصرف بما فى ذلك كتابة المرتبات.

٣- أن يقوم بالطبع بحالة جيدة وسريعة.

٤- أن يقوم بكتابة خطابات بسيطة روتينية.

٥- أن يرد على المسائل الخاصة بمواضيع المكتب، الضوابط والقوانين وغيرها.

(٧) سيجرى الامتحان تحت مراقبة أى أوكل المذكورين:

- مدير القسم.
- مفتش المكتب.
- مراجع التفتيش.

(٨) وعلى شريطة مرور الكاتب المدرب الامتحان خلال ١٢ شهر من تعيينه، فانه هو ومدربه سينالان مكافأة، كما يلى:

- المدرب سيأخذ عشرة جنيهات كأجر.
- الكاتب المدرب سيعطى زيادة (بونص) فى راتبه مقدارها واحد جنيه فى الشهر.

أما فى حالة فشل الكاتب المدرب فى عدم مقدرته لمرور الامتحان خلال ١٢ شهر، فانه ومدربه سيفقدان الفرصة فى الفوز بهذه المكافأة، مالم تكن هناك ظروف دون مقدرتهم كانت السبب فى تأخير مرور الامتحان بعد هذه المدة. وعليه فالمطلوب من كل منهما أن يبذلا جهدهما بالا يضيعا أى وقت.

(٩) فان كان هناك مدرب وضع له كاتب للتدريب، واعتبره بعد فترة معقوله من الزمن، أما بليد جدا أو كسول جدا حتى لا يستاهل التدريب، أن يخبر مدير

القسم فورا. فاذا كان مدير القسم بعد التشاور مع مفتش المكتب ومراجع التفتيش، أصبح مقتنعا بأن التهمة محققة، فانه (مدير القسم) يجب أن يوصى الى الرئاسة بركات بان الكاتب المعنى يتم فصله من الخدمة.

(١٠) ومن المأمول أن ياتى مشروع التدريب هذا بنتيجة بالنسبة لكل كتبتنا والمساعدين، ماعدا الذين فى سنتهم الأولى. وسيمكنهم هذا التدريب من تولى أعمال مكاتبهم عندما يذهب المحاسب فى اجازة أو يكون مريضا. وسوف يسر هذا ادارة الموظفين للغاية. ويهيئ فى نفس الوقت محاسبين مدنيين فى المكاتب

الامضاء

ا.جيتسكل

المدير

صورة الى :

- كل مفتشى المكاتب (الشركتين)

- لمديرى الأقسام ومدير شركة كسلا

مراجعى التفاتيش

١) تطورات الأحداث في المشروع:

كان الأتفاق المعقود للشركة الزراعية السودانية (البريطانية) لأدارة المشروع بأمتياز يمتد حتى ١٩٥٠/٦/٣٠. وفى سنة ١٩٣٩، أخذت الشركة تتفاوض مع حكومة السودان لأمتداد الأمتياز حتى ١٩٦٠/٦/٣٠، وتم الأتفاق على ذلك. وكان من المفروض أن يتم التوقيع فى شهر يناير سنة ١٩٤٠، ولكن تدخلت الحرب العالمية الثانية فى أواخر عام ١٩٣٩، فتوقف امضاء الاتفاق. ثم تطورت الأحداث عقب نهاية الحرب فى سنة ١٩٤٤، وعندها قررت حكومة السودان بطريقة مفاجأة انذار الشركة الزراعية فى ١٩٤٤/٦/٣٠، بعدم امكانية امتداد الامتياز الى ١٩٦٠/٦/٣٠، كما تم الاتفاق عليه فى سنة ١٩٣٩، وذلك بالنسبة للتطورات المتوقع حدوثها.

وبناء عليه، فقد أصبحت الفترة من ١٩٤٤/٧/١ وحتى ١٩٥٠/٦/٣٠، فترة انتقال من ادارة الشركة الزراعية الى العهد الجديد. وكان ينبغى خلالها، على الحكومة

والشركة الاستعداد للتطورات المتوقعة مستقبلا.

كانت الشركة الزراعية منذ قيامها تستخدم الأجانب فى ادارة المشروع من بريطانيين وغيرهم. ولم يكن هناك مجال للسودانيين فى الوظائف الأساسية. إما لأن الحكومة كانت تأخذ كل السودانيين الذين يتخرجون فى كلية غردون وإما لأنهم كانوا وقتها غير مؤهلين.

وكانت الشركة تستخدم السودانيين الذين يتخرجون فى المدارس حتى الوسطى فى مخازن التفاتيش أو كتبة أو وزانين للقطن والبذرة فى التفاتيش وغير ذلك فى المحالج.

هذا وبدأت الخطوات من قبل الشركة بأيعاز من الحكومة باستخدام السودانيين المتعلمين كمساعدين للمحاسبين الأجانب فى مكاتب التفاتيش، حتى يتم تدريبهم لسودنة وظائف الأجانب فيما بعد. وجاءت الدفعة الأولى من السودانيين من أماكن مختلفة للعمل بالمشروع. وأذكر هنا أسماء الذين أستطاعوا أن يستمروا فى العمل حتى تقاعدوا، لأنه كان هناك الدين أستقالوا أو هربوا وتركوا باقى مرتباتهم، لقد كانت فعلا الأحوال السائدة لا تطاق، وهنا أذكر بعض اسماءالأبطال الذين صبروا وصابروا وانتصروا، وهم السادة/ ميرغنى دفع الله، ميرغنى أبوعيسى، محمد عباس رحمة الله، تاج الدين على حسين، واحمد عيدروس، عمر على طه، سليمان فضل البارى، دفع الله عباس، حسن بابكر، وغيرهم، ثم جاءت بعد ذلك الدفعة الأولى من كلية أم درمان الثانوية، بموجب اتفاق بين ادارة الجزيرة وعميد الكلية (الأستاذ محمد عثمان ميرغنى)، الذى جاء لبركات بدعوه من المدير (مستر جيتسكل) والمراقب المالى (مستر شارب) والذى أخبرنى بالزيارة. ونزل معى العميد ضيفا بمنزلى ببركات. وأخيرا تم الاتفاق على استخدام خريجى هذه الكلية كمساعدين بدون أمتحان خلافا للسابقين. وأذكر هنا بعض أسماء الذين استمروا حتى تقاعدوا، وهم السادة/ محمد عمر عباسى، مرتضى حمزة أحمد، يوسف عبدالله الكارب، محمد أحمد حسين، وغيرهم، وانتهزت الفرصة وقابلت بعضهم وقلت لهم، كما يقول المثل، الحاضر يبلغ الغائب بأنكم ستقابلون صعبوات جمة فى السكن والمعيشة ومعاكسات من الباشكاتب الأجنبى (فى تنازع البقاء) بل وأيضا من المفتشين البريطانيين بعدم الاهتمام بكم مساندة للباشكاتب الموالى لهم لدرجة الخضوع.

وذهب هؤلاء وهؤلاء الى الغيط، ولم يجدوا استقبالا مناسبا لا من المفتش البريطاني ولا من الباشكاتب الأجنبي. كما كان بعضهم يسكنون اثنان (قطية)- استغفر الله (تكل). كما كان يسميه انجليز الشركة. وكان ذلك (التكل) في سوق الخلاء كما يقال وعريانا ليس حوله حوش ولا مطبخ والأدهى وأمر ولا مرحاض. وكان المساعدون الأجانب الذين سبقوهم، يعرفون أمورهم مع الباشكتبة الذين يمكن أن يكونوا من مثلهم أو أقربائهم. وأما بالنسبة للسودانيين فلم يكن هناك أمل لاستعمال مرحاض الباشكاتب الأجنبي. فكيف مرحاض الخواجة البريطاني. وكان لابد لهم أن يدبروا أمورهم، فأصبحوا يخرجون في المساء في أطراف الحواشات. وخير وصف للحالة السائدة كانت في خطاب وصلني من واحد من هؤلاء الشبان بعد أن استقال وأنضم الى الحكومة، وترجمت ذلك الخطاب وقدمته الى (مستر شارب) المراقب المالي. وفي نفس الوقت تكلمت مع المدير (مستر جيتسكل) وكنت وقتها مديرا لمكتبه، وكان لذلك الخطاب الأثر القاطع في تغيير الأوضاع.

أما الذين صبروا وصابروا منهم، قد استطاعوا أن يتدرجوا الى الدرجات العليا وفي الصدارة وسودنوا وظائف الأجانب في التفاتيش وفي الرئاسة وغيرها من المصالح الأخرى.

وانتقل بعد ذلك الى السادة المفتشين السودانيين الأوائل في التفاتيش، والذين لبوا نداء الادارة لوظائف المفتشين مسرعين ومتسابقين بالنسبة للأغراء المذهل في شروط الخدمة بالمقارنة مع الأماكن التي كانوا فيها. وكانت البداية خمسة وهم السادة: النور محمد نور الهدى، الزين بابكر الشفيع، حسني أحمد، عمران عيسى، يسن حاج الخضر. وتم اختيارهم بطريقة مباشرة وبدون اعلانات. وأما الدفعات الاوائل الذين لبوا نداء الاعلانات، فكان منهم السادة: صالح محمد صالح، عبدالرحيم محمود، كمال ميرغني حمزة، عمر الجيلي، عبدالمجيد عبدالرحيم، أحمد عبدالفتاح جبريل. ثم كانت المفاجأة أساتذة المدارس الذين تخرجوا في كلية غرزون الثانوية وعملوا مدرسين في المدارس الوسطى، والذين، كما يبدو، ضاقوا ذرعا بمصارعة مشاكل الدراسة المعروفة بدون تقدير أو أعتبار. وهنا أذكر أسماء الأوائل منهم، وهم الأساتذة: عوض الكريم سنادة، يوسف محمد عبدالله، محمد أنيس عبدالمجيد، محمود محمد علي، أحمد ابراهيم النويري. أحمد ابراهيم خلوتي، محجوب علي

عمر وغيرهم.

وجاءت بعد ذلك الفرقة الثالثة، وكان من المتوقع أن يكونوا فى الصدارة لأنهم كانوا يعملون كمحاسبين فى مكاتب الغيط منذ سنوات. ولكن الذى حدث هو أن المفتشين البريطانيين أوصوا بعدم تعينهم بحجة أنهم لن يجدوا الأحترام والاعتبار من المزارعين الذين كانوا يتعاملون معهم بالأمس كمحاسبين يصرفون لهم حقوقهم فى المكاتب، ثم يجدونهم اليوم يطاردونهم ويصدرون اليهم الأوامر ويضربونهم اذا دعا الأمر. وكان انقلابا مفاجئا وتقبلت الادراة هذه الاسباب والتزمت بها. ولكن المفاجأة التى حدثت وغيرت الأوضاع، هى أن واحدا من هؤلاء (محمد أحمد حسين)، رحمه الله رحمه واسعة، كان قد استقال من خدمة ادارة الجزيرة وفضل عليها خدمة الحكومة المريحة وفى موطنه الحصاحيصة. وبعد فترة من الزمان ظهر اعلان من ادارة الجزيرة لوظائف مفتشين. فتقدم المذكور بطلب، وبعد فحص الطلبات، وجد بأنه من أفضل المقدمين بالنسبة لخدمته السابقة بالمشروع وتقاريره. وقدمت لجنة فحص الطلبات اسمه الى لجنة الاختيار، وكنت وقتها ارأس اللجنة. وجاء اسم (محمد أحمد حسين) وكنا كلنا نعرفه، كما كانت لجنة الفحص تعرفه أيضا. وثار بعض الأعضاء وانتقدوا لجنة الفرز التى أوصت على طلبه، وكان المفروض أن ترفضه لأنه من غير المعقول أن يأتوا بموظف ترك خدمة ادارة الجزيرة، كمحاسب، ثم ينضم الى خدمة الحكومة، ولما تظهر وظيفة أحسن يبادر ليقدم اليها. ثم ماذا يكون موقف أقرانه الذين صبروا فى خدمة المشروع، هل يعنى أن سنة واحدة من خدمة الحكومة برأته من العيب السابق فى المشروع. ولكن بعض الأعضاء أعتقدوا بأن معرفتهم له يجب ألا تكون حجر عثرة فى طريقه وتحرمه من حق من حقوقه. ويجب أن ننسى معرفتنا له. وبعد مداولات مستفيضة، قررت اللجنة قبول التوصية بتعيينه، ولكنه فى نفس الوقت تقدمت بمذكرة الى السيد المحافظ، وكان وقتها المرحوم الأستاذ (مكى عباس)، أوصت فيها بأن يفتح المجال للمحاسبين الموجودين بالمشروع للمزاحمة مع الآخرين فى وظيفة مفتشى الغيط. وأخذت أنا المذكرة بنفسى وذهبت وقابلت السيد المحافظ وشرحت له الموقف. وأستغرب للموقف السابق من الأنجليز بالمشروع، وأصدر أمرا بأن يكون المجال مفتوحا للجميع. وكان الذين تم أختيارهم من أميز المفتشين بالنسبة لممارستهم للعمل فى

المشروع، وبالنسبة لمعرفتهم للحسابات بالمشروع، ومعرفتهم للمزارعين. وهذه ميزة وليست نقمة.

هذا وقابل المفتشون الأوائل الذين ذكرتهم محنة مخيفة للغاية ولا قبل لبعضهم بها، لأنه لم تكن هناك عربات، وكان المرور بالخيل وكذلك (البولو) بالخيل. وكان على المفتش السوداني الجديد أن يتعلم ويتقن ذلك، لأنها من ضمن شروط الخدمة. وكان بعضهم لم ير الخيول الا فى السباق أو السينما. وكان على المفتش البريطانى أن يدرب السودانيين الذين يجب أن يشتروا الحصان بمعرفة جماعة البيطرى، وتدفع الادارة القيمة والعليقة وأجرة السايس. وكان من ضمن الذين لهم معرفة سابقة بركوب الخيل الأستاذ يوسف وذلك لأن أخيه، عبدالله الكارب الذى كان مأمورا بحكومة السودان، كان له فرسان. وكان الأستاذ يوسف قد وجد الفرصة وتدرب على ركوب الخيل. فقد كان يركب مع أخيه فى العطلات وفى العصر الحصان الثانى، ويذهبا سوياً لتسيير الخيل كما هو معلوم. وكانوا يتسابقون. والمهم أنه كان يتباهى على الآخرين بمعرفته بالخيول وانه ابن بجدتها. وسارت الامور عادية الى أن حدث فى أحد الأيام أن الحصان حرن ورفض الخروج من الأصطبل وكما يقول الخواجات الحصان زعلان. وحاول الأستاذ اخراجه. وقبل أن يذهب به بعيدا كالعادة، أراد أن يركب بمجرد خروجه. فانطلق الحصان مسرعا وصادفه (أبو عشرين) فى طريقه. فوقف فجأة وطار الأستاذ يوسف من السرج ووجد نفسه يرتطم بماسورة (أبوعشرين). وانطلق الحصان يجرى مسرعا بعيداً. وأسرع الحاضرون الى مكان الحادث. وطار الخبر للباشمفتش الذى حضر وأخذ الأستاذ يوسف سريعاً الى المستشفى بودمدنى. وبعد الفحص وجد أن ترقوته وبعض الأضلاع قد كسرت " وربنا ستر" لأن هذه تعتبر غير خطيرة وتم علاجه بسرعة. وحدثت صداقة متينة مع الجراح الشاب البريطانى (دكتور كلارك) الذى دعاه يوسف الى المنزل لحفل شاى، وتعرفنا عليه فأصبح صديقا للعائلة. وكان هذا الطبيب من أعظم الشبان الأطباء البريطانيين الذين خدموا فى مستشفى ودمدنى.

وقابل بعض المفتشين السودانيين الأوائل معاكسات من المفتشين البريطانيين وصعوبات لا حصر لها. كانوا يريدون أن يظهروا عن عمد أن المفتشين السودانيين يحبون الراحة، ولا يمكن أن يرتقوا الى مستوى المفتش البريطانى. كما أنهم لا

يستطيعون التعامل مع المزارعين، في الوقت الذى كانوا يحرضونهم بأن يشتكوا مع المزارعين ومطاردة العاملين الآخرين. ومن المؤسف أن بعض المفتشين السودانيين أصابهم الغرور، واعتقدوا بأنهم ورثة المفتشين البريطانيين ويجب أن يسيروا على دربهم فى المعاملات، حتى وصلوا الى الحد الا يشترك معهم المحاسبون فى عضوية النوادى. وتقدم بعض المحاسبين بمذكرة الى السيد المحافظ، وكان وقتها الأستاذ (مكى عباس)، يشتكون فيها. فحولها الىّ وكنت وقتها نائباً للمدير. فكتب عليها أننى أسفت لهذا السلوك. فمن هم هؤلاء، أولم يكونوا بالأمس كتبة ومحاسبين وغير ذلك فى خدمة الحكومة أو غيرها، فما الذى فضلهم اليوم؟ وإن باب العضوية يجب أن يكون مفتوحاً للجميع بدون استثناء. فكتب عليها اننى اوافق على رأيك. وأصدر أمراً بأن يكون الغرض من النادى الترفيه للجميع طالما أنهم يحترمون القوانين ويدفعون اشتراكاتهم. وخلفت هذه الأحداث مرارة فى نفوس بعض المحاسبين الأوائل فى التفاتيش. وقد لاحظت عندما كنت عضواً فى مجلس الادارة ورئيساً للجنة الترقيات، أن العضو الذى كان معنا من أعضاء نقابة المحاسبين، وكان من القدامى الذين عملوا بالتفاتيش لمدة طويلة، نقل بعدها مترقيا الى الرئاسة. لاحظت أن ذلك العضو ينحاز للزراعين الجدد فى الترقيات ضد القدامى، بالرغم عن استحقاقهم بالأقدمية والتقارير. كان الوحيد الذى يعارض وكان ذلك غير معقول لدينا. فأخبرته وسألته عن سبب معارضته. فقال لى فى الحقيقة أن هؤلاء عندما كنا فى التفاتيش كانوا يحتقروننا. فقلت له ان المطلوب منك هنا أن تكون أميناً وتنسى أحقاد الماضى، والا فانك لا تصلح أن تكون عضواً فى هذه اللجنة. اذ المفروض أن يكون العضو فيها كالقاضى، وكما يبدو أنه قد تغير لأنه لم يكن يعارض فى الحقائق كالسابق. ولحسن الحظ كان هؤلاء من أقلية ولا وزن لهم، وأن الكثير من المفتشين السودانيين كانوا يدركون منذ البداية بأن مسئوليتهم تقتضى أن يعملوا سوياً متعاونين فى المصلحة العامة فى المشروع. وأصبحت هناك زمالة بين الجميع مزارعين ومستخدمين.

أعود الآن للمعاملة والأستفزازات التى كان يلقاها المفتشون السودانيون من زملائهم البريطانيين الذين كان المفروض أن يدربوهم حسب التعليمات التى وصلتهم من الرئاسة ببركات. وكان أخطرها مؤامرة حاكها مفتش ومدير تفتيش

(القويز) فى القسم الشمالى، ضد المفتش (محمد عباس محمد). ومن المهم أن أذكر بأن المفتش (محمد عباس) كان يبدو قليل الكلام ومنطويا على نفسه. ولقد تعرفت بالعديد من المفتشين الجدد وصادقتهم، ولكن صعب على منذ البداية ادراك كنهه. فهو لا يغريك بالتحدث اليه أو معرفته، واذا جاء لشئ فكلمة وغطايتها. ولكن أصحابه الذين يعرفونه حق المعرفة، وهم قليلون، يقولون بأنه منطو على القراءة والدراسة والأهتمام بعمله المرتبط به. وكان انتاجه دائما فى الصدارة. وكان من أخطر الأحداث ما تم تلفيقه ضد (محمد عباس محمد).

ويبدو أن المفتش (السيد/ محمد عباس) لم يظهر خضوعا لهم ويبدو متكبراً ويحترم نفسه. فلم تعجبهم هذه الصفات، وصمموا أن يتخلصوا منه. فأرسل مدير القسم خطاباً الى المدير العام ببركات، وكان وقتها (مستر ديو) يشكو فيه المفتش (السيد/ محمد عباس) بأنه عنيد ومشاكس ويخالف أوامر الباشمفتش الذى أمره بألا يسمح بأعطاء المزارعين تروية للعيش لأن القطن فى حاجة اليها، ولكن المفتش خالف الأوامر ومنح أحد المزارعين التروية لحواشة العيش. ثم أنه هو نفسه أصدر أمرا الى المفتش المذكور بألا يذهب يوم الأحد الاجازة للخرطوم، ويبقى يؤدى بعض الأعمال المهمة، فخالف التعليمات وذهب للخرطوم. وانه يوصى بأنهاء خدمات هذا المفتش، لأنه لا يصلح للعمل كمفتش بالمشروع. وحول المدير الخطاب بتوصية الى المحافظ، الذى كان وقتها الأستاذ (مكى عباس)، الذى شك فى هذا الأمر. فرد الأستاذ مكى على المدير، بان هذه المسألة لا تؤدى للرفت بهذه السهولة، فلابد من معرفة الحقائق. وأصدر أمراً بتكوين لجنة للتحقيق، وكانت مكونة من (مستر ويت) ضابط الشئون، الأستاذ رحمة الله وكاتب هذه السطور. وكنا كلنا فى الادارة مساعدين. سافرنا الى (القويز) بعد أن أخطرناهم بحضورنا. وعقدت الجلسة بحضور المتهم (محمد عباس محمد) والمدعيان باشمفتش التفتيش ومدير القسم. وجاء الباشمفتش وذكر فى أقواله بأنه أصدر تعليمات للمفتش محمد عباس محمد بالا يسمح بالرى لحواشات العيش ولا يعطى أى مزارع اذنا بذلك، وبالرغم عن ذلك فان المفتش خالف تعليماته وأعطى أحد المزارعين الماء للعيش. ثم جاء سعادة المدير، فقال انه أصدر الأوامر للمفتش (محمد عباس)بألا يذهب فى اجازة آخر الاسبوع الى الخرطوم. وينتظر ليقوم ببعض الأعمال المهمة التى أوكله بعملها، وبالرغم من

ذلك فقد خالف تعليماته وذهب الى الخرطوم. وكان (مستر ويت) يسجل الأقوال.
وجاء دور السيد/ محمد عباس ووجه باقوال المفتش، فقال ان المفتش بالفعل أصدر الى تعليمات بالا اعطى أى مزارع تروية للعيش. وجاءنى أحد المزارعين من قسمى ولم اوافق بناء على تعليمات الباشمفتش. وذهب منه المزارع الى الباشمفتش الذى منحه الاذن وجاء المزارع وأخبرنى بذلك ليبرهن على قلة قيمتى، وجاءنى بعد ذلك مزارع آخر من قسمى وطلب منى التروية لحواشة العيش فمنحته الاذن لأن الباشمفتش قصد متعمداً أن يحقرنى ويقلل قيمتى وسط مزارعى قسمى. ولذلك فانني لم أسمح له بأمتهانى ومستعد للمساءلة. وأما بالنسبة للسيد المدير فاننى مندهش لكلامه، لأننى بالفعل لم أذهب الى الخرطوم وقمت باداء الأعمال التى طلبها منى، ولقد رأيت السيد المدير حول المكتب.

هذا ولما ووجه الباشمفتش باقوال محمد عباس أخذ يتلعثم قائلا بأنه لا يتذكر أنه أعطى اذنا للمزارع الذى منعه المفتش. وأما السيد المدير فقد كانت حالته تغنى عن سؤاله كما يقولون، وأخذ يتلجج ويبحث عن الكلمات قائلا بأنه ربما جاء من الناحية الأخرى من المكتب ولذلك فانه لم ير المفتش ولذلك فانه اعتقد أن المفتش ذهب الى الخرطوم وأن العمل لم يتم لأنه لم يراجعه.

كان المفتش السيد/ محمد عباس يتكلم اللغة الانجليزية بطلاقة وشجاعة ولم يتلجلج أو يتعثر فى كلامه لأنه كان على حق، بخلاف الباشمفتش والمدير اللذين أصابهما الأندهاش، إذ كيف تتغير الأحداث بهذه السرعة بعد ربع قرن من الزمان، وأن يرأس المشروع محافظ سودانى، وأن يأمر بالتحرى معهما، ويكون من ضمن لجنة التحرى اثنان من السودانيين وانجليزى حديث العهد بالخدمة فى الجزيرة لمساءلتهما. وفى نهاية الجلسة أمر الرئيس المفتش بالخروج، وأخذ فى تأنيب كل من الباشمفتش والمدير على سلوكهما فى هذه القضية فشعرا بالمهانة ولم ينطقا بكلمة.

وأثار هذا الحادث فى تفتيش القويز اندهاشا واستغرابا، لأنه لم يحدث قبل ذلك فى المشروع أن يتم التحقيق مع الانجليز. وصار حديث الركبان. ومثل هذه الأحداث تنتشر فى المشروع بسرعة البرق، وتصاحبها شماته على (الخواجات) الطغاة فى المشروع، والذين كانوا يبلغون مايريدون ولا يكذبهم أحد أبدا.

وآخيرا عدنا الى بركات، وبعد طبع الوقائع، ثم الأمضاء عليها، وأخذها (مستر

ديو) وقدمها الى المحافظ، السيد/ مكى عباس، وأخذ معه فترة فى الحديث، ثم طلب (مستر ديو) المدير العام، وقدم له الوقائع. وبعد الاطلاع عليها اقشعر بدنه وأبدى استغرابه لماحدث. وعندها أمره السيد المحافظ بان يكتب لهما وينهى خدماتهما لأنهما غير جديرين بالبقاء لتدريب السودانيين حسب الأوامر التى صدرت.

هذه كانت بعض المشاكل التى كان يقابلها المفتشون السودانيون الأوائل بالمشروع. وكان هناك اختلاف بطبيعة الحال فى نظرة المزارعين. فهم ينظرون الى المفتش البريطانى باعتباره من الحكام، فيعيش بعيدا من المجتمع ولا يقترب منه أحد. اما المفتش السودانى فكان ينظر اليه المزارعون بأنه ابن بلد ومسلم يشترك معهم فى السراء والضراء كما يقولون، ويصلى معهم فى الجوامع وغيرها ويساهم معهم فى المناسبات، ولذلك فان مهمته كانت صعبة للغاية لأنه فى نفس الوقت يجب الا يسمح بأن يكون فى ذلك تدنى فى الانتاج. ولن أنسى بأن أحد المزارعين من اقربائنا فى قرية العزازة بمكتب طيبة، قال لى مرة، قلنا عندما يكون المفتشون من السودانيين نرتاح من مطاردة الانجليز، ولكن مشاكلنا زادت معاكم. قلت له ماذا تعنى؟ فقال لى فى الماضى أنا أذهب للشرق فى الخريف وأزرع، وأترك ولدى فى الحواشه ولما يسأل عنى المفتش يقول له والدى مريض، فيصدقه. وأما الآن فأن المفتش السودانى فيقول أنا عاوز أزوره. فيكذب ابنى ويقول له بأننى مريض بالمستشفى، ولما يصر المفتش السودانى على زيارتى يرسلوا لى لأحضر بسرعة ليطمئن على. كما كان المفتش السودانى يصر فى المرور أن يدخل الحواشات بنفسه ليتأكد من العمل خلافا للانجليزى الذى كان يمر بالشارع. ويصدق المزارع والعمد والخفير بأن العمل مضبوط.

وكان المفتش السودانى تحت الطلب فى كل وقت بالنسبة للأحداث التى تحدث فى منطقته. فاذا تعسرت امرأة فى الولادة، فان المفتش يجب أن يعرف ويساعد بالتليفون فى وقت عدم وجود العربات، وأما بعد وجود العربات ففى مثل هذه الحوادث المستعجلة فان المفتش السودانى دائما تحت الطلب بالنهار أوالليل. وكانت من الأحداث المحزنة التى حدثت للمفتش الشاب(ابراهيم سراج) فى قسم وادى شعير، والذى ذهب فى الليل لاحضار القابلة لزوجته للوضوع ولم يعد. وبالبحث عنه وجد غريقا فى ترعة. وكان هناك حادث آخر مماثل. وهو أن رئيس تحرير جريدة

الجزيرة(المرحوم جعفرالسورى) كان عائدا فى المساء من ودمدنى فى طريقه الى محل عمله فى مساعد، وكان ذلك الطريق من أخطر الطرق بالنسبة للذين لم يعيشوا فى المنطقة. وكان المذكور غريبا جاء من خارج السودان من (ارتريا) للعمل محررا للجريدة بالجزيرة. فسار بالعربة وكانت الترعة الرئيسية فى مواجهته فى (بيكا). وبدلا من أن ينحرف يمينا الى مساعد، استمر فى طريقه الى أن سقطت العربة فى الترعة الرئيسية. وفى الصباح فقدوه فلم يجدوه ولم يكن من العادة يبيت فى ودمدنى. ووصلت البلاغات الى الرئاسة ببركات والى البوليس، الذى أخذ (زملائه) فى البحث أولا فى ودمدنى، ثم بعد ذلك تتبعوا الطريق الى أن وصلوا الى الترعة الرئيسية، فوجدوا أثار العربة على طرف الترعة. وبعد أن تأكدوا من وجود العربة داخل الترعة، أحضروا الونش وأخرجوا العربة. وكنت مع الحاضرين لأن كل بركات ذهبت للبحث عنه. فوجدنا المرحوم ماسكا بالدركسون وفارق الحياة منذ الساعات الأوائل لسقوطه فى الترعة.

والعاملون بالتفاتيش من محاسبين ومفتشين وغيرهم مشاكلهم لا تحصى ولاتعد، وخصوصا فى زمن الخريف والأمطار عندما تقفل الطرق ولا يجدوا سبيلا لجلب لوازم المعيشة أو الدواء أو العلاج لعائلاتهم. وزوجات هؤلاء مجاهدات فى سبيل الترفيه عن ازواجهن الذين يحضرون إلى المنازل فى النهار أو المساء فى حالة من التعب والارهاق، فيجدون الترويح والعيش المستقر والترفيه فى المنزل، ويشعرون بالسعادة والراحة فى المنزل مع الاطفال. وهناك مشاكل الأمراض المستوطنة فى الجزيرة من الملاريا والبلهارسيا والحساسية وغيرها وأمراض الأطفال من مغص وإسهال.

جاءت اولئك الزوجات فى بادى الأمر والامهات فيما بعد، وقد تركن المدينة والمتعة فيها مع الأهل والأحباب، وجئن مع أزواجهن للاقامة معهم فى " سوق الخلا" كما يقولون، ويتحملن نفس المصاعب والمشاكل، الى أن انتصروا فى النهاية بعد أن تقاعدوا أو تمت أيامهم فى الحياة، فأصبحوا مع النبيين والصديقيين والصالحين وحسن اولئك رفيقا.

والأمر الذى لاشك فيه أن الأحوال قد تغيرت فى المشروع بعد سودنة الوظائف من السودانيين ودخلت العربات فى المنطقة، وجاء امتداد المناقل وتضاعفت الرقعة

الزراعية، وتحسنت الأحوال فى كل النواحى. فأصبحت فى النوادى أماكن خاصة للزوجات والأطفال، كما تحسنت أحوال السكن المتباعد فى الماضى فأصبحت هناك أماكن موحدة جيدة تضم الأسواق والمستشفيات والمدارس.

(٨) قصة دخول العمال الأجانب في مشروع الجزيرة كمزارعين:

لاشك أن الكثير من المزارعين القدامى فى مشروع الجزيرة، وبعض المواطنين الاخرين المعنيين بهذا الموضوع، يذكرون الجدل الذى كان سائدا فى أواخر الأربعينات ومابعدها والخاص بدخول العمال الاجانب من البرقو والفلاته والبرنو فى المشروع كعمال عرضيين، استطاع بعضهم أن يستحوزوا على حواشات. وكانت جريدة "الجزيرة"عامرة فى عهدها الأول فى الخمسينات بالكثير من المقالات عن هذا الشأن. وأخيرا تطورت المشكلة الى حلبة السياسة فاستغلها مؤتمر الخريجين العام ليهاجم بها حكومة السودان وشركة السودان الزراعيه البريطانيه، فى زرع أقليات فى المنطقة لخلق مشاكل سياسية كما هى عادة الاستعمار البريطانى فى كل مكان حل فيه. فما هى قصة دخول هؤلاء العمال فى عهد الشركة الزراعية كعمال فى بادى الامر ثم أصبح بعضهم مزارعين فيما بعد قبل قيام المشروع لم تكن زراعة الكثير من الأراضى فى الجزيرة بالأمطار مكثفة، بل كانت مبعثرة وغير مستقرة بأى حال من الأحوال، لأن ذلك كان يعتمد على نزول الأمطار. كما كانت هناك غابات فى بعض الأراضى ثم بعض الأراضى البور التى لم يدع أحد ملكيتها لعدم صلاحيتها للزراعة. وعليه فقد قامت الحكومة بتجسليها كأراضى حكومية. ان قيام المشروع جعل كل فدان فى أراضى المشروع قابل للزراعة بالرى، مما وفر الفرص لزيادة قطاع من السكان أكثر بكثير عما كانت عليه الحالة السائدة. وكانت هناك حواشات كثيرة متاحة أكثر مماكان فى مقدور السكان المحليين حيازتها فى ذلك الزمان. ففى بادئ الأمر كانت الحواشات الفائضة تتم حيازتها بواسطة المهاجرين من المناطق المجاورة للمشروع من سكان شاطئ النيلين الأزرق والأبيض، أو من المهاجرين من شمال السودان. ولذلك لم تظهر أى مشكلة فى ذلك الوقت متصلة بالعمال الأجانب والحواشات.

هذا وعندما حل الكساد الاقتصادى العالمى فى الثلاثينات، والذى تأثر به المشروع

لأبعد حد كما تأثر السودان بأجمعه، فان عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين تخلوا عن حواشاتهم وتركوا المشروع، كما فعل أيضا الكثير من السكان المحليين الذين وجدوا حياة أفضل من مكان آخر. وبالأضافة الى هذا الوضع فان المشروع فى تلك السنوات كانت تجرى فيه امتدادات غربا وشمالا، فوجد الكثير من المزارعين المهاجرين أن المشروع وقد وصل الى ديارهم، فتركوا حواشاتهم القديمة واستبدلوها بأخرى جديدة بالقرب من قراهم ومساكنهم الأصلية. فكانت النتيجة ازاء كل هذا أن أصبحت هناك حواشات كثيرة فائضة فى بعض التفاتيش القديمة. وكانت هذه الأراضى الشاغرة أغلبيتها فى الأماكن البعيدة من القرى ومن الأراضى غير الجيدة، وذلك لأن السكان المحليين كما هو معهود انتهزوا الفرصة وتجمعوا فى أفضل الأراضى التى تقع بالقرب من قراهم. وبالاضافة الى ذلك فان امتدادات المشروع شمالا وغربا أوصلته الى بعض المناطق التى كانت بعيدة من القرى ومبعثرة السكان الى حد بعيد. فأصبحت الحواشات على اثر ذلك متوفرة فى تلك المناطق أيضا.

لقد أخذ المدّمن هؤلاء العمال ابان سنوات الكساد الاقتصادى يصل تباعا الى المشروع وكانوا بادى الأمر عمالا عرضيين لمزاولة عمليات الحش وجنى القطن، ثم فيما بعد لحيازة بعض الحواشات الشاغرة والتى لم تجد أى طلب من السكان المحليين. ولذلك فقد قوبلوا بترحاب من ادارة الشركة الزراعية، لأن هذه الحواشات الشاغرة كانت مهيأة للزراعة وكانت تمثل تكاليف غير مغطاة اذا تركت بدون زراعة. وكانت هناك ظاهرة ملفتة للأنظار، وهى أن بعض هؤلاء المهاجرين قد تجمعوا فى بعض مناطق المشروع وأخذوا فى بناء مساكن بالقرب من حواشتهم، وأحضروا عوائلهم وأصبحوا من أفضل المزارعين فى تلك المناطق، وكانت قراهم بالمشروع كانما انتزعت من نيجريا باسمائها وعاداتها واخلاقياتها وغرست فى منطقة الجزيرة، كانوا جسما غريبا فى المجتمع وكانوا أنانيين ومفرطين فى الأنانية.وكان ذلك تاريخ مسارهم فى المشروع، وقد استطاع الكثير منهم أن يستحوز على الجنسية السودانية، وأدخلوا أولادهم الى المدارس التى لم يساهموا بأى شئ فى تشييدها. وأخذت خطواتهم تقترب بعض الشئ من السكان المحليين. والكثير منهم متمسك بالدين الاسلامى ويتبع الطريقة التيجانية بالذات، ويؤدون

فرايض الحج، وصار الكثير منهم من أصحاب الثروات. وكشفت أيام تغيير العملة فى السودان فى السنوات الماضية بالبنوك أنهم كانوا يختزنون فى باطن الأرض كميات ضخمة من الأموال. ولعلها عادت سيرتها الى باطن الأرض، وذلك لأنهم كانوا لا يأمنون أى مكان آخر فلا يضعوها فى البنوك ولا يستثمرونها فى أى أعمال تكون نافعة للبلاد. وكانت الحرائق التى تحدث فى قراهم تظهر الكثير من النقود التى كانت تلتهمها النيران. والآن أصبح الكثير منهم من أصحاب اللوارى والحيوانات والدواجن، وأنفوا العمل بايديهم وأصبحوا يستأجرون العمال للعمل فى حواشاتهم.

ثم أخذوا ينزحون الى المدينة كما هو ظاهر للعيان، ويعتمد عليهم السودانيون الكسالى فى كثير من الاعمال التى كان يمكنهم القيام بها بأنفسهم. وأصبحت هذه الأعمال التى يزاولونها فى المدينة نساء أو رجالا تدر عليهم أموالا كثيرة يستحقونها بجدارة.

هذا وعندما كانت المحاصيل مستقرة فى الانتاج والأسعار والأموال متوفرة ، أخذ أهالى غرب السودان يفدون الى الجزيرة كعمال عرضيين فى بادئ الأمر، ثم استطاع بعضهم أن يستحوز على حواشات. وبخلاف الاخرين الذين ذكرناهم، أقام هؤلاء " الكنابى" واندايات المريسة. ولم يكن هؤلاءمن المزارعين المستقيمين، بل كان الكثير منهم من المزارعين المراوغين وغير الموثوق فيهم. وكانوا يتبادلون الحواشات بين بعضهم البعض ويغيرون أسماءهم باستمرار.

كانت توزيعات العمال الذين أصبحوا مزارعين مختلفة فى أنحاء المشروع. ففى بعض تفاتيش القسم الوسط كانت أعدادهم قليلة جدا، وكانت غالبيتهم فى الأقسام الشمالية والغربية البعيدة عن القرى. وعندما ابتدأت السنوات المزدهرة تطل برأسها فى المشروع فى موسم ١٩٣٤/٣٣ ومابعده من سنوات طيبة، وعادت الثقة فى المشروع، أخذ الكثير من السكان المحليين فى العودة الى ديارهم متقدمين بطلبات لحيازة حواشات. ومن هنا بدأت المشكلة تأخذ أبعادها، وكان لابد من اتخاذ القرارات الصعبة لمواجهتها، والتى كانت تستدعى فى حالة نزع حواشة أو وفاة أحد هؤلاء الغرباء أن تعطى الحواشة للسكان المحليين. وكانت من ضمن القرارات لتشجيع ومساعدة بعض هؤلاء العمال منحهم حواشات ومساعدتهم لقيام قرى فى الأماكن التى يندر فيها وجود عمال محليين، ومنحهم أراضى لزراعة الذرة كحافز

لهم للاستقرار ولجلب عمال آخرين. وكان الغرض هو أن يكون سكان هذه القرى ضمانا لانجاز الأعمال فى ساعات الحاجة الملحة للعمال فى فترتى الحش والجنى، وكان توزيع الأجانب من المزارعين فى كل المشروع على النحو التالى:

أ- فى بعض التفاتيش فى القسمين الشمالى والغربى لسبب عزوف السكان المحليين عن حيازة هذه الحواشات البعيدة عن قراهم أو القليلة الانتاج.

ب- فى بعض الجهات من أقصى القسم الجنوبى (الحاج عبدالله بالذات)، وهى المنطقة التى كانوا يتواجدون فيها قبل قيام المشروع.

جـ- فى الأراضى ذات الحشائش المستوطنة والرديئة التربة والبعيدة عن القرى، والتى تحتاج زراعتها الى عناء ومشقة، ولا يرغب السكان المحليين فى القرب منها. وتقع هذه الحواشات فى أجزاء متفرقة فى التفاتيش.

ولقد اتضح بعد الاحصاءات أن الأغلبية كانوا من النيجرين والبرقو والبرنو، والذين كانوا قد دخلوا السودان أما فى طريقهم أو عودتهم من الحج، أو من الذين لجاءوا الى السودان أما فارين كمجرمين أو حيث يجدون الأمان والرزق فى السودان.

كانت هنالك احصاءات تقدم سنويا توضح أعداد المزارعين منهم بالنسبة للمزارعين المحليين فى كل تفتيش. ووصلت النسبة فى سنة ١٩٤٩م فى كل المشروع الى ١٤,٣٪ وكانت أعلاها فى أى تفتيش واحد ٥١,٦٪ وأدناها ٥٪.

وكان هناك خلط بين الافريقيين وأهالى غرب السودان فكانوا كلهم يرطنون، وكانوا يعرفون بأن الذين يقيمون القرى ويسكنون فيها هم أصلا من إفريقيا. وأما أصحاب الكنابى فهم من غرب السودان، ولوأنهم يختلطون بجيرانهم من التابعين من أبناء عمومتهم فى تشاد.

وتمت فى النهاية تصفية المزارعين الأجانب فى مشروع الجزيرة بالطريقة المذكورة آنفا.

(٩) دار وثائق الجزيرة المركزية:

لابد لى من تسجيل كلمة عن تأسيس ومسيرة دار الوثائق المركزية بالجزيرة. لقد ذكرت أننى اضطررت أن أقوم بقراءة أغلب الوثايق والمكاتبات، منذ قيام

الشركة الزراعية فى الزيداب فى عام ١٩٠٥، ومنذ امتداد نشاطها الى الجزيرة فى عام ١٩١٢، وذلك عندما تقرر أن أكون مسئولا عن المكاتبات بعد ماقام (المستر ارشديل) بطرد (سعيد البستانى). والحقيقة أننى لم أطلع على أغلب هذه المكاتبات حبا فى الاطلاع أو الدراسة، ولكن خوفا من الفشل. وكان من حسن الحظ بالنسبة الى أن المكاتبات وقتها لم تكن كثيرة بالكيفية التى ظهرت فيما بعد عند تأميم المشروع، وعندما كان بعض المسئولين فى مكتب واحد يتداولون المكاتبات بينهم وكأنهم فى مناطق مختلفة.

لقد كان الانجليز فى عهد الشركة الزراعية يحسمون أغلب أمورهم بالمحادثات المباشرة حتى مع المصالح الحكومية، ولا يلجأون الى المكاتبات الا عند الضرورة القصوى. وأثناء قراءتى للمكاتبات لفت نظرى بشكل خاص الاتفاقيات القانونية الخاصة بامتياز الشركة لادارة المشروع وتاريخ بداية الامتياز ونهايته والطريقة التى يمكن أن يمدد بها أو ينهى.

كانت الطريقة المتبعة لحفظ الوثائق التى وجدتها قد بدأت فى عام ١٩٢٨، وذلك بوضعها فى حجرة صغيرة مجاورة لمخزن أدوات الكتابة بالطابق الأرضى. وقد أصبحت تلك الحجرة الآن امتدادا لذلك المخزن والخزينة. وكان الشخص المسئول عنها(مشيل كميد)، ولم يكن يعطى أى اهتمام لتلك الوثائق، حتى اكتشف بطريق الصدفة أن الأرضة أتلفت بعضها، مما جعل ادارة الشركة تهتم بمكان آخر مأمون لحفظ هذه الوثائق، لأنه من الناحية القانونية يجب حفظ ايصالات حسابات المزارعين لمدة خمس سنوات، ويمكن اتلافها بعد ذلك. وبمرور الزمن كان لابد من العناية الكاملة بحفظ كل الوثائق فى مكان مأمون من التلف. وكان لنقل المستر/ جيتسكل الى مكتب الرئاسة أهمية كبرى فى هذا الشأن. فهو كدارس تاريخ عمل على الإسراع فى بناية الطابق الأول لحفظ وثائق المشروع. وعندما أزمع كتابة قصة المشروع فى كتابه الذى أصدره حضر الى بركات وأحضر معه مساعده، وكان طالبا فى السنة الثانية بجامعة أكسفورد بقسم التاريخ، وبقى ينقب ويكتب فى دار الوثائق الى أن جمع كل المعلومات المطلوبة.

أرصد فيما يلى بعض الفقرات نبذة تاريخية عن هذه الدار: بالنسبة لازدياد العمل الكتابى وتكدس الملفات والمستندات والمراجع العديدة، ونظرا لمواجهة

متطلبات مصالح الادارة من المعلومات والمراجع، والتزايد الملحوظ فى عدد زوار الجزيرة من المشتغلين بالبحث من الهيئات العالمية من داخل القطر وخارجه، قررت الادارة فى عام ١٩٦٣ توسيع الدار. فشيدت خمس حجرات وزودتها بكل ماتحتاجه من أثاثات، وبقى تنظيمها وتنسيقها بطريقة تتمشى مع أحدث الطرق المتبعة عالميا ليسهل بها مواجهة متطلبات مصالح الادارة وتيسير الاطلاع للمشتغلين بالبحث.

وبفضل ما تحويه الدار من مخطوطات قيمة عن تطور المشروع منذ فجر تأسيسه، فقد أصبحت منهلا عذبا للبحوث. وقد اختير لها مؤخرا أمين من الذين عاصروا المشروع منذ الثلاثينيات ونالوا خبرة واسعة لينظمها ،ينسقها ويعدها الاعداد المطلوب، ثم ارسل بعد ذلك فى بعثة إلى المملكة المتحدة.

وتحتوى وهذه الدار بوضعها الحالى على مايزيد على خمسة وعشرين ألف ملف كتابى، فهرست ونظمت وثائق كلّ موضوع فى مجموعة واحدة كما تقتضى نظم الدار. هذا عدا المستندات والمراجع الكثيرة المتنوعة الأخرى التى طبقت عليها نفس القواعد، ومازال العمل يسير حسب الخطة المرسومة.

وتعمل هذه الدار بمقتضى لائحة دار وثائق الجزيرة المركزية، وقد أجازها مجلس الادارة الموقر فى ديسمبر سنة ١٩٧٠ لتسيير أعمال المركز ولتصبح ملزمة للعمل بمقتضاها. وتشمل هذه اللائحة المسئوليات التى يضطلع بها موظفوا الدار.

لقد أشاد خبراء الوثائق الذين استدعتهم الادارة فى تقاريرهم عن الدار، بالاهتمام الجاد والحرص على تطوير المركز من كبار المسئولين وبالجهد العظيم الذى بذل فى خدمة المركز، حتى أصبح ولا شك مفخرة لادارة الجزيرة ولا نظير له فى الوزارات والادارات الأخرى. وتجدر الاشارة الى أن بالدار سجلا خاصا بالزوار والباحثين لتسجيل انطباعاتهم ومواضيع أبحاثهم والوثائق التى استعانوا بها. وقد سجلوا أعجابهم بما تحتويه الدار من وثائق قيمة لاتقدر بثمن، كما أشادوا بالتنظيم وسرعة الأداء والتطوير الذى استحدث بالدار.

ولا يصح أبدا أن تذكر دار وثائق الجزيرة وماوصلت اليه، دون أن يصحب ذلك ذكر الأخ/ عبدالله كرار، اذ أنه بدونه لما كانت هناك أى دار، وربما كانت كل هذه الوثائق مدفونة فى مطمورة كما حدث فى بعض الأماكن فى هذه البلاد. التحق

الأخ/ عبدالله بخدمة الشركة الزراعية فى ١٩٣٢/٢/١٧، وبدأ حياته العملية فى مكتب التثمين وتنقل بعد ذلك فى عديد من الأماكن: فى المخازن، الحسابات، مكتب البوستة، مكتب الدوسيهات، الادارة "سكرتيرا للمدير العام وكل الفترات التى كان فيها الانجليز بالادارة، ثم بعد ذلك صار رئيسا لمكتب المكاتبات، وكان فى نفس الوقت مسئولا عن دار الوثائق الى أن تم اخيتاره لأن يكون متخصصا فى أعمال هذه الدار، وأرسل فى بعثة دراسية الى المملكة المتحدة لدراسة عمل دور الوثائق هناك. ومكث من شهر مايو ١٩٦٦ الى شهر سبتمبر ١٩٦٦ ومنح شهادة بذلك، وعاد ليزاول عمله بالدار. هذا بالاضافة الى الكورسات الأخرى فى جامعة الخرطوم و" دار الوثائق". ولما كادت أن تنتهى مدة خدمة الأخ/ عبدالله ذهبت الى المغفور له السيد/ محمود محمد على الذى كان يبدى اهتماما بالغا بالدار منذ أن كنا نعمل سويا فى الادارة، وذلك بحكم علمه وثقافته العالية، وطلبت منه أن يعمل على امتداد خدمة الأخ/ عبدالله كرار. وقد أدرك رحمه الله أهمية ذلك وعمل على امتداد الخدمة.

والأخ/ عبدالله كما هو ظاهر كان أكثرنا نحن الذين عملنا فى الشركة الزراعية خبرة وتدريبا منوعا. ولقد كاد أن يكون مفتشا ولكنى وقفت فى طريقة، ولو أنه كان غاضبا وقتها لعدم اخيتاره بعذر ضعف صحته ومشقة عمل الغيط. وللأخ/ عبدالله ميزات قل نظيرها. فهو كانما خلق خصيصا لعمل كعمل هذه الدار، فله ذاكرة فريدة، كما أنه ينهمك فى كل عمل يوكل اليه ومنظم من الطراز الأول ولا يكل ولا يملّ من العمل والمتابعة والسهر مع الجهد المتواصل. وكان اسطورة قائمة بذاتها.

وأود أن ألفت نظر الادارة الى أهمية هذه الدار ومابداخلها من وثائق، وأهم من ذلك الأشخاص الذين يحافظون عليها ويشعرون بأهميتها. من المؤسف أنه منذ البداية لم يكن اهتمام الادارة كافيا الا بعد أن لفتت الأنظار اليها من زوار من الداخل ومن الخارج، مما حدا بالادارة أن تصدر منشورا ولائحة لهذه الدار بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٦٨.

كل هذا جميل، ولكن سيكون أجمل منه الاهتمام بادارتها. لقد ظل السيد/ عبدالله كرار قبل وبعد عودته من تدريبه بالخارج، يعمل وحده حتى خلقت وظيفة لخلف له أو مساعد، واخيتر لهذه الوظيفة السيد/ محمد أحمد الحاج من خريجى جامعة الخرطوم، ليتعرف ويتدرب على العمل أولا ثم يوفد خارجا لتلقى دراسات

عليا فى هذا المضمار ليتسلم مستقبلا، مسئولية ادارة الدار بعد تقاعد الأمين الحالى. ولكن من المؤسف أنه بعد مضى فترة قصيرة من التحاقه بالعمل مرض مرضا نفسانيا اقتضى تردده على مستشفى الأمراض العقلية. واختير بدلا عنه السيد/ على شرفى ليملأ وظيفة فوق المقرر. وبدأ فعلا فى عمله وأخذ يستوعب العمل برغبة ومسئولية. وفجأة نقل السيد/ شرفى الى مكان آخر واستبدل بشخص آخر. وصحيح أنه قد تم مؤخرا تعيين خريجة من جامعة الخرطوم لكى تتدرب على العمل فى هذه المؤسسة نرجو لها التوفيق والسداد، واخيرا نقلت الى مكان آخر بدون خلف لها فى الدار. ان الوظائف فى هذه الدار طريقها مسدود من ناحية الترقيات أو حتى من ناحية تقويم وظائفها، لأنها لم تكن معروفة عندما قرر مجلس الادارة منذ البداية الوظائف المختلفة.

ولذلك فان الرغبة فى العمل فيها غير مغر. والذين يعرفون عبدالله كرار معرفةوثيقة كما أعرفه يعلمون بأنه لا يعمل من أجل الترقيات أو تقدير أعماله. فهو شخص قد ظلم كثيرا ولكنه قد جبل على أن يؤدى أعماله بأمانه واخلاص. وأصبح المشروع بوجه عام وهذه الدار بنوع خاص جزءا من نفسه، فهل يوجد شخص يحمل هذه المؤهلات ليحل محل عبدالله ليتولى أمر هذه الدار بعد تقاعد عبدالله؟ أننى أشك فى ذلك، ولكن لابد من المحاولة فى اجياد الشخص أو الأشخاص المناسبين للمستقبل. أصبح وجود الأشخاص المناسبين لتحمل المسئوليات من أندر الأشياء فى وقتنا الحاضر كما هو معلوم، كما أن العمل نفسه فى ادارة الجزيرة أصبح غير مغر، حتى أصبح يخيل الى أن الناس الدين يطلبون العمل بها لسان حالهم يقول " انه أحسن من قعاد ساكت".

فأرجو بهذه الاشارة أن أشارك فى حث الادارة لتهتم اهتماما خاصا بهذه المؤسسة، التى استطاعت بفضل عبدالله كرار أن تصارع وتنتصر على كل الزعازع التى اجتاحت المشروع. وحسب خبرتى أرجو أن يرجع (على السيد شرفى) الى عمله بدون ابطاء، وأن يختار ثلاثة أو أربعه للعمل فى هذه الدار للتدريب لاختيار الأشخاص المناسبين منهم، بعد أن يأخذوا التدريب الكامل، وبعد أن يوصى عبدالله كرار على الأشخاص المناسبين منهم، لأن العمل فى هذه الدار عمل مرهق ذهنيا وجسمانيا، فاذا لم تكن عند الشخص الذى يعمل فيها هذه الصفات مضافا اليها

الرغبة الشخصية للعمل فيها ومضافا الى ذلك المستقبل المتقدم كبقية فروع الادارة الأخرى حيث توجد الفرص للترقي والتقدم، اذا لم يحدث ذلك فانني أخشى على مستقبل هذه الدار أن يلحق بها مالحق المكتبة التى أصبحت الآن فى حالة يرثى لها وانى لأنتهز هذه الفرصة لأوصي باضافةهذه المكتبة الى دار الوثائق لأنها فى الوقت الحاضر فى حالة لا تحسد عليها.

لقد أصبحنا نحن عشنا فى هذا المشروع زهرة شبابنا ورأينا كيف كان يدار وعشنا فتراته وتطوره وتقلباته، أصبحنا الذين نشعر بأن هذا المشروع صار جزءا من حياتنا. وأصبحنا كأحد أساتذتنا المغفور له الاستاذ/ محمد عبدالنور، الذى كان مدرسا بمدرسة رفاعه، وبعد أربعين سنة من العمل الجاد صارت المدرسة جزءا من نفسه وأخيرا عندما تقاعد ظل يراقب المدرسة بالقرب من منزله، وكان المفرض أن يحضر المدرسون فى الساعة الثامنة الا ربعا ويضرب الجرس فى الساعة الثامنة. وكان استاذنا الشيخ/ محمد عبدالنور يجلس فى ظل منزله ويراقب المدرسة وينظر فى ساعته وعندما لايحضر المدرسون فى الميعاد المحدد يقول: "دامش كلام، دا مش شغل". وعندما لا يحضر الناظر فى الميعاد يصيح: " حتى الناظر لم يحضر فى الميعاد!" وأخيرا عندما تأتى الساعة الثامنة ولا يحضر أى أحد يأمر بضرب الجرس، ويأتى المدرسون والناظر يتسابقون خوفا من أن يكون قد حضر أحد مفتشى المعارف، وعندما يسألوا عن الخبر يحضر مولانا الشيخ محمد عبدالنور ويأخذ فى الحديث معهم عن المواعيد وتأدية الواجب. وكانت صيحة مولانا التى يسمع بها الناس فى كل رفاعة، مفيدة للغاية. وأصبح كل مسئول يحضر فى الميعاد المحدد.

وفى الفترة الأخيرة تم اختيار (عبدالمتعال الدالى) ليتولى الدار. وتم تعيين بعض السيدات والآنسات لمساعدته، وبذلوا مجهودات ضخمة وأخذوا تدريبا فى دار الوثائق بالخرطوم. وأخيرا وبطريقة مفاجئة تم نقل (الدالى) وبدون أى بديل له. وتعجبت لعدم اهتمام الادارة بدار الوثائق بهذه الدرجة، ولفت نظر المحافظ ورجوته أن يبدى اهتماما خاصا بالدار.

وأتمنى أن تملأ هذه المذكرات الفراغ ليلجأ الباحثون ليجدوا فيها مايطلبونه.



الشيـخ أحمد يوسف علـقم



السيد يوسف عــز الدين



السيد تـاج السـر عبــدون



السيـد الطيب العبيد بدر



السيـــد عبد الله كـرار



السيد صالح محمد صالح



السيد النور محمد نور الهدى



السيد مكاوى سليمان أكرت



السيـــد عمـران أبـو عيسى



السيد جلال الدين محمود يوسف



السيد ميرغنى الأمين

الفصل الخامس

تقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية

للنظر في إدارة مشروع الجزيرة في المستقبل

الفصل الخامس
تقرير اللجنه المختارة من الجمعية التشريعية
للنظر في إدارة مشروع الجزيرة في المستقبل

كان من واجبات حكومة السودان فى ذلك العهد إصدار قانون تسير على هديه وبموجب نصوصه الإدارة الجديدة للمشروع. وكان ذلك القانون نتاجا لتوصيات جاءت فى تقرير اللجنه المختارة من الجمعية التشريعية للنظر فى ادارة مشروع الجزيرة في المستقبل أي بعد التأميم. ولا اريد أن أذكر كل محتويات التقرير، ولكن لابد لهذا الجيل والذى أكتب هذه المذكرات من أجله وللتسجيل والتاريخ، أن أذكر بعض فقراته، وما هى إلا مذكرات عالقه بالذاكرة وأوراق مبعثرة أردت أن أسجلها للمهتمين بهذا الأمر وللقراءة العابرة.

لقد جاء فى صدر ذلك التقرير فى الصفحة الأولى بأن مهمة اللجنة المختارة المعينه هى النظر وتقديم تقرير عن:

أ - توصيات واقتراحات بشأن مستقبل ادارة مشروع الجزيرة كما هو موضح بالمذكرة الملحقة بخطاب السكرتير المالى بتأريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٤٩ الى كاتب الجمعية.

ب - أن تنظر وتتقدم بتوصيات بشأن:

١/ الحصة التى ستكون من نصيب مجلس ادارة الجزيرة المقترح الذى سيباشر أداء المهام التى تقوم بها شركتا: الجزيرة وأقطان كسلا.

٢/ تدبير الأموال للتقدم الاجتماعى والأبحاث.

وقد استعانت اللجنه بالشهود الآتى ذكرهم فى جمع معلوماتها للتقرير المشار اليه:

قائمة الشهود الذين مثلوا أمام اللجنه:

المستر/ أ جيتسكل - مدير شركة السودان الزراعية.

المستر/ ق . هـ - بيكون - ضابط أتصال الجزيرة.

المستر/ أ.ر.هـ مان - من موظفى مصلحة الماليه.

المستر/ سي . و . بير - نائب مدير الجزيرة.

مضافا الى ذلك الأعضاء الآتيه أسماؤهم من هيئة ممثلى المزارعين الذين حضروا للخرطوم للادلاء بشهادتهم استجابة لرجاء اللجنه:

عوام أفندى نمر - مستشار الزراعيين.

الشيخ/ أحمد باكر الأزيرق.	الشيخ/ أبو الحسن عبدالمحمود.
الشيخ/ طه شيخ الدين.	الشيخ موسي النعميم.
الشيخ/ عبدالرحمن الشيخ العباس.	الشيخ/ حسن الطيب.
الشيخ/ محمد الطيب عمر.	الشيخ/ مبارك أحمد دفع الله.
الشيخ/ يوسف أحمد إمام.	الشيخ/العبيد أحمد موسى.

رحم الله الذين انتقلوا الى الدار الآخرة وأطال الله فى عمر الأحياء.

وأثناء زيارة بعض أعضاء اللجنه لمشروع الجزيرة تفضل الأشخاص الآتية أسماؤهم بأن وضعوا تحت تصرفها كثيرا من الحقائق والأرقام والمعلومات المفيدة، وشكرتهم اللجنه وهم:

المستر/ ر.س. ماكسويل وغيره من موظفى قسم الأبحاث.

المستر/ ف.أ. براون مساعد مدير شركة السودان الزراعية.

المستر/ ر.ج. سمث مدير مصلحة الرى السودانى

السيد/ عبد الرحمن عابدون - وكيل وزارة الرى.

محمد أفندى فارس - نائب مساعد مدير الرى السودانى.

مدّثر أفندى محمود - مساعد مهندس بالرى السودانى.

محمّد أفندى عمر أحمد - ضابط تعليم الكبار بالمشروع.

وأودّ أن أذكر نقطة هامّة وهى أنّ هذا المشروع منذ أن بدأ التفكير فيه ومنذ بدايته وبعد إنشائه كانت تتولى أموره مصلحة الماليه لحكومة السودان. وحتى بعد التأميم وحتى بعد استقلال السودان كان تحت إشراف ومسئولية وزارة الماليه. واستمر هذا الحال حتى أواخر عام ١٩٦٩ عندما انتقل الى وزارة الزراعة. فكانت الماليّة تعتقد بأن هذا المشروع مالى واقتصادى، وهى التى دبرت المال لإنشائه وتسييره، وهى المسؤلة عن سداد مديونياته، وهى التى تشرف على ماليته التى كانت تعتمد عليهافى تنمية نواحى القطر الأخرى، والذى ساهم فى مالية إنشاء المشروع، بينما تعتقدالزراعة منذ الاستقلال بأن هذا المشروع زراعى ولابّد أن

تتحكم فيه وزارة الزراعة.

واستكمالا للرؤية سوف أسجل محتويات خطاب السكرتير المالى بتاريخ ١٦ يوليو بخصوص مشروع الجزيرة، والذى أصبح أساسا لتقرير الجمعية التشريعية.

مصلحة المالية

الخرطوم ١٦ يوليو سنة ١٩٤٩

(ادارة مشروع الجزيرة في المستقبل):

(١) أبعث لكم مع هذا بمذكرة عن ادارة مشروع الجزيرة في المستقبل. وهذه المذكرة هى نتيجة بحث عميق بذل فى الشهور الأخيرة فى موضوع كيفية ادارة مشروع الجزيرة فى المسقبل. وهى تتضمن التوصيات والاقتراحات التى ينوى المجلس التنفيذى أن يعرضها على الجمعية التشريعية، وسيطلب من الجمعية التشريعية عند إجتماعها أن تتبنى لجنة خاصة لتنظر فى تلك التوصيات.

(٢) والموضوع دون شكّ ذو أهمية قصوى للبلاد بالنسبة للمساهمة العظيمة التى يقدمها مشروع الجزيرة للدخل القومى ولايرادات الحكومة. ففى سنة ١٩٤٨ ساهم القطن وبذرته بما يقرب من أربعة أخماس قيمة صادرات السوان كلها، وقد أتى أكبر جزء من هذا من الجزيرة. وفى سنة ١٩٤٩ يبلغ نصيب الحكومة من بيع قطن الجزية أكثر من ثلث ايرادات الميزانية المركزية، وتساهم الجزيرة بايرادات أخرى غير مباشرة كرسم الصادر وأجور السكّة الحديد والبواخر الاخرى.

(٣) وتوضح هذه الأرقام الى أى مدى كبير تعتمد مالية البلاد كلّها، وما يتبع ذلك من القروض التى تحتاج اليها لزيادة التوسع الاقتصادى وزيادة الخدمات الاجتماعية، عن طريق الاكثار من المدارس والمستشفيات، على نجاح مشروع الجزيرة أو فشله. وفى نفس الوقت يجب ألا ننسى أهمية نجاح المشروع لذلك العدد الكبير من المزارعيين وذويهم، وهم الذين يعتمدون عليه لكسب عيشهم. وهذه هى الأسباب التى جعلت من الضرورى عندما تذهب الشركتان التجاريتان فى السنة المقبلة، أن تكون الهيئة الجديدة التى ستتسلم المشروع منهما جدّ مستطيعة أن تديره بكفاءة فإذا لم تتأكد من هذا فسوف تسبب أضرارا

بليغة للبلاد ولمزارعى الجزيرة أيضا.

(٤) سيكون من واجب المجلس المقترح كما شرح فى المذكرة العمل على التوسع فى الخدمات الاجتماعية فى منطقة الجزيرة، ولكن يجب ألا ننسى أنّ واجب المجلس الأول هو القيام بإدارة مشروع زراعى واسع الأرجاء بطريقة تجارية. ولكى يتمكن المجلس من القيام بهذا العمل فستعطى له السلطة اللازمة وسيكون له مطلق التصرف فى ممارسة تلك السلطة. ولكنه سيكون بالطبع خاضعا لسلطة المجلس التنفيذى العليا. وسيكون من حق أعضاء الجمعيه التشريعية أن يتقدموا بالأسئلة عن المسائل المتعلقة بسياسة المشروع الكبرى، كما سيكون من حق الجمعية أيضا أن تحث فى مثل هذه المسائل ومناقشتها، ولكن تفاصيل الإدارة العملية للمشروع إذا ما اريد له أن يدار بكفاءة يجب أن تترك للهيئة المسئولة كما هو متّبع فى البلاد الأخرى.

(٥) وقد شرح فى الفقرة الأخيرة من المذكرة المدى الذى سيساهم به السودانيون فى ادارة المشروع وأعماله

(٦) وسيقوم المجلس المقترح بمسئوليات مالية كبيرة وستعد له الحكومة رأس مال كبير لاستلام المشروع، وسيدفع المجلس من ايراداته الأرباح عن هذا المبلغ الذى دفعته الحكومة. كما أنه سيدفع المصاريف اللازمة لادارة المشروع ويدفع الأرباح عن المبالغ التى يستلفها فى كل سنة لتمويل زراعة المحصول وحصاده. كما يدفع للحكومة المركزية الضرائب عن أرباح المشروع، ويجب أن تؤسس أيضا أموال احتياطية لمواجهة السنين العجاف وتمويل مشاريع التحسين.

(٧) وقد رأيت أن أكتب لأبين أن هذا الموضوع يحتاج الى دراسه عميقة جدا. وقد يرغب الأعضاء أن يفكروا فيه قبل انعقاد الجمعية، ولهذا فانى أقترح أن ترسل لكم نسخا من المذكرة ومن هذا الخطاب. وفى نيتى أن أبعث بنسخ للصحف (بعد أن يستلم الأعضاء نسخهم) حتّى يتسنى للجميع فرصة مناقشة هذه المسألة التى تهم كل مواطن فى البلاد الى حد بعيد.

أن الفهم الصحيح والمعونة الكاملة من الجميع ضرورية للتأكد من أنّ نقل المشروع الى ملكية البلاد العامة سيتم بكل كفاءة وسهولة وبأقل كمية من الخطر لسعادة البلاد.

إمضاء أ. ل. شكى

سكرتير مالى

انتهى خطاب السكرتير المالى الى كاتب الجمعيه التشريعية.

ولكى يلّم الذين يهتمون بقراءة هذه المذكرات ببقية التفاصيل، لابّد لهم من معرفة ما جاء فى تلك المذكرة المشار اليها، والتّى كانت كما يلى:

مذكرة لأعضاء الجمعية التشريعية

إدارة مشروع الجزيرة فى المستقبل

(١) فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ تنتهى مدة الامتيازين الممنوحين للشركة الزراعية السودانية وشركة قطن كسلا، ولذا كان من اللازم أن يبتّ فى نوع الادارة التى يجب أن تنشأ عندما تتسلم حكومة السودان أعمال هاتين الشركتين ومسئوليتهما.

(٢) وبحسب الوضع الحالى فإن الأعمال الرئيسية التى تقوم بها هاتان الشركتان هى:

(أ) الادارة الزراعية العامة للمشروع وايجاد الموظفين اللازمين لذلك.

(ب) جمع محصول القطن وتخزينه وما يتطلبه ذلك من إنشاء سكة حديد الجزيرة الضيقة وصيانتها.

(جـ) حلج القطن وما يتطلبه ذلك من إنشاء المحالج وإدارتها.

(د) ايجاد أعداد وافرة من الآلات للقيام بالأعمال الزراعية الثقيلة وصيانتها.

(هـ) بيع محصول القطن بما فى ذلك البذرة.

(و) ايجاد الأموال اللازمة لتسليف المزارعين ما يحتاجون اليه من مال للقيام بأعمالهم الزراعية.

(ز) بناء وصيانة المنازل والمخازن والمكاتب والورش وإعداد المهمات اللازمة للأغراض المذكورة أعلاه.

(٣) يجب أن يكون أول أهداف الهيئة الجديدة ضمان استمرار هذه الأعمال الضروريةبكفاءة لكى يكفل المشروع ذلك الايراد الذى تعتمد عليه البلاد بأجمعها اعتمادا كبيرا.

(٤) بعد فحص مقترحات لجنة الجزيرة الخاصة والتى كونها المجلس الاستشارى

لشمال السودان لتبحث فى مستقبل المشروع، وعلى ضوء التطورات الدستورية الحديثة، فإن المجلس التنفيذى قد وجه بأن تشكل هيئة تسمى "مجلس ادارة مشروع الجزيرة" لتقوم بتلك الأعمال التى تمارسها الآن الشركتان، وقد اقترح أن يتكون مجلس مديرى الادارة من المذكورين بعد:-

السكرتير المالى أو من يمثله.

مدير الادارة الذى يعينه الحاكم العام.

مدير مديرية النيل الأزرق وفى غيابه الموظف الذى يعينه هو.

ثلاثة أعضاء آخرين يعينهم معالى الحاكم العام يكون اثنان منهم على الأقل من السودانيين.

رئيس المجلس الذى يعينه الحاكم العام من بين المديرين.

(٥) ولكى يكون للمجلس السلطات التامة التى تمكنه من القيام بهذه الواجبات فسيشكل المجلس كوحدة قانونية منفصلة ذات سلطة تعاقدية وصفة تعاقبية دائمة وستنقل اليه كل الموجودات التى ستؤول الى حكومة السودان من شركتى الامتياز. كما سيضطلع بمسئولية ادارة أى مشاريع أخرى أو أى أعمال أخرى يعهد بها اليه المجلس التنفيذى، وزيادة على ذلك فإنه سيكون من واجب المجلس أن يعمل على التوسع فى الخدمات الاجتماعية فى منطقة المشروع.

(٦) ولكي يتمكن المجلس من القيام بواجبه من الخدمات الاجتماعية فمن المنتظر أن يعين من بين أعضائه لجنه فرعية ذات مسئوليات واسعة تسمى لجنة الخدمات الاجتماعية.

(٧) وزيادة على ذلك ستؤلف لجنه تسمى لجنة الجزيرة لمحلية مهمتها أن تعرض على مجلس ادارة مشروع الجزيرة أراء أولئك الذين سوف يعملون فى الجزيرة، وذلك فى كلّ المسائل التى تتعلق برفاهية السكان. وسيكون من واجبات هذه اللجنة المحلية ايضا التقدم بالتوصيات عن تخصيص الأموال للخدمات الاجتماعية، كما أن لها حق التقدم بالاقتراحات وتنسيق نشاط جميع الهيئات التى تعمل فى المشروع ليكمل بذلك التفاهم ويتوحد الغرض. وتتكون عضوية هذه اللجنة من ممثلى المزارعين والسكان الآخرين ومن ممثلى السلطات الادارية والمجلس والمصالح الحكومية المختصة.

(٨) سيكون مجلس ادارة مشروع الجزيرة مسئولا مسئولية تامه لدى المجلس التنفيذى عن ادارة مشروع الجزيرة من ناحيته الزراعية والتجارية وعن الخدمات الاجتماعية فيه، وسيتولى السكرتير المالى مباشرة سلطات المجلس التنفيذى فى هذا الصدد.

(٩) واقترح ايضا تشكيل هيئة أخرى تسمى مجلس ادارة الجزيرة الاستشارى وذلك بالاضافة الى مجلس ادارة مشروع الجزيرة ولجنة الجزيرة المحلية. وسيكون من أغراض هذا المجلس اعادة النظر فى كل المسائل التى تتعلق بادارة المشروع وتقدمه. واقترح أيضا أن يتكون هذا المجلس الاستشارى من هيئة كبيرة تضم ممثلين عن المزارعين وعن كل الهيئات التى لها صلة بالمشروع وممثلين عن الجمهور.

(١٠) مسئولية السودانيين فى توجيه ادارة المشروع:-

سيكون مجلس ادارة مشروع الجزيرة مسئولا عن طريق السكرتير المالى لدى المجلس التنفيذى، ذلك المجلس الذى يتكون نصف أعضائه على الأقل من السودانيين، وبذلك يتسنى لهم الاشتراك فى القيام بالمسئولية الكبرى فى توجيه المشروع. وفى النيه ايضا أن يعين فى أول الأمر اثنان على الأقل من السودانيين ضمن مديرى المجلس ليشتركا فى القيام المسئولية فيما يختص بالناحية التجارية والادارة الزراعية والخدمات الاجتماعيه، ومن المقترح أن يكون نصف أعضاء لجنة الجزيرة المحلية على الأقل من السودانيين ليؤثروا بذلك على اتجاه النشاط المحلى ومداه، وإذا ما تقرر فى النهاية تشكيل مجلس الجزيرة الاستشارى كما ذكر فى الفقرة السابقة، فسيكون أكثر من نصف أعضائه على الأقل من السودانيين.

وسيبدأ فى توظيف السودانيين كمفتشين فى المشروع من سنة ١٩٤٩، ويجب أن تملأ خمس وظائف قبل خريف سنة ١٩٥٠، وخمس عشرة أخرى فى السنة التى تليها، وسيتقاعد الموظفون البريطانيون الموجودين الآن من سنة ١٩٥٠ فصاعدا بأعداد متزايدة. هذا ويحتمل أن يتم تقاعد نصفهم فى سنة ١٩٥٦.

وفى نية الحكومة اسناد مسئولية ادارة المشروع التامة الى السودانيين بأسرع ما يمكن. على أن يكون ذلك متمشيا مع الاحتفاظ بمستوى تلك الكفاءة فى ادارة

المشروع الذى يعتمد عليه قسط كبير من ايرادات البلاد.

تنتهى بذلك هذه المذكرة وأنتقل الى التوصيات التى كان من نتائجها قانون مشروع الجزيرة سنة ١٩٥٠.

التوصيات:

I- الادارة:

(١) أوصت لجنتكم بتكوين هيئة تسمى مجلس ادارة الجزيرة لأداء المهام التى كانت تؤديها الشركتان كما أوصت أن تضم عضوية:

موظف كبير من مصلحة الماليه يختاره السكرتير المالى ويعينه معالى الحاكم العام.

مدير ادارة يعينه الحاكم العام.

مدير مديرية النيل الأزرق أو فى حالة غيابه موظف يعينه.

أربعة آخرين يعينهم معالى الحاكم العام ثلاثة منهم على الأقل سودانيين.

رئيس يعينه معالى الحاكم العام من بين أعضاء المجلس.

(٢) يلاحظ أن لجنتكم افترقت عن توصيات المجلس التنفيذى فى ناحيتين:

أ) لا تقر لجنتكم فى بادئ الأمر تعيين السكرتير المالى كعضو فى مجلس الادارة بمقتضى وظيفته، لأنها ترى أن موقفه سيكون صعبا وشاذا، ويجب ألا يزداد تعقيد ذلك الوضع المزدوج للسكرتير المالى كعضو فى المجلس التنفيذى ورئيس للخدمة المدنية لمصلحة المالية، بأن تضاف اليه عضوية مجلس ادارة الجزيرة بمسئوليته الكاملة أمام المجلس النفيذى عن أعمال الادارة والزراعة والرفاهية الاجتماعية للمشروع. بينما فى الوقت نفسه سيمارس المجلس التنفذى سلطته على مجلس الادارة عن طريق السكرتير المالى.

ولا ريب فى أن أخطار هذا الشذوذ فى الوضع الدستورى سترجع على أى فائدة تعود من وجود السكرتير المالى فى مجلس الادارة، ويجب أن يشغل مكانه موظف كبير من مصلحته.

ب) تعمّدت لجنتكم زيادة عدد أعضاء مجلس الادارة لتضمن وجود ثلاثة من السودانيين من بينهم. ومعروف أن مشروع الجزيرة من أهم المشروعات التى

أممت فى السودان، وهى المورد الرئيسى لايرادات الحكومة والشعب، ويرغب كلّ من يعنيهم أمر هذه البلاد فى الإسراع فى سودنة الخدمة المدنية ما أمكن، ذلك بدون هبوط فى مستوى الكفاءة. وتزداد هذه الرغبة قوة فيما يتعلق بمشروع الجزيرة، ومن بين الوسائل لتحقيق ذلك الهدف تدريب عدد كاف من السودانيين كأعضاء فى مجلس ادارتها، حيث ينهضون بنصيب من مسئولية الادارة عامة، وادارة الأعمال الزراعية والتقدم الاجتماعى، ويكتسبون خبرة من زملائهم غير السودانيين الذين حصلوا على تجارب عظية فى إدارة مثل تلك المشروعات.

وهناك اعتبار آخر أدى بلجنتكم لأن توصى بزيادة عدد أعضاء مجلس الادارة لتمكنه من تكوين لجنة من بينهم للتقدم الاجتماعى، سيشار اليها فى الفقرة التالية.

(٣) تلح لجنتكم فى توصياتها بأن يكون من بين أعضاء مجلس الادارة لجنه للتقدم الاجتماعى ذات مسئوليات واسعة النطاق، وتعتبر هذه خطوة لازمة لنجاح المشروع.

(٤) توصى لجنتكم بتكوين لجنة محلية للجزيرة يتسع نطاق عضويتها وسلطاتها وواجباتها الى مدى أبعد مما أوصى به المجلس التنفيذى:

أ) يجب ن تشمل عضوية تلك اللجنة ممثلين للمزارعين وغيرهم من السكان المحليين وممثلين للإدارة ومجلس ادارة الجزيرة ومصالح الحكومة المختصة وهيئات الحكومة المحلية وممثلين من جميع الجماعات الأخرى التى تهتم بالمشروع كما تضم ممثلين للجمهور.

ب) وستكون واجباتها:

١) أن تدلى الى مجلس الادارة بمشورة القاطنين والعاملين فى المشروع عن جميع المسائل المتعلقة برفاهية السكان، وتضع توصياتها بشأن المخصصات من الأموال المتيسرة للتقدم الاجتماعى، وتعد مقترحات فى ذلك الصدد. كما تقوم بتنسيق نشاط جميع الهيئات العاملة فى المشروع لضمان التفاهم المشترك ووحدة الغرض.

٢) أن تستعرض جميع المسائل المتعلقة بسير المشروع ورفاهية السكان وبهذا تكون مصدر معلومات وثيقة عن جميع المسائل الخاصة بالمشروع.

(٥) وسيتّبع هذا التوسع المزمع فى نطاق تكوين لجنة الجزيرة المحلية الذى جاء ذكره فى الفقرة السابقة أن تؤدى تلك اللجنة المهام التى يؤديها مجلس الجزيرة الاستشارى الذى تضمنته مقترحات المجلس التنفيذى. وهناك احتمال آخر بأن وجود مجلس استشارى فى مرتبة عاليه سوف يقلل من سلطة المجلس التنفيذى، وهذا ما دعا لجنتكم بأن لا توصى بإنشاء ذلك المجلس الاستشارى المقترح.

(٦) توصّى لجنتكم بأن يكون مجلس ادارة الجزيرة مسئولا كليا أمام المجلس التنفيذى عن إدارة الأعمال الزراعية فى المشروع وعن الرفاهية الاجتماعية للسكان، وأن يمارس الأخير سلطته على الأول عن طريق السكرتير المالى.

(٧) تلح لجنتكم فى التوصية بأن يحصل السودانيون على أقصى نصيب ممكن فى إدارة المشروع، وعلى هدى هذا الهدف توصى بأن يكون نصف أعضاء لجنة الجزيرة المحلية على الأقل من السودانيين، كما تؤيد السياسة التى ابتدأت فى إلحاق السودانيين للتعيين كمفتشين مع مراعاة الإسراع فى ذلك ما أمكن بدون هبوط فى مستوى الإدارة، ولابد من المناداة فى هذا الصدد بضرورة اتخاذ التقاليد السليمة منذ البداية.

وترى لجنتكم من الضرورى تعيين عدد من السودانيين الأكفاء المتعلمين كمفتشين، بغرض أن يصعد أحدهم بعد اكتساب خبرة فى أولى درجات السلّم الى نصب مساعد المدير عندما يحين ذلك لدراسة أعمال المدير واكتساب خبره تمكنه ى النهاية من النهوض بمسئوليات منصب المدير عندما تتاح الفرصة وعندما يكتمل تأهله لذلك، ولا يمكن تحديد تأريخ لتعيين السودانى المقترح كمدير للإدارة إلا على ضوء ما يناله من معرفة وخبرة وتدريب يتناسب مع المسئوليات الخطيرة لهذا المنصب.

وبعد تفكير عميق بينما تصر لجنتكم على بذل كل جهد لتدريب السودانيين للوظائف التنفيذية العليا فى أسرع وقت ممكن وترقيتهم لمثل تلك الوظائف عندما يكتمل تأهلهم، فهى تؤيد أن يراعى بدقة مبدأ الأهلية فى الترقى، خاصة فى مشروع الجزيرة حيث استمرار الاتقان ضرورى لرخاء البلاد وإسعادها.

ترغب لجنتكم فى أن تؤكد ضرورة تكوين مال احتياطى لمجلس الادارة والمزارعين على السواء فى أقرب وقت ممكن بينما أسعار القطن مرتفعة. وتوصى لجنتكم

بتكوين احتياطى قدره ثلاثة مليون جنيه مصرى للمزارعين، واحتياطى برقم مماثل لمجلس الادارة وذلك بأسرع ما يمكن، على أن يحتفظ باحتياطى المزارعين على أساس اجماعى. كما توصى لجنتكم أن تشمل مصروفات مجلس الإدارة بعد أن يصل الاحتياطى الى ثلاثة مليون جنيه مصرى بندا يعادل ٥٪ من المصروفات الجارية لتدفع لحساب الاحتياطى. أما عن الرأى القائل باستحقاق دافع الضريبة الذى أوجد المال لتأميم المشروع لفوائد مادية، ترى لجنتكم أن يقسم بالتساوى بين المزارعين والحكومة ممثلة لدافع الضريبة أى فائض يبقى بعد تكوين الأموال الاحتياطية، إذ لولا ذلك الجهد الشاق الذى بذله المزارع وما تحلى به من صبر لمواجهة السنوات العجاف لمنى المشروع بالفشل ولما وجد ما يؤمم الآن.

وتوصى اللجنة بألا يصرف أى مال من احتياطى المزارعين هذا الا بتوجيه من هيئة ممثليهم وبتصديق مجلس الادارة.

II– **تقسيم الأرباح:**

وبعد مراجعة المصروفات التى سيصبح مجلس ادارة الجزيرة الجديد مسئولا عنها وحصة الشركتين ومصروفاتهما ما دفعتاه من أرباح للمساهمين وحصة الحكومة ومخصصاتها المختلفة وحصة المزارعين ومصروفاتهم – فإن لجنتكم توصى بأن يقسم الفائض كما يلى:

أ) ٤٠٪ للحكومة.

ب) ٤٠٪ للمزارعين.

جـ) ٢٠٪ لمجلس الادارة.

وأرجو بعد هذا التلخيص لتقرير اللجنة المختارة من الجمعية التشريعية للنظر فى إدارة مشروع الجزيرة فى المستقبل، أن أنتقل الى قانون مشروع الجزيرة لسنة ١٩٥٠ والذى على أساسه قامت الإدارة الجديدة بعد التأميم اعتبارا من أول شهر يوليو سنة ١٩٥٠.

قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ (نمرة ١٩)
ومجلس الادارة الأول

كان أول اجتماع لمجلس الادارة الجديد بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٠ من الأعضاء المذكورين بعد وترأس المجلس فى أوائل تلك الجلسة الأولى مدير المديرية بصفته الرسمية.

الحضور:

المستر ق.ي.ر. ساندرس – مدير مديرية النيل الأزرق.

ابراهيم افندى بدرى.

المستر أ.ر.هـ مان (ممثلا للمستر كارمايكل بالمالية).

عبدالحافظ افندى عبدالمنعم.

المستر أ. جيتسكل.

وحضور (المستر أ.ف.وط) – لتدوين وقائع الجلسة.

وغاب عن الحضور أعضاء المجلس المذكورين بعد:

المستر ج.م. بيكن.

مكى افندى عباس.

١) رئيس المجلس:

ترأس الجلسة بعد ذلك (المستر جيتسكل) بمقتضى نصوص قانون الجزيرة.

٢) السكرتير:

تقرر اختيار (المستر شارب) ليكون سكرتيرا للمجلس (المراقب المالى)

٣) نائب رئيس المجلس المفوض لاستعمال ختم المجلس:

تقرر بأن يكون مدير المديرية هو المفوض فى هذا الشأن فى حالة غياب الرئيس.

٤) لجنة الخدمات الاجتماعية:

تقرر بأن مدير المديرية ومكي أفندى عباس والمستر جيتسكل وابراهيم افندى بدرى يكونون أعضاء لجنة الخدمات الاجتماعية بموجب قانون الجزيرة، كما صار (مكى افندى عباس) مديرا للخدمات الاجتماعية زيادة على عضويته فى مجلس الإدارة.

٥) لجنة الجزيرة المحلية:

تقرر تعيين مكى أفندى عباس ومدير ادارة الجزيرة لينوبا عن المجلس فى لجنة الجزيرة المحلية.

٦) سكرتير لجنة الجزيرة المحلية:

تقرر تعيين ضابط الخدمات الاجتماعية بأن يكون سكرتيرا للجنة الجزيرة المحلية.

ولقد تم فى تلك الجلسة اختيار (المستر بير) -والذى كان وقتها نائبا لمدير المديرية- بأن يكون ضابطا للخدمات الاجتماعية بعقد لمدة سنتين. وتمت سودنة هذه الوظيفة بالسيد/ رحمه الله عبدالله واستمر فيها الى أن استأثرت به وزارة الخارجية فكان من أوائل المختارين للسفارات الخارجية سنة ١٩٥٦.

المستر جيتسكل - رئيس المجلس.

عبدالحافظ افندى عبدالمنعم.

ابراهيم أفندى بدرى.

المستر بيكن

مكى أفندى عباس

مندوب وزارة المالية

مدير المديرية بحكم وظيفته.

استمر هؤلاء الأعضاء حتى نهاية خدمة (المستر جيتسكل) فى أواخر شهر مارس ١٩٥٢. كما استمر هؤلاء الأعضاء مع (المستر ريبى) الذى خلف (المستر جيتسكل). غير أن (السيد ابراهيم بدرى) قد تقدم باستقالته الى الحاكم العام بالنسبة لظروف خاصة به، وكانت استقالته اعتبارا من ١٩٥٢/٧/١. وتم اختيار (السيد عبدالرازق على طه) خلفا له اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٢. وبتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥٣ انضم (محمد أفندى العوام نصر) إلى مجلس الإدارة عندما وافق الحاكم العام على تعيينه. ولقد صار فى نفس الوقت مديرا للإدارة فأصبح عضوا فى المجلس مقيما بالرئاسة وبتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٥٤ أصبح (حمزة أفندى ميرغنى). من مصلحة المالية يحضر الجلسات تمهيداً لتعيينه فى مكان (مستر مان) الذى كان يمثل مصلحة المالية. وعند استلام (المستر ريبى) خلفا (للمستر جيتسكل)، استمر رئيسا

للمجلس ومحافظا للمشروع الى أن تقاعد فى شهر ابريل عام ١٩٥٥. وكان ذلك العام هو عام السودنة. وبالرغم من أن (المستر ريبي) حاول أن يستمر فى العمل وقام باتصالات فى ذلك السبيل لأنه رحل بكل عائلته وأولاده الى الجزيرة، غير أن وزير المالية فى ذلك الوقت (المرحوم حماد توفيق) حسم الأمر عندما أصدر أوامره إلى مجلس الإدارة بموجب المادة ١٥ (١) من قانون الجزيرة لعام. ١٩٥ بالعمل على تسليم المشروع الى سلطات سودانيه فى مستوى المجلس والإدارة تمشيامع سياسة السودنه العامة. وتمت سودنة الوظيفة بتعيين السيد/ مكى عباس أول محافظ سودانى لمشروع الجزيرة.

حدث بعد ذلك أن تكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

السيد/ عبدالحافظ عبدالمنعم - رئيسا للمجلس.

السيد/ مكى عباس - محافظا للمشروع ومديرا للخدمات الاجتماعية

السيد/ حمزة ميرغنى - ممثلا لوزارة المالية والاقتصاد (والتى كانت مسئولة عن المشروع).

السيد/ حسن على عبد الله - مدير المديرية.

السيد/ محمد العوام نمر.

السيد/ عبدالرازق على طه.

ويلاحظ القارئ أنه خلافا للعادة المتبعة اختلف الوضع لأول مرة فى تاريخ المشروع منذ إنشائه فى عام ١٩١٢ حيث لا يكون رئيس المجلس هو المحافظ. ولم يزعج هذا الأمر السيد/ مكى عباس لأسباب عدة، أهمها أن السيد/ عبدالحافظ زميل له ويعترف بتفوقه عليه فى الأعمال التجارية وهو صديقه. وفوق كل ذلك فقد كانت للسيد/ مكى عباس من المقدرة والكفاءة والمعرفة بالإدارة مما يجعله قادرا على إدارة المشروع بدون تدخل من رئيس المجلس. وهذا ما حدث بالفعل ولم يقع أى اختلاف بينهما، بالرغم من أن السيد/ عبدالحافظ شخص معتد برأيه، ومجادل من الطراز الأول، ولكنه كان دائما عندما يحتدم النقاش بينهما يرضخ فى النهاية ويقول للسيد/ مكى: هذه بالطبع مسئوليتك. واختلف الوضع تماما فيما بعد عندما تقاعد السيد/ مكى عباس فى أغسطس ١٩٥٨، وصار السيد/ عبد الحافظ هو الذى يسيطر على المجلس. ولم يستطع أى محافظ من الذين تعاقبوا أن يفلت من تلك السيطرة،

بالرغم من المحاولات التى وصلت الى وزير المالية، ولو كان السيد/ عبدالحافظ مستمرا، لما حدثت الأخطاء الكثيرة ومجافات قوانين الإدارة، ويختلف الناس فى كل مكان قامت فيه مجالس الإدارة، هل الأفضل أن يكون رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس الادارة المنتدب شخصا واحدا أم هل من غير الأصلح أن يكون خلافا لذلك؟ لكل من هؤلاء وجهة نظر. فالذين يفضلون الوضع الأول يعتقدون بأن الأمور ستسير سيرا طبيعيا بالنسبة للعضو المنتدب. وأما الذين يعارضون الوضع الثانى فيظنون بأنه سيكون عقبة للأداء بالتدخل والمشاكسة مع عضو الإدارة المنتدب، أو فى حالة إدارة الجزيرة مع المحافظ، وانضم فيما بعد خليل أفندى عبدالنبى الى عضوية مجلس الإدارة وصار فى نفس الوقت مديرا للشئون المالية مقيما بالرئاسة.

وأتناول الأن الوضع الذى تغير فيما بعد بإدخال رؤساء المصالح فى إدارة المشروع، ولقد عشت جزءا كبيرا من تلك الفترة التى امتدت حتى نهاية عام ١٩٦٣. أن رئيس أى مصلحة مشغول جدا فى مصلحته، ولا يستطيع أن يؤدى كل أعماله فالوقت لا يسعفه بالإضافة الى أن رئيس أى مصلحة قد اعتاد على العمل الروتينيى خلافا لنظام إدارة الجزيرة والذى هو عمل فى أغلبه تجارى، بالإضافة الى تشعبه وكثرته وسرعة البت فيه، وليس لرئيس أى مصلحة الوقت بأن يكون مفيدا فى هذه الناحية. وتصادف أن حضرت عدة جلسات لمجلس الإدارة فى بعض المناسبات التى تختص بعملى، وكنت أرى بعض هؤلاء الأعضاء يقرأون الأجندة والتى قد تكون موجودة عندهم منذ بضعة أيام، فى نفس الجلسة.وأتذكر أننى ذكرت هذا التقصير لأحد أصدقائى من هؤلاء، فقال لى بصراحة "والله أنا لا أتذكر هذا المجلس إلا عندما يذكرونى بالميعاد قبلها بيوم واحد، وذلك لأننى مشغول جدا فى مصلحتى ولا أستطيع أن اؤدى واجباتى، بالرغم عن أنى أحضر الى المكتب فى أغلب الأمسيات. فقلت له هل تعتقد بأنه من الأمانة بالرغم عن ذلك أن تستمر فى عضوية المجلس؟ فرد على بأنه حاول عدة مرات أن يعتذر عن هذا العمل، ولكن كان الوزير يصر عليه بأن تكون وزارته ممثلة فى المشروع، ويبدو من ذلك أن بعض الوزراء يعتبرون من القصور أن تكون وزارتهم غير ممثلة فى مجلس ادارة المشروع. وشهدت موقفا لن أنساه أبدا وشهده معى السيد/ محمد عمر أحمد، والذى كان وقتها ضابطا للخدمات الاجتماعية، عند نظر ميزانية عام ١٩٥٧/١٩٥٨، وهو أول عام

تدخل فيه حسابات المناقل فى طورها الأول. وكان وقتها السيد/ مكى عباس المحافظ للمشروع فى آخر سنةله. وكانت تلك الجلسة تنظر فى ميزانية الخدمات الاجتماعية، ومنذ بداية الجلسة ذكر ممثل وزارة المالية والاقتصاد بأن هذه الميزانية ناقصة لأنها لم تدخل المناقل فى الخدمات الاجتماعية. فرد عليه السيد/ مكى عباس: "هل قرأت هذه الاجندة الموجودة لديك منذ أسبوع، أرجو أن تفتح الصفحة رقم عشرة وانظر ماذا ترى؟ وأضاف: "أنت ممثل المالية والمفروض فيك أن تنصح مجلس الإدارة فتأتى الى الجلسة بدون أن تطلع على محتويات الأجندة". ثم التفت بعد ذلك الى بقية الأعضاء وقال لهم أن لم يكن فى وسعكم الإطلاع على أجندة المجلس ودراستها لمساهمتكم الفعالة فى النقاش، فلن يكون هناك أى داع فى أن نتعب أنفسنا هنا ونسهر الليالى لنحضر لكم كل المعلومات والأرقام. هناك بالطبع بعض الأعضاء يهتمون ويقومون بأعبائهم بأمانة وتفانى.

ويبدو أن هناك حقيقة هامة تغيب على أعضاء مجلس الإدارة، وهى أن مهمتهم فى الأساس الأول هى معرفة كل أنحاء المشروع معرفة وثيقة والعمل على محاولة معالجة مشاكله وتطوره. وجاء فى الفصل الثانى من قانون المشروع:

"يكوّن مجلس إدارة يُعْرف بمجلس إدارة الجزيرة بالسودان، ويكون هذا المجلس مسئولا عن إنجاز الواجبات الآتية:

أ/ إدارة المشروع

ب/ ترقية الشئون الاجتماعية - بأى وسيلة على أن يكون الهدف الرئيسى هو فائدة المزارعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين فى اخل منطقة المشروع.

جـ/ ترقية الأبحاث للنهوض بالإنتاج الزراعى وتركيز المشروع.

وكل هذه الواجبات لا يمكن إنجازها إلا بالمعرفة والمسئولية الكاملة. ولو كان مجلس الإدارة ملما بأحوال المشروع والتطورات التى تحدث من وقت لآخر، لكان هو الأجدر باتخاذ الحلول المناسبة لدرء المشاكل وتطوير المشروع قبل حدوثها، بدلا من إحضار لجان من الخارج لمعالجة المشاكل وتطور المشروع. وحتى لو آمنا بجدوى وجود رؤساء مصالح فى مجلس الإدارة، فالذى كان يحدث أن بعض الدين يعينون لا يحضرون ويرسلون مناديب بدلا عنهم. بل أكثر من ذلك فقد كان الممثلون لبعض الوزارات يتغيرون ثلاث أو أربع مرات فى فترة واحدة فهل ينتظر أى مساهمة من هؤلاء؟

كانت الإدارة فى عهد الشركة الزراعية مختلفة إختلافا أساسيا بطبيعة الحال. إذ أن المساهمين كانوا هم الذين يكونون مجلس الإدارة، وكان مقامهم فى المملكة المتحدة، وكان للشركة الزراعية سكرتيرا فى مكتب الشركة هناك لذلك المجلس، وكان حلقة الإتصال بين المجلس وبين مكتب الرئاسة ببركات. فكانت كل الخطابات من هناك ترد من السكرتير، كما كانت ترسل من بركات باسم السكرتير. وكان عضو المجلس المنتدب بالرئاسة ببركات هو محافظ المشروع ويقسم وقته بين مكتب لندن ومكتب الرئاسة ببركات (المستر ماكنتاير).

وكانت الإدارة المحلية هى المسئولة عن إدارة المشروع. وكان على رأس تلك الإدارة المدير ويتبع له رؤساء المصالح المختلفة كالزراعة والمالية والمحالج والمصلحة الميكانيكيةوالمصلحة المعمارية والإدارة. ولم تظهر قصة المدير العام إلا بعد تأميم المشروع عندما تغيرت الوظائف من رؤساء مصالح الى مديرين. وبالطبع تضاعف عدد المدراء الآن. ولأول مرة يتم قيام مصلحتين الأولى مصلحة الزراعة والثانية مصلحة الخدمات الاجتماعية.

كانت مهمة مجلس الإدارة والمحافظ الأساسية التخطيط والتطور فى المشروع. ولقد عايشت المشروع فى عهد الشركة إحدى وعشرين عاما، ولم يحدث قط أن تدخل المحافظ مع المدير فى أمر يخص الإدارة المحلية، وذلك لأن كل واحد منهما يعرف حدوده. مضافا إلى ذلك الثقة التى خلفها العمل المتصل بينهما لمدة طويلة. ابتدأت من الزيداب فى عام ١٩٠٥ واستمرت حتى عام ١٩٣٧ عندما تقاعد المدير (المستر رايت). كما كانت الصلة بين المدير وبين مرؤوسيه صلة تربطها الشرعية والهدف المشترك. وكان (المستر ماكنتاير)، من أدلة بعده عن الإدارة المحلية، أنه لم يكن يعرف الكثير من رؤساء المصالح والمفتشين وأتذكر جيدا عندما جاء (المستر جيتسكل) من التفاتيش الى الرئاسة، أخبروه بأن هذا (آرثر جيتسكل)، (والمستر جيتسكل) معروف لدى معارفه باسم "جون". ففى مناسبة وكنت أنا شاهدها ذكر (المستر ارشديل) خبرا (للمستر ماركنتاير) عن "جون" فقال له من "جون"هذا؟ فرد عليه بإنه (آرثر جيتسكل). وهذا بالطبع بخلاف (المستر رايت) المدير الذى كان يعرف كل مستخدم بالمشروع.

وكانت أعمال الإدارة مبسطة للغاية ومنظمة، وكل مسئول يعرف عمله

ومسئولياته، وكان كل المشروع حتى سنة ١٩٤٤، عندما أنذرت الحكومة الشركة بإنهاء الامتياز، كان يديره بزراعته وكل مصالحه المختلفه خمسه من (الخواجات) فى بركات. وكان الغيط هو حجر الزاوية. وأذكر حادثه لن أنساها توضح بجلاء أن سلطة إدارة المشروع التنفيذية كلها فى يد المدير، وليس للمحافظ أو مجلس الإدارة أى تدخل فيها مهما كانت الظروف والأحوال. والحادثة هى أن مفتشا تعين فى الشركة الزراعية يسمى (هميرى ابن السير وليم همبيرى)، رئيس هيئة الزراعة البريطانية، والتى كان لها الفضل الأكبر فى القرض الذى قدمته الحكومة البريطانية لحكومة السودان فى عام ١٩١٣ وفى عام ١٩٢٢م لتشييد الخزان ومنشآت الرى الأخرى، وهى هيئة تضم الذين انقذوا المشروع من النكسة التى اصابته فى الأعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٣ عندما أوشكت الشركة الزراعية أن ينفض سامرها وينتهى أجلها. هذا الأبن المدلل – والذى تخرج لتوه فى (جامعة ايتون) -جامعة العظماء من البريطانيين – سكر فى إحدى الليالى فى نادى الجزيرة بمدنى (وكان وقتها محتكرا للبريطانيين)، وهيأت له السكرة ن يقضى ليلة ممتعة مع إحدى المومسات (الاثيوبيات) بمدنى. وفى الصباح الباكر وصل الخبر الى المدير (المستر رايت). واتخذ قرارا على الفور بإنهاء خدمته ورحيله الى بلاده بدون إبطاء أو تردد. وكان (المستر ماكنتاير) المحافظ والصديق الحميم (للسير وليم همبيرى) موجودا ببركات فى ذلك الوقت. ووصل الخبر الى السير والى الليدى وقامت الدنيا فى لندن بالوساطات إلى أعضاء مجلس الإدارة من اللوردات الذين اتصلوا بزميلهم (المستر ماكنتاير) ببركات. وكان رده أن (المستر رايت) هو الذى يدير المشروع وإنه لن يتدخل. ولما وصلت هذه الأخبار الى الليدى والدة المفتش المرفوت أرسلت خطابا الى المستر رايت كله توسل ورجاء وإنها كادت تفقد وعيها، وترجوه بنوع خاص أن يعيد ابنها الى الخدمة، وكان رد المستر رايت عليها بالتلغراف، ولا تزال الكلمات ترن فى أذنى ولن أنساها. كان رده بالحرف "Lady Himbary London" My decision is irrevocable" أى (أن قرارى لا رجعة منه) – كنت شابا وقتها ومسئولا عن المكاتبات، وكنت أتابع هذه السلسلة من الأحداث والتى ختمها المدير بهذا القرار القاطع والذى أثر فى نفسى لدرجة أنه ظل عالقا بذهنى حتى الآن.

ورواية أخرى مماثلة كان بطلها المرحوم (مكى عباس) أول محافظ سودانى

لمشروع الجزيرة والقصة هى أن (الاستاذ مكى) وصل إلى علمه وهو فى رحلة الى الغيط بأن أحد المفتشين السودانيين الجدد الذى عين حديثا لا يقيم فى منزله فى مكتب (دلقا) بالقسم الشمالى وإنه يذهب فى المساء الى منزل والده بودمدنى ويقضى الليل هناك ويعود فى الصباح، وأن مدير القسم أرسل شكوى الى المدير الزراعى. ولما حضر المحافظ الى بركات، سأل المدير الزراعى عن الشكوى ضد المفتش المذكور، فلما أرسلها إليه كتب عليها (يفصل من الخدمة) لأنه أنذر قبل ذلك. ووصل الخبر الى والد المفتش، وكان يحتل مركزا قياديا فى الدولة بعد سودنة الوظائف. فجن جنون الوالد والعائلة ولم يصدقوا الخبر، وحضر الوالد مسرعا الى بركات وقابل المدير الزراعى والذى حوله الىّ فى الإدارة. وكان صديقا حميما لكلينا. ولما جاءنى فى مكتبى المجاور لمكتب المحافظ أخبرنى بالسبب لحضوره وإنه يريد مقابلة الاستاذ (مكى) لإعادة النظر. فقلت له إذا كنت تسمع نصيحتى فإننى أنصحك ألا تقابله ويردك خائبا وغاضبا. فرد على قائلا إنك لا تعرف (مكى) إنه صديق العمر وكنا لأربع سنوات فى الكلية فى عنبر واحد فى الداخلية. فأخبرت المحافظ بالتلفون، فرد على فليحضر ويمكنك أن تحضر معه. فلما ذهبنا قابله بالحضن وأحضر له الشربات والقهوة من المنزل، وأصبح الحديث عن الذكريات القديمة فى أيام الكلية، وكانت جلسة كلها ذكريات وضحك. ثم جاءت الساعة الحاسمة فذكر له إنه جاء بخصوص إبنه وأخذ يبرر له الأعذار المختلفة لابنه. فرد دعليه الاستاذ (مكى) قائلا له: "إنك الان فى مركز قيادى بالدولة فكيف تسمح لولدك بأن يحضر للمنزل من (مكتب دلقا) فى شمال الجزيرة ويقضى الليل معكم وكل وقت المفتش نهارا أو ليلا يعتبر مسئوية واحدة، وأنا كشخص مسئول عن إدارة المشروع لا يمكن أن أسمح بذلك ولن أغير قرارى فماذا يحدث إذا لم يكن هذا المفتش ابنك". وانتهى الاجتماع. كان المرحوم السيد/ مكى عباس لا يخلط ابدا بين الواجب والخاطر والمشاعر، ويتخذ أصعب القرارات ولذلك فإنه لم يكن محبوبا فى كثير من الأوساط لإنه لا يعرف المجاملة إزاء الحقيقة والواجب.

ووظيفة المدير العام فى عهد الادارة ليست من الوظائف التى يستقر بها الحال، كما كانت الحال فى عهد الشركة الزراعية، فالمدير فى عهد الشركة هو عضو من المجتمع. نشأ مع الجميع منذ البداية ويعرفهم ويعرفونه ويثقون فيه، ولذلك لم

تتقاذفه الأمواج من الطامحين والطامعين والمرجفين- فقد بدأ المدير (مستر رايت) حياته فى العمل فى الشركة عام ١٩٠٥، وجاء الى الجزيرة لإدارة محطة طيبة فى عام ١٩١٢، واستمر بعد ذلك مديرا حتى تقاعد فى عام ١٩٣٧. ولذلك فإن العاملين والمزارعين ينظرون اليه كعضو من مجتمعهم فيثقون فيه وينهضون لمعاونته بكل اخلاص. وكان ذلك بالنسبة للمدير التالى (مستر ارشديل) الذى انضم الى خدمة الشركة فى سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٤٤، وكذلك بالنسبة للمدير الثالث (مستر جيتسكل) الذى انضم الى خدمة الشركة فى سنة ١٩٢٣، فى سنة ١٩٤٥ صار مديرا ومحافظا حتى مارس ١٩٥٢.

ولما جئت أنا للخدمة فى المشروع فى سنة ١٩٢٩، لم يكن فيها إلا اثنين من السودانيين فى الرئاسة (أمام الحاج عمر) (محمد عبدالرحمن الأقرع) وقليل غيرهم بالمحالج من العمال ولم تكن لهم منزلة فى الرئاسة أو القيادة فى ذلك الوقت. وبناء عليه فإننى سايرت كل الأحداث بعد ذلك التاريخ فى توطيد أقدام السودانيين حتى تمت السودنة، وكان لى فيها الدور الحاسم بالنسبة للعاملين، وإزاء كل هذه الأحداث فعندما توليت وظيفة ضابط اتصال العاملين، ومساعد المدير العام ونائب المدير العام، كنت معروفا لدى الجميع، ولم أجد صعوبات. فقد كان الجميع يثق فى معاملتى، وكانوا يقبلون حتى عدنما اتخذ القرارات الصعبة. هذا بالإضافة إلى إننى كنت مسنودا من الرؤساء. وكنت رئيسا لوفود المفاوضات مع اتحادات المزارعين والعاملين. وكانت أغلب المشاكل يمكن علاجها كلها أو جلها، بدون أن يصلوا إلى المدير أو المحافظ، بل إن بعض العاملين لم يصلوا أبدا إلى المحافظ ولم يعرفونه. هذا ولما احتدمت مشكلة إضراب العمال فى سنة ١٩٤٦ لم يستطع أحد من المسئولين غيرى أن يواجههم والتفاوض معهم وإقناعهم لأنهم كانوا يعروفونى جيدا ويثقون فى. وكنتيجة لكل ذلك فإن كل العاملين قد كرمونى أكبر تكريم عندما تقاعدت من الخدمة فى سنة ١٩٦٤.

سودنة وظيفة المحافظ
ومساعديه في مشروع الجزيرة

كان بداية وظيفة المحافظ فى عهد الشركة الزراعية فى سنة ١٩٠٧ فى الزيداب، ثم انتقلت فيما بعد الى مشروع الجزيرة ببركات. كان المحافظ الأول (مستر ماكفلفرى) الذى كان عضوا فى مجلس الإدارة بلندن، واستمر فى تلك الوظيفة حتى تاريخ وفاته فى سنة ١٩١٨. وخلفه (مستر ماكنتاير)، المدير السابق منذ عام ١٩٠٥، وإستمر فى وظيفة المحافظ حتى نهاية امتياز الشركة الزراعية. وعندما تقرر تأميم المشروع فى ١٩٥٠/٧/١، وقامت إدارة مشروع الجزيرة الجديدة، فإن كل العاملين السابقين فى المشروع من أجانب وسودانيين قبلوا عرض الحكومة لهم بشروط واضحة بالاستمرار فى خدمة الإدارة الجديدة فى المشروع، بما فى ذلك مدير المشروع ونوابه وغيرهم من البريطانيين فى الإدارات المختلفة وفي الغيط.

كانت هناك مكاتبات سابقة بين السكرتير المالى ومستر جيتسكل عرضت فيها الحكومة وظيفة المحافظ على (مستر جيتسكل)، حتى قبل حلول الميعاد فى ١٩٥٠/٧/١، ولكن (مستر جيتسكل) لم يقبل ذلك لأنه سيفصله عن زملائه وعن مخدمه إدارة الشركة، ولكنه قبل العرض بعد التأميم فى ١٩٥٠/٧/١. وبحلول الميعاد المقرر أصبح (مستر جيتسكل) أول محافظ للعهد الجديد. وبدأ (المستر جيتسكل) خدمته فى مشروع الجزيرة بعد تخرجه فى جامعة اكسفورد كمفتش صغير فى الغيط فى سنة ١٩٢٣. وتدرج إلى أن وصل الى وظيفة مدير للشركة فى سنة ١٩٤٥، ومحافظا فى سنة ١٩٥٠ وإستمر فى الخدمة إلى أن استقال فى سنة ١٩٥٢. وكان يقال إنه من المفترض أن يختار واحدا من الموجودين لوظيفة المحافظ ويدربه وكان المروج لهذه الفكرة (مستر بير) نائب مدير مديرية النيل الأزرق ضد (مستر جيتسكل). ولما وصلت هذه الأخبار إليه، جمع كل الموظفين البريطانيين والمساعدين من السودانيين وكنت أنا واحدا منهم، وقال: إنه سمع بأن البعض يلومونه لعدم اختيار واحد من مساعديه وتدريبه على وظيفة المحافظ ليحل محله بعد تقاعده، والآن فإنه يريد أن يذكر بإنه لا يوجد أى واحد من الموجودين يصلح بأن يكون محافظا. أما بالنسبة للتدريب فقال: أنا نفسى لم يكن هناك أى أحد قام بتدريبى

الى وظيفة محافظ. لقد كان (مستر جيتسكل) شجاعا وصريحا وبعيدا عن خلط الواجب بالخاطر والمشاعر.

ولذلك أعلنت الحكومة عن وظيفة المحافظ فى الخارج وبعد فحص أوراق المتقدمين، وقع الاختيار على (مستر ريبى)، الذى كانت له سمعه طيبة كمهندس ميكانيكى وكهربائى، ولعب دورا بارزا في مكافحة ما كان يسمى وقتها (V2) التى كانت المانيا تمطر بها سماء الجزر البريطانية فى فترة الحرب. كما كانت له خدمة سابقة فى افريقيا فى (تنزانيا). واستلم (مستر ريبى) وظيفته. وفى أول اجتماع للموظفين تحدث عن إنه سيكون له دور فى التصنيع فى المشروع لأن الوقت قد حان، بل كان يجب أن يبدأ قبل ذلك. وكانت فرحة الحضور كبيرة.

وعندما تم تعيين (مستر ريبى)، كان المرحوم (مكى عباس) زيادة على عضويته فى المجلس ووظيفة مدير الخدمات الاجتماعية كان نائبا للمحافظ. تخرج الاستاذ (مكى عباس) فى عام ١٩٣٢ من قسم المعلمين بكلية غردون، وعمل فى بادئ الأمر مدرسا فى مدرسة أم درمان الوسطى، ثم فى مدرسة تدريب المدرسين (العرفاء) القديمة، ثم سافر مع الرعيل الأول الى (بخت الرضا) بالدويم بالنيل الأبيض. وعندما قررت مصلحة المعارف وقتها أن تنقل كلية تدريب مدرسى المدارس الابتدائية من الخرطوم الى (بخت الرضا)، نقل مدرسا الى الأبيض، وفى سنة ١٩٣٨ تم اختياره الى بعثة دراسيه فى المملكة المتحدة، فى جامعة (اكستر)، وبعد نهايتها عاد الى السودان فى عام ١٩٤٠، للعمل فى معهد التربية (ببخت الرضا). وكان الرائد الأول فى إدخال تجربة تعليم الكبار والارشاد فى مشاريع طلمبات النيل الأبيض فى (ام جر). وذهب فيما بعد إلى مشروع الجزيرة لبحث إمكانية إدخال تعليم الكبار والإرشاد النسائى فى المشروع. وسكن فى منزل فى وسط الجزيرة (العزازة). وقابل الكثيرين من المزارعين والمفتشين ومساعدى ومدير الشركة الزراعية وقتها (مستر جيتسكل). وبعد ثلاثة أشهر أصدر تقريرا وأوصى فيه بشدة بحاجة الجزيرة إلى قيام تعليم الكبار والإرشاد النسائى.

وفى سنة ١٩٤٤ اختارته حكومة السودان لعضوية المجلس الاستشارى لشمال السودان. وكان من ضمن الأعضاء السودانيين الذين زاروا الجنوب للاتصال بالجنوبيين وإقناعهم بالانضمام الى الشماليين فى وحدة استقلال السودان. وفى

سنة ١٩٤٦ كان عضوا في اللجنة المختارة من المجلس للسفر الى الجزيرة لبحث أفضل الطرق لإدارة المشروع بعد تأميمه في سنة ١٩٥٠. وكانت تلك السنة التي أضرب فيها مزارعو الجزيرة إضرابهم الكبير في شهر يونيو ١٩٤٦. فأوكلت إليه الحكومة العمل مع اللجنة في محاولة علاج المشكلة المتعلقة بطلب المزارعين صرف مال الاحتياطي، وكانت فترة عصيبة وحرجة بالنسبة لتدخل السياسة في الموضوع.

وبعد تقديم تقرير اللجنة واقتراحاتها التي وافقت عليها الحكومة أدرك مما حدث بأن يعمل في السياسة، وبما أن قوانين الحكومة لا تسمح له بذلك، استقال من خدمة الحكومة، وأسس في سنة ١٩٤٧ جريدة اسبوعية باسم (الرائد) مستقلة عن الأحزاب وتدعو إلى استقلال السودان. وكانت ناجحة في بدايتها لإنها ملأت فراغا في ميادين السياسة والأدب والثقافة. وكانت دارها بالعاصمة منتدى للمثقفين من السودانيين وغيرهم من زوار السودان. وكانت لمقالاتها عن "الحكم الثنائي في الميزان" أثر عميق ومزعج لحكومة السودان. وكان قد تنبأ في إحدى تحليلاته بأن السودان سينال استقلاله في جمهورية بعد ثماني سنوات، وقد حدث ذلك بالفعل في سنة ١٩٥٦م.

وفي سنة ١٩٤٨، تعثرت الجريدة بالنسبة لتكاليف الورق والطبع والتوزيع، ولذلك فإنه قبل عرضا قدمته له جامعة اكسفورد بمنحه ليقدم بحثا عن (قضية السودان). وإنضم إلى كلية (لفيلد) في الجامعة. وفي سنة ١٩٥٠ قدم البحث تحت عنوان (قضية السودان) (Sudan Question). وبعد نهاية دراسته قدمت له حكومة (ليبيا) عرضا لإنشاء معهد تربية مماثل لمعهد بخت الرضا بالسودان، وكاد أن يقبل العرض لولا أن اتصلت به حكومة السودان عارضة عليه عضوية مجلس إدارة مشروع الجزيرة. وعاد الى السودان وعين عضوا في مجلس الإدارة ومديرا للخدمات الاجتماعية.

وفي سنة ١٩٥٥، أوكل اليه مجلس الإدارة مهمة سودنة الوظائف البريطانية بالمشروع، وكانت أعقدها وظائف مفتشي الغيط بالمشروع. وكان أول عمل قام به هو قراءة كل أوراق تعيين المفتشين البريطانيين التي قدمتها له. وكانت النقابة كعادة السودانيين تعتقد بأن الاستاذ مكي عباس "إنجليزي" ولابد أن يحرجوه بأن يتقدموا بأن تكون السودنة بالغيط لغاية الباشمفتش، وإن لم يوافق فإنهم سيدعون إلى

الإضراب عن العمل، ولما اجتمع الاستاذ مكى بأعضاء النقابة المختارين، طلب منهم أن يلقوا أوراقهم. فقالوا إننا نصر على أن تكون السودنة لغاية الباشمفتش. فرد عليهم بأن أوراقى أفضل من أوراقكم، لأننى ذهبت الى سودنة مديرى الأقسام. فكانت مفاجأة مذهلة وغير متوقعة. فأصبحوا يرجون فى ترك مديرى الأقسام. فلم يوافق وأصر على رأيه بأن مدير القسم قد يكون فى يوم من الأيام مفتشا صغيرا وتدرج إلى أن صار مديرا. وأخيرا قابلنى السيد (يسن حاج الخضر) وطلب منى أن أتحدث مع الاستاذ مكى لتغيير رأيه فى هذا الموضوع. ولما تكلمت معه، رد على بأن هؤلاء الجماعة ليست لهم ثقة فى أنفسهم، فأنا قرأت كل أوراق المفتشين البريطانيين، ووجدت أن أغلبهم من الثانوى وأن بعضهم حتى الثانوى لم يكملوه، بل كن بعضهم يعمل فى مزارع خاصة، وبعض أفراد من الجامعة، ولكن بالنسبة لخوفهم وانزعاجهم فإننى سأحضر مدير القسم الشمالى، الى بركات حتى يمكنهم الاتصال به فى أى موضوع يريدون معرفته أو التأكد منه. وأخيرا تمت السودنة فى كل أنحاء المشروع إلا بعض الوظائف الفنية التى لم يوجد سودانى مؤهل لملئها، ولكن وضع لها نائب لسودنتها فى الوقت المناسب.

وأعود بعد ذلك الى الموضوع الأصلى وهو سودنة وظيفة المحافظ. أصبح (الاستاذ مكى) بالإضافة، لوظيفته نائبا للمحافظ (مستر ريبى) الذى أخذ فى الاستعداد لإدخال الصناعة فى مشروع الجزيرة. فعين وأحضر إلى المشروع كل جماعته الذين كانوا يعملون معه فى (تنزانيا). وكان أهمهم المدعو (هبيرن) وحتى ولده الاعرج (جون) أحضره للعمل، وزوجته (المهبوشة) كما كنا نسميها بالنسبة لحوامتها. وأذكر مرة عند زيارة (مستر جيتسكل) للجزيرة، أقام له (الاستاذ مكى) حفل عشاء فى منزله، وكان زوجها مدعوا وكانت معه، وتصادف أن كنت أجلس على شمال (مستر جيتسكل) وكانت زوجة (مستر ريبى) على يمينه. وكان (مستر جيتسكل) يتكلم معى فى بعض المواضيع المهمة، فاستشاطت غضبا وقالت (لمستر جيتسكل) كيف تهملنى وتأخذ فى كل الكلام مع (عمر). فانزعج (مستر جيتسكل) وأخذ يعتذر لها.

أخذ (مستر ريبى) يقوم بتجارب فى سيقان القطن. وكانت المشكلة جمع سيقان القطن من كل أنحاء الجزيرة ووضعها فى مكان واحد. وكانت هذه تحتاج الى أماكن لا حصر لها. ثم ظهرت مشكلة أخرى بالنسبة لاستخراج ما يسمى باللحاء من سيقان

القطن. فبالرغم عن وضعها فى الترعة لفترة طويلة فإن ذلك لم يؤثر. وآخيرا تم إرسالها إلى الخارج لإجراء العملية المطلوبة فى ألمانيا وسويسرا. واستطاع أن يعمل معرضا دعا اليه كل من يهمهم الأمر بمن فيهم المحافظ لمشاهدة العرض من الجوالات وأقمشة أخرى وقوالب من سيقان القطن للحريق وورق وغيرها. وقد انبهر كل المشاهدين بما رأوا. واقترح بأن يشترى ويحضر الماكينات من الخارج وتركيبها للتصنيع. وفعلا أحضر البعض منها وقام بتركيبها. وأخيرا وصلت المسألة الى نقطة حرجة. إذ تصاعدت التكاليف بدون عايد. ومستر (ريبى) لا يتوقف من الصرف وله سند خاص. فانزعجت الحكومة والإدارة خصوصا بعد رحلاته ورحلات مساعده (هبيرن) إلى الخارج. وكان من ضمنها رحلته الى الولايات المتحدة لإقناع الأمريكان ليأخذوا (كوته) من أقطان السودان، وأخذ معه عينة.

ولم تتوقف تجارب (ريبى) عند سيقان القطن ومشتقاتها. فعمل تجارب أخرى فى حفار آبوعشرينات كانت ناجحة جدا. وتجارب أخرى فى قلع سيقان القطن ميكانيكيا. وبالرغم عن المحاولات الكثيرة فإن النجاح لم يحالفهما - وقام ايضا بمحاولة انزال المطر ولم يفلح، بل حتى المطر الذى نزل كان بعيدا عن الجزيرة، وكانوا يسمونه مطر (ريبى). من المعلوم أن التجارب دائما تكلف الكثير من الأموال حتى الوصول الى النتائج. ولكن ظهر للحكومة والإدارة أن التكاليف كثيرة. كما وصل الى العلم بانه سبق (لمستر ريبى) أن أقام بتجارب صناعة فى (تنزانيا) كلفت أموالا طائلة بدون نتائج، وأن المعدات والحديد لا يزال موجودا هناك. وأزعجت هذه الاعتبارات الحكومة والإدارة، وأخذت تفكر فى جعل نهاية لها.

هذه قصة (مستر ريبى) فى التصنيع. وأما قصته فى الإدارة. فإنه عندما شعر بأن السودنة ربما تشمله، أخذ يردد بأن نائبة (الأستاذ مكى عباس) لم يكن حسب توقعاته، وأخذ يسعى لكى ينفذ من السودنة. وقابل الاستاذ (حماد توفيق) وزير المالية وقتها، الذى أخبر الاستاذ (مكى) بأن هذا الرجل أخذ يتذبذب، فحسم الموقف وقرر سودنة وظيفته. وبقى الاستاذ مكى عباس يحل محله، وانتهت بذلك مرحلة (مستر ريبى) فى مشروع الجزيرة بخيرها وشرها.

وفى الفترة التى كان فيها (مستر ريبى) محافظا، كان أحد العلماء الهولنديين يداوم على الحضور سنويا الى المشروع ليتفقد بعض تجارب المشاريع المقامة

بالجزيرة. وكان يجتمع بالمحافظ ومساعديه ويسكن بالاستراحة. كما كان يجتمع بالاستاذ (مكى عباس) الذى كان يهتم به ويدعوه فى كثير من المناسبات الى منزله. وكان ذلك البروفسير الهولندى يسمع (ونسة) المحافظ ومساعديه بأن المشروع سينتهى أمره إذا تسلمه نائب المحافظ الحالى. فلما عاد البروفسير الهولندى من رحلته الأخيرة للجزير، كتب مذكرة عن مستقبل مشروع الجزيرة بعد ذهاب الانجليز، جاء فيها ما يلى:

(And if we allow ourselves somewhat longer to dwell on future prospects, we cannot help being faced with another problem rooting in the elimination of the British element. can we indeed anticipate the same ability to be displayed by those who are at the helm? there is no shadow of a aoubt that the present leader, Mr. Mekki Abbas, is top - class official, who in my opinion, would be a veritable asset to any international concern: a top class man also in the physial sense: a true giant, with unridled energy, sangiune, besides he has a clear judgment, is quick on the uptake, never at a loss for a repartee and resolute: dominating character and at the same time every inch a gentleman).

وقام بترجمة هذه الكلمة الاستاذ المرحوم (عثمان أحمد عمر عفان) كما يلى:

(فإذا ما أطلنا التفكير فى مستقبل الجزيرة بعد تخلى البريطانيين عنها تبادر الى الأذهان ما سينجم عن ذلك من مشكلة .... فهل نلقى القول بأن فى استطاعة القائمين بالأمر الآن الحفاظ على نفس المستوى من حيث الكفاءة والمقدرة؟ لا يخالجنا ظل من الشك فى أن السيد/ مكى عباس الرئيس الحالى موظف من الطراز الرفيع، وهو فى رأيى كسب صحيح لأى مؤسسة دولية. إنه عملاق الروح والبدن. مارد جامح الطاقة، متدفق الحماس، ثاقب النظر، سريع الفهم، حاضر البديهة، لا يحار فى الإجابة مع ثبات فى القول، شخصية طاغية، مسيطرة، وهو فى نفس الوقت رجل مهذب من قمة الرأس الى أخمص القدم).

كان السيد/ الجيلى محمد حامد هو الذى طلب من عفان ترجمة هذه الكلمة - فأرسل له عفان ملاحظاته قائلا: "أخى الجيلى: ومع هذا أحس بأن اللغة لم تسعفنى فى نقل هذا الذوق الرفيع والأدب الخالص، فهل تحاول أن تفعل ذلك فتخرج قطعة

فنية من الذوق العربى الأصيل، إنها تشبه أهل الأندلس من حيث الرقة والتطرية، أو العصر العباسى من حيث الحكمة والسداد. فحاول ياصديقى وأعرب قبل أن تخبرنا بها الأعجمية كما يبهر من الألفاظ والمعانى: عفان".

أعود بعد ذلك الى السيد/ المحافظ الجديد. فى سنة ١٩٥٦ عند إعلان استقلال السودان، أصبح السيد/ مكى عباس أول محافظ سودانى لمشروع الجزيرة. فوضع نصب عينيه المهمة الصعبة التى آلت اليه وتغيير البشرة البيضاء فى إدارة المشروع بعد فترة بلغت فى مداها أكثر من ربع قرن من الزمان، ومسنوده بسلطة الحاكم بالبلاد. تغيرت تلك البشرة البيضاء الى بشرة سمراء جديدة، ينظر اليهم المزارعون بأنهم أولاد بلد، ويجب ألا يكون فى ذلك التغيير هبوط مستوى الكفاءة فى إدارة المشروع. فأخذ الاستاذ (مكى) يجوب الجزيرة طولا وعرضا، ذاهبا بنفسه بدون إعلان. كما زار كل المصالح وتعرف على الأعمال التى يقوم بها الرؤساء. والذين عاشوا فى تلك الفترة وشاهدوا، فإن الأداء فى المشروع قد بلغ ذروته فى الحركة والنشاط والكفاءة والمقدرة والحماسة، فاقت كل الأطوار السابقة فى المشروع فى عهد الإنجليز، كما اعترف لى (مستر جيتسكل) فى زيارته الأولى بعد سودنة الوظائف وعند زيارته الثانية عند قيام مشروع المناقل.

وفى سنة ١٩٥٨م، استقال السيد/ (مكى عباس) عندما تم اختياره ليكون أول أمين عام للجنة الافريقية الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأديس أبابا، وقام بتأسيسها والسير بها قدما الى الأمام. وفى تلك الفترة انتدبه السكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) ليكون ممثله فى رئاسة القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى الكونغو التى كانت مستعمرة بلجيكية. عندما ظهرت المنازعات ومشاكلها فى السلطة التى أدت الى مشابكات حربية بين الأطراف المتخاصمة، مما جعل الأمم المتحدة تتدخل بإرسال قوات تابعة لها للفصل بين القوات المتحاربة ومحاولة معالجة المشاكل الناجمة عن الاستقلال عقب الاستعمار الطويل. قام الاستاذ (مكى) بهذه المهمة خير قيام، فى تلك الفترة الحرجة، كما جاء فى تقرقر السكرتير العام للأمم المتحدة، وكانوا يطلقون عليه (الجنرال عباس).

وفى سنة ١٩٦٣ استقال من عمله فى أديس أبابا نظرا لإصابة زوجته بالضغط لارتفاع المنطقة وعلوها، مما جعل وجودها فى أديس أبابا يعرضها للخطر. عاد الى

السودان، وتم اختياره نائبا لمدير البنك التجارى بالخرطوم، ولم يستمر طويلا لأنه وجد عمل البنك قليلا ويورث الكسل، فقبل عرضا من هيئة التغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة بروما، وصار نائب المدير الاقتصادى للهيئة لعدة سنوات. واستقال بعد أن شعر بأن صحته لا تساعده على النهوض بمسئولياته.

وعاد الى السودان للاستجمام، ولم يبق طويلا إذ عرضت عليه هيئة الأمم المتحدة منحة فى جامعة اكسفورد لجمع وتدوين المعونات المقدمة من الام المتحدة للبلاد النامية. وعاد بعد نهاية الفترة الثانية لجامعة اكسفورد الى السودان منهوك القوى بعد تطابق مرض السكرى مع الضغط، وبعد فترة من الاستجمام وجمع قواه، طلبت منه هيئة التغذية والزراعة بروما الحضور اليها للمساهمة فى بعض المهمات التى كانت تتعلق بمشاكل اقتصادية فى بعض المشاريع فى (تنزانيا) كانت ممولة من الهيئة وأصبحت متعثرة ولم يحالفها الناجح. وبعد فترة من الزمن عاد الى السودان واستقر به المقام فى الخرطوم ولازمه المرض وبقى طريح الفراش. وفى سنة ١٩٧٩ أهدى مكتبته العامرة الى جامعة الجزيرة بودمدنى وذكر فى خطاب الإهداء بأنه أسف لعدم تمكنه من حضور احتفال الجامعة بافتتاحها، وإنه لسعيد غاية السعادة أن يعيش إلى أن يسمع بقيام جامعة باسم الجزيرة وفى مدينة ودمدنى.

واستمر فى منزل أستأجره بالخرطوم بحرى وتماثل للشفاء. ولكن حدث له كسر فى رجله مما أدى الى دخوله مستشفى القوائد المسلحة للعلاج. وبعد العلاج تدهورت صحته وبذلت محاولات كثيرة لارساله للعلاج بالخارج. ولكن رفض ذلك. وكان شجاعا فى إنتظار الموت فى السودان ليدفن مع والده ووالدته. وقضى أمر الله وارتفعت روحه الطاهرة الى الرفيق الأعلى فى صباح يوم.

سودنة وظيفة المدير العام في مشروع الجزيرة

بعد تأميم المشروع فى ١٩٥٠/٧/١، أقر مجلس الادارة اختيار السادة المذكورين بعد للتدريب الى الوظائف القيادية فى الإدارة وللتزاحم فيما بعد على سودنة وظيفة المدير العام.

(١) النور محمد نو الهدى (٢) الزين بابكر الشفيع

(٣) يسن حاج الخضر (٤) حسنى أحمد

وكان هؤلاء يتبعون الى الزراعة، فأوكل أمر تدريبهم الى (مستر اسمث) أول مدير لمصلحة الزراعة الجديدة، لأنه لم تكن هناك فى عهد الشركة الزراعيه مصلحة للزراعة أو مدير للزراعة، وذلك لأن الشئون الزراعية الفنية كانت تتولاها الأبحاث الزراعية، وكانت مهمة الشركة الزراعية الادارة العملية فى الإنتاج. وأما الثلاثة الأخرين فكانوا:

(١) رحمه الله عبدالله (٢) عمران عيسى أبو عيسى (٣) عمر محمد عبدالله، وكانوا يتبعون للإدارة. فأوكل أمر تدريبهم الى (مستر واط) نائب المدير العام. وبعد نهاية التدريب فى سنة ١٩٦٢، قدمت التقارير والتوصيات لمجلس الادارة، وتمت ترقيات المذكورين الى وظائف مساعدين للمدير العام، على النحو التالي:

(١) السيد/ النور مساعد للمدير الزراعى (٢) السيد/ عمران ابو عيسى مساعدا لادارة المشتروات، السيد/ حسنى أحمد مساعدا لمكتب البيع بالخرطوم، السيد/ رحمه الله عبدالله وعمر محمد عبدالله، مساعدين فى مكتب الادارة.

وأخذ كل هؤلاء يعملون فى أماكنهم المختلفة، ولما تمت سودنة المدير الزراعى تم اختيار السيد/ النور ليحل محله، كما اختيار السيد/ رحمه الله عبدالله لسودنة وظيفة ضابط الخدمات الاجتماعية. وبقيت بعد ذلك المزاحمة على وظيفة المدير العام.

وفى سنة ١٩٦٣، تم اختيار شخص آخر من غير المذكورين أعلاه لسودنة وظيفة المدير العام وكانت مفاجأة لم تكن فى الحسبان. مما أدى الى الاحتجاج كتابة للسيد المحافظ من بعض المذكورين لتخطيهم.

وبعد أن تمت موافقة مجلس الادارة على اختيار المدير العام الجديد طلبنى

السيد/ المحافظ وقال لى لقد كان من المتوقع أن يتم اختيارك لوظيفة المدير العام بالنسبة لخدمتك فى الإدارة فى عهد الشركة الزراعية وخدمتك مساعدا لى وبالنسبة لأقدميتك ومعرفتك بقوانين الإدارة وممارستها، ولكن مجلس الإدارة رأي بأن الشخص المختار للوظيفة لابد أن تكون له معرفة وممارسة بالعمل فى الغيط، وأنت لم تعمل بالغيط، كما وإنه يجب أن يكون صغير السن وأنت على أبواب المعاش، ولذلك فقد تم اختيار السيد/ صالح محمد صالح للوظيفة، فقلت له أشكرك على اهتمامك، ولكن لم يكن أبدا من أهدافى منذ بداية خدمتى فى المشروع فى سنة ١٩٢٩م أن أتطلع الى وظيفة المدير العام أو غيرها، بل كان هدفى الوحيد هو أن أقوم بتأدية واجبى بأمانة وإخلاص فى أى مكان أعمل فيه، وأعتقد بأننى كنت قد بذلت كل جهدى فى هذا السبيل واعتقد بأن الله وفقنى، ومبروك على السيد/ صالح ونسأل الله له النجاح فى وظيفته كأول سودانى. وذهبت لتوى إلى السيد/ صالح زميلى المختار للوظيفة وهنأته وتمنيت له من الله التوفيق والسداد وإننى مستعد للعمل والتعاون معه.

قصيدة عبدالحليم على طه

عندما ترقى الاستاذ مكى عباس رحمه الله كأول سودانى الى وظيفة محافظ لمشروع الجزيرة فى سنة ١٩٥٥، وكانت تلك الفترة فترة سودنة الوظائف القيادية فى مشروع الجزيرة. فقد ترقى السادة (النور محمد نورالهدى) الى وظيفة المدير الزراعى، (وعبدالمجيد عبدالرحيم) الى وظيفة مدير المحالج، كما ترقى (حسنى أحمد) الى ظويفة مدير البيع بمكتب الخرطوم وكان مسئولا عن مكتب بيع القطن (بليفربول) بالمملكة المتحدة، وتطابق فى تلك الفترة أن ارتفع إنتاج القطن الى أكثر من خمسة قناطير للفدان. وكانت كل هذه الأحداث حافزا للأستاذ عبدالحليم على طه صديق وزميل الاستاذ مكى فى الدراسة وفى العمل فى المعهد ببخت الرضا، والذى كان وقتها ملحقا ثقافيا بالمملكة المتحدة، فأرسل القصيدة التالية الى (الاستاذ مكى). والاستاذ عبدالحليم، رحمه الله، كان شاعرا قوميا فذا. وكان يختار بأن يكون شعره باللغة العربية السودانية المعروفة لعامة السودانيين، وقد تجلى فى هذه القصيدة إذ وصف فيها جنى القطن فى أدواره المختلفة، ثم انتقل به الى الوزن

فى محطات وزن القطن، ثم ترحيله بالسكة حديد والجمال، ثم بعد ذلك انتقل الى الحليج وطريقته وهكذا. وها هى القصيدة:

المكى خوى قالوا القطن موفور   والناس تدقش وسط الاناقي(١) تفور
واحد فى الكبس وواحد وقع مزرور   والفاقع كتر والفي التقى المشرور
والنايم يقوم بادى الحرت فى البور   والدر(٢) انتشر جاى الافندى مرور
الميزان قنت(٣) واتعسم الوابور   والطرماج فتر يبقى الجمل معزور
فبارك فى في ذكر ليلها ونهاره تدور   والدولاب يكر يبهل من المصرور(٤)
ترلة وقندران تنقل من المطمور   تكتح فى التراب قالبه البلد عتمور
وجاياك المناقل والشرق بتدور   متل ناس الجنيد مستنيه الباجور(٥)
وقددت البلد سويته كلو بحور   آبار إردواز تحت الأرض ماسور
وعلمت الكبار سوق العلم ما ببور   وجاكم ود عمر مادح النبى المشكور
معلمنا القديم الحافظ المنشور   واللايكالصبر قاعد شهر ماسور(٦)
وما أطول عليك بدى العلم فى سطور   وما بقع العكر بتصيد القرقور
خبر عبد المجيد عن نفسه عن النور   وعن حسنى الوكيل فى دولة المنصور
وعن أحمد معاى بالتفة والقنبور   إفرج فى القطن صالب الخلق طابور
يقولي فى العدم ما ظنه حت منظور   يفكر مكى فيك ما تنتظر مسطور
المكى خوى ردك بدور لو شهور   مادام شايل الحرم(٧) بكتب أنا المجبور
شمر بنطلونك وسوى وركك كور   وكربت(٨) يا جمل دابك بقيت طرطور
وإتهوزز سمح وأنزل مع الدستور   وسوى النوم تعال بعد الفنا الطمبور

---

(١) الاناقي: جمع إنقاية تقسم الحواشة إلى عدة جداول لسهولة الرى. المسافة بين الجدول والثاني تسمى إنقاية وهى المحل لزراعة القطن

(٢) الدر: جماعة النكل في إنتشارهم: شبه إنتشار العمال في المشروع للقيط القطن بإنتشار جماعة النمل في التربة.

(٣) قنت: صوت من كثرة الأنين لكثرة التعب

(٤) المصرور: الجوال المليان قطن.

(٥) الباجور: المشروع الزراعي

(٦) الحرم. هي البنت البكر للأستاذ مكي عباس.

(٧) الكربت: هي مش الجمل فيما بين بداية السير الخفيف والجري الشديد.

(٨) تتدقش: تتزاحم من الكثرة.

(٩) كان الأستاذ محمد عمر ماسوراً لدى المتمردين عندما كان مميداً لمعهد مريدي أبان أحداث الجنوب الأولى

المشروع بعد التأميم في ١٩٥٠

ظل مشروع الجزيرة يسير على نحو ما سلف ذكره فى شكل شركة ثلاثية حتى عام ١٩٥٠ عندما انتهى عقد امتياز الشركة الاجنبية، ورأت الحكومة بالنسبة الى التقدم الاجتماعى والسياسى الذى أحرزه أهل السودان أن تؤمم إدارة المشروع. وقد اتبعت الحكومة طريقه حكيمه فى تأميم المشروع، إذ أنها تحاشت القيام بتغييرات رئيسية فى النظم الإدارية التى سبقتها اليها الشركة، بل أحلت محل الأخيرة هيئة مستقلة تسمى "مجلس إدارة الجزيرة" وهى بعيدة ومختلفة فى النظم واللوائح عن مصالح الحكومة. وقد صدر قانون خاص بذلك باسم قانون مشروع الجزيرة حددت المادة الرابعة من فصله الثانى واجبات مجلس إدارة الجزيرة بثلاثة وهى:-

أ) إدارة المشروع

ب) العمل على تقدم الشئون الاجتماعية بأى وسيلة يكون هدفها الرئيسى فائدة المزرعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين فى داخل منطقة المشروع.

ج) العمل على تقدم الأبحاث للنهوض بالإنتاج الزراعى واستقرار المشروع.

وهكذا كانت ١٩٥٠ سنة ذات أهمية كبرى فى تاريخ المشروع وأحراز تقدم فى الامتدادات التى خططت سابقا فى جنوب وشمال غرب المشروع وأكمل أعدادها فى ١٩٥١، وبلغت المساحة المزروعة قطنا ٢٢.٩٥٠ فدانا فى موسم ٥١/٥٢ وأكملت التافتيش الأربعة فى الشمالى الغربى فى ١٩٥٢.

وتسلمت إدارة مشروع الجزيرة مشروع طلمبة قندال - ويبعد قليلا عن الترعة الرئيسية - فى موسم ٥٢/١٩٥٣، وبلغت المساحة المزروعة قطنا ٢٣٥٠٠٠ فدانا. وبهذا بلغت مساحة أرض مشروع الجزيرة الصالحة للزراعة مليونا من الأفدنة بالتقريب.

ظلت أسس تقسيم الأنصبة والواجبات والمسئوليات غير متغيرة خلال الثلاثين سنة الماضية غير أن نصيب مجلس الإدارة من الأرباح أصبح يستفاد من جزء منه لصالح الشريكين الآخرين.

ولننظر الآن فيما تشتمل عليه حقوق وواجبات الأطراف الثلاثة المعنية وكيف يتوصل إلى أنصبتهم من الأرباح:

مسئولية الحكومة:

كما رأينا فإن الحكومة قد جاءت بالأرض التى فيها منطقة المشروع وامتداد المناقل ومساحتها مليونين من الأفدنة بالتقريب، وهذه الأرض كما أوردنا أما أن تكون مستأجرة أو تكون قد حصلت عليها عن طريق الشراء. ولرى هذه المساحة شيدت الحكومة خزان سنار وأقامت نظاما للرى يشتمل على أكثر من ٤٠٠٠ كيلومتر من القنوات الكبيرة والصغيرة. ونظام الرى هذا يتطلب صيانة مستمرة وتشرف عليه وتراقبه وزارة الرى والقوة الكهربائية. ومقابل هذه الخدمات تأخذ الحكومة ٤٢٪ من صافى ايراد محصول القطن.

مسئولية مجلس إدارة الجزيرة:

كان من واجب الشركتين منذ البداية ومن واجب مجلس إدارة الجزيرة بعد التأميم فى ١٩٥٠، تنظيف وتسطيح الأرض وتجهيز القنوات الصغيرة (أبوعشرين وأبوستة) الضرورية لرى المنطقة ريا كاملا، ومجلس الإدارة مسئول عن إدارة المشروع بأسرها وعن استخدام الموظفين اللازمين للإدارة والغيط والحسابات، مع أعداد المنازل والمكاتب والمخازن والمبانى الأخرى الضرورية لأداء مهمة الإدارة أداء صحيحا، وهو المسئول ايضا نيابة عن الشركاء عن تمويل وتوزيع المخصبات ومكافحة الأوبئة والترحيلات والحلج والتخزين وتسويق محصول القطن. ويدخل فى ذلك أعداد خط ضيق لسكة حديدية ومحالج وورش ومنشآت أخرى، مع ما يلزمها من مؤن وقطع للغيار. ومسئول أيضا عن إعطاء السلفيات الضرورية للمزارعين من وقت لآخر لتمكنهم من زراعة وحصد المحصول. ومقابل كل هذه الواجبات يأخذ مجلس إدارة المشروع ١٠٪ من صافى ايراد القطن.

مسئوليات المزارعين:

واجب المزارعين حسب شروط التعهد المشترك، أن يقوموا على حسابهم الخاص بحرث الأرض وشراء بذرة الزراعة وبتكاليف زراعة وحصد محصول القطن وتسليمه الى مجلس الإدارة فى محطات جمع القطن المحلية. ومقابل هذه الأعمال يأخذ المزارعون ٤٢٪ من صافى ايراد محصو القطن.

صافي ايراد محصول القطن:

هكذا يؤدى كل فريق من الشركاء أعمالا وواجبات يتطلبها منه القانون ويسترد مصروفاته من نصيبه القانونى من صافى ايراد القطن. ولكن ما معنى "صافى ايراد القطن" وكيف يحصى؟

يباع كل محصول القطن ويشمل القطن المحلوج والبذرة بواسطة مجلس إدارة الجزيرة لحساب الشركاء الثلاثة، ويوضع ايراد الاجمالى فى حساب يعرف (بالحساب المشترك). ثم تخصم من هذا الحساب المصروفات التى صرفها مجلس الإدارة على تجهيز وترحيل وتسويق محصول القطن بعد تسليم المزارعين لقطنهم غير المحلوج فى محطات جمع القطن المحلية، مع إضافة تكاليف الأسمدة واحتياطيات مكافحة الأوبئة التى تعتبر خارج اختصاص مسئوليات المزارعين، ويستحسن أن نسرد هنا العمليات الرئيسية المختلفة التى تخصم تكاليفها على الحساب المشترك، وذلك بعد التعديلات الأخيرة التى وافقت عليها الحكومة بالنسبة لمسئوليات الأطراف الثلاثة، والتى بموجبها ايضا تعدلت النسب المئوية للأنصبة من صافى الدخل.

العمليات الرئيسية التى تخصم تكاليفها على الحساب المشترك هى:

١/ التجارب الزراعية

٢/ الحرث

٣/ الأسمدة

٤/ بذرة القطن

٥/ الرش ضد الآفات

٦/ الجوالات اللازمة لتسليم محصول القطن فى محطات التجمع

٧/ تستيف وزن القطن فى محطات التجمع

٨/ ترحيل القطن الى المحالج

٩/ مصروفات القطن المحلوج

١٠/ الحليج وتجهيز بالات القطن الملحوج ووضع البذور فى الجوالات

١١/ معدات قلع جذور القطن والموازين

١٢/ قلع جذور القطن

١٣/ إبادة جذور القطن

١٤/ التخزين وما يتبعه من عمليات ترحيل ومناولة فى بورتسودان

١٥/ ٥٠٪ من أجور نظار الزراعة بالقرى (الصموده)

١٦/ التأمين

١٧/ التسويق

١٨/ ٧٥٪ من مصروفات المراجعين

وباقى الايراد من الحساب المشترك بعد التصريف النهائى لمحصول القطن وبعد خصم تكاليف العمليات المذكورة أعلاه يمثل صافى ايراد محصول القطن، ويقسم بالنسبة القانونية على الشركاء الثلاثة فى المشروع.

وعندما يؤدى مجلس الإدارة واجبه بتسويق القطن، يتسلم ايراد كل المبيعات ويسترد منه المصروفات المشتركة التى أنفقها نيابة عن الشركاء، كما يسدد ايضا السلفيات التى دفعها للمزارعين وذلك قبل أن يدفع للحكومة والمزارعين أنصبتهم من صافى الايراد.

تعديل الأنصبة من صافي الايراد:

نسبة للتغيرات التى طرأت أخيرا بالنسبة للالتزامات المشتركة والتزامات المزارعين ومجلس إدارة الجزيرة فقد أمر مجلس الوزراء الموقر فى ٢ فبراير ١٩٦٤ بتعديل الانصبة على الوجه التالى:

٤٤٪ للمزارع

٢٪ للاحتياطى

٤٠٪ للحكومة

٢٪ للمجالس المحلية

٢٪ للخدمات الاجتماعية

١٠٪ لمجلس إدارة الجزيرة

ويلاحظ من التعديلات التى تمت فى الأنصبة أن النسبة المئوية التى تخص مجلس إدارة الجزيرة قد إنخفضت من ٢٠٪ الى ١٠٪ وقد كان لهذا التخفيض أثر واضح فى ميزانيات المجلس المتعاقبة، وصعوبة موازنتها بسبب زيادات مرتبات الموظفين والعمال، والتعديلات التى طرأت أخيرا على كل الفئات واستحالة التوسع

المنشود اداريا وفنيا تمشيا مع التطور فى تحسين الزراعة واستعمال الآلات الميكانيكة وتطوير الآلات القديمة فى كل مرافق المشروع.

الخدمات الاجتماعية:

نشأت مصلحة الخدمات الاجتماعية التابعة لمجلس إدارة الجزيرة فى ١٩٥٠ كجهاز تنفيذى مباشر يؤدى الواجب المنصوص عنه فى الفقرة (س) من المادة الخامسة من قانون مشروع الجزيرة، وهو العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية بأى وسيلة يكون هدفها الرئيسى فائدة المزارعين وغيرهم من الأشخاص المقيمين داخل منطقة المشروع، ومساعدة سلطات الحكومة المحلية وغيرها من الهيئات فى تقديم هذه الخدمات، وقيام مجلس الادارة بتقويمها كذلك من جانبه إذا رأى ذلك ملائما.

والفلسفة التى تسير عليها مصلحة الخدمات الاجتماعية هى حث الأهالى وتشجيعهم للبدء فى الأعمال التى ترفع من مستواهم، وذلك لايمان المسئولين بأن نجاح مشاريع الانعاش إنما يتوقف على مدى تغلغل الشعور عند أهالى المنطقة بالحاجة الى تحسين حالهم، ومدى تعاونهم مع الهيئات والمؤسسات التى تسعى الى الأخذ بأيديهم.

ولايجاد المال اللازم للصرف على الخدمات الاجتماعية، فقد نص قانون مشروع الجزيرة على تخصيص ٢٪ من صافى أرباح محصول القطن لهذا الغرض.

عاشت مصلحة الخدمات الاجتماعية منذ تأسيسها مباشرة بعد تأميم المشروع، وهى تقدم الخدمات لمزارعى الجزيرة وساكنيها الآخرين وفق ما اقتضته نصوص قانون مشروع الجزيرة، إما بمساعدة مجالس الحكومة المحلية ومصالح الحكومة الأخرى أو الهيئات الأخرى أو الهيئات الأهلية أو بتقديم الخدمات على حساب ميزانيتها عندما تعتبر ذلك مناسبا.

وتنحصر الخدمات التى تقدمها هذه المصلحة فى الآتى:

أ) المجال الصحي:

المساعدة على توفير الماء الصالح للشرب بقرى الجزيرة
المساعدة على مكافحة الأمراض
إعانات أخرى فى المجال الصحى

ب) المجال التعليمي والثقافي:

تعليم الكبار

الارشاد النسوى

إعانات المدارس والمعاهد الدينية

الفصول الصناعية

الجمعيات التعاونية

ج) الخامات التي تقوم بها المصلحة بمفردها:

المجال الثقافى:

البحث الاجتماعى

إصدار جريدة الجزيرة

إدارة مزرعتين لتدريب أبناء المزارعين

تشجيع الحركة الرياضية

رحلات المزارعين للخارج

هـ) المجال الزراعي:

تجربة الفلاحة القروية

فلاحة البساتين

الغابات

التطور بعد قيام خزان الروصيرص:

بإنتهاء تعمير مشروع امتداد المناقل - على خمس مراحل - بين عامى ١٩٥٧ و١٩٦٤، بلغت المساحة الكلية لمشروع الجزيرة وامتداد المناقل حوالى ٨٥٠ر١,٠٠٠ فدان وارتفع عدد المزارعين بذلك إلى ٧٥ر٠٠٠

وبإبرام اتفاقية مياه النيل فى شهر نوفمبر ١٩٥٩ مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة، فإن خزان الروصيرص سيكون معدا للتخزين فى المرحلة الأولى فى شهر يوليو ١٩٦٦، وسوف يبلغ تخزينه من مياه الرى فى هذه المرحلة ٧ر٢ مليار

مترمكعب وعليه سيتيح مياها أوفر للرى بمشروع الجزيرة لتنفيذ خطة تكثيف وتنويع المحاصيل.

خطة التكثيف والتنويع بالجزيرة

إن خطة التكثيف والتنويع ترمى الى الاستفادة من مياه خزان الروصيرص بزيادة الرقعة المزروعة بالجزيرة، وذلك باستغلال جزء من البور الموجود حاليا بمحاصيل نقدية هما محصولى القمح والفول السودانى، الأول كمحصول شتوى يأتى عقب القطن مباشرة فى الشق الأول من الدورة الثمانية الواسعة، ومساحته ١١٨ ألف فدان. وفى نصف الشق الثانى الذى كان عادة يستغل فى زراعة اللوبا، ومساحته نحو ٦٠ ألف فدان، والمحصول الثانى الفول، فى البور الذى يعقب الذرة، والذى كان يزرع نصفه لوبا بمحصول الفول السودانى.

البور الأول فى قطن - بور - بور - قطن	١١٨٫٠٠٠ فدانا قمح
نصف البور فى ذرة - لوبا / بور - بور	٦٠٫٠٠٠ فدانا قمح
البور فى قطن - بور - ذرة	١١٨٫٠٠٠
	٢٩٦٫٠٠٠ فدانا

وقد حدد الفنيون الصعوبات العملية التى يمكن أن تواجه تنفيذ هذه الخطة فى ثلاث نقاط:

١/ ضرورة الاحتفاظ بالبور كإجراء وقائى فعال ضد إنتشار الأمراض والآفات

٢/ الحفاظ على بور قبل القطن ليمكن إجراء العمليات اللازمة لتحضير زراعة القطن مثل الحرث والتسريب.

٣/ التقيد بسعة القنوات الحالية.

كما اقترح الفنيون تنفيذ الخطة على ثلاث مراحل، فى مواقيت محدودة وزراعة محاصيل معينة، فى أماكن معينة فى الدورة، ولأسباب معلومة على النحو الآتى:

المرحلة الأولى:

موعد بدايتها	١٩٦٥/٦٤ وعلى الأكثر فى ٦٨/٦٧
المحصول المعين	١١٨ ألف فدان قمحاً
وضع المحصول في الدورة	فى البور الأول من قطن-بور-بور-قطن
الأسباب	١) المحصول الشتوى الوحيد الذى أثبتت التجارب نجاحه. ٢) إن احتياجاته من الماء تتلائم وسعة القنوات الحالية إذ أنه يزرع بعد وقف الماء عن الذرة فيحل محله. وعليه ستكون الدورة الزراعية للجزيرة بالمقارنة مع الدورة الثابتة كالآتى:
الدورة الثابتة	قطن - بور- بور- قطن- بور- ذرة -١/٢ لوبا -١/٢ بور - بور
الدورة المقترحة	قطن - قمح - بور- قطن - بور - ذرة -١/٢ لوبا -١/٢ بور - بور وستكون حصة المزارع كما هو مبين أدناه:

المحصول	الدورة الواسعة فدان	الدورة المكثفة فدان	النسبة المئوية فى الأرض المنزرعة ٪
قطن	١٠	١٠	
ذرة	٥	٥	
لوبيا أو فول "اختياري"	١/٢ ٢	١/٢ ٢	
قمح	-	٥	١/٢ ١٢
الجملة	١/٢ ١٧	١/٢ ٢٢	١/٢ ١٢

هذه هى مقترحات الخطة فى مرحلتها الأولى. وفيما يلى رأى إدارة الجزيرة فى المقترحات الموضحة بخصوص المرحلة الأولى:

١) يزرع المزارع فى أربعة قطع من الأرض، قد لا تكون متقاربة مما يدعو الى توزيع وبعثرة جهوده، إذ ليس له غيارات ثابتة غير القطن والذرة بالتبادل مع رصيفه فى نمرة القطن الأخرى، والقمح والعلف فى غيارات غير محددة فى الوقت الحاضر.

٢) الفول كبديل للوبيا – سيعقب الذرة مما يترتب عليه هبوط فى إنتاج الفول قد لا يشجع المزارع على الاستمرار فى زراعته، إذ أن البذرة تأوى دودة "أم سوميته" وحشرة "الأرضة" وكلاهما مضر بإنتاج الفول.

٣) إن زراعة القمح فى البور الأول، وهو البور الذى تجرى فيه عملية الحرث العميق يعنى تقليل مدة العملية من ١٨ شهرا الى ٩-١٢ شهرا، وهذا يستوجب تحضير القمح آليا وفى مستوى عال من الكفاءة لا يمكن الوصول اليه بالمحراث البلدى للحد من انتشار الحشائش الضارة بالأرض مثل السعدة والنجيلة.

المرحلة الثانية:

موعد بدايتها	٦٧/٦٨
المحصول المعين	٦٠ ألف فدان قمحاً
وضع المحصول في الدورة	بور- ذرة -١/٢ فول -١/٢ قمح - بور
	بور -١/٢ فول -١/٢ قمح - ذرة - بور
الأسباب	إمكان استغلال الماء الذى كان عادة يستغل فى رى اللوبيا

وسيكون الهيكل العام للدورة فى الجزيرة بعد حدوث التعديل فى المرحلة الأولى على النحو الآتى:

المرحلة الأولى: قطن – قمح – بور – قطن بور - ذرة -١/٢ لوبيا /١/٢ بور - بور

المرحلة الثانية: إما: قطن - قمح - بور - قطن بور - ذرة -١/٢ فول /١/٢ قمح - بور

أو: قطن – قمح – بور – قطن بور – فول – قمح – ذرة – بور

وستكون حصة المزارع على النحو الآتى:

المحصول	الدورة الثابتة فدان	دورة المرحلة الأولى	الزيادة ٪	دورة المرحلة الثانية	الزيادة ٪
قطن	١٠	١٠		١٠	
ذرة	٥	٥		٥	
فول		٢ ١/٢ (أو لوبيا)		٢١/٢	
لوبيا	٢١/٢				
قمح	–	٥	١٢١/٢	٧١/٢	١٨.٨
الجملة	١٧١/٢	٢٢ ١/٢	١٢١/٢	٢٥	١٨.٨

وفيما يلى وجهة نظر إدارة الجزيرة فى مقترحات المرحلة الثانية:

١) إختفاء اللوبا تماما فى المرحلة الثانية، وهى العلف الذى يعتمد عليه المزارع فى تغذية حيواناته وبالتالى تحسين غذائه وأفراد أسرته.

٢) إن الذرة تعقب القمح وهو يتغذى من نفس الطبقة من التربة التى تتغذى منها الذرة ولذلك سيكون هذا سببا فى إنخفاض إنتاج الذرة، وإذا ما طبقت الدورة الأولى التى تقترح أن يعقب الفول والقمح الذرة سيتأثر إنتاج الفول للأسباب المذكورة بخصوص الدورة المقترحة فى المرحلة الأولى، وسيتأثر كذلك إنتاج القمح لنفس الأسباب المذكورة بخصوص الذرة فى المرحلة الثانية.

المرحلة الثالثة:

موعد بدايتها	٦٨/٦٧
المحصول المعين	١١٨ ألف فدان فلبسارا
وضع المحصول في الدورة	فلبسارا - ذرة - فول - قمح - بور فلبسارا - فول - قمح - ذرة - بور
الأسباب	يمكن نمو الفلبسارا بالمطر دون الاستعانة بمياه الرى وعليه ستكون الدورة النهائية كالآتى:

إما: قطن - قمح - بور - قطن - فلبسارا - ذرة - فول / قمح - بور

أو: قطن - قمح - بور - قطن - فلبسارا - فول - قمح - ذرة - بور

وعليه ستكون حصة المزارع على النحو الآتى:

المحصول	الدورة الثابتة فدان	الدورة الأولى فدان	الزيادة ٪	الدورة الثانية فدان	الزيادة ٪	الدورة الثالثة فدان	الزيادة ٪
قطن	١٠	١٠		١٠		١٠	
ذرة	٥	٥		٥		٥	
فول	٢١/٢	٢ ١/٢		٢ ١/٢		٢ ١/٢	
لوبيا	-	-		-		-	
قمح	-	٥		٧ ١/٢		٧١/٢	
فلبسارا	-	-		-		٥	
الجملة	١٧١/٢	٢٢ ١/٢	١٢١/٢	٢٥	١٨،٨	٣٠	٣١ ١/٤

ووجهة نظر الجزيرة بالإضافة الى ما ذكر عن المرحلة الأولى والثانية أن الدورة الأخيرة من شأنها أن توفر بعض الغذاء للحيوانات، ولكنه لن يكون بحال من الأحوال كل الغذاء اللازم، إذ أن إنتاج الفلبسارا أقل فى كميته من إنتاج اللوبا وغير ثابت، إذ يعتمد على الأمطار التى قد تكفى لنموها أو قد لا تكفى.

ماذا أعدت الجزيرة لتحقيق الخطة ومتابعة سير التنفيذ؟

لقد خلقت إدارة الجزيرة عدة أجهزة لدراسة كل ما يتعلق بخطة التكثيف والتنويع من ضمن موظفيها، وتقديم التوصيات المناسبة للإدارة، وتم بالفعل تكوين اللجان الآتية:

١) لجنة فلاحة المحاصيل وقد أوكل اليها دراسة خطة التكثيف والتنويع وتقديم التوصيات المتعلقة بتنفيذها، وتحديد مراحلها وتوقيت تلك المراحل حسب توفر الماء.

٢) لجنة تربية الحيوانات، ومهمتها الرئيسية دراسة تطوير الثروة الحيوانية فى الجزيرة ووسائل تحسين الحيوانات، وكيفية استغلالها حتى تصبح مصدر دخل للمزارع. وتم بالفعل تعيين أخصائى فى تربية الحيوانات بالانتداب من وزارة الثروة الحيوانية وقد سبقه ضابط إحصاء حيوانى فرغ من إحصاء الحيوانات بالجزيرة.

٣) اللجنه الزراعية، ومهمتها الرئيسية دراسة أنجع الوسائل التى تزيد من إنتاج المحاصيل، ودراسة الصعوبات التى تواجه التطبيق، وإيجاد الحلول المناسبة لها، كما إنها تعنى بإدخال الآلات الزراعية الملائمة.

٤) لجنة تطوير زراعة الخضروات، ومهمتها البحث فى أنجع الوسائل لتحسين إنتاج الخضروات وتوفير البذور الجيدة وتسويقها.

٥) لجنة الإرشاد الزراعى، ومهمتها الرئيسية توصيل المعرفة للمزارع عن طريق النشرات والكتيبات.

٦) لجنة تسويق المحاصيل، ومهمتها دراسة إمكانية تسويق المحاصيل ووضع سياسة عامة لتسويقها وتقديم النصح للمزارعين فى هذا الشأن.

وقد تم إنشاء قسم بمكتب المدير الزراعى خاص بالمحصولات الأخرى مهمته

الرئيسية تطوير زراعة وإنتاج المحصولات الأخرى وتطبيق توصيات تلك اللجان وكل ما يتعلق بخطة التكثيف والتنويع.

تعمل كل تلك اللجان فى تعاون وثيق، وتنعقد اجتماعات منظمة يحضرها موظفو الأبحاث كلما لزم حضورهم، وكذلك موظفو وزارة الثروة الحيوانية وذلك لتنسيق العمل وتوحيد الجهد للوصول بالخطة الى غايتها.

وفيما يلى توقيت مراحل خطة التكثيف والتنويع حسب امكانيات الماء ووفقا للدورة التى اقترحتها الادارة وعدلتها لجنة فلاحة المحاصيل:

المحصول	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤ .	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
القطن	٢٣٤،٨٧٥	٣٣٤،٧٨٢	٢٥١،٣٠٥	٢٥١،٣٠٥	٢٥١،٣٠٥	٢٥١،٣٠٥
الذرة	١١٧،٤٨٦	١١٧،٨٥١	١٢٥،٧١٣	١٢٥،٧١٣	١٢٥،٧١٣	١٢٥،٧١٣
الفول	١٢،٤٢٤	١٤،٥٣٤	١٩،٦٣٠	٣٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٩٠،٠٠٠
اللوبيا	٤٢،٦٨٥	٤٠،٢٤٩	٣٨،٨٢٤	٣٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠
القمح	١٤،٣٦٩	٢٠،٠٠٠	٧٥،٠٠٠	٧٥،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	١٢٠،٠٠٠
الخضروات	١١،٣٤٦	١٠،٧٧٨	١٩،٥١١	٢٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠	٣٠،٠٠٠
الفلبسارا	–	١٥	٥٠٠	٥،٠٠٠	١٠٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠
المجموع	٤٤٣،١٨٥	٤٣٨،٢٠٩	٥٣٠،٤٨٣	٥٢٧،٠١٨	٥٢٧،٠١٨	٧٣٧،٠١٨

التنويع في المناقل:

إن دورة المناقل الثلاثية الممتدة فى ستة أوجه تعتبر مكثفة، إذ أن ٦٧٪ من الأرض مزروعة فى كل سنة والأرض البور وهى تعادل ٣٣٪ عباره عن أرض القطن للموسم القادم. ولذلك لا مجال هناك لتكثيف، وكل ما يمكن عمله هو تنويع المحاصيل، إذا كان هناك ما يزيد من دخل المزارع ويزيد من استقراره.

إن دورة المناقل الحالية تتضمن الآتى:

قطن – بور – قطن – لوبيا – ذرة – بور

والشق الأول من الدورة قطن – بور – قطن لايسمح بإدخال محصولا اضافيا إذ أن هذا يتعارض وبرنامج الحراث الخاص بتحضير القطن والذى يبدأ عادة فى

منتصف أكتوبر، والشق الثانى من الدورة وهو لوبيا – ذرة – بور يمكن استغلاله لزيادة محصولات المزارع الى حد معلوم.

إن التجارب الجارية الآن بفرع تجربة الفلاحة القروية بالمناقل الغرض منها البحث فى الوسائل التى تحقق دخلا أكثر للمزارع فى الدورة الثلاثية الممتدة فى ستة أوجه والدورة المتبعه حاليا فى فرع التجربة كالآتى:

قطن – فلبسارا (ثلاثة أشهر) – قطن – فول – ذرة (يتبعه لوبا حلو – بور)

هذه الدورة لا تتعارض وبرنامج الحراث فى الشق الأول، إذ يمكن رعى الفلبسارا أو قطعها لحفظها فى أوائل أكتوبر، وبما أنها محصول بقولى سنوى فلا تضار منها الأرض ولا يشكل التخلص منها أى صعوبة. وفى الشق الثانى حل الفول محل اللوبا وأضيفت اللوبا الحلو لتعقب الذرة فى نفس الأرض وفى نفس السنة. وهذا يستلزم زراعة عينات من الذرة سريعة النمو، واختيار عينات من اللوبيا الشتوية مثل اللوبا حلو COWPEA. وهذه الدورة تحقق محصولا نقديا اضافيا للمزارع، ولا تحرمه من الذرة ولا العلف وبذلك تمكنه من استغلال الحيوان فى زيادة دخله، وهو الهدف الذى يرمى اليه برنامج التكثيف والتنويع. والدورة المطبقة فى امتداد المناقل بوجه عام على النحو الآتى:

قطن – بور – قطن – فول – لوبا – خضروات – ذرة – بور

وتوقيت تنفيذ الخطة كالآتى:

المحصول	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
قطن	٣٤٩,٤٦٨	٢٧٣,٦٩٦	٢٥٩,٥٤٩	٢٥٩,٥٤٩	٢٦١,٢٥٠	٢٧٣,٢٥٠
ذرة	١٠٨,٦٠٥	١٣٦,٩٥٥	١٢٩,٥٤٥	١٢٩,٥٤٥	١٣٠,٦٢٥	١٣٦,٦٢٥
فول	٢١,٣٩٩	٢٤,٦٣٦	٤١,٨١٢	٨٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٨٥,٠٠٠
لوبيا فلبسارا	٦٢,٤٦٥	٨١,٠١٣	٧٦,٢٢٥	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
الخضروات	٤,٩٦٥	٣,٩٤٢	٨,٤٥٧	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
المجموع	٤٤٦,٩٠٣	٥٢٠,١٤٤	٥١٥,٥٨٩	٥٢١,٠٩٤	٥٢١,٨٧٥	٤٤,٨٧٥

إن التجربة الجارية الآن فى فرع الفلاحة القروية بالمناقل مماثلة لتجربة ود النعيم فى غاياتها وأهدافها. الأولى تبحث فى تحقيق تلك الغايات فى حدود الدورة الثلاثية الممتدة فى ست نمر، وهذه التجربة لازالت فى أطوارها الأولى ولابد من تكرارها وتغييرها وتبديلها حتى نصل الى الدورة المناسبة كما حدث فى تجربة ود النعيم. وقد نوقشت هذه الدورة فى اجتماعات لجنة فلاحة المحاصيل بقسم التجارب وتمت الموافقة عليها والتجربة الثانية تبحث فى إمكان زيادة دخل المزارع وتحسين غذائه وزيادة دخله فى حدود الدورة الزراعية الرباعية الممتدة فى ثمان نمر، وفى حدود إمكانيات المياه المتوفرة حاليا والتى ستتوفر فى المستقبل.

الخلل الإداري في مشروع الجزيرة

(أ) شروط الخدمة بعد تأميم المشروع، مع إدارة مشروع الجزيرة الجديدة.

عندما أعلنت حكومة السودان قرارها بتأميم المشروع واستلام ادارة المشروع بعد نهاية امتياز الشركتين الزراعيتين (الجزيرة - كسلا) فى ١٩٥٠/٦/٣٠، عرضت الحكومة على كل العاملين بالمشروع من أجانب وسودانيين استمرار العمل مع اللجنة الجديدة لإدارة المشروع، حسب الشروط المقدمة لهم والمتفق عليها بأن تكون سن التقاعد للأجانب ٥٥ سنة وللسودانيين ٦٥ سنة. وإذا أخلت الحكومة بهذه الشروط بالنسبة لسن التقاعد، فيلزمها دفع تعويض إزاء ذلك. وقد قبل تقريبا كل الأجانب والسودانيين الاستمرار فى العمل. غير أن العمال السودانيين كان يساورهم الشك فى أن تقوم حكومة السودان أو الإدارةالجديدة بالوفاء، فكأنما كانوا يعلمون الغيب. وحاول (مسترجيتسكل) بكل الطرق كتابة وبالاجتماع بنقابة العمال لإقناعهم ولتطمينهم بأن سن تقاعدهم ٦٥ سنة، ولذلك فإنه ينصحهم ألا يأخذوا مدخراتهم ويصرفونها قبل تقاعدهم. وكنت أحضر بصفتى ضابط اتصال العاملين، هذه الاجتماعات وأحاول من جانبى ايضا إقناعهم. ولم تكن هناك مشكلة فى إقناع الموظفين. وفى إحدى هذه الاجتماعات تبدى أن أعضاء النقابة قد اقتنعوا، ولكن كان خوفهم من جمهرة العمال التى تطالب وتلح بالصرف لحقوقهم، نسبة لعدم

اطمئنانهم لتعهدات الحكومة أو اللجنة. هذا بالإضافة لاحتواء التجار الذين يحرضون على الصرف لخلاص الديون والاستفادة من الأرباح. وطلب أعضاء النقابة من (مستر جيتسكل) أن يرسل من يتصل بالعمال لمحاولة إقناعهم. فأخبرهم بأنى سأقوم بهذه المهمة. وذهبت فعلا الى كل مجمعات العمال وتحدثت معهم ووجدت صعوبة فى إقناعهم، وأخيرا تم الاتفاق بأن يتقدموا بأسئلتهم التى يشعرون بأهميتها بالنسبة لإطمئنانهم، ويطلبون الإجابة عليها من (مستر جيتسكل)، حتى يمكنهم بعد ذلك الاطمئنان والقبول بالعمل مع الادارة الجديدة وترك مدخراتهم. وأخذت منهم كل الأسئلة التى طرحوها وراجعتها معهم، ثم ترجمتها (للمستر جيتسكل) الذى رد عليها بالإنجليزى والعربى.

ولكن مالذى حدث فى المستقبل بالنسبة لتعاقب المحافظين والخلل الإدارى؟ لقد جاء محافظ فى سنة ١٩٥٩، أى بعد تسع سنوات، وعدل سن التقاعد الى ٦٠ سنة. وبعد ١٣ سنة جاء محافظ آخر وأوصى الى مجلس الإدارة بتعديلها الى ٥٥سنة. وأدى هذا القرار الى تشريد الكثير من الموظفين والعمال بدون أى تعويض على ما فقدوه. وبالرغم عن الاعتراضات التى تقدمت بها وتقدم بها العاملون، فلا الحكومة ولا إدارة الجزيرة فى ذلك الوقت اهتمت بالأمر. حتى إننى حاولت أن أقنع زملائى على تقديم شكوى ضد مجلس الإدارة بعد مقابلتى لوزير المالية وقتها، ولكن لم يأخذوا برأيى، وتقدمت أنا لوحدى بالقضية ضد مجلس الإدارة، وأخذت تسع سنوات حتى تم الحكم فيها لصالحى. ولكن الذين شردوا من الوظفين فيما بعد كانوا أسعد حظا. فقد استطاع مندوبهم بطرق خاصة واتصالات مع رأس الدولة أن يحكم لهم بالتعويضات فى سنة ١٩٧٥.

(ب) منصب المحافظ

إن تغيير الحكومات مع تغيير المحافظين المتتالى سبب خللا كبيرا فى إدارة المشروع. لقد كان منصب المحافظ مستقرا فى عهد الشركة الزراعية، ولكنه اضطرب بعد تأميم المشروع، ويمكن عقد مقارنة سريعة بين العهدين.

عندما ابتدأت شركة السودان الزراعية أول عملها فى عام ١٩٠٧م فى مشروع الزيداب، كان المحافظ الأول هو مستر (ماكفلفرى). واستمر محافظا الى سنة ١٩١٨م.

وخلفه في الوظيف (مستر ماكنتاير) الذى كان وقتها المدير وانتقل الى الرئاسة ببركات بعد أن انتقل نشاط الشركة الى الجزيرة، واستمر في وظيفته حتى نهاية امتياز الشركة، وكانت هذه الفترة من سنة ١٩٠٧م وحتى ١٩٥٠م، وقد وصلت من مداها الى (٤٣) ثلاثة وأربعين سنة. وفى ١٩٥٠/٧/١، تم تأميم مشروع الجزيرة واستلمته الادارة الجديدة. باسم (ادارة مشروع الجزيرة) وبدأت بذلك قصة المحافظين على النحو التالى:

كان المحافظ الأول (مستر جيتسكل) الذى جاء للعمل في المشروع بعد تخرجه في الكلية الجديدة في مادة التاريخ، من جامعة اكسفورد. وعين في بادئ الأمر مفتشا صغيرا في التفاتيش بالمشروع، وتدرج الى أن وصل الى وظيفة مدير المشروع في عام ١٩٤٥م، وتم اختياره محافظا للمشروع في ١٩٥٠/٧/١، واستمر في وظيفته حتى شهر مارس ١٩٥٢م، وتولى بعد ذلك المحافظ الثانى (مستر ريبي) واستمر الى أن سودنت وظيفته في سنة ١٩٥٥. وخلفه أول محافظ سودانى هو المرحوم الاستاذ مكى عباس، ثم خلفه السيد/ مكاوى سليمان أكرت وخلفه السيد/ ميرغنى الأمين، السيد/ حسن متوكل، السيد/ كمال عقباوى، السيد/ عباس عبدالماجد، السيد/ الصادق بدرى، السيد/ حسن عبدالله هاشم، السيد د./ حسن الطيب، السيد/ عبدالله الزبير، السيد/ الدكتور نصر الدين محمد نصر الدين، وآخيرا السيد/ عزالدين عمر المكى الحالى. ويكون قد تعاقب على هذه الوظيفة (١٤) اربعة عشر محافظا في فترة بلغت في مداها الى ٤٢ سنة من ١٩٥٠ الى ١٩٩٢ فيكون المعدل بالنسبة لكل محافظ (٣) سنوات بالمقارنة مع الشركة الزراعية ١١ سنة للمحافظ الأول و٣١ سنة للمحافظ الثانى. فلو كان المدير العام موجودا لكان في مقدوره لفت نظرهم الى الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع.

وكان كل محافظ يأتى من الخارج، يحضر بخلفياته، بدون اعتبار لقوانين ولوائح إدارة المشروع التى كانت موجودة في مجلد، ومنه صور مودعة لكل رؤساء المصالح والإدارات. وكانت الادارة في بركات تهتم برعاية هذه القوانين، ولذلك فإنها ترسل مناشير لكل من يهمهم الأمر بأى الغاء أو تعديل أو إضافة. وبعد المحافظ الرابع، تجاهل كل المحافظين اللاحقين هذه القوانين واللوائح الإدارية. وأصبح كل محافظ يعمل حسب خلفياته أو اجتهاداته. وبخلاف الأربعة الأوائل، والذين إما

استقالوا أو انتهت فترة عملهم القانونية حسب شروط خدمتهم، والذين سلموا وتسلموا كاملا ومكتوبا، بخلاف هؤلاء، فإن أى محافظ لاحق لم يستلم ولم يسلم كتابة، وذلك لأنه يجد نفسه يفاجأ بالإعفاء بشكل مذل. فتنتهى خدمته ويسرع بالذهاب الى أهله، تاركا المكتب لخلفه ليجلس فيه. وكان فى الماضى يوجد المدير العام الذى يمكنه أن يسير العمل الإدارى ويساعد المحافظ. ولكن هذه الوظيفة ألغيت واستبدلت بنائب للمحافظ. وكان الواجب أن يقوم هو بمعرفة القوانين ويكون مستشارا ومرشدا للمحافظ الجديد. ولكن بخلاف واحد، واصطدم مع المحافظ فى العمل، فإن الآخرين لم يهتموا بمعرفة القوانين واللوائح، ولم يدر أى أحد ما هى المقاييس التى يتم بها اختيار وتعيين المحافظين لمشروع الجزيرة. وقد اعفى أحد المحافظين، وكان من أنجح المحافظين، وحظى برضاء المزارعين والعاملين، وزاد الإنتاج فى فترة خدمته القصيرة، اعفى من وظيفته كمحافظ فى مشروع الجزيرة بعد سنة واحدة وكان زراعيا، وعين اداريا محافظا لمديرية كردفان، المهم أن الاسم واحد، ثم يفاجأ بعد ذلك بخبر تعيينه وزيرا للزراعه.

والغريب فى الأمر أن بعض هؤلاء المحافظين سلكوا نفس سلوك الحكومات فى التخريب. فجاء محافظ من الخارج فوجد سن التقاعد للعاملين ٦٥ سنة، فلم تعجبه لأنه كان فى الحكومة وسن التقاعد هناك ٥٥ سنة. وبدون اعتبار للتعهد ولاختلاف العمل الزراعى الانتاجى والمسئوليات، غيّر سن التقاعد الى ٦٠ سنة، وشرد بذلك العشرات من العاملين من موظفين وعمال. وجاء محافظ لاحق فلم تعجبه الحال فغير سن التقاعد الى ٥٥ سنة وشرد بذلك الكثير من العاملين، وجاء بعد ذلك محافظ آخر فقضى على البقية الباقية إذ أوصى للوزير أو ربما الوزير أوعز اليه، وكانا زراعيين، فأعفى العشرات من الموظفين ليحل محلهم زراعيون، بدون أى سبب غير أنهم لسوء حظهم لم يكونوا من الزراعيين، مع العلم بأن الإدارة قررت منذ الستينات فى اختيار المفتشين الجدد من الزراعيين، ولما تكاثر عددهم فى السبعينات والثمانينات، كونوا نقابة وطالبوا بإسناد الوظائف القيادية اليهم. ولم توافق الادارة على هذه الازدواجية بأن يكون هناك زراعى بالاضافة للإدارى، وقررت أن تعالج المشكلة علاجا جذريا، فاعفى العشرات من العاملين غير الزراعيين فى لغيط بالذات لافساح المجال للزراعيين، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى،

من النواحى الانسانية أو القانونية والمعيشية التى يؤدى اليها مثل هذا التشريد. وأن أى إدارى يعرف مسئولياته لابد له أن يفكر فى تأثير مثل هذا العمل على الأفراد وعلى الجماعات وعلى الإنتاج. وهل القرار نفسه يتماشى مع قوانين الإدارة؟ لقد كان القرار فى واقع الأمر سيئا جدا بالنسبة للأفراد وكذلك بالنسبة للجماعات، وبالمثل بالنسبة للإنتاج. وأخيرا لم يكن مطابقا لقوانين الادارة. والآن ماذا كانت نتائج كل هذه القرارات التى ذكرتها؟ فبالنسبة للقرار الذى اتخذ فى يونيو سنة ١٩٦٣، فإن المنكوبين أخذوا يناضلون بدون جدوى بالرغم من كل المحاولات. وأما بالنسبة للقرارات الأخيرة فقد تكون مندوبون من النقابيين وأخذوا على عاتقهم النضال فى سبيل حقوقهم. وكانت لهم اتصالات ناجحة مع أولى الأمر حتى الوصول الى رئيس الجمهورية. وانتصروا فى النهاية إذ أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعويضهم: أما أن يعودوا للعمل وتكون فترة غيابهم أجازة بماهية أو تسوى معاشاتهم بالكامل. فاختار بعضهم الحل الأول واختار البعض الآخر الحل الثانى. والله سبحانه وتعالى لا يقبل الظلم ولا يترك الظالم من العقاب، فالذين اتخذوا هذه القرارات شربوا من نفس الكأس.

إنه لمن المؤسف أن الكثير من المسئولين لم يدركوا أهمية هذا المشروع العظيم من ناحية الانتاجية والإجتماع والاستثمار الموضوع فيه. وإنه لمن المأمول أن تهتم الدولة بهذا المشروع من خصائص إدارية وزراعية واجتماعية وتعاونية، حتى تستقر أحواله ولا يفقد سمعته الرفيعة فى الخارج، كإنجاز سودانى رائع وليس له مثيل فى كل أنحاء العالم، فالوفود تأتى من الخارج وتتجه إليه ويبهرون به.

الفصل السادس

إضراب مزارعي الجزيرة في عام ١٩١٣م

الفصل السادس
إضراب مزارعي الجزيرة في عام ١٩١٣م

كان سبب هذا الإضراب هو تغيير علاقات الانتاج من الحساب الفردى الى الحساب المشترك.

ابتدأت التجربة الاستطلاعية لزراعة القطن طويل التيلة بالرى الصناعى فى موسم ١٩١٢/١٩١١ فى مزرعة صغيرة تحمل اسم (مزرعة طيبة) قامت بها مصلحة الزراعة التابعة لحكومة السودان، وذلك بتركيب طلمبة على شاطئ النيل الأزرق. وتقع هذه المنطقة على بعد بضعة أميال شمال مدينة وادمدنى.

وكانت الخطوة الأولى هى أن استأجرت حكومة السودان آنذاك ٦٠٠ فدانا من الأهالى، وزرعت منها ٢٥٠ فدانا قطنا والباقى قمحا وذرة وعلفا. وكان الغرض الأساسى لهذه التجربة هو التأكد من صلاحية أرض الجزيرة لانتاج القطن طويل التيلة، والذى كانت المصانع البريطانية فى أشد الحاجة اليه، نظرا للمزاحمة التى كانت تواجهها من أمريكا واليابان والهند، مع قلة وتدهور انتاج القطن طويل التيلة فى القطر المصرى.

نجحت هذه التجربة الصغيرة، اذ وصل انتاج الفدان الى ٣٢ . ٥ قنطارا، وكان انتاجا مشجعا للغاية. وكان يدير هذه المزرعة الصغيرة أحد مفتشى مصلحة الزراعة البريطانين (المستر ديفى)، والذى صار فيما بعد مديرا لمصلحة الزراعة. وكان يساعده اثنان من الموظفين المصريين التابعين لنفس المصلحة.

كان هذا الانتاج المشجع دافعا لحكومة السودان للاستمرار فى التجربة فى الموسم التالى ١٩١٣/١٩١٢. ولكن كان الاختلاف هو أن حكومة السودان كانت منذ عام ١٩١٠ تتفاوض مع رؤساء الشركة الزراعية السودانية، والتى كانت قد أسست مشروع الزيداب منذ عام ١٩٠٤، والذى يقع على بعد ١٨٠ ميلا شمال الخرطوم، لاستلام ادارة المشروع اذا نجحت التجربة الأولى.

وعليه فقد تم الاتفاق على أن تستلم الشركة الزراعية السودانية ادارة المشروع اعتبارا من الموسم الثانى ١٩١٣/١٩١٢. وكان النجاح أيضا حليف تلك الزراعة. والتى ارتفعت مساحة زراعة القطن الى ٦١٠ فدانا، وقد وصل انتاجها فى النهاية

الى ٥,٦١٠ قنطارا للفدان. كانت علاقة الانتاج فى هذين الموسمين بالنسبة للتعامل مع المزارعين هى بالحساب الفردى، والذى كان سائدا فى القطر المصرى ثم انتقل فيما بعد الى الزيداب، وهاهو يأتى بالمثل الى مشروع الجزيرة عند بدايته. وكان النظام المتبع هو أن يقوم المزارع بكل العمليات الزراعية من قطن وقمح وذرة عن طريق الايجار الذى يشتمل على رسوم الأرض والماء والضريبة بواقع ٢ جنيه مصرى للرية الواحدة للفدان للمحاصيل المذكورة. كان ذلك فى موسم ١٩١١/١٩١٢م. وأما فى موسم ١٢/١٩١٣م والذى كانت تديره الشركة الزراعية السودانية، فقد ارتفعت الرسوم الى ٢,٥ جنيه مصرى. وقد نتج عن هذه الرسوم المنخفضة جدا أن تكبدت حكومة السودان خسارة فى الموسمين بلغت جملتها ٦,٠٠٠ (ستة ألف) جنيه مصرى، فى الوقت الذى وصل فيه ربح المزارع الصافى من محاصيله ١٤٧ جنيها مصريا فى موسم ١٩١٢/١٩١٣م على النحو التالى:

١٠ فدانا قطنا أنتجت ٥,٥ قنطارا للفدان		
بواقع ٣,٢٥ جنيها للقنطار.	= ١٧٩ ج	
١٠ فدانا قمحا انتجت ٥ أرادب للفدان		
بواقع ١,٦٠ جنيها للأردب.	= ٨٠ ج	
١٠ فدانا ذرة انتجت ٤ أرادب للفدان		
بواقع ١,٨٥ جنيها للأردب	= ٤٣ ج	
الأرباح الاجمالية	= ٣٠٢ ج	٣٠٢ ج

خصومات التكاليف

١- الرسوم بواقع ٢,٥ ج مصرى للفدان	= ٧٥ ج	
٢- تكاليف العمل	= ٨٠ ج	
جملة الخصومات	= ١٥٥ ج	١٥٥ ج
الربح الصافى		= ١٤٧ ج

التعاقد المشترك (الحساب المشترك)

لقد اقتنعت الحكومة بموجب هذه النتائج بأن هذا النظام غير مجد لاستثمار. ثم من جهة ثانية أدركت بأن " الشيلة" ستكون كبيرة جدا عند امتدادات المشروع. ولذلك كان لابد لها أن تفكر فى طريقة أخرى لتستفيد منها من خبرة الشركة ومن أموالها ومن موظفيها، وذلك فى الدخول معها فى شراكة لادارة المشروع. ولكن كان هنالك شريك ثالث وهو المزارع كان لابد من ادخاله فى الصفقة. كان فى مقدور كل من الحكومة والشركة أن تقدر تكاليفها وما يأتى لها من أرباح، ولكن كيف يمكن تقدير تكاليف المزارع. ولذلك فقد طلبت حكومة السودان من (مستر ديفى)، الذى كان يدير المشروع فى أول تجربته، أن يجرى بحثا فى المنطقة المجاورة عن تكاليف قيمة العمل الذى يقوم به المستأجر فى العمل بالسواقى وعلاقتة مع صاحب الساقية.

ذهب (مستر ديفى) الى ساقية تقع شرقى قرية فداسى الحليماب، وجلس مع المشايخ واستفسر منهم عن نظام علاقة الانتاج فى المحاصيل فى السواقى. فشرحوا له أن النظام المتبع محسوبا على أن كل عامل من عوامل الانتاج له أنصبة محددة فى المحاصيل على النحو التالى:

١- ملكية الأرض تستحق ١/١٠ (عشر) المحاصيل.

٢- ملكية وتصليح الساقية تستحق ١/١٠ (عشر) المحاصيل.

٣- ملكية ثيران الساقية تستحق ٢/١٠ (عشرين) المحاصيل.

٤- علف حيوانات الساقية تستحق ٢/٣٠ (اثنين من ثلاثين).المحاصيل.

٥- التقاوى والمعدات تستحق ٤/٣٠ (أربعة من ثلاثين) المحاصيل.

٦- المحاصيل أى ٦٠٪ ويكون الباقى وهو قيمة عمل المستأجر ٤/١٠ من المحاصيل أى ٤٠٪.

وبناءا عليه فقد تقرر أن تقسم تكاليف العمل واستحقاقاته على النحو التالى:

١- تكاليف ايجار أو شراء الأراضى من ملاكها، وجلب الماء لرى أراضيالمشروع بتشييد الخزان والقنوات وصيانتها، كل هذه تتحملها الحكومة السودانية.

٢- تقوم الشركة الزراعية بمهمة الوكيل عن الحكومة فى توزيع الحوشات للمستأجرين وأن توجه وتشرف على الزراعة وأن تقدمالسلفيات، وتستولى

توزيع الأرباح الاجمالية من ايرادات القطن على الأطراف المشتركة على النحو التالى:

أ- ٣٥٪ الى حكومة السودان لتغطية الأرباح على القروض وعلى الاستهلاك وعلى صيانة أعمال الرى وعلى ايجار أو شراء الأرض من الأهالى.

ب- ٢٥٪ الى الشركة الزراعية لتغطية تكاليف الطرق والمصارف وتسطيح الأرض للزراعة وتوظيف الموظفين اللازمين للعمل ولأرباح الشركة.

جـ- ٤٠٪ للمزارع لتغطية تكاليف العمل والبذرة والعدد الزراعية، والقيام بعزق الأرض بالحيوانات، ولربح المزارع. هذا كان النظام الأساسى فى البداية، ولكنه تعدل فيما بعد الى ٤٠٪ للحكومة و ٤٠٪ للمزارع و ٢٠٪ للشركة الزراعية.

ان نظام استبدال الحساب الفرى بالشراكة قد خلق مشكلة عويصة بين الحكومة والمزارعين، لأنهم وجدوا بأنهم أصبحوا يأخذون خمسين (٤٠٪) فقط عكس النظام السابق بالحساب الفردى وتوقفوا مضربين عن العمل، وتقدموا بعريضة الى مدير مديرية النيل الأزرق وقتها (ميجر دكنس)، ورجوه أن ينظر فى شكواهم بنفسه. وذكروا فى عريضتهم أنهم عندمادخلوا فى الموسم الزراعى (مارس - أبريل) وكانوا قد فعلوا ذلك على فهم واضح بأن نظام العمل سيظل بدون تغيير عن السابق فى الموسمين ١٩١١/١٩١٢و١٩١٢/١٩١٣، وفهموا بأن هناك اقتراحا لزيادة الايجار من ٢,٥ الى ٣ جنيه عن الرية الواحدة للفدان. والآن بعد ٤ أو ٥ شهور من العمل فى تحضير الأرض يفاجأوا باخطارهم بأن النظام بكلياته قد تغير من حساب فردى الى شراكة، مما أدى الى أن تنزل أرباحهم الى خُمسنين (٤٠٪) أى من ١٤٧ الى ٤١ جنيه مصرى.

وفى تقرير كتبه مدير المديرية الى مدير الزراعة بتاريخ ١٩١٣/٨/٩، أعطى فيه صورة هامة للحالة التى كانت سائدة، مبينا الصعوبات فى بداية التجربة بانجارات منخفضة جدا، وبعد موسمين، يحدث تغيير مفاجئ عقب تجمع الرجال الكبار فى القاهرة- ثم أردف يقول فى تقريره، لقد كان سلوك هؤلاء المزارعين الذين تجمهروا فى ساحة المديرية، فى حالة ملفتة من الهدوء والمعقلوية، بخلاف واحد أو أثنين منهم كانوا فى حالة من الهياج والصياح، ولقد استمر هذا السلوك

فى كل يوم أمس وهذا النهار. كانوا واعين بما فيه الكفاية لمصالحهم الخاصة بهم بأدراكهم الواضح ماذا يعنى هذا التغيير من نقص هائل فى أرباحهم بما يقرب من ٧٠٪. وكان من الظاهر بأن يكون شعورهم بأنهم خدعوا بواسطة الحكومة. وكما قال لى واحد منهم اليوم اننا لا ندرى ماذا يمكن أن يحدث بعد كل الذى جرى، فمن الممكن أن تكبل أيدينا بالحديد وأن نساق للسجن مع كل مانقاسيه.

ثم أضاف (ميجر دكنس) فى تقريره: " أنه لمن الصعوبة بمكان أن يكون فى مقدور المزارعين أن يتقبلوا تخفيضا كبيرا مثل هذا فى أرباحهم بدون احتجاج ازاء المصروفات التى تكبدوها فى عمل غير مربح، وكانوا كما ذكروا يمكنهم أن يبذلوه فى فترة الأربعة أو الخمسة أشهر فى أعمال مفيدة فى سواقيهم أو فى مزارعهم المطرية. اننى لا أود أن أفترض انتقاد نظام تم التخطيط له بواسطة عقول أقدر من عقلى، وتحت شروط مالية وخلافها، والتى لدى معرفة غير مؤكدة بشأنها الى حد بعيد. ولكننى لا يمكن أن أتخلى عن الشعور بأن أدخال هذا النظام عندما انتهى ثلث الموسم الزراعى، وبعد اخطار المزارعين بوضوح بأن عملهم سيكون مستمرا حسب النظام السابق، قد هز الى حد بعيد وعلى وجه خطير ثقة الأهالى فى معاملتنا العادلة. أن تعويضا سخيا من الممكن أن يؤدى الى بعض الترضيات. أنتهى خطاب (ميجر دكنس) مدير المديرية. وقد تمت بعض التعويضات للمزارعين الذين أصروا على التخلى عن حواشاتهم، ولم يكن من العسير استبدالهم بآخرين. استمر نظام الشراكة اعتبارا من موسم ١٣/١٩١٤م.

ولقد أدركت الحكومة فيما بعد التخفيض الكبير الذى حدث فى أرباحهم، ولذلك قررت أن تمنحهم زراعة المحاصيل الأخرى غير القطن مجانا بدون ايجار للأراضى أو الماء أو الضريبة. وكانت هناك اضرابات محلية صغيرة لا يؤبه بها ولم يكن لها أى تأثير.

المال الاحتياطي ومال رفاهية المزارعين
بمشروع الجزيرة

مقدمة: اضراب مزارعي الجزيرة عام ١٩٤٦م

لقد كان هذا المال سببا فى الأضراب الكبير الذى حدث فى شهر يوليو من عام ١٩٤٦م، والتهديد بالاضراب فى أعوام أخرى لاحقه ومن المهم تسجيل تاريخ قيام هذين المالين، فمن المؤكد أن الكثيرين فى المشروع وخصوصا الأجيال الحديثة، يحتاجون أن يعرفوا الحقائق عن أصل هذين المالين المختلفين عن بعضهما تماما وأن يفهموا الطرق المخصصة لاستعمال كل منهما.

مال المزارعين الاحتياطي:

قبل سنة ١٩٢٩م، كانت أرباح المزارعين تدفع لهم كلها، ولم يكن يحفظ منها شئ كاحتياطى. ونتيجة لذلك العمل فانه عندما انخفض سعر القطن وفشل الانتاج فشلا ذريعا فى السنوات ١٩٢٩-١٩٣٣م، أصابت المزارعين خسارات فادحة وأصبحوا مدينين للحكومة وللشركة الزراعية، ولم يحصلوا على أى أرباح من قطنهم لعدة سنوات. ولضمان عدم حدوث مثل تلك الحاجة مرة أخرى، تقرر أنه عندما تجئ سنة يكون فيها المحصول جيدا وكذلك الأسعار، أن يحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطى للمزارعين. وكان يؤخذ هذا المال من أرباح المزارعين جملة واحدة قبل أن يوزع على الأفراد، ويلزم أن يستعمل لصالح كل المزارعين بالمشروع، وأن لا يستعمل لصالح أفراد معينين، وقد أدخلت مادة فى اتفاقية الايجارة عن هذه النقطة. وكنتيجة لذلك فأن مالا يبلغ قدره فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦م نحو مليون وثلثمائة ألف جنيه، قد تجمع وتستعمل لمساعدة المزارعين فى السنين الرديئة، وأستعمل أيضا للصرف منه على المشاريع التى تأتى بفائدة للمزارعين، وللحصول على ضمان كاف وحماية كافية للمزارعين. قد رؤى زيادة هذا المال الى مليون وخمسمائة ألف جنيه لأن مبلغ المليون وثلثمائة ألف جنيه هذه هى عبارة عن نصيب المزارعين فى محصول سنة واحدة.

وعندما تم تأميم المشروع فى عام ١٩٥٠م، فأن أحتياطى المزارعين أصبح جزء من

قانون الادارة، وذلك بخصم اثنين فى المائة من نصيب المزارعين كاحتياطى يستعمل للأغراض التى سبق ذكرها.

مال رفاهية (منفعة) المزارعين:

بلغت ايرادات هذا المال عام ١٩٤٦م نحو أثنى عشر ألف جنيها، منها ثمانية آلاف جنيه تأتى من فائدة المال الاحتياطى والأربعة آلاف الباقية هى عبارة عن فوائد ناتجة من مبلغ مائة واثنين وعشرين ألف جنيه هى عبارة عن المبالغ التى دفعت الى الحكومة من الديون التى كانت على المزارعين فى السنين الرديئة، ولكن الحكومة أرجعت هذه المبالغ الى المزارعين كهدية منها لتستعمل لمنفعتهم. ونظام مال منفعة المزارعين هو أن يستعمل لصالحهم كلهم كمجموعة. وكانت تقدم اقتراحات الصرف من هذا المال من مجالس القرى. وتبحث تلك الاقتراحات لجنة مشروع الجزيرة المحلية فى مكاتب المديرية بودمدنى. ويوجد فى هذه اللجنة ممثلون للمزارعين. وكان ذلك المال يستعمل لتمويل أغراض مفيدة للمزارعين، كبيوت المجالس وفحول التوليد ومساهمات فى النوادى والاستراحات بالمستشفيات لأن الكثيرين من المزارعين يستعملون الاستراحات.

ظهرت كلمة رفاهية فى أفواه الناس فى اضراب عام ١٩٤٦. ولما لم تكن هذه الكلمة متداولة أو معروفة المعنى، فكان بعضهم ينطقونها (رهافية). ولذلك فقد تفتق ذهن صديقنا العظيم الشيخ أحمد بابكر الأزرق، كتب الله له العافية والبلل السريع، واقترح بأن تستبدل هذه الكلمة (بمنفعة)، وادخلت بالفعل فى قانون الجزيرة لسنة ١٩٦٠ (مال منفعة المزارعين). كان الشيخ أحمد بابكر الأزرق أول رئيس لهيئة المزارعين، ثم صار رئيسا للاتحاد فى عدة دورات.

كان عام ١٩٤٦ حافلا بالأحداث بالنسبة للسودان بوجه عام وبالنسبة لهذه المنطقة بنوع خاص. فهو العام الذى عقب نهاية الحرب العظمى الثانية التى انتهت فى عام ١٩٤٥. وهو العام الذى كانت تجرى فيه المفاوضات بين مصر وبريطانيا خاصة بالقضية المصرية والمرتبطة بمسألة السودان. وهو العام الذى تكون فيه وفد السودان برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى والذى سافر الى القاهرة ليكون بالقرب من المتفاوضين ابان نظر القضية السودانية. وهو الذى كانت تعيش فيه الجزيرة

فى فترة انتقال تنتهى فى ١٩٥٠/٦/٣٠ بانقضاء أمد امتياز الشركة الزراعية السودانية فى ادارة المشروع. وهو أخيرا العام الذى تغير فيه الوضع بادارة (ارشديل)، الى خلف على نقيض يؤمن بالحوار والمشاورة والتراضى المبنى على المعرفة والاقتناع وهو المستر (جيتسكل). وكانت منطقة الجزيرة من أهم مناطق القطر من الناحية الأقتصادية والاجتماعية، وقابلة لانتشار الوعى. ولقد سبق لمؤتمر الخريجين العام ادراك هذه الحقيقة منذ انشائه فى عام ١٩٣٨، وقام بعض أعضائه بعدة رحلات الى قرى المشروع، وعقدوا الكثير من الاتصالات بنوع خاص فى المنطقة الوسطى من الجزيرة وهى أكثر المناطق وعيا وتحضرا. ولذلك فأن هذه الحقائق كانت تغرس فى النفوس عوامل الانتفاضة والتغيير. وكما كان متوقعا فقد بدأت المشاكل تطل برأسها فى كل مكان. وكان أولها فى تلك السنة اضراب عمال ورشة مارنجان فى صبيحة يوم ٢٦ أبريل/١٩٤٦م. وانتشر بعد ذلك الى المنطق الأخرى وانتهى بعد أربعة أيام فى يوم ١٩٤٦/٦/٣٠م.

والآن دعنا نعود الى موضوعنا الذى نحن بصدده وهو اضراب مزارعى الجزيرة فى شهر يوليو من عام ١٩٤٦م. وكان الانجليز بحسب تعاريفهم وتجاربهم يسمون ذلك الاضراب للمزارعين (Sit down strike) (أى الاضراب على طريقة الجلوس) اذ انه فى عرفهم يختلف عن اضراب العمال المرتبط بالصناعة.

لقد سبق وذكرت تاريخ نشأة المال الاحتياطى ومال رفاهية المزارعين. وأول سؤال يتبادر الى الذهن، هل كان المزارعون يعرفون الحقائق عن هذين المالين؟ عندما اتفقت الحكومة مع الشركة الزراعية بعد التجارب القاسية التى حدثت فى الأعوام ١٩٣٣/٢٩م لاستقطاع جزء من الأرباح للمزارعين فى السنوات الجيدة ووضعها فى صندوق باسم (المال الاحتياطى للمزارعين) لاستعماله فى سداد الديون وفى زيادة الارباح فى السنوات الرديئة، أدخلت مادة فى اتفاقية الايجارة عن هذه النقطة حتى يتسنى القيام من الناحية القانونية فى عملية الاستقطاع من الأرباح للمزارعين كلما كان ذلك متيسرا. ولقد وضعت صورة من تلك المادة فى كل مكاتب الشركة بالغيط لمدة اثنتى عشرة سنة قبل قيام الاضراب فى سنة ١٩٤٦م. فهل هذا يمكن أن يعنى بأن المزارعين كانوا يعرفون هذه الحقيقة؟ لم تكن للمزارعين اية قنوات لتوصيل المعرفة اليهم، كما لم تكن لهم اية هيئة تمثلهم. وبالتالى لم تكن لهم

معرفة كافراد بما كان يجرى فى الخفاء. وحتى لوكان لبعضهم العلم، فأن كمية المال الموجودة فى تلك الفترة مليون وثلثمائة ألف جنيه، كانت مفاجأة تلفت نظر حتى الأعمى وبالتالى تلهب المشاعر.

ولابد أن نذكر بأنه عند نشوب الحرب فى الأربعينات وامتدادها الى منطقة الشرق الأوسط، قامت الحكومة بالمعاونة مع الشركة الزراعية بتكوين مجالس القرى بالمشروع وبتعيين صمودة لهذه المجالس لديها، وصمودة تابعين مباشرة الى باشمفتشى التفاتيش وذلك لسد النقص فى مفتشى الغيط الذين تم انتدابهم للمشاركة فى الأعمال الحربية. لقد كان من حق أعضاء مجالس القرى تحت رئاسة الباشمفتش، أن يبحثوا الكثير من المسائل المتعلقة بالأعمال الزراعية والصحية وغيرها. وفى أواخر شهر يونيه سنة ١٩٤٦ ابتدأت بعض المجالس تسأل عن مال الرفاهية. ومع البحث فهموا بأن هناك مالا للاحتياطى. وأخذ الخبر يتنقل من مكان الى مكان. وأصبح المزارعون يسألون المفتشين عن الحقيقة التى كان المفتشون أنفسهم يجهلونها جهلا تاما، لأنها ليست من مسئولياتهم التى تتعلق بمطاردة المزارعين لتحقيق أكبر قدر من الانتاج. وكانوا يرون وكأنهم مجبورون على قصة المجلس والجلوس مع المزارعين. واستقال منهم بالفعل الذين قالوا بأن هذا الذى يحدث ليس من واجباتهم عند تعيينهم للعمل بالمشروع، ولذلك يفضلون الذهاب اذ لا يمكنهم المشاركة فيه. كانوا امناء على الأقل، اذ أن الكثير من الباقين كانوا أما من المنافقين أو من الذين اضطرتهم ظروف الحياة المعيشية للبقاء، وقليل جدا منهم كان متعاونا.

وكان يساند (المستر جيتسكل) فى سياسته (المستر بريدن) الذى كان مدير للمديرية (والمستر هسكويرت) الذى كان مفتشا للجزيرة. وقد جمعت الجزيرة هذا الثالوث فى ذلك الوقت، كما جمعتهم جامعة اكسفورد فى سنوات الدراسةوكانت تلك السياسة هى: "علينا أن نعامل المزارعين كأشخاص مسئولين ومدركين لمسئولياتهم بدلا من قاصرين كما كان الحال فى الماضى".

وبناء عليه فقد تم الاتفاق على أن يصدر مدير مديرية النيل الأزرق منشورا الى المزارعين بالجزيرة يشرح لهم الموقف الخاص بمالى الاحتياطى والرفاهية. ولقد تم فعلا ارسال أول منشور بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٦ وهو كمايلى:

مذكرة عن المال الاحتياطي ومال الرفاهية للمزارعين بالجزيرة

من المهم أن يعلم المزارعون أصل هذين المالين المختلفين تمام الاختلاف عن بعضهما وأن يعرفوا الطرق المخصصة لاستعمال كل منهما.

مال المزارعين الاحتياطي:

قبل سنة ١٩٢٩ كانت أرباح المزارعين تدفع كلها وماكان يحتفظ منها بشئ كاحيتاطى. ونتيجة لذلك العمل فانه لما نزل سعر القطن ولم ينجح المحصول أصابت المزارعين خسارات كبيرة، وأصبحوا مدينين للحكومة والشركة، ولم يحصلوا على أرباح من قطنهم لعدة سنوات. ولضمان عدم حصول مثل تلك الحالة مرة أخرى تقرر عندما تجئ سنة يكون المحصول فيها جيدا، يجب أن يحفظ جزءمن الأرباح فى الاحتياطى للمزارعين. وهذا المال أخذ من أرباح المزارعين جملة واحدة قبل ان يوزع على الأفراد. ويلزم ألا يستعمل لصالح أفراد معينين، وقد ادخلت مادة فى اتفاقية الايجارة عن هذه النقطة. وكنتيجة لهذا فان مالاً يبلغ قدره الآن نحو مليون وثلاثمائة ألف جنيه قد جمع ويستعمل لمساعدة المزارعين فى السنين الرديئة، ويستعمل أيضا للصرف منه على المشاريع التى تأتى بفائدة للمزارعين. وللحصول على ضمان كافى ولحماية كافية للمزارعين، قد رؤى زيادة هذا المال الى مليون وخمسمائة ألف جنيه، لأنه فى الحقيقة فان مبلغ المليون وثلثمائة ألف جنيه هذه هى عبارة عن نصيب المزارعين فى محصول سنة واحدة.

وفى السنة الماضية لما كانت المصاريف كثيرة والأرباح غير كافية، دفع للمزارعين مبلغ خمسة قروش للقنطار اضافية. وكلف هذا العمل المال الاحتياطى مبلغ ثلاثين ألف جنيه. وهذا مثل يوضح قيمة هذا المال الاحتياطى وكيف يستعمل. ومن المحتمل جدا أنه نظرا الى قلة محصول القطن فى سنة ١٩٤٦ سيصرف من هذا المال للمزارعين مرة أخرى فى العام الاتى من أجل أن يجعل أرباح المزارعين فى مستوى معقول. وبالرغم عن جودة المحصول فى سنة ١٩٤٥ فانه لم يستقطع جزء من أرباح المزارعين ويوضع فى المال الاحتياطى. ولذلك يظهر خطأ الفكرة التى تقول بسحب أى شئ من المال الاحتياطى فى أى سنة تكون فيها أرباح المزارعين كافية ومتوسط مايصرفه المزارعون من الأرباح فى هذه السنة يساوى أربعة أمثال

الأرباح التى كانوا يصرفونها قبل الحرب مباشرة. وهذه الأرباح أكثر من الزيادة فى المصاريف وتكاليف المعيشة.

مال رفاهية المزارعين:

ايرادات هذا المال تبلغ نحو أثنى عشر ألف جنيه، منها ثمانية آلاف جنيه تأتى من فائدة المال الاحتياطى، والأربعة آلاف الباقية هى عبارة عن فوائد ناتجة من مبلغ مائة واثنين وعشرين ألف جنيه هى عبارة عن المبالغ التى دفعت الى الحكومة من الديون التى كانت على المزارعين فى السنين الرديئة، ولكن الحكومة أرجعت هذه المبالغ الى المزارعين كهدية لتستعمل لرفاهتيهم.

ويستعمل مال الرفاهية للمزارعين لصالحهم كلهم كمجموعة. واقتراحات الصرف من هذا المال يمكن أن تقدم من مجالس القرى، فتبحث هذه الاقتراحا لجنة مشروع الجزيرة المحلية فى مدنى ويوجد وفى هذه اللجنة ممثلون للمزارعين. والى الآن فان مال الرفاهية قد استعمل لتمويل أغراض مفيدة للمزارعين، كبيوت المجالس وفحول التوليد ونادى الحوش ومدرسة بركات النموذجية للزراعة واستراحة أبو عشر وتدفع نصف التكاليف فى طلبات بناء جوامع من هذا المال. وليس من المحتمل أن تصدق اللجنة على مثل هذا المشروع.

فماهى ردود الفعل فى أوساط المزارعين أولا ثم فى أوساط الرأى العام بالبلاد وبالخارج؟ لقد كان أثر هذا المنشور فى أوساط المزارعين وغيرهم من القاطنين بالمنطقة عكس ماأريد له تماما. فقد كان الدافع الى بداية الاثارة والتهاب المشاعر والاضراب. ترك الناس كل ماجاء بالمنشور وسلطوا أعينهم على مبلغ المليون وثلثمائة ألف جنيه الموجودة فى مال الرفاهية، وعبثا حاول المفتشون فى التفاتيش ومدير الشركة ببركات لفت نظرهم الى ماجاء فى المنشور خلافا لذلك. ولعب التجار والمرابون دورا بارزا فى الاثارة، ابتدأ المزارعون يتقدمون للحكومة بطلبات عن بعض التفاتيش بخصوص صرف مبالغ من مال احتياطى المزارعين مما اضطر الحكومة المركزية بالخرطوم لاصدار منشور ثانى بتاريخ ١٩٤٦/٧/٦م. جاء فيه مايلى:

بيان الي المزارعين في مشروع الجزيرة

١- هذا البيان صادر من الحكومة المركزية بالخرطوم.

٢- ان الطلبات التى تقدم بها المزارعون من بعض التفاتيش بخصوص صرف مبالغ من مال احتياطى المزارعين لا تزال قيد النظر فى الخرطوم.

٣- لقد تقرر ان هذا الموضوع ليس من المواضيع التى من اختصاص لجنة مشروع الجزيرة المحلية للتصرف فيها، وان الاجتماع الذى حدد له يوم ١٠ الجارى (يوليو) سوف لايعقد.

٤- نظرا لأهمية المشروع للسودان عامة فان مسألة مستقبل مال احتياطى المزارعين ليست من المساءل التى يمكن البت فيها فى الحال، وانها مسألة تريد الحكومة أن تستنير فيها برأى المجلس الاستشارى لشمال السودان، الذى سوف يبحث فى دورته الآتيه تقرير لجنة الجزيرة الفرعية الخاصة بمستقبل مشروع الجزيرة بعد سنة ١٩٥٠.

٥- وسيطلب من هذه اللجنة الفرعية أن تتأكد من آراء المزارعين أثناء زيارتها المقبلة للجزيرة وتضمينها فى تقريرها للمجلس الاستشارى.

٦- وفى الوقت نفسه يعلن بهذا أنه ستصرف علاوة قدرها عشرون قرشا عن القنطار عن محصول سنة ١٩٤٥، وذلك فى أو حوالى ٢٥ يوليو الجارى. وستصرف باقى علاوات محصول سنة ١٩٤٥ فى أو حوالى ٥ سبتمبر المقبل. كما أنه ستدفع أول صرفية من أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى اكتوبر القادم. أما سلفية المزارعين فسيستمر صرفها كالمعتاد".

وما أن ظهر هذا المنشور، حتى نشطت السياسة فى البلاد بمناسبة ذكر المجلس الاستشارى الذى كانت تعارضه القوى الوطنية التى تعمل فى القاهرة باسم وفد السودان. ثم أخذت الجرائد المحلية تنشر أخبار الأضراب. وبدأت اتصالات بين أعضاء المؤتمر وبين المزارعين فى الجزيرة وفى الخرطوم. ومن ضمن ماجاء فى جريدة صوت السودان العدد رقم ١٨١٣ بتاريخ ١٩٤٦/٧/١١ تعليقا على منشور الحكومة الخاص بمال اتحاد المزارعين الملخص التالى:

" أصدرت الحكومة بيانا رسميا خاصا بمال احتياطى المزارعين والذى يشير الى الهياج الذى حدث فى أوساط المزارعين لمطالبتهم بالصرف لهم من مال الاحتياطى

الذى تبلغ جملته واحد مليون وثلمثمائة ألف جنيه.

قبل أن ندخل فى مجادلة بخصوص قانونيةالاتفاقية، فانه لمن المهم أن نسجل بان انشاء مال احتياطى مسألة حيوية بالنسبة لمشروع كمشروع الجزيرة المتصل بالدخل القومى لكل البلاد، ويعتبر سندا اقتصاديا قويا. وليس لدينا أى شئ نقوله ضد هذا الاتجاه من الناحية الاقتصادية. ان عدم موافقتنا تنصب ضد اغراض وطريقة صرفه وانه لمن حقنا ومن حق الجمهور فى البلاد الرقابة عليه. وان لجنة خاصة يجب قيامها للاشراف والنظر فى أفضل الطرق (للتصرف فيه). اذا وافقنا على وصاية الحكومة بأن لها الحق فيما تقوم به بصفة مؤقته فى حكم البلاد، فاننا لا نوافق على أن تأتى هذه الوصاية من مديرى الشركات على المزارعين من أهل البلاد. كيف قبلت الحكومة وهى المسئولة بصفة مؤقتة عن الوصاية، أن تسمح للشركة أن تشترك معها فى ذلك. ان هذا المبدأالخطير والذى أثبت أضرارا فادحة للهند، ويبدو من الظاهر أن الحكومة تصر على أن تطبق فى هذه البلاد الدراما الاستعمارية فى الهند. أننا أبعد من هذا مثالا.

ومن المهم أن يعمل قانون جديد للمال الاحتياطى، والذى يجب أن تضمن فيه الحقوق المشتركة والخاصة للمزارعين وللبلاد، وذلك لأن المزارعين قد عانوا الكثير من المشاق عبر السنوات. ومن أجل عملهم فى هذا المشروع فقدوا كل ممتلكاتهم- المنقولة وغير المنقولة- لقد كانت لهم الخسارة وللشركة والمساهمين فى بنوك لندن الربح".

هذا باختصار ملخص ماجاء فى جريدة صوت السودان المذكورة، وهذه الفقرات مترجمة لم استطع أن أحصل على الأصل.

رأت الحكومة بانه لابد من عقد مؤتمر صحفى فى الخرطوم لابراز ماتراه من حقائق لمساعدتها فى تنوير الرأى العام.

ومن المفيد أن أذكر بعض النقاط التى جاءت فى منشور مدير مديرية النيل الأزرق. وقتها بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٢، والذى له صلة بالمؤتمر الصحفى. ويوضح فى نفس الوقت ماوصلت اليه الأحوال عقب منشور مدير المديرية الأول بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٦م ومنشور الحكومة بالخرطوم بعد ذلك بتاريخ ١٩٤٦/٧/٦.

مال احتياطي المزارعين:

١- يبلغ مال احتياطى المزارعين مليون وثلثمائة ألف جنيه وهذا المبلغ لم يمس ويصرف منه لرفع مستوى الأرباح فى سنوات الشدة.

٢- يتكون مال رفاهية المزارعين من مال وهبته الحكومة وهذا هو المال الذى صرف منه على بناء مجالس القرى والمدارس، واستراحة المزارعين بمستشفى (أبوعشر) الى غير ذلك.

٣- ستصرف للمزارعين فى يوم ١٩٤٦/٧/٢٥ علاوة كبيرة (عشرون قرشا عن القنطار).

٤- وستصرف لهم علاوة أخرى فى حوالى ٥ من شهر سبتمبر (عشرة قروش عن القنطار).

٥- وستصرف أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى شهر أكتوبر.

٦- وستصرف السلفيات للمزارعين كالمعتاد.

٧- يعلن سعادة المدير فى هذا المنشور أن الحكومة قد خولت له بأن يخبر المزارعين بأنه قد تقرر صرف مائتى ألف جنيه من المال الاحتياطي وسيصرف هذا المبلغ كعلاوة قدرها ثلاثين قرشا عن القنطار فى شهر نوفمبر للمزارعين الذين انتجوا محصول سنة ١٩٤٦، ولكن اذا أضرب عدد كبير من المزارعين عن العمل فأن النظر سيعاد فى أمر صرف هذا المبلغ، اذ قد يحتاج اليه فى حالة اضراب عدد كبير من المزارعين لزيادة الصرفيات الخاصة بمحصول سنة ١٩٤٧م.

٨- لم تقرر الحكومة شيئا نهائيا فى السياسة التى تتبع فى صرف المال الاحتياطى وعن مقداره الضرورى وهى تنتظر تقرير اللجنة المعينة من قبل المجلس الاستشارى التى تتباحث مع المزارعين فى هذا الأمر، وترفع تقريرها للحكومة رأسا عند نهاية مشاوراتها مع المزارعين.

قد سبق أن أرسلت الحكومة منشورين للمزارعين عن هذا الموضوع، أولهما صادر من مكتب مدير مديرية النيل الأزرق والثانى من الحكومة المركزية مكتب السكرتير المالى بالخرطوم. وكان المقصود من المنشور الأول أن يقضى على الأشاعات الرائجة بأن مال الإحتياطى للمزارعين كان يستخدم فى بناء مجالس القرى والمدارس والجوامع الى غير ذلك تحت تصرف المجالس الريفية. وقد وضح هذا

المنشور الفرق بين مال الرفاهية للمزارعين (وهو المال الذى وهبته الحكومة) وبين مال الاحتياطى للمزارعين. كما وضح أن المال الأخير لم يمس وأنه يبلغ مليون وثلثمائة ألف جنيه، وأنه ليس مالا للأفراد بل هو مال احتياطى المزارعين كمجموعة انشئ لضمان بقاء المشروع للمزارعين، ولحمايتهم من التورط فى الديون الفادحة، وليكون احتياطيا لرفع الأرباح الى المستوى المناسب فى السنوا العصيبة. وقد وضح أن مبلغ ثلاثين ألف جنيه قد أخذ بالفعل من مال الاحتياطى لرفع مستوى الأرباح لمحصول سنة ١٩٤٤. ومن المحتمل أن يؤخذ منه أيضا مبلغ أكبر من هذا بكثير لرفع الأرباح لمحصول سنة ١٩٤٦ الى المستوى المعقول. وقد نبهنا أيضا الى الخطأ الذى ينجم عن صرف مبالغ من هذا المال فى هذه الأونة التى وصل فيها مستوى الأرباح حدا لم يبلغه فى أى سنة من قبل، كنتيجة لأكبر محصول انتجة المشروع حتى اليوم.

وبالرغم من هذا المنشور قد استمر عدد من الزراع فى رفع العرائض للحكومة، مطالبين بصرف مال الاحتياطى للمزارعين بسبب ارتفاع نفقات المعيشة فى الوقت الحاضر. وعند ذلك رفع الأمر الى الحكومة المركزية، التى ردت فى المنشور التالى قائلة انه نظر الأهمية هذا المشروع الاجتماعى للسودان عامة، فان مسألة مستقبل المال الاحتياطى لمزارعى المشروع من المسائل التى ترغب الحكومة فى أخذ رأى المجلس الاستشارى فيها. وقد ذكر المنشور أيضا أن اللجنة الخاصة التى عينها المجلس الاستشارى لتقديم توصيات عن الجزيرة، ستزور الجزيرة عما قريب وستتاح الفرصة للمزارعين ليبدوا آراءهم عن المال الاحتياطى. وقد أعلنت الحكومة فى نهاية ذلك المنشور عن عزمها على صرف علاوة كبيرة فى شهر يوليو وعلاوة أخرى فى سبتمبر وصرف أرباح سنة ١٩٤٦ فى شهر أكتوبز، مع استمرار صرف السلفيات الاعتيادية للمزارعين. وبالجملة فان المنشور أبلغ المزارعين أن الأمر لايمكن أن يبت فيه فجأة، وأن المزارعين سيعطون الفرصة لابداء آرائهم. وانه فى أثناء ذلك ستصرف السلفيات الاعتيادية. وكل هذه ستعين المزارعين على تحمل زيادة النفقات.

وقد علمت الحكومة الآن أن عددا من المزارعين عندما رأوا ان المنشور الثانى لم يحو شيئا عن عزم الحكومة على اضافة شئ من المال الاحتياطى لأرباح سنة ١٩٤٦،

علمت أنهم أشفقوا من أنها لن تفعل ذلك. لقد أوضحت الحكومة عزمها هذا فى المنشور الأول. ويهمها أن يعلم المزارعون بدون أدنى شك أن هذا المال قد أعد لتدعيم أرباح السنوات ذات المحصول المنخفض مثل سنة ١٩٤٦. والحكومة فى موقف يمكنها من اعطاء تفاصيل عن مقدار المبلغ الذى سيسحب من المال الاحتياطى لزيادة أرباح ١٩٤٦ وعن ميعاد صرفه.

وقد خول لنا أن نعلن أن المبلغ الذى سيصرف هو مائتى ألف جنيه، وهو مايعادل ثلاثين قرشا عن القنطار. وسيصرف للمزارعين الذين انتجوا محصول سنة ١٩٤٦ كعلاوة فى شهر نوفمبر تكملة للارباح التى ستصرف فى شهر اكتوبر.

وكان من الطبيعى اذا وقف عدد كبير من المزارعين عن زراعة القطن فى الموسم القادم، فانه سيكون من الضرورى اعادة النظر فى سحب هذا المبلغ، اذ قد يحتاج له فى مثل هذه الظروف لزيادة الصرفيات الخاصة بمحصول سنة ١٩٤٧.

والحكومة ترغب فى انتهاز هذه الفرصة لتذكر أولئك الذين لم يألفوا سماع مثل هذه المبالغ الكبيرة من المزارعين، بأنه رغما عن أن مال الحتياطى للمزارعين يبلغ مليونا وثلثمائة ألف جنيه، فان الغرض منه هو حماية مزارعى المشروع من سنوات الضيق. وليس فى مقدور أحد أن يتكهن كم من المرات سيحتاج إلى السحب من هذا المال، نظرا لأحوال العالم الحالية غير المضمونة. ولو أن المال الاحتياطى قد يبدو كبيرا لأول وهلة، لكننا عندما ندرك أن الأرباح التى صرفت فى يونيو ويوليو من سنة ١٩٤٦ فقط، أى فى مدة شهرين، بلغت ما يزيد عن خمسمائة ألف جنيه، يتضح لناجليا أن احتياطيا يكفى لسنوات وليس لشهور يجب أن يكون مبلغا ضخما.

والحكومة تقدر أن نشر الحقائق عن مال المزارعين الاحتياطى وعن المبالغ الكبيرة التى ذكرت، كانت سبب حيرة الكثيرين منهم. وبالرغم مما قد ينجم عن ذلك من خطأ فى فهم الامور على وجهها الصحيح، فان الحكومة تؤمن بأنه قد حان الوقت الذى ينتظر فيه من أهالى هذه البلاد أن يكونوا أكثر اهتماما وتعقلا لتدبير شئونهم.

ولتجنب سوء الفهم فى المستقبل فان الحكومة ستتخذ الخطوات اللازمة لتكوين الأداة التى تمكن المزارعين من ابداء آرائهم، ومن التشاور مع الحكومة، ليس فى هذه

المسألة بالذات فحسب، بل وفى كل الشئون التى تخص مصالحهم المشتركة فى المستقبل.

ان الحكومة قد ضمنت هذه المنشورات الثلاثة كل المعلومات لمن يحكمون عقولهم. اذ وضحت أن المال الاحتياطى للمزارعين لم يمس ولن يبدد. كما وضحت أن المقصود من هذا المال أن يكون احتياطيا لسنوات الشدة. ولذلك قد استفيد منه لمحصول سنة ١٩٤٤، وسيستفاد منه أيضا لمحصول سنة ١٩٤٦، وقد تكون الحاجة ماسة للاستفادة منه أيضا فى السنين غير المضمونة التى نخشى أن تواجهنا فى المستقبل. ولكن الذين لم يستطيعوا أن يدركوا النظرية الاجتماعية لهذا المال الاحتياطى، وشعروا ان فى تأسيسه ظلامة مزرية لهم، وضح لهم الآن أن هذا الاحتياطى الاجماعى الذى كون لانقاذ المزارعين كمجموعة فى سنوات الشدة وليضمن لهم فى الحالة والمستقبل استمرار وسائل المعيشة، انما هو أمر يهم السودان عامة. واذا الغى هذا المال كان جانبا من المزارعين فى هذا المشروع الذى هو أهم موارد البلاد سيتعرض للخطر والتقلبات فى المستقبل. ذلك المشروع الذى لم يقم على جهود مزارعى الجزيرة، بل قام على ديون تتكفل بضمانها ايرادات البلاد بأجمعها. ولهذا السبب قد وضحت الحكومة أنه لن يكون من الصواب أحداث تغيير مفاجئ فى هذا المال. ولكنها ضمنت للمزارعين فرصة التعبير عن آرائهم فى هذا الشأن حالا للجنة الخاصة التى عينها المجلس الاستشارى لدراسة الجزيرة لتنظر فيها الحكومة. وقد أعلنت الحكومة أثناء ذلك عن صرف علاوات كبيرة عن محصول سنة ١٩٤٥ أثناء الخريف، وعن استمرار صرف سلفيات الزراعة.كما بينت أن هذه سيعقبها صرف أرباح محصول سنة ١٩٤٦ فى اكتوبر التى ستكمل بسحب مائتى ألف جنيه عن مال الاحتياطى لتصرف فى شهر نوفمبر.

ان الحكومة تشعر بان هذه التصريحات ستهدئ روع كل مزارع يهتدى بعقله. وترى الحكومة لزاما عليها أن تنذر المزارعين الذين لا ينوون العمل والذين يحاولون منع غيرهم من مباشرة العمل، أنهم بذلك سيضرون بمصالحهم الخاصة ومصالح مواطنيهم. كما أنها تنذر بأنهاستعتبر أولئك الذين يصرون على فرض مطالبهم على المجموعة باضرابهم عن العمل بعد نشر هذا المنشور الذى يوضح تفاصيل الصرفيات من المال الاحتياطى التى رأت الحكومة منذ البداية ضرورتها،

ستعتبر هؤلاء كالمستقيلين عن العمل فى مشروع الجزيرة كمزارعين.

ان الحكومة لا تعتبر الجهر بالظلامة جريمة. ولكنه يجب الا يغيب عن البال ان كل من يهدد بالقوة زملاءه المزارعين الذين لا يشاركونه الرأى فى هذا الأمر ليمنعهم عن العمل فى مزارعهم، يعرض نفسه للمحاكمة تحت قانون عقوبات السودان.

وترغب الحكومة فى أن توضح بجلاء انها لم تتخذ أى قرار نهائى فى مشروع خصائص المال الاحتياطى أو المبالغ التى تصرف منه. وأنها تنتظر التوصيات التى ستتقدم بها لجنة الجزيرة الخاصة المعينة من قبل المجلس الاستشارى. وهذا هو السبب فى اعطاء الفرصة للمزارعين لابداء آرائهم لهذه اللجنة. وستقدم اللجنة توصياتها للحكومة مباشرة دون أن تنتظر انعقاد الدورة المقبلة للمجلس الاستشارى.

الامضاء

ف.ر.بريدن

مدير النيل الأزرق ودمدنى

١٩٤٦/٧/٢٢

لعمل قراء هذا المنشور يلاحظون كثرة التكرار بأمل أن ترسخ الحقائق فى أذهان المزارعين ولا تغيب عنهم. ولكن هل تحقق ذلك الهدف؟ بالعكس، أن المزارعين لم تغب اذهانهم طرفة عين عن المليون وثلثمائة ألف جنيه. كما أن التجار والمزارعين فى الجزيرة وفى مدنى والخرطوم كان يسيل لعابهم للانقضاض على هذا المبلغ. ولذلك فان تحريضهم للمزارعين بالمطالبة بصرف كل المبالغ لم ينقطع أبدا.

المؤتمر الصحفي الذي عقد في الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥م

سأنتقل الى المؤتمر الصحفى الذى عقد فى الخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٥. وكما سنرى فيما بعد كانت المحاولة هى اشراك الصحافة المحلية فى الاحداث التى تجرى فى الجزيرة، والتى تناولتها الصحافة بطرق شتى كما رأينا قبل ذلك فى مقال جريدة صوت السودان. حضر المؤتمر فى يومه الأول كل من المستر كمنز من مصلحة المالية والمستر هندرسن من مكتب السكرتير الادارى، واشترك فى اليوم التالى بريدن مدير مديرية النيل الأزرق والمستر جيتسكل مدير الشركة الزراعية للرد على اية اسئلة قد تطرأ.

وهذا نص الورقة التى افتتح بها المؤتمر فى اليوم الأول:

"حضرات السادة":

لقد دعوناكم للحضور اليوم لنلتقى بكم ونمدكم بمعلومات أوسع عن الموقف فى الجزيرة، واننا لنأمل فى مساندتكم فى توضيح الحقائق ومهما يكن مستقبل السودان فى صلة مع المملكة المتحدة أو فى اتحاد مع مصر أو استقلال تام من كليهما، فان مشروع الجزيرة ينبغى أن يظل دائما الأساس الاقتصادى للسودان. ومهما كانت أفكاركم فى المجلس الاستشارى كأداة للشورى، فان المهمة الأساسية لا تزال ملحة لاعطاء وقت كاف لبحث مكثف عن نظام لمستقبل ادارة المشروع، وذلك بالمناقشة فى المجلس للوصول الى توصيات من لجانه الفرعية ونشرها فى الصحف وربما لخلق أداة لتمثيل المزارعين. أنه لمن الأهمية الحيوية لمصلحة البلاد عامة، بأن القرارات فى هذه الامور يجب ألا تكون قرارات متسرعة وغير ناضجة. كما أننا يجب أن نكون واعين بالا نسمح بخلق سوابق تجعل المزارعين فى أى سنة من السنين يفرضون فيها آرادتهم على أى حكومة، باتخاذ الاضراب سلاحا لخرق القوانين بالسحب من المال الاحتياطى، والذى يجب أن يظل مستمرا لمقابلة احتياجات المستقبل. ان هذا الأمر فى غاية الأهمية بالنسبة لكم كسودانيين توجهون وتمثلون الرأى العام السودانى، وكذلك بالنسبة لنا نحن كأعضاء فى حكومة اليوم والتى مآلها الى الزوال فى نهاية الأمر.

ان الصرف من المال الاحتياطى فى سنة بلغت فيها الأرباح رقما قياسيا سيخلق سابقة غير حميدة يجب عدم تشجيعها. وكما لاحظتم فى المنشورين الصادرين بخصوص هذا الموضوع، فان المبالغ ستكون كافية لمد المزارعين بما يجعلهم يتخطون أية صعوبات مادية مؤقتة تسببت فى تراكم الديون خلال الموسم الماضى. لقد بدأنا فى تقصى الحقائق عن تكاليف المزارعين المعيشية والمشاكل الجوهرية والتى يمكن معالجتها بسياسة طويلة الأمد.

ان السكرتير المالى بالانابة سيتولى الاجابة على أسئلتكم الخاصة بما تضمنه منشور مدير مديرية النيل الأزرق من حقائق. ولقد كنتم حتى الآن متحفظين فى تعليقاتكم وأحكامكم فى هذه المشكلة انتظارا لمعلومات أوسع، والتى جئنا لتقديمها لكم الآن. ان كل مانطلبه منكم حاليا وبدون تأثير أو حجر على حرياتكم فيما ترونه من انتقاد من تقصير فى القوانين الحالية والتى يمكن تقويم اعوجاجها بعد التشاور والاقتناع، هو التركيز على المسار الاقتصادى طويل الأمد بان تقدموا النصح الى المزارعين:

١- ان يتعاونوا مع اللجنة التى تقوم الآن بتقصى الحقائق.
٢- ان يتقدموا باقتراحاتهم الى اللجنة أو المدير عن مستقبل ادارة المشروع.
٣- ان يستمروا فى مزاولة زراعة محصول هذه السنة بدون اجحاف نحو أية تسويات فى المستقبل، آخذين فى الاعتبار بأنهم صرفوا فى شهرى يونيو ويوليو نصف مليون جنيه نقدا، بدون أن يدخل فى ذلك الصرفيات التى تدخل من وقت لآخر، والتى قد شرحت تفاصيلها فى مناشير الحكومة للمزارعين، والتى تضمنت صرفية عقب موسم الأمطار من المال الاحتياطى تدعيما لمحصول سنة ١٩٤٦. ان هذه الصرفية ستجعلهم يتحللون من قسم ارتبطوا به بالا يعودوا الى العمل مالم يدفع لهم جزء من المال الاحتياطى.

هذه الورقة كانت مقدمة لرؤوس المواضيع التى طرحت فى المؤتمر الصحفى. واستمرت الأسئلة والاستفسارات عن الموضوع برمته يومى ٢٥/٢٦/٧/١٩٤٦م. وكما ظهر فيما بعد فان هذا المؤتمر الصحفى ومانشرته الصحف بشكل أو بآخر كما هى العادة لم يثمر. لأن المسألة كانت حساسة فى ذلك الوقت بالنسبة للصحفيين الذين لا يمكنهم أن يدخلوا فى مبارزة مع المزارعين مهما كانت الحقائق وضاءة. فالذين

يعيشون فى بلد مستعمر لابد لهم أن يستثمروا الاخطاء مهما صغرت، وخصوصا وأن البلاد كانت تعيش فى حالة نفسية مشتتة بعد رفض ورد مذكرة المؤتمر غير الكريم فى أبريل سنة ١٩٤٢، ووجود وفد السودان فى ذلك الوقت فى القاهرة يراقب المباحثات التى كانت تجرى بين حكومتى مصر والمملكة المتحدة والتى كانت المشكلة الكبرى فيها بطبيعة الحال هى مشكلة السودان. وكان وفد السودان وقتها يتكون من الأشقاء والمستقلين والاستقلاليين تحت راية مؤتمر الخريجين. وعليه فان ذلك المؤتمر الصحفى لم يكن له أى أثر فى تهدئة المزارعين بل كان عاملا- بما تنشره الصحف وقتها- للاثارة ولو بطريق غير مباشر.

لجنة الجزيرة الخاصة التابعة للمجلس الاستشاري:

كانت مهمة هذه اللجنة المنبثقة من المجلس الاستشارى فى الأساس وواقع الأمر تقصى الحقائق بشأن مستقبل ادارة المشروع بعد نهاية الشركة الزراعية فى ١٩٥٠. ولكن عندما ابتدأ الاضراب فى أواخر شهر يونيو سنة ١٩٤٦، اوكل الى هذه اللجنة بالاضافة الي مسئولياتها الأساسية النظر فى أخذ رأى المزارعين بخصوص المال الاحتياطى. وما ان وصل أعضاء تلك اللجنة الى مواقع الأحداث فى الجزيرة حتى ابتدأ المؤتمر والاشقاء فى تحضير انفسهم لافساد مهمة اللجنة. فكونوا لجنة فى ودمدنى من عشرة أشخاص لارسال المندوبين لمتابعة لجنة الجزيرة الخاصة أينما ذهبت لاثارة واطلاق الاشاعات. ونجحت هذه الدعاية المضادة نجاحا باهرا، حتى ان التفاتيش التى لم تفكر أن تدخل فى الاضراب اشتركت فيه. فكل القسم الشمالى لم يكن مشتركا فى الاضراب، لكن بعد زيارة اللجنة الخاصة انضم كل القسم للاضراب. وأمامى الآن تقرير من باشمفتش تفتيش اللعوتة يقول فى بعض فقراته:

"لم يكن هذا التفتيش مشتركا فى الاضراب حتى زيارة لجنة الجزيرة الخاصة من المجلس الاستشارى. وحتى ذلك الوقت أعلنت كل القرى بأنهم ليست لهم الرغبة فى الاشتراك فى الاضراب ولو أنهم كانوا يأملون فى صرفية كبيرة من المال الاحتياطى. لقد جاءتغيير أفكارهم بسبب تأثير الذين جاءوا من خارج المنطقة- كانت هنالك أعداد من اللوارى محملة بالمحرضين فى زيارة للقرى فى الليل. هذا بالاضافة للمشاغبين الذين يصطحبون اللجنة بالتشويش اينما ذهبت. ولقد

استطاع كل هؤلاء أن يقنعوا المزارعين بأن كل الجزيرة اشتركت فى الاضراب وأنهم اذا لم يضربوا فلن يدفع لهم من مال الاحتياطى".

لم يكن هذا النشاط مختصرا على القسم الشمالى بل كان فى كل مكان تذهب له اللجنة الخاصة حتى بعد عودتها الى ودمدنى لكتابة تقريرها. أذكر عندما ذهبت لمدنى لمشاهدة التجمعات وجدت تقريبا بين كل خمسة من المزارعين يوجد ثلاثة من غير المزارعين. فلقد كان هنالك الحلاقون وبائعوا الخضروات وغيرهم. حتى أننى وجدت بعضا من أهلنا بشرق النيل الذين لاناقة لهم ولا جمل فى المشكلة وجدتهم يصيحون " عاوزين مالنا عاوزين (مال الرهافية)". فلما سألتهم عن خبرهم زعموا بأنهم دفعوا لهم للمساهمة فى هذه المشاغبات.

لقد كانت المنطقة مابين مبانى المديرية ومحكمة العمدة القديمة، حيث كانت تجلس اللجنة للمداولة مع لجنة المزارعين، كانت هذه المنطقة مليئة بالناس الذين يصيحون. كما أن هناك ازدحام فى مكاتب المديرية والمصحف مرفوع بانهم حلفوا بأنهم لن يعودوا مالم يصرف لهم المال الاحتياطى فورا.

إن الصورة الرسمية والحقيقية تبرز فى وقائع الاجتماع الذى عقد بالخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٧ كمايلى:

الحضور: السيد ثومس كريد، السكرتير القضائى- المستر ج.ف.ز. بريدن مدير مديرية النيل الأزرق- المستر ج.و. كمنز نائب السكرتير المالى- المستر ف.م. هنكوك مساعد السكرتير المالى- المستر ك.د.د. هندرسن، نائب السكرتير الادارى - المستر أ. جيتسكل، مدير الشركة الزراعية.

١- وصل كل من المستر بريدون والمستر جيتسكل الى الخرطوم فى هذا الصباح، وشاركا فى اليوم التالى فى المؤتمر الصحفى الذى دعى له لشرح الموقف فى الجزيرة الى محررى الصحف السودانية، والذى نشأ بخصوص مال احتياطيالمزارعين وللاجابة على أية أسئلة تطرأ.
حضر المؤتمر فى يومه الأول المستر كمنز والمستر هندرسن.

٢- تحدث المستر جيتسكل فذكر بأن الموقف حاليا فى الجزيرة صعب. لقد كان القسم الشمالى غير متأثر فى السابق، ولكن منذ أن ذهبت لجنة الجزيرة الخاصة

لبحث الموضوع مع المزارعين، انضمت تفاتيش اخرى للاضراب. وباستثناء تفتيشين فى الجنوب وفى الحلاوين والأراضى المجاورة، فان كل المشروع فى واقع الأمر توقف الآن عن العمل. لقد اتسع نطاق الاضراب وأصبح الموقف يدعو الى القلق والانزعاج. ان المزارعين انفسهم فى حالة ذهنية من التعقل، ولو أن هناك شعورا من الكثير منهم -كما يظن- بأنهم يرغبون فى العودة الى أعمالهم ولكنه لايريدون أن يخذلوا زملاءهم.

٣- ان الأمر الذى لاشك فيه هو أن الاضطرابات انبعثت من ودمدنى. وقد نظم لها تنظيما دقيقا بواسطة مؤتمر الخريجين وحزب الاشقاء. وكونت لجنة من عشرة أشخاص وكانت تتولى تمويل وارسال المندوبين الى كل الأماكن المختلفة لتحريض المزارعين للتوقف عن العمل ونشر الشائعات. ثم سأل السير(تومس كريد) عما اذا كان هناك أى من هؤلاء الأشخاص من موظفى الحكومة. فرد المستر(بريدن)بأنه قد وردت له بعض أسماء من الموظفين من مصلحة الرى السودانى.

٤- يعتقد المستر (بريدن) بان الاضرابات كانت فى الغالب الأعم من الارتباك والدهشة التى أصابت المزارعين عندما علموا بان مبلغا ضخما من المال كان فى صندوق الاحتياطى، وعلى اثر ذلك فقد اتخذنا خطوات سريعة لنشر الحقائق.

٥- استمر المستر (بريدن) قائلا: بالنسبة للجنة الخاصة بالجزيرة، فقد كانت الفكرة التماس توصياتهم قبل ذهاب اللجنة الى شمال الجزيرة، تقدمتهم شلة من المحرضين بغرض تحريك الاثارة والقلاقل. ولما عادت اللجنة الى المستر (بريدن) فى مساء يوم ١٩٤٦/٧/٢٦م، كانت أفكارهم فى بادئ الأمر عدم التوصية بأى صرفية، ولكنهم غيروا رأيهم فيما بعد وأوصوا بدفعة عاجلة مقدارها مائتى ألف جنيه بدون ضير الى دفعية أخرى مقدارها مائتى ألف جنيه فى شهر نوفمبر. لقد كانت أسبابهم لهذا القرار من جهتهم هى:

أولا: قصور دخل المزارعين منذ عام ١٩٣٥م. وبنوع خاص ابان ظروف الحرب.

ثانيا: المستوى المعيشى المرتفع فى الجزيرة.

ثالثا: حالة القلق التى كانت سائدة أثناء وبعد نهاية الحرب.

فقد كان من المعلوم، زيادة على ماتقدم، تراكم ديون المزارعين الخاصة. علق المستر

(بريدن) على ذلك بأن الأمر الذى لا شك فيه هو أن المزارعين كانوا يصرفون مبالغ كبيرة فى السوق الأسود.

٦- استمر المستر بريدن فى الحديث بان الدفعية الحالية لم تمكنهم من جلب الملابس الكافية وغيرها. واذا كانت الدفعية بمبالغ كبيرة فان النتيجة ستكون ارتفاع تكاليف العمل. ولا يمكن لشخص عاقل ان يعتبر هذه السنة بأنها سنة رديئة. وستكون السنة المقبلة سيئة، ان نصيب المزارعين الاجمالى سيكون فى حدود الخمسمائة ألف جنيه وهو أقل من دخل هذه السنة- لقد أوضحت هذا الأمر الى اللجنة الخاصة.

٧- ونقطة أخرى سأل المدير اللجنة بشأنها لأخذها فى الاعتبار، وهى ان هناك أعدادا من المزارعين أقسموا ألا يعودوا ويقوموا بزراعة القطن مالم تدفع لهم صرفية من مال الاحتياطى ولابد من استشارة المفتى فى هذه المشكلة.

٨- اقترح المستر (بريدن) والمستر (هندرسن) والمستر (حيستكل) صرف مبلغ من الاحتياطى بغرض التحلل من القسم. كان الاقتراح بصرف خمسة قرروش عن القنطار من موسم ٤٥/٤٦ بلغت فى جملتها ثلاثة وثلاثين ألف من الجنيهات. ضغط المستر (جيتسكل) على اتخاذ قرار عاجل.

ان صرفية كهذه من المتوقيع ان تحلل الكثير من المزارعين من اقسمهم ولو أنه مما لاشك فيه ستكون هناك فئة منهم ستعتقد بان هذا المبلغ غير كاف.

٩- بعد المضى فى البحث اتفق على ان الخط الواجب اتباعه هو أن الحكومة وقد أحالت هذا الموضوع الى لجنة الجزيرة الخاصة فلابد من النظر فى قبول توصياتها. ولقد وضع المزارعون أنفسهم فى هذا الوضع الصعب بسبب سلوكهم فى هذا الطريق. إن الأرض قد تغطت بالحشائش والأعشاب، والمهمة الملحة هى مزاولة المزارعين لأعمالهم دون ابطاء.

إن الموقف هو أن الحكومة قد قررت بالاتفاق مع الشركة الزراعية فى القيام بدفعية فورية الآن واخرى مقدارها مائتى ألف جنيه (٢٠٠,٠٠٠) فى شهر نوفمبر، والباقى المتمم الى مبلغ أربعمائة ألف جنيه (٤٠٠,٠٠٠) من المال الاحتياطى فى أوائل عام ١٩٤٧م.

١٠- أما بخصوص كمية الدفعية، ففى واقع الأمر فإن المزارعين فى حاجة ماسة الى

المال للقيام بازالة الحشائش المتراكمة. ومن المشكوك فيه ان كانت صرفية الخمسة قروش للقنطار ستكون كافية، بينما الاحتمال بزيادتها الى عشرة قروش عن القنطار ستفى بالحاجة. أما من ناحية الشركة الزراعية، فان المستر جيتسكل يفضل صرفية العشرة قروش، ستكلف هذه الصرفية ستةوستين ألفا من الجنيهات. وعلى هذا الأساس فان الصرفيات من المال الاحتياطى ستكون كالآتى:

١- ٦٦,٠٠٠ جنيه فورا للتحلل من القسم.

٢- ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى شهر نوفمبر سنة ١٩٤٦.

٣- ١٣٤,٠٠٠ جنيه فى أوائل السنة القدمة ١٩٤٧.

٤٠٠,٠٠٠

١١- بالنظر الى الأحوال المحلية السائدة والحاجة الى اعلان فورى، فان المستر (جيتسكل) قد أبدى استعداده بتحمل المسئولية نيابة عن مديرى شركته فى القرار بصرف أربعمائة ألف جنيه من مال احتياطى المزارعين، مقسمة على صرفيات حسبما جاء فى الفقرة العاشرة أعلاه. لقد سانده بالتأييد كل من المستر (هانكوك) والمستر (بريدن) والمستر (هندرسن)، وأوضح المستر(كمنز) بانه ليست هناك عقبات مالية. وصادق المستر (ثومس كريد) باتخاذ قرار فورى بتنفيذ هذه التوصيات.

١٢- اتفق الرأى على أن يقوم (المستر بريدن) بتحضير مسودة الاعلانات للصحافة والمزارعين، وأن يوافق عليها (المستر كمنز) قبل نشرها.

انتهت بذلك وقائع الاجتماع.

منشور الحكومة الأخير بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨

لقد ذكرنا سابقا بأنه قد تقرر فى وقائع الاجتماع الذى عقد بالخرطوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٧ اصدار منشور الى المزارعين والى الصحافة. وفعلا قد صدر المنشور بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨، وكان آخر هذه المنشورات والتى وصلت فى عددها الى أربع، وقد صدر المنشور من مكتب السكرتيرالمالى وجاء فيه مايلى:

إعلان للمزارعين بالجزيرة.

١- لقد وضح فى الاعلان السابق الذى صدر لكم عن دفع الأرباح والعلاوات ومبلغا من مال احتياطى المزارعين أثناء الخمسة أشهر القادمة، أن الحكومة قد طلبت من لجنة الجزيرة الخاصة زيارة المنطقة المروية وتقديم توصياتها عن أى اجراءات أخرى ترى ضرورتها.

٢- وقد انجزت هذه اللجنة تقريرها وتقدمت بتوصياتها على أن يصرف مبلغ قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا زيادة على الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا التى سبق ان اعلن عن صرفها فى شهر نوفمبر.

٣- وقد نظرت الحكومة فى هذه التوصيات وأقرت الرقم الذى تقدمت به اللجنة والذى هو فى مجموعة عبارة عن ٤٠٠,٠٠٠ جنيها مصريا يدفع من المال الاحتياطى.

وعلى كل حال فان الحكومة لاترى أن دفع هذا المبلغ الكبير سيكون من مصلحة المزارعين، اذ أن صرفه لايفيدهم كثيرا سوى أنه يزيد من ارتفاع أسعار البضائع والحاجيات فى السوق الأسود، كما أنه يضاعف أجور العمال للحش، وبذا يخرج المزارع صفر اليدين وتضيع منه الفائدة التى كان يرجوها.

٤- لقد علمت الحكومة بأن عددا من المزارعين اقسموا اليمين على الا يزرعوا مالم يصرف لهم من مال الاحتياطى، والحكومة لا يسعها الا أن توضح لكم جليا أن استعمال القسم بهذه الطريقة لا يقره المسلمون العارفون. ومع ذلك فان الحكومة لكى تساعد المزارعين الذين اخطأوا وأقسموا والذين لازالوا يقرون بأنهم مقيدون بهذا القسم، وقررت الموافقة على صرف مبلغ ١٠ (عشرة) قروش عن القنطار من محصول ١٩٤٥/١٩٤٦ من المال الاحتياطى الآن ويجب أن يكون معلوما بأن هذا الاجراء لم يلاحظ فيه المزارعون الذين وضعوا أنفسهم فى مواضع صعبة وسوف لا يلتفت الى اعتبارات كهذه فى المستقبل.

٥- ان اجمالى قيمة المبلغ الذى سيصرف مباشرة تقرب من ٦٦,٠٠٠ جنيها. ومما جعل هذا المبلغ كبيرا التأخير الذى نجم عن توقف المزارعين عن العمل والذى سيؤدى الى ارتفاع تكاليف الحش.

ان مبلغ الـ ١٣٤,٠٠٠ جنيها الباقية، مضافا اليه علاوة محصول عام ١٩٤٦/٤٥ التى

تقرب من ٣٠٠,٠٠٠ جنيها، سيصرف مابين أبريل ويوليو سنة ١٩٤٧.

٦- وهذه الصرفيات المرتقبة سوف لا تؤثر على الصرفيات التى سبق وأعلن عنها وسيكون البرنامج كله كما هو موضح أدناه:

١- فى الحال:

يصرف من مال الاحتياطى ١٠ قروش عن القنطار على محصول القطن لعام ١٩٤٦/٤٥، وهذا يقدر ب ٦٦,٠٠٠ جنيها لمساعدة المزارعين لكى يبروا بقسمهم على المصحف.

٢- فى ٥ سبتمبر:

يصرف باقى علاوات محصول ١٩٤٥/٤٤ ويبلغ ذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيها.

٣- فى اكتوبر:

تصرف أرباح محصول ١٩٤٦/٤٥ والبالغة ٢٢٥,٠٠٠ جنيها.

٤- فى نوفمبر:

يصرف مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ من مال الاحتياطى.

٥- مابين أبريل ويوليو:

تصرف علاوة محصول ١٩٤٦/٤٥ البالغ قدرها ٣٠٠,٠٠٠ جنيها وباقى المقرر سحبه من الاحتياطى وقدره ١٣٤,٠٠٠ فتكون الجملة ٤٣٤,٠٠٠ جنيها.

٦- ويجب على المزارعين أن يعلموا أن الحكومة اتخذت هذا القرار النهائى بعد الاستماع الى توصيات لجنة الجزيرة الخاصة. وهى مقتنعة بعدالته اذ أنه يخرج المزارعين من القسم الذى ارتبطوا به، كما وأنه يحقق مصالحهم، والحكومة الآن تطلب من كل المزارعين أن يستأنفوا عملهم ونرجو الله أن يمن عليهم بمحصول جيد.

لقد سبق وذكر سابقا بأن ٧٥٪ اشتركوا فى ذلك الاضراب، أما ال٢٥٪ فقد استمروا فى عملية الحش. والمزارعون الحقيقيون يكرهون الأضراب الذى يحدث فى أوائل أو وسط الموسم، لأنهم يعتقدون بأن ذلك يسبب ضررا بالغا لمصالحهم مهما كانت الأسباب، والكثير منهم يقولون بأنهم اذا كان لابد من أى اضراب، فيجب أن يكون فى شهر يونيو أى بعد نهاية الموسم حيث لايوجد عمل يسبب ضررا فى تأخيره".

وعلى أى حال فإن هذا المنشور جاء مطابقا لرغبة الكثير من المزارعين الذين كانوا خائفين من التأخير. ولذلك فقد كانت الاستجابة سريعة. ولم يتخلف الا بضعة أشخاص كانوا قد احتضنهم المؤتمر بأمدرمان، ولكن سرعان ماعادوا بعد أن ادرك المؤتمر خطورة الموقف فى تأخيرهم. وكان عدد هؤلاء ٢٠ مزارعا أصدروا نشرة فى جريدة صوت السودان بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٢م كما يلى:

* (مزارعوا الجزيرة ينفون ادعاء بعض البيانات)

* (نحن - مزارعى الجزيرة- حسبما جاء فى بيان المؤتمر الذى هو الهيئة الوطنية الوحيدة. قد عدنا الى مزارعنا وليست هناك أية هيئة بخلاف المؤتمر لها تأثير فى رجوعنا الى مزارعنا).

وكان الغرض من هذا البيان هو أن هيئات اخرى كانت تقوم بالوساطات. فكان هناك وفد من الختمية أوكل اليهم السيد/ على رحمه الله الاتصال مع المزارعين، ثم نقل بعد ذلك موقفهم الى نائب السكرتير الادارى بتاريخ ١٩٤٦/٨/٢٤م. كما أن بعض المزارعين انفسهم كانوا يتزعمون الاضراب رغبة منهم فى تمثيل المزارعين، وجاء ذلك التزاحم بعد ان أدركت هذه الجهات أن المزارعين قد أزمعوا على العدوة الى عملهم بعد المنشور بتاريخ ٩٤٦/٧/٢٨

خطاب السيد/ مدير الشركة الزراعية
الي رئيس وفد السودان بالقاهرة

أرسل مدير الشركة الزراعية الى السيد/ رئيس وفد السودان بالقاهرة خطابا بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٧. كان مدير الشركة فى ذلك الوقت هو (المستر جيتسكل)، وكان رئيس وفد السودان هو خالد الذكر المغفور له (السيد/اسماعيل الأزهرى) وكان بالاضافة الى ذلك رئيس حزب الأشقاء ورئيس مؤتمر الخريجين العام.

كانت مناسبة هذا الخطاب هو أن السيد/ رئيس الوفد أرسل برقية الى مدير الشركة الزراعية بواسطة مدير مديرية النيل الأزرق وقتها يهاجم فيها سياسة حكومة السودان واستغلال الشركة الزراعية للمزارعين ويطالب بدفع المال الاحتياطى للمزارعين فورا.

ولابد من معرفة خلفية كاتب ذلك الخطاب المستر (جيتسكل) لتقرأ مع الخطاب

الذى أرسله الى السيد/ رئيس وفد السودان، وذلك لأن هذه البرقية لو كانت قد أرسلت الى أى مدير آخر غير (المستر جيتسكل) لما أعطاها أى وزن أو اعتبار بل لأهلمها أهمالا تاما، كما كان يحدث دائما فى العهود السابقة قبل تولى المستر جيتسكل لادارة المشروع فى عام ١٩٤٥، فمن هو (جيتسكل) هذا؟

كان والده يعمل فى بورما وأنجب هناك ولدين أكبرهما (آرثر جيتسكل) هذا، والثانى (هيو جيتسكل) الذى تخرج فى كلية الاقتصاد باكسفورد وصار فيما بعد عضوا بارزا فى حز العمال وفى آخريات أيامه وزيرا للخزانة التى أعقبت الحرب العظمى الثانية. وكان مرموقا لدرجة أنه كان الخليفة المنتظر لرئاسة الحزب. ولكن عاجلته المنية فانقضت رحلته فى الحياة وهو فى عنفوان شبابه وحيويته وتطلعاته.

وأما (آرثر جيتسكل) فهو الأكبر وتخرج فى الكلية الجديدة من جامعة أكسفورد فى الفترة ١٩١٩-١٩٢٢ فى مادة التاريخ، ونال درجة الشرف الثانية. وكتب عنه استاذه المباشر يقول: "كان جديرا أن ينال درجة الشرف الأولى لولا الحيز الكبير الذى كان يأخذه انشغاله بالنواحى الانسانية".

تقدم (المستر جيتسكل) للعمل فى مشروع الجزيرة، وتم اختياره فى شهر فبراير ١٩٢٣، وكان وقتها فى الثالثة والعشرين من عمره. وكان ذلك حدثا فريدا فى ذلك الوقت ان يختار شاب بريطانى تخرج فى جامعة أكسفورد الشهيرة للعمل فى مشروع الجزيرة الزراعى الناشئ لتوه، بدلا من أن ينضم إلى الصفوة من أصحاب الياقات البيضاء فى الخدمة المدنية الممتازة فى حكومة السودان المخصصة لخريجى الجامعات البريطانية الشهيرة. ولكن يبدو أن تخصصه فى التاريخ هو الذى أوحى اليه أن يفضل العمل بهذا المشروع الزراعى.

كان أول عمله مفتش غيط صغير فى عام ١٩٢٣ فى تفتيش عبدالحكم فى القسم الوسط من المشروع. واستمر يعمل فيه حتى شهر فبراير من عام ١٩٢٧. ولم تكن اهتماماته فقط بالنواحى الزراعية فقد ذهبت به الناحية الانسانية، التى ذكرها استاذه والتى أشرت اليها سابقا، الى أن يهتم بالناس الذين يعملون معه. فصادق الكثير من المزارعين وغيرهم هناك. أذكر منهم المغفور لهم الشيخ البشير أحمد الطريفى خليفة ود الطريفى صاحب القبة المشهورة بقرية طلحة ود الطريفى، والشيخ أحمد أبو سنينة، والشيخ محمد مصطفى الحاج عبدالله والذى تعرف

بواسطته على المغفور له الشريف بركات أحمد طه بقرية الشرفة شرق النيل الأزرق. وكان يداوم على زيارة الشريف بركات طوال فترته فى عبدالحكم.

وبعد أن أمضى أربع سنوات فى عبدالحكم، انتقل الى تفتيش حمد النيل فى القسم الجنوبى من المشروع. وسلك هناك نفس الطريق الذى سلكه فى عبدالحكم. فعقد صداقات مع المزارعين الخليفة القرشى عثمان، والخليفة أحمد عبدالوهاب، وعبدالله ودبشير، والطيب ود العوض وود الكواهلة، وأخيرا المرحوم الشريف عبدالرحمن الهندى الذى دعاه وهيأ له زيارة الى البطانة لبضعة أيام كان يذكر دائما بانها فرصة نادرة اتاحت له التعرف على الحياة فى البادية مع الحياة فى الجزيرة المتطورة من حياة البداوة.

برزت كفاءة (جيتسكل) بنوع ظاهر فى النواحى الادارية والزراعية، وأضاف اليها كفاءة ثالثة فى البولو (لعبة كرة الخيل) مما جعله منافسا (لماكنتاير) المحافظ (ورأيت) المدير. و(ارشيل) نائب المدير و(اسكت) مساعد المدير، والذين كانوا أساطين هذه اللعبة فى كل أنحاء السودان والمناطق المجاورة فى مصر وقبرص.

واخيرا جاء المستر(جيتسكل) الى مكتب الرئاسة بركات فى شهر نوفمبر ١٩٣٠م. ولأول مرة منذ بداية الشركة فى طيبة ١٩١٢م. وفى أم سنط فى عام ١٩١٤م وفى الرئاسة ببركات، يأتى شاب جامعى من جامعة (أوكسفورد) الشهيرة ليتم به عقد قمة فى الرئاسة.

سبقنى المستر (جيتسكل) الى الخدمة بالمشروع بست سنوات. فقد دخل هو فى الخدمة فى سنة ١٩٢٣م عندما كنت أنا طالبا بالسنة الثالثة بمدرسة مدنى الأميرية، وكنت فى نفس الوقت مزارعا بتفتيش درويش، ثم جئت بعد ذلك للخدمة فى المشروع فى ١٩٢٩/١/١٧م فى بركات.

كانت أول مسئولية أوكلت اليه فى الرئاسة ببركات ان يكون مفتشا للحسابات، وكان مركزا حساسا فى عهد الشركة الزراعية. وعمل فى هذه الوظيفة بكفاءة ممتازة وجاب المشروع كله وتعرف على كل المستخدمين الذين يعملون بالمكاتب وعلى مشاكلهم، وكتب مذكرات عن عمل وتاريخ ومشاكل كل منهم. وكانت غالبية منشورات القواعد الأساسية للحسابات فى التفاتيش وبركات من صنعة. كان فيما بعد هو المحافظ الوحيد الذى كان يعرف الادارة والزراعة وحسابات المشروع.

وجانت الفرصة إلى المستر جيتسكل بوفاة المستر اسكت فى سنة ١٩٤٥ بعد تقاعد مدير المشروع، صار مدير الشركة الزراعية. وكان موضوع تندر عند مفتشى الغيط: (محافظ اشتراكى فى مجتمع رأس مالى مع مديرى المشروع فى لندن) وكانت بالفعل مشاكلهم معهم لا تنقطع. ولو لم تكن الفترة انتقالية ولو لم تسانده حكومة السودان له لما استطاع أن يبقى.

هذا ومنذ أن تولى ادارة المشروع فى عام ١٩٤٥ فتح المشروع على مصراعية للسودانيين وللأجانب، ودعاهم بالحاح الى زيارته لمعرفة حقائق وخصائص المشروع الفريدة. وبدأت صلتى مع المستر جيتسكل كصلتى مع من سبقه من الرؤساء من قبله، ولكنها توثقت وامتدت الى درجة الصداقة بعد أحداث اضراب العمال فى ابريل سنة ١٩٤٦م والمزارعين فى يوليو سنة ١٩٤٦، عندما برزت مقدرته الادارية وناحيته الانسانية الناجحة فى تلك الازمات التى زعزعت حكومة السودان بل وامتدت الى الامبراطوية نفسها بالانزعاج.

اخذ (المستر جيتسكل) فى ذلك الوقت فى اكتشاف ميزات المشروع وفلسفته، والتحدث عنها فى الاذاعة لأول مرة ومرة لزوار المشروع. ثم تعرف سابقا الدنو. وكتب مذكرة نادرة عن تاريخ مؤتمر الخريجين. وساعدته رئاسته لمجلس كلية غردون لازدياد صلاته باساتذة وطلبة الكلية وغيرهم من المثقفين من خارج الجامعة، وكان أول خطاب له عند انتهاء دورة رئاستة مثار تعليق الصحافة والمجتمعات فى البلاد. ولم يكتف بذلك فقد زار بخت الرضا وحاضرهم عن مشروع الجزيرة وأجاب على الكثير من اسئلتهم. كما حاضرعن المشروع فى نادى الخريجين بودمدنى. وكانت أخر مسيرته فى مشروع الجزيرة كتابة المشهور عن مشروع الجزيرة (قصة التنمية فى مشروع الجزيرة).

هذه مقدمة بسيطة عن خلفية المستر جيتسكل حتى أربط بينها وبين ماجاء بخطابه الى السيد/ رئيس وفد السودان بالقاهرة فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ والصراحة التى اتسم بها والتى كانت جزءا من طبيعته.

خطاب مدير الشركة الزراعية السودانية إلي
رئيس وفد السودان بالقاهرة

عندما كتب المستر (جيتسكل) ذلك الخطاب دفع به كمسودة اليّ وطلب من ى أن أطلع عليه وأخبره بملاحظاتى قبل طبعه. وكانت تلك عادته فى كل الأشياء التى لا تمت بصلة الى عمل الشركة الروتينى. فهو شخص مغرم بالحوار والمشاورة وفى كثير من الأحيان يستفيد ويستعير رأيك ويتبناه.

ولما قرأت الخطاب عدت اليه وقلت له أن الذى يقرأ خطابك هذا الى رئيس وفد السودان بالقاهرة، يشعر بأنك تخاطبه وكأنه سيصير حاكما للسودان عند استقلاله لدرجة أنك تحاول تحسين العلاقة بين حزبه وبينكم. فرد علّى بأن السودان ليس بمستعمرة بريطانية أو مصرية، فحكومة السودان وصية فقط على السودان الى أن ينال استقلاله، وسيحدث ذلك عاجلا أم آجلا، ولا بد للناس أن يستعدوا له منذ الآن. وأنت ترى بأننى كنت دائما ولا أزال حتى فى هذا الخطاب أتحدث بصراحة وبحرية، فقد عشت فى هذه البلاد لفترة طويلة جديرة بأن تجعلنى مواطننا سودانيا. وعليه فلا أقل من أن أبدى مشاعرى فى هذه الناحية. أن ما جاء فى هذا الخطاب يعبر تعبيرا صادقا عما تكنه جوانحى فى النظر الى المستقبل.

ثم أضفت قائلا هل استشرت الحكومة فى هذا الخطاب.فرد على بأنه غير مسئول لدى الحكومة بأى حال من الأحوال حتى يستشيرها فى اعتقاداته، وكما تعلم فاننى لست بمستخدم حكومى تلزمنى قوانينها بالسير فى طريق مرسوم.

الآن وبعد هذه المقدمة اليكم هذا الخطاب:

التاريخ: ١٧/يوليو/١٩٤٦م

السيد/ رئيس وفد السودان

القــاهــرة

سيـــــــدى،،

لقد أحال إلىّ مدير مديرية النيل الأزرق برقيتكم الخاصة بمال احتياطى المزارعين، وأنى لأشعر أنه يلزمنى أن أرد عليك. لقد قامت الحكومة بتجميع مال

احتياطى المزارعين وبالتدريج نتيجة للتجارب التى مر بها المشروع فى السنوات ١٩٣٤/٢٩م، عندما أوشك المشروع أن ينهار لسوء المحصول وانخفاض الأسعار معا. ولكى نصان ضد تكرار مثل تلك الكارثة انشئ مال الاحتياطى، لكى يكون لنا مدخرا نعزز به الأرباح فى السنوات السيئة. وقد استعمل مال الاحتياطى بالفعل ليعين محصول ١٩٤٤م، وسوف نحتاج اليه لنفس الغرض ليعين محصول ١٩٤٦م، أما محصول ١٩٤٥م الذى يجرى صرف أرباحه وعلاواته الآن فقد كان أكبر محصول مسجل حتى الآن، وأرباحه وعلاواته تفوق ثلاثة أضعاف جملة ماكان يتحصله المزارعون قبيل الحرب. وهذا هو السبب الذى من أجله تحجم الحكومة من دفع أى شئ من مال الاحتياطى فى الوقت الحاضر. وستصرف الأرباح من محصول ١٩٤٦م فى أكتوبر بعد أن تنتهى الصرفيات عن محصول ١٩٤٥م فى اثناء الخريف، وعندئذ سيتزيد الحكومة حصة الأرباح من مال الاحتياطى البالغ قدره (١,٣,٠٠,٠٠٠) مليون وثلاثمائة ألف فسيظهر فى الحقيقة أن ماتبقى ليس بالشئ الكثير الذى يراد منه أن يغطى السنوات وليس الشهور، وان بدأ للمزارع الفرد أنه مال كثير وانه من رأيى الشخصى أن مال الاحتياطى إذا ماصرف للمزارعين الآن، فلابد أن يتركهم بلاحماية أمام ماقد يأتى (ومن يدرى؟) من سنين شديدة. وقد ينشأ من ذلك شعور بعدم الاستقرار والاطمئنان بالمغامرة فى مشروع الجزيرة، الأمر الذى قد يطيح فى النهاية بتلكم الغايات التى تعمل أنت ونوبك لتحقيقها، إذ أن استقلالكم فى مجال التعليم وفى الصحة يعتمد اعتمادا كبيرا على مقدرتكم على تنمية موارد السودان الاقتصادية، وذلك يعتمد الى مدى كبير على مشروع الجزيرة. وأنى أعتقد أنكم ستضرون بمزارعى المستقل وبأنفسكم وبوطنكم ان انتم ناديتم بتصفية الاحتياطى.

وقد ذكرت الحكومة انها ستتيح الفرصة للمزارعين ليبدوا وجهة نظرهم فى موضوع الاحتياطى الآن، الا أنها لن تتخذ قرارا قد يتصف بالعجلة فى أمر يهم السودان ككل. وانى اقترح عليك متى مادرست الأمر موضوعيا، وجدت أنه لابد من أخذ القطر كله فى الاعتبار وليس المزارع وحده فقط.

انى اوافقك على أن الاتفاقية تفتقر لحد ما لعنصر التفاهم المشترك بين الطرفين، لكنها فى نظرى ليست مجحفة. وكان لابد للحكومة فى الوقت الذى عقدت

فيه الاتفاقية أن تتصرف كوصى على المزارعين. ومع كل فأن المزارعين لو سئلوا فى تلك الأيام عما اذا كانوا يرغبون فى قيام المشروع لأجابوا بالنفى. ترى هل كان من الممكن لوطنكم ان يحرز مثل هذا التقدم دون هذا المشروع؟ أنا أعلم أنك تعتبرنا حركة استغلالية. غير أنى أخالفك هذا الرأى. واكرر مرة أخرى ان أية نظرة ودراسة موضوعية لابد أن تكشف أن ارتباط شركتى بهذا المشروع قد جلب للمزارعين ولوطنكم رصيدا ستئول لكم ملكيته الكاملة فى وقت وجيز. وماكان لهذا الرصيد أن يتحقق دون مساعدتنا، ومع أن شركتى مثل الحكومة والمزارعين لديها استثمار فى المشروع بغرض الربح، الا أن الربح الذى تجنيه ليس مفرطا ولا هو معدوم التوازن مع ربح الطرفين الآخرين، اذا مأخذ فى الاعتبار قصر مدة الامتياز الممنوحة للشركة. وانى لا أتوقع أن تشاركنى الرأى، لأنى أعتقد انك لا تعرف الحقائق. لكنى الفت نظرك الى أن بلادك قد لا تزال تحتاج لاستجلاب رأس المال الأجنبى ليسهم فى مشروعات التنمية والعمران، وأن الهجوم الذى تشنه على الشركة التى صنعت الكثير لمساعدة بلادك فى الماضى سوف لا يشجع الناس فى استثمار أموالهم فى المستقبل.

وأشعر أننى أتحدث بصراحة، لأن ارتباط شركتى بالمشروع كما تعلم سوف ينتهى فى عام ١٩٥٠م. فاذا كنت تعتبر الاتفاقية الحالية غير منصفة، فلابد أن تبدأ التفكير منذ الآن فى نوع الاتفاقية بين المزارعين والحكومة، حكومتك، بعد ١٩٥٠م. وفى أثناء ذلك لابد أن تتذكر أن كل زيادة قد تعطيها المزارعين تكون قد أخذتها من نصيب البلاد ككل. فقبل أن تدين النظام الحالى بالاجحاف يجب أن تبتكر نظاما أعدل منه ليكون خلفا له، وانى أود أن انتهز هذه الفرصة لأقول لك انه مما يرثى له أن يكون بيننا وبين حزبكم هذا القدر الكبير من سوء التفاهم والكراهية. ان هناك عددا كبيرا من البريطانيين فى السودان خصوصا بين أصدقائى الذين هم أصغر منى سنا، يتعاطفون مع رغبتكم فى ادارة بلادكم بأنفسكم، ويسرهم أن يروا بلادكم تأخذ قسطا متزايدا مع من حولها من البلاد العربية فى منطقة الشرق الأوسط. الا أنهم يشعرون من وجهة نظرنا جميعا كسكان لعالم تتزايد خطورته، أنه لابد لنا لكى نحرز تقدما للأمام من أن نتعاون وأن نبنى جسورا نتغلب بها على عداوتنا القومية. ان كل من رجالكم ورجالنا يرثون تحيزات ناتجة من تاريخنا. أيكون

مستحيلا أن نبنى علاقات من الصداقة قائمة على النظرة الواقعية لعالم اليوم؟ قد يكون ذلك من الصعب لرجال مثلك ومثلى. لكننى أورد حديثى معبرا عن من هم أصغر منى سنا، سواء كانوا فى جانبكم أو جانبنا. اذ أن المستقبل يكمن فى أذهانهم هم. أفلا يكون من الأفضل أن نسوقهم للتفكير فى قضايا العالم وضرورة اتخاذ اسلوب مشترك للنظر فى المشاكل فى ذلك الضوء، اذ أن كل من العلم والحرب والاقتصاد تؤكد كل يوم أن مشكلتنا فى الأصل واحدة وهى ليست مجرد مشكلة قومية أو وطنية.

هلا أنجزت شيئا يذكر فى القاهرة؟ ان لم يكن كذلك فلم لا تعود للسودان وتشرع فى بداية جديدة من وجهة نظر مشتركه وبعد كل قد تجد أن الكثيرين منا لا يختلفون عنك فى التفكير، واننى لست موظفا لدى الحكومة، لكننى قد أمضيت حياتى فى السودان.وكرجل انجليزى اعتيادى أشعر أن عالمنا الذى نعيش فيه اليوم سوف يسير قدما بالتعاون، لكنه سينتهى الى فوضى متى استمرينا فى فقداننا الثقة فى بعضنا البعض.

مخلصكم

أ.جيتسكل

المديـــر

لابد لى من ذكر بعض الملاحظات. أن الذى حدث هو أنه بعد مضى حوالى العشر سنوات من تاريخ هذا الخطاب، تحققت توقعات المستر جيتسكل. بأن صار (السيد/ اسماعيل سيد الأزهرى) أول رئيس لمجلس وزراء السودان بعد الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٥٥، والتى أدت الى اعلان الاستقلال فى أول يناير من عام ١٩٥٦. وعليه فان هذا الخطاب قد وصل الى الشخص المعنى به ولم يضل طريقه.

والآن ماذا كان وقع ماجاء بالخطاب المرسل اليه عام ١٩٤٦ بعد أن صار حاكما للسودان فى عام ١٩٥٥- سترى ذلك فى الأحداث التالية:

أولا: إن المال الاحتياطى سينخفض الى ٨٠٠،٠٠٠ جنيه فقط وهذا المبلغ يعتبر صغيرا اذا نظرنا الى ماقد نحتاج اليه فى السنوات التالية.

ثانيا: إن مطالبة الاتحاد المتكررة من الصرف من هذا المال بدون تقدير لظروف المستقبل، تخلق بلبله فى أذهان المزارعين قد تؤثر فى الانتاج.

هذا ولما أحيل الى الحكومة، فقد كان السيد/ رئيس الوزراء، "السيد/الأزهرى" أشد اصرارا من حكومة السودان فى سنة ١٩٤٦ بالنسبة لأهمية الحفاظ على هذا المال بالنسبة لظروف المستقبل، وهو نفس المعنى الذى جاء فى خطاب المستر جيتسكل الذى أرسله اليه فى ١٩٤٦/٧/١٧. وأما بالنسبة للاتفاقية، فانه لم يتخذ أى خطوات لتعديلها أولتغييرها بل تركها قائمة على أصولها.

نهاية وعقابيل الأضراب

لقد ذكرت سابقا بأن الاضراب أخذ فى البداية بتوقف العمل فى ثمانية من التفاتيش الكائنة فى القسم الوسط من الجزيرة، والذى كان أكثر الأقسام استقرارا ووعيا، وكان ذلك فى أواسط شهر يوليو سنة ١٩٤٦. ورويدا رويدا انضمت بعض التفاتيش من القسم الجنوبى. وأما التفاتيش الواقعة شمال الحصاحيصا فقد استمرت فى القيام بعملها حتى ذلك التاريخ ولو أن أغلبها انضم فيما بعد. ابتدأ الاضراب مطلبيا بطلب صرف المال الاحتياطى، ولكن سرعان ماانقلب الى معركة سياسية كان يقودها حزب الاشفاء ومؤتمر الخريجين العام. لم يصاحب هذه الحركة ذلك النشاط الحزبى، لما كان من الممكن أن يتطور ويمتد الاضراب بتسجيل٧٥٪ من مزارعى المشروع. وبالرغم من ان الاضراب قد تقلص الى نهايته فى يوم ١٩٤٦/٧/٢٨م، فان بعض الأوساط كانت تحاول الا يفوتها فضل السبق فى تصدر شئون المزارعين بالجزيرة. فلقد كانت تتجاذب المزارعين عدة فئات. كانت الفئة الأولى لجنة المزارعين التى فرضت نفسها وأخذت تتفاوض مع الحكومة ومع لجنة الجزيرة المختارة، وكانت الحكومة تعترف بها ضمنيا لأنها كانت تتكون من المزارعين وأغلبهم من القسم الوسط. ثم كان حزب الاشقاء المسيطر على مؤتمر الخريجين العام، ثم بعد ذلك طائفة الختمية.

كان من سياسة البريطانيين فى الحكومة أن يدونوا محتويات المقابلات التى تحدث فى مذكرات ويسمونها (مذكرات داخلية مكتبية)، وتحفظ فى الدوسيهات الخاصة بالموضوعات المعنيةكما، يرسل منها صور الى من يهمهم الأمر. وكانت تلك المحتويات تعتبر سرية ولا تنشر محتوياتها. كان من ضمن تلك المذكرات واحدة نمرة ب س/س-ب-ر/٢/ج-١ بتاريخ ١٩٤٦/٨/٧ تحكى مقابلة تمت بين المستر

(هندرسن) نائب السكرتير الادارى وبين وفدين وكانت محتوياتها كما يلى:

(فى يوم الجمعة الموافق ١٩٤٦/٨/٢م. قابلت وفدين بخصوص الجزيرة).

الوفد الأول:

وكان يتكون من زعماء الختمية انتدبوا بواسطة السيد على الميرغنى للاتصال بالمزارعين.

١- لقد فهمت بأن نية السيد كانت متجهة الى ان يستعمل نفوذه فى اقناع المزارعين للعودة الى أعمالهم. ولو لم يأتوا الى بعد نهاية الاضراب، لكنت قد نصحتهم بالايورطوا السيد فى تقديم توصيات الى سعادة الحاكم العام لايمكن قبولها وتسبب احراجا للسيد.

٢- كان الوفد يتكون من : السيد/ ادريس الادريسى، الشيخ عبدالحميد المهدى، سيد أحمد سوارالذهب، أحمد أفندى حسن خلفية، الشيخ أحمد السيد الفيل.

٣- وبعد المفاوضة عن الموضوع الذى جاءوا من أجله والذى يتعلق بالمزارعين أخذوا فى ابداء وجهة النظر فيما يلى:

إن صرفية شهر يونيو ذهبت كلها فى تكاليف المعيشة، وصرفية شهر يوليو فى تكاليف القليع لسيقان القطن. وأما صرفية شهر سبتمبر فستكون الحاجة ماسة اليها فى مصاريف المعيشة. والصرفية المستحقة حاليا فلن تغطى تكاليف الزراعة خلال شهرى أغسطس وسبتمبر. وتقدموا بعد ذلك بتفصيلات مفصلة.

٤- ثم اقترحوا على الحكومة بدلا من أن تحدد دفعيات من المال الاحتياطى فى تواريخ معينة لصرف ال(٤٠٠,٠٠٠) جنيه، كان من الأفضل تقديم الصرفيات الى المزارعين من وقت لاخر من المال الاحتياطى لتغطية تكاليف الزراعة. كانت أفكارهم بأن فى ذلك تحوط ضد التضخم، لأن الصرف يمكن التحكم فيه وأن كل المال سيصرف فى تكاليف الزراعة.

وكان من رأيهم كما يبدوا قيام هيئة مشتركة لتقييم الموقف على ضوء نتائج محصول موسم ١٩٤٧/٤٦م عندما يتضح كم من نسبة المبالغ المدفوعة سيكون خصما على المال الاحتياطى وكم على حساب السلفيات (بدون أرباح) على أن يخصم ذلك من أرباح ١٩٤٧م.

كانت النقطة التى يرمى اليها الوفد هى بأن الذى حدث لم يكن فى واقع الأمر اضرابا أبدا، بل أنه كان فقط لأن المزارعين لم تكن لديهم أموال كافية للبداية للعمل الزراعى. وأضافوا بأن المزارعين فى طوال سنوات الحرب كانوا يعيشون فى ديون باهظة اضطرتهم لبيع أراضيهم ومواشيهم. وأستطاعوا فقط هذه السنة من سداد بعض الديون بعد أن لم يبق أى شئ للبيع. وبدلا من أن يسقطوا فى الديون مرة أخرى فانهم يرغبون فى السحب من المال الاحتياطى لتمويل المحصول الجديد، فى الوقت الذى يجرى فيه النظر فى توصيات اللجنة الخاصة بخصوص الأسس والقواعد الاقتصادية للمشروع.

الوفد الثاني:

كان هذا الوفد هو وفد مؤتمر الخريجين العام. وبعد المقدمة أخذوا فى الحديث بأنهم يريدون أن يوضحوا بأنهم لم يكونوا يشجعون المزارعين فى أن يعارضوا اقتراحات الحكومة المعقولة. كانوا كما ذكروا يحاولون الحصول عن تكاليف المعيشة بالنسبة للمزارعين حتى يكون مطلب المزارع اكثر واقعية ووضوحا لدى الحكومة، بدلا أن يقوم المزارع بتغيير الأرقام حسب اجتهاداته الخاصة. وكان ماخلصوا اليه من تقديرات يماثل ما جاء فى الكشف الذى قدمه وفدالختمية، وذلك بأن المزارع فى واقع الأمر لم تكن لديه الامكانيات الكافية لبداية العمل. جاء فى تقديراتهم بأنه فى خلال الشهر الأول لبداية المحصول فأن المزارع سيكون محتاجا الى نحو عشرة جنيهات كرأس مال لمقابلة التكاليف التالية:

نظافة أبى عشرين وأبى ستة	= ١٢٠ قرشا
تسريب الحواشة	= ٨٠ قرشاً
الحش على الأقل	= ٥٥٠ قرشاً
الزراعة	= ١٦٠ قرشاً
الرى	= ٤٠ قرشاً
الجملة	= ٩٥٠ قرشاً

وفى مقابل ذلك فإن المزارعين سيأخذون ٢٧٠ قرشا من المال الاحتياطى و٢٤٠ قرشا من السلفيات من الشركة. ويعنى ذلك بأنهم اذا عادوا الى أعمالهم فلن يبقى

لديهم مال بعد انقضاء عشرة أيام أو اسبوعين. وأضافوا بأن الأربعة جنيهات التى استلمها المزارع فى شهر يوليو زائدا الـ ٢٥٠ قرشا السلفيات التى استلمها فى نفس الوقت، ستكون فقط كافية لقليع سيقان القطن. وذكروا بعد ذلك بأن المزارع وعائلته المكونة من خمسة أشخاص، بصرف النظر عن كل أمور السوق السوداء، فانه سيحتاج الى حوالى سبعة جنيهات فى الشهر للحفاظ على مستوى المعيشة. ان محصول الذرة مكلف لأن المزارع عليه أن يستخدم ستة من العمال بصفة مستديمة للقيام بالاعمال المطلوبة، وحسب أسعار الذرة الرسمية، فان سبعة أرادب ونصف من كل عشرة أرادب تذهب الى تكاليف الانتاج.

ولقد زعموا، ولقد تأكد لى هذا الزعم فى محادثتى مع مفتش الشركة، بأن تقديرات المسئولين لمحصول الذرة مبالغ فيها بدرجة كبيرة جدا فى السنة الماضية.

ونقطة أخرى أبرزوها ردا على تأكيدى، بأن كل هذه المشاكل قد برزت الى السطح فقط عندما علموا بأمر المال الاحتياطى، وذلك لأن المزارعين كانوا سعداء للغاية فى شهر يونيو، ويخالفون ذلك بأن مندوبين من المزارعين ذهبوا الى بركات فى يوم ٢٥ مايو واوضحوا بأنه على الرغم من كثرة المحصول، فانهم قد قابلوا صعوبات قاسية فى هذه السنة وطالبوا بمنحة من المال الاحتياطى.

قرارات لاحقة

أخبرت سعادة السكرتير الادارى بالانابة والسكرتير المالى بالانابة بخلاصة ماجاء بأعلاه وتحدثت الى مدير مديرية النيل الأزرق بمدنى بالتلفون.

وأخبرنى بان الموقف على مايرام.

لجوء لجنة المؤتمر الي مدير الشركة الزراعية:

بعد أن يئست لجنة المؤتمر التى أوقفت نفسها للتحدث عن المزارعين فى مساعيها مع الحكومة، لجأت فى نهاية الأمر لمدير الشركة الزراعية فيمايلى:

كانت الحكومة منذ البداية لا تعترف بهذه اللجنة، وكانت تأخذ فى مفاوضتها مع لجنة المزارعين. وعندما تم الاتفاق مع هذه اللجنة اسقط فى يد جماعة المؤتمر لأنهم وجدوا بأنهم لم يكن لهم أى دور غير اثارة وتشجيع الكثير من المزارعين على

الاضراب. ولقد ذهب الكثير من المزارعين الى ام درمان بدعوة من المؤتمر للضغط بهم على الحكومة لاجابة المطالب. وأخذ يفاوض فى الوقت الذى تم فيه الاتفاق بين الحكومة ومندوبى المزارعين بمدنى، والذى اتخذ فيه القرار النهائى بعد الاستماع الى توصيات لجنة الجزيرة الخاصة، كما جاء فى منشور السكرتير المالى بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٨م.

بعد ذلك أخذ المزارعون يعودون الى أعمالهم. ووجدت لجنة المؤتمر نفسها وحيدة فى الميدان. فأرسلت برقية بتاريخ ١٩٤٦/٨/١م. الى الحاكم العام تقترح فيها صرف كل الـ (٤٠٠,٠٠٠) جنيه فورا.

ورد عليهم مساعد السكرتير الادارى بخطابه بتاريخ ١٩٤٦/٨/١م أى فى نفس اليوم الذى أرسلوا فيه البرقية الى الحاكم العام. جاء فى ذلك الخطاب مايلى:

" وأما بخصوص برقيتكم الى سعادة الحاكم العام بتاريخ اليوم مقترحين فيها صرفا فوريا لمبلغ الـ (٤٠٠,٠٠٠) جنيها، فلقد أمرت بأن أوضح لكم بجلاء بأن قرارسعادة الحاكم العام بخصوص المال الاحتياطى حسبما جاء فى الاعلان الموجهالى المزارعين والذى نرفق لكم صورة منه مع هذا، هو قرار نهائى. لقد نظر للأمر من كل جوانبه، وقرر بناء على ذلك بأن أى زيادة فى الصرف فى هذا الوقت سيكون من شأنها ليس اضعاف المال فحسب بالنسبة للصرفيات فى ١٩٤٧م عندما يكون الباقى من أرباح موسم ١٩٤٦/٤٥م القابلة للتوزيع فقط حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، بل انه ليس فى مصلحة المزارعين الحقيقة فى الوقت الحاضر، لأنه من شأنه أن يرفع تكاليف المعيشة والزراعة فى الجزيرة. وشعر سعادة الحاكم العام بأن صرفية مبلغ (٢٠٥,٠٠٠) جنيها فى يوليو و(٦٦,٠٠٠) جنيها فى ٣ أغسطس و(١٠٠,٠٠٠) جنيها فى أوائل سبتمبر و(٦٦,٠٠٠) جنيها فى أكتوبر و (٢٠٠,٠٠٠) جنيها فى نوفمبر، يجب أن تكون كافية لاحتياجات المزارعين الحالية. هذا وبناء عليه فانه لمن صالح المزارعين وأيضا من صالح كل البلاد أنهم يجب أن يعودوا الى أعمالهم الآن، ويتعاونوا مع مدير المديرية فى تعيين مندوبيهم للتباحث فى المسائل الأساسية مع الطرفين الآخرين".

لم تجد اللجنة أى مغنم تقدمه للمزارعين من الحكومة التى قصدت أن تستقيهم من نفس الكأس التى أجبروا الحكومة أن تشرب منها بازعاجها بالاثارة فى المشروع

وترويج وتشجيع الاضراب. ولقد نجحوا نجاحا باهرا فى ذلك، اذ لم يزعج ذلك حكومة السودان والشركة الزراعية وحدها، بل أزعج حتى الامبراطوية البريطانية التى كانت مصانعها تعتمد اعتمادا كليا على قطن السودان.

وبناء على ماتقدم فلم تجد الجنة مخرجا الا اللجوء الى مدير الشركة الزراعية. فأرسلت له برقيتين كمايلى:

(مدير الشركة الزراعية بركات ١٩٤٦/٨/٨م).

اقنعتنا دراستنا الدقيقة لمشكلة مزارعى الجزيرة، أن عجز المزارعين المالى هو المانع الحقيقى لعدم بدايتهم فى العمل. لذلك نتوقع منكم بوصفكم الطرف الثالث فى المشروع، أن تستندوا قضية المزارعين لحلها حلا عاجلا لتفادى الكوارث التى تنجم عن أى تأجيل لحل هذه المشكلة.

(المؤتمر)

وبعد يومين الحقوها بالبرقية التالية لأن المزارعين أخذوا فى السفر من أم درمان سريعا الى الجزيرة.

"مدير الشركة - بركات ١٩٤٦/٨/١٠م

على الرغم من عدالة مطالب زراع الجزيرة التى اقتنع بها المؤتمر، وعلى الرغم من موقف الحكومة الذى لا يسنده منطق ولا عدل ازاء تلك المطالب قرر المؤتمر لاعتبارت وطنية عليا عودة الزراع لاستئناف عملهم، وهو يعلم سيواجهون ضائقة مالية لا قبل لهم بها. والمؤتمر ينتظر من كل من الحكومة والشركة أن يثبتا حسن نيتهما بأن يعملا لصرف المال الذى يمكن الزارع من مواصلة العمل بنجاح وسيواصل المؤتمر السعى لتحقيق مطالبهم".

(المؤتمر)

وجاء بعد ذلك رد المستر جيتسكل الذى كان وقتها مدير الشركة الزراعية كمايلى:

" ٢٢٤ المؤتمر- أم درمان ١٩٤٦/٨/١١م

الشكر كله لصبر وحكمة أغلب الرجال، وانتم من ضمنهم، فلقد عادت الامور فى

الجزيرة تقريبا الى حالتها الطبيعية، فتمت زراعة ٦٧٪ من الذرة و٤٧٪ تم تنظيفها، وفى القطن تم تنظيف ٤٥٪. لا اتفق معكم فى الأرقام المنشورة فى (صوت السودان) بخصوص حسابات المزارعين لأنها غير صادقة وسأكتب ردا مستوفيا. يسعدنى أن يحضر بعضكم الآن وينزلوا ضيوفا معى لبضعة أيام للتعرف على حقيقة الموقف بدون وسيط".

(جيتسكل)

"مدير الشركة الزراعية – بركات – ١٩٤٦/٨/١٧م.

شكرا لتلغرافكم نمرة (٢٢٤). سيقوم مندوبو المؤتمر بالسبت وسيتصلوا بكم لتحديد ميعاد لزيارتكم ببركات".

(المؤتمر)

ربما يلاحظ القراء أن رد المؤتمر على برقية المستر جيتسكل جاء متأخرا بعد ستة أيام، وكما يبدو مما سمعته من بعضهم عند حضورهم للمقابلة، بأن هذا التلغراف أوقعهم فى حيرة هل يقبلوا كل ماجاء به أو يقبلوا نصفه ويتركوا الباقى. كان النصف الأول هو النزول فى ضيافته والنصف الثانى الزيارة فقط ثم أخذوا فى استغلال البرقية الى أبعد حد ونشروها فى الجرائد انتقاما من الحكومة بأن مدير الشركة الزراعية دعاهم للتشاور معهم فى صرف الاحتياطى للمزارعين. وقد أزعج ذلك الحكومة أيما أزعاج، لأن المستر جيتسكل لم يستشر أحدا فيما يريد أن يفعله، وسيظهر ذلك فى الخطاب الذى أرسله السكرتير المالى الى المستر جيتسكل ورده عليه فيما بعد.

لابد أن أذكر بأن المستر جيتسكل عندما أرسل برقيته الى المؤتمر، سألنى ان كنت اعتقد بأن المندوبين سيقبلون ضيافته. فقلت له بأنهم سيقدرونها، ولكن لا أعتقد بأنهم سيقبلونها بالنزول معك لأن ذلك سيجعل موقفهم صعبا ومحرجا لدى المزارعين فى الوقت الذى لم يتسجب لما يطالبون به من صرف الـ(٤٠٠,٠٠٠) جنيها كلها فورا، ولأن هناك عداوه بين حكومة السودان وبين مؤتمر الخريجين العام الذى يسيطر الآن عليه حزب الأشقاء المعارض، وذلك لرفض حكومة السودان وارجاع مذكرة الخريجين فى عام ١٩٤٢م. وهذا هو السبب الذى جعل ابراهيم أحمد الذى أنضم الى حزب الأمة المتعاون مع الحكومة والذى كان رئيسا للمؤتمر فى ذلك

الوقت، يخسر الرئاسة إلى اسماعيل الأزهرى رئيس حزب الأشقاء المعارض لسياسة الحكومة. فقال لى : ولكنى أنا لا أمثل الحكومة ولست بمستخدم معها. وهم يعرفون ذلك، فلماذا لا يقبلون دعوتى لهم، فقلت له بأن السودانيين لا يفرقون بين موظفى الحكومة والشركة الزراعية، لأن الماركة واحدة. فالمزارعون كما تعرف يطلب منهم المفتشون فى الغيط بأن يعاملونهم بنفس معاملة مفتشى الحكومة فى كثير من الأحيان، مما دعا مدير المديرية سابقا أن يلفت نظر الشركة الزراعية بأن المفتشين الأنجليزى بالغيط يظهرون بمظهر السلطة فى معاملتهم مع المزارعين، وحذروا بوقف هذا التصور فورا. وقد أرسلت الأدارة منشورا. بذلك ولكن بالرغم من ذلك فلا تزال هذه النظرة باقية وسارية المفعول. وحتى الآن فلا يزال المدير " سعادتك" والفتش "جنابك" يطالبونها كحق من حقوقهم. ثم أضفت بأنه هو نفسه يعترف بهذه العداوة فى خطابه الى رئيس وفد السودان ويسعى لتجاوزها. ,لعل فى مبادرته هذه نوعا من ذلك. وكما توقع فانهم قبلوا الثانية وتجاهلوا الأولى .

الاختلاف بين السكرتير المالي ومدير الشركة الزراعية حول وفد المؤتمر للجزيرة

ذكرت سابقا خبر الدعوة التى قدمها المستر جيتسكل الى بعثة مؤتمر الخريجين العام للقيام بزيارة الى الجزيرة. وكما يبدوا فان الدعوة لزيارة الجزيرة من مدير الشركة الزراعية قد سببت انزعاجا شديدا للأوساط الحكومية فى الخرطوم كما سنرى من الخطاب الذى وجهه (المستر كمنز) السكرتير المالى لحكومة السودان والمسئول عن المشروع، ورد المستر (جيتسكل) عليه. وكما هو ظاهر من الخطابين، فأن هناك اختلافا كبيرا بين الرجلين فى هذه الناحية فحكومة السودان ممثلة فى سكرتيرها المالى لا تريد أن تعترف بالمؤتمر ومصممة على الا تتيح له الفرصة بأخذ أى فضل فى حل المشكلة، حتى يظهر أمام المزارعين وكأنه استطاع أن يجلب لهم أية منفعة من الاضراب. وأما المستر (جيتسكل) فأنه يعمل مستقلا بأفكاره ويعتقد، بصرف النظر عن اعتراف الحكومة بالمؤتمر أو عدمه، بأن هذه المشكلة سببها الأساسى أن الناس اذا جهلوا الحقائق، وكان لهم الحق فى معرفة الحقيقة، فلابد للمسئولين أن يعترفوا بهذا التقصير ويحاولا اصلاحه. هذا هو سبب الاختلاف بين

عقليتين: "الأولى سياسية والثانية مستقلة فى تفكيرها فى معالجة المشكلة.

ونقطة أخرى وهى أن المستر جيتسكل يعرف بأن المؤتمر يمثل المثقفين، وليست هناك أية مصلحة فى حرمانهم من معرفة الحقائق عن المشروع . والمستر جيتسكل شخص عاش فى المنطقة ومتعايش مع المزارعين الذين يلتقى بهم مع مؤتمر الخريجين العام. فأى حرج للحكومة تسببه زياده بعثة من المؤتمر الى الجزيرة، ليروا الحقائق بأنفسهم وبدون واسطة بعد نهاية الأضراب، ودعنا الآن نعيش مع هذين الخطابين:

" نمرة: ف.د-ك/ ٢٣٧-٢٠-١/٣٨ سرى للغاية

الخرطوم ١٥/أغسطس/١٩٤٦م.

عزيزى جيتسكل

نحن هنا فى الخرطوم كنا فى قمة السرور عندما علمنا من مدنى بأن الموقف فيالجزيرة تحسن الى أبعد حد. وأصبح واضحا بأنه فى الواقع كل المزارعين قد عادوا الآن الى أعمالهم وندرك بأنهم يشعرون بأنهم قد ضللوا بواسطة المضللين الذين ذهبوا الى ام درمان.

إن آخر المزارعين الباقين فى الاتصال مع مؤتمر الخريجين العام عادوا الى الجزيرة من يوم السبت الموافق ١٩٤٦/٨/١٠م. قام المؤتمر فى اللحظة الأخيرة، لانقاذ ماء الوجه، بمحاولة لينال الفشل فى ارجاع المزارعين الى شغلهم. لكنا نعلم فى حقيقة الأمر بأن الأغلبية قد عادت الى مزارعها قبل هذه البقية التى بارحت أم درمان مؤخرا.

قام المؤتمر بمحاولتين للتأثير على الحكومة فى تغيير القرار المعلن الى المزارعين بتاريخ ٢٨/يوليو. وذلك أولا بتاريخ ٣١ يوليو عندما طالبوا بالصرف المستعجل بملبلغ الـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيهم. وثانيا بتاريخ ٥/أغسطس عندما استعجلوا صرف الـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، المستحق الدفع فى فى نوفمبر- بأن يتقدم الى أغسطس. قد أخبروا بعبارات جازمة بأن قرار تنظيم الدفع المعلن الى المزارعين فى ٢٨/يوليو كان قرارا نهائيا وأنه لن يحدث فيه أى تبديل. أما بخصوص المدلولات الاقتصادية التى اخذوا على عاقتهم جميعا، فهذه قدجرى تحويلها الى الجهات المعنية أعنى مدير مديرية النيل الأزرق. أما بخصوص السلفيات فان الخط الذى نسير

عليه هو أن هذا موضوع محلى وأن المزارعين يمكن أن يتحروا عنه فى مكاتبهم الخاصة بهم. ونحن فى اتفاق تام مع آراء مدير المديرية بالانابة. والذى قد علمنا بانكم وافقتكم عليها بالا تجرى أية اعلانات بعد ذلك.

نشرت جريدة الرأى العام فى عددها الصادر بتاريخ ١٢/ أغسطس بأن المؤتمر قد تلقى برقية منكم تدعوهم فيها بالتوجه نحوكم لقضا ء بضعة أيام معكم من أجل دراسة الموقف الحالى. أرفق مع هذا الترجمة – وبتاريخ ١٣/ أغسطس نشر فى نفس الصحيفة بأن البعثة ستسافر الى الجزيرة فى يوم السبت – حسب الملخص المرفق" ترجمه".

اننى مضطر بأن أذكر بان هذا التطور جاء كمفاجأة تامة فى الخرطوم، بأن تعترف الحكومة بالمؤتمر كأداة للوساطة، وأنها يمكنها فى أى حال من الأحوال أن تتعامل معهم فى سمة كهذه. ان الحكومة لتدرك بأن مزارعى القطن مهتمون فى، أن يكون لهم تمثيل أوسع ومباشر أيضا فى ادارة أموالهم الاحتياطية. وقد أخطروا المزارعون بنية الحكومة فى أستنباط الطرق التى تمكن من سماع آرائهم فى استعمال هذه الأموال وفى الامور الاخرى التى سيكون لها تاثير على منفاعهم الاجتماعية كمزارعين. وكما أوضحت– وحسب تلغرافهم بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٠ (صوره مرفقة)– فان المؤتمر يحاول أخذ الفضل فى انهاء الاضراب معبرين عن ذلك كاقصى أمانيهم. هذه الأمانى– كيفما كانت، لم تكن لهذا السبب عن غيره، كما كانوا يبدونها عندما تجرى مقارنتها مع النشرة التى يجرى توزيعها بأوسع نطاق فى كل مكان بواسطة المؤتمر. أرفق مع هذا واحدة من هذه النشرات مع ملخص ترجمتها. اننى أعتقد بانه سيكون من المفيد جدا لك أن تكون على حذر فى أية مباحثات يمكنك أن تجريها مع هؤلاء السادة.

أنك ستدرك ولاشك فى ذلك، بأن غرضهم الوحيد هو أن يجعلوا لهم رأس مال من هذه الزيارة. على الواحد منا أن يكون حذرا للغاية مع هؤلاء الذوات، ولقد نبهنا على مدير المديرية بالانابة بأن تكون له أقل مايمكن من الاتصالات معهم.

صديقك المخلص

ج.م. كمنز

السكرتير المالى

وفيما يلى النشرة المشار اليها:

" نشرة" يصدرها وفد السودان بالقاهرة

نشرت الصحف المصرية على اختلافها أنباء تجمهر مزارعى الجزيرة والبرقيات التى أرسلوها الى رئيس وفد السودان. وقد طيرت وكالات الانباء الأجنبية والعربية حوادث زراع الجزيرة الى صحفهم فى الخارج. وعدت ذلك كله من دلالات الضيق وسياسة السلب والافقار التى درجت عليها حكومة السودان وشركاتها. كل ذلك يجرى فى الوقت الذى تتشدق فيه الصحافة الاستعمارية الانجليزية وأذنابها برفاهية السودان. وقد أبرق رئيس الوفد مدير الشركة الزراعية بواسطة مدير النيل الأزرق فى ذلك.

رد المستر جيستكل

الشركة الزراعية السودانية بركات فى ١٧/أغسطس/١٩٤٦م.

عزيزى كمنز،،

أشكرك على خطابك بتاريخ ١٩٤٦/٨/١٥ الخاص بالمؤتمر. وأننى لمتأسف للغاية اذا كان ردى على تلغراف المؤتمر المرسل الى مترجما بأن عليهم الحضور والنزول معى ليروا الحقائق الصادرة على الطبيعة، قد سببت احراجا للحكومة.

لم تدر بخلدى أية فكرة بأن الحكومة المركزية كانت تنظر فى أية لحظة واحدة بتوسط أو تدخل فى اضراب المزارعين هذا بواسطة المؤتمر أو أى جهة بعد ٢٨ يوليو. لقد فهمت بأن قرار الحكومة المتخذ بتاريخ ٢٨ يوليو كان نهائيا، وأن تلغراف السكرتير المالى الّى بتاريخ ٣ أغسطس طالبا منى أن أخطر كل من يهمهم الأمر كان قرارا نهائيا يؤيد ذلك الفهم. وقد جرى وضع هذا التلغراف فى كل تفتيش وفى كل لوحات اعلانات المكاتب فى ظرف ١٢ ساعة من تاريخ وصوله. وفى واقع الأمر فأن معظم المزارعين عادوا الى أعمالهم. وفى أماكن قليلة فان مندوبى المزارعين مايزالون يتسكعون فى الخرطوم يقدمون الكثير من البيانات المضللة عن حسابات المزارعين الى المؤتمر والى الصحافة. ولقد كنا نعقتد بأن الحكومة المركزية ستخبر هؤلاء بأن القرار النهائى قد تم اتخاذه، وأنهم يجب أن يعودوا الى هنا للقيام بأعمالهم. لقد طلبت من جورج بريدن (مدير المديرية) لكى يتصل بالخرصوم لاعطاء

هؤلاء البقية من المزارعين مهلة ٤٨ ساعة للعودة الى حواشاتهم والا سيعرضون أنفسهم الى نزعها.

لم يكن ردى على أى حال من الاحوال دعوة للوساطة، والتى لم أدرك كيف كان يمكن أن تتبادر هذه الى ذهن أى أحد. لقد كانت دعوتى منصبة فقط:

أ- لنريهم بأن العمل عاد الى طبيعته اذ أنهم كما يبدوا كانوا تحت التاثير بأن الأضراب لايزال قائما.

ب- لنشرح لهم بأن حسابات المزارعين التى تم نشرها فى الصحف لم تكن صحيحة ومضللة.

جـ- لنتقدم لهم بالدعوة ليروا معى الحقائق الشاغرة بخصوص مزارعى الجزيرة على الطبيعة وهو المكان الوحيد الذى يمكن فيه معرفةالحقائق الساطعة وتكوين الأفكار الحقيقية. وبما أن الصحافة كانت تطفح بالبيانات المضللة بخصوص هذا المشروع لمدة شهر مضى، لقد رأيت بأنه لن يتسبب أى ضرر اذا أفسحنا لهم المجال لرؤية بعض الحقائق الصادقة، ومن واقع الأمر فانهم لم يردوا على دعوتى لهم (وكان ارسال هذا الخطاب قبل وصول تلغراف المؤتمر بقبول الدعوة والحضور للزايرة ولقد سبق وذكرت بأن الرد تاخر أكثر من اللازم).

وأرفق مع هذا صورة من تلغراف المؤتمر الىّ وردى عليهم.

مرة أخرى فانى أتقدم بالاعتزار اذا كان عملى هذا قد سبب احراجا للحكومة. ان باعثى لذلك هو أعتقادى بأن الرد الأفضل للأنتقاد المضلل ليس السكوت عليه، أو فقط نشر مقالة للرد على ذلك بل هو مواجهة الانتقادات بالحقائق بغير التواء.

صديقك المخلص

آرثر جيتسكل

زيارة بعثة مؤتمر الخريجين العام للجزيرة

وما ان سمع حزب الامة بزيارة الأشقاء الذى كان يسيطر على المؤتمر حتى طلب حضور مندوب عنهم للمؤتمر الذى سيعقد فى بركات، واستجيب لطلبهم.

حضر أعضاء بعثة المؤتمر الى مدنى يوم ١٩٤٦/١٠/١م ونزلوا فى المنزل الذى يستعمل حاليا دارا للحزب الاتحادى الديمقراطى. وكان هذا المنزل مخصصا لحزب الأشقاء.

كنا الأخ امام الحاج عمر وأنا نسكن فى مدينة ودمدنى فى ذلك الوقت. وفى مساء ذلك اليوم أتصل بنا الأخ مصطفى أبوشرف ناظر المدرسة الأهلية وطلب أن نرافقه الى زيارة البعثة التى أنضم اليها. وذهبنا سويا وقضينا بعض الوقت. ووجدنا المغفور لهما الشيخ محمد أحمد المرضى قاضى المديرية وقتها والسيد/ على عوض الله نائب مفتش الجزيرة. ودار الحديث حول أصالة المستر جيتسكل فى هذه الدعوة الموجهة اليهم والنزول فى ضيافتة. وكأنهم لم يصدقوا ذلك عندما كانوا يقرنون ذلك بالجفوة التى كانوا يجدونها من المسئولين الحكوميين. وشرحنا لهم بأنه يختلف اختلافا كبيرا عن البريطانيين الذين يعملون بالحكومة ومربوطين بالسياسة المرسومة لهم. فهو شخص حر ومستقل فى تصرفاته وفى تفكيره ويمكنكم ان تنتقدوا أى شئ ترونه يستحق الانتقاد من وجهة نظركم. وهو صادق ومخلص فى دعوته لكم للتعرف على الحقائق السافرة.

وفى صباح يوم ١٩٤٦/١٠/١ توجهت البعثة الى بركات،بعد أن سبق اخطار المستر جيتسكل بحضورها لمقابلته، وقد طلب منى جيتسكل أن أحضر الاجتماع واسجل الوقائع. وكان من عادته أن يكتب مايريده باللغة الانجليزية ثم يضع الترجمة العربية فوق الكلمات الانجليزية. وعندما تعصب عليه معانى بعض الكلمات، يطلب من الأخ امام أو منى أن نساعده فى ذلك. ثم بعد ذلك يقرأ ماكتبه علينا بالعربى، حتى يتأكد بان المستمع له من غيرنا من العمال أو المزارعين يفهم مايقوله. وكان فى اجتماعه مع هذه البعثة يدور كل الحديث بالعربى ماعدا بعض الكلمات الانجليزية هنا وهناك.

كانت بعثة مؤتمر الخريجين تتكون من السادة المذكورين بعد:

١- خضر عمر ٣٥ سنه مستقل، مقاول بام درمان وكان حتى قبل شهرين مهندسا

بمصلحة الرى السودانية.

٢- محمد أمين حسين، ٣٥ سنة، اتحادى وكان كاتبا سابقا بالأبحاث الزراعية بمدنى واستقال لدارسة القانون بمصر. صار محررا بجريدة أم درمان التى كانت تصدر بالقاهرة وعطلها صدقى باشا، يحاول حاليا الحصول على ترخيص لمزاولة المحاماة بالسودان.

٣- مصطفى أبو شرف، ٣٠ سنة، مستقل، مدرس، ناظر المدرسة الأهلية الوطنى بمدنى.

٤- على حامد، ٣٠سنة، شقيق، صحفى محرر جريدة المؤتمر.

٥- وكان هناك شخص خامس يدعى فوزى لم أستطع أخذ معلومات عنه لأنه جاء متأخرا للأجتماع وكان يبدوا كبيرا فى السن ومن المولدين.

وكانت بعثة ممثلى الصحافة المحلية تتكون من السادة:

١- أحمد كرار يمثل جريدة النيل، كان وقتها كاتبا بالرى ثم انضم الى البوليس الى أن وصل درجة نائب مدير، وهو الآن قاضى الأسعار بمدنى.

٢- على أردب، وكيل جريدتى الأمة والنيل ومجلة كردفان.

٣- محمد يس عبدالرحيم، المراسل المحلى لجريدة النيل، وكان لازال مدرسا بالتربية والتعليم.

افتتح المستر جيتسكل الجلسة مرحبا بالحضور وشاكرالهم قبول دعوته لزيارة الجزيرة وأضاف بأن الغرض من دعوته لهم هو:

أ- ليريهم بأن العمل بالمشروع عاد الى طبيعته.

ب- ليشرح لهم بأن حسابات المزارعين التى نشروها فى الصحف غير صحيحة ومضللة.

جـ- ليطلعوا على الحقائق السافرة بخصوص مزارعى الجزيرة على الطبيعة.

تحدث بعد ذلك السيد/ خضر عمر، وكان فى واقع الأمر يتولى أغلب الحديث فشكر المستر جيتسكل على دعوته لهم لزيارة الجزيرة وأكد فى حديثه بأنه لم يكن هناك أى هدف من أهدافهم تحريض المزارعين على التوقف عن العمل، إذ أن فى ذلك ضررا لكل الأطراف لكنهم كانوا يهدفون إلى أن بحثهم أقنعهم بأن المزارعين يعيشون فى ضائقة مالية، وأن ما قاموا به ليس بإضراب عن العمل ولكنه توقف

أملته الضرورة الملحة للعجز المالى ولقد أوضحنا ذلك فى مذكرتنا التى قدمناها إلى السكرتير المالى بتاريخ ١٩٤٦/٦/٣م. وكنا نأمل ن يبحثوا معنا محتوياتها حتى يمكننا أن نتوصل إلى اتفاق ولكن الحكومة تجاهلت المذكرة. وكل ما طالبنا به هو إنصاف المزارعين حتى يتمكنوا من مزاولة أعمالهم بمقدرة مادية وروح معنوية عالية.

(كانت المذكرة من أربعة صفحات ومرفق معها جدول يختص بتكاليف المعيشة وكانت فى مضمونها تحتوى على التكاليف الزراعية والأرباح والعلاوات التى كانت تصل إلى المزارعين، بالإضافة إلى ما سيأخذونه من الاحتياطى. وخلصوا فى النهاية بأن المبلغ المطلوب سيكون فى حدود ثمانمائة ألف جنيه من المال الاحتياطى.

تناول بعد ذلك المستر جيتسكل الحديث. وكان أكثر ما يزعجه هو أن ما جاء بالمذكرة ونشر فى الصحف خاصا بحسابات المزارعين لم يكن صحيحا ومضللا وذكر بأنه لا يعتقد بأن المزارع متوسط الحال يكون مديونا فى حالة جنى القطن أو فى حالة القليع. وأن الأرباح والعلاوات التى دفعت فى شهرى أبريل ويونيو بمتوسط جنيه و٤٠٠ مليم و١٦ جنيه و٣٠٠ مليم للمزارع الواحد بالتتالى، كانت أكثر من المعتاد. كما أنه لا يرى أى مبرر لأى مزارع متوسط الحال فى أن يفترض بن صرفية شهر يوليو متوسطها ١جنيه و٩٢٠ مليون للمزارع الواحد ستكون عاجزة عن تغطية تمويل الزراعة الذى صرف هذا المبلغ من أجلها فى فترة الأمطار، وبالإضافة إلى ذلك فإن المزارع قد استلم ٣ جنيه و٣٣٥مليم فى المتوسط يوم ٣ أغسطس، وسيستلم بعد ذلك إبان فترة الخريف سلفيات زراعية تصل جملتها إلى خمسة جنيهت، وعلاوة أخرى خمسة جنيهات بالتقريب للمزارع فى أوائل شهر سبتمبر. وإننى لمتأكد بأن أية صرفية اضافية من المال الاحتياطى ستؤدى إلى ارتفاع أسعار العمال والبضائع. إن التجار بطبيعة الحال سيحصلون على فوائد سريعة من صرفيات كهذه، غير أن لمزارعين لن ينتفعوا منها بالمثل. إن هنالك بالطبع حالات حقيقية ومؤكدة عن وجود ديون من جراء حالات الشدة وليس فقط من جراء الافتقار إلى حسن التدبير. وإننى لا أشك بأن مندوبى المزارعين الذين ذهبوا ليشرحوا لكم المشاكل كان من ضمنهم عدد من هؤلاء ومن التجار ومن الفاشلين المتبرمين والذين كانوا يأملون

الحصول على أى شئ يذكر من طلب النجدة لزيادة الصرف من المال الإحتياطى. فى واقع الأمر أن الصرفيات من المال الاحتياطى من الجائز أن تقدم المساعدة القليلة للمعسرين الحقيقيين.وعلى وجه العموم فإن الذين أراضيهم أكثر جودة وهم الأغنياء حاليا، هم الذين يتحصلون على القدح المعلى من أية صرفية من المال الاحتياطى، وإنه لمن الانصاف أن يحدث ذلك، فالأرض الأكثر جودة هى التى تضع الأكثر فى صندوق المال الاحتياطى. وسيعنى ذلك بأن الدفعيات من المال الاحتياطى. ليس من المحتمل أن يستفيد منها المعسرون الحقيقيون لأ بعد الحدود ولا يمكن أن تسعف المديونين الحقيقيين.

كان المستر جيتسكل يتولى كل الحديث حتى الساعة الثانية من ظهر يوم ١٩٤٦/١٠/١٩. وهو رجل يحب التطويل والشرح المستفيض. ولو كتبت كل مقالة لصار كتابا بأكمله. وبالطبع لم يكن هناك أى تعليق. غير أن لسان أغلب الحاضرين كان يلهج بالشكر والتقدير بعد نهاية الجلسة.

كانت هذه حصيلة اليوم الأول وأما اليوم الثانى فكانت حصيلته زيارة المشروع ورؤية المزارعين يعملون على الطبيعة. وفى نهاية المطاف شكر المبعوثون المستر جيتسكل على إتاحة الفرصة لهم وزيارة المشروع.

تنظيمات المزارعين

مقدمة

لم يكن للمزارعين فى مشروع الجزيرة أى تمثيل لهم كشركاء فى الانتاج فى المشروع منذ قيامه وحتيعام ١٩٤٦م، وذلك لأنهم كانوا تحت وصاية حكومة السودان، ولم يكن ذلك بدعا، فالسودانى كله تحت الوصاية البريطانية وكانت حكومة السودان والشركة الزراعية تتوقعان بأن يأتى اليوم الذى سيطالب فيه المزارعون بتمثيل لهم يمكنهم من معرفة الحقائق وحماية حقوقهم ومصالحهم بأنفسهم وبدون وصاية. وكانت الحكومة وهى صاحبة المشروع المسئولة عن المزارعين وغيرهم، تحاول أن تسبقهم الى ذلك الهدف قبل أن يحدث بالعنف والاكراه، ويخلق عداوة بين الحكومة والمزارعين. وكانت أشد ماتخاف منه الحكومة وقتها هو الوعى المبكر فى المنطقة. ولما حدث اضراب عام ١٩٤٦م الكبير بصفة مفاجئة تنبهت الحكومة بأن فى

ذلك ارهاصا لوعى مبكر. ولذلك أخذت فى عمل الترتيبات لقيام النظام الذى ابتدعته فى اختيار الممثلين، بأن يختار المزارعون فى كل صمودية (وحدة القرية الزراعية) واحدا منهم الى مجموعة التفتيش الانتخابية، والتى تقوم باختيار عضو واحد منهم الى مجموعة التفتيش فى الهيئة. وكان الاختيار قد تم لكل تفتيش بصرف النظر عن صغرة أو كبره. وكانت تلك نقطة الضعف لهذه البداية الأوليه مما حتم تغيير هذا النظام فيما بعد.

هيئة ممثلي المزارعين

وتمت أول انتخابات فى المشروع لممثلى المزارعين بطريقة سرية لانتخاب رئيس الهيئة ونوابه ومساعديه، فوقع الاختيار على(الشيخ أحمد بابكر الأزيرق) المزارع بتفتيش درويش ليكون رئيسا للهيئة، ومعه السادة(أبوالحسن عبدالمحمود)، (و موسى النعيم) و(محمد الطيب عمر) (والعبيد أحمد موسى)، (طه الشيخ سعيد)، (وابراهيم الشيخ الطيب). و(احمد حمد النيل)، و(حمد النيل محمد حسن) (ويوسف أحمد آدم) نوابا لمكتب الهيئة.

وعقد أول اجتماع للأعضاء الممثلين فى مكتب مدير المديرية بمدنى فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٧. وحضر الاجتماع كل الأعضاء وكان عددهم أربعين عضوا، وحضره مستر (جيتسكل) مدير الشركة الزراعية، كما حضره المستر (بيكن) باشمفتش زراعة المديرية والسيد/ محمد العوام نمر مفتش الزراعة بالمديرية، وترأس الاجتماع مدير المديرية مستر (بريدن). وبعد أن أفتتح الاجتماع سلم رئاسة الجلسة الى نائب المدير مستر (بير)- وكما يبدو بأن الاجتماعات فى البداية كانت موجهة. وتحدث رئيس المجلس مهنئا الأعضاء على اختيارهم، ثم شرح للأعضاء بأن هذا الإجتماع وأى إجتماع بعده سيدار بالطريقة التالية:

سيكون الحوار مقتصرا على الموضوعات المسجلة فى أجندة إجتماع المجلس، وأن أى عضو يرغب فى التحدث فلابد له من أن يطلب ذلك من رئيس الجلسة وذلك برفع يده. وأن هذا الإجتماع الحالى يجب أن يخصص فى الغالب على الشرح للأعضاء عن نشأة وأسباب مال احتياطى المزارعين ومال رفاهية المزارعين، حتى يكون فى مقدورهم طرح أية أسئلة خاصة بهذين المالين. ويمكن للأعضاء فى الإجتماع أن

يأخذوا الفرصة فى الإقتراح فى أية موضوعات لإدراجها فى الأجندة.

هذا وبعد أن شرح الرئيس للأعضاء أسباب قيام مال إحتياطى المزارعين ومال الترفيه، طالب بعض الأعضاء برفع الجلسة حتى تعرض عليهم القوانين واللوائح الداخلية للهيئة. وبعد بحث الموضوع عرض للتصويت. وكانت النتيجة أن صوت ٢٧ عضواً لاستمرار الجلس. طالب أحد الأعضاء بتوضيح أرقام الأموال التى تم تحصيلها من حساب المزارعين عن الحواشة للمال الإحتياطى منذ بداية الإستقطاع فى سنة ١٩٣٥م. وكانت كما يلى:

السنة	المبلغ من كل حواشة	السنة	المبلغ من كل حواشة
١٩٣٥	٠,٤٦٧	١٩٤١	٢٤,٢٢٨
١٩٣٦	٨,٢٢٣	١٩٤٢	٤٦,٧٩٣
١٩٣٧	١٥,٣٧٣	١٩٤٣	٥٧,٧٣٩
١٩٣٨	١٥,٠٠٥	١٩٤٤	٥٤,٢٦٣
١٩٣٩	١٥,٣٧١	١٩٤٥	٦٣,٣٧٤
١٩٤٠	١٦,٨٩٣	١٩٤٦	٦٤,٣٣٩
		١٩٤٧	٥٢,٨٦٧

وتم سحب المبالغ التالية من المال الإحتياطى لتسوية أرباح المزارعين.

عن السنة المنتهية فى ١٩٤٦/٦/٣٠ = ٣٢,٤٢٦ جنيها

عن السنة المنتهية فى ١٩٤٧/٦/٣٠ = ٣٩٩,٤٩٢ جنيها

الجملـــــــة ٤٣١,٩١٨ جنيها

اقترح أحد الأعضاء الغاء المال الإحتياطى، فرد عليه رئيس الجلسة، اذا لم يكن هناك مال احتياطى فلن يكون هناك أية سلفيات تعطى فى السنوات الرديئة عندما يكون المحصول ضعيفا أو الأسعار متدنية. أقترح عضو آخر بان يكون لكل مزارع حساب خاص به من المال الاحتياطى، وأن كل دفعيات للحساب أو الخصم منه يجب

أن يكون على حساب المزارع الفرد. أوضح له الرئيس بأنه بالاضافة الى الأعمال الكثيرة فى هذا الشأن، فان الغرض منه سينتهى ولن تكون هنالك أية ضمانات من المشروع للمزارعين، بمعنى أن المزارع الجديد سوف لايكون له ضمان ولن تصرف له أية سلفيات. كما أن المال يقسم مال احتياطى جماعى (زرعوا من قبلنا فأكلنا ونحن نزرع ليأكل من بعدنا). وبعد الكثير من الجدل فى هذا الموضوع استقر الرأى على أن يعود الأعضاء الى قواعدهم من المزارعين لبحث هذا الموضوع للبت فيه فى الاجتماع مستقبلا.

كان من الظاهر بأن غالبية الأعضاء كانوا من الذين اشتركوا كأعضاء اللجنة فى اضراب سنة ١٩٤٦م، والذى كان خاصا بالمال الإحتياطى. ولذلك فان هذه المسألة كانت لاتزال عالقة بأذهانهم.

وكان المجلس الذى يتكون من أربعين عضوا بمثابة برلمان مصغر.

استمرت الاجتماعات من الاجتماع الأول بتاريخ ٨ مايو ١٩٤٧ وحتى الاجتماع الأخير فبتاريخ ١٩٥٢/٥/١م. وكانت جملة الاجتماعات التى عقدت قدوصلت الى أربع وعشرين اجتماعا، وكانت عامرة بالمعلومات والحقائق التى تدفقت فيها من كل المسئولين بناء على طلب الأعضاء. وكان يحضر هذه الإجتماعات بانتظام المستر (جيتسكل) مدير الشركة أو نائبه مستر (براون) فى حالة غيابه، استعدادا لمد المندوبين بأية معلومات يطلبونها أو الإجابة على أية أسئلة يطرحونها. كما كان يحضرها فى المناسبات مستر (جون) مساعد مدير مصلحة الرى أو من ينوب عنه. وتم انتداب (السيد/ محمد العوام نمر) المفتش الزراعى بالمديرية ليكون سكرتيرا للإجتماع.

وفى الإجتماع الثانى فى ١٩٤٧/٧/١٥ القى رئيس الجلسة (المستر بريدن) الخطاب التالى على الأعضاء.

" أرحب بكم ترحيبا حارا فى اجتماعكم الثانى فى هذه الدوره. وقبل أن نبدأ بالأخذ فى اجندتنا هناك نقطة أو نقطتان أود التوضيح بشأنهما. النقطة الأولى هى أننى أجلس الان فى هذا الكرسى فى مكان المستر (هكسويرث) الذى يقضى اجازته فى انجلترا. النقطة الثانية أريد أن أذكركم باننا هنا فى هذه الحجرة نمثل طرفا واحدا فى هذه الشركة فى مشروع الجزيرة. اما الطرفان الآخران فهما الحكومة

والشركة الزراعية. اننا عندما نذكر الحكومة لابد لنا أن نذكر باننا نشير الى الستة ملايين الذين هم سكان السودان. ومن السياق فانني أرجو أن اورد بيانا من السكرتير المالي القاه فى الجلسة الثالثة للمجلس الاستشارى لشمال السودان كمايلى:-

(لقد قلت بان مشروع الجزيرة هو أكبر استثمار منفرد من أموال دافع الضرائب. ويجب الا ينظر اليه بحسبانه محكوما بالاعتبارات المحلية لاحتياجات السكان المحليين فى المديرية.

ان الموارد المالية لتنمية المشروع قد تم توفيرها من السودان بأكمله، وان أى تنمية تالية ستأتى بنفس الطريقة. وعليه فان كل القطر له مصلحة فى النجاح المالى للمشروع متوقعا فى أن يأتى بعائد مناسب للأموال العامة).

اننا عندما نشير الى الشركة الزراعية يجب علينا أن نتذكر بأنها تعمل بموجب اتفاقية مع الحكومة والمزارعين، والتى مالم يحدث خلافا لذلك برضائهم، فانها يجب الا يحدث فيها أى تغيير حتى شهر يونيو عام ١٩٥٠م. وعليه فاننا هنا نمثل المزارعين كفئة واحدة من الشركاء الثلاثة. انني لاأجلس هنا كمدير للمديرية ولكنني كفرد منكم. وان من واجبي حسب نصوص دستور هذا المجلس هو أن أتأكد من وجهات نظركم كممثلين للمزارعين، وأن أتقدم بها الى السلطات المعنية. وعليه فانني هنا لأمد يد المساعدة لكم فى توضيح توصياتكم وطلباتكم التى تمثل رغبات المزارعين بوجه عام، وفى السير فى هذا السبيل يجب علينا أن نتأكد بأن هذه الطلبات ستأخذ كامل الاعتبار نحو التزاماتنا للشركاء الاخرين، والا توضع فى اطار يمليه التهور أو عدم الحكمة.

أن خدماتى كرئيس لهذه الهيئة ستكون تحت تصرفكم على هذه الأسس.

إن الذى يتتبع وقائع هذه الجلسات يجدها عامرة بالمعلومات القيمة عن المشروع. كما أن الطلبات التى كان يتقدم بها الاعضاء عن الشئون التى تهمهم كانت تدل على فهم تام بمشاكل المزارعين فى شراكتهم مع الشركة والحكومة. وكمثال فقد كانت أغلب تساؤلاتهم تتعلق بالدخل الذى يتحصلون عليه من مجهوداتهم فى الانتاج وهل يتساوى الدخل مع تلك المجهودات التى يبذلونها. وكان ذلك ظاهر عندما يطلبون حساباتهم وتفصيلاتها والعائد، ثم المطالبة بتواريخ دفع الأرباح والعلاوات، ثم

متابعة مال احتياطي المزارعين وكيف يحفظ وماهى أرباحه وطريقة صرفه. ثم ينتقلون بعده الى معرفة الطريقة التى تقرر بها درجات القطن، وتقدم الادارة مذكرة مستفيضة تشرح فيها الدرجات وصلاتها بالنسبة لدفع الأرباح والعلاوات، وهذه فى نظرى من أهم المعلومات فى هذا المشروع.

ذكرت بأن المستر (بريدن) مدير المديرية سلم رئاسة الاجتماع الى نائبه المستر (بير) ولكنه لم يستمر طويلا فذهب فى اجازته السنوية وعادت الرئاسة الى مدير المديرية الذى استمر فى مزاولته للرئاسة. واعتباراً من الجلسة السادسة بتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠م عاد المستر (بير) من اجازته، واخذ فى تولى رئاسة جلسات هيئة الممثلين واستمر فى ذلك حتى الجلسة الثامنة المنعقدة بتاريخ أول فبراير من عام ١٩٤٩م.

وكانت كل هذه الجلسات تعقد فى مكتب مدير المديرية بودمدنى. وكانت جلسات عامرة بالمواضيع المهمة التى كانت محجوبة عن المزارعين وكانوا متشوقين الى معرفتها فى تلك الفترة التى أعقبت اضراب المزارعين فى سنة ١٩٤٦م. وكان من ضمن تلك الموضوعات الهامة موضوع أسعار وحساب محصول القطن لموسم ١٩٤٨/٤٧. وكان القطن فى سنوات الحرب ومابعدها يباع الى لجنة القطن البريطانية. وكانت الأسعار مرتبطة بأسعار البورصة فى ليفربول وفى الأسكندرية. وكانت الحكومة والشركة تحاولان أن تجعلا أعضاء هيئة الممثلين يشتركون ويوافقون على سياسة البيع. وكان فى كل الجلسات التى تطرح فيها سياسة البيع يحضر مندوب من قبل مكتب السكرتير المالى ليشرح للأعضاء طريقة البيع لأن الحكومة هى التى كانت تتولى تصريف القطن الى لجنة القطن البريطانية.

كان الاجتماع الخامس بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٢ آخر اجتماع يرأسه المستر (بريدن) قبيل تقاعده من الخدمة فى دالسودان. ولما أخبر الأعضاء تقدم مندوب تفتيش النديانة نيابة عن أعضاء هيئة الممثلين بتسجيل صوت شكر الى الرئيس بمناسبة آخر جلسه له فى قيادة الهيئة، وذلك للمساعدة التى تلقوها منه فى مناقشات شئونهم وفى تسجيل قراراتهم. وفى الرد شكر الرئيس الأعضاء لطريقة تعاونهم الودى فى المناقشات التى كانت تجرى فى المجلس. ثم ذكرهم بأنه حتى وقت متأخر

كانت مسئوليات شئون المشروع يقضى فيها بالنيابة عنهم بواسطه الحكومة والشركة الزراعية. ولقد ابتدأ المزارعون فى السنوات الأخيره فى مزاوله بعض المشاركه فى هذه المسئوليات، وأن وجودهم فى هذه المناسبة كان يشير الى أن الشريك الثالث كان موجودا هنا بشخصيته وليس فقط على الورق. ان هذه المسئوليات كبيرة الوزن ويجب أن يجرى تصريفها بعنايةوبعد نظر. ثم أضاف مذكرا للأعضاء بالحاجة الى حفاظهم على مواردهم المالية للمستقبل وسيكتب لها الاستمرار. وأضاف بأنه كانت رئاسته كواحد منهم وليس بحكم وظيفته كمدير للمديرية. كان يتحدث اليهم بصراحة وكان يشجعهم للتحدث بحرية فى المقابل. وأضاف بأن نوه بأن لاينسوا الأهمية القصوى فى الحفاظ على استمرارية الثقة المتبادلة بين الشركاء والتى بدونها لايمكن للمشروع ان يتطور ويسير الى الأمام. وختم متمنيا للأعضاء والمزارعين حظا سعيدا فى حياتهم المقبلة.

استمرت الاجتماعات بعد ذلك برئاسة المستر (هوكشويرث). وفى الاجتماع السادس المنعقد بمكت مدير المديرية بمدنى وبتاريخ ١٩٤٨/٧/٢٠ ظهر (السيد/ محمد عمر أحمد) ضابط تعليم الكبار وقتها بالقسم الجنوبى بالجزيرة، وحضر أيضا المستر (جيتسكل) مدير الشركة الزراعية ونائبه المستر (براون)، كما حضر المستر (آربر) ضابط اتصال حكومة السودان وقتها. وقام بالسكرتارية بالانابة (عبدالرحمن أفندى بيومى) ويبدو بأن أهمية تلك الجلسة كانت بمناسبة المواضيع التى بحثت فيها. وكانت أولها التوصية بدفع مبلغ من مال ترفيه المزارعين (١) الى المجالس الريفية الخمسة للمساعدة فى بناء قاعات الاجتماعات فى قرى الجزيرة (٢) تخصص حصة مالية سنوية كمنحة تعليمية لمساعدة أبناء المزارعين فى التعليم العالى (٣) مساهمة لداخلية ابناء الجزيرة بودمدنى، ولقد اقيمت هذه الداخلية لاسكان أبناء الجزيرة الذين يفدون الى مدنى للدراسة فى المدارس الحكومية والأهلية الوسطى.

هذا وقد كان من ضمن الموضوعات الهامة التى بحثت فى ذلك الاجتماع بيان السكرتير المالى الخاص بدفع أرباح وعلاوات المحصول لعام ١٩٤٨م. وكان البيان طويلا، ولكنه خلص فى النهاية بأن الحكومة أصدرت تعليماتها الى الشركة الزراعية بصرف أرباح ١٩٤٨م الى المزارعين، والتى تبلغ جملتها حوالى ٢,٤٠٠,٠٠٠ (مليونين واربعمائة الف جنيه) على النحو التالى:

شهر يوليو ١٩٤٨	=	٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر سبتمبر ١٩٤٨	=	٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر ديسمبر ١٩٤٨	=	٦٠٠,٠٠٠ جنيه
شهر أبريل ١٩٤٩	=	٦٠٠,٠٠٠ جنيه
الجملة	=	٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه

ولقد فسر البيان السبب فى اتخاذ ذلك الاجراء بالنسبة لثلاثة قرارات هامة وانه يرجو من الأعضاء ان يتنبهوا اليها باهتمام وان يشرحوها الى المزارعين الذين يمثلونهم. أولى هذه القرارات من الحكومة المركزية كانت بسبب مسئوليتها عن الرفاهية الاقتصادية لسكان السودان بأجمعه. وثانيها بأنكم يجب أن تلاحظوا بعناية أن دفع الأرباح الى المزارعين الذين ستكون أرباحهم قليلة بالمقارنة مع الأغلبية مع المزارعين الآخرين لن يأتى تأخيرها على نحو غير ملائم بالتوزيع العام فى دفع الأرباح على أربعة أقساط. وأخيراً يجب عليكم التوكيد والتقدير بأنه بالرغم من هذه الترتيبات التى اضطرت الحكومة لاتخاذها، فان المزارعين مع ذلك سيتسلمون فى هذه السنة أرباحا أكبر مما كان قد وصلهم اطلاقا قبل ذلك.

جاء فى بيان نائب السكرتير المالى بأنه فى نهاية الشهر الماضى تم دفع مليون من الجنيهات عبارة عن القسط النهائى لعلاوة محصول ١٩٤٧م، وأن أرباح وعلاوات محصول ١٩٤٨م ستصل الى حوالى أربعة ملايين من الجنيهات، ولم يحدث قط أن وصلت أرباح وعلاوات القطن الى هذا الحد الكبير قبل ذلك. أننى اطلب منكم أن تدركوا وتقدروا ماذا سيحدث اذا صرف هذا المبلغ الضخم فى فترة قصيرة، وفى الوقت الذى لايمكن فيه اتخاذ خطوات فعالة فى زيادة كمية البضائع المعروضة للشراء. وكما تعلمون فانه نظرا لمشاكل الحرب فان البضائع المستهلكة كمياتها قليلة جدا. وأعنى بالبضائع المستهلكة تلك التى يحتاج المستهلك لشرائها اذا كان لديه أموال للتصرف فيها. مثال ذلك الملابس- السكر- الشاى- البن- العربات- الطلمبات- الأدوات المنزلية- أدوات المبانى وغير ذلك.

دعنا ننظر كيف يستعمل المزارع النقود المتوفره لديه فى الوقت الحاضر. انه يستعملها فى شراء ملابس وسكر بكميات، ولكن هذه الأشياء لايمكن التوصل اليها

الا من خلال السوق الأسود السائد حاليا فى منطقة الجزيرة لابتلاع أى نقود زائدة. ويمكن للمزارع أن يشترى أيضا أدوات المبانى. ولكن هذه نادرة الوجود لأنها مطلوبة فى كل أنحاء البلاد، ويمكن للمزارع أن يدخل فى شراكة لورى وهذه نادرة الوجود فى الوقت الحاضر.

وكذلك يمكن للمزارع أن يشترى بهائم ولكنها أيضا لايمكن التحكم فيها. والكثير من المزارعين ربما يفكرون فى استثمار أموالهم فى المواشى، ولكن ذلك ممايجعل الأسعار تأخذ فى الصعود بدرجة عالية. وهنالك شك فى أن المراعى بالجزيرة ستتسع امكانياتها لأعداد متزايدة من البهائم فى أشهر الصيف. كما أن هناك مشكلة ستخلقها الأموال الفائضة للمزارع وهى الارتفاع فى أجور العمل. لقد أمكن تفادى هذه المشكلة فى الموسم الماضى بسبب ندرة الأمطار فى المناطق الأخرى، مما جعل كميات كبيرة من العمال يلجأون الى الأرض المروية بحثا وراء العمل. ولكن كما يبدو فان توقعات الأمطار هذه السنة واعدة ممايؤدى الى أن تكون المشكلة فى الجزيرة حادة.

من الظاهر فى الوقت الحاضر أن المزارعين سيجدون صعوبات جمة فى ايجاد قيمة حقيقة لأموالهم. ومن جهة أخرى فان أى أموال يجرى الحفاظ عليها حتى تنخفض الأسعار، فانها ستأتى بفائدة أكبر فى شراء بضائع أكثر مستقبلا. ولكن لن يتأثر فقط المزارعون وسكان المنطقة المروية.

إن تأثير التضخم المالى الذى سببه تواجد مبالغ ضخمة من المال للشراء فى منطقة واحدة، لايمكن فصلها عن بقية المناطق الأخرى فى البلاد، وسيحدث التأثيرجماعيا بالنسبة لكثرة الطلب وقلة المعروض من البضائع فى السوق. ولذلك فان المشكلة قومية.

وإن على الحكومة المركزية واجبا ليس فقط فى حماية مصالح المزارعين بل أيضا بالنسبة لمصالح الأهالى فى كل القطر، وعليها اتخاذ الاجراء الذى من شأنه أن يقلل من الأخطار ولذلك فاننا قد اتخذنا الاجراء اللازم فى تنجيم الصرفيات على أربعة دفعات كما سبق لنا ذكره.

قرئ هذا البيان من نائب السكرتير المالى فى الاجتماع، وشرح رئيس المجلس الترتيبات التى قام بها مدير الشركة الزراعية لدفع السلفيات هذه السنة الى

المزارعين. وزيادة فى سبيل المساعدة للمزارعين فان كمية خاصة من الملابس يجرى الاستعداد لايجادها لهم وقد زيدت كميات السكر لكل السكان فى البلاد.

نأتى بعد ذلك الى تعليق المندوبين، ولقد أبدوا عدم رضائهم عن بيان نائب السكرتير المالى من ناحية القرار الذى جاء فيه. وتساءلوا عما إذا كان بيان السكرتير المالى مفتوحا للمناقشة. أجاب الرئيس بأن هذا القرار يحمل قرار الحكومة المركزية فى الأمر، وكان الغرض منه تحاشى التضرر الخطير الذى يسببه التضخم المالى. وأنه لأمر يمتد خطره على كل البلاد ولن يختصر على المزارعين وعلى الجزيرة. وأضاف الرئيس بأن مندوبى المزارعين اذا كانت لهم الرغبة فى إبداء اقتراحات بناءة بديلة، والتى يمكن أن تساعد فى تفادى خطر التضخم المالى. فانها سيجرى تحويلها فوراً الى الحكومة الركزية للنظر فيها. وبعد الأخذ والرد طلب المندوبون أن يعقدوا جلسة فيما بينهم للاتفاق ولتسجيل مقترحات بديلة. وبعد مضى عشر دقائق تقدمت اللجنة بتوصيات مكتوبة كمايلى:

صرف الأرباح	صرف العلاوات
يوليو ١٩٤٨	يناير ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلاوات
نصف الأرباح المستحقة سبتمبر ١٩٤٨	أبريل ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلاوات
ربع الأرباح نوفمبر ١٩٤٨	يونيو ١٩٤٩ = ٤/١ جملة العلاوات
ربع الأرباح ديسمبر ١٩٤٨	

أشار رئيس الاجتماع بعد ذلك الى أن قرار الحكومة المركزية كان يعنى أنه بين شهر يوليو ١٩٤٨م وشهر أبريل ١٩٤٩م سيصرف للمزارعين حوالى واحد مليون من الجنيهات أكثر مماصرفوا فى السنة الماضية. ضغط كل من رئيس المجلس ومدير الشركة الزراعية بأن اقتراحات المزارعين البديلة تعنى بأن المزارعين سيصرفون ضعف الذى وصلهم فى السنة الماضية، وإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فمن الظاهر بأن اقتراحات المندوبين البديلة لم تأخذ أى إعتبار بأخطار التضخم المالى الخطير بالنسبة لحماية البلاد من آثارها واتخاذ الاجراء ضدها. واخيرا وعد رئيس المجلس بأن يرسل هذه الاقتراحات الى السكرتير المالى بأسرع مايمكن.

هيئة مزارعي الجزيرة:

واستمرت هيئة ممثلى المزارعين حتى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٥٢م وتغير الاسم بعد ذلك الى (هيئة مزارعى الجزيرة). كما تغيرت طريقة الانتخابات على أن تكون مبينة على عدد المزارعين فى كل صمودية فى كل تفتيش على النحو التالى:

١- الصمودية التى تمثل ٥٠ مزارعا تنتخب ممثلا واحدا.

٢- الصمودية التى تمثل ٥١- ١٠٠ مزارعا تنتخب ممثلين.

٣- الصمودية التى تمثل أكثر من ١٠٠ تنتخب ثلاثة ممثلين.

وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٢م تم انتخاب الرئيس الجديد للهيئة بالطريقة السرية ففاز الشيخ الأيزرق فى قيادة المزارعين حتى تاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٥٢م. وكان ذلك آخر اجتماع للهيئة. والذى يطلع على وقائع الهيئة الأولى والثانية ويجد الاعمال المجيدة التى كانت غائبة عنهم فى المشروع وتاريخه وتطوره منذ انشائه، بالنسبة للحساب الفردى فى بادئ الأمر ثم الى ادخال الشراكة فيما بعد، وبالنسبة لنظام حساب الأرباح والعلاوات والسلفيات والديون ودرجات القطن وغير ذلك من المواضيع التى كانت محجوبة عنهم لوجودهم تحت وصاية الحكومة تنوب عنهم فى كل الشئون الخاصة بالمزارعين.

إتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل

وبعد اجتماعات متفرقة ونضال من المزارعين المعارضين للنظام القديم، طالبوا بالحاح لقيام اتحاد المزارعين كأى اتحاد آخر فى البلاد. وأخيراً وافقت الحكومة على طلبهم وأصدرت قانون اتحاد مزارعى الجزيرة سنة ١٩٥٤ (صورة مرفقه). وأجريت الانتخابات تحت اشراف لجنة محايدة. وشارك فى الانتخابات تسعة وعشرون الف واربعمائة مزارع. وتم بعد ذلك انتخاب اللجنة التنفيذية المكونة من ستة وستين عضوا. وأجرت هذه اللجنة انتخابا للضباط الثلاثة فكان منهم المذكورين بعد:

الشيخ الأمين محمد الأمين	الرئاسة
الشيخ يوسف أحمد المصطفى	السكرتير
الشيخ عباس دفع الله	أمانة الخزينة

وفى أول اجتماع عقدته اللجنة التنفيدية برئاسة الشيخ الأمين تم اختيار نواب

ضباط الاتحاد على النحو التالى:

الشيخ أحمد على الحاج	نائب السكرتير
الشيخ أحمد مصطفى فارس	نائب لأمين الخزينة

ولم تكن هذه الفترة مستقرة بالنسبة للمزارعين فقد كانت هنالك خلافات وصراعات امتلات بها جريدة الجزيرة والجرائد الأخرى بالعاصمة. وكان الاتهام الموجه الى رئيس الاتحاد والذين يعملون معه بأنهم منقادون الى حزب سياسى معين وأنهم يعملون لمصالح ذلك الحزب وليس لمصالح المزارعين وهو ماكان يسمى بالجبهة المعادية للإستعمار (تغطية للشيوعية).

وأجريت انتخابات ثانية بتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧م تحت اشراف لجنة محايدة، وتمت انتخابات اللجنة التنفيذية المكونه منتسعة وخمسين عضواً. وأجرت هذه اللجنة اختيار الضباط الثلاثة ونوابهم وكانت النتيجة فوز (الشيخ جابر عثمان) برئاسة الاتحاد (والشيخ محمد عبدالرحمن الشيخ) نائبا للرئيس (والشيخ محجوب الأمين) سكرتيراً (والشيخ أحمد على الحاج) نائبا للسكرتير (والشيخ بابكر دكين) أمينا للخزانه (والشيخ أحمد حاج مصطفى) نائبا لامين الخزانة.

وفى عام ١٩٥٧م اجريت انتخابات ثالثة تحت اشراف لجنة محايدة، وبعد ظهور نتيجة الانتخابات اجتمع المؤتمر وتم اختيار اللجنة التنفيذية المكونة من ثلاثة وخمسين عضوا- وكانت المزاحمة حادة بين (الشيخ جابر عثمان) وأعيدت الانتخابات بينهما بتاريخ ١٩٥٧/٩/١م ففاز (الشيخ أحمد بابكر الإيزيرق).

وفى فترات متعاقبة بعد ذلك تقلد رئاسة الاتحاد (الشيخ النور النعيم). ثم تقلده لفترة أيضا الشيخ عبدالرحيم أبوسنينه كما تقلد الشيخ الطيب العبيد بدر ، رئاسة الاتحاد لعدة فترات وحتى الوقت الحاضر- كما تعاقب على وظيفة السكرتير كل من المشايخ المرحوم محمد عبدالله الوالى ، حسن مصطفى ، عبدالجليل حسن حسن عبدالجليل والأمين أحمد الفكى.



السيـد أحمد عبـد الفتـاح



السيـد ابراهيم عمر الأمين



السيـد سالـم عامـر



الشيخ فضل الله العطايا



السيـدامـام حاج عمـر


السيد ابراهيم محمد أحمد الشيخ


السيد عثمان الطاهر


السيدصلاح الدين عتبانى

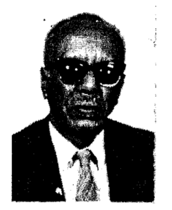

السيد يسن حاج الخضر


السيد محمد أنيس عبد المجيد


السيد عبد الوهاب الباشا



السيد الزين القبع



السيد أحمد محمد ابراهيم



السيدعبد الحافظ عبد المنعم



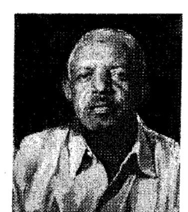
السيد مأمون بحيرى



السيد حسن أحمد



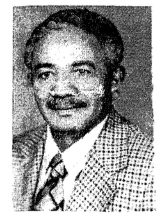
السيد ميرغنى دفع الله



السيد محمـد بليـل



السيد على الباشا



السيد الجبيلى الأنصارى



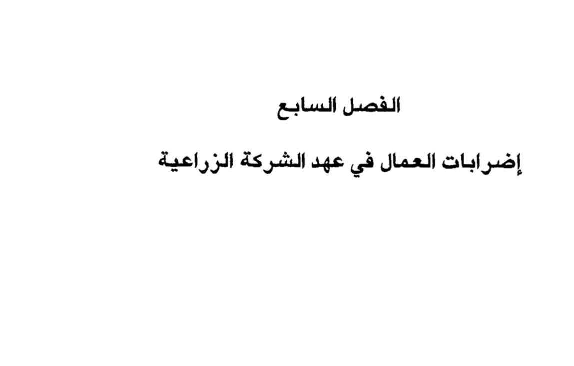
السيد أحمد محجوب



السيد طه مكى الشفيع



السيد عبد الرحيم محمود



الفصل السابع

إضرابات العمال في عهد الشركة الزراعية

الفصل السابع
إضرابات العمال في عهد الشركة الزراعية

حدثت أول اضرابات عمالية فى هذه البلاد (حسب علمى) فى مشروع الجزيرة، حدث الاضراب الأول فى عام ١٩٤١، والثانى فى عام ١٩٤٣. وكلا الاضرابيين قام بهما عمال المحاريث بانفراد ولم يشترك معهم بقية العمال فى المناطق الأخرى، وكان ذلك طبيعيا لأن كل عمال المحاريث كانوا من الوطنيين وغالبيتهم الساحقة من المديرية الشمالية وكانت بقية العمال الوطنيين فى المناطق العمالية فى تلك السنوات قليلة ولن يكون لها أى تأثير على الاطلاق وليست هنالك أى صلات متجاوبة بينهم.

كان السبب فى كل من الحالتين قلة الرواتب مع العمل المرهق والمعاملة القاسية والحياة الصعبة، مضافا الي ذلك أنهم كانوا لا يأخذون أجورا كاملة زمن الأجازة الطويلة إذ كانوا ينتهون من عملية الحراث فى أواخر شهر يونيو من كل عام ويأخذون أجرة ١٥ يوما ويعودون الى العمل فى الاسبوع الأول من شهر أكتوبر، بينما يأخذ الميكانيكيون وكلهم من الأجانب أجازات برواتب كاملة.

لقد كان جزاء الاضراب فى تلك الفترة الذهاب الى السجن لأن الدنيا كانت فى حالة حرب. ولم يكن الاضراب معروفا فى هذه البلاد وكان يعتبر عصيانا مع تهمة التخريب. وفعلا وضعت الحكومة مندوبى العمال فى السجن. هذا وقد استدعى المستر (أرشديل) فى حالة الإضراب الأخير فى عام ١٩٤٣ الحاج (أبوالقاسم التهامى) زعيم الجعليين من الزيداب لأنه هو والحكومة فشلوا فى اقناع عمال المحاريث الذين كانت أغلبيتهم من أولاد الجعليين للعودة الى عملهم. وجاء أبوالقاسم وطاف على كل عمال المحاريث وعقد معهم عدة مقابلات، ولم ينظر عمال المحاريث من غير الجعليين الي تدخل الحاج أبو القاسم بعين الرضى. وكان لابد لهم أن يرضخوا فى آخر الأمر الى وساطته وإلا فإن إجماعهم سيصيبه الشلل. واستطاع أبوالقاسم أن ينجح فى وساطته. وعاد عمال المحاريث إلى عملهم باتفاق يمنحون بموجبه مرتب شهر بعد نهاية الموسم بالإضافة الى الخمسة عشر يوما التى كانوا يأخذونها فى الماضى.

إضراب عمال الورش عام ١٩٤٦:

لقد كان هذا هو الاضراب المهم والذى كان له تأثير كبير فى تغيير وجه الحياة فى المشروع بالنسبة لكل العاملين فيه. ابتدأ هذا الاضراب فى صبيحة يوم ٢٦ أبريل ١٩٤٦ وانتهى بعد أربعة أيام فى مساء يوم ١٩٤٦/٤/١٩ وعاد العمال الى عملهم فى صباح يوم ٣٠ أبريل ١٩٤٦م.

والآن ما هو السبب الذي أدى الي ذلك الاضراب؟

لقد كان السبب المباشر هو أن الحكومة قررت منح مستخدميها زيادة فى علاوة الحرب من عشرين فى المائة الى خمسة وخمسين فى المائة، وكان سبب تلك الزيادة فى الغالب سياسى. وكانت الحكومة تقوم بتلك العملية بالسر دون علم الشركة الزراعية التى كانت أكبر مخدم فى ذلك الوقت. وبعد أن أصدرت الحكومة منشورها وأرسلت منه صورة الى إدارة الشركة الزراعية ببركات، كان ذلك بمثابة مفاجئة بالنسبة للمستر(جيتسكل) الذى تقلده لتوه وظيفة المدير العام لإدارة المشروع. وكان أول عمل قام به المستر (جيتسكل) فى هذا الصدد هو إخطار المستر (وودنق) الذى كان وقتها ينوب عن المستر (ماكنتاير) محافظ المشروع المريض بخطاب يذكر له فيه بأن الحكومة أصدرت منشورا رفعت فيه علاوة الحرب بالنسبة للمستخدمين السودانيين الى ٥٥٪ وللموظفين البرطانيين الى ٣٥٪، وأن موجة من غلاء المعيشة تسود هذه البلاد فى الوقت الحاضر. ولقد ارتفعت الأسعار وزادت ارتفاعا أكثر فأكثر بإصدار الحكومة لمنشورها هذا.

أما بالنسبة للسودانيين عندنا فإن التموين مستمر للذرة والملابس والشاى والسكر والبن والزيت وغير ذلك - أى كل ضروريات الحياة - غير أن التموين غير كاف حسب الحاجة، والكثير من بقية لوازم الحياة تشترى من السوق السوداء. إن الحكومة قد طلعت علينا بهذا المنشور دون سابق انذار.

سمع كل المستخدمين بأمر هذه الزيادة. وعلى أثر ذلك تكون وفد من عمال ورشة مارنجان وحضروا الى بركات فى صباح يوم ١٩٤٦/٤/٢٥ لمقابلة المدير. فلقيهم أولا (المستر رفل) (الباشمهندس الميكانيكى وقتها) ثم أحالهم الى (المستر/ جيتسكل) الذى تحدث اليهم حديثامقتضبا بأنه كتب الى لندن وإنه ينتظر الرد. فتكلم العمال وقالوا أن الحكومة صرفت لمستخدميها، وكذلك شركة النور. لقد كان فى الإمكان

معالجة الأمر برفق، ولكن أراد الله خيرا بذلك الاضراب، لأنه غيّر الأوضاع وقلبها رأسا على عقب. كان من الممكن المفاهمة، ولكن يبدو بأن المندوبين شعروا بنوع من عدم الاهتمام فى مقابلتهم. حيث ذكر لهم المستر (جيتسكل) بعد أخذ ورد «إذا كنتم تريدون ترك العمل فليس هناك أحد سيمنعكم بالزندية». وقفلوا راجعين الى مارنجان وبيتوا أمرا. وفى صبيحة يوم ١٩٤٦/٤/٢٦ توقفوا عن العمل، وكان النشاط والتوقف فى بادئ الأمر منحصرا فى ورشة مارنجان. وبالطبع لم يدخل معهم فى الإضراب العمال الأجانب ولكنهم كان لهم ضلع فى التحريض على الاضراب الذى سيجلب لهم زيادة فى الدخل دون أن يشتركوا فيه. أصبح بعد ذلك العمال السودانيون فى المحالج ينضمون الى ورشة مارنجان، فصار الكوم كبيرا. وكان مطلب المندوبين هو أن يعطوا أجورهم وتنتهى بذلك خدمتهم وأصّروا على ذلك، ولم يكن فى لك الوقت الاضراب عن العمل معروفا.

نشط بعد ذلك "المبوجنون" (المولدون) نشاطا ملحوظا وسلكوا سبيلهم التقليدى فى الجرى مع الأرانب والاصطياد مع الكلاب، فكانوا يرسلون الخطابات الى المدير بالنهار بالتطوع كزياتين بالمحالج أو أعمال أخرى، ويوحون بالليل الى العمال لكى يشددوا فى إضرابهم، وإزاء ذلك كان لابد لنا نحن السودانيين ن نتدخل فى الموضوع وخصوصا بعد أن تكلم معى (المستر/ جيتسكل) للمشورة، وكانت صلتى به أوثق من الآخرين لأننى كنت أعمل معه بطريق مباشر عندما كان نائبا للمدير. كما كنت فى ذات الوقت رئيسا للجنة التموين، وكنا نعمل سويا ومعنا الباشمهندس الميكانيكى.

اشتركنا (امام وعبدالله وأنا) فى الاتصال بالعمال الذين كانوا يتولون القيادة، وكان معنا بعض المواطنين والتجار بمارنجان وعلى رأسهم الأخ/ الطيب دبلوك. وكان التجار يمسكون العصا من طرفيها فهم يؤيدون الاضراب لأنه سيزيد أرباحهم، ولكنهم منزعجون فى نفس الوقت من إفلات الحبل بأن يستمر العمال فى اضرابهم ويأخذوا أجورهم فى اخر شهر أبريل كما كانوا يطلبون، ثم يتركون العمل فتضيع عليهم الفرصة أولا فى خلاص الديون ويفقدون ثانيا الدخل الذى كان يأتيهم من أجور العمّال.

كان على رأس المندوبين الأخ/ عبدالوهاب الباشاب الذى يعمل حاليا بورشة

الحصاحيصا وكان معه من العمال المذكورون بعد:

محمد الشيخ- حسن الله جابو- أحمد دياب- عثمان الطاهر- يعقوب الدباسي- بشير الحاج كوكو- هلال دؤكة- أحمد البارودى- رمضان فرج وحسين حمدى. ثم انضم اليهم فيما بعد:

محمد عيسى- أحمد مختار- بابكر محمد نور من المحاريث. وكان الأخ/ عبدالوهاب الباشاب هو الذى يتولى الحديث بصوت محتد وهائج، برهن على أنه كان خطيبا بارعا ومتحدثا صلب المراس، مع كل الذين كانوا يحاولون اقناعه. وحضرنا نحن عدة اجتماعات عقدت فى أماكن مختلفة منها منزل المغفور له الشيخ أحمد الفكى عبدالرحمن بام سنط، وحضرها الأخ أحمد يوسف علقم عضو الجمعية التشريعية وقتها متوسطا فى حل النزاع. والحق يقال أننا نحن الثلاثة كنا من المستمعين فقط، بالرغم من إننا كنا نحضر تلك الاجتماعات التى كانت تحدث، لأنه ليس من الحكمة أن نحاول معالجة مشكلة مع ناس فى حالة ثورة نفسية عارمة يطالبون بحقوقهم دون أن يقدم لهم أى خيار. بالإضافة الى الاستعمار الجاثم على صدر البلاد والمتصرف فى مقدراتها. وترى فى دخيلة نفسك أنك تؤيد الاضراب بالنسبة للأحوال التى يعيش فيها العمال الوطنيون بالمقارنة مع العمال الأجانب وإن الاضراب كنوع من محاربة الاستعمار.

اضراب عمال الورش لعام ١٩٤٦ وكيف عالج المستر جيتسكل الموقف؟

كانت المشكلة بالنسبة لقادة المضربين هى أنهم عندما دخلوا فى الاضراب طالبوا أما بإجابة مطالبهم وإما بإعطائهم أجورهم وتنتهى بذلك خدمتهم. فماذا يحدث إن لم تستجب مطالبهم؟ هل سيذهب معهم بقية العمال فى هذا السبيل أم إنهم سيعودون الى عملهم؟ سأعود إلى الإجابة على هذا السؤال فيما بعد.

وأما (المستر/جيتسكل) فإنه كان يواجه مشكلتين: المشكلة الأولى هى إزالة سوء التفاهم الذى حدث بينه وبين مندوبى العمال فى المقابلة العابرة فى صباح الجمعة ١٩٤٦/٤/٢٥. وأما المشكلة الثانية والمعقدة فهى صعوبة اقناع (المستر/وودنق) عضو مجلس ادارة الشركة الزراعية. والذى كان وقتها ينوب عن المحافظ، بعدالة المطلب والحصول على موافقته فى الوقت الذى يرفض فيه الاستجابة تحت التهديد بالإضراب.

سأترك هذه المشكلة أيضا فى الوقت الحاضر الى وقت لاحق.

عندما علم المستر/جيتسكل بالإضراب انزعج، ليس فقط لأن العمل سيتوقف، بل لسوء الطالع (حسب تعبيره) فى أن يقابل بإضراب من العمال فى الوقت الذى تسلم فيه لتوه وظيفة المدير. ولذلك فقد عمل جاهدا لازالة سوء التفاهم أولا ثم محاولة إقناعهم بالعوة الى عملهم مما يساعده على إقناع (مستر/وودنق) بالموافقة. طلب مقابلة المندوبين فى صبيحة نفس يوم الاضطراب فى الساعة العاشرة صباحا، وأعد خطابا ليلقيه عليهم، وكان من عادته أن يسجل كتابة كل الأحداث مهما كانت وباستفاضة ، وقد أخذت معه حوالى الساعة ذلك الصباح يقرأ على خطابه (بالعربى- الانجليزى) ليتأكد بأنه سيكون مفهوما لدى العمال. وكنت اجتهد فى أن أسهل عليه المعانى والنطق، وها هو نص الخطاب:

لقد أردت بلقائى هذا معكم أن نتجنب أى سوء تفاهم يمكن أن ينشب بيننا بخصوص موضوع علاوة الحرب، وذلك بالتعرف على الخطوات التى اتخذتها أو التى أنوى اتخاذها فى هذا الشأن.

كان سبب توقفكم عن العمل هو اعتقادكم بأنكم لم تنصفوا فى معاملتكم وذلك لأن الحكومة رفعت فئات علاوة الحرب بالنسبة للعاملين معها الى ٥٥٪ بينما لم تحذ الشركة الزراعية حذوها.

إننى لمتأسف لعدم مقابلتى لكم والتحدث اليكم بخصوص هذا الموضوع مسبقا.

إن البعض منكم ربما يخامرهم الشك بأننى غير مهتم بهذا الأمر، وهذا الشك فى غير محله اطلاقا. إننى مقتنع بأن تكاليف المعيشة فى ارتفاع مطرد وأن زيادة علاوة الحرب ضرورية ولا مناص منها.

لقد سبق لى الاتصال كتابة بمكتبنا بلندن وبالحكومة المركزية بالخرطوم ثم أخذنا بعد ذلك فى تحضير الحسابات التى ستظهر الزيادة فى راتب كل عامل من العاملين معنا على حدة عند تطبيق علاوة الحرب الجديدة. ولابد لكم أن تعلموا بأن الحكومة أدخلت هذه العلاوة بدون إخطارنا مسبقا، ولابد أنها كانت تشتغل لمدة طويلة يمكن أن تكون بين ثلاثة أو ستة أشهر بالسر وذلك بغرض معرفة تكاليف هذه الزيادات بالنسبة للعاملين معها قبل إعلانها.

ولابد أنكم تدركون بأن الشركة الزراعية كبيرة جدا بالمقارنة مع شركة النور،

وعليه فلابد لنا بالمثل أن نحضر حساباتنا كى نتعرف على المبالغ المطلوبة للزيادة، وكما تعلمون فإن حساباتنا متشعبة، فالبعض منها يخص الشركة لوحدها والبعض يخص الحكومة والمزارعين. كما أنه من الضرورى أن نتشاور مع الحكومة ونوضح لها الحسابات الخاصة بها والخاصة بالمزارعين. إن هذا بالطبع يأخذ وقتا طويلا لتحضير كل الحسابات، كما لا يخفى عليكم فإن المحافظ ورؤساء الشركة الزراعية موجودون فى لندن، وأنا هنا لا أستطيع أن أقرر أى زيادات فى علاوة الحرب دون مشورتهم وموافقتهم، لأنهم هم الذين يدبرون لنا المال اللازم لمقابلة هذه الزيادات. وليس فى مقدورى أن أجاوب بالنيابة عنهم، ولكن مهمتى هى أن اجتهد فى اقناعهم بعدالة هذا المطلب، وربما تأخذ المكاتبات فترة قد تمتد الى عشرين أو ثلاثين يوما.

وإننى لأدرك أنكم لم تصبروا، وعدم صبركم هذا هو الذى زاد فى سوء التفاهم بسبب أنكم كنتم تنتظرون وصول الرد من لندن فى يوم ٢٥ من الشهر، ولم يكن ذلك ممكنا بطبيعة الحال، ولابد لى أن أذكر بانه لو كان لدى علم مسبق بتحركاتكم هذه، لكان فى وسعى ءن أجتمع معكم وأشرح لكم الموقف والحقائق. وأعتقد بأن هذا الموقف هو الذى أدى الى إنتشار الأخبار التى أدت الى التوقف عن العمل. قابلنى البعض منكم بالأمس بدون سابق إنذار وذكرت لهم خلال الحديث، بأنكم إن كنتم تريدون أن تتركوا العمل فإن هذا موضوع يتعلق بكم، ولكن البعض منكم فسر هذا القول بأننى ضد مطلبكم. إنى لآسف إذا كان كلامى لم يكن واضحا أو مفهوما حسب ما كنت أكنه وأقصده.

إن ما كنت أقصده هو إنكم إذا كنتم ترغبون فى ترك العمل فليس هنالك أى أحد يقدر أن يجبركم قسرا على البقاء.

والآن وبعد أن شرحت لكم كل هذه الحقائق فإن نصيحتى لكم هى أن تعودوا إلى أعمالكم متذرعين بالصبر الى أن يأتينا الرد من لندن. وسأكتب الى رؤسائنا مستعجلا الرد، ولن تفقدوا أى شئ بصبركم.

هذا ولقد كانت كل أعمالى ومسئولياتى فى السابق متعلقة بالغيط بشئون المزارعين حيث قد عملت هناك لفترة طويلة فى خدمتى بالمشروع، ولابد أنكم تشاركوننى الرأى أننا كلنا لنا مسئولية مشتركة، وأن التوقف عن العمل ليس له ما يبرره وسيخلق الخلافات بيننا بعد المدة الطويلة التى عملنا فيها مع بعضنا

البعض. كما أن التوقف عن العمل مضرّ لكل الأطراف، لا سيما وأننا لم نرفض مطالبكم، فقد ذكرنا بأن الموضوع يحتاج الى وقت فى المشاورات، ولاشك أنكم تدركون بأن العمل فى هذا المشروع والاجتهاد فيه مهم للغاية لجلب ايرادات للبلاد، وأن أىّ خلل سينجم عنه ضرر بالمزارعين وبالدولة وبالإدارة وبكم أنتم أيضا

إنى بطبعى لا أحب أن أرى أى أحد تلحق به ظلامة من الذين يعملون معنا، وإننى لمستعد لمساعدتكم فى معالجة مشاكلكم ولا يمكننى أن أتصور بأن هناك أحدا منكم يعمل على الاضرار بهذا المشروع الذى نعتمد عليه كلنا.

وإننى لأكرر فى النهاية أسفى لما حدث. إن مسئولياتى الكبيرة كانت تأخذ كل وقتى، ولو كان لدى أى متسع من الوقت لكنت قد عالجت هذا المشكل قبل أن يستفحل الأمر ويصل إلى هذا الحد من التوتر وإنى لأرجو أن تتشاوروا فى الأمر مع بعضكم البعض وتعودوا الى أعمالكم ريثمايصلنى الرد من لندن.

موقف الإضراب بعد اللقاء مع المستر/ جيتسكل:

أرادت الحكومة أن تتدخل فى موضوع ذلك الاضراب. فقد كان الأمر حساسا جدا بالنسبة اليها، وبناءا عليه فقد طلب (المستر/هكسويرث)، الذى كان وقتها مفتشا للجزيرة، اللقاء بمندوبى المضربين فى صباح يوم الأحد ٢٨ أبريل ١٩٤٦. وقد تم فعلا اللقاء فى مكاتب محالج مارنجان. وفى صباح نفس ذلك اليوم أخبرنى (المستر/جيتسكل) بذلك اللقاء المرتقب وطلب منى أن أذهب معه الى هناك. وفعلا ذهبنا ودخل (المستر/جيتسكل) الى ذلك الاجتماع بجانب (المستر هكسويرث) مع مندوبى العمال المضروبين، وقد أعد العمال لذلك اللقاء عدته إذ أقنعوا عمال المحالج والمحاريث بالاشتراك معهم وطلبوا منهم الحضور فى صباح ذلك اليوم الى محالج مارنجان حتى تدرك الحكومة والشركة بأن المسألة جد وأن أغلبية العمال تشترك متضامنة مع الاضراب. وحدثت حادثة لاتزال عالقة بذهنى كلما تذكرتها، وتصور الحالة التى كانت سائدة فى ذلك الوقت. كنت فى ذلك الوقت أجلس خارج المكتب لأننى منذ الحظة الأولى، وكما سبق وذكرت، لم أحاول أية محاولة للاشتراك فى النقاش أو الجدل. والذى حدث هو أن ابن عمومتنا (عبدالرحمن محمد زين) العامل وقتها بالمحاريث من أهلنا بالزيداب، وكان من قادة اضراب المحاريث فى عامى

٤١/و١٩٤٣ الذى عالجه الحاج أبوالقاسم التهامى الذى جاء مخصوصا من الزيداب بطلب من (المستر أرشديل)، جاء (عبدالرحمن) هذا منفعلا يصارع فى الدخول الى الاجتماع الذى إمتلاء المكتب به، ولما فشل فى الدخول جاء ووقف بجانبى، فقلت له مازحا لماذا تريد الدخول؟ فرّد علىّ "ماذا تريد عاوزين قروش.. تأخذوها كشتينة ونحن تعبانين؟" فضحكت. وكانت الكشتينة التى يعنيها فى ذلك الوقت خمسة وعشرين جنيها. ولا أدرى ماذا سيقول الآن؟ (كُلِيقَة أو بالة).

والآن ماذا حدث فى ذلك الاجتماع؟ لقد احتدم النقاش وعلت الأصوات واتهم (المستر/هكسويرث) العمال بالتخريب فى الممتلكات، وذلك فإنه دعا الى هذا اللقاء لكى يلفت نظرهم. وكان العمال فى غاية من الحصافة إذ كان ردهم بأن كل الورش والمحالج وغيرها تخصهم ولا يمكن لأحد أن يخرب ممتلكاته. وانتهى الاجتماع بدون نتائج حاسمة بل من المؤكد أنه زاد الحماس للاستمرار فى الاضراب.

عدنا بعد ذلك الى بركات وكان (المستر/جيتسكل) مكتئبا ويبدو متعبا للغاية، وطلب منى فى رجاء أن أحاول واستعمل حسن صلاتى مع العمال حتى إقنعهم بالرجوع إلى أعمالهم، ليستطيع أن يعمل فى جو مناسب مع المستر (وودنق).

وانتهت ثلاثة أيام من ذلك الاضراب فى يوم الأحد ٢٨ إبريل ١٩٤٦، اتصلت بالأخ/ عبدالوهاب الباشاب والأخ الطيب دبلوك بواسطة المرحوم/ عوض بادى سائق عربة (المستر/جيتسكل) بأن نلتقى فى الساحة الواقعة بين مارنجان وبركات فى مساء ذلك اليوم، وفعلا تم اللقاء مع كل أعضاء اللجنة. وقلت لهم بأننى لم يحدث قط أن تحدثت اليكم فى الأيام السابقة، وجئت الآن أريد أن أنقل اليكم بأن الإدارة قد جهزت كشوفات الصرف لكم كما طلبتم فى صباح يوم ١٩٤٦/٤/٣٠، فهل أنتم على موقفكم؟ فصاح الأخ عبدالوهاب قائلا "عند موقفنا". وبعد صمت رهيب هبّ أحد المندوبين وقال أريد أن أتكلم، فحاول الباشاب أن يمنعه، فصاح فيه "لازم أتكلم فهل أنت تريد أن تمنعنا الكلام أنا منزل ما عندى، إلى أين سأذهب؟" وكان هذا الكلام نذيرا بالتفكك، ويبدو أنه أعجب الكثيرين غيره. فأخذت عبدالوهاب الى جنب لأتحدث معه.

وهناك فائدة أقدمها لكل الذين يعملون فى علاج المشاكل، وهذه الفائدة كان يستغلها أهلنا الكبار وزعماء العشائر للدخول من بابها لحل المشاكل، وصارت الآن

تدرس فى البلاد الأوربية وفى أمريكا لكل العاملين فى القيادة وذلك فى دراسة فن الإدارة. وهذه الفائدة هى أنك إذا كنت تعالج مشاكل عويصة ووجدت منفذا فيجب أن تلج فيه بسرعة وتصدر أوامرك بما يجب أن يعمل وستجد الاستجابة السريعة المطلوبة. وهذا ما حدث بالفعل فقد قلت لعبدالوهاب يجب أن تعودوا إلى عملكم حالا وإلا فإن اضرابكم هذا سيفشل وستكون أنت فى موضع لا تحسد عليه، وسينفض من حولك العمال وستخسرون خسارة فادحة ولن تقوم لكم قائمة بعدها، لأنكم ستفقدون الاحترام، وسأرتب لكم الأمور مع (المستر/جيتسكل). فيجب أن تذهبوا الآن وتستعدوا للقاء باكر مع المدير ومعكم مطالبكم. ويجب أن يكون معلوما لديكم بأن الفرصة مواتية لذكر المطالب الأخرى مثل المنازل وساعات العمل والاجازة الاسبوعية بالجمعة بدلا من الأحد، وكل شئ آخر كان موضع شكواكم عن الأحوال السائدة، وسأضمن لكم عند (المستر/جيتسكل) عدم المؤاخذة عن الاضراب أو خصم أيام الاضراب، وعندها تدخل الأخ/ الطيب دبلوك وقال إنه مستعد أن يستضيف كل المندوبين فى منزله للتشاور وكتابة الجواب. واقترحنا على أن يصلنى الخطاب فى الساعة السادسة من صباح يوم ١٩٤٦/٢٩.

هذا وقبل أن أصل إلى المكتب فى الساعة السادسة وصلنى الخطاب وأخبرت المستر جيتسكل بمحتوياته، وقد قابل كل المقرحات بالترحاب ووعد بلقياهم فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم. وكان اجتماعا موفقا للغاية بالنسبة لكل الأطراف، وخطب فيه الأخ/ عبدالوهاب فى النهاية شاكرا (المستر/جيتسكل) واهتمامه بمشاكلهم وتحمس بأن قال (للمستر/جيتسكل) إننا لا نعطيك عشرة أيام فقط بل نمنحك فرصة كاملة كما تريد، ولم ينس أن يمنحنى صوت شكر على المجهودات التى قمت بها فى التوفيق فى معالجة المشاكل وإلا لما كان هذا اللقاء. ولم ينقض ذلك اليوم حتى أرسل (المستر/جيتسكل) الرد التالى للمندوبين على مذكرتهم:

الى كل مندوبى المستخدمين: ١٩٤٦/٤/٢٩

سادتى:

ردا على خطابكم بتاريخ اليوم، واستطرادا فى مباحثاتنا الخاصة بارتفاع تكاليف المعيشة والشكيلات الأخرى إننى أؤيد بهذا اتفاقنا على ما يلى:

ارتفاع تكاليف المعيشة:

وعدتكم بأننى سأكتب إلى مكتبنا بلندن اليوم بالطائرة بتوصيتى إلى مديرى الإدارة لكى يمنحوكم الـ ٥٥٪ "علاوة ارتفاع تكاليف المعيشة" كما هى الحال بالنسبة لمستخدمى الحكومة اعتبارا من ١٩٤٦/١/١. علما بأن علاوة التعليم وعلاوة الملابس والتى كانت تدفعها الحكومة فى السابق، والسكن بالمجان الذى تقدمه الشركة الزاعية ستكون محل اعتبار، ولقد أخبرتكم ايضا بأننى أتوقع أن يصلنى الرد من لندن فى أو قبل ١٠ مايو ١٩٤٦.

بالإشارة لطلبكم الخاص بأن تكون العطلة الإسبوعية يوم الجمعة بدلا عن يوم الأحد وأن تكون ساعات العمل لغاية الساعة ٢ ظهرا عدا فترة الموسم، فقد اتفقنا على تكوين لجنة غدا للنظر فى هذه الطلبات.

المنازل:

لقد سبق ولاحظت بنفسى بأن المنازل الحالية غير مناسبة للمستخدمين وأمرت الباشمهندس المعمارى لكى يحضر الخطط والرسومات (بطرازات) مشيدة من المنزل، وسأبحث هذا الموضوع معكم فى الوقت المناسب.

إننى أضمن لكم بأنه لن يقع أى ضرر على العمال الذين ساندوا زملاءهم فى الموقف الذى اتخذوه فى هذه المشكلة بالذات وسوف أوجه الباشمهندس الميكانيكى بهذا حالا.

بالإشارة الى الغرامات للأضرار التى تحدث للعربات أو الماكينات وخلاف ذلك بدون خطأ واع لإهمال من العمال المعينيين، فإن اللجنة التى أشرت إليها آنفا ستنظر فى هذا الموضوع.

لن تخصم أيام الإضراب من أى أحد شريطة أن ترجعوا كلكم إلى عملكم غدا الثلاثاء الموافق ١٩٤٦/٤/٣٠ بإستثناء أعضاء اللجنه المختارين الذين سيحضرون لمقابلتى للتباحث غذا فى الساعة العاشرة صباحا ببركات.

هذا وسأترك العمال يعودون إلى أعمالهم فى صباح يوم ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٦ حسب الإتفاق الذى تم بينهم وبين (المستر/جيتسكل).

ونعود الآن إلى المشكلة بين (جيتسكل) و(دوونق) المحافظ بالإنابة. تخرج (ووندق) من كلية الاقتصاد بجامعة لندن. وتمرس لعدة سنوات فى ميادين البنوك والمال

والاقتصاد والتجارة. وهو من الذين ساهموا مساهمة فعالة في رأس مال الشركة الزراعية، وتابع تطورها. وعند مرض المحافظ أيام الحرب طلب منه مجلس الإدارة لينوب عنه أثناء مرضه. وكان (وودنق) رجلا صعب المراس، وليس من السهل اقناعه إلا بالأرقام والإنتاج لإنه لا يؤمن بغيرهما. وهو الذى دخل في مساجلة ومجادلة مع (المستر/ارشديل) المدير السابق وأثار حماقته ببروده في الأخذ والرد إلى أن مهد له الطريق في امتداد الحبل الذى شنق به نفسه وانتهت خدمته في المشروع لأكثر من ٣٠ عاما بطريقة غير كريمة. هذا هو (المستر/وودنق) الذى نتحدث عنه، والذى وصفه (المستر/ارشديل) مرة بالنسبة لصعوبته في الصرف عندما قال "تطلع ضرسه ما تطلع منه بقرش واحد". (والمستر جيتسكل) هو خريج الكلية الجديدة في جامعة اكسفورد في التاريخ وإمتلأت نفسه بعاطفة إنسانية طغت على كل حياته الدراسية، كما ذكر ذلك استاذه في الجامعة، وقد جاء الى الخدمة في مشروع الجزيرة في عام ١٩٢٣ كمفتش صغير في عبدالحكم وتدرج في سلّم من الوظائف والدرجات إلى أن وصل في عهد الشركة الزراعية إلى وظيفة المدير في عام ١٩٤٥. ثم تولى بعد ذلك وظيفة المحافظ عند تأميم المشروع في أوائل شهر يوليو سنة ١٩٥٠ إلى أن تقاعد بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٢م.

دخل الرجلان في مساجلة ومحاورة غاية في الامتاع بين عالمين. كل منهما في ميادينه وكل منهما يحاول إبراز وجهة نظره معززة بالحقائق والأرقام في سبيل الإقناع. وكان سلاح (المستر/جيتسكل) الحقائق المجردة التى يراها ويعايشها كمسئول مباشر لا ينظر للحاضر فقط بل للمستقبل أيضا. وكان يدافع عن هذه الحقائق دفاعا رائعا ومتواضعا وهادئا بعيدا عن الاثارة والجدل العقيم. وكان يحفظ (للمستر/وودنق) مكانته المرموقة في الشركة وخبرته وتجاربه. وكان سلاح (المستر/وودنق) يرتكز على الأرقام الموثقة والمرتبطة بالإنتاج والتكاليف والربح والخسارة. وهو لا يلتفت إلى الحقائق الأخرى المرتكزة على صعوبة الحياة المعيشية أو العدل أو الإنصاف أو الحقوق أو السياسة أو غير ذلك إلا بقدر معلوم.

لن يكون من المناسب كما أنه ليس في وسعي حسب المقام نقل كل صور الحوار والمساجلة المطولة التى دارت بداية من أول المشكلة في إبريل ١٩٤٦ وإلى نهايتها في مايو سنة ١٩٤٦، ولكن سأحاول في هذه العجالة أن ألخص تلك الأحداث بصورة مختصرة، أرجو ألا تكون مخلّة بالمعاني.

لقد ذكرت مسبقا بأن أول عمل قام به (المستر/جيتسكل) هو إخطار (المستر/وودنق) الذى كان ينوب عن محافظ المشروع. وذكر له فى ذلك الخطاب، الذى كان بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥، تطور الأحداث بعد إعلان منشور الحكومة بزيادة علاوة الحرب، ووعد بأن يرسل التفاصيل والتكاليف الحسابية حتى يعطى فرصة للنظر فى الموضوع. وجاء فى ذلك الخطاب ايضا تكاليف المعيشة قد زادت فى البلاد وارتفعت أكثر بإصدار الحكومة لمنشورها. كما أبرز أن حالة المستخدمين فى الشركة الزراعية كانت هى الأسوأ بالمقارنة مع مستخدمى الحكومة. واقترح (المستر/جيتسكل) بأنه تجنبا للمشاكل والمضاعفات فإن من الحكمة اتخاذ نفس الطريق الذى سلكته الحكومة بالنسبة لمستخدمى الشركة من السودانين. وأضاف بأن شركة النور قد استجابت وطبقت نفس فئات الحكومة، ولكن الشركات الأخرى والبنوك فى البلاد لم تقرر بعد. وأردف قائلا: بأننا نتوقع صعوبات جمة إن لم يكن فى مقدورنا اقناع العمال بأن يتذرعوا بالصبر. إن الأمر الذى لاشك فيه هو أن زيادة كبيرة فى علاوة الحرب أصبحت ضرورة لازمة تفرضها الأحوال السائدة.

وبتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩ أرسل (المستر/جيتسكل) الى (المستر/وودنق) خطابا آخر مطولا من أربع صفحات ومعه جداول مفصلّة تفصيلا دقيقا للغاية، وتحتوى على الزيادات الناجمة من إدخال علاوة الحرب الجديدة لكل مستخدم من مستخدمى الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا، وتوضح المبالغ المطلوبة فى جملتها موزعة على أقسام حسابات الشركة المختلفة. وقد احتوى خطاب (المستر/جيتسكل) على شرح لم يترك فيه مجالا (للمستر/وودنق) لينفذ منه بالأرقام التى لا يؤمن بغيرها. وفضلا عن ذلك فإنه أخذ فى ذكر الحقائق الأخرى الظاهرة فى المنطقة التى يديرها، وموضحا بأن التكاليف الحقيقية قد صعدت إلى أعلى منذ إصدار إعلان الحكومة بزيادة علاوة الحرب". ومن الواضح أيضا بأن التكاليف ستصعد إلى أعلى وبنوع خاص مثل تكاليف الغذاءات الأساسية مثل الذرة واللحم. وتسود فى المنطقة بعض الآراء بأن الأسعار فى السودان، والتى كانت منخفضة بدرجة كبيرة بالمقارنة مع أقطار الشرق الأوسط المحيطة، ستكون من الأمور المحتمة أن تتجه وتذهب أكثر فى خط واحد مع تلك الأقطار. من الطبيعى أن الحكومة لا تنشر هذه الحقائق. ولكن فى مثل هذه الأحوال المضطربة، يبدو لى بأنه من المرغوب فيه للغاية بأننا ينبغى

أن نسلك سبيل عمل وفتشت الحكومة والذين هم أدرى بمثل هذه الأشياء منا. إن كل مستخدمينا بصرف النظر عما يفكرون فيه، يعتبرون بأن الحكومة كشريك وباستلامها للمشروع فى عام ١٩٥٠، فإن حالات الخدمة يجب أن تكون مطابقة لما يجرى فى الحكومة. إن أى اختلاف فى علاوة الحرب سيكون من شأنه أن يسبب قلقا لا نهاية له. إن كل من عمالنا له صلات بجاره الذى مع الحكومة ويقارنون أنفسهم بالأحوال المختلفة.

إننا إذا تركنا أنفسنا أقل كرما فى هذه المنطقة نحو زيادة علاوة الحرب، فإن المنازل الأحسن والسفر المجان وغيرها لا تسمن ولا تغنى من جوع، لم تكن هناك أية علاوات فى المرتبات منذ أن اندلعت الحرب بالنسبة للمستخدمين من غير البريطانيين من ذوى الدخل المنخفض.

إنه لمن اعتقادى الصادق بأن العلاوات التى كنا ندفعها حتى تاريخه كانت منخفضة جدا بالمقارنة مع الزيادة الحقيقية فى تكاليف الحياة، وإن مستوى مستخدمينا قد صار نسبيا، أسواء مما كان عليه قبل أيام الحرب. وكان يمكن احتمال ذلك ابان الحرب، ولكن لا يمكن احتماله بسهولة الآن بعد إنتهائها.

وهناك مخلفات كبيرة من عدم الاستقرار فى البلاد كنتيجة للموقف الانجليزى/ المصرى. ونحن لدينا على وجه العموم مجتمع من المستخدمين ثابت الولاء فى عمله. إن معظم عدم الاستقرار يأتى من ناشئة العمال. وهناك الناس الذين على أى حال يبتغون أن ينتهزوا مزية الموقف السياسى الحالى لكى يوعزوا بأن رأس المال البريطانى لم يوفر للسودانيين عدلا متساويا. إن هذا الاتجاه لن يكون له أى وزن إذا كانت الأغلبية من مستخدمينا راضية. ولكننا على الأخص معرضون الى غضبة حامية ومفاجئة فى هذه البلاد. وإنه لمن المهم إلى أبعد حد أن نجعل الغالبية من مستخدمينا يشعرون بأنهم شركاء معنا، وأنهم تجرى معاملتهم بالعدل والصواب. إن الانحراف من سياسة الحكومة فى توفير الأحوال المعيشية المناسبة، سيكون من شأنه الانسياق الى الاتجاه المضاد وسيتسبب فى ضرر بليغ بمصالحنا.

يسود الآن اضراب عام. وكل المحالج والورش والمحاريث متأثرة به. ومن الثابت بأنه قد رتّب ونظم له ليناسب ميقاته فى الخامس والعشرين من شهر أبريل، وهو التاريخ الذى تجهز فيه كشوفات المرتبات ولقد كان من المعلوم بأن قرارا لم يكن قد

اتخذ حتى وقتها للموافقة بزيادات الحكومة. إن التأخير يعزى الى عيبى فى القصور الإدارى. لقد كنت منهمكا فى تحضير تكاليف هذه الزيادات لتقديمها اليك، ونسبة لغياب الكثيرين من موظفينا ولانشغالهم فى الأعمال الروتينية، لم يكن فى مقدورى أن أوصل اليك كل المعلومات فى وقت مبكر يمكنك من الرد علىّ قبل الشهر الأول من زيادات الحكومة العالية الجديدة. ولكن حقيقة الأمر بأن الحكومة لم تعطنا أية إشارة أو تلميح بما كانوا يصنعون. لقد اتيح لى فى وقت قصير أن أقوم بكل هذه التفاصيل. وكان من الأفضل لو إنهم استشارونا فى سياستهم هذه بصفة سرية. لقد كان السبب فى الاضراب هو إننى لم أطبق على الفور فئات الحكومة أو أى شئ مماثل لها على مستخدمينا، وأوضحت لهم بأنه ليست لدى سلطة لأفعل ذلك بدون تصديقكم. ولكى أتحصل على تصديقكم فلابد من أن أجهز الحسابات المطلوبة، والتى توضح التكاليف حتى يكون فى مقدورك أن تنظر فى الموضوع وتقرر ما يجب عمله. وإن مثل هذه الأشياء تحتاج إلى بعض الوقت. لقد قلت لهم بأننى سأضمن بأن أرد عليهم فى اليوم العاشر من شهر مايو، ولكنى لن أضمن ماذا سيكون ردك علىّ ولو أننى أنا نفسى سأوصى على طلبهم.

إن الحقيقة التى توضح بأن الإضراب جاء مفاجأة وكان قد رتب له مسبقا بدون علمى، لدليل واضح على التغيير المفاجئ والذى من المحتمل أن يحدث حالا. طبيعيا كثيرون لم تكن لهم الرغبة فى الاضراب، ولكنها طريقة مالوفة بأن تحصل بها على ما تريده فى أقطار أخرى وإنها الآن قد امتدت جذورها الى هنا.

وأن بعض العناصر الخارجية كانت تسعى وراء الاضراب، وأن (المستر/ميلر) السكرتير المالى وقتها، يؤيد بشدة تطبيق فئات الحكومة ودفعها كما سيفعلون هم من أول يناير سنة ١٩٤٦، إنه يعتقد بأن فئات الحكومة مبررة بالدقة اقتصاديا.

أننى لأسف للغاية بأنك لم تعط الوقت الكافى للنظر فى هذا الأمر البالغ الأهمية. وكنت أعتقد بأن استلامك لمنشور الحكومة وقتها سيعطيك انذارا مسبقا بأننا سنواجه هذه المشكلة، وأن (المستر/ماكنتاير) "فى خطاب حديث اليّ كان يتنبأ بهذا الأمر، وإننى فى خطابى بتاريخ ١٦ أبريل ردا عليه قد أخبرته بأننى ساكتب بخصوص هذا الموضوع بصفة رسمية. إنه لأمر مؤسف للغاية أن الحكومة لم تتشاور معى أو معك قبل إصدار بيانهم بنحو شهر مضى. إن المشكلة قد زادت

احراجا بالحالة السياسية الراهنة ولكنه من المهم الآن بالنسبة لى أن أعطى ردا سريعا، فلقد تعهدت على نفسى بأن أفعل ذلك بحلول اليوم العاشر من شهر مايو، آخذا فى الاعتبار بأن ذلك التاريخ سيعطى وقتا كافيا لخطابى هذا لكى يصل اليك ولردك التلغرافى ليصلنى فى الوقت المناسب.

لقد طبقت شركة النور السودانية نظام الحكومة بالنسبة للفئات والميقات، وأما الشركات الأخرى فإنها لم تتخذ قرارا بعد، وإن لكل منها مشكلة مختلفة فى نظامها المالى عن نظامنا نحن. وعلى أى حال فإننى أعتبر بأنه ليست لهم أية مقارنة بحالاتنا لا فى الحجم ولا فى مركزنا الخاص مع الحكومة".

أقف إلى هنا بعد هذا التلخيص المختصر للرسالتين اللتين بعث بهما (المستر/جيتسكل) الى (المستر/وودنق) عقب الإضراب، ولاشك أن القراء سيكونون قد لاحظوا بأن (المستر/جيتسكل) استعمل طرق الاقناع بالأرقام وبالأحوال المعيشية السائدة فى البلاد وبالأحوال السياسية الداخلية والخارجية وبكل الطرق المتاحة له، وحتى بالتكرار المقصود حتى يقنع المستر/وودنق بأهمية المسألة. ولكن هل أجدى كل ذلك نفعا سريعا معه؟ سنرى ذلك فيما بعد.

أنتقل الى خطوة تالية فى هذا الموضوع:

هب زملاء (المستر/جيتسكل) من خريجى اكسفورد بحكومة السودان بالمنطقة لمساندته فى هذه المشكلة، وهم (المستر/بريدن) مدير المديرية، (والمستر/هكسويرث) مفتش الجزيرة والذى كان قد حاول فى صباح يوم ١٩٤٦/٤/٢٨ أثناء العمال من الاستمرار فى الاضراب، (والمستر/ميلر) السكرتير المالى والذى كان ينوب عن الحاكم العام المتغيب بالأجازة فى ذلك الوقت، (والمستر/ميل) وكيل حكومة السودان بلندن. وقبل أن استرسل فى الحديث لابد لى من أن أبرز بعض النقاط حتى يستطيع الذين يطلعون على هذه الأحداث بتمعن أن يلموا بمجريات التطورات عندما يأتى ذكرها فيما بعد. والنقاط هى أن (المستر/وودنق) كان مشتبكا مع (المستر/ميلر) فى نقاش وخلاف مستمر خاصا ببعض المسائل التى نجمت عقب إعلان الحكومة الشركة فى ١٩٤٤/٦/٣٠ بإنهاء امتيازها فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠.

قررت الشركة الزراعية وقتئذ بأن ما يكفيها من مفتشى الغيط لا يزيد عن الثمانين حتى نهاية الامتياز، غير أن الحكومة ترى أن العدد يجب أن يرتفع إلى

مائة للاحتياط فى المستقبل، ويرى (المستر/وودنق) أنه إذا كان الأمر كذلك فلابد للحكومة أن تدفع تكاليف هذه الزيادة فى العدد.

بينما يرى (المستر/ميلر) أن الشركة هى التى يجب أن تدفع لانتفاعها بخدمتهم فى تلك الفترة. ووقف الجدال عند ذلك الحد. ويطالب (المستر/وودنق) بأن الحكومة كان يجب عليها أن تشركهم فى بيع القطن عندما باعت بعض الأقطان إلى الهند، ولم يوافق (المستر/ميلر) على ذلك.

وقد أوقفت الحكومة توظيف أموال استهلاك الآلات الثقيلة والمحالج فى بريطانيا. ويرى (المستر/وودنق) غير ذلك. وكان هناك احساس لدى المستر (وودنق) بأن (المستر/جيتسكل) خطر على المساهمين ولابد من كبح جماحه. ولأنه لا يفرق بين البريطانيين الآخرين فإنه يعتقد بأنهم أخذوا كفايتهم ويمكنهم أن يقابلوا الزيادة فى تكاليف المعيشة من دخلهم المتزايد بالعلاوات السنوية. سنرى كل هذه النقاط تبرز فى سياق حديثنا فى هذا الموضوع.

بعد هذه المقدمة أنتقل إلى سرد الأحداث التى طرأت فيما بعد. ذهب (المستر/جيتسكل) الى الخرطوم قبيل اتفاقه مع العمال للعودة الى العمل وتباحث مع (المستر/ميلر) فى المشكلة، ونتيجة لذلك بعث (المستر/ميلر) ببرقية بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩ الى (المستر/ميل) وكيل حكومة السودان بلندن جاء فيها:

"إن إعلان الحكومة الأخير الخاص برفع علاوة غلاء المعيشة إلى ٥٥٪ على أن يكون الحد الأدنى عشرة جنيهات فى الشهر لغير البريطانيين، قد أثار مطالبة مستخدمى الشركة الزراعية بالمعاملة بالمثل مما أدى إلى إضراب عام فى يوم الجمعة الماضية فى محالج مارنجان والحصاحيصا وورشة بركات.

لقد أصر العمال على عدم العودة ما لم يصل رد لمطالبهم. إن وجهة نظر الحكومة هى أن علاوة الغلاء بالنسبة لشركتى القطن يجب أن تصعد إلى مستوى العلاوة التى سيجرى دفعها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٤٦. علمت بأن (المستر/جيتسكل) كان قد سبق وأرسل (للمستر/وودنق) تفصيلات علاوة الغلاء. وإنه يجهز الآن أيضا الأرقام التى توضح جملة المبالغ المطلوبة من الشركتين حسب وضع الحكومة. كانت علاوة الغلاء مبنية فى الماضى على حد أدنى من مستوى المعيشة السائد، وكان الحد وقتها يرتكز على ١٤٠ نقطة بينما القاعدة الحقيقية كانت ١٧٠ نقطة. إن الحكومة

تعتقد بأن الأحوال المعيشية بعد الحرب تحتم الضرورة رفع مستواها، غير إنها لا تزال ستكون أقل من المستوى الذى كان سائدا قبل الحرب، وعليه فقد أدخلنا العلاوة الحالية برفعها الى ٥٥٪ ويمكن (للمستر وودنق) أن يعتقد بأن فئات مستخدمى الشركة ليست بالضرورة مقارنتها مع فئات الحكومة، غير أن جميع المستخدمين عليهم أن يقابلوا الأحوال المعيشية السائدة بأن تكون معاملتهم متساوية.

إن الموقف معقد إذ أن واقع الحال فى مشاركة الحكومة للشركة واستلام الحكوم المرتقب للمشروع يجعل المعاملة المختلفة غير معقولة. إننى أدرك بأنه من الممكن أن يكون من الصعب على مديرى الشركتين أن يتكلفوا بزيادات ضخمة فى المصروفات بدون بيانات اضافية، ولكن الموضوع مستعجل بالنسبة للضرورة فى تفادى احتمال الاخلال بالأمن فى خلال الازمة السياسية السائدة حاليا.

ونسبة لهذه الظروف فإن حكومة السودان ستكون مستعدة بالكامل لمقابلة نصيبها من التكاليف الناتجة من هذه الزايادات. إننى أدرك بأن صعوبات الشركة قد تضاعفت بعجزنا عن إعطائهم اشعارا مقدما عن الزيادة فى علاوة الغلاء للحكومة حتى يستطيع مدير الشركة هنا أن يجهز التفاصيل المطلوبة للنظر فيها فى الوقت المناسب بواسطة مجلس إدارته. إن (المستر/جيتسكل) يجرى الآن تحضير هذه التفاصيل لإرسالها فى بحر الأيام القليلة القادمة. هل يمكنك محاولة التأثير على (المستر/وودنق) بضرورة اتخاذ إجراء مستعجل فى هذا الوقت العصيب؟ إننى لأرجو من كل وجدانى أن يقبل (المستر/وودنق) بإبراق موافقته بتطبيق فئات الحكومة اعتبارا من أول يناير ١٩٤٦ والتى كلنا هنا نعتبرها مهمة للغاية.

عقب ذلك أرسل (المستر/جيتسكل) برقية الى (المستر/وودنق) جاء فيها:

"أرجو أن أوضح بأنه بفضل المجهودات الخيّرة من بعض موظفينا السودانيين من ذوى النفوس الطيبة، اقتنع العمال المضربون بالتحلل من قسمهم وعادوا كلهم إلى العمل فى إنتظار الرد منكم اعتمادا علىّ بأن أنقل لك خطورة مشكلتهم فى غلاء معيشتهم وأن أرجو منك أن تمنحهم نفس المعاملة الحكومية مع بعض الفروقات التى رجوت منك فى خطابى السابق تجاهلها. فهل وصلك ذلك الخطاب؟ إذا كنت ترغب فى معلومات أكثر مما ذكرت فأرجو ابراقنا بالتاريخ والزمن للتحدث إليك تلفونيا من الخرطوم. غير أن المهم هو الرد يجب أن يصل قبل أو بحلول يوم العاشر

من شهر يونيو لتمكنى من الوفاء بوعدى للعمال".

وجاء أول رد فعل من (المستر/وودنق) بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ فى برقية إلى (المستر/ميلر) ردا على برقيته آنفة الذكر، وجاء فيها:

"فى الوقت الذى أقدّر فيه الظروف السياسية فإن مجلس إدارتنا لا يقرّ الرضوخ المتلهف وغير المشروط للمضربين بالاعتراف الضمنى بالدخول المنخفضة مقررين بذلك سابقة خطيرة. يضاف الى ذلك إن هذا الاذعان سيغرى الموظفين البريطانيين بالمطالبة بنفس المعاملة والتنازلات التى سيكون من الصعب تقدير تكاليفها. أرجو أن تطلب من (جيتسكل) بأن يجهزّ لنا تقديرا لكل من الشركتين لتكاليف علاوة الغلاء لغير البريطانيين، على فرض أن كل العلاوات الحالية والمشاركة متقبلا فى البونص سيصير سحبها وتستبدل بالخمسة وخمسين فى المائة بمبلغ أقصاه عشرة جنيهات فى الشهر، إلا فى حالة الذين تبلغ رواتبهم خمسون جنيها فى الشهر فأكثر، فلهم الخيار أما بالاستمرار فى الاشتراك فى البونص أو أخذ هذه العلاوة. ويجب أن يكون معلوما بأن هذه العلاوة لن تدخل فى استقطاع مال التأمين. ثم هل هناك اشتراطات لإعادة النظر؟ ليست هناك إشارة فى برقيتك إلى كيف تفكر الحكومة فى مساعدة الشركتين فى هذه التكاليف الملقاة على عاتقنا".

هذا وقد كان رد فعل من (المستر/وودنق) فى خطابه بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ على (المستر/جيتسكل) تعليقا على خطابه له بتاريخ ٤٦/٤/٢٥ هو كما يلى:

"بالإشارة إلى خطابك بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥ إن العمل الذى قامت به الحكومة فى إدخال هذه الزيادات الكبيرة بدون مشاورتنا بصفتنا أكبر مخدم للعاملين يأتى فى المرتبة الثانية فى البلاد، وبدون أى تقدير لردود الفعل التى تقع علينا الأمر الذى لا يمكن الدفاع عنه. من الواضح أن هذا الأمر خطوة سياسية بحتة بالرغم من المحاولة التى يزعمون فيها بأنها مبنية على أسس عادلة القصد منها التخفيف من شظف العيش. ولو أننا نعطف على مثل هذا التخفيف فى حالة المستخدمين من ذوى الدخل المنخفض، فإننا نعتقد بأنه من الخطأ المحاولة هذه فى وقت نرى فيه أن شظف العيش سادر فى الازدياد فى هذه البلاد (بريطانيا) بدلا من التخفيف فيه.

إننى لا أعتقد بأن (المستر/ميلر) يرغب فى إبداء أية بادرة بأن الحكومة يجب أن تعوضنا فى أية ناحية عن الزيادة الاجبارية فى الصرف، أو أن يرغب فى أن يرى

استجابة لمطالبنا للمشاركة في مبيعات القطن للهند. على أية حال فإننا لا نفقد شيئا في ملاحقاتنا بالمطالبة ولا أدرى ما هي ردود الفعل لدى الموظفين البريطانيين؟ إننا بالطبع لا نحتاج في أن نتوقع منهم إضرابا. لكن من المحتم بأننا إذا كنا سنقابل مطالب غير البريطانيين من مستخدمينا بأن نرفعهم إلى مستوى الحكومة، ستكون هناك توقعات بأننا سنفعل نفس الشئ بالنسبة للبريطانيين. ومن الصعب أن أرى كيف يستطيع الواحد منا تقدير الشئ المناسب لجعلهم في مستوى موظفي الحكومة. من الواضح أن زيادة الـ ٣٥٪ "الحد المذكور في منشور الحكومة" تضم عدة علاوات، وإنك سترى بأننى طلبت من (ميلر) مقدار النسبة التى تمثلها هذه الأجزاء من العلاوات. وإذا نظرنا إلى الفوائد التى نالها الموظفون البريطانيون منذ اندلاع الحرب، سيكون علينا أن ننظر في عدة أشياء قد يكون الأمر الرئيسى منها هو أن نقدّر إلى أى حد كانت الزيادات التى منحت لهم خلال الست سنوات الأخيرة التى سبقتها، إنهم من المؤكد سيكونون في أسعد حالة تمكنهم من مقابلة الزيادات في تكاليف المعيشة.

وهنالك فوائد أخرى قد منحت لهم، مثال لذلك: علاوات السفر التى امتدت إلى زوجاتهم والتى لم يكن من الممكن اطلاقا أن تمنح لو لم تكن ظروف الحرب. إذ إنه في الأيام السابقة للحرب إذا كان الناس غير راضين عن شروط خدمتنا فإن لهم الحق في الاستقالة، ولكن هذا غير مسموح به خلال سنى الحرب. وعليه فقد كنا مجبرين على أن نحيد عن سلوكنا السابق. كانت هنالك أيضا زيادات في مربوط مرتباتهم، كل هذه الأشياء يجب ألا تغيب عن الذاكرة".

أخذ (المستر/وودنق) في التسويف وتعقيد المشكلة عن قصد، فقد مضت أربعة عشر يوما منذ أن قام الاضراب في صبيحة يوم ١٩٤٦/٤/٢٦، وتسعة أيام منذ أن عاد العمال إلى أعمالهم، وأخطر (المستر/جيتسكل) (المستر/وودنق) بذلك. وبالرغم من ذلك فقد استمر الجدل والحوار ولم تبدر أية بادرة إلى الموافقة حتى يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٦، أى قبل يومين من الميعاد الذى ضربه (المستر/جيتسكل) و(المستر/ميلر). وحتى نحن الذين كنا ننتظر رفع الستارة في المسرح، فقد كان يهّم كل منّا الزيادة المرتقبة في علاوة غلاء المعيشة، لا سيما وأنها ستكون متجمدة لأربعة أشهر وكان لها شأن وأى شأن في ذلك الزمان.

كان (المستر/وودنق) يلعب فى ميدانين، فى الأول مع (المستر/جيتسكل) حيث أشبعه جدلا مرتكزا على الارقام والمعرفة، ويكاد يرد على كل جملة كتبها له (المستر/جيتسكل). وكان يدنو قريبا من الموافقة عندما يهنئ (المستر/جيتسكل) بما قام به من تحضيرات رائعة للحسابات، ويشيد ببلاغته وكياسته. ثم ينقلب مستدركا ليدخل فى حوار جديد إلى أن يكل (المستر/جيتسكل). ويحاول فى أن يجعل حدا للجدل لإنهاء المشكلة فيعترف له بأنه لن يستطيع اقناعه، ولما شعر بأنه يردد قصة الغبن على المساهمين، وكأنما يشير إلى (المستر/جيتسكل) بأنه لا يبدى اهتمام بهم، ذكر له (المستر/جيتسكل) بأنه زاد مؤخرا أسهمه إلى أن بلغت ألف سهم فى النهاية.

كان كل الجدل فى المال وهى صنعته. ثم يذهب إلى اللعب فى الميدان الآخر مع (المستر/ميلر)، ويختلف اللعب هنا إذ أنه يرتكز على المساومة ويصر عليها ويعتبرها حقا من حقوق الشركة وليست تنازلات لها. ويستمر فى ذلك إلى أن يرغم (المستر/ميلر) على الاعتراف بالخطأ فى عدم إخطارهم بالموافقة - التى كان يأباها سابقا - على شروط (المستر/وودنق) كلها، ويطلب منه فى رجاء ملّح أن يصدّق على الصرف بعد أن تمت الموافقة على شروطه.

سيرى القراء ماذا دار مع كل من الرجلين كما يلى:

أولا: جداله وحواره مع المستر/جيتسكل:

فى ردّه على الخطاب المطول والمرفقة معه تفاصيل الحسابات من (المستر/جيتسكل) والذى سبق ذكره كتب (المستر/وودنق):

"أرى من الواجب علىّ قبل كل شئ أن أهنئك على المجهودات الكبيرة التى بذلت فى تحضير وترتيب جداول الحسابات المنسقة والرائعة والتى كما يبدو لى قد جمعت ورتبت تحت ضغط شديد.

أنه سيكون بالطبع أمرا سهلا أن ننصح بقبول شروط المضربين، ولكن ماذا سيؤدى ذلك من إغراء فى المستقبل؟ لدينا هذا الموسم محصول صغير، وقد تم حلج أغلبيته. ولكن لنفرض أن عملا مشابها لهذا قد تصاعد بمطالب مستحيلة فى زمن حلج المحصول المقبل فسنكون وقتها فى موقف صعب للغاية. فى حالة النزاعات

النقابية فإنه فى الغالب وبدون سابقة يتم الاتفاق على جميع الأشياء، ولن تكون الحجج المقدمة فى سبيل تخفيف شظف العيش بمقنعة تماما فى هذه الآونة. يمكن للواحد منا أن ينجذب منطلقا مع بلاغة بياناتك وشرحك واستشهاداتك، ولكن الآمال العريضة فى التطلع إلى الوصول إلى مستويات معيشة قبل الحرب فى الوقت الذى نرى فيه الكثير من هذه الدنيا بما فى ذلك هذه البلاد، لايزال سادرا فى الاتجاه المعاكس سيبدو ذلك صعب المنال. إن الاعتبارات السياية والتى نحن فى تمام الادارك لها يبدو أنها فى الغالب الأعم هى التى ستقرر معركتنا هذه.

إن أمامى وأنا أكتب هذا الخطاب التقرير الشهرى لحكومة السودان، وبه الإحصائيات عن التجارة الخارجية لشهر يناير. وأرى فى الصفحة الثالثة أن قيمة وحدة الواردات العمومية لعام ١٩٤٥، فباستثناء البن وصابون التواليت و"ليست أى واحدة منها ضرورية" توضح انخفاضا بالمقارنة مع عام ١٩٤٤، والذى هو فى كثير من الحالات مهّم للغاية. بينما فى الصفحة الثانية نجد أن قيمة وحدة الصادرات توضح فى الغالب الأعم زيادات بعضها كبير جدا "ومجموعات هذه الأرقام الواردة لا تحتاج إلى برهان". وبناء عليه فإنه لمن الصعب تجانس مثل هذه الحقائق الرسمية مع تقديراتكم عن تكاليف المعيشة.

فى الفقرة السادسة من الصفحة الرابعة فى خطابك أراك تقترح بأن كمية كبيرة من التكاليف الاضافية يمكن استردادها بموجب الاتفاقية الأخيرة الخاصة بالعلاوة فى الاسعار، أما أنا فأعتقد بأن الحكومة لديها من الاستردادات الضخمة على حسابات الرى ما يمكنها أن تمتص غالبية هذه العلاوات. إن هذه الحجة التى تذكرها يمكن أن تكون مجدية فى أية اتفاقية جديدة يمكننا أن نتفاوض بشأنها على أساس أسعار أساسية أعلى لقطننا، وهذه يمكن أن تكون مما يقضى على هذه الزيادة، ولكن أى فائدة نجنى من ذلك؟ يجب أن يتساوى فيها كل الشركاء.

لقد كنت دائما أؤمن بمبدأ "معيشة" وأجر أساسى متدرّج ومعزّز بمشاركة فى حافز من الأرباح. إن تحديد كلمة "معيشة" وأجر أساسى تصعب الاحاطة به. ولكن أية زيادة جوهرية كالتى تطالبون بها الآن لابّد وأن تؤدى إلى تضحية جزء أو كل البونص، والذى أرى بأنك تفضله فى الحالات الغالبة. لقد كنا دائما - كما تعلم - نتمسك بأن البونص يجب ألا ينظر إليه كزيادة فى الأجور والمرتبات، وعليه فلا

ينبغى أن يدخل فى حساب الأجور أو الطرق أو الوسائل فى مقابلة الزيادات فى تكاليف المعيشة. ومع التضحية بما اعتبره نظاما مرغوبا فيه، فإننا نفضل اقتراحك بعدم دفع البونص للمستخدمين من غير البريطانيين الذين تكون رواتبهم أقل من خمسين جنيها فى الشهر، وإعطائهم بدلا عن ذلك الخمسة وخمسين فى المائة لمقابلة تكاليف المعيشة بأقصى حد مقدارة عشرة جنيهات فى الشهر، والتى هى طريقة عبقرية فى إعطاء الفائدة الكبرى الى الذين يحتاجون اليها أكثر، ونحن نتعاطف معها تعاطفا كاملا، وإذا كان من المرغوب فيه للغاية بأننا يجب أن نكون فى مساواة مع نظم الحكومة، فإن هنالك القليل من الأخذ والعطاء. وإنه ليس من غير المعقول بالنسبة لنا إذا ما طالبنا بأن مستخدمينا يجب أن ينالوا نفس امتيازات السكة الحديد.

إن المستخدمين من غير البريطانيين والذين يأخذون رواتب أكثر من خمسين جنيها فى الشهر، يمكنهم أن يختاروا إذا كانوا يرغبون فى أخذ علاوة مماثلة أم يستمرون فى أخذ البونص، ولكن إذا قرروا بما يريدون فيجب أن يكون قرارا نهائيا.

هناك مسألة جديرة بالاعتبار وهى عما إذا كانت هذه الزيادات ستؤثر على المربوط، إن لنا نظامنا الخاص بنا بالنسبة لمال التأمين الثاني "الخاص بغير البريطانيين" لا يدخل فى أى اتفاق مع (المستر/ميلر) لكل من البريطانيين وغير البريطانيين. فإذا كانت هذه العلاوات للغلاء قابلة للمراجعة والتى يجب أن تكون كذلك بالتأكيد، فاننى أعتقد بأنها يجب ألا تحسب على أنها أجور أو مرتبات. وهذا بالطبع ينطبق فى هذا المقام على المستخدمين من غير البريطانيين. وليست هنالك عجلة بالنسبة للبريطانيين لأن ما يقرر بشأنهم يجب أن تكون له صلة بالزيادات التى سيأخذونها فى أول يوليو، وسننتظر منك توصياتك والتى لا يجب- كما كان الحال دائما- تكتنف كل المطالب. إننا نرحب بنصائح ادارتنا المحلية (يقصد بركات) ولكن يجب ألا يختصر تصورها فقط على الاعتبارات المحلية البحتة، ويجب ألا يعتبر هذا الخطاب كقرار نهائى، لأننى يجب أن أبعث به الى (ماكنتاير) للتصديق عليه (هذه مماطلة؟). ستلاحظ من تلغرافنا الى (المستر/ميلر)، بأننا قد لوحنا له بأن الحكومة يجب أن تساعدنا بأية طريقة من الطرق فى مقابلة التكاليف الزائدة

والتى وقعت علينا. ليس لدى فى الوقت الحاضر اجابة، ولكن الأمر الذى أحمله فى ذهنى هو أن نطلب من الحكومة الموافقة على دفع تكاليف مفتشى الغيط الذين يتم استخدامهم زيادة على الثمانين، كما أنه يجب أن يوافقوا على استثمارنا لباقى أموال الاستهلاك. إن قبول هذه الاقتراحات يجب ألا ينظر اليه على ضوء أنه تنازلات.

لقد سبق وتم الاتفاق على أن العدد المطلوب لاحتياجاتنا يقف فى ثمانين فقط. ولأظن أننى على حق فى القول بأن الحكومة قد اعترفت بالتزامها فى أن تساهم نحو تكاليف أى زيادة على هذا العدد حتى يصل الحد الأقصى وهو مائة. ونحن لا نعتقد بإنه من غير المعقول فى مطالبتهم بأنه يجب أن يتحملوا كل التكاليف الكاملة. وأما بخصوص استثمار باقى أموال الاستهلاك فإن تفسيرنا الى البند ٢٤ (٢) من الاتفاقية الأصلية- ولو أنه ردئ التركيب فى معانيه- إن تفسيرنا قد اتفق مع تأييد محامينا فيه بواسطة شركة ديلوتسى (مراجعى الحكومة) وشركة كوبر براذر (مراجعى الشركة الزراعية). إن الموافقة على هذه المواضيع ستكون إلى حد ما تعويضا لنا على الحيف الذى لحق بنا من الضرائب الاضافية.

لعله سيكون من الضرورى ابراقك لكى تنتظر وصول هذا الخطاب قبل اصدارك لأى إعلان. وعليك أن توعز بأن أى واحد مستمر فى اضرابه انتظارا لوصول هذا الخطاب، سيفقد أى اعتبار له فى أى مشاركة فى البونص الذى هو بمثابة منحة اختيارية من المساهمين إلى هؤلاء الذين يقدمون خدمات مقدرة. ولو أنه فى الحقيقة أن المساهمين قد صوتوا لتوهم بالتصديق على تخصيص مبلغ ليدفع كبونص. غير أن مسألة التوزيع ستكون تحت تصرفنا وحدنا.

إننا نقدر المشاكل السياسية حق قدرها، وكنا على استعداد دائم فى مساعدة الحكومة فى المسائل المتعلقة بالسياسة، غير أنه لن تحدث وقعا فى نفوسنا المطالب التى تجعل من حدوثها إعادة الأحوال المعيشية التى كانت سائدة قبيل الحرب، والتى لن يكتب لها قط أن تعود فى تاريخ حياة أى واحد منا. كما وإننا لسنا متأثرين بما تقدم شركة النور والتى تدور فى فلك سلطة الحكومة. إن ما يمكن أن يكون مستحيلا نحو بعض المخدمين هو ما يجرى إجبارهم عليه بواسطة عمال الحكومة. وإن الزعم بإنه فى مقدورنا تحمل المطالب لا يتناسب مع واقع الحال. إن شخصا ما

يجب أن يدفع. وبالنسبة لنا فإن ذلك الشخص هو مساهمونا، والكثير منهم لهم مطالب متساوية بل وأهم للنظر فيها من الناس الذين يعيشون فى السودان".

هذا تلخيص مختصر لخطاب وودنق ذى الثلاث صفحات والذى ردّ عليه (المستر/جيتسكل) بما يلى فى اختصار ايضا:

"إننى لا أريد أن أذهب بعيدا فى هذا الجدل المتعلق بقضية الاضراب وبموضوع تكاليف الحياة المعيشية، ولكننى أريد أن أوجز فى الحديث.

إننى فى المقام الأول عظيم الامتنان لمساندتك فى اعتبار بعض وجهات نظرى. إننى أدرك بأن المفاجأة التى حدثت فى هذا الموقف وصورة المطالب الملحة لتطبيق فئات الحكومة، لابد أنها جعلتك تميل إلى رد كل الموضوع. لقد كنت أنا نفسى بالطبع فى نفس هذا الموقف، فقط الاختلاف هو أنه كان فى استطاعتى أن أقيّم بطريقة أسهل صدق موقف تكاليف المعيشة، والشكر واجب للسند الوفى الذى وجدته من بعض موظفينا من السودانيين الذين استطاعوا أن يقنعوا العمال بالعودة إلى أعمالهم إلى أن تصل إجابتك، وأن يعتمدوا علىّ فى أن أوضح بجلاء مشكلتهم اليك. كان الواجب علىّ أن أوازن وأقرر عما إذا كان الإعلان بالرفض سيسبب خطر الفوضى وخلق تقليد من الخصومة بين الإدارة والعمال، ولكنى وصلت إلى القرار بأن قضيتهم كانت محقة وعادلة بوجه عام.

إن إنشغالى بمسائل أخرى كان السبب الأساسى الذى أدى إلى هذا الاضراب. وإن بعض عقابيل الماضى، والتى كانت بنوع ما لا تجد إلا التجاهل، كل هذه تراكمت وامتزجت مع بعضها البعض، إننى لمدرك ادراكا تاما بأن العمل الذى قمت به قد يعرضنى إلى أشياء مماثلة فى المستقبل، اعتقادا بأن الاضراب طريق يؤدى إلى الغرض المطلوب، ولكننى شديد الأمل فى أن ما قمت به سيعتبر مقدّرا بواسطة العمال (ما كان يمكن أن يعودوا إلى العمل لو لم يكن هذا هو تفكيرهم). وإنه لمن المستحسن توثيق علاقات طيبة ودفن أحقاد الماضى، قبل أن تفرخ بهذه الطريقة التى اتخذتها.

هناك بالتأكيد أناس يهتمون بأن تتطور هذه القصة إلى مشاكل مزعجة ومستوطنة الجذور. لقد استطعنا أن نتجنب هذا الموقف الآن ولكن فقط وبعد عام أو نحوه، سأعلم إذا كان كنتيجة لعملى هذا سيقف العمّال بجانبى فى الأزمات

المقبلة أم إنهم سيحاولون استغلالى. إننى سألزم (المستر/رفل) بأن تكون إحدى وأهم واجباته الاتجاه نحو رفاهية العمال، وإننى لآمل باتخاذى لهذا الإجراء مع تدابير أخرى، ستصير العلاقة بين العمال ولاإدارة متطورة إلى محيط أفضل فى المستقبل.

وأعرف أن سيكون من الصعب اقناعك، ولكنى موقن بأنه فى مقابل الارتفاع الحالى والمتصاعد فى تكاليف المعيشة، فإن فئات الحكومة ليست بأى حال من الأحوال هى العودة إلى الحياة العادية، إنها فى منتصف الطريق بين فئات زمن الحرب وتكاليف الحياة الواقعية والممتدة من حالة الحرب الماضية إلى التكاليف الحالية. ولابد أنك تذكر بأننا لم نغيّر فئاتنا منذ عام ١٩٤٣، والتى كانت تفرض على مستخدمينا مستوى من المعيشة أقل بمراحل عن مستوى شظف العيش الذى كان سائدا فى فترة الحرب. وذلك فى الوقت الذى نجد فيه الطوائف الأخرى كالمزارعين مثلا قد تحسنت مستوياتهم بدخولهم كثيرا.

إن هذا الموقف فى رأيى سيكون بعيدا جدا عن الحكمة، وسياسة غير عادلة فى حالة ما إذا كنت تعتقد بأنه لم يكن لدى الاعتبار الكافى للمساهمين. فإننى مضطر فى أن أنقل إليك بأننى مؤخرا قد اشتريت مائتى سهم زيادة، وبذلك قد بلغت جملة الأسهم الخاصة بى ألف سهم".

إنتهى بهذا تلخيص رد المستر/جيتسكل

ثانيا : المساومة مع المستر/ميلر:

ذكرت مسبقا بأن المستر/وودنق أرسل برقية مطولة إلى المستر/ميلر بواسطة وكيل حكومة السودان بلندن بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩، والتى رد عليها بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢. وجاء بعد ذلك الرد الذى أرسله المستر/ميلر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٦. وكان من الملاحظ أن هذه البرقيات الأخيرة كانت تعنون من الحاكم العام بالخرطوم إلى وكيل حكومة السودان بلندن ومنه الى المستر/وودنق. ولقد جاء فى ذلك التلغراف ما يلى:

١) بعد صعوبات جمة عاد المضربون إلى العمل انتظارا لنتائج عرض الموضوع على مجلس إدارتكم حسبما جاء فى برقية جيتسكل بتاريخ أول مايو.

٢) إن الإجراء الذى اتخذه جيتسكل كان بالتشاور التام مع الحكومة، وإننا نعتقد بأن اعتراضك بحقانية الأمر المسلم به حسب أرقام تكاليف المعيشة.

٣) لقد علمت بأن جيتسكل أرسل لك التفاصيل الكاملة فى خطابه بتاريخ: ١٩٤٦/٤/٢٩ والذى يجب أن يكون قد غطى كل النقاط الباقية المشار اليها فى البند الأول والثانى من تلغرافك. ومن المتفق عليه بأن اكتتاب مال التأمين لا يتأثر.

٤) ليس هنالك أى شرط معيّن لإعادة النظر غير المفهوم الضمنى بأن هذه الزيادات هى عبارة عن علاوة غلاء المعيشة.

٥) بما إن الفئة الجديدة تمثل تغييرا كاملا فى الاسلوب، فإننى أرى بأن أية محاولة لإعطائك أرقاما متناسبة تمثّل توحيد كل العلاوات المختلفة ستكون مضللة، وذلك لأن الاسلوب الجديد ينتمى إلى رواتب المستخدمين بصرف النظر عن التزاماتهم العائلية، وعلى هذا النمط فإنه مطابق حاليا لأرقامك، ولكن بنسبة مئوية أكبر.

٦) لقد جرى تقدير علاوة الحكومة الحالية كزيادة مئوية على الفئات الأساسية للمرتب لتواكب الارتفاع فى أسعار الضروريات منذ عام ١٩٣٩. وستلغى وتحل محل علاوات الحرب بما فى ذلك علاوة الانفصال ومعونة التعليم. إن اقتراحات جيتسكل تتماشى فى طريق مماثل بالنسبة للمستخدمين من غير البريطانيين، وإننى أؤيد بشدة توصياته. وفى هذه المناسبة يجب أن أوضح بأن علاوة الانفصال لا تؤثر على السودانيين وأن معونة التعليم تؤثر فقط على بعض الأفراد وأن الرقم الكلى لا يؤبه به.

٧) أما من ناحية الموظفين البريطانيين فإن جيتسكل يعتبر بأن أصحاب الرواتب العالية قد أخذوا زيادات كبيرة فى مربوطهم منذ قيام الحرب، ويجب أن يكتفوا بما لديهم، وإننى متفق معه فى ذلك ولكنه يرى أن إعادة النظر يمكن أن تقتضيها الضرورة فى حالة التعيينات الجديدة أو بالنسبة للآخرين من ذوى الرواتب المنخفضة.

٨) إن زيادة النفقات على الشركة ستكون فى رأيى مبدأ عادلا فى زيادة تكاليف الإدارة عندما تجرى المطالبة بذلك من حكومة جلالة الملك (التى كانت تشترى

القطن في أيام الحرب). إن الزيادة على حساب المزارعين ستقدم لنا الأسباب لارتفاع زيادة أسعار المحصول القادم، وإذا حدثت أية زيادة في أسعار المحصول الحالي فإن الحكومة ستكون على استعداد لمقابلة هذه الزيادة. وأما الزيادة الأخرى الباقية فسيكون من المناسب خصمها على الحساب المشترك.

رد المستر/وودنق بتاريخ ١٩٤٦/٥/٨م

بالإشارة إلى برقيتك بتاريخ ٦ الجاري، بينما الحكومة والمزارعون يستفيدون بدرجة عظيمة بموجب الزيادات التي حدثت مؤخرا في الأسعار، فإن الأرباح التي تجنيها الشركة تتعرض إلى الضرائب التصاعدية التي تصل في بعض أجزائها إلى مائة في المائة، وعندما جرى تخفيضها إلى ستين في المائة منذ أول يناير فإنه لمن الممكن أن تأتي بفائدة يسيرة أو لا تأتي بأية فائدة اطلاقا. إن كل لاأرباح تذهب في النهاية إلى الحكومة. وتحقيقا للمساواة أقترح:

أولا: أن توافق الحكومة على تحمل جملة تكاليف مفتشي الغيط الذين يزيد عددهم عن الثمانين، وهو العدد المطلوب لحاجتنا.

ثانيا: أن توافق الحكومة على السماح للشركة بتوظيف أموال الاستهلاك. وليست أية واحدة منها تعتبر بواسطة الشركة كامتياز، لأن محامينا مع شركة دي لويتس "مراجعي حسابات الحكومة" وشركة كوبر "مراجعي حسابات الشركة" كلهم متفقون على تفسير البند ٢٤ (٢) من الاتفاقية الأساسية، وإذا وافقتم هلى هذه، فإننا سنأذن بالتصديق على الخمسة وخمسين في المائة على الرواتب الأساسية بحد أقصاه عشرة جنيهات في الشهر بأثر رجعي من أول يناير ١٩٤٦، مع إلغاء البونص أو ترك الخيار للذين تزيد مرتباتهم عن خمسين جنيها شهريا. إذا كانت المساواة مع نظم الحكومة هكذا مرغوب فيها، فإننا نعتقد بأن مستخدمينا يجب أن يتمتعوا بإمتيازات السكة حديد.

رد المستر/ميلر بتاريخ ١٩٤٦/٥/٩:

"من الحاكم العام بالخرطوم إلى وودنق بواسطة وكيل حكومة السودان بلندن، بالإشارة إلى تلغرافك بتاريخ ٨ الجاري، إننا بينما نستخطئ تداخل المسائل التي

كان فى الإمكان بحثها بروية أكثر وعلى حدة، وبدون ضغط من الاستعجال فأننى الآن، وعملا بما تفرضه الضرورة الملحة أوافق:

أولا: أن الحكومة ستوفى بجملة تكاليف مفتشى الغيط الذين سيجرى تعيينهم زيادة على متطلباتكم "لقد علمت بأن هذا العدد يقدر حاليا بثمانين" وسيتبع ذلك أن العدد الذى سيزيد عن احتياجاتكم يمكن أن يتطلب مراجعة من وقت لآخر، وإن موافقة الحكومة المسبقة يمكن الحصول عليها فى حالة أىّ تعيين ينبغى على الحكومة أن تتحمل تكاليفه الكاملة.

ثانيا: إننى أوافق على أن الشركة يمكنها أن توظف أموال استهلاك الآلات الثقيلة والمحالج، وأن تضيف إلى هذا المال فقط الأرباح المتحصلة من ذلك.

سأكتب لك بأسهاب فى هذين الموضوعين، وبما أننى قد وافقت الآن على شروطك فقد أخبرت (جيتسكل) بأنك تأذن بالموافقة على صرف الخمسة والخمسين فى المائة "علاوة الغلاء" للمستخدمين من غير البريطانيين من أول يناير سنة ١٩٤٦ على الأجور الأساسية بحد أقصاه عشرة جنيهات فى الشهر، مع سحب البونص اعتبارا من ذلك التاريخ، مع حق الاختيار للذين مرتباتهم أكثر من خمسين جنيها عما إذا كانوا يرغبون فى الاشتراك فى البونص أو أخذ العلاوة. سأكتب لك فيما بعد بخصوص امتيازات السكة الحديد.

لقد علم لدّى بأنك تنتظر من جيتسكل توصياته المتعلقة بالموظفين البريطانيين، وأخبرته بذلك".

فى صباح يوم ١٩٤٦/٥/٨ وصلت برقية من المستر/وودنق إلى المستر/جيتسكل تشير إلى خطابه الذى أرسله بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٩، والذى جاء ذكره سلفا، كما كانت تلك البرقية ردا على برقية المستر/جيتسكل التى أرسلها مستعجلا بتاريخ ١٩٤٦/٥/٧. جاء فى تلك البرقية:

"سأبرق ميلر، فإذا وافق على اقتراحاتى يمكنك أن تعطى ردك بالقبول للمستخدمين بحلول العاشر من الشهر".

وكانت البرقية التى يعنها المستر/وودنق هى التى أرسلها إلى المستر/ملر والتى رد عليها بقبول الشروط كما ذكرنا آنفا.

كان لابد للمستر/جيتسكل أن يتصل بالمستر/ميلر ويطمئن على الموقف قبل

إعلان القرار. وفى صبيحة يوم ١٩٤٦/٥/٩ طلبنى المستر/جيتسكل لمقابلته وكان باديء البشر ومنشرح الصدر وفرحا كالأطفال، فجلست بجانبه لكى يقرأ علىّ خطابا إلى مندوبى العمّال كان قد قام بتحريره فى المساء وبعد قراءته مع بعض الملاحظات والتعديلات فى نطق الكلمات حتى تكون مفهومة للعمال، ذكر لى أنه يفضل أن يعقد جلسة مع مندوبى العمال فى مساء نفس ذلك اليوم بدلا من صباح يوم ١٩٤٦/٥/١٠. وطار وانتشر الخبر فى كل مكان. وحضر العمال فى مساء يوم ١٩٤٦/٥/٩ الى مكتب الرئاسة ببركات. وطلب منى المستر/جيتسكل أن أحضر معه الاجتماع حتى إنه إذا تعسّر فهم أىّ شئ يمكننى أن أساعد فى تفسيره.

وهأنذا أترك الحديث للمستر/ جيتسكل:

حديث المستر/جيتسكل:

دعوتكم لكى ألتقى بكم فى عصر هذا اليوم وفاء لوعدى لكم بأننى سأخبركم عندما يصلنى الرد من لندن خاصا بعلاوة الحرب، والآن فأبشروا بالخير فإن الإجابة جاءت محققة لآمالنا أجمعين.

إنكم تذكرون فى بداية هذه القصة وما تلاها، كنتم تتوجسون خيفة بألا تكون معاملتكم منصفة، كما كنتم تعتقدون بأننى ربما لا أكون متحمسا لمشاكلكم، وبسبب ذلك أخذتم فى الإضراب عن العمل ودخلتم فى قسم بأن تتركوا العمل وتأخذوا حسابكم ما لم تستجب الشركة الى مطالبكم بالحصول على نفس زيادة الحكومة فى علاوة الحرب، وإنكم لتذكرون ايضا أنه بعد أربعة أيام من الإضراب - والشكر والفضل للمساعى الحميدة للرجال ذوى الصفات الطيبة لموظفينا الوطنيين لوساطتهم - قد وافقتم على إلغاء الاضراب والعودة إلى أعمالكم مقتنعين بأننى سأقوم بشرح قضيتكم إلى مجلس إدارتنا محاولا إقناعهم لمنحكم الزيادة فى علاوة الحرب التى أدخلتها الحكومة. كان موقفكم هذا موفقا وحكيما وإن صبركم وصبرى معكم قد أتيا أكلهما فى النهاية.

وأود أن أخبركم الآن بإنه عندما وصلت الأخبار فى بادئ الأمر إلى مجلس إدارتنا بلندن بإنكم تهددون بالإضراب لنيل مطالبكم، كانوا غير مبالين بالمرة للرضوخ لمطالبكم بالتهديد، وكان ذلك ما كنت أتوقعه منهم. فإذا استمر اضرابكم

فإنى متأكد بأنهم لن يوافقوا على مساعدتكم، لأن الإنسان يمكنه بكل سرور أن يعطى ما يعتقده بأنه حق وعدل، ولكن عندما يكون تحت التهديد فإن الغضب يجعله غير معقول.

بعد أن أبرقت للندن ونقلت اليهم بأنكم وافقتم على الرجوع الى العمل، وإنكم تعتمدون علىّ فى أن أوضح لهم قضيتكم العادلة، وافقوا على أن يستمعوا إلى مطالبتى بالنيابة عنكم. إنكم لاشك تتذكرون بإنه فى وعدى لكم وضحت بأننى سأطلب من مجلس إدارتنا بأن يعطيكم نفس الفئة التى قررتها الحكومة للعاملين معها، غير أننا سنقتطع منها علاوة الملابس والتعليم، لأننا لم يحدث قط أن منحنا مثل هذه العلاوات فى السابق. كما إنه سيجرى استقطاع جزء مقابل السكن، وذلك لأن الحكومة تأخذ ايجار على السكن بينما نمنح نحن السكن بالمجان. لقد ذكرت هذه الأشياء لكم فى ذلك الوقت لأننى كنت موقنا بأن مجلس إدارتنا كان ملما بهذه الفروقات، وإنه سيكون من المتوقع بالنسبة اليهم أن يصروا على تخفيض فئات علاوة الحرب تبعا لذلك. غير إننى فى خطابى الخاص اليهم رجوت منهم أن يتجاوزا عن هذه الفروقات، ويسرنى أن أنقل اليكم بأنهم استجابوا الى طلبى.

وأرجو أن أضيف بإنه إن لم يكن لدى الوقت الكافى لشرح كل تفاصيل التكاليف وإرسالها لهم فى لندن، لما كان فى وسعى اطلاقا أن أتمكن من إقناعهم فى أن يكونوا كرماء إلى ذلك الحد. والآن فإننا سنطبق نفس فئات الحكومة دون تخفيض مع وقف كل الأشياء التى كنا قد أدخلناها فى فترة الحرب للمساعدة فى تخفيف ضائقة تكاليف المعيشة، وسنستبدلها بعلاوة الحرب الجديدة (٥٥٪). وسيبدأ صرف هذه العلاوة بالنسبة اليكم من نفس تاريخ صرف علاوة الحكومة، أى من أول شهر يناير من هذا العام. وإننى سامر بتحضير كشوفات الصرف للأربعة أشهر الأولى فى الأيام القليلة القادمة. وأرجو أن أنصحكم بأنه إذا كان كل واحد سيذهب ويصرف هذه المبالغ بدون تمييز أو تدبير وبسرعة فإن أسعار الحاجيات سترتفع. من المهم أن أذكر بأن كل الضروريات التموينية ستوزع عليكم بالعدل والقسطاط، مع علمى بأن كوتة الأقمشة قليلة. وعليه فقد طلبت من المستر/رفل "الباشمهندس الميكانيكى" أن يتعاون مع الحكومة ويجتهد فى زيادة كوتات الأقمشة والتى سيتم توزيعها بواسطة لجان التموين التابعة لنا كالمعتاد.

ويجدر بى قبل أن أودعكم أن أطلب منكم أن تنشروا هذه الأخبار السارة على زملائكم. ويجدر بى أن أقول شيئا واحدا فى النهاية، وهو إننى لآسف لحدوث هذا الاضراب والذى كان بمثابة خيبة أمل لى، غير أنه بالرغم من ذلك قد حقق شيئا واحدا مفيدا، وذلك بأن جمعنا سويا فى رباط أقوى من الصلات والمعرفة.

والآن ففى مقدورنا جميعا أن نرى فى دنيا اليوم توجد زعازع كثيرة وذات خطر عظيم من شأنها أن تجعل كلا منا يختصم مع الآخر. غير أننا إذا استطعنا أن نعمل سويا متعاونين ونزداد فهما ومعرفة ونقتنى المزيد من الاقناع أكثر مما لدينا، فسيكون فى استطاعتنا أن نوفر لكل فرد فى هذه الدنيا حياة أفضل. وفى المدة الباقية لى من خدمتى ومسئوليتى فى هذا المشروع، سأكون واحدا من بين الناس الذين سيبذلون الجهد لمصلحة المجموعة كلها.

هنالك الكثير من الناس فى الداخل وفى خارج السودان، يتحدثون زاعمين بأن التعاون شئ بطّال وأن الكراهية والحقد والتباغض خير منه. ومن الممكن أن يكون البعض منكم أخذ فى التفكير فى نفس هذا الاتجاه ولكن آمل أن تتعاون أغلبيتكم معى لأننا كلنا فى هذه الجزيرة رجال عمل ولسنا رجال كلام. إن المسئوليات التى نقوم بها جسيمة وغاية فى الأهمية إلى هذه البلاد. إذا كان فى مقدورى "قبل أن أبارح السودان" أن أزرع فى نفوسكم الشعور بأنكم تساهمون وتعملون ليس فقط لأنفسكم ولكنكم تقومون بعمل جدّى وخلاّق فى إسعاد بلادكم الحقيقى وضمان مستقبلها. إذا كان فى قمدورى أن أفعل ذلك سيتملكنى شعور من الغبطة فيّاض بأن السنوات التى قضيتها هنا لم تذهب هدرا.

والآن فإن لدّى الكثير من الأشياء سأبذل جهدى فى تحسينها فى فترة إقامتى هنا. إننى مهتم فى أن أرى تحسنا فى المنازل وأن أرى فرص الترفية وتزجية الوقت فى الرياضة وغيرها، والقيام بإلقاء المحاضرات والفصول الليلية. وأن أرى زيادة فى التدريب لتحسين العمل والأداء. وأن أرى مكتبة عامرة للتثقيف. وأن أرى النور الكهربائى والماء النقى تعمان المنطقة. وأن أرى الجنائن والمتنزهات والزهور والخضروات.

إننى لوثيق أمل فى أن أرى كل ذلك يتم بعملنا الجماعى بأنفسنا كأناس يتمتعون بالذكاء والعمل الخلاّق فى بناء أمة. ليس كل هذا بالمستحيل، ولكنه

يحتاج الى عمل شاق وجاد وإلى إنتاج محاصيل جيدة، وإلى أن يثق كل منّا فى لاأخر لنيل هذه الأشياء.

وعليكم الآن أن تختاروا لجناتكم. وأنا من جهتى فقد عيّنت (المستر رفل لكى تعملوا سويا فى التفكير فى رسم الخطط المؤدية إلى النجاح الموصّل إلى هذه الأشياء الآنفة الذكر.

انتهى خطاب المستر/جيتسكل

ساعات العمل والعطلات الاسبوعية:

ذكرت مسبقاد بأن المستر/جيتسكل فى رده على خطاب مندوبى العمال الخاص بمطالبهم عندما قرروا العودة للعمل استجابة لوساطتنا نحن السودانيين – ذكر فى ردّه:

"بالإشارة إلى طلبكم الخاص بأن تكون العطلة الاسبوعية يوم الجمعة بدلا من يوم الأحد وأن تكون ساعات العمل لغاية الساعة ٢ظهرا عدا فترة الموسم. لقد اتفقنا علي تكوين لجنه غدا للنظر فى هذا المطلب".

اجتمعت اللجنة فى صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٤٦/٤/٣٠ واشترك فى تلك اللجنة الموظفون، لأن المسألة كانت تهم الجميع. وبعد نقاش مستفيض فى وجهات النظر المختلفة، اتفق المجتمعون على أن تكون العطلة الأسبوعية يوم الجمعة بدلا من يوم الأحد، وكان ذلك أمر طبيعى بالنسبة لتطور الأحوال فى زيادة الوطنيين، على أن يسمح للمسيحيين الذين يودون الذهاب إلى الكنيسة بعطلة من الساعة ١٠ صباحا أيام الآحاد. وأما ساعات العمل فقد تم الاتفاق على أن تكون:

بالنسبة للعمال من الساعة ٦صباحا إلى الساعة ٢مساء بأخذ ساعة للفطور.
بالنسبة للموظفين من الساعة ٢٥ر٦صباحا إلى الساعة ٢مساء بأخذ ساعة إلا ربع للفطور.

لقد كانت ساعات العمل فى زمن الشركة الزراعية مبنية على العمل فى الغيط إذ كانوا يعتقدون عن حق بأن الغيط هو العمدة والأصل فى الإنتاج وإن الرئاسة فى بركات مهمتها توفير متطلبات الغيط ومراقبة الأداء.

الفصل الثامن

علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة

الفصل الثامن
علاقات الإنتاج في مشروع الجزيرة

ولكى نصل الى علاقات الانتاج فى مشروع الجزيرة لابد لنا فى المقام الأول أن نبدأ بمشروع الزيداب الذى انتقلت منه علاقات الإنتاج الى مشروع الجزيرة.

١- مشروع الزيداب وعلاقات الإنتاج:

يقع مشروع الزيداب فى المديرية الشمالية القديمة (بربر) ويبعد حوالى ١٨٠ ميلا شمالى مدينة الخرطوم. وكانت بداية المشروع سنة ١٩٠٤ عندما صادقت حكومة السودان بمنح رخصة زراعة القطن لشركة السودان الزراعية، وبدأت لأول مرة زراعة القطن بالرى فى السودان فى سنة ١٩٠٦م. وذلك بتركيب طلمبات على شاطئ النيل بزراعة ٧٠ فدانا قطنا. ثم ارتفعت فى السنة الثانية ١٩٠٧م. الى ٨٠٠ فدانا قطنا و٨٠٠ فدانا قمحا. كانت عملية الإنتاج تقوم بها الشركة الزراعية بواسطة العمل المباشر، مما جعل تكاليف العمل مع تكاليف الانشاء مرهقة الى حد مربك من الخسارة لأن موسم ١٩٠٦م لم يقدم أى أرباح.

وفى شهر مايو من عام ١٩٠٧م تغير نظام العمل المباشر الذى كان سائدا فى العام الماضى، الى نظام الحساب الفردى الذى كان سائدا فى القطر المصرى لانتاج القطن والمحاصيل الاخرى بواسطة الفلاحين المصريين، اذ أحضرت الشركة الزراعية عددا منهم لتدريب مزارعى الزيداب على عملية الفلاحة. وكان التعامل بالايجار مع المزارعين بالنسبة للأرض والماء بواقع ٤ جنيهات للقطن ٢,٥ جنيه للقمح. ١,٥ جنيها لمحصول العلف، للرية الواحدة للفدان.

وسبب الحساب الفردى مشاكل عندما هبط الانتاج فى سنة ١٩١٠م الى ٧١، قنطار للفدان وعندما كانت الشركة غير قادرة على تحصيل الاجارات أو استرداد السلفيات، فان الموقف المالى كان صعبا للغاية. أن التفكير فى حل الاشكال بالايجار حسب نوعية الأراضى له عواقبه، إذ أنه فى أحوال كثيرة يكون الضعف فى الإنتاج فى الغالب بسبب الطقس والحشرات وليس بسبب نوعية الأراضى. وعليه فان هناك أمرا خطيرا يدعو الى الشك عما اذا كان نظام الحساب الفردى يمكن ان يكون

فى كل الأوقات مرضيا. وقد سبب الحساب الفردى كارثة فى مزارع القطن فى القطر المصرى عندما انخفض الانتاج. إن الحساب الفردى بهذه الصفة لجدير بأن يؤدى الى اضرار بالغة بالمستثمر والمزارع.

٢- مشروع الجزيرة وعلاقات الانتاج

ابتدأت التجربة الاستطلاعية الأولى لزراعة القطن بالرى فى مشروع الجزيرة فى موسم ١٩١١/١٩١٢م فى مزرعة صغيرة باسم (طيبة) نسبة لقربها من قرية (طيبة) الموقع الدينى للعركيين. قامت بهذه التجربة مصلحة الزراعة السودانية، وذلك بتركيب طلمبة على شاطئ النيل لرفع المياه لرى المنطقة المعنية، والتى تبعد حوالى بضعة أميال شمالى مدينة ودمدنى. وتكررت هذه التجربة فى الموسم الثانى ١٩١٢/١٩١٣م بواسطة الشركة الزراعية السودانية التى كانت تدير مشروع الزيداب. وذلك بعد ان اتفقت معها حكومة السودان لتدير مشروع (طيبة) بالجزيرة.

كانت علاقات الانتاج فى هذين الموسمين بالحساب الفردى الذى كان سائدا فى القطر المصرى، ثم انتقل الى الزيداب فى سنة ١٩٠٧م، وهاهو ينقل الى مشروع الجزيرة عند بداية المشروع فى موسم ١٩١١/١٩١٢م. كان النظام المتبع هو أن يقوم المزارع بكل العمليات الزراعية من ذرة وقطن وقمح (زرع القمح فى طيبه لموسمين ١٩١١/١٩١٢و ١٩١٢/١٩١٣م فقط) عن طريق ايجار الأرض والماء والضريبة بواقع ٢ جنيه مصرى للرية الواحدة للفدان، كان ذلك فى الموسم الأول ١٩١١/١٩١٢م. وأما فى الموسم التالى ١٩١٢/١٩١٣م والذى كانت تديره الشركة الزراعية، فقد ارتفعت الرسوم الى ٢.٥ جنيها مصريا للريه. وتكبدت حكومة السودان خسارة بلغت فى جملتها ٦٠٠٠ (ستة الاف جنيه مصرى). وكانت بداية غير مشجعة للحساب الفردى.

٣- الحساب المشترك (التقاعد المشترك)

لماذا تغير الحساب الفردى الى حساب مشترك؟

كان (اللورد كتشنر) الذى قام بزيارة لمشروع طيبه فى عام ١٩١٢م، ووجد بأن المشروع يطبق الحساب الفردى، أبدى تخوفه كما ذكرنا، ولذلك فان حكومة السودان

أخذت تفكر فى بديل للحساب الفردى. وكانت فكرة البحث عن بديل قد نبعت من (مستر ديفى) مفتش مصلحة الزراعة السودانية. والذى كان يدير مشروع طيبه فى الموسم الأول ١٩١١/١٩١٢م وسلمه الى الشركة الزراعية فى الموسم التالى ١٩١٢/١٩١٣. كان يفكر عما هو الموقف بالنسبة لعلاقات الانتاج فى الأراضى الواقعة على شاطئ النيل المجاورة. وفى محاوله عرضيه مع المشايخ فى قرية تسمى فداسى (فداسى الحليماب) جلس معهم فى أرض ساقية تقع شرق القرية وهى الساقية الوحيدة التى كانت قائمة وقتها فى الجزيرة. ويبدو بأن سكان القرية وأغلبهم جاءوا من قرية (ودأبوحليمة) الواقعة شمال مدينة الخرطوم، قد جلبوا هذه الساقية الى الجزيرة، والتى كانت مستعمله عندهم هناك. جلس (مستر ديفى) مع المشائخ كما ذكرنا. وشرحوا له بمساعدة رسومات على الرمال أوضحوا له فيها الطريقة المتعارفه محليا فى علاقات الانتاج وذلك بتقسيم محاصيل الساقية الى أنصبة بأن تكون لكل عملية انتاج نصيب من المحاصيل، أى نصيب الى مالك الأرض ونصيب الى الساقية وتصليحها ونصيب للمستأجر (المزارع) ونصيب الى عوامل الانتاج الأخرى وهكذا.

هذا وعندما زار (اللورد كتشنر) مشروع طيبه للمرة الثانية فى عام ١٩١٣م قابله (مستر ديفى) وقدم وشرح له طريقه الأهالى فى المنطقة التلقليدية فى الشراكه فى السواقى فى علاقة الانتاج بتوزيع انصبة المحاصيل على الشركاء فى عملية الانتاج. ولقد أبدى (اللورد كتشنر) اهتمامه بهذه الطريقة، اذ انه هو نفسه كان يفكر فى كيف يمكن ضمان نجاح اقتصادى للمشروع وفى نفس الوقت يعطى المزارع الوطنى صفقة مناسبة واعتقد بأن هذه الطريقة فى الشراكة ستكون معروفه لدى الأهالى فى منطقة الجزيرة.

كانت الطريقة التقليدية فى الساقية المذكوره عبارة عن علاقة انتاج فى شراكه فى محاصيل الساقية. وتشمل على أن لكل عامل من عوامل الانتاج نصيب محدد من المحاصيل على النحو التالى:

١- نصيب صاحب الارض يستحق ١/١٠٪ المحاصيل
٢- نصيب الساقية وتصليحها يستحق ١/١٠٪ المحاصيل
٣- نصيب ثيران الساقية يستحق ٢/١٠٪ المحاصيل
٤- نصيب علف الثيران يستحق ٢/٣٠٪ المحاصيل

٥- نصيب التقاوى والمعدات يستحق ٣٠/٤ المحاصيل

الجملـــة ٦ أو ٦٠ ٪

نصيب العامل المستأجر(المزارع) ٤٠٪

١٠٠٪

وتنطبق هذه الطريقة بنظام حديث على مشروع طيبة الاستطلاعى. فستكون البدائل هى أن أصول رأس المال سيجرى تقديمه بواسطة الحكومة التى ستكون مسؤولة عن ايجارات المستأجر فى الطريقة التقليدية فى الساقية. ومن ميزة هذه الشراكة هى أنها ستكون مقبولة جدا لدى الأهالى المحليين. كما أنها فى نفس الوقت ستلبى شعورا ظاهرا لدى الحكومة بأنها لايجار الأرض ورسوم الماء والضريبة وغيرها من التكاليف ستعتمد وتتفاوت بمايؤول للمزارعين من أرباح من مزارعهم. كما أنها ستمنح الحكومة والمزارع رباطا مشتركا فى حالتى الشدة والنجاح. كما أنها ستهيئ طريقة عملية بالمثل بين الحكومة والشركة وذلك بمنح نصيب للشركة من نصيب الحكومة السبعة أعشار (٦٠٪) فى مقابل ادارتها الفنية وفى مقابل التزاماتها فى رأس المال المقدم للإدارة فى المشروع.

٨- وبناء على ماتقدم فقد توزعت مسئوليات العمل على النحو التالى:

١- حساب ايجار الأراضى من ملاكها وجلب المياه لرى الأراضى وتشييد وصيانة الأعمال الأساسية والقنوات تتكفل بها الحكومة.

٢- تتولى الشركة الادارة كوكيل للحكومة فى توزيع الحواشات للمزارعين وتدير وتراقب الزراعة لمد المزارعين بالسلفيات كما كانت عليه الحال فى طيبة سابقا.

٣- ستوزع الأرباح لكل حواشه حسب الطريقة التالية:

٣٥٪ للحكومة:

لتغطية الربح على القرض المطلوب من الحكومة لتأسيس المشروع- الاستهلاك- صيانة أعمال الرى - ايجارات الأراضى من ملاكها.

٢٥٪ للشركة الزراعية:

لتغطية الطرق - مصارف المياه - القنوات الصغيرة تنظيف وتسطيح الأراضي الزراعيـة - توظيف الموظفين للإدارة ومراقبة الزراعة - توظيف المحاسبين اللازمين للعمل - أرباح الشركة.

٤٠٪ للمزارع:

لتغطية تكاليف العمل – التقاوي – الأدوات الزراعية – حرث الأرض بالحيوانات – ربح المزارع.

٩- لقد طبق هذا النظام على مزرعة طيبة اعتباراً من موسم ١٩١٣/١٩١٤م. أن هذا التغيير من الحساب الفردى إلى الحساب المشترك، قد خلق مشكلة بين المزارعين والحكومة إذ وجدوا بأن نصيبهم فى الشركة سيكون (٥/٢ خمسين ٤٠٪) مما يؤثر على أرباحهم إذا قيست بما كان عليه الحال فى الحساب الفردى، إذا انخفض ربح المزارع بحوالى ٧٠٪ كان ربح المزارع فى الموسم السابق ١٤٧ جنيها فدان قطن و١٠ فدان ذرة و١٠ فدان قمح على النحو التالى:

١٠ فدان قطنا انتجت ٥,٥ قنطاراً = ١٧٩ جنيه

للفدان بواقع ٣,٥ جنيها للقنطار.

١٠ فدان قمح انتجت ٥ اردبا للفدان= ٨٠ جنيه.

بواقع ١,٦٠ جنيها للأردب.

١٠ فدانة ذرة أنتجت ٤ أردبا للفدان= ٤٣ جنيه

بواقع ١,٨٥ جنيها للأردب

الجملة= ٣٠٢ جنيه

خصومات:

١- رسوم الماء والأرض والضريبة= ٧٥ جنيه

بواقع ٢,٥ جنيه للرية للفدان

٢- تكاليف العمل= ٨٠ جنيه

الجملة= ١٥٥ جنيه

الربح الصافي ٣٠٢ – ١٥٥= ١٤٧ جنيه

وأما بالنسبة للحساب المشترك فإن النسبة كانت كما يلى.

الحساب الإجمالى= ٣٠٢ جنيه

٤٠٪ (خمسين) جنيه

تكاليف العمل ٨٠ جنيه

الربح ٤١ جنيه

ولما لم يتحمل المزارعون هذا التخفيض فى أرباحهم. فأنهم أضربوا عن العمل. أما الحكومة فقد التزمت بقرارها بأنه بالنسبة للمستقبل فأن نظام الشركة وليس الحساب الفردى هو الذى يجب الأخذ به. وأن هؤلاء المزراعين الذين لم يكن لهم الرغبة فى المواصلة فى العمل تحت الشروط الجديدة فقد تم استبدالهم بسهولة بآخرين.

٩- تعدلت فيما بعد انصبة الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

٤٠٪ للحكومة ٤٠٪ للمزارع ٢٠٪ للشركة

وطوال هذه السنين أرتفعت تكلفة الأنتاج وبصفة خاصة فى محصول القطن ومع أرتفاع دخول المزارعين نسبياً أيضاً. إلا أن ذلك لم يكن متوازيا مع الأرتفاع الكبير فى تكلفة المعيشة، ولم يصل المستوى المنشود منها حتى يحقق معه أمانى وتطلعات المزارعين. ولقد أصبح لزاما على الدولة مراجعة هذه العلاقات، اخذة فى الأعتبار مزاياها وسلبياتها، ودراستها دراسة مستفيضة بهدف تحقيق زيادة مضطردة فى إنتاج جميع المحاصيل وتخفيض تكلفتها، حتى يكون فى الأمكان تحقيق زيادة فى دخول المزارعين بوجه خاص والدخل القومى بوجه عام.

كان ممثلوا المزارعين فى كثير من المناسبات خلال نضالهم الطويل يوضحون بإن توزيع الالتزامات بين الشركاء الثلاثة لا يتناسب والعائد من محصول القطن، وأن قانون الجزيرة المعمول به حالياً غير عادل ولا يساعد على أستقرار المزارع ولا يتجاوب مع أمانيه وتطلعاته.

ومما زاد الطين بله. أن المشروع شهد فى المواسم الأخيرة تدهوراً فى إنتاجية كل المحاصيل بصفة عامةوالقطن بصفة خاصة. انخفض إنتاج القطن من متوسط ٤,٨ قنطار للفدان فى الخمس سنوات الأولى من السبعينات إلى متوسط ٢,٣ قنطار للفدان فى الخمس مواسم الأخيرة منها. وكان إنتاج موسم ٨١/٨٠ قد وصل إلى ٢,٣ قنطاراً للفدان. وهو أدنى انتاجيه للفدان لنفس الفترات المذكورة "ووصلت نتاجية فى موسم ٨١/٨٠ إلى ٢٣,٠ طن للفدان" وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الذرة إذ انخفض الانتاج من ٤٢,٠ طن للفدان إلى ٣٤,٠ طن واخيراً إلى ٢٥,٠ طن للفدان فى موسم ٨١/٨٠. أما محصول الفول وبالرغم من عدم تدنى انتاجيه بصوره

ملحوظة، فلقد اتسم بالتذبذب من عام إلى آخر.

وفى الوقت الذى يشهد فيه المشروع انخفاض الانتاج فأن التكاليف قد اخذت فى التصاعد بصورة كبيرة. فزادت تكاليف الحساب المشترك بأكثر من النصف فى الموسم الأخير مما كانت عليه قبل موسم ٧٧/٧٦. كما تضاعفت تكاليف أنتاج القمح وزاد بالمثل انتاج الفول بحوالى ٧٠٪. كما أرتفعت تكاليف أنتاج الذرة بحوالى ٢٨٪. وبالرغم من أن أسعار المحاصيل الزراعية قد سجلت زيادة ملحوظة فى المواسم الأخيرة مما ساعد فى الأحتفاظ بنفس القدر أو أكثر من صافى عايد المحاصيل للمزارع، إلا أن ذلك لم يساير الأرتفاع الكببيير فى تكاليف المعيشة، مما دفع كثيراً من المزارعين ليهاجروا أو يهملوا حواشاتهم والبحث عن مصادر دخل أخرى. كما انخفضت نسبة مشاركة الشباب من أبناء المزارعين وغيرهم من سكان المنطقة، فى المساهمة فى العمل الزراعى، وأصبحت الغالبية العظمى منهم تفضل العمل فى مهن أخرى غير الزراعة وذلك بالهجرة إلى خارج المنطقة أو حتى خارج القطر، الأمر الذى كان له أثره الواضح فى تركيبه المزارعين بالمشروع. وبعد نهاية امتياز الشركة السودانية الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠ واستلام الإدارة الجديدة، صدر قانون إدارة الجزيرة لسنة ١٩٥٠م. ولقد ابقى هذا القانون على الأنصبة التى كانت سائدة فى عهد الشركة، مع تحويل نصيب الشركة (٢٠٪) للأدارة الجديدة ازاء التزاماتها فى إدارة المشروع. وهى كما يلى:

نصيب الحكومة ٤٠٪ من صافى أرباح القطن.

نصيب المزارع ٤٠٪ من صافى القطن.

نصيب الإدارة ٢٠٪ من صافى أرباح القطن.

وفى سنة ١٩٦٠م تعدل قانون إدارة الجزيرة لمقابلة المتطلبات التى طرأت على التزامات الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

نصيب الحكومة ٤٢٪ من صافى عائدات القطن

نصيب المزارع ٤٢٪ من صافى عائدات القطن

احتياطى المزارع ٢٪ من صافى عائدات القطن

المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن

الخدمات الاجتماعية ٢٪ من عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

وفى الرابع من شهر فبراير سنة ١٩٦٤م. وبقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٤٤٣ عدلت أنصبة الشركاء ابتداء من موسم ١٩٦٣/١٩٦٤م على النحو التالى:
نصيب الحكومة ٤٠٪ من صافى عائدات القطن
نصيب المزارع ٤٤٪ ٤ من صافى عائدات القطن
احتياطى المزارع ٢٪ ٢ من صافى عائدات القطن
المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن
الخدمات الاجتماعية ٢٪ من صافى عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

ولقد تم تعديل آخر لهذه الانصبه ابتداء من موسم ١٩٦٥/١٩٦٦م حسبما ورد فى ميثاق الاحزاب الحاكمه انذاك على النحو التالى:
نصيب الحكومة ٣٦٪ من صافى عائدات القطن
نصيب المزارع ٤٨٪ ٨ من صافى عائدات القطن
احتياطى المزارع ٢٪ ٢ من صافى عائدات القطن
المجالس المحلية بالمنطقة المروية ٢٪ من صافى عائدات القطن
الخدمات الاجتماعية ٢٪ من صافى عائدات القطن
إدارة المشروع ١٠٪ من صافى عائدات القطن
١٠٠٪

وفى السادس عشر من شهر مايو سنة ١٩٧٠م. تم الاتفاق بين السيد/ وزير الزراعة وإتحاد المزارعين للجزيرة والمناقل، على رفع نصيب الخدمات الاجتماعية من ٢٪ إلى ٣٪ على أن يخفض نصيب المزارعين المباشر إلى ٤٧٪ من ٤٨٪ ويسرى مفعول هذا الاتفاق ابتداء من موسم ٦٩/١٩٧٠م. ولقد عمد المزارعون على تحويل بعض البنود من حسابهم الفردى الحساب المشترك كما يلى:

البنـــــد	تاريخ التحويل
بذرة الزراعة	موسم ٥٦/٥٧
الحراث	موسم ٦٣/٦٤
جني القطن -	موسم ٦٥/٦٦
الفتحية والطرد	موسم ٦٨/٦٩
جلب عمال جني القطن	موسم ٧٠/٧١

وفى الوقت الذى عمد المزارعون على تحويل المنصرفات الواردة أعلاه من الحساب الفردى للمزارع إلى الحساب المشترك، فأن الإدارة قد عمدت أيضا إلى تحويل بعض التزاماتها إلى الحساب المشترك. فعلى سبيل المثال قد تم تحويل المساهمة التى كانت تدفعها للأبحاث الزراعية من حساب الإدارة إلى الحساب المشترك فى موسم ٦٩/١٩٧٠م. كما تم أيضاً تحويل الفائدة على القروض من بنك السودان من حساب الإدارة إلى الحساب المشترك.

وعمدت الحكومة أيضاً على تحويل بعض التزاماتها إلى الحساب على النحو التالى:

١- مصروفات حماية المحصول ابتداء من موسم ٧١/١٩٧٢ ولكنها أرجعتها إلى حسابها فى موسم ٧٣/١٩٧٤م.

٢- ميزانية خفراء الترع ابتداء من موسم ٧٠/١٩٧١ بقرار مجلس الوزراء رقم ٩٦٨ - ولكنها اعادتها لالتزاماتها مرة أخرى فى موسم ٧٣/١٩٧٤م.

إن هناك الكثير من الأسباب التى تستدعى إعاءة النظر فى علاقات الانتاج السائدة:

أ- تعديل وتكثيف الدورة الزراعية:

لقد كانت الدورة الزراعية فى الجزيرة ثمانية على أساس أن القطن هو المحصول الرئيسى الوحيد الذى ينال ربع المساحة الكلية للأراضى داخل الدورة، فى الوقت الذى لا يخصص فيه أكثر من (١/٨) من المساحة الكلية لأى من المحاصيل الأخرى. ويعنى هذا إلا يزرع أى من المحاصيل الأخرى فى قطعة الأرض الواحدة إلا مرة واحدة

كل ثمانية سنوات بالرغم أنها تمسى دورة رباعية.

ولما كانت قصادات المزارع (المساحة المخصصة له) أربعة والدورة الزاعية ثمانية، فقد كان من الضرورى حصول كل مزارع على حصة سنوية ثابتة من المحاصيل الأخرى، بأن تتقاسم مجموعة من المزارعين فى سنوات معينة زراعة قصاد مجموعة أخرى من المزارعين مقابل نفس التى فى سنوات أخرى. ومن هنا كانت إدارة الجزيرة تضم المزارعين فى دورة مكونة من ثمانية وحدات من الأرض إلى مجموعيتن: مجموعة (أ) ومجموعة (ب)، لكى تشارك كل من المجموعة الأخرى عند زراعة القصاد الخاص بها باحدى المحاصيل الاخرى.

وأما فى المناقل. فقد كانت الدورة سداسية على أساس أن القطن هو أكثر من (٦/١) من المساحة الكلية لأى من المحاصيل الأخرى. وبمعنى أخر فان دورة المناقل لم تكن تشتمل محصول القمح وألا يزرع أى من المحاصيل الأخرى فى قطعة الأرض الواحدة إلا مرة كل ستة سنوات، ولو أنها تسمى دورة ثلاثية.

لقد طرأت تعديلات كثيرة فى الدورة الزراعية منذ قيام المشروع. كان أولها ذلك التعديل الذى ادخل فى عام ١٩٦١م والذى تم بمقتضاه تخفيض مساحة البور من حوالى ٥٦٪ من جملة الأرض داخل الدوره الزراعية إلى حوالى ٢٣٪، وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل الاخرى. وقد أصبح ذلك ممكناً بعد ابرام اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان فى عام ١٩٥٩م وقيام خزان الروصيرص، وانتهاج سياسة استعمال جرعات أكثر من المخصبات كما كان الحال عليه ضد الأمراض، مع التكثيف فى استعمال المبيدات الحشرية.

ب- تخفيض مساحة الذرة بما يعادل ٥٠٪ واستبدالها بمحاصيل نقدية:

تمشياً مع برامج العمل المرحلية التى أجازتها اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكى والتى تستهدف الاكتفاء الذاتى لمحصول القمح والأرز، فقد قررت إدارة الجزيرة تخفيض مساحة الذرة بما يعادل ٥٠٪ وذلك لامكانية انتاج الذرة فى الأراضى المطرية بتكلفة أقل، الأمر الذى مكن إدارة المشروع من رفع المساحة المخصصة لمحصول القمح من ٢٥٤,١٨٠ فدان فى موسم ٧٤/٧٣ إلى ٤٢٧,٠٠٠ فدان فى موسم ٧٥/٧٤ بالإضافة إلى تخصيص ١٠ فدان لزراعة الأرز.

جـ- تخفيض مساحة القطن بما يعادل ٢٠٠ فدان واستبدالها بمحاصيل نقدية وغذائية أخري ابتداء من موسم ١٩٧٦/٧٥م

إن الزيادة المضطردة والمخيفة فى سكان العالم، جعلت السيد/ سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر فى الجلسة التاريخية التى عقدت بمقر الجمعية العمومية بالأمم المتحدة بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩م. وجاء فى خطابه أن تعداد سكان العالم يزداد بمقدار أربعة مليون نسمة فى كل ثلاثة أسابيع، مع عدم وجود زيادة متوازية فى إنتاج المحاصيل الغذائية. وقد جاءت السياسة الزراعية فى السودان متمشية مع دعوة سكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، إذ تقرر تخفيض المساحة المزروعة قطنا واستبدالها بمحاصيل غذائية ونقدية كالقمح والفول. أن القطن لم يعد وحده المحصول الاستراتيجى الذى لا يعلى عليه فى الأسواق العالمية، ولم تعد تكاليف أنتاجه بوجه عام ولا سيما فى الأراضى غير المنتجة قد تضاعف خاصة بعد الزيادة التى طرأت على أسعار البترول ومشتقاته، وزادت تبعاً لها أسعار السماد والمبيدات الحشرية وأرتفعت أسعار الحرث والرش والنقل، فضلا عن الارتفاع فى تكلفة العمالة فى الوقت الذى يلاحظ فيه عمليا زيادة تكاليف القطن - وفوق كل ذلك الكساد الذى صاحب تسويق القطن فى الموسم السابق.

٥- إيجاد علاقات انتاج موحده للمشاريع المروية صناعياً

إن علاقات الانتاج الزراعى فى المشاريع المروية تختلف من مشروع لآخر. بعضها جديد جدة المشروع وبعضها قديم قدم المشروع وأقدمها مشروع الجزيرة. وقد ساعدت الاختلافات فى علاقات الانتاج على نشر البلبلة فى أوساط المزارعين، وبالتالى عدم توفر الظروف الملائمة لاستقرار المزارع وعدم دفعه للأرتقاء بالانتاج.

وقد أصبح لزاماً أن نبذل الجهود لإعادة النظر فى علاقات الانتاج لجميع المشاريع بغرض توحيدها ونوفر ظروفا أفضل لتحقيق وفرة الانتاج. وبما أن مشروع الجزيرة يعتبر المثال الحى لبقية المشاريع المروية فى السودان وله الأثر الاقتصادى والسياسى عليها، فقد أصبح لزاما إعادة النظر فى علاقات الانتاج فيه لتواكب التطورات التى طرأت على المشروع من تكثيف وميكنه العمليات الزراعية وتمويلها، ولتوفير الظروف الملائمة لاستقرار المزارع ودفعه لمزيد من الانتاج والخلق

والابداع.

ولقد بذلت قبل ذلك عدة محاولات للتوصل إلى أسلم الطرق المؤدية إلى علاقة إنتاج تناسب الجميع، مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المشروع خلال السنوات الماضية. وكانت من ضمن هذه المحاولات:

١- تقرير لجنة البنك الدولى.

٢- تقرير اللجنة العاملة.

٣- تقرير لجنة السيد/ منصور كامل منصور بوزارة الزراعة عن تكاليف الانتاج.

٤- تقرير لجنة العلاقات للانتاج فى الأراضى منخفضة الانتاج فى المشروع.

٥- دراسة الجدوى لمشروع الرهد.

٦- تقرير لجنة إعادة النظر فى علاقات الانتاج الزراعى بالمشروع ابريل ١٩٧٥م.

٧- المؤتمرات الزراعية المتعاقبة.

وكانت دائماً الدوافع لمحاولة التغيير الجذرى فى علاقات الانتاج تنشط عندما ينخفض الانتاج، ولكنها كانت تهدأ كلما أرتفع الانتاج مع أرتفاع الأسعار وهكذا دواليك على مر الأعوام والمواسم. وكلما تم من زيادات فى نصيب المزارع كان بسبب ضغط الاتحاد. ولم يكن هناك فى تلك الفترات أى قرار قد أتخذ للتغيير الجذرى إلا فى موسم ١٩٨٢/٨١.

كان عائد الشركاء من صافى عائد القطن فى الفترة من موسم ١٩٧٧/٧٦م حتى موسم ١٩٨١/٨٠ من القطن كما يلى:

الموسم	الدولة والإدارة جنيه	عائد المزارعين جنيه	الخدمات الإجتماعية والحكم الشعبى
٧٦/٧٥	١,٩٤٩,٤٩٢	١,٧٤٩,٦١٧	٠,١٨٦,١٣٠
٧٧/٧٦	١٠,٣٢٦,٧٢٩	١٠,٥٥١,٢٢٤	١,١٢٢,٤٧١
٧٨/٧٧	١٩,٢٥٨,١٨٠	١٩,٦٧٦,٨٢٦	٢,١٩٣,٢٨١
٧٩/٧٨	١٩,٥٣٩,٨٢٦	١٩,٩٦٤,٦٠٥	٢,١٢٣,٨٩٤
٨٠/٧٩	٩,٠٢٨,٧١٤	٩,٢٣٥,٢٠٩	٠,٩٨٢,٤٩٦ (تقديري)
٨١/٨٠	٦,٥٧٦,١٩٥	٦,٧١٩,١٥٥	٠,٧١٤,٨٠٤ (تقديري)

ومما يجب ذكره فإن أسعار المحاصيل الزراعية قد سجلت أرتفاعاً ملحوظاً فى المواسم الأخيرة. فعلى سبيل المثال، فإن أسعار القطن من موسم ١٩٧٧/٧٦م وحتى موسم ١٩٨١/٨٠م كانت قد سجلت زيادة بلغت نسبيتها ١٥٠٪ من متوسط أسعار الفترة من ٧١/٧٠ – ٧٦/٧٥. كما أرتفعت أسعار القمح بنسبة ٨٥٪ والفول ٧٢٪ والذرة حوالى ١٤٠٪ خلال الفترة المذكورة.

لقد افرز الحساب المشترك من عمره فى السنوات الاخيرة ديوناً نتيجة لانخفاض الانتاجية كما يلى:

١/ القطن:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيـــه	حساب مشترك جنيـــه
٧٧/٧٦	٣،٤٩٦،٠٤٥	٢،٧٥٠،٠٥٠
٧٨/٧٧	٢،٦٣٠،٢٤٩	١٢،٧٠٤،٠٤١
٧٩/٧٨	٤،٤٨٢،٢١٦	١،٠٣٨،٧٧٥
٨٠/٧٩	٦،٤٩٠،٦٨٠	٦،٥٣٨،٠٠٥
٨١/٨٠	١١،٥٢٧،٦٤٦	٥،٦٤٩،٠٧٢

٢/ القمح:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيـــه
٧٧/٧٦	١٢،٤٠٤،٩٤٩
٧٨/٧٧	١١،٤٩٤،٠٨٤
٧٩/٧٨	١٢،٤٨١،١٤٢
٨٠/٧٩	١٢،٦٦٢،٨٩٠
٨١/٨٠	٨،٥٨٩،٧٢٧

٣/ الارز:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيـــه
٧٧/٧٦	١١٨.٤٢٧
٧٨/٧٧	٣٦٧.٠٦٢
٧٩/٧٨	١٥٣.٣٤٠
٨٠/٧٩	٣٢٣.٠٣٢
٨١/٨٠	١٨٨.٦٦٨

لقد أوقفت زراعته بعد موسم ٨١/٨٠ لعدم جودته وتكاليف إنتاجه

٤/ الفول:

الموسم	سلفة زراعية لم تسدد جنيـــه
٧٧/٧٦	٢٠٩.٦٨٨

إدارة المزارعين:

لقد نتج عن تدهور إنتاج المحاصيل وقلة عائدها الفعلى أن مكن المزارعين من المشاركة بأنفسهم وعوائلهم فى العمل الزراعى. فلقد انخرط كثير منهم فى أعمال اضافية كالتجارة وغيرها لتحسين احوالهم. كما قلت أيضاً مشاركة الشباب من أبناء المزارعين وغيرهم من سكان المنطقة، وأصبحوا يفضلون العمل فى مهن أخرى غير الزراعة أو الهجرة خارج السودان. وقد نتج عن ذلك تحويل ملكية الحواشات عند الوفاة للنساء والأطفال، كما ازدادت نسبة الوكلاء الشرعيين فى المشروع. والجدول التالى يدلل على ذلك:

الموسم	الجزيرة			المناقل		
	ذكور	إناث	أطفال	ذكور	إناث	أطفال
٧٣/٧٢	٨٩.٣٪	١٠.٢٪	٥٪	٧٨.٨٪	١٢.١٪	٨٪
٨١/٨٠	٧٦.٧٪	١٢.٧٪	٦٪	٧٦.٢٪	١٢.٩٪	٩٪
	الجزيرة					
	ذكور	إناث	أطفال			
٧٣/٧٢	٨٨.١٪	١١.٢٪	٧٪			
٨١/٨٠	٨٦.٥	١٢.٧٪	٨٪			

سلبيات وايجابيات الشراكة:

١ – سلبيات الشراكة:

يحمل نظام الشراكة بين طياته عيوباً أساسية ويمكن تلخيصها فيما يلى:

أ– ليس هناك حافز لأى من الشركاء للمزيد من الاستثمار بغرض زيادة العائد منه لأن الشريك يرى أن ما يعود عليه من هذا الاستثمار ليس كله ملكا له وأن هناك من يقاسمه الأرباح دون مقابل أو جهد متساوى.

ب– إن تطبيق الشراكة على محصول القطن لوحده جعله فى بعض السنوات أقل ربحية بالنسبة لدخل المزارع من المحاصيل الاخرى. ولهذا فأن المزارع أخذ يهتم أكثر فاكثر بمحاصيله الخاصة الاخرى على حساب اهتمامه بمحصول القطن وخاصة في الأراضى ضعيفة الانتاج.

جـ– لقد استبعدت فى الماضى المحاصيل غير القطنية من الشراكة وضريبة فئة الماء والأرض، على أساس اعتبارها محاصيل معيشية، ولكنها تحولت فى السنوات الأخيرة إلى محاصيل نقدية، خاصة بعد تطبيق خطة التكثيف والتنويع حيث قد اختفى البور من الدورة الثلاثية وأصبح يمثل ١٣٪ من جملة المساحة الكلية فى الدورة الزراعية فى المشروع.

د- أصبح حوالى ٩٦،٤٪ من مزارعى الجزيرة و٨٣٪ من مزارعى المناقل، أى حوالى ٧٤،٧٪ من مزارعى المشروع، يمتلكون حواشات ذات خمسة أفدنة وهذا بالطبع يقلل من صافى العائد للمزارع.

هـ- إن نظام الحساب المشترك يجعل المزارعين يميلون إلى تحويل التزاماتهم الفردية إلى الحساب المشترك، ورفع تكلفة العمليات التى يقوم بها المزارع نيابة عن الحساب المشترك الأمر الذى يؤدى إلى رفع التكلفة الكلية للانتاج وتقليل العائد.

و- إن نظام الشراكة يشجع على زراعة الأراضى غير المنتجة نسبة لتحمل المزارعين الذى ينتجون محصولا أكبر العبئ الأكبر من المصروفات.

٢- مزايا نظام الشراكة:

أ- دقة اشراف الإدارة على انتاج المحاصيل وبصفة خاصة محصول القطن وحسب لوائح ادارية وارشادات فنية.

ب- تقديم الإدارة للخدمات بسعر التكلفة كالحرث والترحيل والسطح والأمين والصيانة.

جـ- نظام المشتريات الجماعية تتيح فرص العمل على أسعار مناسبة تساعد على تقليل التكلفة.

الحساب الفردي اعتباراً من موسم ٨١/١٩٨٢م

كان آخر مؤتمر لمعالجة قضايا الانتاج بمشروع الجزيرة قد عقد بمكاتب هيئة البحوث الزراعية بودمدنى فى الفترة من ١٤ إلى ١٩ يوليو ١٩٨٠. وقد قدمت العديد من الأوراق والبحوث المتعلقة بهذا الموضوع.

وبينما كان المؤتمر فى أخر جلساته وقبل إتخاذ القرار بعد استقراء الحقائق. فاجأ السيد/ رئيس الجمهورية وقتها اعضاء المؤتمر باصدار قرار بالغاء نظام الشراكة واستبداله بالحساب الفردى.

إن ميزة هذا النظام فى تأمين حقوق المزارع كاملة دون أى شراكه فى أى من محاصيله. وفى هذا حافز له لمزيد من الارتباط بأرضه وزيادة فى أنتاجية

محاصيله. أضف هذا فأن النظام يؤمن معاملة المحاصيل بصورة متساوية من جانب تقديم محاصيله الزراعية واستقلال موارده بالصورة المثلى التى تمكنه من تحقيق أقصى عائد من الحيازة الزراعية.

وفى المقابل فأن النظام لا يخلو من عيوب، أهمها هو أن المزارع يتحمل بمفرده المخاطر الناجمة من تدنى الانتاج والعائد الناتج من تدنى أسعار المحاصيل الزراعية.

فئة الماء والأرض:

لقد تم تحديد فئة الماء والأرض بعد الاخذ فى الاعتبار تكلفة المكونات المرتبطة بتكاليف: ١- تكلفة الرى. ٢- تكلفة الإدارة.

٣- تكلفة الاستهلاك. ٤- الفائدة على رأس المال.

وتم تحديد الفئة على إعتبار عدد الريات التى يحتاجها المحصول فى الدورة.

المحصول	عدد الريات
القطن	١٦
الفول	٨
القمح	١٠
الأرز	١٦
الخضروات	١٤

وبناء عليه لقد تم تحديد الرسوم التالية لموسم ١٩٨٢/٨١:

المحصول	الفئة للفدان للرية الواحدة
القطن	٢٨,٥٠٠ جنيه
الفول	١٤,٠٠٠ جنيه
الذرة	٧,٠٠٠جنيه
الخضروات	٢٥,٠٠٠ جنيه
القمح	١٨,٠٠٠جنيه

انخفضت رية الذرة إلي ٣,٥٠٠ جنيه للفدان فقط لموسم ١٩٨٢/٨١ وهذه الفئات قابلة لإعادة النظر كل ثلاثة سنوات ولذلك فإنها لموسم ١٩٨٤/١٩٨٥ ستكون كما يلي

المحصول	رسوم الأرض والماء
القطن	٣٨,٠٠٠ جنيه
القمح	٢٣,٥٠٠ جنيه
الفول	١٩,٠٠٠ جنيه
الذرة	١٩,٠٠٠ جنيه
الخضروات	٣٣,٢٥٠ جنيه

التسويق:

بالنسبة لمحصول القطن. يتم شراء القطن الزهرة من المزارعين وفقاً للأسعار المعلنة فى بداية الموسم الزراعى، على أن تخصم تكاليف عمليات الحليج والترحيل والتأمين. وفى حالة ارتفاع أسعار القطن عن السعر المعلن تعود الزيادة الناتجة عن ذلك للمزارع فى وقت لاحق.

ملاحظة:

لم تعد تخصم عمليات الحليج بعد الموسم الأول.

يلاحظ مما ورد أعلاه بالمقارنة مع عائد الدولة والإدارة تحت نظام الحساب المشترك، أن عائد الدولة والإدارة فى موسم ٨٢/٨١ تحت نظام الحساب المشترك، وأن عائد الدولة والإدارة فى موسم ١٩٨٢/٨١م تحت نظام الحساب الفردى قد فاق أعلى عائد تحقق للدولة والادارة فى الخمسة مواسم الأخيرة من عمر الحساب المشترك باكثر من ١٦٪ كما فاق متوسط العائد فى الخمسة مواسم بحولى ٧٧٪.

أما بالنسبة لعائد المزارعين فقد بلغ حوالى ٢١,٤٣٦,٩٠٧ جنيه وذلك بعد خصم تكاليف الانتاج عن مواسم ١٩٨٢/٨١م بالإضافة لضريبة الماء والأرض للموسم المذكور وهذا العائد بالمقارنة مع نصيب المزارعين تحت الحساب المشترك، فأنه يفوق عائد الخمسة مواسم الأخيرة من عمر الحساب المشترك.

بالنسبة للخدمات الاجتماعية والحكم الشعبى فقد كان نصيبها ٢,٩١٥,١٣٣ جنيه تحت الحساب الفردى وهو أكبر من أى مبلغ تم تخصيصه لهذه الجهات فى الخمسة مواسم الاخيرة من عمر الحساب المشترك.

مشترك الحساب الفردي:

لقد أثبت نظام الحساب الفردى جدواه نظرياً وعملياً ولكن هناك بعض الجوانب الضرورية التى لابد من معالجتها لتحقيق الفائدة القصوى للمزارع والدولة.

فئة الماء والأرض:

إن نظام تحديد فئة الماء والأرض التى تدفع سنوياً على المحاصيل يتميز باتاحة حرية الحركة للمزارع فى معاملته لمحاصيله الزراعية بصورة متساوية تحت هذه الظروف. فإن الحافز الموجود عند المزارع للأنتاج يبعد عنه الاحساس بأنه أجير للدولة ويعمق فيه أحساس الملكية الفردية بالنسبة للمحاصيل التى يقوم بزراعتها. ولكن نظام تحديد فئة ثانية للماء والأرض تزيد من عنصر المخاطرة فى حالة فشل انتاج المحاصيل الزراعية أو تدنى أسعارها لأن فئة الماء والأرض يتحتم دفعها دون اعتبار لهذه الظروف، ولكن يمكن التقليل من عنصر المخاطرة بوضع معادلة لفئة الماء والأرض وتأخذ فى الاعتبار التغييرات التى تطرأ على الانتاج والعائد من المحاصيل الزراعية.

إن اخضاع فئة الماء والأرض للتغيرات التى تطرأ على الإنتاج والعائد، بالإضافة لكونه يقلل من عنصر المخاطرة لدى المزارع فى حالة فشل المحاصيل أو تدنى انتاجها، فأنه يجعل نصيب الحكومة والادارة يتأثر بالانتاج أرتفاعا وهبوطا، وفى هذا الضمان خدمات للمزارع وذلك لما تؤديه الحكومة والإدارة من ضمان خدمات كثيرة ولما تبذله من جهد لزيادة الإنتاج الأمر الذى ينعكس فى ازدياد دخاها وبالتالى دخل المزارع. هذا أن أخذنا في الأعتبار دخل الحكومة والإدارة تحت نظام الفئة الثانية سوف يجعلها عاجزة من تطوير ادائها وتحسين أحوال العاملين فى ادارة المشروع. أضف إلى ذلك أن القوة الشرائية لذلك المبلغ الثابت فى انخفاض مستمر. أن ارتفاع دخل الدولة مع أرتفاع الانتاج والعائد سوف يعنى تأمين المزارع ضد لجوء الدولة لفرض ضرائب على مدخلات الانتاج الضرورية، كما يعنى تحديد تكلفة

واقعية لهذه الخدمات التى تقدم للمزارع.

الأرض الهامشية:

هنالك نسبة كبيرة من الأرض الهامشية التى لا تصلح لزراعة القطن أو انتاجها تحت أحسن الظروف لا يتماشى مع تكاليف الانتاج ناهيك من تخفيض عائد المزارع. والوضع فى هذه الأراضى يتطلب وضعا جديداً لزراعة محاصيل نقدية جديدة تتماشى مع الدورة الزراعية تمكن من زراعة المحصول الذى طرأ فى علاقات الانتاج.

إن الوضع الجديد يتطلب كفاءة أجهزة الخدمات الحالية للمشروع بمقومات الانتاج الضرورى اللازمة لها لأداء خدماتها بالكفاءة المطلوبة والتكلفة الواقعية. أن برنامج الانعاش الاقتصادى بالإضافة إلى برنامج تحديث مشروع الجزيرة سوف يساعد كثيراً فى رفع كفاءة الأجهزة الادارية وأجهزة الخدمات بالمشروع.

وهناك دور مطلوب من قيادات المزارعين فى هذه المرحلة هو أن تساعد فى خلق جمعيات تعاونية تساعد فى توفير الالات الزراعية لكسر حدة التكلفة وارتفاع مستوى الاداء.

بالنسبة للمحاصيل التى تحدد أسعارها من قبل الحكومة (الدولة)، يجب وضع سياسات واضحة لتحديد هذه الأسعار وضمان أن تتماشى مع واقع التكاليف وتحقيق عائد معقول من هذه المحاصيل للمزارع يمكن رفع مستواه المعيشى وضمان مزيد من الاستثمار فى العمل الزراعى. كما يجب الاعلان عن هذه الأسعار قبل وقت كافى بالنسبة للمزارع.

التمويل الزراعي:

يجب أن تمتد سياسة التمويل لتشمل كل المحاصيل التى يزرعها المزارع، لأن فى هذه مساعدة للمزارع فى تقويم محاصيله بنفسه دون اللجوء للشراكات أو القندة التى أصبحت ظاهرة متزايدة بالاخص فى محاصيل الفول والذرة.

لابد من وضع أسس فيما يختص بالتعويض أو خلافه فى حالة فشل المحاصيل نتيجة لأسباب ليس للمزرع طرفا فيها، وبالأخص الفشل الناتج من القصور فى خدمات الرى.

التطورات الاجتماعية والسياسية

ان الحاجة الماسة لإدخال الخدمات الاجتماعية فى مشروع الجزيرة بعد انقضاء أكثر من عشرين عاما من عمره، كانت قد فرضت نفسها على القائمين بأمر المشروع ولاسيما حكومة السودان التى كانت الوصية على أمور العباد فى هذه البلاد وعلى المزارعين بالذات، لأنها كانت تقوم مقام الوصى عليهم فى عقد الاتفاقيات مع الشركة الزراعيه بدون علمهم أو موافقتهم.

بالرغم عن الدخل الذى وفره محصول القطن والذى ساهم فى انتاجه المزارعون، لأنهم هم القوة الدافعة لذلك الانتاج، وقد بلغ ذلك الدخل الصافى فى موسم ١٩٢٦/٢٥م وحتى موسم ١٩٤٠/٣٩م وهى الفترة التى تسجل فيها هذا التاريخ - بلغ ٢٨٫٤٩٩٫٣٥٠ (ثمانية وعشرون مليونا واربعمائة تسعة وتسعين الفا وثلاثمائة وخمسين جنيها مصريا). كان ذلك دخلا صافيا بعد خصم كل تكاليف الانتاج. وبالرغم عن كل ذلك فقد بقيت الأحوال فى المشروع سائدة كما هى.

كانت قرى الجزيرة بحالة غاية فى السوء وفى القذارة، وكانت الحالة الصحية فيها بدائية للغاية. وكانت الدسنتاريا والملاريا والبلهارسيا من الأمراض المستوطنه والتى جلبتها المياه للمنطقة فى المشروع. وكان الاتجاه سلبيا حيال الاهتمام بالصحة ومنع تفشى الأمراض. كانت هناك شفخانات قائمة فى مكاتب التفاتيش بدلا من قيامها فى القرى. ان الاشياء التى كانت الحاجة الماسة اليها، والتى يمكن أن يشعر بها المواطنون، هى الخدمات الاجتماعية المرتبطه بحياة المواطنين اليومية والملموسة لديهم، كالعيادات فى القرى والتى تمتد الى العوائل للكشف على النساء والأطفال ولتسهيلات الولادة وتدريب القابلات والعلاج. وكانت الأحوال السائدة فى القرى غاية فى السوء والتردى ولا تسر الناظرين. لقد استبدلت، بعد طول الوقت، أكواخ القش باكواخ من الطين، ولكن الكثير من تلك المنازل متداعية للسقوط بسبب هطول الأمطار. أن منطقة المشروع خالية من الحجارة للمبانى، كما أنها بالنسبة لوجود كمية جيرية متزايدة فى التربة فان كماين الطوب أصبح وضعها بعيدا على شواطئ النهر لصلاحية الطمى فى عملية الطوب المناسب للمبانى. كما ان ترحيل الطوب من هناك الى المبانى فى المشروع

يجعل التكاليف مرهقة بالنسبة للسكان. ولذلك فان الحل كان يحتاج الى تجارب في التوصل الى مواد محلية مناسبة للمباني في المنطقة. والحاجة ماسة بالمثل الى خلق مراكز لتدريب أبناء المنطقة في أعمال البناء والتجارة وغيرها، لسد الحاجة المحلية بدلا من جلب هذه اللوازم من المدن مما يزيد في التكاليف. هذا بالاضافة الى أن مثل هذه الأعمال ستقلل من نزوح شباب القرى في الجزيرة الى المدن. ولابد في التفكير في صناعات متنوعة في القرى المختلفة بالنسبة للأولاد والبنات لملء الفراغ وجلب مبالغ لسكان المنطقة، مما يساعد على تحسين المساكن والأحوال المعيشية وحتى تكون المناطق مكتفية ذاتيا في أغلب احتياجاتهام. كل هذه الأشياء المذكورة وغيرها كانت تحتاج في المقام الأول الى مخطط ليقوم بالبحوث والتجارب والتنفيذ. وكانت الشركة الزراعية تدعى بأن هذه أمور خارجة عن نطاق اتفاقياتها، وأن الحكومة هي المسئولة عنها من الناحية المالية والعملية.

وهنالك ناحية أخرى كانت مهملة غاية الاهمال في المنطقة ويجب أن تؤخذ في الاعتبار. ان غالبية السكان في المنطقة كانوا في أمية طاغية بعدم معرفتهم للقراءة والكتابة. كانت المدارس الأولية قليلة جدا ومتناثرة في المنطقة ومتباعدة وكان من المتعذر الوصول اليها أو ايجاد أماكن فيها. كما أن دراساتها كانت محدودة. ولذلك فان الأولاد الذين يرغب أولياء امورهم في زيادة تعليمهم، لابد لهم من ارسالهم خارج الجزيرة. وكانت تلك أمور لايقدر عليها الا أبناء التجار أو غيرهم من الموسرين. ومن الجدير بالذكر في هذا المقام، فان الوعي في المنطقة أخذ في الازدياد في دفع المطالبة بزيادة فرص التعليم بإكثار قيام المدارس في المشروع. وكان الفضل الاكبر في ذلك يرجع الى الرجل العظيم الشيخ (أحمد بابكر الازيرق) أول رئيس لقيادة المزارعين في عام ١٩٤٧م رحمه الله لقد انتقل الئ الدار الاخرة.

وموضوع آخر كانت له اهميته في مضمار الخدمات الاجتماعيه وهوالترفيه وتزجيه الوقت. كان هناك فراغ في حياة الناس في القرى. وكانت المناسبات الوحيدة لتبديد الرتابه هي في المواليد والختان والزواج والماتم. ولو ان ادخال الرى والأعمال الزراعيه المتتابعة قد حد من أوقات الفراغ التى كانت تأخذها هذه العادات والتقاليد. وكان المجتمع في تلك الفترة في تطور تدريجي بتقارب المسافات بين السكان مع زيادة سبل التنقل والترحال وانتشار الأخبار، مماجعل

الشبان يتطلعون الى نظام حياة أفضل، ولما لم يجدوا ذلك متوفراً محليا أخذوا فى النزوح الى المدينة. ومالم تتطور الأحوال بسرعة فى المنطقة بملء الفراغ وجعل الحياة متقاربه أو مماثلةلحياة المدينة فى الأغراء، فان المستقبل سيكون قاتماً وسيكون نزوح الشبان أمرا لامفر منه.

هذا وبينما كان الجدل مستمرا بين الحكومة والشركة ازاء الأخذ بالخدمات الاجتماعية بعد أن أصبح التطور واضحاً كما سبق ذكره، تطورت الحرب واخذت برقيات الامبراطورية البريطانية تتوالى، مماأدى الى تحول أفكار الحكام الانجليز فى السودان الى ناحية اخرى أخطر من انتقال السلطات بواسطه المشايخ والعمد ومشايخ الخطوط متجاهلين المتعلمين من السودانيين.

ولقد ظهر فى الساحة فى ذلك الأثناء (نيوبولد) الذى انضم الى السلك السياسى بحكومة السودان فى ١٩٢٠م. وبعد خدمة فى عدة مديريات أصبح السكرتير الادارى لحكومة السودان فى الفترة من ١٩٣٨م الى ١٩٤٥م. وكانت أغلب فتراته الأخيره فى الحكم قد تصادفت مع سنوات انتشار الوعى فى السودان ويقظة المتعلمين من السودانيين فى سنة ١٩٣٦م بمناسبة المعاهدة البريطانية المصرية فى تلك السنة، والتى تجاهلت وجهة نظر السودانيين، وماأعقب ذلك من قيام مؤتمر الخريجين العام فى سنة ١٩٣٨م واندلاع الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩م، هو اشراك السودانيين المتعلمين ليلعبوا دوراً فى شئون بلادهم باعطائهم الفرصة فى المساهمة فى التخطيط واسلوب العمل الادارى، الذى سيفتح المجال فى المشاركة فى تطوير المجتمع، بدلا من وضعهم السابق فى وظائف كتابية. فيجب أن يجدوا الفرصة للعمل فى مجال انتقال السلطات، والذى كان فى الأساس قد خطط للقيام به على قواعد الحكم المحلى بقيادة المشائخ والعمد ومشائخ الخطوط.

وهناك مذكرة دونها نيوبولد فى سنة ١٩٤٠م عما كان يجرى فى أروقة لجنة الجزيرة الاستشارية التى كانت من ضمن اختصاصاتها شئون مشروع الجزيرة. جاء فى تلك المذكرة:

" لا أدرى اذاكانت لجنة الجزيرة الاستشارية تدرك الاهتمام المتزايد من المتعلمين السودانيين بمشروع الجزيرة. فبخلاف واحد أو اثنين من المطالب المقدمة بالفعل فان هناك الكثير من المقالات المنشورة فى الصحافة المحلية وغالبيتها كانت مليئة

بالانتقاد. اننى لاأريد أن أصور بعبأ بالنسبة لقيام اضرابات محلية أو اثارة يتزعمها المؤتمر، ولكن مالم يجد السودانيون سريعا بعض المشاركة الأكثر ايجابية فى المشروع بأعلى من درجة عامل، فاننا من المؤكد سنواجه المشاكل. وفضلا عن ذلك فان لدينا حالياً مدرسة زراعية فوق الثانوى. فهل ينكر على خريجى هذه المدارس المشاركة فى أدارة أكبر عملية زراعيه فى السودان".

ولقد تميزت سنة ١٩٤٢م بمذكرة مؤتمر الخريجين العام الى حكومة السودان. وكانت تحتوى على قائمة بعدة مطالب منها حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب، ومنها الاسراع فى سودنة الوظائف، ومنها انهاء امتياز الشركة السودانية الزراعية فى الجزيرة.

بينما كانت تحديات الحرب واعلان ميثاق الانطلانطيقى- الأمل للشعوب المغلوبة على أمرها بتقرير مصيرها- بينما كان ذلك يجرى كان البريطانيون فى السودان أكثر تقبلا للتغيير، كما أصبح نفس ذلك الأمر بالنسبة للمتعلمين من السودان أكثر الحاحا فى المطالبة تجاه ذلك التغيير الذى انتهى باستقلال السودان فى عام ١٩٥٦م.

وقد رفضت الحكومة تلك المذكرة وارجعتها بطريقة جافة وجارحة. ولكنها- كما ظهر- ظلت عالقة فى ذهن الحكام البريطانيين الذين اعتبروها معبرة لوجهة نظر السودانيين وأخذوا فى تنفيذ المطالب بطريقتهم المعروفة.

كان هناك رد فعل لدى المتعلمين من السودانيين على الطريقة التى عاملت بها حكومة السودان المذكرة. وظهر ذلك فى الانتخابات التى أعقبت ذلك عندما فاز المعارضون- كما كان يصفهم انجليز حكومة السودان- برئاسة خالد الذكر المرحوم (السيد/ اسماعيل الأزهرى) بعد أن كان- المؤتمر تحت رئاسة (السيد/ابراهيم أحمد) الذى تعتبره الحكومة من المعتدلين. وكان لهذا التغير أثره فى الاسراع فى الأخذ بماجاء فى تلك المذكرة المرفوضة، مماحدا (بنيوبولد) فى أن يوجه بالاسراع فى قيام مجلس استشارى. أعلن ذلك فى الصحف المحلية (اننا كلنا نتطلع الى المستقبل. يجرى السودان حاليا لعب دوره فى جهود الحرب بطريقة جيدة للغاية وان هذا سيكسبه مكانة فى التاريخ الحديث والتى نرجوأن نراها فى العالم عندما ننتهى من قوى الشر. هنالك الكثير من الأشياء المطلوب عملها ويجب علينا الأخذ بها

بسرعة أكثر مما كنا نسيرعليه فى الماضى).

وفى شهر سبتمبر من نفس عام ١٩٤٢م، تقدم (نيوبولد) بمذكرة الى مجلس الحاكم العام والتى قام فيها بمسح تطورات الرأى السياسى فى السودان والاتجاه الحديث فى التفكير الاستعمارى لدى بريطانيا بالانتقال من وصاية الى مشاركة فى الحكم. وجاء فى مذكرته بأن السودان يجب أن يسرع الخطى للحاق بتلك الزمالة فى المشاركة. ثم اقترح فى مذكرته أيضا بأن انتقال السلطات فى الحكومة المحلية يجب دفعه للأمام. كما يجب الاسراع فى السودنة، مع تقصى الوسائل فى قيام مجلس استشارى لشمال السودان. وفى شهر سبتمبر من عام ١٩٤٣م. اجيز القانون القاضى بقيام المجلس الجديد، وعقد أول جلسة فى مايو من عام ١٩٤٤م.

هذا وبينما كان مجلس ادارة الشركة الزراعية فى لندن بعيداً عن الأحداث الجارية فى السودان، كانت الحكومة هنا فى اهتمام متزايد بأن ادارة الجزيرة يجب أن تتطابق فى مسيرتها على قدر الامكان مع مستقبل البلاد. وحتى لايكون هنالك أى شك فى هذا الاتجاه فان حكومة السودان قد قررت فى سنة ١٩٤٤م (وهى الفترة الثانية فى اتفاقية سنة ١٩٢٩م)- اخطار الشركة الزراعية بأنه بعد كل الذى جرى- فانها لاترغب فى تجديد الامتياز بعد ١٩٥٠م.

لقد سبق لى وذكرت بأن حكومة السودان لم تعط الشركة الزراعية انذاراً فى التاريخ الأول فى ١٩٣٩/٦/٣٠م، لذلك كانت مفاجأة غير سارة وغير متوقعة بالنسبة للشركة عندما صدر الانذار فى ١٩٤٤//٦/٣٠م وعلى اثر ذلك أصدر (ماكنتاير) محافظ المشروع ورئيس مجلس إدارة الشركة البيان التالى الى المساهمين عبر مجلس ادارته:

"أرجو أن احيطكم علما بأن حكومة السودان قد أصدرت الاعلان التالى:"

(أخطرت حكومة السودان شركة السودان الزراعية ليمتد بأنه نظرا الى بعض التطورات الجارية حاليا فى الساحة والمتوقع حدوثها مستقبلا كنتيجة لظرف مابعد الحرب ونظرا للتغييرات السياسية والاجتماعية المترتبة على ذلك، فان حكومة السودان لن يكون فى وسعها الموافقة على امتداد امتيازات الشركة بعد ١٩٥٠/٦/٣٠م وهو التاريخ المحدد لانتهاء أجلها. لقد ارتأت حكومة السودان بأنه لمن المناسب اخطار الشركة قرارها هذا حال اتخاذه. وفى نفس الوقت فان حكومة

السودان ترى بأنه لزاما عليها أن تسجل باشادة، أسمى آيات التقدير والعرفان، الخدمات الجليلة التى قدمتها الشركة للسودان. ففى فترة تقل عن ربع قرن من الزمان قامت مؤسسة زراعية ضخمة ثابتة الأركان، وحالفها التوفيق فى جلب منافع جمة وموجودات راسخة وثابتة الأساس والبنيات فى اقتصاديات البلاد.

واهتم رجالات الشركة فى العديد من المناسبات فى مسارهم فى تأدية واجباتهم بأن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الأهالى بالمنطقة بمالايقل فى الاهتمام عن المصالح الأخرى المنوطة بهم. إن حكومة السودان ليراودها الأمل. عندما تتولى ادارة المشروع فى ١٩٥٠/٧/١م، أن يستمر الكثير من الموظفين البريطانيين فى الخدمة معها مزاولين التقاليد الحميدة التى أسسوها والتى أصبحت موضع فخر لهم.

انتهى الاعلان - استمربعد ذلك (ماكنتاير) قائلا: (أرجو أن ألفت النظر الى تقريرنا السنوى الحالى عن السنة المنتهية فى ١٩٤٣/٦/٣٠م عندما ذكرنا وقتها بأن امتياز الشركة لادارة مشروع الجزيرة سينتهى أجله من الناحية القانونية فى ١٩٥٠/٦/٣٠م، ولم يكن هذا الاعلان من الحكومة متوقعا أو فى حسابنا اتفاق جديد توصلنا اليه بالفعل فى لقاءنا مع حكومة السودان بغرض امتداد الامتياز الى فترة أخرى. ولقد تأجل تنفيذ ذلك فقط بسبب اندلاع الحرب.

وبينما تعترف الحكومة اعترافا وتقديراً عاليا بالدور الذى لعبته الشركة بالمشاركة معها فى تطوير وتقديم السودان، فانه ليس فى مقدورنا أن نفعل غير ابداء الأسَف لفهم عرى هذه الزمالة بعد فترة التسع سنوات المقبلة. وبينما تدرك الحكومة بأن هنالك بعض الاتجاهات نحو انتقال السلطات والادارة الأهلية والتى ستدفعها ظروف الحرب الى المقدمة والمواجهة مع أمور من ضمن سياسات الحكومة المعلنة، فانه سيكون من المتعذر عقد أى اتفاقيات جديدة تكون على غرار تلك التى كانت سائدة فى الماضى. غير أنه بالرغم من أى شئ آخر فان الحكومة تدرك باقتناع ومعرفة بأن الجهود الشاقة والمضنية والمتواصلة، قد كللت بالنجاح فى تأسيس هذا الصرح الزراعى العظيم، ودفع العجلة الى أقصى درجات التطور والارتقاء على قدر الامكان.

ان الأرض التى كانت جرداء وصحراء قاحلة قد أصبحت الان تؤتى أكلها، وتقدم العيش والحياة المستقرة الى الآلاف من الأهالى من سكان المنطقة وماجاورها.

كما ساهم دخل المشروع مساهمة فعالة فى إيرادات البلاد كلها. ان الشراكة بين الحكومة والشركة والمنتجين فى الانتاج فى مشروع الجزيرة، كانت فريدة فى حد ذاتها حتى أصبحت نموذجا بارزاً وجديراً بأن يحتذيه الآخرون فى مناطق متشابهة فى العالم. ان الشركة ستستمر فى أخذ نصيبها من ايرادات المحصول الذى سيتم انتاجه فى السنوات الباقية من أجل الامتياز. أما مشروع الزيداب الذى تمتلكه الشركة فلن يكون جزءاً من اعلان الحكومة المذكور" انتهى المنشور.

ولا أريد أن أتابع قصة التطور الذى حدث بالنسبة للسودان بالانتقال من المجلس الاستشارى لشمال السودان فى عام ١٩٤٤م الى الجمعية التشريعية فى عام ١٩٤٨وإلى حلقة الحكم الذاتى وتقرير المصير والى خاتمة المطاف فى الاستقلال التام فى أول يناير ١٩٥٦م. فتلك كانت مسالة طويلة وتاريخ لايمت بصلة مباشرة الى هذه الرحلة التى أحاول القيام بها فى مشروع الجزيرة. ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن تلك الاحداث كان لها تأثير كبير فى التطورات التى كانت تجرى فى المشروع.

وكما جاء عام ١٩٤٤م بالاحداث التى ذكرتها، فقد جاء عام ١٩٤٥م بحدث فريد فى ادارة المشروع وذلك بتعيين (جيتسكل) مديرا بدلا من (أرشديل). وكان ذلك يعتبر طفرة وتغييراً كبيراً فى النهج الذى كان متبعا فى اختيار الشخص الذى يتمتع بالصفات المطلوبة لادارة الشركة فى السودان، والذى يطمئن اليه المجلس والادارة وأصحاب رؤوس الأموال فى انجلترا. ولم يكن (جيتسكل) فى نظرهم يتمتع بالصفات المرغوبة، وذلك لأنه قد تخرج من جامعة أكسفورد الشهيرة وفى قسم التاريخ- وكتب عنه استاذه (بأن ناحيته الانسانية كانت تطغى على كل شئ فى حياته). وكان ذلك ظاهرا فى سلوكه منذ تعيينه مفتشاً صغيراً فى الغيط فى عام ١٩٢٣م وفى كل مسيرته حتى وصل الى درجة نائب مدير فى عام ١٩٣٧م ومابعدها. وكان له صداقات مع كثير من المزارعين وغيرهم من سكان المشروع، ومن المتعلمين من السودانيين، وكان أحدهم من قرية الطلحة التابعة لتفتيش عبد الحكم وهو أول تفتيش عمل فيه، وكان أحدهم من قرية ود الهندى التابعة لتفتيش حمد النيل الى انتقل منه الى الرئاسة ببركات فى عام ١٩٣٠م. وكان (أرشديل) يعرف بأن (جيتسكل) لاتنطبق عليه المواصفات المطلوبة من أصحاب رؤوس الأموال. ولذلك فإنه لما أراد أن يترك الخدمة أرسل برقية يسأل فيها لمن يسلم الإدارة. وكان ذلك

أمراً غريباً بالنسبة الى شخص مثله كان يعرف أن (جيتسكل) هو نائب المدير وهو الذى كان يخلفه فى فترة غيابه، ولقد كان من البديهى أن يسلم الامور اليه. ولكن (أرشديل) كان يعرف مضمون أفكار أساطين رؤوس الأموال فى لندن. وجاء الرد بأن يسلم المسئولية إلى (جيتسكل)، وعلمت فيما بعد بان حكومة السودان قد تدخلت وحسمت الأمر فى أن يتولى (جيتسكل) الادارة فى المشروع، لاسيما وأن الفترة كانت فترة (انتقال). بل ذهبت الحكومة الى أبعد من ذلك. اذ عرضت عليه أن ينتقل الى خدمة الحكومة منذ فترة الانتقال، ولكنه اعتذر بأن يقوم بتغيير مفاجئ قبل نهاية الامتياز. وكان انجليز الشركة فى المشروع يتندرون (بان مشروعا رأس مالى يديره اشتراكى). وقرر مجلس ادارة الشركة فى لندن أن يضع (جيتسكل) تحت المراقبة الصارمة من قبل (وودنق) وهو الشخص الذى انتدبه مجلس الادارة لينوب عن (ماكنتاير) المريض. واذا عرفنا أن (وودنق) كان مديراً لاحدى البنوك فى لندن فيمكننا ان نتصور المضايقة التى سيسببها الى (جيتسكل) من الناحية المالية التى لم يكن يهتم جيتسكل بها كثيراً بالمقارنة مع الناحية الانسانية والخدمات الاجتماعية التى تحتاج إلى المال. وحدثت العديد من الاشتباكات بينهما كما ظهر فى اضراب العمال فى سنة ١٩٤٦م. وكانت الشركة الزراعية منذ قيامها فى الزيداب عام ١٩٠٤ ومابعدها يتحكم فيها ثلاثة. وبالرغم من التنافر فى خلفياتهم، فقد كانوا يعملون فى تضامن تام فى صيانة وتنمية أموال المساهمين البريطانيين، وكانوا هو أنفسهم من المساهمين وهم ماكينات ورايت وارشديل.

ولما جاء جيتسكل مديراً فى عام ١٩٤٥م كان يختلف اختلافا واضحا وكبير عن اسلافه كان يختلف فى تعليمه وثقافته وخلفياته واتجاهاته ولذلك فان فترته حتى نهاية امتياز الشركة تميزت بنشاط مختلف عن النشاطات السابقة والتى كانت كلها متجهة الى انتاج القطن بصرف النظر عن العامل الذى ينتج ذلك القطن- تميزت بصلاته الوثيقة مع زملائه من خريجي جامعة أكسفورد وكان على رأسهم "بريدون" الذى كان مديراً لمديرية النيل الأزرق فى الفترة من ١٩٤١-١٩٤٨ الى ١٩٤٨م وكان جيتسكل رئيسا لمجلس جامعة الخرطوم فى الاعوام ١٩٤٥-١٩٤٨م وصار فيما بعد أمين الصندوق بجامعة أكسفورد. كان لمدير المديرية فى ذلك الوقت دور قيادى فى مسيرة مشروع الجزيرة الواقعة فى نطاق مديريته وكما سبق وذكرت

كان يهتم اهتماما كبيرا بالأحوال الصحية والمعيشية ولذلك فقد كان مع "جيتسكل" فريقا مكتملا فى المضى سريعا فى الخدمات الاجتماعية.

هذا وبينما كانت الامور تأخذ طريقها المرسوم لها وصلت الحرب الى نهايتها فى نفس تلك السنة ١٩٤٥م بانتصار الحلفاء كما هو معروف، وكان لذلك دفع وملاحقة فى العمل فى تنفيذ البروجرام الموضوع للتطور حتى لايسبق المزارعون الحكومة والشركة فى خطواتها. وكانت الخطوة المستعجلة نحو الأهداف التى كانت ترمى اليها الحكومة هى اصدار توجيه مشترك من مدير مديرية النيل الأزرق (المستر بريدن) ومدير الشركة (جيتسكل) الى كل مفتشى الشركة والزامهم بطريقة رسمية لأول مرة منذ بداية التجربة فى عام ١٩٠٤م فى تفتيش الحوش، باتباع السياسة التى رسمتها الحكومة لانتقال السلطات وترقية وتطور المجالس والحكم المحلى واشراك المزارعين والمواطنين الاخرين فى المشروع فى تلك العملية. وكان من ضمن ماجاء فى ذلك التوجيه هو أن مجالس القرى كانت لعدة سنوات مضت خاضعة الى سلطة بروقراطية مباشرة وبالأخص فى الزراعة فى الغيط. وكانت هذه الحالة معوقة ومؤثرة فى المجالات التى كانت تجرى لرفع مستويات المعيشة والحياة وسط السكان. ان مشروعا بهذا الحجم من الاتساع فى الجزيرة يعتمد إلى الوصول الى نهاية ناجحه، على الكثير من العوامل خلافا للعمل الزراعى الفنى المحض. فلإحراز أفضل النتائج الزراعية يجب التطلع الى مجتمع من الفلاحين متمتع بالعافية والاعتماد على النفس. لقد ظهر من التجربة العملية فى الجزيرة بأن مجالس القرى، التى تشغل نفسها باهتمام كامل فى كل شئ، كانت عاملا مهما فى رفاهية القرية (أى تطوير الزراعة- ترقية التعليم والصحة والاقتصاد- والوفاق بدلا من المنازعات وغير ذلك). لقد ظهر بأن هذه التجربة العملية قد عادت. فى المدى البعيد بأفضل النتائج. وبنفس القدر فان الباشمفتشين الذين كانوا يهتمون ويشتركون بأنفسهم فى هذه النواحى الأوسع والمهمة، قد توصلوا الى نتائج ملموسة فى علاقاتهم الحميمة العامة وفى قناعة ورفاهية مع. القاطنين فى مناطقهم. هذا ولضمان التنسيق، فلابد أن يكون هناك اتصال منسق مع كل نشاطات مجلس القرى عبر باشمفتشى التفتيش، الذى هو فى واقع الحال (المدير) فى منطقته وتقع على عاتقه مسئوليةمجالس القرى فى منطقته.

كانت هذه أول مرة كما ذكرت تصدر فيها توجيهات صريحة وملزمة ومشتركةبين مدير المديرية ومدير الشركة الزراعية الى كل من يهمهم الامر فى المنطقة. ولكن الأحوال تطورت أكثر مماكان متوقعا لدى الحكومة، اذ أن الحقيقة هى أن الحكومة والشركة كانتا فى واد والمزارعون كانوا فى واد آخر. فكان وادى الحكومة هوالاسراع بالتطور، وأما وادى المزارعين فكان يتعلق بحياتهم المعيشية والضيق الذى أحدثته الحرب. ولذلك فان المزارعين لم يكن يبدوا عليهم أى اهتما بمايجرى حولهم بماتقوم به الحكومةوالشركة.

وكان قد تملكهم الشك والريبة وبوادر عصيان أوامر التفتيش التى كانت مقدسة فى الماضى. لم تكن القرى فى الجزيرة معزولة كما كانت فى السابق. فالعربات واللوارى أخذت تذرع المنطقة جيئة وذهابا الى المدن والأسواق خارج المنطقة. وقد أدى ذلك الى ازدهار تجارى ومواصلات منتظمة، وكانت حافزاً الى مطالب جديدة والى خلق مفاهيم جديدة فى مستوى معيشة مقبول. ودخلت الجرائد الى المنطقة وتطابقت مع الاذاعة التى كانت تنقل أخبار مايجرى فى دنيا الناس الاخرين، مما خلق وعيا فى أوساط المزارعين وغيرهم. فأخذوا يشتركون فى الانتقاد العام للأوضاع السائدة. كما بدأوا فى التساؤلات عن الطاعة العمياء للمفتش الانجليزى وحجر حرياتهم. وكان ذلك يعنى بداية شق عصا الطاعة وتكوين الشخصية المستقلة والمتحررة.

ومما لاشك فيه هو أن الناس الذين عاشوا فى المنطقة فى فترة الحرب فى أواخر عام ١٩٣٩م وحتى عام ١٩٤٥م، يقدرون الضيق المستحكم فى التموين والسوق السوداء وقلة الحاجيات المعيشية الأساسية والمعاناةالتى يلقاها المزارعون من قلة الدخل. ولم يكن لهم أى سبيل اخر يلجأون اليه. فقد سلبتهم السنوات العجاف الماضية كل ممتلكاتهم ومدخراتهم. هذا ولو أن أسعار القطن فى فترة الحرب كانت كما يبدو من الدفاتر متصاعدة، ولكن فى نفس الوقت فان أسعار الحاجيات كانت أكثر تصاعداً. كما كان التضخم المالى ساحقا ماحقا ومسيطرا. كل هذه العوامل مشتركة جعلت المزارعين يضيقون ذرعا بالاحوال. فضاقت خلقهم حتى اصبحوا بحالة من الخشونة والانفعال فى معاملاتهم مع المفتشين، وحتى فى مجالس القرى كانت مجالسهم ساخنة.وأصبح الشك والريبة تسيطران على وجدانهم هل انهم فعلا

يأخذون حقوقهم من الشركة. وخصوصاًعندما سمعوا بأن هناك استقطاعات من حساباتهم لمال احتياطي، فكم مقداره، لايعلم أى أحد منهم. أسئلة كثيرة كانت تدور فى مجتمعاتهم.

وكان دخول السياسة فى المنطقة عاملا فى تأجيج اوار هذه التساؤلات. وفى واقع الأمر فان تركيبة الحسابات فى هذا المشروع فريدة ومعقدة. كانت الشركة تستلم القطن من المزارعين بالقنطار الزهر ة، ويذهب الى المحالج ويستخرج منه الشعرةوالاسكارتو والبذرة، وبعد البيع تدفع القيمة بواقع القنطار الذى سلموه. ويتساءلون أين الاسكارتو وأين البذرة؟ ولم يجدوا من يشرح لهم بأن كل بالة من القطن تباع وكل جوال من البذرة يباع يوضع فى حساب اجمالى، وبعد خصم كل التكاليف يوزع باقى الحساب الصافى على الشركاءالثلاثة. ومن هذا الحساب الاجمالى يستخرج سعر القنطار المستلم من المزارع. ثم هناك تركية اخرى. فان الأرباح تقدر ويدفع للمزارعين ثلثيها كأرباح حسب القناطير والدرجات. وتجئ بعد ذلك العلاوات، وهى فى واقع الأمر باقى الحساب بعد البيع. وتوزع هذه العلاوات على المزارعين كل حسب قناطيره بصرف النظر عن الدرجات والتى لايمكن حصرها بالنسبة للثلث الباقى من الحساب. ثم تأتى مشكلة أخرى وهى كيف يعرف المزارع صحة حسابه؟ فهل يستطيع أن يذهب إلى المفتش الانجليزى ويسأله؟ وهل اذا سأله فهل يمكن أن يستجيب الى طلبه باعطائه كشفا بالقطن الذى ورده وبدرجاته والسعر والخصومات من سلفيات ومن حساب مشترك وخصومات اخرى حتى يستطيع أن يعرف الحقائق؟ لقد كان ذلك أمرا مستحيل، ولن يجرأ مزارع أن يسأل عن كل هذه الأشياء. وكانت مثار شكوك فى وجدان المزارعين. ثم هناك مسألة اخرى وهى هل المزارع هو نفسه، وسط هذا الزحام الذى كان يعيش فيه، يعرف التكاليف التى كان يصرفها هو بنفسه عن انتاج القطن، حتى ستطيع أن يقدر مايستلمه من أرباح وعلاوات وهل هذه العملية تأتى بربح أم خسارة؟ لا الله وحده يعلم.

وكان فى النهاية لابد لهذا الضيق أن ينفجر. وقد حدث ذلك بالفعل فى أواخر عام ١٩٤٥م وأوائل عام ١٩٤٦م عندما طلب أحد اعضاء لجنة الجزيرة المحلية بالقسم الجنوبى عقد اجتماع لأعضاء المجالس المحلية. وسرعان ماسمع المزارعون بخبر ذلك الاجتماع، حتى تجمهروا باعداد كبيرة لحضور الاجتماع الذى أخذ فى بحث

مقترحات بتوزيع بعض الاعانات من مال رفاهية المزارعين للجوامع والمدارس. وطلب كل عضو أن تعطى الأولوية الى قريته. وحدث اثر ذلك هرج ومرج خارج القاعة وصياح بالاحتجاج على توزيع أموالهم للجوامع والمدارس، فى القوت الذى هم فى أشد الحاجة اليها. وخلطوا بين هذا المال والاحتياطى. ومن ذلك الاجتماع انطلقت الشرارة التى تلقفها السياسيون فى مؤتمر الخريجين العام وأحسنوا استغلالها، والتى أدت فى النهاية الى اضراب المزارعين فى شهر يوليو عام ١٩٤٦م.

وهذا ما كانت تريد أن تفعله حكومة السودان فى مشروع الجزيرة فى بداية الأمر، ولكن بما أنها حكومةأجنبية ووصية على الشعب السودانى الى أن يرى حريته واستقلاله فانها حشيت العواقب وتخلت عن فكرة نزع الملكية والتعويض الى تسجيل الأراضى باسماء ملاكها، وكانت أغلب أراضى المشروع يمتلكها اما زعماء العشاير وإما رجال الدين. ولو أطلقت الحكومة العنان فى وقت قيام المشروع لكانت كل الأراضى يمتلكها باشوات السودان أو الأجانب كما حدث فى مصر. وكانت هناك مثل هذه الظواهر. ففى المنطقة الغربية للمشروع باع بعض ملاك الأراضى الى شركة كنتوميخالوس ٢٠٠ جدعة أى الف فدان مقابل شراء طاحونة وتركيبها فى المنطقة . كما تمكن الكثير من الأجانب وأصحاب رؤوس الأموال فى السودان من الأخذ بشراء الأراضى فى المشروع بأسعار بخسة بالنسبة لحاجة الأهالى الى المال. وفيما بعد. ولما تبين للحكومة هذا الموقف، أصدرت أمرا بالا يشترى أى شخص أى أرض فى المشروع غير حكومة السودان، وفى مشروع المناقل علم أحد التجار الكبار بودمدنى بقيام المشروع من أحد اقربائه بالتسجيلات، فأخذ فى شراء الأراضى واستطاع أن يمتلك الآف الأفدنة باعها فيما بعد للحكومة فربح فيها آلاف الجنيهات.

امتداد المناقل
تعمير امتداد المناقل

أ- يعتبر تعمير امتداد المناقل امتدادا للجهود التي بذلت في التجارب الأولى للري بالطلمبات في الزيداب (عام ١٩٠٤) وطيبة (١٩١١) وبركات (١٩١٣) والحاج عبدالله (١٩٢١) وود النو (١٩٢٤)، والتي أصبحت خلفية قوية لري مساحات واسعة في مشروع الجزيرة بعد أنشاء خزان سنار عام ١٩٢٥. ومن العوامل التي حدت من التوسع في الزراعة المروية في الجزيرة بين ٢٥/١٩٢٦و٥٣/١٩٥٤ هي سعة قنوات الري والقيود التي وضعتها أتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩، والتي نصت على ان يكون نصيب السودان ٤ مليار متر مكعب من المياه بينما كان نصيب مصر ٤٨ مليار متر مكعب. عدلت تلك الأتفاقية عام ١٩٥٩م ليصبح نصيب السودان ١٨.٥ مليار تمكن بها من أنشاءخزان الروصيرص بسعة تخزينية قدرها ٢.٧ مليار في مرحلته الأولى وبتكلفة قدرها ٦٠ مليون دولار أمريكي. ولقد سبق ذلك التفكير في أستغلال المياه المتوفره من الخزان. ولما كانت الأراضي التي تقع جنوب الجزيرة هي الإمتداد الطبيعي للتوسع في الأراضي المروية، فلقد وقع الأختيار على تعمير أمتداد المناقل والذي بدأ العمل فيه عام ٥٧/١٩٥٨ لتكمل مراحله الخمسة عام ١٩٦٢ بمساحة قدرها ٣٢٤و٨٣٧ فدانا قسمت الى أراضي جديدة لأكثر من ٤٥ ألف مزارع. وبين عامي ٦٥/١٩٦٦ و٦٩/١٩٧٠ عمرت أراضي جديدة وأضيفت كامتدادات للجزيرة والمناقل، لتصل مساحة الأمتدادات لحوالي مليون و٩٥ ألف فدان وبحلول عام ٦٩/١٩٧٠ بلغ عدد المزارعين بها أكثر من ٥٧ ألف مزارعام.

ب- الأستثمار في أمتداد المناقل:

بلغت تكلفةتعمير أمتداد المناقل بمراحله الخمسة ٤٦ مليونا من الدولارات الامريكية، صرف الجزء الأعظم من تلك الأستثمارات لحفر القناة الرئيسية والقنوات الفرعية ، تسطيح ونظافة الأرض، أنشاء نقاط التحكم في مياه الري في القنوات الرئيسية والفرعية وانشاء الأقسام والفروع لأدارتها كذلك نقاط العبور على القنوات.

ولقد أستخدمت تلك الأستثمارات كذلك فى تطوير سكة حديد الجزيرة الضيقة وبناء المخازن والمساكن ومكاتب العاملين بالغيط وزيادة الطاقة الحليجية وتوفير الجرارات والآلات الزراعية وحفر أبار مياه الشرب بالمشروع.

كانت الخطة الأساسية فى امتداد المناقل هى تعمير ٢٠٠ ألف فدان فى كل مرحلة، تحت الأفتراض أن عائد مبيعات القطن فى كل مرحله سوف توفر التمويل اللازم للمرحلة الأخرى. لكن تدنى أسعار القطن عام ١٩٥٨ جعل هذا غير ممكنا، ومن ثم أعيد النظر فى تقليل المساحة المعمرة سنويا. كما أستطاع السودان الحصول على قرض من البنك الدولى مقداره ١٥,٥ مليون دولار أمريكى لتمويل تعمير المرحلة الثالثة والمرحلة الرابعة من الأمتداد.

جـ- مساحة الحيازات والدورة الزراعية:

بلغت مساحة الحيازة فى امتداد المناقل ١٥ فدانا للحواشة الكاملة خلافا لمشروع الجزيرة والذى تبلغ فيه ٤٠ فدانا. ولقد راعى المسئولون فى أختيار تلك المساحة أستيعاب أكبر عدد من المزارعين مع توفير العمل اللازم للمزارع وأسرته، على أن يكون صافى العائد كافيا لتحقيق الحياة الكريمة لهم.

ومنذ تعمير الأمتداد وحتى موسم ٧٥/٧٤ كانت الدورة الزراعية تتكون من ٥ فدان قطن، ٢,٥ ذرة، ٢,٥ لوبيا أو فول سودانى مع ترك ٥ فدان بور لتزرع قطنا فى الموسم التالى. وأبتداء من موسم ٧٦/٧٥ تم تكثيف الدورة الزراعية لتبلغ ١٠٠٪ وزرعت المحاصيل فيها كالأتى:٥ فدان قطن، ٣ ٣/٤ فدان فول سودانى، ١ ١/٤ فدان ذرة، وأدخل القمح فى ٥ فدان من المساحة بدون ترك بور من أرض الحيازة.

الخدمات الأجتماعية بامتداد المناقل:

عند بداية قيام المشروع كونت لجنة المناقل المشتركة برئاسة وكيل وزارة الزراعة والرى وعضوية الأقسام المختصة للعمل على حصر ملكية الأراضى وتسويتها وتخطيط المشروع وتعمير واعادة تعمير قرى المشروع، مع العمل على توفير الخدمات اللازمة للمزارعين وأسرهم والعاملين بالغيط بجانب السكان المحليين. ولقد صاحب تطور الخدمات الأجتماعية التطور فى تعمير الامتداد والتى أوكلت

فى ذلك الحين الى لجنة تخطيط القرى المنبثقة من لجنة المناقل المشتركة. ثم تولى تلك المهمة قسم الخدمات الأجتماعية بمشروع الجزيرة، والذى عمل بمساعدة المنظمات المحلية والعمالية على توفير مياه الشرب وتعليم الكبار والصحة والأبحاث الأجتماعية لتحسين سبل الحياة للمزارعين وسكان الريف. كما عمل المشروع فى تكوين لجان الأنتاج بالقرى والتفاتيش والأقسام لزيادة مشاركةالمزارع فى إتخاذ القرار ومن ثم قام ٦٦٠ مجلسا. وتوسع قسم الأرشاد الزراعى لنشر نتائج الأبحاث الزراعية عليهم. ويلعب أتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل دورا هاما فى مشاركة ادارة المشروع فى اتخاذ قراراتها لخدمة مصالح المزارعين.

٥- أهمية امتداد المناقل للاقتصاد السوداني:

رغم عدم وجود دراسات الجدوى الاقتصادية النهائية لأنشاء امتداد المناقل، إلا ان التدفقات المالية الحالية ومعدل العائد الداخل ونصيب المزارع من صافى الأرباح وأرباحه من المحاصيل الاخرى، لهى دلالات قيمة على النجاح الأقتصادى للمشروع. ولقد بلغ متوسط صافى العائد الأجمالى بين ١٩٧١/٧٠ و١٩٧٤ أكثر من ٢٠ مليون جنيه سودانى فى العام، قسمت بنسبة ٣٦٪ للدولة و٥٤٪ للمزارعين بما فى ذلك ٢٪ لمال أحتياطى المزارعين ٢٪ للحكومة المحلية و٣٪ للخدمات الأجتماعية بالمشروع و١٠٪ لمجلس إدارة الجزيرة بموجب قانون الجزيرة لسنة ١٩٥٠ والمعدل لسنة ١٩٦٠ والذى يحدد العلاقة بين الشركاء الثلاثة من حقوق وواجبات.

بجانب عائدات القطن فإن مشروع الجزيرة وامتداد المناقل يساهمان مساهمة فعالة فى الاقتصاد السودانى من خلال عائدات الجمارك للدولة، والتى تفرض على صادرات القطن والفول السودانى وواردات المدخلات الزراعية. كما أوضحت الدراسات الاقتصادية أن صافى عائد المزارع قد يتراوح بين ٢٠٤ , ١٩١ جنيها سودانيا لموسمى ١٩٧٤/٧٣ و١٩٧٥/٧٤ من القطن والمحاصيل الأخرى للحيازة ذات الخمسة عشرة فدانا.

خاتمة

خاتمـة

إن من ضمن الملاحق بهذا الكتاب بعض الصور والسير لمجموعة من النفر الذين عاصروني في هذه الرحلة في مشروع الجزيرة .... منهم المحافظ ومنهم الإداري والمحاسب والمزارع ومفتش الغيط والعامل والتاجر، وليس هذا استقصاء لهم. فقط هذه هي الصور التي وصلتني منهم ومن أهلهم ومعها نبذة عن سيرهم الذاتية. وليس في الإمكان، مع رغبتي في ذلك، أن أسجل مساهمة وإنجاز كل الذين عملوا بالمشروع في هذا الحيز من المذكرات. فقد أكتفيت بالذين وردت صورهم وسيرهم في الوقت الحاضر لعلي أعود إن شاء الله تعالى إلى الكتابة عن الشخصيات التي عرفتها عن كثب في المشروع في وقت لاحق. خصوصاً وسبق لي أن كتبت مطولاً على صفحات مجلة الجزيرة عن الذين انتقلوا إلى جوار ربهم مغفوراً لهم بإذن الله والذين تقاعدوا للمعاش أو تركوا الخدمة بالمشروع. وقد سجلت ذلك وفاء لهم وعرفاناً لما قدموه لوطنهم في أوقات بالغة الشدة وتعريفاً بهم للذين ورثوا مسئولياتهم. فأرجو ألا يتبادر للظن أني قد أغفلت أحداً منهم فهم كرام عندي أعزاء لدي. ولابد كذلك من تسجيل من حضرتهم الوفاة وهم في خدمة المشروع وقد أفنوا فيه شبابهم أمثال ميرغني دفع الله وسليمان فضل الباري وصلاح الدين عتباني ومحمود محمد علي وإسماعيل حسن أبو وجعفر السوري وإبراهيم سراج رحم الله الجميع وجعل البركة في ذرياتهم. هذا وكنت قد طلبت من سكرتير نقابة العاملين أن يمدني بكل الأسماء ولكنها لم تصلني حتى الانتهاء من كتابة هذه المذكرات. ثم أن هناك الكثير الذي رويته في مجلة الجزيرة ولم أورده هنا كموضوع سودنة وظائف الفريزين بكوكبه من الشبان السودانيين الذين أجادوا هذا الفن مثلاً فليرجع إلى جريدة الجزيرة من يريد الازدياد.

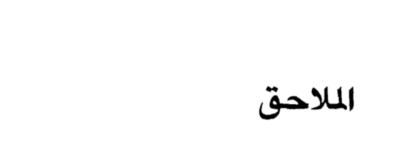
هذا وأود أن أذكر أنه عند نهاية خدمتي بالمشروع أقام لي في أواخر شهر أبريل ١٩٦٤ زملائي العاملين من موظفين وعمال حفل شاي ضخم بميدان مكتب الرئاسة ببركات حضرة المشتركون في الحفل كما حضره المدعوون من الأماكن المختلفة - وتحدث في ذلك الحفل المدير العام ونائبه والسيد المحافظ، كما تحدث السيد ميرغني دفع الله رحمه الله عن الكتبة والمحاسبين والسيد بارودي عن العمال وكباشي

حسونة عن المواطنيين بالمنطقة وألقى قصيدة رائعة كما ألقيت القصائد من الأستاذ الهادى أحمد يوسف رحمه الله والسيد هاشم الجمرى وجاء دورى فشكرتهم على ذلك التكريم الذى شرفونى به وسردت فى كلمتى رحلة العمر فى خدمة المشروع منذ صبيحة يوم ٩ يناير ١٩٢٩ عندما حضرت لمكتب المشروع ببركات باحثاً عن عمل ممتطياً ظهر حمار والدى رحمه الله واستمرت الرحلة إلى أن وصلت فى مداها إلى خمسة وثلاثون عاماً منها احدى وعشرين سنة مع الشركة الزراعية والباقى مع إدارة المشروع بعد التأميم وتكرم السيد المحافظ وقتها وقدم إلى الهدايا نيابة عن المشتركين فى الحفل والتى كانت تتكون من طقمين غذاء وعشاء من الكتبة والمحاسبين والمصحف الشريف فى علبة من الفضة الخالصة من عمال الورش وموديل محلج بالألومنيوم من العاملين بالمحالج وموديل محراث يجره ثور من خشب الأبنوس من عمال المحاريث وبوتجاز من عمال سكة حديد الجزيرة وقدم لى المرحوم يسن حاج الخضر هدية باسمى وباسم زوجى من مفتشى الغيط بالمشروع فى شركة الغزل والنسيج السودانى. وأقيمت لى بعد ذلك حفلات وداع فى قسم المناقل وفى نادى الترابى القسم الشمالى والغربى بالجزيرة.

وبعد فقد أنتهت صلتى المكتبية الرسمية بمشروع الجزيرة فى ٣٠/ ٦/ ١٩٦٤ عندما تقاعدت للمعاش ثم عدت مرة أخرى عضواً فى مجلس الإدارة من سبتمبر ١٩٧٥ وحتى ٣٠/ ٦/ ١٩٨٩ على أن صلتي بالمشروع لم تنقطع حتى اليوم فما زلت أستقبل فى دارى الباحثين والكاتبين عن المشروع الوطنيين منهم والأجانب وما زلت أساهم فى جريدة الجزيرة الغراء كلما دعت الأسباب وأتحدث عن المشروع كلما طلب منى ذلك. وبما أن مقر إقامتى الأسرية مدينة ودمدنى حاضرة الولاية الوسطى فإن أسباب الإتصال بما يجرى فى المشروع ولقاء العاملين به والزائرين موجودة على الدوام. هذا ولابد أن أذكر أنه عندما تقاعدت للمعاش عرض علي صديقى المرحوم حماد توفيق أن أكون مديراً لفرع البنك الزراعى الذى أفتتحوه بودمدنى فعملت في ذلك المنصب لمدة أربعة أعوام كانت قد أكملت معرفتى بالزراعة المطرية إذ أن معظم نشاط البنك الزراعى كان فى أراضى الأمطار المحيطة بالمشروع.

أن ما يجرى فى عالمنا اليوم من تطورات ومتغيرات سياسية كانت أم إجتماعية واقتصادية تحدث بسرعة تصعب ملاحقتها ناهيك عن التكيف معها. ولسنا بمعزل

عن ذلك فى وطننا وما ينبغى أن نكون، فالثورة التقنية التى إجتاحت العالم لابد أن تؤثر على وسائل إستغلال مواردنا المختلفة لأغراض التنمية وبالسرعة المطلوبة،و وقد شهدت بلادنا فى السنوات الأخيرة استثماراً ضخماً فى القطاع الزراعى وصحبته عدة متغيرات على نمط الزراعة وعلاقات الإنتاج فيها ولابد لكل فكر جديد وتحولات جديدة من نفر من العاملين فى هذا الحقل والمختصين فى هذا المشروع العملاق أن يسجلها وأن يأخذ القصة من حيث أنتهينا بها. فصلة الناس بالأرض وفلاحتها هى أعم خيراً وأكثر بركة والله ولى التوفيق.



الملاحق

قائمة الملاحق

ملحق (١)

أسماء المحافظين الذين عملوا بمشروع الجزيرة.

ملحق (٢)

المقال الذى نشر عن زراعة القطن فى السودان فى مجلة إنتاج القطن البريطانية فى عددها بتاريخ يناير ١٩٣١.

ملحق (٣)

التقرير السنوى الخامس والأربعين لهيئة منتجى الأقطان البريطانية (أبريل ١٩٥٠).

ملحق (٤)

بيان عن مكافأة الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا لمستخدميها.

ملحق (٥)

دستور إتحاد مزراعى الجزيرة.

ملحق (٦)

رسالة إلى جريدة الجزيرة عن عمر الكارب.

ملحق (٧)

سير بعض الشخصيات التى عملت بالمشروع.

مجلس إدارة الجزيرة بالسودان
رئاسة بركات

ملحق (١)

أسماء المحافظين الذين عملوا بمشروع الجزيرة والمناقل

الاســـــم	الفترة التى قضاها بالمشروع	
	من	إلى
السيد ماكقلفزى (الشركة الزراعية)	١٩٠٧	١٩١٨
المستر ماكنتاير (الشركة الزراعية)	١٩١٩	١٩٥٠م
المستر جيتسكل (إدارة الجزيرة)	١٩٥٠/٧/١	١٩٥٢م
المستر ريبى	١٩٥٢	١٩٥٥م
السيد/ مكى عباس	أبريل ١٩٥٥	أغسطس ١٩٥٨م
السيد مكاوى سليمان أكرت	٥٨/٨/١١	٦٢/٨/١٤
السيد/ ميرغنى الأمين	٦٢/٨/١٥	٦٥/٣/٢٠
السيد/ حسن متوكل	٦٦/١٠/٢٦	٧٠/٦/٢٦
السيد/ د. كمال عبد الله عقباوى	٧٠/٨/٢٠	٧٣/٥/١٠
السيد/ عباس عبد الماجد	٧٣/٥/١١	٧٤/٧/٢٧
السيد/ الصادق بدرى	٧٤/٧/٢٧	٧٥/٨/١٠
السيد/ حسن عبد الله هاشم	٧٥/٨/١٠	٧٩/١٠/٨
السيد/ د. حسن الطيب الحاج	٧٩/١٠/٨	٨٢/٥/١٥
السيد/ عبد العظيم محمد حسين	٨٢/٥/١٥	٨٥/٦/٣٠
السيد/ عبد الله محمد الزبير	٨٥/٧/١	٨٩/١/٨
السد/ د. نصر الدين محمد نصر الدين	٨٩/١/٨	٨٩/١١/١٥
السيد/ عز الدين عمر المكى	٨٩/١١/١٥	حتى اليوم ١٩٩٢

ملحق (٢)

طلبت مجلة أنتاج القطن البريطانية من (المستر لويس بلون) سكرتير مجلس إدارة الشركة الزراعية بلندن أن يكتب مقالاً عن أنتاج القطن بواسطة الرى الصناعى فى السودان - وتلبية لهذا الطلب فقد نشر هذا المقال فى المجلد الثامن من المجلة (شهر يناير ١٩٣١).

زراعة القطن بواسطة الري في السودان

لقد وضع أنتصار اللورد كتشنر فى واقعة أم درمان نهاية لطغيان حكم المهدى وخليفته فى السودان. وكان السودان خلالها قد ظل تحت ذلك الحكم ثلاثة عشر عاما، قاسى خلالها من السيف والاسترقاق والمجاعة والمرض وحتى أن سكانه قد هبط تعدادهم من التسعة إلى الثلاثة ملايين نفس، أما السنين التى أعقبت أم درمان فقد كرست لاستتباب الأمن والأستقرار ولتحسين حالة الباقين من السكان.

أما عن أصل فكرة المشروع التى أدت إلى فلاحة سهل الجزيرة وتطوره فأن ذلك مايشبه القصص، ففكرة زراعة القطن واحتمال نجاحه أقتصادياً بالسودان كانت قد نشأت فى مبدئها لدى المستر (لى هنت) أحد رجال الأعمال البارزين فى أمريكا، وكان دافعه فى التخلص من فائض السكان الزنوج الأمريكان ببلاده وأعادتهم إلى أفريقيا وطنهم الأم ولا بأس عندئذ من أن يدخلهم فى مشروع عمل ما يستفيد من ورائه. لهذا الغرض وحده زار مستر (هنت) السودان فى عام ١٩٠٤، وأستطاع أن يحصل من حكومة السودان على أمتياز لزراعة القطن بمنطقة الزيداب الواقعة ١٨٠ ميلا شمال الخرطوم. ثم ليدعم مشروعه هذا سافر إلى لندن حيث كون شركة صغيرة مع المستر FREDERICK ECKSTEIN وشركائه أسموها "شركة السودان للتجارب الزراعية" The Sudan Experimental Plantation Syndicate.

وقد جلبت الشركة عددا من الزنوج الأمريكان الذين تلقوا تدريبا مهنيا فى أمريكا لتستعين بهم فى الأعمال الزراعة والميكانيكا والكهرباء ومستخرجات الألبان ....الخ. على أن التجارب كلها لم يحالفها النجاح الذى تصوره المستر "هنت" ولم يمكث الزنوج الأمريكان، وأعيد تنظيم المشروع نفسه تحت أسم الشركة الزراعية السودانية The Sudan Plantation Syndicate، بحيث أصبح منذ عام ١٩٠٧ ويعتمد على الزراع والعمال المحليين. وقد بلغت رقعته ١٠,٠٠٠ فداناً تجاوزت الأراضى التى يمتلكها السكان والتى وافقت الشركة على مدها بالماء على أساس

المشاركة فى الفوائد بينهم وبين الشركة.

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الشركة فى التقدم ولو أنه كان بطيئا.

وكان فى هذا الاثناء يجرى العمل فى مد الخط الحديدى من الخرطوم جنوباً حتى وصل مدينة ودمدنى فى منتصف سهل الجزيرة على ضفة النيل الازرق فى عام ١٩١٠ وبفضل هذا الخط أصبحت كل منطقة الجزيرة قابلة للتقدم والتطور.

وفى نفس العام "١٩١٠" قررت الشركة أن توسع من دائرة أعمالها ووقع اختيارها على منطقة الجزيرة بعد دراسة مستفيضة لانحاء البلاد الاخرى. والجزيرة هى سهل تبلغ مساحته حوالى ٥٠٠,٠٠٠ فداناً يقع بين النيلين الأبيض والأزرق اللذين يلتقيان فى الخرطوم، ولا تزيد كمية الأمطار التى تهطل بالجزيرة على ١٥ بوصة سنوياً وتهطل كلها فى أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر. فإذا أخذت لذلك مثلاً مدينة ودمدنى وجدنا أن متوسط الأمطار التى هطلت بها فى الفترة ما بين سنة ١٩٠٦م وسنة ١٩٢٩ حوالى ١٥,٤ بوصة سنوياً نزلت منها ١٣,٧٨ بوصة فى الأشهر الثلاثة سالفة الذكر.

والجزيرة كذلك سهل منبسط غاية الانبساط ذو تربة "طينية" داكنة اللون ويخلو من كل أنواع الزراعة فى أشهر الصيف الساخنة ولا شئ يعترض الأفق فى هذا السهل المنبسط سوى قرى طينية البنيان تتناثر على بعد حول قنوات الماء الكبيرة. ومنها يمتد بالرائى البصر فليس هناك سوى لون التربة الداكن والمائل للاحمرار أحيانا وسوى السراب، وشتان مابين الحال فى هذه الأشهر القاحلات وبين الحال عندما تزدهر حقول القطن الخضراء بعد ريها من النيل مما يشهد بالقدرة والمثابرة على العمل التى أدت إلى هذا التغيير الكبير.

وعندما زار محافظ الشركة السابق المستر D. P. MAC GLIVARY والمستر ALEXANDER MACINTYRE المحافظ الحالى ورئيس مجلس ادارة الجزيرة فى عام ١٩١٠م وقعا اتفاقا مع حكومة السودان يقضى باقامة طلمبة للرى فى طيبة لرى مساحة قدرها ٣,٠٠٠ فدانا يزرع منها ١,٠٠٠ فدانا قطنا كل عام حتى يتحقق نجاح زراعة القطن فى الفترة ما بين يوليو ونهاية مارس وهى الفترة التى يكون فيها فائض مياه النيل زائداً عن حاجة مصر للرى.

وفى حالة نجاح هذه التجربة تمنح الشركة الزراعية امتيازا تنظمه اتفاقية اخرى بينها وبين الحكومة. وقد أبدى اللورد كتشنر، وكان حينذاك المندوب السامى بمصر، اهتماماً عظيماً بهذه التجربة وقام بزيارة طيبة فى عامى ١٩١٢ و١٩١٣م.

وقرر هو وحكومة السودان أن تشيد طلمبة أخرى ببركات لتروى ٢,٠٠٠ فدان قطنا يكون الغرض منها تدريب الأهالى على الزراعة بالرى.

وفى عام ١٩١٤م أعلن عن نجاح التجربة الزراعية فى طيبة وتم أنشاء الطلمبة الاخرى ببركات وأخذت مصلحة الرى فى الأعداد لمشروع بناء خزان سنار الذى سوف يروى ٣٠٠,٠٠٠ فداناً "يزرع منها ١٠٠,٠٠٠ فدان قطناً".

وقد تم عقد اتفاق بين الحكومة والشركة الزراعية على أسس كانت فى الواقع من ايحاء اللورد كتشنر ومحل موافقته، وتقضى تلك الأسس بأن يساهم كل من حكومة السودان والشركة الزراعية والمزارعين فى العمل بالمشروع ثم ينال كل منهم نصيبه فى الفوائد مقابل القدر الذى يقوم به من عمل ومنصرفات فى المشروع وعليه فأن الحكومة تنال ٣٥٪ من دخل المشروع نظير تشييدها لخزان سنار وحفر القنوات الرئيسية، وينال المزارعون ٤٠٪ نظير جهودهم فى زراعة القطن وجنيه وصرفهم عليه أثناء ذلك، وتنال الشركة الزراعية ٢٥٪ لما تقوم به من أعمال لتطوير المشروع وما قامت به من حفر للقنوات وبناء المساكن والمكاتب والمنشئات الاخرى كالمحاج وسكة حديد الجزيرة وحراثة الأرض والرقابة الزراعية عامة.

ويلاحظ أن الصفة الغالبة لهذا المشروع التعاونى هى أنه لا يمكن لأى من الأطراف المشتركة فيه أن يزيد من أرباحه دون حدوث زيادة مماثلة فى نصيب الطرفين الاخريين. ولذلك فإن نجاح المشروع أمر يهم كل الاطراف المساهمة فيه.

وفى عام ١٩١٤م أوقفت الحرب العمل فى بناء خزان سنار حتى أصبح إمكان قيام المشروع أمراً يشك فيه، ومع ذلك استمر تشييد الطلمبات لتدريب السكان على طرق الزراعة بالرى، ففى عام ١٩٢١م أقيمت طلمبة ضخمة ذات محركين قوة الواحد منهما ٩٠ حصان وذلك لرى مساحة قدرها ٦,٠٠٠ فدان "زيدت بعد ذلك لسبعة آلاف".

وفى عام ١٩٢٣م أقيمت طلمبة أخرى "قوة ٣,٠٠٠ حصان" فى ود النو لتروى ١١,٠٠٠ فداناً، وقد أصبحت مساحة الأرض على طول واجهة المشروع ٢٢,٠٠٠ فداناً فى عام ١٩٢٤م.

وفى عام ١٩١٩م استطاعت حكومة السودان "بعد أن ضمنتها الحكومة البريطانية" أن تحصل على المال اللازم لبناء الخزان الذى تم فى ١٩٢٦م، وأن خزان سنار هذا الذى يبلغ طوله ميلان سيظل شاهدا على بعد نظر البريطانيين وعلى مقدرتهم الهندسية الفائقة، وفى عام ١٩٢٦م بلغت الارض المروية من الطلمبات من

الخزان ٨٠,٠٠٠ فداناً.

ثم بعد ذلك أخذت الرقعة المزروعة قطنا فى الازدياد عاما بعد عام. ففى عام ١٩٢٧م بلغت ١٠٥,٥٠٠ فداناً وفى عام ١٩٢٨م بلغت ١٣١,٠٠٠ فداناً وفى عام ١٩٢٩م بلغت ١٥٨,٥٠٠ فدانا. وفى كل من هذه السنوات كانت مساحات مماثلة تزرع ذرة ولوبية وغيرها من البقول، ففى هذا الموسم (١٩٣٠) مثلا كانت مساحة القطن ١٧٥,٠٠٠ فدانا والذرة ٧٢,٠٠٠ واللوبية ٩٤,٠٠٠ فدانا. من ميزات الزراعة فى هذه المساحات الشاسعة أن المخاطر التى قد تواجه المحصول بما يعرضه للضرر فى جزء ما من المشروع قد يعوض عنها بمحصول جيد يبعد عنه أميالاً عديدة.

إن الأراضى التى يشملها المشروع الان كانت قبل ذلك ملكا للأهالى يزرعونها زراعة مطرية، وقد كانت حدود مزارعهم عفوية لا تتبع نظاماً معيناولم يكن ذلك يسمح بالتخطيط لزراعة الرى الآلية دون أن تزال تلك الحدود، لذلك أستأجرت الحكومة كل أراضى المشروع لأجل طويل على أن تدفع لكل صاحب أرض ايجارا سنوياً ثابتاً وعندما تم مسح الأراضى وحفر القنوات حاولت الحكومة منح الحواشات الجديدة للمزارعين بالقدر الذى يمكنهم وليس بقدر ما كانوا يمتلكون من أرض قبل ذلك.

ومن سياسة الشركة أن تكون الدورة الزراعية ذات ثلاث سنوات وأن تشجع المزارعين على سعى الماشية والأغنام لترعى ما يزرعونه من بقول ولتستفيد التربة منها من جهة السماد. وفى نهاية شهر مايو تفلح سيقان القطن اليابسة وتحرق، وإن تبقى منها بعد ذلك شئ فأن الأرضة كفيلة بالقضاء عليه. ويبلغ متوسط ما يفلحه المزارع ٣٠ فداناً يزرع منها ١٠ أفدنة قطنا كل عام ويزرع عشره منها ذرة ولوبية والعشرة الباقية تترك بورا حسب ترتيب الدورة الزراعية.

ونوع القطن الذى يزرع فى الجزيرة من فصيلة القطن المصرى وهو أكبر سعراً من القطن الأمريكى. وقد بلغ جملة ما تحصل من مبيعات القطن وبذرته فى السنوات الخمس الماضية ١٥ مليونا من الجنيهات وكان متوسط أنتاج الفدان من القطن المحلوج فى تلك السنوات ٣,٧٢ قنطاراً أى ٣٧٥ رطلا تقريباً.

أما موسم ٢٩ -١٩٢٠م فقد تعرض لظروف جوية شاذة إذ كثرت الأمطار فى فترة الزراعة وأشتد البرد فى شهرى ديسمبر ويناير مما هبط بإنتاج الفدان إلى ٢,١٢ قنطاراً فقط وهو أقل بكثير جداً من المتوسط المعتاد. ومع أن مثل هذه الظروف الشاذة لا تقع إلا فى فترات متباعدة جداً إلا أن مصلحة الرى رأت أن تحتاط لذلك

بحفر المصارف اللازمة فى الأراضى المنخفضة حتى تتخلص من آثار المياه الزائدة. وفى هذا الموسم فأن كل القطن قد زرع فى تاريخه المحدد له "أى ما بين ٢٠ يوليو إلى نهاية أغسطس" وأن كمية الأمطار التى هطلت كانت أعتيادية.

ولما كان المزارع لا دراية له بالزراعة الالية الحديثة ولم تتعد تجربته حدود الزراعة المطرية التقليدية، فإن الشركة الزراعية تقوم بعملية الحراثة بواسطة الآلات الضخمة التى أستوردتها لهذا الغرض. وتقوم الشركة كذلك بامداد المزارعين بالبذرة الجيدة وتقديم بعض السلفيات لهم أثناء الزراعة ولحلج القطن وتسويقه.

ولابد من الاشادة بموظفى ومهندسى حكومة السودان والشركة الزراعية المسئولين عن الرى، إذ بفضل جهودهم يسير الخزان وتسير شبكة القنوات المعقدة سيراً حسناً منذ أن افتتح الخزان فى عام ١٩٢٦م وفى الشهور الأولى لأفتتاح الترعة الرئيسية تمكنت الإدارة من رى ٧٥,٠٠٠ فدانا ما كان لينتظر أن تروى بهذه السهولة والدقة لولا تعاون المسئولين فى الحكومة والشركة ومقدرتهم الكبيرة فى هذا المضمار.

وتحت نظام الرى المعمول به الآن فإن المسئولين يراعون بكل دقة حقوق مصر فى مياه النيل وأنه يحدث أى توزيع فى الأرض المزروعة إلا وكانت تلك الحقوق محل الأعتبار الأول، وكذلك أن هذا التوسع التدريجى كان من الحاح أصحاب الأراضى المجاورة للمشروع بأن تمتد إليهم طرق الرى بعد أن رأوا خيرات المشروع على ساكنيه.

إن نجاح مشروع كبير بهذا الحجم والحاح الأهالى المتزايد فى طلب الحواشات لدليل على الثقة العظيمة التى خلفتها الادارة الحكومية الزراعية فى نفوس الأهالى مما جعلهم يعتقدون فى عدل الادارة التى تتولى شئونهم وترعى مصالحهم، وأن الاساس التعاونى الذى قام عليه المشروع قد عاد بالفائدة ليس للأطراف المساهمة فيه فحسب بل للقطر السودانى عامة. أما فى الجزيرة نفسها فإن الأهالى قد أصبحوا يضمنون محاصيلهم المعيشية ومحاصيل حيواناتهم كذلك.

هذا بعد أن كانوا من قبل تحت رحمة أمطار لا يعتمد عليها ولا يشعرون معها بالأطمئنان، وقد زالت أسباب المجاعات التى كانت تلم بهم كلما تواترت سنوات القحط والجفاف. وحتى ماء الشرب قد كان يكلفهم عناء ومشقة إذ يبلغ عمق البئر ما بين السبعين والماية والخمسين قدماً حتى يعثر على الماء. أما اليوم فإن ماء الشرب فى متناول الجميع ويعتمد على المشروع الآن ٢٠,٠٠٠ مزارعا باسرهم وقد

يصل كل هذا العدد إلى ١٥٠,٠٠٠ شخص، هذا ماعدى العمال فى الغيط وماعدى آلاف الذين يعملون بالمحالج وبسكة حديد الجزيرة وكلهم يلقون المعاملة الحسنة والاحترام من قبل موظفى الشركة الزراعية، وقد حرصت الشركة على أختيار موظفيها البريطانين من الرجال ذوى المؤهلات الخلقية العالية مما يحتاج إليه العمل الشاق فى مثل هذا المشروع.

وأرتفع لكل ذلك مستوى الحياة المعيشية للسكان أرتفاعا هائلاً وأن صحة الأهالى محل أهتمام كبير لدى حكومة السودان، ولهذا الغرض أقيمت شفخانة فى كل تفتيش تبلغ مساحته ١٥,٠٠٠ فدانا وفى هذه الشفاخانات يجد السكان الأسعافات الأولية والعناية الطبية اللازمة، وقد أصبح من الملاحظ أنخفاض الأمراض التى كثيراً ما تنتشر فى مثل هذه المناطق الحارة.

وتدير الأبحاث الزراعية حقلا تجرى فيه تجاربا على بذرة القطن بغرض تنقيتها وتطويرها ثم أرسالها إلى إنحاء البلاد المختلفة، وهناك تجارب أخرى تقوم بها الشركة على نطاق أوسع بعد أن ثبت نجاحها فى حيز صغير بحقول قسم الأبحاث الزراعية التابع لحكومة السودان. والشركة الزراعية تساهم فى تكاليف قسم الابحاث الحكومى هذا وهو يقوم بأبحاث فى النباتات وأمراضها وفى الحشرات واباداتها وابادة الأمراض النباتية والافات التى يتعرض لها القطن وفى مشاكل التربة والرى والسماد وطرق الحراثة والزراعة وعلاقة كل ذلك بالقطن وكان من ضمن الزوار البارزين لقسم الابحاث وممن كتب عنه التقارير القيمة شخصان هما السير "جون رسل" مدير محطة الأبحاث "بروتامستد" والسير "جون فارمر" المدير السابق لقسم النباتات فى .Imperial College of Sceince and Technoloy

والشركة الزراعية تستخدم موظفين بريطانين عديدين منهم المهندسون والمفتشون وغيرهم. وتتوخى فى أختيارهم القدرة على تحمل مشاق العمل فى جميع فصول السنة وتعتنى الشركة براحتهم وسكنهم عناية كبيرة وتيسر لهم وسائل الترفيه والرياضة كالعاب التنس والبولو وسباق الخيل، وأنشئت نوادى عديدة لهذه الأغراض.

ومن واجبات المفتش أن يكون مسئولا عن نشاط المزارعين فى المراحل الزراعية المختلفة، وعن عملية الرى والعناية بترع الرى ماعدى الرئيسية منها، وأن يراقب نمو المحصول وأن يكون دائم الحضور واليقظة فيما يتعلق بظهور الحشرات والأفات فى الحقول، وعليه كذلك أن يساعد المزارعين فى المحصول على عمال اللقيط حتى لا

يضيع الكثير من المحصول نتيجة الأهمال أو عدم توفر الأيدى العاملة، وهو المسئول عما يناله المزارعون من مال وقد يقوم بعملية الصرف بنفسه، ويوم الصرف أشبه بيوم العطلة عند المزارعين إذ قد يجتمع حوالى الخمسمائة منهم فى مكتب التفتيش حيث يلاقى بعضهم البعض.

وقسمت أرض المشروع لأسباب ادارية إلى ٣٠ تفتيشا مساحة كل منها ١٥,٠٠٠ فدانا تقريباً، ويقيم فى كل تفتيش ثلاثة أو أربعة من المفتشين البريطانين، والمطلوب من المفتش فى علاقته مع المزراعين أن يكون حصيفا وصبورا فى أعتباره أنهم ذوى شخصية هى مزيج من البساطة والحذق والاعتداد.

أما الاستعدادات للزراعة فتبدأ عادة فى شهر أكتوبر حينما تحرث ماكينات الديزل الضخمة الأرض التى كانت بورا فى العام السابق ثم تصلح الترع والقنوات الصغيرة والجدوال وتنظف، ثم يبدأ الماء فى الوصول إلى الحواشات فى منتصف شهر يوليو، ويقوم المهندسون المختصون بمراقبة تصريفه فى الترع بدقة شديدة. وبمجرد أن تجف الأرض بعد ريها الأول يقوم المزارعون بزراعة البذرة التى صرفت لهم، وتنبت مع شجيرات القطن أنواع الحشائش المختلفة وينشغل المزارعون فى هذا الوقت بعملية الحش، وفى شهر نوفمبر تبرز زهرة القطن وفى نهاية ديسمبر يبدأ اللقيط ويستمر حتى منتصف مايو.

أما محاصيل الذرة واللوبيا. الخ فأنها تزرع فى الأرض التى كانت مزروعة قطنا فى الموسم السابق وتزرع هذه المحاصيل بعد هطول الأمطار مباشرة، وبعد حصادها تترك الارض بورا حتى الموسم القادم.

ويحتاج لقيط القطن لأعداد كبيرة من الأيدى العاملة التى تفد إلى المشروع فى هذا الوقت من إنحاء السودان المختلفة خصوصاً منطقة النيل الابيض المجاورة للمشروع، ويدفعهم لذلك الأجور التى يتقاضونها ولأنهم غالباً ما يكونون بلا عمل مجزى من حيث قدموا، وكذلك لأن حقول القطن تباح لبهائهم للرعى مجرد ما أنتهت عملية جنى القطن.

إن هناك أموالا ضخمة صرفت على منشآت هذا المشروع من آلات زراعية ومواد بناء وتعمير وخلافه إلا أنها جميعا قد أشترت من بريطانيا العظمى. فهناك ثمانية محالج كبيرة اشترتها الشركة الزراعية وسعة الواحد منها ٨٠ دولابا تحلج فى اليوم ١,٥٠٠ بالة وزن الواحدة ٤٤٠ رطلا وهناك آلاف العمال يؤدون أشغالا مختلفة فى هذه المحالج... فمنهم المهندسون والنجارون والفنيون... الخ.

وفى عام ١٩٢٩م عقدت بريطانيا ومصر أتفاقية لاستعمال وتوزيع مياه النيل يسرى مفعولها حتى عام ١٩٣٦م، عندما تكون مصر قد أكملت أعمالها فى الصيانة لتخزين المزيد من مياه الفيضان، وعندئذ يعاد النظر في الأتفاقية.

أما الاتفاقية الأصلية التى عقدت بين حكومة السودان والشركة الزراعية فقد استبدلت باتفاقيات جديدة أرتفعت بموجبها مساحة الأرض المعهود إدارتها للشركة إلى ٦٠٠,٠٠٠ فدان على أن تعدل نسب الأرباح كذلك وقد زرع ثلث الأرض قطنا فى عام ١٩٣١م. وتسير على أسس مماثلة شركة كسلا للأقطان والتى هى كفرع من الشركة الزراعية وبمقتضى أتفاقية مع حكومة السودان تدير أرضا مساحتها ٦١,٠٠٠ فدانا.

وتمتد الأرض التى تشرف عليها الشركة الزراعية فى الجزيرة نحو ١٠٠ ميل من الشمال إلي الجنوب وما بين العشرين والثلاثين ميلا من الشرق إلى الغرب. كما أن هناك خطا للسكة حديد يخترق هذه الأرض طولا، وهذا خلاف سكة حديد الجزيرة التى بلغت تكاليفها ١٧٠,٠٠٠ مليون جنيه والتى تكون شبكة تغطى كل مساحة المشروع بما فى ذلك القطارات والاليات.

وبعد فإن هذا سرد موجز لبداية وتطور زراعة القطن فى سهل الجزيرة بواسطة الرى يهدف لأعطاء فكرة عن العمل الذى تقوم به حكومة السودان والشركة الزراعية بواسطة مفتشيها البريطانين، وهو كذلك نبذة تاريخيه عن الشركة نفسها وعن بدايتها المتواضعة وكيف تطورت إلى ما هى عليه الآن من مكان مرموق ومهم فى إنتاج القطن طويل التيلة.

نقله من الانجليزيه

صلاح عمر الكارب

ملحق (٣)

من التقرير السنوي الخامس والأربعين لهيئة منتجي الأقطان البريطانية (أبريل ١٩٥٠) الشركة الزراعية السودانية ليمتد وشركة أقطان كسلا ليمتد وأعمالها في السودان الانجليزي والمصري

فى الثلاثين من يونيو ١٩٥٠ سوف تنتهى الامتيازات الممنوحه للشركتين أعلاه والتى كانتا تعملان بموجبها فى أرض الجزيرة بالسودان الانجليزى المصرى وقد بدأ لبعض الوقت أن إمتداداً قد يمنح لها لإستمرار العمل لفترة خمسة أو عشرة سنوات أخرى إلا أن حكومة السودان رأت أنها لا تستطيع أن تمد تلك الامتيازات نسبة للتطورات التى أحدثتها الحرب بما حوته من تغيرات اجتماعية وسياسية.

وفى مايلى عرض موجز لتاريخ الشركتين إذ لعل خير عرفان يسدى لهما هو تقديم وصف للعمل الذى أنجزاه.

فى عام ١٩٠٤ كان اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى لدى مصر قد منح المواطن الامريكى المستر لى هنت LEIGH HUNT رخصة زراعية للعمل على شواطئ النيل بمنطقة الزيداب من أعمال مديرية بربر بالسودان الانجليزى المصرى والتى تقع على بعد ١٨٠ كيلو متر شمال الخرطوم، وقد كان للمستر (لى هنت) دافع انسانى يحدوه إلى تشجيع الزنوج بالولايات المتحدة للعودة إلى افريقيا وقد احضر معه بالفعل بعضا منهم ممن تعلموا فى الكليات الزراعية ولهم معرفة بالزراعة المختلطة ومستخرجات الآلبان وزراعة المحاصيل المتنوعة. وقد كان المستر (نفيل) من مواطنى لا نكشير مديرا له. ولكى يطور المشروع فقد ذهب إلى لندن وكون مع السير/ فردريك ايكستين وشركائه شركة صغيرة اسموها شركة السودان التجريبية الزراعية وعين لها (المستر ماكقلفزى) رئيسا لمجلس إدارتها.

(أما المستر نفيل) فقد غادر السودان بعد ذلك بقليل وخلفه كمدير للشركة (المستر الكسندر ماكنتر). وقد تحول مشروع الزيداب بعد ذلك إلى زراعة القطن المصرى وبعض المحاصيل المعيشية الضرورية. وقد كان لهذه التجربة من النجاح الكبير مما جعلهم يوسعون مشروع الزيداب بإضافة ٤٠,٠٠٠ فدان إلى الجنوب ناحية الكتياب. إلا أن هبوط الإنتاج من ٣ و ٤ قناطير إلى ثلاثة أرباع القنطار فى

عام ١٩٠٩م/ ١٩١٠ أدى إلى إستبدال القطن المصرى بالقطن الامريكى طويل التيلة وذلك لأن مدة الطقس المناسب لنضوج القطن المصرى والتى تبلغ تسعة أشهر لم تكن متوفرة فى منطقة الزيداب بينما يحتاج القطن الأمريكى طويل التيلة إلى ستة أشهر فقط.

فى سنة ١٩١٠ أرسلت الشركة السيدين ماكفلفرى وماكنتير فى رحلة استكشافية إلى الجزيرة بغرض زيادة نشاط الشركة والوقوف على ما يمكن أن يعمل. هذا وقد كانت السكة حديد قد وصلت إلى مدينة ودمدنى فى ذلك التاريخ. وفى سنى ١٩١١م وصلت عمليات الشركة إلى الجزيرة حيث تدير الآن إمتيازا مساحته نحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان.

أما شركة أقطان كسلا ليمتد وهى فرع من الشركة الزراعية السودانية فقد تكونت فى سنة ١٩٢٢ لتعمير وادى كسلا بالسودان وعلى وجه الخصوص دلتا نهر القاش الذى ينبع من ارتريا وهى أرض ايطالية. وقد كانت الشركة ملزمة بشراء اسهم كبيرة من شركة خط السكة حديد كسلا ليمتد (الذى يسير من تهاميم على خط بورتسودان – الخرطوم الرئيسى (والذى يبلغ طوله ٢١٧ ميلا حتى كسلا). والتعهد بمقابلة ما ينتج أثر ذلك من بعض الخسارة فى تشغيل ذلك الخط. وفى سنة ١٩٢٧م ونسبة للصعوبات التى نتجت من جراء بناء الحكومة الايطالية خزانا للمياه فى الجانب الارترى مما جعل كمية المياه التى تسقى دلتا القاش محدودة، فقد استولت حكومة السودان على المشروع وعوضت شركة أقطان كسلا ليمتد امتيازا بزراعة ٧٥,٠٠٠ فدانا فى الجزيرة أسوة بامتياز الشركة الزراعية للسودان ليمتد.

إن مصلحة لانكشير فى زراعة القطن فى السودان قد نالت دفعة قوية عندما وقف السير وليام مذر (فى سنة ١٩١٠) نائب رئيس إتحاد منتجى القطن البريطانيين وعضو مجلس امناء كلية غردون التذكارية ليخاطب جمع الممثلين للمصالح القطنية فى لانكشير والذين لبوا دعوة الإتحاد فى قاعة البلدية فى مانشستر حيث كان عمدة مدينة مانشستر يرأس الحفل، وكان ذلك عقب زيارته للسودان حيث تكون لديه انطباع كبير بالإمكانيات والمزايا الطبيعية المتوفرة لزراعة القطن على أوسع نطاق. ولذلك قد استحثهم ليستغلوا مالديهم من نفوذ من خلال إتحاد منتجى القطن البريطانيين لدى الحكومة البريطانية لكى تعمل على تطوير زراعة القطن فى السودان وبالأخص فى الجزيرة، وقد لفت أنظارهم إلى أن زراعة القطن عندما بدأت فى الزيداب لم يكن عدد السكان أكثر من ٦٠٠ والآن فى

عام ١٩١٠ بلغ عددهم ٧٠٠٠ ومازلوا فى إزدياد. ولقد أثار هذا الخطاب أهتمام الحاضرين وشحذ عزمهم لإصدار التوصية التالية التى أجازوها بالاجماع فى نهاية الاجتماع:

(أنه من الضرورى أن يلفت نظر حكومة صاحبة الجلالة إلى الأهمية القصوى لتشجيع الأفراد فى زراعة القطن بالسودان الانجليزى المصرى، وإلى ضرورة الاسراع بإتخاذ خطة ما على ضوء ما اقترحه صاحب الفخامة السير وليم مذر).

كانت تلك هى بداية لحملة جادة لحمل حكومة الامبراطورية لكى تضمن الأرباح على قرض لتمويل خزان سنار ولبعض المنشآت الضرورية لرى مساحات أوسع من الجزيرة.

وفى ديسمبر ١٩١١م أرسل الإتحاد وفدا للسودان يتكون من المستر أرثر هتون رئيس الإتحاد والسادة ر.ج. كليف و هـ.هـ هوتلى، وكان حاكم عام السودان الانجليزى المصرى وسردار الجيش المصرى فى ذلك الوقت هو السير فرانسس ونجيت، وقد امضى الوفد شهرين بالسودان زار خلالهما الجزيرة وكسلا وطوكر ثم أصدر تقريرة بعنوان (إمكانيات زراعة القطن فى السودان الانجليزى المصرى) وقد نشر التقرير ولم يترك استنتاجه مجالا للشك فى الإمكانيات الهائلة للمنطقة.

وبعد ذلك مباشرة نظم الاتحادوفدا ممثلا لصناعة القطن بالبلاد بقيادة أيرل داربى السابع عشر، رئيس الاتحاد، وقد استقبلهم رئيس الوزراء المستر هـ - هـ - اسكوث يوم ١٩١٣/١/٢٣ وقد حثوا حكومة الامبراطورية على ضمان قرض يبلغ ثلاثة ملايين جنيها استرلينيا يقدم لحكومة السودان لاغراض الرى وما يتبعه من لوازم، وكان يؤيد رئيس الوزراء كل من المستر لويد جورج وزير المالية والسير أدوارد قرى سكرتير وزارة الخارجية ومستر سونى رئيس الغرفة التجارية، وقد وعدت الحكومة بهذا الضمان ووافق عليه البرلمان ولكن قبل الشروع فيه تدخلت الحرب العالمية الكبرى بنشوبها.

وخلال فترة الحرب التى استمرت لمدة أربعة أعوام لم يكن من الممكن عمل شئ يذكر بخصوص بناء الخزان الضخم ولأعمال الرى الرئيسية. وعندما بعثت الرغبة فى الاستمرار بالعمل من جديد كانت أسعار الموارد وأجور العمل قد بلغت من الارتفاع حدا جعل التقديرات الأولى لاتفى بالنهوض بالعمل. لكن الازدهار الذى ظهر فى النشاط التجارى وإرتفاع اسعار القطن والطلب الكبير لنوع القطن الذى يزرع فى السودان أتاح الفرصة للضغط على حكومة الامبراطورية لتستانف العمل

فى المشروع ولضرورة ضمانها للزيادة المطلوبة فى القرض.

وفى سنة ١٩١٩ زار السودان وفد آخر من الاتحاد وأيد تقريره ماورد فى تقرير الوفد السابق وكان النشاط فى هذا الأمر دائبا لايفتر. وقد عقدت عدة مقابلات مع وزارة حكومة صاحب الجلالة وكان للورد داربى الضلع الأوفر فيها كما كانت مساعده السير ادجريرنارد السكرتير المالى لحكومة السودان كبيرة. فقد قدم من الخرطوم إلى لندن وأمضى كل وقته بين وزارتى المالية والخارجية. واستطاع الاتحاد كذلك أن يحصل على عون مساعدة هيئة منتجى القطن للامبراطورية برئاسة السير رتشارد جاكسون وإدارة السير جيمس كرى المدير السابق لكلية غردون التذكارية بالخرطوم. وفى النهاية أصدرت حكومة صاحب الجلالة موافقتها على ضمانة قرض قيمته ٦ مليون جنيه استرلينى (بما فى ذلك الثلاثة ملايين التى وافقوا عليها سنة ١٩١٣).

وفى سنة ١٩٢٢ وزعت التعاقدات الجديدة لبناء الخزان وقنوات الرى الرئيسية وقد اضطلع بأعمال المقاولات المقاولون المشهورون السادة بيرسون وابنه وكان المدير المشرف هو المشرف هوبكنسون ولقب فيما بعد بالسير (فردريك هوبكنسون). والمهندس المشرف كان المستر جبسون لقب فيما بعد بالسير جون جبسون والذى كان مسئولا عن إنشاء ملبرى هاربرز أثناء الحرب.

وفى عام ١٩٢٦ افتتح خزان سنار رسميا وكان من المناسب جداً افتتاحه بواسطة اللورد دولوبريان (تصحبه السيدة عقيلته) المندوب السامى لدى مصر والسودان الانجليزى المصرى والذى كان القوة الدافعة وراء حكومة الهند، وعندما كان حاكما لبومبى (لانشاء قناطر لويد فى سكور بمنطقة الهند).

انشاء خزان سنار كان من انجازات العالم الهندسية الكبرى وقد كتب عنه الكثير وكذلك عن الرجال الذين صمموا الفكرة والذين نفذوا المشروع، غير أن اسم السير وليم قارستن مهندس الرى صاحب التجربة الواسعة فى الهند وفى مصر والذى قام بالتصميمات والمقترحات الأولية، واسم السير ميردوك ماكونالد الذى هز تفاصيل خطط الإنشاء وبدأ العمل لابد -من أنهما دائماً سيذكران- وقد تداول بعض الوقت كثير من النقد للخزان والتشكيك فى جدواه وما إذا كان يمكن أن يخدم أغراضه. إلا أن السير ميردوك ماكدونالد كان دائم الثقة والقدرة مما تغلب بهما على ذلك النقد.

وعلى الرغم من أن اتحاد منتجى القطن البريطانى يستطيع بكل جداره أن

يفخر بالدور الذى لعبه عبر مدة طويلة (وقد شاركة فى المراحل الاخيرة منتجى القطن للامبراطورية بتاييدها وتعاونها) فى إثارة انتباه واهتمام الحكومة البريطانية ولانكشير وكل القطر إلى الامكانيات الكبيرة لزراعة القطن والتنمية بوجه عام فى السودان، على الرغم من ذلك فإن التنمية الفعلية كانت بالطبع مما قامت به حكومة السودان والشركة الزراعية للسودان ليمتد.

ولقد كانت هناك أسماء شهيرة ارتبطت بالعمل الذى قامت به حكومة السودان وكان أشهرها على الاطلاق اسم الراحل اللورد كتشنر فى الخرطوم، الذى منذ أن قاد الجيوش التى حررت السودان من دكتاتورية المهدى أصبح من المتحمسين لتنمية البلاد. وعندما صار فيما بعد المندوب السامى لحكومة صاحب الجلالة لدى مصر والسودان الانجليزى المصرى أبدى كثيراً من الاهتمام الرسمى والشخصى فى تنمية السودان ،مما حدى به للقيام بزيارات ميدانية لأماكن الزراعة وتقديم كثير من المقترحات الفعالة. ويعزى له الفضل فى تنظيم الشراكة الثلاثية فى مشروع الجزيرة، أى أن تكون الحكومة مسئولة عن تكاليف وصيانة قنوات الرى الرئيسية، وتكون هناك شركة تجارية مسئولة عن القنوات واستصلاح الارض، وعن المبانى والمخازن وسكة حديد الجزيرة والحراثة والمحالج، وتمويل إدارة المشروع والاشراف عليها على احسن ما يمكن أن يكون عليه الحال من الناحية العملية والاقتصادية.

كما تكون مسئولة كذلك عن تسويق القطن. ثم يكون هناك المزارع الذى يقوم بزراعة القطن. وتشارك الأطراف الثلاثة فى الأرباح وكان كتشنر يعتقد بانه مالم تكن هناك مصالح تجارية للاستثمار ولتحمل المخاطر فى تنمية البلاد، فإن الحكومة البريطانية يجب الا تطالب بضمانة الديون وأن حكومة السودان امكانياتها للأعمال العامة الكبيرة.

وكانت هناك اسماء أخرى شهيرة خلاف من ذكرنا من المندوبين الساميين لدى مصر والسودان مثل اللورد كرومر واللورد كتشنر واللورد لويد اوف دولوبران والذى سبق ذكرهم وبالإضافة إلى السير بيرس لورين والسير ليلز لامبسون الآن لورد كليرن.

وكم من حاكم عام للسودان كان يذكر له فضله كذلك. فقد كان السير رجنالد ونجت فى بداية العهد وكان هناك السير لى استاك حاكم عام السودان – وسردار الجيش المصرى الذى اغتيل فى القاهرة سنة ١٩٢٤ عندما كان فى طريقه لزيارة المندوب السامى. وتلاه السير جفرى ارثر الذى افتتح الخزان فى عهده ثم جاء جون

مفى (لورد رقبى الآن) الذى كان شديد الحماسة وتلاه السير ستيوارت سايمز الذى أمضى الأوقات الطويلة مترحلا فى المنطقة ليقف بنفسه على الأشياء. وفى سنوات الحرب كان السير هيوبرت هدلستون، والان السير روبرت هاو. كما ساهم مديرو مديرية النيل الأزرق، حيث يقع مشروع الجزيرة، مساهمات مادية لانجاحه.

السير جورج شوستر خبير الشئون المالية الشهير والذى ظل سكرتيراً مالياً لحكومة السودان لسنوات عديدة كما كان مع السير لى ستاك عند اغتيال الاخير فى القاهرة، كان كثير التفاؤل فيما يختص بالخزان وانشائه. وعندما عين وزيراً للمالية فى الهند خلفه السير ارثر هدلستون ثم السير ارنست فاس ثم السير فرانسس رقمان ثم السير ادنغتون ملر والان المستر أزل شيكز. ان السكرتيرين الماليين مثلهم مثل وزراء المالية ببريطانيا لهم الباع الطويل فى أعمال تنمية البلاد.

ثم ماذا يمكن أن يقال عن الرجال الذين أسسوا مصلحة الزراعة التى كانت فى تلك الايام الأولى (سندا ألا) للحكومة. فقد كان عددهم قليلاً ولابد من تقديم الثناء والعرفان لكل اولئك العاملين، وقد كان رئيسها الأول روبرت هيوسن وخلفه و. أ. ديفى وهما الرواد الأوائل الحقيقين. ثم تلاهم ج. ن. كاميرون و أ. لودرن والدكتور ج. د. توتهل وج. ف. مارشى والدكتور ج. سمث.

إن عمل حكومة السودان مستمر بطبيعة الحال إلا أن عمل الشركة الزراعية هو الذى ينبغى أن يوجه إليه الثناء ويسدى إليه الجميل، إذ أن مسئولية الشركة ستنتهى بحلول عام ١٩٥٠م. إن أسم الشركة الزراعية سيظل عالقا بالأذهان كلما ذكر اسم الجزيرة وأنه لمن المناسب جداً والمرغوب أن يمتد الثناء والعرفان لاولئك النفر من الرجال الذين كان لثقتهم وايمانهم وحماستهم الفضل الكبير فى هذا الانجاز البارز للعيان ونسحب ذلك كله على شركة أقطان كسلا. إلا أن الشركة الكبيرة هى التى تذكر فى العاده وذلك لمجرد تسيير الامور.

كانت الشركة فى البداية قد اتخذت أعمال الزراعة بالزيداب وكانت قطعة الأرض التى استعملتها تقع بعيدا بعض الشئ عن شاطئ النهر ولم يكن يملكها أحد ولم يرغب فيها أحد إذا أن المزارعين المحليين كانوا يعتقدونها غير صالحة للزراعة وأنهم كانوا ومازالوا يملكون ويزرعون تلك الأرض الواقعة على شاطئ النهر.

قبل أن تشرع حكومة السودان فى وضع خططها لرى الجزيرة كانت حكيمة فى أن ترضخ زراعة القطن طويل التيلة والحبوب للتجربة العملية والتجارية وكذلك

محاصيل المزراعين المعيشة وعلف بهائهم، وبناء على ذلك أقامت الحكومة فى سنة ١٩١١ طلمبة فى قرية طيبة على شاطئ النيل الأرق. ولما كانت إدارة الشركة للزيداب على قدر كبير من النجاح فقد طلبت منها الحكومة أن تتولى هذه المساحات كذلك.

وقبل أن تعطى الشركة الزراعية حق الامتياز لمشروع الجزيرة كان مطلوب منها أن تبرهن على أن القطن يمكن أن يزرع فى الجزيرة من مياه الفيضان التى لا تحتاج إليها مصر. وقد أقيم ذلك كدليل بمحطة طيبة. وتلا ذلك اقامة طلمبة اخرى ببركات تحملت الحكومة تكلفة انشائها بينما قامت الشركة بحفر القنوات الرئيسية والفرعية لتنمية مساحة قدرها ٦٠,٠٠٠ فدان. وزرع منها ٣,٠٠٠ فدان قطناً للمرة الأولى سنة ١٩١٤م.

وقد شكلت نتائج تلك الاختبارات وكذلك تجربة الشركة الزراعية. شكلت الاسس التى بنيت عليها الشروط والقواعد بمقتضاها يدار مشروع الجزيرة، وكانت باختصار كمايلى: تكون حكومة السودان مسئولة على بناء وصيانة خزان سنار وقنوات الرى الرئيسية بعد أن استولت على أراضى المشروع من ملاكها الأصليير وتعويضهم عليها تعويضا عادلا. عليها كذلك تقديم الأرض والماء، وعلى شركات الامتياز مد القنوات الفرعية وصيانتها واصلاح الأراضى ونظافتها والاشراف على الزراعة وتقديم سلفيات أثناء عملية الزراعة وجمع محصول القطن وتخزينه وحلج القطن وتسويقه على أساس حساب مشترك، ثم على المزارعيين أن يقوموا بعملية الزراعة على أساس ٤٠ فدان لكل منهم ليزرع عشرة منها قطنا وجزءا منها محاصيل نقدية وغذائية اخرى ويترك منها بورا.

وتوزع أرباح محصول القطن على أساس التالى: للحكومة ٣٥٪ وللمزراعيين ٤٠٪ وللشركة ٢٥٪. غير أن هذه الأنصبه تعدلت فى وقت لاحق لتصبح ٤٠٪ للحكومة و٤٠٪ للمزراعيين و٢٠٪ للشركة. أما المحاصيل الاخرى غير القطن فيئول دخلها كله للمزراعين.

لقد كانت المياه التى تتدفق للبحر من النيل كبيرة جداً قبل أن يكتمل المشرو وكما ذكر من قبل فأن الخزان لم تكتمل فيه إلا الأعمال المبدئية عندما نشبت حر سنة ١٩١٤، وأن أول محصول كبير اعتمد فى زراعته على خزان سنار كان فى عام ١٩٢٦م.

فى ذلك الأثناء لم تكن الشركة قابعة فى مكانها منتظرة أيام الرخاء القادمة. أنما

أخذت على عاتقها بناء طلمبات ضخ أخرى واقامة قنوات واضافات جديدة من الأراضى، فقد أنشات الشركة على حسابها الخاص طلمبة فى الحاج عبد الله لرى ١٩,٥٠٠ فدان (٦,٥٠٠ منها لزراعة القطن) وذلك فى عام ١٩٢٢/٢١، ثم فى ود النو لرى ٣٠,٠٠٠ فدان (منها ٢٠,٠٠٠ قطناً) فى عام ١٩٢٥/٢٤.

وقد أشرف على انشاء الحاج عبد الله وود النو (بعد أن تعطلت عمليات تمويل الخزان) المستر ماكنتير الذى خلف المستر ماكفلقرى كرنيس لادارة المشروع بعد أن توفى الاول مع بداية اكتمال بركات.

ثم تلا ذلك وبعد أن اتسعت الأرض المزروعة، أزدات امدادات الماكينات لنظافة الأرض وازدادت ماكينات الحلج وازداد الموظفون اعداداً وتوسعت المزارع التجريبية (التجارب) لامداد المزراعين بأجود أنواع البذور ومنتقاتها ولاختيار أنواع السمادات لصلاحيتها، وأن أحدث المعارف العلمية كانت تستعمل لبحث المسائل الزراعية وفى السنوات الأخيرة استعملت أحدث الوسائل لرش المحصول ضد (الجاسد) بواسطة التراكتورات والطائرات. وفى سهل الجزيرة نفسه انشئت ابحاث الجزيرة الزراعية كمساهمة بين الحكومة والشركتين وهيئة منتجى القطن بالامبراطورية.

وكانت شركة اقطان كسلا تقوم فى ذلك الوقت بتنمية رقعة الأرض فى شرق السودان التى ترويها مياه نهر القاش وتخدمها سكة حديد كسلا. وفى عام ١٩٢٥م بلغ انتاجها من القطن ٦,٧٩٤ باله رغم أن مياه الفيضان لذلك العام كانت نصف متوسط الفيضانات للخمس عشرة سنة التى سبقتها. ووما يدل على إنجازهم أنه كان هناك ٨٠٠ رجل يعملون على اتصال دائم للنصف الأول من تلك السنة لاصلاح ومد منشأة الرى الموجودة وفى حفر قنوات جديدة. ويمكن أن نستبين تقدم زراعة القطن بالسودان فيما يلى:

الموسم	الفدان	
١٩١٢/١١م	٢٥٠	طيبة
١٩١٣/١٢م	٦١٠	طيبة
١٩١٥/١٤م	٢.٩٦٢	بركات ٢.٠٠٠
١٩٢١/١٠م	٩.٨١٨	حاج عبد الله ٦.٠٢٠
١٩٢٤/٢٣م	٢٢.٤٨٣	ود النو بدايتها
١٩٢٦/٢٥م	٨٠.٠٣١	الأراضى المروية بالإنسياب من خزان سنار

١٩٢٩/٢٨م	١٣١.٢٥١	الأراضى المروية بالإنسياب من خزان سنار
١٩٣٠/٢٩م	١٧٤.١٣٣	الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا
١٩٣١/٣٠م	١٩٦.٠٢٣	الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا

ومنذ عام ١٩٣٨/٣٧م أصبحت رقعة الأرض المخصصة لزراعة القطن ٢٠٠,٠٠٠ فدان سنويا ماعدا ١٠,٠٠٠ فدان زرعت ذرة فى موسم ١٩٤٦/٤٥م وهو محصول الغذاء الرئيسى للقطر.

بالإضافة للمساحات المزروعة قطنا والمذكورة أعلاه وهى ما تساوى ٢٥٪ من جملة مساحة الأرض الصالحة للزراعة فان هناك ٢٠٪ من مساحة الأرض مخصصة للمحاصيل الغذائية كالذرة واللوبيا أما بقية الأرض فتترك بورا.

إن التوسع الذى طرأ فى موسم واحد مباشرة بعد استعمال المياه التى وفرها الخزان والذى قارب أربعة أضعاف ما كان قبله من مساحة مروية أى من ٢١,٦١٦ فدان فى موسم ١٩٢٥/٢٤ إلى ٨٠,٣٠٠١ فدانا فى موسم ١٩٢٦/٢٥ وما قابل ذلك فى زيادة أحجام المحاصيل الاخرى ما كان يمكن له أن يحدث لولا أن الشركة قامت بتلك الأعمال الرائدة فى مجال مشاريع الطلمبات، وكان ذلك يعنى أيضاً استخدام الموظفيين الاوربيين الزراعيين وتوزيع المزارعيين وتدريبهم، وقد استخدمت الشركة موظفين اوربيين يتراوحون ما بين ١٢٠ إلى ١٤٠ موظفا من أصحاب الخبرات فى مثل هذه الأعمال الزراعية الرائدة فى أنحاء اخرى من العالم وأصبحوا من أميز البريطانيين وقد خاض عدد منهم حربين أوربيتين ونالوا الجدارة لبلادهم. وأن الذين اتيح لهم أن يشاهدوا اولئك المفتشين وهم يؤدون عملهم ويلحظون العلاقات الطيبة بينهم وبين المزارعين، أصابهم الزهو الشديد تجاه ذلك الأداء الممتاز والانجاز المتقن والذى ما كان له أن يحرز إلا باعتقادهم أن الجهود التى يبذلونها تساعد فى صنع سودان أكثر أمنا وسعادة للعيش فيه من قبل سكانه المحليين.

ولم يكن ذلك التقدم على أية حال تلقائياً فقد كانت هناك صعوبات متنوعة تنشأ. وكان لابد من مواجهتها والتغلب عليها، وقد ذكر بعضا من هذه العقبات كتاب (حولية القطن المصرى) عدد ١٩٣٣/٣٢ فى مقالة بعنوان (زراعة القطن الكلاريدس فى السودان الانجليزى المصرى) تقول المقالة: انه يستحيل على الساكل السودانى أن ينافس الساكل المصرى لا فى أسعاره ولا فى حالة تسليمه إذ أن تكلفة الانتاج فى

الجزيرة أكبر منها بكثير مما في مصر. أضف إلى ذلك أن هناك حدا أدنى للسعر لا تستطيع الشركة الزراعية أن تبيع بأقل منه.

ثم قالت (غير أن السبب الرئيسى الذى يجعل مصر لا تخشى منافسة الجزيرة ليس فى ميزات الجزيرة أو عدمها وانما يقع فى كون مستقبل السودان كقطر فى أن أهمية إنتاج القطن موثوق به).

ثم استطردت المقالة فى تعديد المآخذ على زراعة القطن فى الجزيرة منها المحصول المتدنى للجزيرة فى العشرة سنوات الأخيرة والتى عزتها إلى طبيعة تربة الجزيرة ثم أوردت الشكوك التى كان قد أبداها فى وقت سابق السير وليم ولكوكس عندما ذكر أن السودانين يعزفون عن العمل المجهد وأن هناك آفتان مدمرتان هما (البلاك آرم) (واليف كرل) بالإضافة إلى دودة (البنك بول) التى تسبب أضرار بالغة (واللستريس) التى تكثر مع نهاية الخريف وهناك أسراب الجراد الضخمة التى تأتى من الصحراء وتأتى على كل ما هو أمامها.

لا تخلو الصورة القاتمة أعلاه من بعض الصحة فأن تكاليف الانتاج كانت - باهظة إذ أن الأعمال الانشائية التى كان مقررا أن تبنى قبل الحرب نفذت بعد سنوات الحرب وكانت تلك الفترة قد شهدت ارتفاعاً فى الأسعار كان لابد من مقابلته، كذلك كانت قيمة الفوائد على الديون التى استصدرتها حكومة السودان بلغت ٤٥,٠٠٠ جنيها استرلينى كما أن الحكومة تدفع سنوياً لملاك أراضى المشروع السابقين مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيها استرلينى كتعويضات سنوية، وقد شهدت فترة العشرينات والثلاثنيات مواسم ذات أسعار منخفضة وقد تسببت مشاكل التربة وانتشار الحشرات والأمراض فى انخفاض المحاصيل ولكن مع الزمن أن لم يكن قد تم التغلب علي ذلك فأنه قد تمت السيطرة عليه.

ومع الزمن كذلك ارتفعت نوعية القطن وازدادات شهرته وسط الغزاليين وطالما ظل القطن معروضا فى سوق لانكشير فإن رغبة الهند والقارة الاوربية فيه قد تزايدت، فى السنوات الأولى كانت تساور الغزالين بعض الشكوك والعزوف عن استعمال القطن الذى لا يزرع فى مصر شاكين أنه كان جافا وأن عملية كبسه تتم دون استعمال الماء. غير أن المميزات الناتجة عن وجود كميات كبيرة منه فى لانكشير مما يتيح للغزالين أن يختاروا احتياجاتهم من العينات المطروحة وأن الأسعار الأساسية ثابتة رغم أنه يباع جنبا لجنب مع القطن المصرى، تلك المميزات استطاعت أن تكسب تقدير الغزاليين رويدا رويدا كما اتضح أن بعض الجفاف

أكسب ذلك القطن ميزة أخرى كما أن ظروف الحرب التى اضطرتهم لتوفير العملات المحولة كان له أثر مساعد.

واليوم فإن الجزيرة تنتج قطنا يزيد متوسط محصوله على ٢٠٠,٠٠٠ باله فى العام كما بلغ الانتاج ذروته فى سنة ١٩٤٥ وهى ٢٧٧,٠٠٠ باله، وقد أخذت هيئة القطن الخام محصول العام الأخير بأسره زائداً عليه كميات من قطن القاش وطوكر وبعض المشاريع الحكومية على النيل الأبيض - وقد بيع بعضه بالمزاد العلنى فى السودان إذ أنه من الطبيعى أن يرغب القطر فى الحفاظ على الاتصالات ببعض الزبائن. ومن المحصول الحالى فأن هيئة القطن الخام قد تعاقدت على أخذ كل الدرجات العليا ولكثير من المتوسطة لأقطان الجزيرة والقاش. وعلى أية حال فانه فيما يتعلق بالجزيرة فأن معظم محصولها من تلك الدرجات.

ثم ماذا عن ما يعود على القطر نفسه من مزايا؟ لقد خرب حكم المهدى البلاد وانقص سكانه بالملايين تاركا على قيد الحياة الذين يعيشون على السلب والنهب وقطع الطرق. أما الان فقد ازداد سكان السودان ملايينا وقد استقر اولئك الرحل على الأرض الزراعية بل أن الأفارقة الاخرين قدموا إلى السودان من بلاد بعيدة مثل نيجيريا (الفلاته والهوسا) لقيموا فيه. وللقطر اليوم جامعته فى الخرطوم، والسودانين المحليين لينخرطوا أطباء ومحامين وموظفى حكومة ويحلون محل الاوربين. فأن السودانيين يعدون الان للمشاركة الفعالة فى حكم بلادهم.

إن مشروع الجزيرة يسهم للبلاد بربع جملة دخلها كما يدفع ٤٠٠,٠٠٠ جنيها للسكة حديد نظير عمليات الترحيل هذا وأن زراعة الذرة قد برهنت على كونها ضمانة ضد العجز فى محاصيل الاعاشة.

وفى مقالة مطولة له بعنوان (استعراض للسودان الانجليزى المصرى ١٨٩٨ - ١٩٤٤) كتب المستر ل. د. د هندرسون بسلك الخدمة السياسية بالسودان قائلا عن الجزيرة:

(وفى السنوات القليلة الأمطار قد أصبح هذا المحصول الضخم المضمون للذرة ضمانة ضد الفزع وضد أرتفاع الأسعار. ففى سنة ١٩٢٦/٢٥ عندما كان المشروع مازال تحت التشييد وصلت أسعار طن الذرة بالخرطوم ١٧ جنيهاً مصرياً بينما فى ابريل ١٩٤٢ بلغت سبعة جنيهات مصرية فقط وذلك بعد ثلاثة سنوات من سوء المحصول المصرى وسنتين من الحرب.

وبالإضافة إلى الأراضى المزروعة ذرة كل عام كانت الشركة الزراعية وشركة

اقطان كسلا قد خصصا حصة اضافية من الأراضى تبلغ ١٠,٠٠٠ للذرة استقطعت من أراضى القطن وذلك لسد النقص الشديد الذى حدث للذرة فى موسم ١٩٤٦/٤٥.

وفى عدد ابرايل ١٩٤٩ من المجلة الهندسية لانتاج القطن التى تصدرها اللجنة المركزية الهندية للقطن ظهرت مقالة بعنوان (حول مشروع الجزيرة بالسودان الانجليزى المصرى) بقلم محمد أفضل المتخصص فى نبات القطن بكلية ليليور بالباكستان والان رئيس الابحاث للجنة المركزية الباكستانية لزراعة القطن. وكان السيد/ محمد زار الجزيرة فى ربيع ١٩٤٦. كتب يقول:

(إن ما رأيته هناك ليثير الدهشة والعجب وانى أنتهز الفرصة لأصف المشروع على أمل أن يكون مفيداً لسكان شبه القارة الهندية - الباكستانية.

إن مشروع الجزيرة لهو من تلك التجارب المتميزة فى عالم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية لهذا القرن وأنه بلغ من النجاح الكبير ما يؤهله ليحتل مكانه فى التاريخ كقصة عظيمة لانجاز خلاق مبدع... بالحقول الخضراء والوجوه الباسمة لاولئك العاملين على الأرض والذين كانوا حتى الأمس القريب بدأوا رحالة يجبون الصحارى علهم يعتصرون مايقتاتون به من تلك القفار القاسية، تقف دليلا على نجاح التجربة العظيمة، وأن كل من يزور هذا المشروع لابد أن يكون لديه انطباعا قوياً لهذه التجربة الناجحة).

سبق أن ذكرنا ما قام به السير وليم مذر فى تحقيق امكانيات الجزيرة وقدرته على استشارة لانكشير لهذا الموضوع عندما تحدثنا عن زراعة القطن ومحاولات الزيداب الرائدة. ولابد أن نذكر المستر آرثر هتون رئيس هيئة الأقطان البريطانية وإلحاحه واصراره العنيد، خصوصاً بعد زيارته للسودان فى ملاحقة كل المرتبطين بزراعة القطن فى هذا القطر واقلاق حكومة الامبراطورية المستمر حتى وافقت على القرض للسودان فى عام ١٩١٣ وقد صار رئيساً لمجلس ادارة الشركة الزراعية فى السنوات الأولى واستمر كذلك لمدة ثلاثين عاما.

ومن وراء اولئك كلهم هناك مديروا ادارة الشركة الزراعية وشركة اقطان كسلا الذين وضعوا كل مالديهم من أمل وخبرة ومال فى هذه المخاطرة وقد حق القول لمجلة (العالم الافريقى) فى عددها الخاص بمناسبة افتتاح خزان سنار والذى نشر فى مايو ١٩٢٦ وتحت مقالة (تلجيم النيل الأزرق) حق لها أن تقول:

(لقد كان معلوما أن التكاليف ستكون باهظة وأن المشروع نفسه ربما يكون أمرا نظرياً بعد، لولا وجود الشركة الزراعية ليمتد التى أجرت تجارب زراعة القطن فى

حقل الجزيرة).

المستر فردريك ايكشاين الذى أنعم عليه بلقب البارون مكافأة لعمله الجليل فى السودان والذى كان قبل ذلك مرتبطا بأعمال التنجيم عن الذهب والجواهر فى جنوب افريقيا قد كان يرى منذ البداية الامكانيات الضخمة للسودان مما حدا به لأن يهجر اهتماماته الاخرى ويركز على السودان، كما أنه كان كثير الاهتمام بالامبراطورية وكان يحب الأعمال الرائدة بروح المغامرة وقد بقى رئيساً لمجلس إدارة الشركتين لمدة سنين حتى يونيو ١٩٢٨ ثم استمر عضوا فى مجلس الادارة حتي وفاته سنة ١٩٣٠. وبالإضافة إلى ابنه الكابتن برناد اكستين فقد عمل معه مجموعة من الرجال المقتدرين ذوى الخبرات فى مجال الاعمال والمال والزراعة منهم المستر د. ب. كاكلفلرى الذى ادرك امكانية نجاح زراعة القطن فى موسم الفيضان القصير منذ بداية، ومنهم لورد لوقان ك. ت. الذى زادته زياراته المتعددة للسودان تفاؤلا على تفاؤل، ومنهم البرجوار اسكويث الحائز على نيشيان د. س. و. ثلاث مرات فى الحرب والذى قضى فى وقت سابق عدة سنوات فى الخدمة الادارية بحكومة السودان.

ومن الأسماء التى تستحق ذكرا خاصا السير الاسكندر ماكنتير الذى عمل فى إدارة الشركتين بالسودان منذ بدايتهما حتى صار رئيسا لهما لعدة سنوات وكذلك المستر بيوننتز - رايت الذى خلفه فى السودان واخيراً صار عضوا بمجلس الادارة ثم خلفه المستر و. ب. ارشديل وكان ذو طاقات هائلة استطاع أن يتحمل العبء فى السودان طوال سنين الحرب.

ثم خلفه المستر أ. جيتسكل المدير الحالى. أما الرئيس ورئيس مجلس الادارة الحالى المستر هارولد وودنق فأن قدرته على العمل لا حدود لها وهو يقضى شهرين أو ثلاثة كل عام فى السودان. ويجب أن لا ينسى مكتب لندن فأنهم رغم قلة عددهم كانوا ذوى كفاءة كبيرة وكانوا تحت الاشراف الجيد للسكرتين المستر ل. بلوين ذى الخدمة الممتازة الطويلة والمستر و. أ. سمير والان المستر ج. ف. بورن والمستر أ. د. وسون.

بالإضافة إلى مديرى الشركة الزراعية وادارة شركة أقطان كسلا كان هناك اللورد لوقادر الذى خدم كجندى فى السودان عام ١٨٨٥م والذى كانت خدماته للمستعمرات البريطانية فى افريقيا منعدمة النظير من حيث طول مدتها وانجازاتها حتى لو قورنت بتلك الاسماء اللامعة لكبار الاداريين فى المستعمرات.

وكان هناك أيضاً السير وليم همبرى رئيس منتجى الاقطان البريطانية والذى زار السودان ستة زورات مكثفة فى الفترة ١٩٢٣م - ١٩٣٩م كما زار كل حقول القطن المهمة فى الامبراطورية وأغلب حقول القطن فى العالم، ولنذكر كذلك المستر ج. ج. فلمنغ المدير الحالى لشركة أقطان كسلا.

وليس من الأنصاف أن نغادر هذا السجل دون أن نقول كلمة اشادة باولئك النساء البريطانيات زوجات الموظفين الاوربين. فقد كن يقدمن تلك الراحة والعزاء للزوج المتعب، والغاضب أحياناً، مما ينسيه منغصات العمل ويشعره أن قدومه للسودان لم يفقده ذلك الجانب من الحياه الذى يسوى.

بالرغم من أنه يدرك حتمية انتهاء أمد الشركة وشركة أقطان كسلا، إلا أن اتحاد منتجى القطن البريطانى سوف يذكر ذلك بالحزن والاسف، فقد عملنا سويا فى انسجام تام مع الشركتين منذ بداية عملياتهم وكنا نرقب بعظيم الاهتمام معاركهم للتغلب على كثير من الصعاب. ونحن فخروون بالنجاح الذى حققه والذى نعتبره من انجازات التنمية فى هذا العصر وفى بلد بكر ولم يجرب من قبل، ونحن ندرك أن هذا النجاح تعاون فيه ثلاث اطراف هم:

موظفو الحكومة بدأ بالحاكم العام ومن هم دونه ثم المزارع السودانى والعمال المحليين واخيراً وليس أخرا الشركتان المسؤلتان عن الزراعة والحصاد والحلج وتسويق المحصول. وعند النظر إلي الوراء عبر الثلاث وأربعين سنة التى مضت مستعرضين كل ما أتمته الشركة من انجازات لابد من أن يساق الثناء والفضل فى ذلك إلى تلك الحفنة من الرجال الذين قاموا بالأعمال الجسام وفى ظروف هى ظروف امتحان واختبار يعيشون على الصحراء فى الخيام تحت درجة حرارة تبلغ ١٠٠ إلى ١٢٠ ويردون النيل طلبا لماء الشرب والاستحمام. تلك الأيام كانت ذات قسوة وشظف بدائى وتلك الحياة التى لم تخلو من متعة وجد فيها اولئك الرواد الاوائل الحقيقيون السادة ماكننيز وبوبترز رايت وارشديل وكان جزاؤهم أن نجاح المشروع قد بلغ ذروته.

سوف تسلم الشركتان مسئولياتهم فى اليوم الثلاثين من يونيو ١٩٥٠ وقد نشرت حكومة السودان اعلانا بذلك قالت فيه:

"لقد رأت الحكومة أنه من الصواب أن تبلغ الشركتين بهذا القرار بمجرد أن أتخذ، ونود فى نفس الوقت أن تسجل للتاريخ تقديرها العظيم لكل تلك الخدمات الجليلة التى أسدتها الشركتان للسودان، ففى أقل من ربع قرن من الزمان قد

أفلحتا فى اقامة عمل زراعى كبير نتج عنه انشاء صناعة دائمة العطاء للبلاد، وفى مناسبات كثيرة كانت تقدمان الدليل على أنهما اثناء اداراتهما لأعمالهما تضعان مصلحة السكان نصب أعينهم بنفس القدر على الأقل الذى اهتمتان فيه بمصالحهما المباشرة"

وسيدار المشروع الان بواسطة لجنة ادارة الجزيرة التى تضم فى عضويتها سودانيين اثنين على الاقل، وسيكون رئيس مجلس الادارة والذى بحكم منصبه سيكون عضوا فى المجلس، وسيكون المستر أ. جيتسكل المدير الحالى للشركة وشركة اقطان كسلا بالسودان. والحكومة تتعشم فى أن يستمر الموظفون الحاليون فى الخدمة كما أشارت الحكومة فى اعلانها "ليستمروا بتلك التقاليد التى لها الحق فى أن يكونوا بها فخورين".

وبعد محصول ١٩٥٠/٤٩ سوف تفقد بالات القطن تلك العلامات التى أشهرتها لسنوات طوال S. P. S أو K. E. C. إلا أن المأمول الاستمرار فى تلك النوعية الممتازة من القطن التى عرفتها لانكشير وتوقعنا المأمول فيها بالاستمرار.

نقله من الانجليزية

صلاح عمر الكارب

ملحق (٤)

الشركة الزراعية السودانية وشركة أقطان كسلا ليمتد
بيان عن مكافأة الشركة الزراعية وشركة أقطان كسلا لمستخدميها

(١) سؤال: ماهي مكافأة الشركة الزراعية لمستخدميها؟

جـــواب: هى مبلغ من المال ستخصصه الشركة الزراعية لكل مستخدم مستديم من مستخدميها يكون موجودا فى خدمة الشركة لغاية ٣٠ يونيه ١٩٥٠م علشان السنين التى خدمها المستخدم حتى يكون له هذا المال تحت يده ينزل للمعاش فى حالة كبر سنه. وسيشترك مستخدمو الموسم فى هذا المال ولكن الاشخاص الذين سبق وتركوا الخدمة فلا نصيب لهم فى هذا المال.

(٢) سؤال: ما هي طريقة حساب هذا المال؟

جواب:

(١) إذا كان المستخدم غير داخل فى مال التأمين بالطريقة الآتية: لغاية يوم ١١ فبراير ١٩٤٩م على حساب ماهية نصف شهر أصلية (حسب ماهية شهر فبراير ١٩٤٩) عن كل سنة خدمها بشرط إلا تزيد المكافأة عن ماهية سنة واحدة واعتبارا من يوم ١٢ فبراير ١٩٤٩م على حساب ماهية نصف شهر اصلية مضافا عليها علاوة غلاء المعيشة (فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٩) عن كل سنة فى الخدمة.

(٢) اما إذا كان المستخدم داخل فى مال التأمين فبالطريقة الآتية: نتصور بأن مال التأمين ابتدأ من أول يوليه ١٩٢٥ بدلا من سنة ١٩٣٩ ولذلك فأن الشركة ستضيف لحساب المستخدم النصيب الذى كانت ستدفعه له من التاريخ الذى يستحق فيه الدخول إلى مال التأمين على شرط أن يكون هذا المستخدم سبق ودخل فى مال التأمين بعد ١٩٣٩ فى التاريخ الذى كان يجب أن يدخل فيه.

(٣) سؤال: كيف تكون حالة الشخص الذي يكون اشتغل سنينا كثيرة قبل أن يكون مستحقا للدخول في مال التأمين؟

جواب: سيعطى هذا الشخص مكافأة على حسب ماهيته قبل دخوله فى مال التأمين عن هذه السنين (على شرط أن تكون زيادة عن ثلاثة سنوات) وسيعطى أيضا من مال التأمين عن السنين التى يستحقها فى مال التأمين على شرط أن يكون دخل فى

مال التأمين فى التاريخ الذى يجب أن يدخل فيه.

(٤) سؤال: ماهي الطريقة التي أعرف بها المال المخصص له من المكافأة؟
جواب: من المأمول قبل ٣٠ يونيه ١٩٥٠ أن نعطى لكل مستخدم شهادة توضح المبلغ الذى خصصته له الشركة الزراعية.

(٥) سؤال: من سيكون مسئولا عن حفظ هذا المال؟
جـــــواب: من المأمول عمل الترتيب لوضع مال كل مستخدم فى بنك التوفير بالبوستة فى دفتر خاص باسم كل فرد وسيحفظ هذا الدفتر ببركات حسب اقتراح بعض المستخدمين ولكن هناك بعض الصعوبات فى قوانين بنك التوفير بالبوستة (ربما تجعل ذلك غير ممكن) وإذا لم تزل هذه الصعوبات فسيوضع المبلغ فى مال أمانات خاص ببركات.

(٦) سؤال: هل يمكن أن أسحب هذا المال عندما أريد؟
جـــــواب: نعم يمكنك أن تسحبة ولكن لصالحك الخاص ننصحك ألا تفعل ذلك لأنك ستفقد فوائد مهمة للغاية ستعطى لك إذا تركته فى مال الأمانات.

(٧) سؤال: لماذا تعطي لي فوائد إذا لم أسحب المال؟
جـــــواب: لأن الغرض من هذه المكافأة أن يكون للمعاش فى حالة العجز وليست للمصاريف فى الوقت الحاضر فاذا أخذت هذا المبلغ الآن فهناك خطر فى أن تضيعه بدون معنى فى وقت لا قيمة فيه للفلوس مع غلاء الحاجات فى هذا الزمن الحاضر وأنها فيما بعد عندما يأتى الزمن الذى يجب أن تنزل فيه للمعاش لاتقدر أن تنزل لأنك ستكون مفلس لأنك سبق وصرفت مال معاشك وببقائك فى العمل ستسد الطريق على غيرك فى الترقية ويمكنك أن تحكم بنفسك على الفوائد المعروضة عليك إذا لم تسحب المال ويمكنك أيضا أن ترى بنفسك الاضرار إذا سحبت مال معاشك الآن واصبحت بدون ضمان لحياتك المقبلة.

(٨) سؤال: ماهي الفوائد التي أجنيها؟
جواب: إذا لم تسحب المال الآن فأن سنين خدمتك مع الشركة ستساعدك فى حساب

التاريخ الذى تتمكن بواسطته أن تأخذ مكافاة أخرى من لجنة الجزيرة - وبحسب قانون المخدم والمستخدم الذى سيسرى مفعوله على لجنة الجزيرة فأن المستخدم لا يستحق مكافأة كاملة إلا إذا خدم ٣٠ سنة وعليه أن يخدم ١٥ سنة حتى يستحق نصف مكافأة إذا هو استغنى عن الخدمة (انظر البند ٢٦).

أما إذا لم تسحب مالك فأن فائدة سنين خدمتك مع الشركة ستضاف إلى هذه الجملة ويمكن أن تعمل لك فرق كبير فى أخذك مكافأة أخرى من لجنة الجزيرة أم لا وكم يكون مقدار ما تأخذه من هذه المكافأة.

(٩) سؤال: ما هي الأضرار في سحب المكافأة؟

جواب: إذا أخذت المكافأة الآن:

أولا: بما أنك سحبت الفلوس التى كانت مدخرة لمعاشك فى الكبر بدلا من تركها فى مال الأمانات فيجب عليك أن تفهم جيداً بأنه لايمكن بأي حال من الأحوال أن تتحمل لجنة الجزيرة أى مسؤولية عن سنينك التى خدمتها قبل الدخول فى خدمتها.

ثانيا: انك ستبدأ العمل مع لجنة الجزيرة كمستخدم جديد فيما يختص بتواريخ المكافأة ولا يمكن أن تحسب لك أى مدة من خدماتك السابقة وعليه فانك ستفقد كل الفوائد المذكورة سابقا بخصوص أخذ مكافأة أخرى من لجنة الجزيرة.

(١٠) سؤال: ماذا يحصل بخصوص مال التأمين هل نفس الشئ ينطبق إذا سحب المستخدم استحقاقه؟

جواب: نعم سيكون نفس الشئ منطبق على مال التامين كل مستخدم يستطيع أن يسحب مكافأته ويستطيع أيضا أن يسحب المال الموجود من مال التأمين ولكنه عندما يفعل ذلك فسيبدأ كمستخدم جديد فيما يختص بسنين خدمته فى مال التأمين الجديد وبما أن المبلغ الذى سيأخذه فى النهاية سيكون بنسبة السنين التى خدمها فأن الضرر سيكون خطير جدا عندما يفقد المستخدم كل مدة خدمته السابقة لدخوله فى خدمة لجنة الجزيرة والرجاء المعلومية فأن الشركة والحكومة ولجنة الجزيرة لاصالح لها فى هذا الخصوص بالمرة بل الصالح يعود على المستخدم الذى يجب أن يدرك بنفسه ويتصور الحالة التى سيكون عليها عندما يذهب للمعاش فى حالة العجز فيجد بجانبه مالايكرم به نفسه من العوز والحاجة.

(١١) سؤال: ومع ذلك هل هناك خوف أن لجنة الجزيرة أو الحكومة تحرمني من هذا المال إذا حصل أي شئ ضدي؟

جـــواب: ليس هناك أى خوف فالمال سيكون موضوعا باسمك الخاص فى صندوق التوفير بالبوستة أو فى مال الأمانات وهو ملك خاص لك لا يتصرف فيه أحد. وفى حالة وفاة المستخدم وهو فى الخدمة فان كل المبلغ سيعطى لورثته بدون خصم أى جزء منه.

(١٢) سؤال: إذا وافقت علي ترك مكافاتي الآن ولكن احب أن اسحبها فيما بعد واستمر في العمل مع لجنة الجزيرة فماذ يحصل؟

جـــواب: إذا كان فى أى وقت قبل نزولك للمعاش أخذت مال مكافأتك فانك ستفقد الفوائد المذكورة أعلاه فى حساب سنين الخدمة السابقة بدخولك فى خدمة مع لجنة الجزيرة لحساب أى مكافاة تحت قانون المخدم والمستخدم.

(١٣) سؤال: إذا كان المستخدم كبيرا في العمر ويريد أن يترك مال مكافاته ويستمر في الشغل مع لجنة الجزيرة فهل هناك خوف في الاستغناءعن خدمته لكبر سنه؟

جواب: لقد قالت الحكومة أن مستخدمى الشركة الزراعية ستأخذهم اللجنة الجديدة ولا يكن اجبارهم على المعاش في سن ٥٥ التى هى سن المعاش الاعتيادية عند الحكومة بشرط أن يكونوا لائقين للخدمة طبيا وقادرين على أداء أعمالهم واللجنة حتما ستسير على هذا النظام.

(١٤) سؤال: ربما تكون هناك صعوبات خاصة في فهم أحسن الطرق لاتباعها فهل يمكن انتداب أحد يستمع ويجيب علي بعض الاسئلة في هذا الخصوص؟

جـــــواب: نعم - بعد هذا البيان العام سأكلف حضرة عمر أفندى ليطوف على الجماعات المختلفة لهذا الغرض.

إمضاء أ. جيتسكل
مدير الشركة الزراعية
بركات في ١٩٥٠/٤/٢٨م

ملحق (٥)

دستور
اتحاد مزارعي الجزيرة

المادة الأولى : الاسم

١- يسمى هذا الاتحاد (الاتحاد العام لمزارعى الجزيرة) ويشار اليه فيما بعد بـ (الاتحاد).

المادة الثانية : أغراض الاتحاد

١- رعاية مصالح مزارعى الجزيرة وحق تمثيلهم لدى الجهات المختصة.

٢- تقديم التوصيات لادارة المشروع فيما يختص بصرف مال رفاهيةالمزارعين.

٣- اعانة الأعضاء ومن يعولونهم فى حالات المرض أو الحوادث أو الوفاة أو ماشكلها حسبما تقرره اللجنة التنفيذية.

٤- تنظيم العلاقات وتسوية الخلافات بين الأعضاء وادارة المشروع أو بين الأعضاءالمزارعين أما بالاتفاقات الودية أوبأية وسيلة أخرى تراها اللجنة ضرورية ولا تتعارض مع أحكام الدستور.

المادة الثالثة: العضوية

١- عضوية الاتحاد مفتوحة لكل شخص مسجل كمزارع بمجلس ادارة الجزيرة على أن يدفع رسم الدخول الذى تقرره اللجنة التنفيذية.

٢- على كل عضو أن يدفع اشتراكا سنويا حسبما تقرره اللجنة التنفيذية.

٣- يعطى كل عضو بطاقة عضوية بالشكل الذى تقرره اللجنة التنفيذية.

٤- كل الحقوق والامتيازات التى يكلفها هذا الدستور للعضور تكون شخصية له ولايجوز له نقلها أو تحويلها لغيره.

٥- يجوز للجنة التنفيذية أن تنذر أى عضو تأخر عن دفع اشتراكه بالفصل ان لم يقم بتسديده فى وقت تعينه اللجنة فاذا عجز العضو عن تسديد اشتراكه بعد وصول ذلك الانذار له جاز للجنة فصله.

٦- يسقط حق العضوية من الشخص تلقائياً متى ماشطب اسمه من كشف مزارعى الجزيرة.

٧- كل شخص فصل بموجب الفقرة (٥) أو سقطت عضويته بموجب الفقرة (٦) من المادة أعلاه لا يجوز منحه العضوية مرة أخرى الا بعد دفع رسم دخول جديد.

المادة الرابعة: الإدارة

تدار شئون الاتحاد عن طريق:

١- المؤتمر العام.

٢- اللجنة التنفيذية

٣- اللجان الفرعية

وطبقا للاحكام المقررة فى هذا الدستور.

المادة الخامسة: المؤتمر العام للاتحاد

١-المؤتمر العام هو السلطة العليا للاتحاد وهو الذى يقرر السياسة العامة ويراقب أعمال اللجنة التنفيذية.

٢- يعقد المؤتمر اجتماعه السنوى العادى فى شهر يوليو من كل سنة فى اليوم والمكان اللتان تحددهما اللجنة التنفيذية.

٣- على اللجنة التنفيذية أن تخطر اللجان الفرعية قبل شهر على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر بتاريخ الاجتماع مع إرسال صور كافية من جدول الاعمال ومن تقرير مطبوع عن أعمال الدوة الماضية.

٤- كل مائة عضو تكون حواشاتهم متجاورة ينتخبون من بينهم بطريق الاقتراع السرى مندوبا يمثلهم فى المؤتمر العام.

٥- يكون اجتماع المؤتمر قانونيا أن حضره ثلثا الاعضاء المنتخبين بموجب الفقرة (٤) أعلاه.

٦- يتكون جدول أعمال المؤتمر من :

١) مناقشة تقرير اللجنة التنفيذية عن الدورة الماضية.

٢) مناقشة واقرار الميزانية.

٣) أى اقتراحات أو أعمال أخرى.

٤) انتخاب اللجنة التنفذية للدورة القادمة من بين أعضاء المؤتمر.

المادة السادسة: اللجنة التنفيذية

١- تتكون اللجنة من ممثلين لكل تفتيش بنسبة ممثل واحد لكل تفيتش يقل عدد مزارعيه من ٨٠٠ وممثلين اثنين لكل تفتيش يزيد عدد مزارعيه على ٨٠٠.

٢- تنتخب اللجنة التنفيذية في الاجتماع السنوى العادى عن طريق الاقتراع السرى.

٣- مدة دورة اللجنة التنفذية سنة كاملة.

٤- اللجنة التنفيذية مسئولة للمؤتمر العام.

٥- اللجنة التنفيذية الحق فى تمثيل الاتحاد فى كل الشئون التى تقع تحت نطاق أغراضه المنصوص عليها فى هذا الدستور.

٦- تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا وسكرتيرا وأمينا للصندوق ويقوم الرئيس والسكرتير برئاسة وسكرتارية المؤتمر.

٧- يجوز للجنة التنفيذية تكوين لجان اختصاص حسبما تدعو اليه الحاجة وتقوم هذه اللجان بتقديم توصياتها الى اللجنة التنفيذية.

٨- تعين اللجنة التنفيذية محاسبا لضبط حساباتها ومسك دفاترها.

٩- النصاب القانونى لاجتماعات اللجنة التنفذية يتكون من أكثر من نصف الاعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.

المادة السابعة: اللجان الفرعية

١- يكون للاتحاد لجان فرعية فى كل تفتيش

٢- تتكون كل لجنة فرعية من ممثلين للتفتيش ينتخبون عن طريق الاقتراع السرى بنسبةممثل واحد لكل خمسين مزارع.

٣- كل عضو ممثل للتفتيش فى اللجنة التنفيذية يكون رئيسا للجنة الفرعية بحكم مركزة وفى حالة وجود عضوين للتفتيش الواحد تنتخب اللجنة الفرعية بطريق الاقتراع السرى الرئيس من بينهما ويكون الاخر نائبا للرئيس.

٤- يجب أن لايزيد عدد أعضاء اللجنة الفرعية بمافيهم عضو أو عضوا اللجنة التنفيذية عن ١٥ عضوا.

٥- يجب أن تجتمع اللجنة الفرعية ثمان مرات على الأقل فيكل سنة وعليها أن تعقداجتماعا غير عادى متى ماطلب ذلك ثلثا أعضائها أو طلبته اللجنة التنفيذية.

٦- مهمة اللجنة الفرعية هى دراسة مايقدم اليها من اقتراحات ورفع توصياتها الى اللجنة التنفيذية وهى التى تتلقى القرارات والتعليمات الصادرة من اللجنة التنفيذية لايصالها لكل مزارعى التفتيش.

المادة الثامنة: المالية

١- تتكون مالية الاتحاد من اشتراكات الاعضاء ومن أية إعانات أو هبات تصله عن طريقاللجنة التنفيذية أو المؤتمر.

٢- يعين وزير المالية مراجعا واحدا أو أكثر حسبما يرى لمراجعة حسابات الاتحاد متى رأت الحكومة ذلك مناسبا أومتى طلبت اللجنة التنفيذية ذلك.

المادة التاسعة : الانتخابات

١- تعين الحكومة لجنة محايدة لاجراء انتخابات الاتحاد (انتخابات المؤتمر السنوى العام وانتخابات اللجنة التنفيذية أو انتخابات اللجان الفرعية) فى المواعيد المقررة فى هذا الدستور.

٢- لايحق لأى مزارع لديه سلطات ادارية أو قضائية أن يرشح نفسه لانتخابات الاتحاد.

المادة العاشرة : أحكام عامة

١- لايجوز تعديل هذا الدستور الا بقرار يجيزه المؤتمر فى اجتماع عام بأغلبية الاعضاء الحاضرين ولايسرى ذلك التعديل الا بعد موافقة الحكومة عليه.

٢- يجوز للجنة التنفيذية أن تدعو المؤتمر لعقد اجتماع عام غير عادى متى مارأت اللجنة التنفيذية سببا لذلك أو إذا ماتقدم لها طلب كتابى لعقد مثل ذلك الاجتماع موقعا عليه من أكثر من نصف أعضاء المؤتمر ومتى ماقررت اللجنة التنفيذية عقد اجتماع عام غير عادى فعليها أن تخطر اللجان الفرعية وترسل لها أجندة الاجتماع فى مدة لاتقل عن ١٥ يوما قبل تاريخ الاجتماع ولايجوز أن يبحث فى ذلك الاجتماع الا المواضيع التى عقد من أجلها الااذا كان غرض ذلك الاجتماع التصويت بالثقة فى اللجنة التنفيذية فاذا ماقرر الاجتماع اقالة اللجنة. جاز لذلك الاجتماع انتخاب لجنة تحل محلها.

صادق مجلس الوزراء على هذا الدستور

فى جلسته المنعقدة فى ٦ أبريل سنة ١٩٥٤

ملحق (٦)

(خواطر...) العم عمر الكارب:
رسالة إلي جريدة (الجزيرة)
(جريدة الجزيرة بتاريخ ١٩٧٥/٩/٣٠)

أود أن أتقدم بهذه النبذة المتواضعة بمناسبة تعيين العم عمر الكارب عضواً فى مجلس إدارة الجزيرة الموقر، عارضا بعض الخواطر وفاءاً وتقديراً لما أسداه سيادته لهذا المشروع والعاملين فيه.

اقترن اسم السيد عمر بهذا المشروع الذى واكب مسيرته بعزيمة الإيمان متقلبا فى بعض وظائفه حتى تبوأ وظيفة نائب المدير العام. فقد ظل طوال مرحلة ارتباطه بخدمة المشروع متمسكا بأهداف ومثل عليا متسما بمكارم الأخلاق ومحاسن الصفات التى تلاقت فى شخصه فكونت منه رجلا عظيما.. كان والحق يقال متجردا من جميع مظاهر التعالى والترفع عن السفاسف وصغائر الأمور والبعد عن التكلف والتعقيد فأجمع العاملون على حبه وتقديره.

ولاغرو أن يكون هذا شأن "العم" عمر الذى قلدته ثورة مايو المجيدة هذا الشرف العظيم بتعيينه عضوا فى مجلس إدارة الجزيرة -فهو وبلا منازع أهلا لهذا التكليف الذى يؤهله ألمامه المستفيض بأحوال المشروع وخبرته الواسعة المتجمعة لديه لملئه بجدارة.

لقد عنى السيد عمر -بحكم عمله- بتفهم أوضاع المشروع والعاملين فيه فكرس جل عنايته للتعرف على جميع جوانبه وتوسع فيها مما جعله محيطا بها- فدبج يراعه العديد من الكلمات المليئة بالمعلومات الغزيرة التى انتظمت فى ذكر الكثر من الوقائع تحليلا وتعليقا عليها فى استفاضة واستقراء للحوادث التى مر بها المشروع منذ أن كان فكرة.

ولقد برزت خصائص "العم" عمر لأول مرة فى بداية الأربعينيات على أثر مذكرة مؤتمر الخريجين المشهورة فعمل مخلصا فى متابعة ملء الوظائف التى تشغر بإنهاء خدمات الأجانب واستقالتهم عن الخدمة التى كانت تأخذ طريقها فى خطى وئيدة فأبدى سيادته فى تلك الفترة العصيبة جهدا موفقاً حيث سعى داعيا الشباب المثقف للالتحاق بعمل المشروع مستهدفا وضع نواة لإعداد بعض الموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى المستقبل وظفرت هذه المحاولة المبكرة بالاستجابة فوفد إلى

المشروع بعض الراغبين للالتحاق بالعمل فيه. وظل "العم" عمر يحبب لهم العمل بالمشروع ويشجعهم للمضى بعزم وتصميم مقدما لهم مختلف التسهيلات مزودهم بنصائحه الأبوية حاثاً أياهم -وفى الحاج- اجتياز المصاعب بالصبر والثبات.. وكان محط مشورتهم فيلجأون اليه فى حل المعضلات والمشكلات التى يلاقونها من عنت وكيد الأجانب الذين أزعجهم التحاق (أولاد البلد) فى خدمة المشروع فعمدوا للتقليل من شأنهم. وظل "العم" عمر يفتح صدره لهم ويستجيب لشكواهم باذلا الكثير فى تذليلها بفضل اجتهاداته الخاصة وحسن توجيهاته التى كان لها أثرها الإيجابى فى التغلب على كثير من المتاعب آنذاك. وكان بيته ملتقى لهم للتباحث والتشاور فى شئونهم وكان الكل يتقبل توجيهاته ونصائحه بالرضى والقبول واصطلح على تكنيته وقتئذ (بحمامة السلام).

وابتدأت مرحلته الثانية عندما عين ضابطا للعمل بالمشروع ويحق لنا أن نقول وبلا أى مبالغة أنه استطاع اجتياز مهامها الكبيرة والمعقدة بنجاح باهر مما ساعد وبقدر كبير فى دفع عجلة السودنة وحقق بذلك ما قصد اليه.

كان أكثر ما يتحاشاه ويخشاه تفشى الاضرابات التى أخذت فى التفاقم وقتئذ. فعمل ما فى وسعه لانكماشها بفضل أفكاره النيرة، وقد كان ينصح ويوجه بعض النقابيين الذين يثق فى مرونتهم بالضبط والاتزان اعتقادا منه بأن مشروع الجزيرة لا يقبل أى هزات أو الاضرابات المتكررة فعمل مخلصا لتفاديها ما أمكن لذلك سبيلا بفضل ارشاداته القيمة وتوجيهاته السديدة التى كان لها أثرها الواضح فى هذا المضمار.

ولقد استطاع بمثابرته وحنكته اجتذاب كبار البريطانيين لجانبه فأولاه (المستر جيتسكل) ثقته وكان له بمثابة المستشار الأول وكذا (المستر ريبى) كان يحبه ويعظمه فكونت هذه العلاقات فيه رجلاً مبرزا استطاع استغلالها فى كل ما يعود للمشروع والعاملين فيه بالمنفعة وحقق بذلك الغاية التى انصرف جهده من أجلها.. وكفاه فخراً بذلك.

وكان "للعم" عمر دوره البارز -كما يروى- فى اقناع (المستر ريبى) الذى أبدى مخاوفه من سودنة الوظائف العليا بالمشروع وأوشك أن يحتدم الخلاف بينه والسيد وزير المالية آنذاك حول هذا الموضوع. واستطاع السيد عمر إثناء المستر ريبى عن مخاوفه التى أبداها وكان التوفيق حليفه فحقق بذلك الآمال الكبار التى ظل يتطلع اليها فزاد الناس فى حبه والتفافا حوله فلمع اسمه وذاع صيته.

لقد كان السيد عمر الكارب قويا فى كلمة الحق شجاعا فى ابداء ما يؤمن به يتميز بالحزم فى مواطن الشدة.. وفى الوقت نفسه كان أباً شفوقاً مع ابنائه العاملين تزخر نفسه بالمثل الحية التى لا تحتاج منا إلى تبيان. وهكذا كان "العم" عمر أمضى حياته العملية بالمشروع فى تفان واخلاص ونكران ذات ... ورغم كل ذلك لم تفرش طريقه بالرياحين فقد لاقته الأشواك وتعرض للكثير وتطاول بعض المتهورين والمغرضين فلم يثنه ذلك من السير قدما فى أداء رسالته السامية.

لم يحنق على أحد بل ظل يعمل فى صمت حتى ظفر بتقدير معارضيه فأخذ بأيديهم إلى مواقع المسئولية وعكس بذلك سمو أخلاقه الكريمة.

وخلاصة القول أنى استطيع القول بثقة تامة أن تعيين "العم" عمر عضوا فى مجلس الإدارة الموقر يعد كسباً كبيراً للمشروع ودعما قويا للعهد الجديد، وفقه الله وأمد فى أيامه أنه سميع مجيب الدعوات.

حبيب حسن علي

ملحق (٧)

سير بعض الشخصيات التي عملت بالمشروع

الاستاذ مكي عباس:

١- تخرج المرحوم الاستاذ مكى عباس فى عام ١٩٣٢ من قسم المعلمين بكلية غردون وعين مدرسا - عمل أولا فى مدرسة أم درمان الوسطى ثم فى مدرسة تدريب معلمى المدارس الابتدائية (العرفاء) ثم غادر مع الرعيل الأول إلى بخت الرضا عندما قررت مصلحة المعارف آنذاك نقل كلية تدريب مدرسى المدراس الابتدائية من الخرطوم إلى بخت الرضا.

عمل فترة بسيطة مدرسا بالأبيض ومنها سنة ١٩٣٨ إلى انجلترا وقضى فترة دراسية فى جامعة اكستر فى العلوم الاجتماعية وعاد من انجلترا فى عام ١٩٤٠.

٢- عاد إلى العمل فى معهد التربية ببخت الرضا وكان الرائد الأول فى ادخال تجربة تعليم الكبار فى مشاريع مزارع الطلمبات بالنيل الأبيض (جزيرة أم جر).

٣- ذهب بعد ذلك إلى الجزيرة لبحث إمكانية إدخال تجربة تعليم الكبار فى مشروع أوسع كمشروع الجزيرة، وسكن فى أحد منازل - المشروع بالقسم الأوسط، وقام بمقابلة المزارعين ومديرى ومفتشى الأقسام ومدير المشروع ببركات وبعد ثلاثة أشهر أصدر تقريره الذى أوصى فيه بشدة بأمكانية إدخال تعليم الكبار والإرشاد النسائى فى مشروع الجزيرة.

٤- وفى سنة ١٩٤٤ إختارته الحكومة لعضوية المجلس الاستشارى - لشمال السودان كان من ضمن الأعضاء الذين زاروا الجنوب للإتصال بالجنوبيين واقناعهم بالإنضمام إلى الشماليين فى وحدة السودان.

٥- وفى سنة ١٩٤٦ كان عضوا فى اللجنة المختارة للجزيرة لبحث أفضل الطرق لإدارة المشروع بعد إنتهاء فترة امتياز الشركة الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠ وبعد إنتهاء فترة اللجنة فى ذلك المجال وتقديم التقرير بتوصياتها أوكلت إليها الحكومة مواصلة العمل فى المشروع لبحث مشكلة إضراب المزارعين فى ابريل سنة ١٩٤٦ بسبب المال الاحتياطى للمزارعيين وكانت فترة عصيبة جدا للعمل وسط عوامل السياسة المتوترة وبعد تقديم تقرير اللجنة بتوصياتها وجد مما ظهر له بأن الوقت قد حان له بأن يعمل بالسياسة وبما أن قوانين الحكومة لا تسمح له بذلك فقد أستقال من خدمة الحكومة.

٦- وفى سنة ١٩٤٧ أنشأ جريدة الرائد مستقلة من الأحزاب وتدعوا إلى إستقلال السودان وكانت الجريدة قد ملأت فراغا مستقلا فى السياسة والأدب والشعر والفن وكانت لمقالاته عن (الحكم الثنائى فى الميزان) أثرها الكبير فى الاوساط السودانية والخارجية- ولكن الجريدة لم تعش طويلا كما كان يرجو لها بسبب كثرة تكاليف الورق والطباعة وكانت لم تمنح أعانات حكومية - وكان قد تنبأ فى إحدى مقالاته بعد تحليله للموقف آنذاك بأن السودان سينال استقلاله فى ثمانى سنوات وستكون له جمهورية اشتراكية وقد صحت تنبؤاته إذ نال السودان استقلال فى يناير من عام ١٩٥٦.

٧- وفى سنة ١٩٤٨ قبل عرضا بمنحة تقدمت له بها جامعة اكسفورد لكتابة بحث عن مسألة السودان فى الحكم الثنائى بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فأنضم إلى كلية نفيلد بجامعة اكسفورد- وفى سنة ١٩٥٠ أتم بحثه الذى قدمه إلى سلطات الجامعة ونال عليه (.B.LIT) شهادة بكاليورس فى الآداب (ولقد تم طبع البحث فى كتيب فى سنة ١٩٥٢ بمطبعة فيروقيد بلندن) تحت عنوان مسألة السودان (SUDAN GUESTION).

٨- وبعد نهاية دراسته في جامعة اكسفورد وفى سنة ١٩٥٠ عرضت عليه حكومة ليبيا العمل معها ليؤسس معهد تربية مماثل لمعهد التربية ببخت الرضا وكاد أن يقبل العرض لولا مبادرة حكومة السودان السريعة بعرضها عليه عضوية مجلس إدارة الجزيرة الجديد الذى سيقوم بعد تأميم المشروع كما وصلته أيضا بعض البرقيات من اصدقائه بالسودان بالا يقبل عرض ليبيا وأن يعود للبلاد.

٩- أنضم إلى عضوية مجلس الإدارة الجديد عند أنشائه فى ١٩٥٠/٧/١ وفى نفس الوقت أشير ليكون مديراً للخدمات الاجتماعية فقام بتأسيس مصلحة الخدمات الاجتماعية وظل يرعاها إلى أن أنتهت فترة عمله بالمشروع فى سنة ١٩٥٨.

١٠- وفى سنة ١٩٥٥ أوكل اليه مجلس الإدارة مهمة سودنة الوظائف البريطانية بالمشروع وكان أهمها وظائف الغيط وقد أتم هذه المهمة بأكثر من توقعات نقابة المفتشين من السودانيين فى ذلك الوقت والتى كانت تصر فى اجتماعاتها على سودنة وظائف الغيط حتى الباشمفتش ولما اجتمعوا بالمرحوم الاستاذ مكى عباس فى نادى المسلمية أخبروه بأنهم يقترحون سودنة الوظائف حتى باشمفتش التفاتيش فرد عليهم أن أوراقى أفضل من أوراقكم لأننى ذهبت إلى سودنة حتى مديرى الأقسام فكانت مفاجأة بالغة لأعضاء النقابة وأخذوا فى رجائه بأن يترك

مديرى الأقسام للاستفادة من خبراتهم فرد عليهم بانه إذا كان مفتشوا التفاتيش أكفاء ومقتدرين فى أعمالهم فما هى وظيفة مدير القسم.

١١- وفى سنة ١٩٥٨م، استقال السيد/ مكى عباس. عندما تم اختياره ليكون أول أمين عام للجنة الأفريقية الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بأديس ابابا، وقام بتأسيسها والسير بها قدما إلى الأمام.

١٢- فى تلك الفترة انتدبه السكرتير العام للأمم المتحدة (همرشولد) ليكون ممثله فى رئاسة القوات التابعة لهيئة الأمم المتحدة فى الكونغو التى كانت مستعمرة بلجيكية، عندما ظهرت المنازعات ومشاكلها فى السلطة التى أدت إلى مشابكات حربية بين الأطراف المتخاصمة، مما جعل الأمم المتحدة تتدخل بإرسال قوات تابعة لها للفصل بين القوات المتحاربة ومحاولة معالجة المشاكل الناجمة عن الاستقلال، عقب الاستعمار الطويل. قام الاستاذ مكى بهذه المهمة خير قيام، فى تلك الفترة الحرجة، كما جاء فى تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، وكانوا يطلقون عليه (الجنرال عباس).

١٣- وفى سنة ١٩٦٣ استقال من عمله فى أديس ابابا نظراً لإصابة زوجته بالضغط لإتفاع المنطقة وعلوها، مما جعل وجودها فى أديس ابابا يعرضها للخطر.

١٤- عاد إلى السودان، وتم اختياره نائبا لمدير البنك التجارى بالخرطوم. ولم يستمر طويلا لأنه وجد عمل البنك قليل ويورث الكسل.

١٥- عاد إلى السودان للاستجمام ولم يبق طويلا إذ عرضت عليه هيئة الامم المتحدة منحة فى جامعة اكسفورد لجمع وتدوين المعونات التى قدمتها الأمم المتحدة للبلاد المختلفة.

١٦- عاد بعد نهاية الفترة فى جامعة اكسفورد للمرة الثانية إلى السودان منهوك القوى بعد تطابق أمراض الضغط والسكرى عليه وبعد فترة من الاستجمام وجمع قواه طلبت منه هيئة التغذية والزراعة بروما بالشخوص اليها للمساهمة فى بعض المهمات التى كانت تتعلق بمشاكل اقتصادية فى مشروع فى تنزانيا كانت تموله الامم المتحدة ولم يحالفه النجاح.

١٧- وبعد فترة من الزمن عاد إلى السودان من روما واستقر به المقام فى الخرطوم ولازمه المرض وبقي طريح الفراش وفى سنة ١٩٧٩ أهدى مكتبته العامرة إلى جامعة الجزيرة وذكر فى خطاب الاهداء بأنه أسف لعدم تمكنه من حضور احتفال الجامعة بافتتاحها وأنه لسعيد غاية السعادة أن يعيش إلى أن يسمع بقيام جامعة

بأسم الجزيرة فى مدينة ودمدنى.

١٨- وأخيراً لابد لنا من ابراز شهادة من أحد الاستاذه (بروفسير من هولندا) كان يداوم فى سنوات المشروع الأخيرة قبل التأميم ليتفقد بعض المشاريع التى كانت تقيمها الحكومة الهولندية فى الجزيرة وكان يسمع من الانجليز بأن المشروع بعد تأميمه وذهابهم وتركه فى أيدى السودانيين لن يكتب له الإستمرار والنجاح- وكان ذلك البروفسير قد تعرف بالسيد/ المرحوم مكى عباس والذى كان مسئولا عن الخدمات الاجتماعية بصفته مديراً لها فى مجلس الإدارة وبعد أن عاد ذلك الاستاذ من رحلته الأخيرة كتب فى مذكرة عن مستقبل الجزيرة بعد ذهاب الانجليز - كتب ما يلى:

(.. فإذا ما أطلنا التفكير فى مستقبل الجزيرة بعد تخلى البريطانيين عنها، يتبادر إلى الأذهان ما سينجم عن ذلك من مشكلة.. فهل نسلف القول بأن فى استطاعته القائمين بالامر الأن الحفاظ على نفس المستوى من حيث الكفاءة والمقدرة، لا يخالجنا ظل من الشك فى أن السيد/ مكى عباس، الرئيس الحالى موظف كفء من الطراز الرفيع وهو فى رأينا كسب حقيقى لأى مؤسسة دولية - أنه عملاق القلب والبدن مارد- جامح الطاقة متدفق الحماس - ثاقب النظر - سريع الفهم حاضر البديهه - لا يحار فى الإجابة، مع ثبات فى القول شخصيته طاغية ومسيطرة وهو فى نفس الوقت رجل مهذب من قمة الرأس إلى اخمص القدم).

السيد/ صاح الدين متولي

١- بعد خدمة سابقة فى حكومة السودان تقدم السيد/ صلاح الدين للعمل بمشروع الجزيرة وابتدأت خدمته بالمشروع بتاريخ ١٩٥٣/٣/١١ مفتشاً بالغيط ثم ترقى سريعاً لمدير قسم بالمناقل بتاريخ ١٩٥٣/٩/٣، ثم بعد ذلك نقل لمكتب الصحافة بالرئاسة بركات مؤقتاً بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥.

٢- أصيب بمرض استدعى ارساله للمملكة المتحدة للعلاج. وحدثت وفاته فى يناير ١٩٦٥/١/٩ فى لندن إثر عملية جراحية. وكان ممتازاً فى كل أعماله وكان رحمه الله مطلعاً ومثقفاً وأديباً حتى أنه كان من ضمن السودانيين الذين تم اختيارهم للقاء الأستاذ عباس محمود العقاد بعد أن وصل الجيش الألمانى إلى العلمين، وكان معروفاً بعدائه للألمان وكتب عدة مقالات يهاجمهم ويدافع عن الديمقراطية.

هذا ولما وصل إلى الخرطوم أنزله الحاكم العام البريطاني في السرايا فيما جعل السودانيين يهاجمونه بأنه منحاز للبريطانيين.

هذا وقد أقام الأدباء السودانيين المعجبين به حفل لقاء معي وكان من ضمن الخمس الأستاذ/ صلاح الدين ونالت كلمته إعجاب الحاضرين.

رحم الله صلاح الدين رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته.

السيد/ عثمان الطاهر

أول مدير سوداني لورشة مارنجان

خلفية تاريخية

جاء السيد/ عثمان الطاهر باحثاً عن العمل في مشروع الجزيرة في سنة ١٩٣٢ بعد دراسته حتى نهاية السنة الثانية من المدرسة الإرسالية الوسطى، والتي كانت وقتها تدرس باللغة الإنجليزية. واستطاع أن يجد له عملاً كعامل في ورشة مرنجان بتاريخ ١٥/ ٧/ ١٩٣٢. وكان ذلك موضوع استغراب في ذلك الوقت أن يختار شاب متعلم العمل كعامل بدلاً من أن يسعى للعمل في دواوين الحكومة كما كان يفعل الكثيرون.

واستمر العامل الصغير عثمان الطاهر يعمل بالورشة في مرنجان منذ ذلك التاريخ. وكانت الورشة وقتها تعج بكثير من خلق الله من بريطانيين ويونانيين وجنسيات أخرى. وكان على قمة الورشة مدير بريطاني ويشرف على إدارتها معتمداً على الميكانيكيين الذين يعملون تحت أمرته وكان على (عثمان الطاهر) العامل السوداني الصغير أن يكيف نفسه مع هذا الخليط من البشر، والذين كانوا ينظرون إليه شذراً، لأنه أحتل مكاناً كان في العادة مخصصاً لأحد محاسيبهم. فكانت السنوات الأولى بالنسبة لعثمان وسط هذا الزحام، غاية في الصعوبة من كل النواحي : السكن، العمل، المعاملة. وعلينا أن نتخيل شاباًسودانياً دون العشرين من العمر يعيش وسط هذا الزحام.

وبعد عشرين سنة أصبح المستر جبتسكل مديراً للمشروع وهو يختلف عن الآخرين الذين سبقوه. وكنت وقتها أعمل معه بطريقة مباشرة. فأخذ جبتسكل يفكر في تدريب بعض السودانيين في القسم الميكانيكي بإرسالهم إلى المملكة المتحدة. ووقع الإختيارعلى (عثمان الطاهر) و(يوسف عز الدين) الذي كان يعمل وقتها في المحاريث (أنظر سيرته المنفصلة). وتم إرسالهما لفترة تدريبية قصيرة من ٢٧/ ٤/

١٩٥١ إلى ١٦/ ١١/ ١٩٥١. وكانت تلك هى الفترة التى كنت فيها فى المملكة المتحدة للتدريب على الأعمال الإدارية. وكان تدريبهما فى مدينة ليفربول. فانتهزت الفرصة وأخذت فترة تدريب هناك لمدة عشرة أيام، حتى يمكننى أن أطمئن على أحوال عثمان ويوسف من الناحية العملية والسكنية. وكانت لى معرفة سابقة بمدير شركة (ماكلرن) الذى كان يحضر سنوياً إلى الجزيرة لتفقد الوابورات والآلات التى كانت تستوردها الشركة من مصانعهم فى إنجلترا. واستطعت فى تلك الفترة - وكنت وقتها ضابطاً للعمل - أن أطمئن عليهم من ناحية عملهم، وأن أعالج مشكلة سكنهم فى ليفربول التى كانت تعج بالأجناس المختلفة الذين يعملون فى المصانع ولم تكن سمعة أولئك الأجانب في سكناهم مع العوائل البريطانية فوق الشبهات. واستطعت بمساعدة مدير الشركة أن نجد لهما مكاناً مع عائلة يعمل ربها فى مزرعة صغيرة خارج ليفربول. وقابلنا الرجل وزوجته، وكان متخوفاً لأنه كما يبدو له تجارب سابقة. ولكن طمأنه مدير الورشة بأنه يزور السودان وأن هؤلاء يختلفون عن الآخرين. وبعد سبعة أيام قمت بزيارتهما، فقابلنى الرجل وزوجته بترحاب، وأكدا لى بأنهما سعداء بوجود جوزيف وعثمان معهما وأنهما فعلاً يختلفان عن الآخرين اللذين سكنوا معهم، فهما لا يشربان ولا يعربدان، وأنهم أصبحوا كلهم عائلة واحدة فى حياتنا المنزلية، وكنا نترك بنتنا معهما عندما نذهب إلى لندن وهى فى العشرين من عمرها. وأضاف بأنه سيكون سعيد باستضافة أى سودانيين يأتون للعمل فى ليفربول.

عاد عثمان للعمل فى الورشة. واستمر يعمل بثقة فى نفسه حتى عام ١٩٥٥. وفى منتصف ذلك العام أرسلته الإدارة إلى المملكة المتحدة لفترة أطول امتدت إلى سنتين عاد بعدها فى أواسط عام ١٩٥٧ ليستلم وظيفة مدير الورشة. وفى تلك الفترة بالمملكة المتحدة، قضى بعض الوقت فى مؤسسة فكرز وكتربلر وماس هرس ورستن والشركات الأخرى. واكتسب خبرة فى عمل الورش وعلاقات العمل.

وبعد عودته الأخيرة من المملكة المتحدة وتولى مسئولية الورشة، أخذ يطبق كل ما تعلمه وتدرب عليه على ورشة مرنجان. وكان يختلف عن الرؤساء البريطانيين الذين سبقوه والذين كانوا يؤدوا مسئولياتهم معتمدين على اليونانيين الذين هم تحت إدارتهم.

لقد كان عثمان يختلف عنهم، إذ كان يعرف عمل كل عامل لأنه سبق له العمل فيه فى الماضى. وكان يقوم بتدريب السودانيين على الأعمال الرئيسية فى الورشة.

وكان المحافظ المستر (ديبى) يعتبر عثمان الطاهر المهندس الحقيقى الذى يفهم ويتقن عمله، والذى لم يكن له مكان مستديم فى كرسى المكتب إذ أنه فى حركة ومرور مستمر على كل أقسام الورشة يوجه ويراقب. وكان كل قسم يتوقع أن يمر عليه فى أي وقت. وكانت الورشة قد بلغت أوجها من النشاط والمقدرة والكفاءة فى عهد رئاسته حتى كان مضرب الأمثال.

وفى عام ١٩٦٢ فى عهد المحافظ السيد / مكاوى سليمان أكدت، حدث كسر فى طرف إحدى كباسات القطن المحلوج. وكان من رأى الباشمهندس البريطانى أن الكباس لن تكون له أى منفعة ولابد من شراء كباس جديد من المملكة المتحدة. ولكن المهندس عثمان الطاهر أختلف مع رئيسه بأن الطرف المكسور يمكن لحامه. وكان ذلك تحدياً لرئيسه البريطانى. ووافق المحافظ علي رأى عثمان الطاهر الذى استطاع أن يلحم الكباس. وكانت تجربة قاسية وإمتحان عسير بالنسبة لعثمان، ولكنه نجح نجاحاً باهراً وعاد الكباس إلى العمل.

رحم الله عثمان الطاهر رحمة واسعة. فقد كان شخصية فريدة فى كل مسيرة حياته. وكانت الدماثة تقابلك فى وجهه عندما تلقاه.

عمر الكارب

السيد / عبد الله كرار

كان المرحوم عبدالله كرار من أوائل الشبان السودانيين الذين وجدوا الفرصة للعمل فى مشروع الجزيرة فى عهد الشركة الزراعية منذ وقت مبكر، حيث بدأت خدمته فى ١٧/ ٢/ ١٩٣٢ وكان وقتها فى السادسة عشر من عمره.

وتدرج فى عدة أقسام ووظائف. ابتدأ حياته العملية فيما كان يعرف فى ذلك الوقت بمكاتب المخازن والتثمين، وكان الوطنى الوحيد وسط زمرة من الأجانب من يونانيين وأرمن ودرزى ومالطى. وبعد سنة واحدة نقل إلى مكتب الحسابات بعد أن أتقن العمل فى الآلات الكاتبة والحاسبة ومسك الدفاتر والكروت. والذى مكنه من ذلك فى تلك الفترة الوجيزة هو أنه كان يعمل ليلاً بعد أن تخلو المكاتب من الأجانب. فكان ذلك هو السر الذى لازمه حتى أخر أيامه بالمشروع . وبعد فترة أخرى فى مكتب الحسابات أصبح ملماً إلماماً تاماً بالعمل ويعتمد علي فى ما يوكل إليه من مسئوليات.

وكنت فى تلك الفترة مسئولاً عن مكاتبات ووثائق المشروع، ومن ضمنها دار الوثائق الصغيرة فى مخزن الطابق الأرضى. وكنت كلما أزمع السفر للأجازة أطلب منه ليحل محلى، وكان يستجيب لطلبى سريعاً لأن العمل فى هذا المكتب يجد نفوراً من الأجانب لأنه يتصل مباشرةً بالرؤساء البريطانيين وبعد سودنة الوظائف عين عبد الله أميناً لدار الوثائق.

يوسف عز الدين

ولد يوسف عزالدين فى يوم ١٩٢١/٧/١٥، وبعد أن أتم دراسة الدبلوم صناعى للهندسة) فى القاهرة القطر المصرى فى أواخر شهر يونيو من عام ١٩٤٠، جاء يسعى للعمل فى مشروع الجزيرة، ولقد كان من الممكن له أن يجد عملا مريحا فى العاصمة المثلثة مع أهله، ولكن ساقه القدر وآثر أن يسعى للعمل فى مشروع الجزيرة وكان ذلك مكتوبا له فى القدر ومن حظ المشروع.

وقبل (يوسف) العمل فى خدمة الشركة الزراعية بتاريخ ١٩٤٠/٨/١٠ وهوفى العشرين من عمره، فى وظيفة رسيم، بمرتب يومى مقداره عشرة قروش فى اليوم بورشة مارنجان، باعتباره تلميذا تحت التجربة والتدريب، وكانت الورشة وقتها تعج بكل خلق الله من يونانيين وأرمن وأنواع أخرى من الأجانب وعلى رإسهم مهندس بريطانى يشرف على أعمالهم، وكان على يوسف أن يكيف نفسه مع هذا الجيش الجرار من الأجانب والذين كانوا ينظرون اليه شزرا، إذ احتل محلا كان مخصصا لأحد محاسبيهم. وكانت السنوت الأولى بالنسبة ليوسف وسط هذا الزحام فى غاية الصعوبة فى كل شئ، فى السكن وفى العمل وفىَ المعاملة، وكانت تلك الفترات من أصعب السنوات على الانجليز لمضايقتهم فى الحرب العظمى الثانية، وكانت روحهم (كاره)، ومصابون بضيق شديد عايشته أنا بنفسى فى مكتب الرئاسة ببركات، ولن أنسى يوم أن كان يقف مدير الشركة وقتها، المستر رايت، فى برندة المكتب فى الساعة السادسة صباحا ليراقب الحضور للعمل، وكل كاتب كان يحضر بعد الساعة السادسة كان من نصيبه الطرد والرجوع على عقبيه - ولابد لنا أن نتخيل شابا سودانيا فى العشرين من عمره يعيش فى مثل هذا الجو المتكهرب إننا إذا تخيلنا ذلك فى عام ١٩٨١ يمكننا أن نقدر بسهولة الأهوال التى عايشها يوسف عزالدين فى بداية حياته بالعمل فى الشركة الزراعية، وخصوصا إذا عرفنا بأن يوسف عزالدين كان شابا عزيز النفس وشجاعا وكان يعتمد بعد الله

على أدائه وكفاءته ومقدرته وصبره وعزيمته.

واستمر يوسف فى ورشة مارنجان مدة أربعة سنوات إلى أن ترقى إلى مساعد ميكانيكى بالحاريث فى ١٩٤٤/٧/١، ثم عاد مرة أخرى لورشة مارنجان كمساعد ملاحظ وذلك فى ١٩٥١/٧/١ ولم تكن الترقيات سهلة بالنسبة للسودانيين.

ولأول مرة فى تاريخ المشروع عام ١٩٥١- أى بعد تأميم المشروع بسنة واحدة كان ولا يزال المشروع تحت إشراف البريطانيين- لأول مرة بعد تفكر الإدارة فى إرسال بعض السودانيين للتدريب فى المملكة المتحدة، ولقد تم اختيار المرحوم عثمان الطاهر، رحمه الله رحمة واسعة، والأخ يوسف أطال الله عمره، للتدريب فى شركة ماكلارن بمدينة ليفربول، وكانت هى الشركة التى تمد المشروع بالالات والمعدات للورش وسكة حديد الجزيرة والمحاريث فأرسل يوسف للمملكة المتحدة لفترة دراسية قصيرة بدأت فى ١٩٥١/٤/٢٧ وانتهت فى ١٩٥١/١١/١٦- وكانت تلك هى الفترة التى بعثت فيها أنا للمملكة المتحدة للتدريب على الادارة والترفيه للعاملين عندما كنت وقتها ضابط اتصال بالادارة ولقد قضيت فى تلك الفترة سبعة أيام فى ليفربول للاطمئنان على حياة المرحوم عثمان الطاهر ويوسف عزالدين. من الناحية العملية والسكنية، ولقد كانت لى معرفة سابقة مع صاحب شركة ماكارون والذى كان يحضر سنويا فى عهد الشركة الزراعية لتفقد الالات والاطمئنان على عملها وحث الشركة الزراعية لشراء عدد أكثر- ولقد استطعت فى تلك الفترة أن أطمئن على حل مشكلة سكنهما وعلى عملهما بورشة حيث أثنى مدير الشركة ثناء طيبا على أدائهما، وقال لى أنهما ينتجان بالفعل ويستحقان أجرا على ذلك، غير أن إدارة الجزيرة لم توافق على إعطائهما أجرا لأنها ترسل لهما ما يكفيهما.

وفى عام ١٩٥٣/٨/٨ بعث يوسف مرة أخرى الى المملكة المتحدة لفترة دراسية وتدريبية مدتها سنتان، جاء بتقرير مشرف.

وإذا تابعنا مسيرة الأخ يوسف فى عمله فى إدارة الجزيرة فإننا نعايشها كما يلى:

١ / ٧ / ١٩٥٥ ترقى لوظيفة ملاحظ لورشة مارنجان.

٨ / ٦ / ١٩٥٧ ترقى لوظيفة المهندس المسئول المرتقب للمحاريث.

١٩٥٧/١٠/٢٩ ترقى لوظيفة المهندس المسئول لقسم المحاريث.

١٥ /٤ /١٩٧٥ ترقى الى وظيفة كبير المهندسين الميكانيكين للغيط والرئاسة فى القطاع الادارى المهنى الأول.

١ / ٢ / ١٩٦١ نقل الى مكتب السيد الباشمهندس الميكانيكى ببركات.

وبعدها ترقى الى المجموعة الرابعة العليا وكانت نهاية المطاف أن وصل إلى المجموعة الرابعة العليا واستمر إلى أن منح أجازته النهائية لمدة ٩٠ يوما اعتبارا من يوم ١٩٨١/٤/١٦ بعد خدمة مضنية طويلة بلغت فى مداها ٤٠ سنة و١١شهرا و٨ أيام.

لقد كانت الفترة التى قضاها يوسف بقسم المحاريث من أنصع الفترات فى تاريخ حياته العملية - لقد كان قسم المحاريث فى إدارة مشروع الجزيرة من أهم الأقسام فيها، فقد درب عمال المحاريث وكانت غالبيتهم من أهلنا الجعليين، على تكنولوجية الحراثة بالمحراث السلكى من الزيداب بأن يجر المحراث بمسلك غليظ فى الحواشات بين وابورين إحداهما فى طرف أبوعشرين والآخر فى الطرف المقابل له، ويدير المحراث سائق يتحكم فى مسيرته. وكانت هذه العملية تطلب رئيسا لكل وابورين، ومعه سائق وزيات وسقاء وزيات لكل جانب من الجانبين، ولقد استمر هذا العمل منذ قيام المشروع فى الزيداب عام ١٩.٥/١٩.٤ ثم انتقل الى الجزيرة فى مشروع طيبة فى عام ١٩١٤/١٩١٣ عند استلام الشركة مشروع واستمر الى أن حلت محله التراكترات بالتدرج وإلى أن تمت عملية التغيير فى موسم ١٩٥٧/١٩٥٦. ومن الصدف أن تكون تلك الفترة هى التى تسلم فيها يوسف عزالدين رئاسة عمل الحراث فى المشروع، وكان له الفضل فى تطوير الحراث، كما شهد بذلك كل المهندسين البريطانيين الذين كانوا يحضرون سنويا ويسكنون مع يوسف، ويذهبون معه يوميا لمشاهدة أداء المحاريث والاقتراحات التى يتقدم بها يوسف فى التحسين بالنسبة لتربة الأرض فى المشروع، حتى يمكن إدخال التحسينات فى المحاريث العاملة وفى المحاريث المباعة للعمل فى المشروع، وإننى أتذكر أن قابلت أحد هؤلاء المهندسين فى منزل (المستركارد) والذى كان وقتها المهندس الميكانيكى، فسأل (المستر كارد) ذلك المهندس أمامى عن العمل الذى يباشره (يوسف) فى المحاريث فأثنى ثناء عاطرا على الكفاءة والمقدرة التى يتمتع بها يوسف، وأضاف بأن ميزة يوسف هو إنه تدرج من تلميذ بالورشة إلى أن بلغ درجة مهندس وهذا هو المهندس الحقيقى عندنا فى المملكة المتحدة، وليس هو المهندس الذى تخرج من الجامعة ويأتى ليباشر أعماله بعد ذلك وإنه بالرغم من أن شركتنا تقوم بتوريد كثير من الالات الى كل أنحاء المعمورة، وكنت أمر على أغلب هذه الأماكن، ولكننى أتكلم بصراحة بأنى لم أصادف أ حدا يتمتع بكفاءة ومقدرة يوسف فى قيادته لعمله ولحسن الأداء، وشركتى ستكون على استعداد لمنحه مرتبا سنويا مقداره خمسة

آلاف جنيه استرلينى إذا قبل أن يكون مندوب الشركة المتجول فى الأماكن التى تهمنا.

كان قسم المحاريث فى السابق يدار بواسطة صنف وضيع من البريطانيين وتعاونهما أصناف مماثلة، لدرجة أن بريطانى المحاريث لا يشتركون مع البريطانيين الآخرين فى النوادى، بل يقضون وقتهم فى حانات اليونانيين فى الحصاحيصا وكانت عدم الأمانة والسرقة متفشية فى كل مكان، وجاء يوسف واستلم المسئولية واستطاع أن يرسم لنفسه خطا يسير على الحق والعدل والعزيمة وكان بذلك فى مقدوره أن يقود عمال المحاريث بالصفات التى لم يحد عنها أبدا طوال مدة عمله، وكانت أمانة يوسف فوق الشبهات، ولم يهتم فى حياته الطويلة بالمشروع بالالتفات إلى جمع المال أو احترامه، ولو أراد يوسف أن يفعل ذلك، فكان ما أسهله ولكن نفسه الابية ترفعت عن ذلك السبيل فإنه كسب احترام وثقة العاملين معه، فالنزاهة هى عنوان القيادة الرشيدة فى كل مكان، وزرع الجزيرة والمناقل شرقا وغربا وشمالا وجنوبا فى مباشرة عمله فى الحراث ولو كانت أراضى الجزيرة تتحدث لأقرت بأنه لم تكن هناك قطعة من الأرض إلا ومر عليها يوسف آلاف المرات - وكانت علاقته ممتازة مع كل رؤساء المصالح.

ويبارح يوسف المشروع الذى أحبه وبذل فيه أحلى أيام شبابه ومعاناته، يبارح المشروع وهو مطمئن النفس بما أدى وما خلف من بعده من تقاليد راسخة البنيان السليم فى قسم المحاريث وفى كل مكان آخر عمل به كما خرج خالى الوفاض حامدا وشاكرا الله بأن منحه الصحة جزاء وفاقا لأداء الأمانة السامية. وإننى لأسأل الله أن يديم صديقنا يوسف نعمة العافية، وأن يستمر فى عطائه فى أماكن أخرى من البلاد فهى فى أشد الحاجة الى كفاءته ونزاهته. والله ولى التوفيق.

محمد أحمد

ولد المرحوم فى وطنه مدينة بربر، بالولاية الشمالية عام ١٩١٩م، وأكمل تدريبه بقسم المعلمين فى أواخر عام ١٩٣٧ وعمل مدرسا بمدرسة بربر الوسطى عام ١٩٣٨م ثم أختير للعمل بمعهد التربية، بخت الرضا عام ١٩٤٢ وقضى عامين دراسيين بالمملكة المتحدة فى جامعة "اكستر" يدرس العلوم الاجتماعية.

وكان الفقيد الرائد الأول لبداية تجربة تعليم الكبار عام ١٩٤٨م فى منطقة تفتيش الحوش بالقسم الجنوبى بمشروع الجزيرة وبالطبع كانت مهمته صعبة للغاية

فى ذلك الوقت إذ الوضع كان مضطربا بالأحداث السياسية والاجتماعية عقب إضراب المزارعين عام ١٩٤٦م إذ كان كل عمل جديد من الحكومة مهما تكن فائدته ينظر له كعملية انصرافية استعمارية يديرها الانجليز لصرف نظر المزارعين وغيرهم عن قضاياهم كمواطنين فى محاربة الاستعمار كما أن المفتشين البريطانيين فى المنطقة ينظرون اليه كأمر يخلف الوعى وسط المزارعين.

مما يخلق لهم المشاكل وبالرغم عن كل ذلك فقد تمكن الاستاذ المرحوم محمد عمر أحمد بحنكته وإخلاصه وأمانته وصبره وحسن قيادته وصلاته الحميمة مع المزارعين وسكان المنطقة - التى بدأ فيها العمل كما ذكرت - تمكن من أن يستحوذ على صداقة الجميع واحترام المفتشين البريطانيين الذين كانوا يديرون أعمال شركة السودان الزراعية وكان الاستاذ المرحوم محمد فى واقع الأمر أرقى "من" الكثيرين منهم تعليما وثقافة بالإضافة إلى ثقة وتشجيع مستر "جيتسكل" الذى يدير المشروع وكان بطبيعته شخصية إنسانية.

وبعد نجاح التجربة اقتنع المزارعون بفائدتها الجمة خاصة فى مجال الإرشاد النسائى وأخذ المزارعون يتسابقون من كل أنحاء المشروع لنقل التجربة إلى مناطقهم واستمر الاستاذ محمد عمر أحمد يقدم هذا العمل حتى نهاية عام ١٩٥١.

غادر الاستاذ محمد الجزيرة فى اوائل عام ١٩٥٢م ليكون مسئولا عن تعليم الكبار بالرئاسة بالخرطوم، وفى أواخر عام ١٩٥٣م نقل للعمل برئاسة مكتب التعليم بالجنوب.

فى أوائل إبريل سنة ١٩٥٥م وقع عليه الاختيار عميداً لمعهد التربية بالجنوب وهو أول معهد أنشأته الوزارة لتدريب معلمى المدارس الابتدائية بالجنوب وذلك بعد قفل المعهدين اللذين كانت تديرهما الارساليات - أحدهما كانت تديره الارساليات الكاثوليكية، "بترى" ببحر الغزال والآخر تديره الارساليات "البروتستانية" بمندرى الاستوائية.

فى شهر أغسطس عام ١٩٥٥م وبعد حوادث التمرد تم ترحيل المعهد مؤقتا للخرطوم وظل الاستاذ محمد عمر أحمد يشرف عليه وعميدا له إلى أن تم انتدابه للعمل بمشروع الجزيرة للمرة الثانية، ولابد لى هنا أن أذكر التجربة القاسية التى جابهت الاستاذ محمد وزوجته فى تلك الفترة العصيبة عندما كان مأسوراً لمدة شهرين فى أيدى المتمردين وكان القتل يرفرف عليهم باجنحته بين اللحظة والأخرى بالإضافة إلى الضرب والتهديد المتواصل وكان أن قدر الله لهم بالخلاص هو وزملاءه

السودانيين وكان منهم زميله الاستاذ محمد جاد كريم والذى كان من الممكن أن تنقذه بشرته البيضاء باعتباره اجنبى ولكن كعادته أعلن بكل شجاعة أنه سودانى وينتظر نفس مصير زملائه السودانيين وكانت نجاتهم وسلامتهم بسبب معاملتهم الحسنة لطلبتهم الجنوبيين والاستاذة الأجانب الذين يعملون معهم فى التدريب

فى أوائل عام ١٩٥٧م تم انتدابه إلى مشروع الجزيرة ليكون ضابطا للخدمات الاجتماعية خلفا للاستاذ رحمة الله عبد الله الذى استقال لاختياره سفيراً بوزارة الخارجية عند إعلان إستقلال السودان.

ولقد تصادف أن وجد زميله الاستاذ مكى عباس فى معهد التربية والذى أخذ لهذا المنصب والذى كان قد تخرج فى المرة الأولى قبل الاستاذ محمد عمر من الجامعة نفسها بالمملكة المتحدة وكان وقتها محافظا للمشروع وظلا يعملان سويا فى اتمام أقسام مصلحة الخدمات الاجتماعية إلى أن بلغت أوجها وكانت لخدمات الاستاذ محمد السابقة فى الجزيرة فى مجال تعليم الكبار فى ترحيب المزارعين بعودته مرة أخرى "للجزيرة" وقيادة مصلحة الخدمات الاجتماعية وجاب الاستاذ محمد أرض الجزيرة كلها مشرفا ومتفقدا وناصحا وكان كلما اقترب موعد إنتهاء فترة انتدابة يطالب إتحاد المزارعين بتجميدها وإستمر يؤدى هذه الرسالة السامية إلى نهاية خدمته واحالته للتعاقد.

وعند نهاية خدمته قدم تقريرا قيما عن الخدمات الاجتماعية فى الجزيرة يصلح لأن يكون كتابا عن تاريخ الخدمات الاجتماعية خلال ربع قرن من الزمان.

لم ينس مزارعوا مشروع الجزيرة كعادتهم الخدمات الجليلة التى قدمها الاستاذ محمد عمر أحمد فاقاموا له حفل وداع ضخم ساهم فيه كل المزارعين فى العربة التى قدمت له نهاية الحفل.

وأخيرا أختارته جامعة الجزيرة عند قيامها ليكون الأمين العام لمجلس إدارتها ولقد كان من حسن الطالع للجامعة الوليدة أن تجد خدماته وخبراته الواسعة وتعليمه الجامعى وتوظفه فى تأسيس إدارة ثابتة الأركان، فنال رضاء كل مديرى الجامعة المتعاقبين واساتذتها والعاملين إلى أن انتهت فترة خدمته مشكورا ومقدراً من إدارة الجامعة.

وبعد تقاعده من خدمة الجامعة استقر رأية على أن يقيم باقى عمره بود مدنى فإستمر فى بناء منزله فوق قطعة الأرض التى أشتراها ولكن تصاعد أسعار مواد البناء حال دون سرعة التشييد وكان قد سبق واسس منزلا بالخرطوم.

وفى نهاية المطاف كان له الفضل فى قيام فكرة حلقة تلاوة القرآن وسط زملاءه القدامى بمشروع الجزيرة والجامعة وزملاء حى المطار وكانت الحلقة تسير بانتظام فى منزل واحد من الاعضاء كان لكل منزل دور فى ختم القرآن وظلت هذه الحلقة مستمرة لعدة سنوات إلى أن أصاب الفقيد ضعف فى نظره مما اضطره للذهاب إلى مصر للمرة الثانية للعلاج وبالرغم من أنه عاد أحسن حالا بالنسبة لبصره غير أنه فى الفترة الأخيرة اشتد عليه المرض وأخذت صحته تتدهور إلى أن تمت أيامه فى الحياة وصعدت الروح إلى بارئها "إنّا لله وإنّا اليه راجعون".

السيد علي أبو النجا
أول سوداني يدخل في خدمة الشركة الزراعية
في الزيداب في سنة ١٩١٨

إن السوداني الوحيد الذى استطاع أن يجد طريقه الى العمل فى الشركة السودانية الزراعية فى أول عهدها (بالزيداب) كان المغفور له (على ابو النجا)، من مواطنى مدينة بربر بالمديرية الشمالية، وكان قد تخرج من المدرسة الوسطى، وكانت معرفته باللغة الانجليزية قد سهلت مهمته،. وكان له تقديرمرموق من كل من (اسكندر) و(توفيق)، كما كان يجد الاحترام والتقدير من الرؤساء الانجليز الذين يعرفونه ويقدرون أعماله ويثقون فيه ثقة كاملة. ابتدأت خدمة المغفور له فى أول يناير من عام ١٩١٨م (١٩١٨/١/١)، وكانت مقدرته وكفاءته وأخلاقه عاملا فى تقديره واحترامه، وتقلب فى عدة وظائف منذ انضمامه للخدمة. وكانت بداة عمله بالمحالج إلى أن وصل بأن يكون أول سودانى، باشملاحظا بالمحالج، وكان فى فترة نهاية العمل بالمحالج، بعد نهاية الموسم، يعمل إما فى الرئاسة بركات أو محاسبا بالتفاتيش.

ولقد سعدت بمقابلته لأول مرة فى مكتب الرئاسة ببركات فى أخر أيامه وعقدت معه معرفه وصداقة. وكان يبدو متوعكا ومنهوك القوى وكان ضعيفا فى حجمه، وقليل الكلام. وكانت تلك المقابلة فى سنة ١٩٣٣، وعاد أول عام ١٩٣٤م إلى مكان عمله فى المحالج. وفى نهاية موسم ١٩٣٤، تم انتدابه ليخلف باشكاتب تفتيش عبدالحكم (بالاجازة) فى القسم الأوسط من المشروع، وكانت هناك حدثت المفاجأة عندما وصلنا الخبر بوفاته المفاجئة فى يوم ٨ يناير ١٩٣٤ وكانت وفاته مأساة وفاجعة بالنسبة لنا نحن الوطنيين فى خدمة الشركة، لإننا كنا نعتبره اللبنة والركيزة الأولى لمسار

الوطنيين فى خدمة المشروع وكنت قد أمضيت وقتها سبع سنوات فى خدمتى بالشركة الزراعية عندما حدثت تلك المأساة - رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته مع الصديقين والصالحين وحسن أولئك رفيقا، ويحق لأبناء الفقيد أن يفتخروا بوالدهم فقد كان رجلا عظيما ومن الخالدين فى تاريخ مشروع الجزيرة والسودان. وإننى لسعيد بان استطعت أن أجد تاريخ خدمته وأن احصل على صورته من أحد أبنائه، واسجل هذه الكلمة تخليدا لذكراه.

السيد/ إمام الحاج عمر

ولد المرحوم إمام الحاج عمر عام ١٩٠٧ بقرية ودسليمان التابعة لمكتب درويش التابع لقسم المسلمية بمشروع الجزيرة. وكان إخوانه الثلاثة مزارعين بالمشروع، وهو الوحيد الذى استطاع أن يجد فرصة للتعليم فى المدرسة الوسطى.

وفى عام ١٩٢٥ عينه المفتش البريطانى فى مخزن تفتيش المكتب، وسمح له بأن يتدرب على الأعمال المكتبية. ثم أوصى عليه، فعينته الشركة الزراعية موظفا كاتبا فى مكتب الرئاسة ببركات فى يوليو ١٩٢٥.

وبعد سنين فى قسم الطباعة ترقى وظيفة كاتب بريد الشركة. واستمر فيها لمدة ثمان سنوات. وفى سنة ١٩٣٥ ترقى الى وظيفة كاتب مدير الشركة البريطانى. واستمر فيها الي أن انتهت فترة الشركة الزراعية فى ١٩٥٠/٦/٣٠. واستمر بعد ذلك كاتبا لأول محافظ بريطانى (مستر/جيتسكل) من يوليو ١٩٥٠ إلى فبراير ١٩٥٢. وانتقل فى مارس ١٩٥٢ كاتبا للمحافظ الثانى البريطانى (مستر ريبى) وبقى معه حتى نهاية خدمته عام ١٩٥٥.

ثم ترقى إلى وظيفة الضابط الادارى للمشروع إلى أن تقاعد فى عام ١٩٦٢، بعد خدمة فى المشروع امتدت إلى ٣٧ سنة و٨ أشهر و٣ أيام. وكانت زاخرة بالعمل والأمانة والنزاهة، حتى أصبح المشروع جزءا من حياته.

السيد/ محمد بليل

ولد المرحوم الحاج محمد بليل فى وطنه فى جزيرة تنقسى فى عام ١٩٠٤، وكالعادة بالنسبة لاسلافه فقد أدخل الخلوة لحفظ القرآن، ولكنه بعد افتتاح المدرسة فى المنطقة ادخل المدرسة،واستمر فيها وكان مبرزا لدرجة إنه تم اختياره إلى الذهاب إلى المدرسة الوسطى بالخرطوم، وكان معه صديقه وزميله وقريبه السيد/

محمد نور علي وعاد الى أهله في تنقسى في اجازة المدرسة، ولكنه لم يعد للدراسة خلافا لزميله المذكور الذى عاد إلى الدراسة إلى أن اكملها وعمل في الحكومة فى مصلحة البريد والبرق، وأما الحاج محمد بليل فقد استمر فى العمل فى الزراعة والتجارة فى الجزيرة، وكان فى تلك الفترة جذب مشروع الجزيرة الكثير من الشبان من الشمالية إلى العمل هناك، وكان أبناء الشمالية مشهوداً لهم بالعمل الجاد وتقدير المسئولية حسب طبيعة بلادهم، كان حاج بليل من ضمن الذين جذبهم المشروع فذهب إلى هناك وهو فى عنفوان شبابه، وعمل لأول مرة، وزانا للقطن فى محطة (طيبة) للسكة حديد، ثم انتقل بعد ذلك للعمل فى أول محلج صغير شيد فى مدينة ودمدني، فى المكان الذى يقيم فيه قسم وزارة الرى الميكانيكى، وفى سنة ١٩٢٤م. عندما اقيم أول محلج بمارنجان، انتقل إلى العمل هناك، وزاول الحاج بليل عدة وظائف إلى أن وصل إلى وظيفة ملاحظ، وبعد وفاة الملاحظ السابق المرحوم على زكى، والذى كان سابقا يعمل فى البريد والبرق وبعد تقاعده من عمل الحكومة، أوصت عليه الحكومة وقبل باشملاحظ فى مكان المرحوم على ابو النجا الملاحظ السابق الذى توفى فى سنة ١٩٣٤ – وبعد وظيفة باشملاحظ فقد رقى إلى وظيفة مفتش بالمحالج، وكانت هذه أول مرة يصبح فيها الباشملاحظ والمفتش فى عهد الشركة، شخص لا يعرف اللغة الإنجليزية والذى حدث هو إنه بعد وفاة المرحوم على زكى أوصى مفتش المحالج البريطانى على موظف يعرف اللغة الانجليزية وأرسله إلى مدير وقتها (مسترجيتسكل) الذى ارجع التوصية وأصدر أمره بتعيين محمد بليل الباشملاحظ ثم فيما بعد المفتش بالمحالج، وكان المشروع وقتها قد جذب الكثير من أبناء الشمالية وبالذات من جزيرتى تنقسى وحمور للعمل فى المحالج، ولم يحاول محمد بليل أن يتهاون فأخذ يعين يرفت ويطرد أى عامل، مهما كانت صفته، لم يؤد أعماله بجد وأمانة وإخلاص، ولم يشتك أو يضرب عن العمل أى واحد لمعرفتهم بأنه كالوالد بالنسبة لهم. وأنه على حق.

وفى سنة ١٩٥٦م، عندما وصل إلى علم المحافظ وقتها، المرحوم الاستاذ مكى عباس، بأن بعض تجار القطن استطاعوا أن يحثوا بعض الوزانين لأن القطن كان يسلم للمشترين بالوزن، اختار السيد/ محمد بليل وأرسله إلى بورتسودان ليشرف على عملية الوزن ومراقبتها وعمل الترتيب فى اختيار الوزانين وقام بالمهمة خير قيام، وتقاعد الحاج بليل.

المرحوم علي عبد الله الباشا (١٨٩٠م - ١٩٨٧م)

السيرة الذاتية

الاسم : علي عبدالله علي

اللقب : الباشا

تاريخ ومكان الميلاد: ١٨٩٠م - الزيداب - الولاية الشمالية

- بدأ المرحوم على الباشا حياته العملية بمشروع الزيداب الزراعى وهو ما زال صبيا فى السنوات الأولى لهذا القرن العشرين، وذلك حينما كانت الادارة الانجليزية تقوم بتجارب زراعة القطن قبل التفكير فى إنشاء مشروع الجزيرة.

- عندما فكرت الادارة الانجليزية فى نقل تجربة زراعة القطن بالجزيرة فإنها نقلت معها الكوادر السودانية التى اعتادت على طبيعة العمل. وكان على الباشا من أوائل السودانيين الذين عملوا بالشركة الزراعية بالجزيرة وكان ذلك عام ١٩٠٦م وهو فى السابعة عشر من عمره حيث أوكلت له مهمة الإشراف على بيت الضيافة والذى يسمى استراحة بركات والذى كان مقرا لضيافة كبار الزوار للمشروع منذ الاستعمار وإلى وقتنا الحالى.

- ترك المرحوم الباشا العمل بمشروع الجزيرة عام ١٩٥٩ حيث أحيل للتقاعد حسب قوانين الخدمة العامة.

- توفى الباشا الى رحمة مولاه فى يوم ١٩٨٧/١٠/٢٧م الموافق ٥ ربيع أول ١٤٠٨هـ ببركات.

إنجازات الباشا الاجتماعية:

١ - الاشراف على استضافة وتخديم أبناء الزيداب بمشروع الجزيرة جيلاً بعد جيل، حيث كان يعتبر بمثابة الأب الروحى لأبناء الجعليين بالجزيرة.

٢ - الاهتمام بالنواحى الدينية والإسلامية مثل إقامة صلوات العيدين وجمع الزكوات والأضاحى وتوزيعها على الفقراء بالمنطقة.

٣ - التنظيم والإشراف على الاحتفالات بالمولد النبوى الشريف وبذكرى الإسراء والمعراج بانتظام ولسنوات طويلة ببركات، الشئ الذى ترك ذكريات جميلة وطيبة فى المنطقة بأسرها.

٤ - كان المرحوم الباشا من العلامات الاجتماعية البارزة منذ بداية قيام المشروع وإنشاء مدينة بركات والمناطق المجاورة لها.

أحمد بابكر الازيرق

ولد الشيخ أحمد بابكر الأزيرق فى قرية النعيم التابعة لتفتيش درويش الواقع فى القسم الأوسط من مشروع الجزيرة فى السنة ١٨٩٠ ويبلغ حاليا ٨٥ سنة من عمره الملئ بالأحداث العظام، وإننى لأسأل الله أن يكتب له الشفاء والبلل السريع من المرض الذى لازمه فى الفترة الأخيرة "كتبت هذا المقال قبل وفاته رحمه اله رحمة واسعة توفى ٨٣/١٢/٢١.

وكالعادة دائما فى ماضى تاريخنا وبنوع خاص فى القرى فقد أدخل الشيخ أحمد الازيرق إلى خلده الفقيه على وشيد بقرية ود النعيم وفى سنة ١٩٠٨ فتحت المدارس الصغرى فى المنطقة وكانت تسمى مدارس شيوخ الأخطاط أى وضع كل مدرسة فى منطة شيخ الخط، وبالرغم عن أن الشيخ الازيرق قد سجل اسمه فى مدرسة سعد الشفيع «شيخ خط الجعليين» فإنه لم يدخل المدرسة وفيما بعد ذهب إلى مدرسة السوربية الأولية وقضى فيها أربع سنوات وكان فى فترة الاجازة يذهب الى الخرطوم ليمضى تلك الفترة مع جده الشيخ سليمان محمد الحلاب وجده لوالدته، وفى سنة ١٩١٢ ظهر الشيخ الازيرق كمزارع فى مزرعة طيبة التجربية لأنهم كانوا يملكون بعض الأراضى فى تلك المنطقة مكنته فى أخذ الحواشة التى بقى فيها لسنتين ١٩١٢-١٩١٣، وبعد قيام طلمبه أم سنط انتقل إلى تفتيش بركات فى سنة ١٩١٤، واستمر مزارعا حتى نهاية موسم ١٩١٩-١٩٢٠، وكان ذلك الموسم مشهورا بدخله الوفير فى الدخل والانتاج والسعر إذ بلغ الانتاج ٢٥ر٥ قنطار للفدان كما وصل سعر القنطار إلى ٤٥ جنيه إبان الحرب العامية الأولى. وكان ذلك موسم معروفا فى أوساط المزارعين «سنه خمس» نسبة لكثرة الدخل الغير متوقع.

ترك الازيرق بعد ذلك الموسم الحواشه بعد أن كونت العائلة رأس مال ضخم وسافر بصحبة خاله ابوبكر الحلاب فى رحلة تجارية طويلة ابتدأت بالأبيض وانتهت بابشى فى السودان الفرنساوى- امتدت الرحلة حتى عام ١٩٢٢م وكانت لتلك الرحلة فوائدها الجمة المادية وغيرها، بالنسبة لحياة الشيخ الازيرق بما اكتسب فى خبرة ومن نضوج برزت اثارها فى كل تطورات حياته العملية فى المشروع كما سنرى.

عاد الشيخ الأزيرق مرة أخرى إلى قرية ود النعيم وأخذ حواشة فى تفتيش درويش فى سنة ١٩٢٢م، ومن هنا تبدأ سيرة الشيخ الازيرق الطويلة فى تاريخ المشروع وكان اضراب مزارعى الجزيرة فى ابريل سنة ١٩٤٦ باكورة الاعداد لظهور

دور الازيرق فى القيادة لقد أفرز ذلك الاضراب عدة قيادات نذكر منها قيادة المرحوم الشيخ المبارك رحمه الله بقرية الطريفي المقام فيها ضريح الشيخ أحمد الطريفى صاحب السجاده للعركيين فى تلك المنطقة وتتبع قرية الطريفى إلى تفتيش عبدالحكم التابع للقسم الأوسط من المشروع. وكان هناك مؤتمر الخريجين العام والذى كان يعمل فى السياسة علنا وفى صراع مع الحكومة بعد رفض مذكرته الشهيرة فى ابريل من سنة ١٩٤٢، انتهز المؤتمر تلك الفرصة السانحة وأخذ فى احتكار قضية المزارعين والوصاية عليهم كما ذكرت ذلك بالتفصيل فى مذكراتى الخاصة باضراب المزارعين ولم تترك حكومة السودان أن تستمر الأمور على هذه الوتيرة الأمر الذى لاشك فيه أن الاضراب كان بمثابة مفاجأة لها غير متوقعة ولابد من احتوائها فأخذت فى عمل الترتيب اللازم إلى قيام نظام تحت اشرافها لتمثيل المزارعين كانت الطريقة التى تم اتباعها فى اختيار الممثلين للمزارعين هى أن المزارعين فى كل صمودية وحدة القرية الزراعية عليهم أن يختاروا ممثلا منهم إلى مجموعة التفتيش الانتخابية والتى من شأنها أن تقوم باختيار عضو يمثل المزارعين فى التفتيش في ما يسمى "هيئة ممثلى المزارعين لسنة ١٩٤٧" وكان الاختيار لعضو واحد لكل تفتيش بصرف النظر عن صغره أو كبره. وتمت على أثر ذلك أول انتخابات للمزارعين فى مشروع الجزيرة فى شهر ابريل سنة ١٩٤٧م وبعد أن تجمع المندوبون بمعدل مندوب واحد لكل تفتيش فى مبان المديرية بود مدنى اجريت الانتخابات بطريقة سرية لانتخاب "رئيس هيئة ممثلى المزارعين" قاد الشيخ الازيرق المزارع بتفتيش درويش بالرئاسة استمر الازيرق بعد ذلك فى قيادة المزارعين حتى نهاية شهر ابريل سنة ١٩٥٢ وبعد ذلك أجريت انتخابات جديدة بعد تغير الاسم إلى "هيئة مزارعى الجزيرة" وتغيرت طريقة الانتخابات على أن تكون مبنية على عدد المزارعين فى كل صمودية فى كل تفتيش على النحو التالى:

١) الصمودية التى تمثل ٥٠ مزارعا تنتخب ممثلا واحداً

٢) الصمودية التى تمثل ٥١ – ١٠٠ مزارعا تنتخب ممثلين وبتاريخ ١٧ مايو ١٩٥٢م تم انتخاب الرئيس الجديد للهيئة بالطريقة السرية ففاز الشيخ الازيرق بالرئاسة اذ نال ٣٨ صوتا من مجموع الأصوات الأربعين واستمر الازيرق فى قيادة المزارعين حتى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وكان ذلك أخر اجتماع للهيئة. والذى يطلع على وقائع الهيئة الأولى والثانية يجد الأعمال الجيدة التى قام بها الممثلون فى تلك

الفترة والتى أوضحت للمزارعين الكثير من تاريخ وسيرة المشروع منذ إنشائه بالنسبة لنظام الشركة وحساب الأرباح والعلاوات والسلفيات والديون ودرجات القطن وخلاف ذلك.

تبدأ بعد ذلك سيرة اتحاد المزارعين فى سنة ١٩٥٤م وتلك قصة أخرى تولى فيها المرحوم الشيخ الأمين محمد الأمين الرئاسة وسيأتى الحديث عن الشيخ الأمين إن شاء الله.

ويظهر الشيخ الأزيرق فجأة فى سنة ١٩٥٧م يظهر مزاحماً للشيخ جابر عثمان على رئاسة الاتحاد وبعد إجراء الانتخابات تتعادل الأصوات ٣١ صوتا لكل منهما ولقد تقرر إجراء الانتخابات بعد أن صرف النظر عن قصة تقاسم فترة الرئاسة بينهما. أعيدت الانتخابات بتاريخ ١٩٥٧/٩/١ ففاز فيها الازيرق بأربعة وثلاثين صوتا تاركا جابر متخلفا بثلاثين صوتا. يستمر الشيخ الازيرق فى القيادة إلى أن تظهر حكومة عبود فى شهر نوفمبر ١٩٥٨م وتتخذ قرار بحل كل الاتحادات ويستطيع الأزيرق بلباقته المعهودة بأن يقنع الحكومة بأن اتحاد المزارعين غير سياسى. ويستمر بهذه اللعبه الماهرة فى الرئاسة حتى أدخل معه مندوبين فى مشروع المناقل فى سنة ١٩٦١م وكان عددهم ٣١ مندوباً واستمر يقود اتحاد مزارعى الجزيرة والمناقل حتى سنة ١٩٦٤ وبعد ذلك فاز بالرئاسة السيد النور النعيم وهو بالمناسبة ابن اخت الازيرق. ترك بعد ذلك الشيخ أحمد الفرصه لغيره لتزاحم عليها كما رأينا.

نأتى بعد ذلك إلى انجازات الأزيرق:

١) شارك الشيخ الأزيرق برئاسة عشرة من المزارعين فى حضور جلسات المجلس التشريعى للنظر فى قانون مشروع الجزيرة ١٩٥٠ وكان لأرائه وزن فى كثير من مواد القانون كما هو معروف.

٢) قيام المعهد العلمى بودمودنى والذى أصبح حاليا مدرسة السنى الثانوية. عندما رأى الشيخ الأزيرق الصعوبات التى يلاقيها أبناء المزارعين فى الدراسة الدينية فى الجوامع وما تابع ذلك مبيت الأولاد بالجوامع وما لحق ذلك من أحداث أخذ الشيخ الازيرق بمساعدة الخدمات الاجتماعية فى بناء المعهد العلمى من طابقين على أن يكون الطابق الأرضى للدراسة والطابق الأول خلية أولاد المزارعين وحل بذلك مشكلة ازالت عن كاهل المزارعين الخوف على أولادهم الذين يدرسون بودمدنى بعيدا عنهم وصعوبة السكن فشمر عن ساعد الجد لقيام

داخلية لأبناء المزارعين فى ودمدنى بمساعدة الخدمات الاجتماعية ويتولى رعايتها بنفسه من ناحية المسكن والفراغات وكان فى بعض الأحوال يتولى الصرف عليها من نفسه واستمر فى ذلك إلى أن قامت المدارس الداخليات بالجزيرة.

٣) ثم أخذ فى تشييد الاستراحات بالمستشفيات للرجال والنساء والزائرين والمرافقين المرضى فى ودمدنى وفى ابن عشر.

٤) ثم القيام بإنشاء اجزخانة للمزارعين بودمدنى والتى قدمت عند إنشائها مساعدات جمة لكثير من المزارعين فى وفرة الدواء.

٥) وكانت من ضمن إنجازاته الكبرى بناء دار اتحاد مزارعين الجزيرة والمناقل بودمدنى فى سنة ١٩٥٣ بمساعدة الخدمات الاجتماعية ثم قام بعد ذلك بعمل فردى وشخصى فى حل أزمة حصاد القمح فى سنة ١٩٦٤، إذ قام بشراء عشر حاصدات وخفض الأجر المخصص لحصاد الجوال من ٥٠ قرشا إلى ٤٠ قرشا فرفع عن كاهل المزارعين ستة ألف جنيه لأن حاصداته استطاعت أن تحصد ٦٠ ألف جوال ولما زادت الرقعة لزراعة القمح من عشرين ألف الى خمسين ألف فدان زاد شيخ الازيرق الحاصدات الى ٢٠ حاصدة.

كان الشيخ الازيرق يؤمن فى قرارة نفسه أن التعليم هو أساس التقدم والإرتقاء بالنسبة لأبناء المزارعين وغيرهم فى المشروع ولذلك فقد وضع كل ثقله فى هذا الاتجاه بحماس منقطع النظير ولقد كان محقا فى ذلك إذ أن انجليز الشركة الزراعية كانوا يعتقدون بأن التعليم فى المنطقة سيكون عائقا للإنتاج فانتهز الشيخ الازيرق ظهور الخدمات الاجتماعية وتصادف أن كان وقتها رئيسا لهيئة المزارعين فأخذ فى المطالبة بقيام مدارس وسطى فى كل قسم من أقسام الجزيرة الخمسة ودخل فى حوار مع المستر بير الذى انتدب من المديرية ليكون أول ضابط للخدمات الاجتماعية ولقد سبق لى وذكرت الواقعة التى حضرتها بنفسى عندما سأل الشيخ الازيرق من اين ستجد المدرسين لكل هذه المدارس فرد عليه الازيرق بسرعة بديهته قائلا "المدرسين فى جيبى" فذهل المستر بير وسكت عن الكلام وبعد خروج الأزيرق سألنى المستر بير ماذا يعنى الازيرق بأن المدرسين "فى جيبه" فقلت له إنه يعنى بأنه سيحضر المدرسين من مصر. فرد على مسرعاً "داه رجل مجنون" وتمر الأيام وتقوم المدارس الوسطى فى كل قسم من أقسام الجزيرة وينتشر التعليم بكل درجاته حتى يشمل كل أنحاء الجزيرة وبالنسبة للأولاد

والبنات حتى أنه من النادر أن تجد منزلا فى الجزيرة بدون أن يكون فيه المتعلمين من الجنسين وقد كانوا فى كثير من الحالات يقدمون دخلا ثابتا لأهلهم عند استخدامهم. رحمه الله رحمة واسعة.

السيد أحمد النوراني الزبير

كان النورانى من أبناء الشمالية الذين جذبهم المشروع للعمل فيه، وحسب ملفات المشروع فإن المرحوم النورانى ولد سنة ١٩٠٩ بالمديرية الشمالية، وحسب سمة العائلة فإنه قد أدخل فى بادئ الأمر إلى الخلوة، لحفظ القرآن، وحسب التغيير الذى حدث فى المنطقة بإفتتاح المدارس فإنه أدخل إلى الكتاب كما كان يسمى فى ذلك الوقت، وكان مبرزاً فى دراسته لدرجة أنه قبلته المدرسة الوسطى، وبعد نهايتها، جذبه العمل للمشروع وتدرج فيه إلى أن وصل إلى رئيس العمل فى المخازن العمومية فى بركات، وكان النورانى أول سودانى يتولى هذا المنصب وكان أميناً أمانة مطلقة، فكل الذين سبقوه إما صاروا أغنياء وهربوا وإما ذهبوا إلى السجون. وبوجود النوارنى بالمخازن طرد كل المقاولين الذين كانوا يحضرون لإحتواء المخزنجية.

وأخيرا تقاعد المرحوم أحمد النورانى الزبير بعد خدمة امتدت إلى ٥٠ سنة و٧ شهور، قبل الميعاد المقرر بخمس سنوات لتقاعده فى ٦٨/١٢/٣١ تقاعداً إجبارياً.

السيد / محمد عمر عباس

كان السيد/ محمد عمر عباس من طليعة الطلبة الذين تخرجوا من مدرسة أم درمان الثانوية الصغرى التجارية، واختاروا العمل فى المشروع من عهد إدارة الشركة الزراعية واستمروا بالرغم عن صعوبته ومشاكله وسط الاجانب الذين كانوا يسيطرون على المشروع.

تخرج السيد/ محمد عمر من المدرسة المذكورة فى عام ١٩٤٤، وهى ثانى دفعه تم تخريجها، والتحق بخدمة الشركة الزراعية بتاريخ ١٩٤٥/١/٢ محاسبا واستمر حتى فبراير ١٩٥٤، عندما تم اختياره مفتشا بالغيط. وفى فترة عمله كمحاسب تنقل فى إجزاء مختلفة فى المشروع كمساعد باشكاتب ثم كباشكاتب فى تفتيش صغير، وفى سنة ١٩٥٢، تمت ترقيته إلى باشكاتب مكتب كبير، إلى أن تم اختياره إلى وظيفة مفتش فى سنة ١٩٥٤ كما سبق وذكرت.

كان تعليمه التجارى له أثر واضح فى بروز كفاءته فى الحسابات فقد كان من ابرز المحاسبين فى كل أطوار عمله كفاءة ونزاهة واخلاصا فى العمل وكان من القلائل من خريجى مدرسة أم درمان الثانوية الصغرى التجارية الذين واصلوا العمل فى المشروع.

هذا وقد نجم من هذه الذخيرة الكبيرة من الخبرة بالعمل الحسابى فى ارجاء الجزيرة المختلفة عن اختياره للعمل مفتشا بالغيط حتى ترقى إلى وظيفة باشمفتش فى يونيو ١٩٥٧، وكان من المبرزين في هذا المضمار عملا وسلوكا ونزاهة مما أدى لاختياره من بين جميع زملائه للعمل فى هذا القسم الهام بالنسبة لاكثار البذور واستمر فى هذه الوظيفة حتى نوفمبر ١٩٦٧ حيث آثر وقتها الاستقالة عن العمل بالمشروع بعد رحلة عملية حافلة بجلائل الأعمال والإنجازات وخدمة متواصلة بلغت فى مداها ثلاثة وعشرين عاما.

السيد أحمد محجوب

كان أول لقائى ومعرفتى بالسيد أحمد محجوب عندما كان أمينا لدار الثقافة بالخرطوم. وكان الشخص الذى يتولى تلك المهمة لابد أن يكون ملما باللغة العربية وباللغة الإنجليزية بنوع خاص، لأن أعضاء الدار وزوارها من الانجليز بالذات والأجانب عامة من الموجودين بالعاصمة. وكان اختيار أحمد محجوب اختيارا مناسبا. وكنت أحضر للخرطوم فى بعض الأوقات لزيارة ابن عمى المرحوم مكى عباس، وهو الذى أخذنى الى دار الثقافة. وفى تلك الفترة توثقت الصلات والصداقة بين مكى عباس وأحمد محجوب.

وأما لقائى الثانى فكان عام ١٩٥١ عندما بعثت الى المملكة المتحدة للتدريب على شئون العاملين بمنحة من المجلس البريطانى. فوجدت السيد/ أحمد محجوب، وكان أول سودانى انتدب للعمل فى مكتب الطلبة بلندن. وكان قد (تنقلز) فى تلك الفترة لدرجة أنه كان يتكلم اللغة الانجليزية التى أتقنها بعدة لهجات، وذلك لاتصاله بالجهات المختلفة لايجاد مساكن للسودانيين المبعوثين للدراسة. واستطاع أن يحل الكثير من المشاكل الخاصة بالسكن وغيره، والتى كان يتعرض لها السودانيون كثيرا. ولكنه استطاع معالجتها بلباقته وخبرته. وكان يأخذ الطلبة المبعوثين فى رحلات إلى الأماكن المهمة فى لندن وحواليها. وقد ذهبت معه مرتين وكانت رحلات لا تنسى بالرغم من إننى كنت فى رعاية المجلس البريطانى.

ثم جاءت معرفتى به فى المرة الأخيرة عندما اختاره السيد/ مكى عباس ليسودن وظيفة الصحافة والإعلام بمشروع الجزيرة. ولن أنسى يوم وصوله ومقابلته للسيد/ المحافظ الذى طلب منى بصفتى ضابط العمل أن أجد مكتبا مناسبا للسيد أحمد. ولم نجد له مكانا مناسبا فى الطابقين الأول والثانى، وأخيرا مررنا بمخزن كبير خارج منطقة المكاتب كان قد شيّد مخزنا للبنادق أثناء الحرب العالمية ليستعمله البريطانيون فى حالة وصول الايطاليين الذين احتلوا كسلا الى منطقة الجزيرة وكان ذلك المخزن بدون شبابيك وبه باب ضخم. فتوقف عنده السيد/ أحمد وقال إنه اختارذلك المخزن مكتبا له، فاستغربت وقلت لعله فيلسوف. ثم طلب منى بناء ونجارا فأحضرتهما له من الورشة. وبعد ثلاثة أسابيع كان افتتاح المكتب الجديد الذى حضره المحافظ ومساعدوه ليجدوا مكتبا متكاملا وبه أثاث ليجلس عليه الزوار الأجانب، وبه ملصقات تحكى تاريخ المشروع.

وكانت مهمة السيد/ أحمد مقابلة الزوار والتحدث اليهم ثم أخذهم للسيد/

المحافظ وغيره من المسئولين. ثم أخذهم بعد ذلك إلى زيارة بعض الأماكن المهمة فى المشروع. وكانت تلك الفترة من أعمر الفترات فى زيارات المشروع. وقد كتب الكثير من الزوار عقب عودتهم بالشكر والتقدير لما وجدو من رعاية فى المقابلة والمشروع وكان للسيد/ أحمد النصيب الأكبر.

ثم انتدب السيد/ أحمد بعد ذلك ليكون وكيل ادارة الجزيرة فى تسويق القطن فى المملكة المتحدة. وكانت فترة عصيبة وصعبة لتدخل السفارة السودانية بلندن فى العمل، مما جعل التعاون مستحلا. وأخيرا تقاعد السيد أحمد عند بلوغه سن التقاعد، بعد أن أدى واجباته فى الأماكن المختلفة التى تولاها بأمانة وتفانى وإخلاص. وأتمنى له ولأسرته الصحة والاستقرار.

السيرة الذاتية

السيد/ صالح محمد صالح، أول مدير سوداني لمشروع الجزيرة بعد تأميمه

كان السيد/ صالح محمد صالح من السودانين الأوائل الذين التحقوا بخدمة مشروع الجزيرة فى أول شهر مايو ١٩٥١ فى وظيفة مفتش غيط، وكان للسيد/ صالح خليفه قبل ذلك فى تعليمه وعمله، فقد اكمل المدارس الأولية فى سنة ١٩٣٠ والوسطى فى ١٩٣٤، وقبل فى الثانوية بكلية غردون التذكارية فى ١٩٣٨، وأكمل الدراسة بكلية الهندسة بالمدارس العليا والحصول على دبلوم الكلية، فى علم المساحة فى ١٩٤٢/١/١م. وعمل مهندسا بمصلحة المساحة فى نفس السنة فى ١٩٤٢/١/١ واستمر فيها حتى ابريل ١٩٥١.

التحق بخدمة مشروع الجزيرة فى ١٩٥١/٥/١م. فى وظيفة مفتش غيط واستمر فيها حتى نهاية ١٩٥٣، مفتش غيط بتفتيش ابوجن فى القسم الشمالى وود العطايا فى القسم الجنوبى. وفى سنة ١٩٥٤، تم انتدابه لمديرية النيل الأزرق للعمل فى تخطيط قرى الجزيرة، قضى فيها ستة أشهر بالمملكة المتحدة فى كورس عن تخطيط المدن والقرى. وعاد السيد/ صالح فى ١٩٥٥ الى العمل بالغيط بالمشروع أولا فى وظيفة باشمفتش بمكتب الدبيبة فى القسم الشمالى، ثم مديرا للقسم الشمالى. وفى نهاية عام ١٩٥٨ تمت ترقيته إلى وظيفة نائب المدير العام للمشتروات فى رئاسة المشروع ببركات وتشمل مسئوليات الوظيفة الاشراف على مكتب المشتروات بليفربول بالمملكة المتحدة ومكتب المخازن فى بورتسوان وقد اختصت

الفترة بشراء احتياجات لتعمير امتداد المناقل. وفى سنة ١٩٦٣ تمت ترقية السيد/ صالح الى وظيفة المدير العام وفى الفترة من اكتوبر ١٩٦٤ وحتى نهاية ١٩٦٦، كان يقوم بوظيفة محافظ المشروع بالانابة. ثم انتقل بعد ذلك الى البنك الزراعى السودانى فى وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الادارة.

كان السيد/ صالح فى كل فترات عمله المختلفة فى المشروع مبرزا وممتازا فى الأداء بمقدرة وكفاءة وكان يمتاز بروح عالية من المرح والانشراح كانت تعبر عنها الضحكة العالية خاصة فى المناسبات، وكان من ضمن ما ذكره مرة بأنه عندما كان يعمل فى التخطيط فى بعض قرى الجزيرة، مما يدعو إلى تكسير بعض المنازل فظهرت له إحدى المواطنات قائلة له - (كسر المنازل خلى أهلك يجو يبنوها تانى) لقد لاحظت أن السيد/ صالح كانت شلوخة شايقية وأن الشايقية هم الذين يقومون بناء المنازل، فما كان من السيد/ صالح إلا وأخذ فى الضحك- ويخيل الى بأنه لو كان هناك أحد غير صالح لاعتبر ذلك إهانة وثار على المواطنة وكان السيد/ صالح طيبا وفاضلا وابن بلد بمعنى الكلمة.

ابراهيم محمد أحمد
رئيس العمال الحالي بالمشروع

كان ابراهيم من ضمن الذين حضروا من المديرية الشمالية للعمل بالمشروع، وبما أن الشركة الزراعية التى كانت تدير مشروع الزيداب بالمديرية الشمالية قد برأت مسيرتها فى عام ١٩٠٤، فإن الكثير من العمال الذين حضروا للعمل فى مشروع الجزيرة بعد قيامه فى موسم ١٩١٢/١٩١١ كانوا إما من الذين سبق لهم العمل فى مشروع الزيداب أو غيرهم من المنطقة وكان ابراهيم من الذين حضروا من المديرية الشمالية واستطاع أن يجد له عملا فى أماكن مختلفة وتدرب على العمل فى الورش والمخازن والمحالج وقد برزت كفاءته فى العمل وأمانته.

وعندما ظهرت نقابة العمال فى عهدها الأخير كان من ضمن الذين برزوا لإقناع العمال بسيرتهم واختيارهم بقيادة النقابة وكانت من ضمن مسئوليته المهمة مع زملائه تكوين مكتب النقابة بمرنجان والإشراف عليه بتحصيل الاشتراكات والأعمال فى الإشراف على الجمعية التعاونية للعمال والفصل فى المنازعات والمفاوضات مع الإدارة ومع الحكومة عن ترشيح حقوق العمال ولم يحدث أن تغير وضع ابراهيم كرئيس لنقابة عمال الجزيرة حتى فى الوقت الحاضر.

تاج السر عابدون

كان هذا اسمه المكتمل ولكن أصبح الاسم المعروف بالتخفيف (السر) وكان والده الخليفة محمد عابدون من الذين سبق لهم العمل بالمشروع وكان قد تولى خلافة الخاتمية وكان يقيم الليالى بانتظام وكان منزله محط الأهل والذين يحضرون من الشمالية للبحث عن العمل وكان يأويهم بمنزله إلى أن يجد عملاً لهم.

نشأ السر فى هذا الجو الدينى وخلف والده فى الخلافة وكان الله قد منح للسر الذكاء والعظمة والاستقامة وكان فى تلك الفترة قد انتشرت الشيوعية فى السودان وفى نقابة السكة الحديد. وكانت القيادات تختص الأذكياء من العمال لتدريبهم على النظام الشيوعى ولذلك فإن المؤسسة الشيوعية قد وضعت نصب عينها فى استقطاب السر وتدريبه على العمل النقابى. وعندما استولى عبود على الحكم فى السودان وكانت من أشد الحكومات بطشا على الشيوعيين وكان من ضمن الذين اتهموا بمزاولة الشيوعية (السر) فألقى القبض عليه وأرسل إلى السجن فى تلك الفترة. وكانت فترة أفادته بأن علمته الصبر على المكاره وقوة الشكيمة والشجاعة مما كان له الأثر فى الوعى فى قيادة عمال المشروع وأدرك بأن النقابة تتكون من جماعات مختلفة (وطنى/ اتحادى/ أمة/ شيوعى/ مستقلين) ولذلك فكانت حكمته وبعد نظره بأن لا ينتسب لأى فئة وبذلك استطاع أن يقود العمال إلى بر السلامة وجعل مصلحة المشروع ومصلحة العاملين هدفه الأساسى وكان صريحاً فى معاملته مع الحكومة ومع الإدارات المختلفة فى مشروع الجزيرة وتم اختياره عضوا فى مجلس الإدارة فى أغلب دوراته إلى يومنا. ولقد عملنا سويا فى مجلس الإدارة لعدة سنوات كزملاء إلى أن تركت خدمة المشروع وتمر الأيام وتتعاقب الحومات وينال السر ثقة كل عمال السودان ويصبح رئيس كل عمال السودان وهو جدير بهذا المنصب.

هذه معرفتى الطويلة به عندما كنت ضابطاً ومساعداً ونائباً للمدير العام وعضواً فى المجلس.

ومن المهم أن أذكر بأنه لم يحدث أى خلاف بينه وبين رئيس النقابة ابراهيم وهذا مما أثار الإعجاب.

السيرة الذاتية

للشيخ أحمد يوسف علقم

لمع اسم المرحوم (أحمد يوسف علقم) فى الجزيرة مزارع وبميزة مرتبطة بمشروع الجزيرة والعاملين فيه بعلاقات مباشرة، وكان محل تقدير جميع مفتشى الغيط الوطنيين ومفتشى الأقسام وإدارة المشروع بالرئاسة.

عين عمدة العمودية (ود البر) فى حوالى عام ١٩٤٦، ثم رئيساً للقسم الأوسط، لما كان يسمى (سينير) وهى درجة تعادل رئيس الإدارة الأهلية حيث كان يرأس ثلاث نظارات بقسم المدينة بالقسم الأوسط. فتحت مكاتب الإدارة بقرية (أم دوينه) وظلت الخزانة الحكومية تعمل من منزله بالجزيرة إلى أن تم بناء المجلس وترحيلهم إلى (المدينة عرب).

وفى سنة ١٩٤٦ مع أحداث اضراب المزارعين المشهور كان الشيخ أحمد يوسف علقم واحداً من أبرز المتحدثين باسم المزارعين ومن أكثر الأصوات سماعاً حتى تحقق بفضله وفضل زملائه قيادات المزارعين حل مطالب المزارعين وفى عام ١٩٤٨ عين عضواً بالجمعية التشريعية وهنا لمع اسمه كأكبر مدافع عن حقوق المزارعين داخل الجمعية مما أكسبه حب المزارعين وتقديرهم وفى أول الخمسينات تم اختياره كأول رئيس للجنة (ممثلى المزارعين)، وهى أول هيئة تمثيلية للمزارعين فى عهد الاستعمار كانت مكونة من عشرة أشخاص وفى عام ١٩٥٠ أوفد مع بعض المزارعين لزيارة بريطانيا وقوبلوا بترحاب من شركات الغزل والنسيج التى كانت تحتكر قطن الجزيرة طويل التيله.

كما كان يرافقهم (مستر بير) نائب مدير مديرية الجزيرة، كما دعاهم (مستر بريدن) مدير المديرية فى منزله الريفى بمنطقة اكسفورد وكانا بالأجازة.

وأوقف بعد ذلك الحاج أحمد نفسه لخدمات المنطقة فى كل المجالات التعليمية والاجتماعية.

رحمه الله رحمة واسعة.

نبذة عن الأمين محمد الأمين

كان الأمين محمد الأمين من قبيلة الحلاويين التى كانت معروفة بولائها للإمام المهدى، ظهر الأمين محمد الأمين فجأة فى ميدان العمل السياسى، وكان رجلاً ذكياً وشجاعاً وشق عصا الطاعة على زعامة القبيلة وباكتشاف الشيوعيين لذكائه

وشجاعته استقطبوه فكانت فترة توليه لقيادة المزارعين من أصعب الفترات فى مشروع الجزيرة.

بالنسبة للحكومة وإدارة المشروع فهو أول من قاد الميراث إلى مكاتب إدارة الجزيرة بركات والى الحكومة المركزية بالخرطوم مما جعله عرضه للإعتقال والمحاكمة وبالرغم من كل شئ آخر فإن تلك الفترة خلقت وعياً لدى المزارعين واستطاعوا أن يتحصلوا على الكثير من حقوقهم- باشتراكهم فى الحكومة والإدارة فى عضوية مجلس الإدارة لأول مرة فى تاريخ المشروع.

السيد/ سالم عامر

بعد خدمة سابقة بقسم البساتين بحكومة السودان أنضم السيد/ سالم إلى خدمة الجزيرة بمصلحة الخدمات الاجتماعية بالمشروع مساعداً لضابط البساتين البريطانى (مستر فشر) بمنطقة مساعد بالإقليم الأوسط من الجزيرة، وعندما تمت سودنة الوظائف بعد تأميم المشروع وتقلد السيد/ سالم وظيفة ضابط البساتين.

وجد سالم نفسه وقد تولى منصب ضابط البساتين ولقد امتدت ميزته والعاملين معه لإقامة الحدائق بالجزيرة والمناقل مما أحال الأرض اليباب أرضا خضراء ومزدهرة بالنماء والخير ولعل مابذله فى تلك الفترة اشبه بالإعجاز والخير ولازال ذلك الجهد الكبير ماثل للعيان ويذكره المزارعون ورجال الغيط وهم يتحدثون عن زيادة الرقعة التى أقيمت عليها الجناين، كما أن المشاكل قد تزايدت فى تلك الفترة.

ولقد لاقت المعارض التى كانت تقيمها مصلحة الخدمات الإجتماعية اهتماما كبيراً من قبل المزارعين وقدمت الجوائز تحفيزاً للبذل والعطاء.

وكان سالم شخصية فريدة بمعنى الكلمة فهو رجل طيب المعشر كريم مضياف وقلبه ومشاعره مفتوحة للجميع وكلمات الترحيب للضيوف لا تفارق لسانه ومن هذه الصفات الكريمة أطلق عليه لقب «عمدة مساعد».

نال دراسات فى البساتين من شتى أنحاء العالم فقد أوفد إلى سيلان وجمهورية مصر العربية وأوفد عدة مرات لفترات تدريبية بالمملكة المتحدة كما زار بلغاريا للتعرف على تجربة تعليب الخضروات وقد رافقه فى تلك الزيارة عدد من المزارعين.

كتب هذه المذكرة صديقه القديم الأستاذ زكريا جاد كريم جزاه الله خيراً.

عبد الجليل حسن عبد الجليل

نشأ عبد الجليل تحت كنف والد مشهور له بالقيادة والريادة وبعد النظر واحترام مواطنيه بمجتمعه الذى عاش فيه وسط اسرته ومجتمع المزارعين بوجه عام ولقد كان والده من قادة المزارعين المرموقين تبوأ مناصب قيادية وسطهم وفى المجالس الريفية وكان له دور بارز فى الحياة السياسية حيث عرف طريقه إلى البرلمان فى أول عهدنا بالحياة البرلمانية ولاشك أن عبد الجليل كان حريصا على أن يسير على هذا الدرب ويكون خليفة لوالده فى ذلك المجال فبعد أن أكمل تعليمه الثانوى انخرط فى هموم المزارعين فتدرج فى هذا السلم حتى أصبح رئيساً لإتحاد المزارعين ورئيس مجلس إدارة قوزكبرو وعضوا بمجلس إدارة مشروع الجزيرة وعمل فى العديد من لجان المزارعين التى تناقشت مع الحكومات المتعاقبة ومشروع الجزيرة العديد من قضايا المزارعين المصيرية وقد عين فى أيام مايو وزير دولة بوزارة الزراعة.

زار العديد من الأقطار بالخارج وله مجهودات مشهودة فى قيام مصنع النسيج للمزارعين كان رئيسا لمجلس الشعب للإقليم الأوسط فى عهد مايو ورغم صغر سنه نسبياً بين قادة المزارعين استطاع بعزيمته وجهاده أن يتبوأ كل تلك المناصب القيادية.

الطيب العبيد بدر

ينتمى الشيخ الطيب العبيد بدر إلى بيت دينى عريق يدين له العديد من مختلف أنحاء بلادنا بالولاء والطاعة إذ أن السادة البادراب كانوا عبر تاريخنا القديم وحتى الآن من أشعل (التقابة) وعمروا الخلاوى فكانت منطقتهم منطقة دين وتقوى عرفها الناس من مختلف أنحاء القطر بل أن العديد من الزوار من البلاد العربية والإسلامية عرفوا هذه المنطقة وزاروها عدة مرات وفى هذا الجو الدينى نشأ شيخنا الطيب العبيد ولازمه وقار يفرض على من يخاطبه احترامه وتقديره.

نال الشيخ الطيب قسطاً كبيراً من التعليم الدينى وكغيره من المزارعين التحق بالعمل العام وقد مكنته بيئته الدينية ومايدين لها العديد من القطاعات فى أوساط المزارعين من ولاء إذ تبوأ منصب رئيس اتحاد المزارعين فى دورات عديدة كما اختير رئيساً لاتحاد مزارعى السودان وعضواً بمجلس الإدارة ومجلس الشعب أيام مايو، وقد زار بعض الدول العربية والعالمية فى زيارات ذات صلة بقضايا

المزارعين.

إن أميز ما يتمتع به الشيخ الطيب سعة الصدر وإحترام الآخرين والإبتعاد عن الصغائر ولعل ذلك كله راجع إلى إرثه الدينى القويم.

الشيخ الأمين أحمد الفكي

عندما يقابلك الشيخ الأمين أحمد الفكى لأول مرة وتتفرس فى معالم وجهه يسترعى انتباهك هذا الوجه الوقور وتلك اللحية التى تنم عن انتمائه لبيت دينى عريق فى القدم وعندما تتحدث معه يحدثك فى هدوء واحترام لوجهة نظرك مهما كنت مختلفا معه فى الرأى ولعل كل تلك الصفات الحميدة قد اكتسبها شيخنا من أسرته الدينية منذ أن ولد بقرية العقدة بمحافظة المناقل سنة ١٩٢٥ ونشأ فى كنف والده الوقور الشيخ الفكى أحمد ود الماحى من كبار الانصار ومن الذين عاصروا الإمام المهدى فى فترة الجهاد وهو مؤسس قرية الهدى وكان يحفظ القرآن وأسس خلاوى عديدة بمنطقة المناقل لتحفيظ القرآن الكريم.

كان أول عمل له فى المجالات العامة أن التحق بعضوية مجلس القرية وذلك قبل بداية تعمير مشروع المناقل ثم تدرج فى العمل العام حيث تم انتخابه عضوا بمجلس ريفى المناقل وعندما تمت أعمال الإنشاء والتعمير بمشروع المناقل تم انتخابه عضوا باللجنة المركزية لإتحاد المزارعين عام ١٩٦٧م ثم أخذت بعد ذلك اهتماماته ومؤهلاته القيادية تفرض نفسها على مجتمع الجزيرة والمناقل وتم اختياره سكرتيرا عاما لإتحاد المزارعين منذ عام ١٩٦٩ م حتى عام ١٩٧١م وبعدها تم انتخابه نائبا لرئيس اتحاد المزارعين فى عام ١٩٧٢م وهو مركز قيادى مرموق فى أوساط المزارعين.

وفى عام ١٩٧٣م اجريت الانتخابات العامة لإتحاد المزارعين وتم اختياره ممثلا لقسم الهدى فى اللجنة المركزية حتى نهاية الدورة عام ١٩٧٧، وعندما اجريت انتخابات المزارعين عام ١٩٧٨ أعيد انتخابه سكرتيرا عاما للإتحاد حتى نهاية ١٩٨٥م وفى نفس العام اجريت انتخابات وأختير ممثلا لقسم الهدى فى اللجنة المركزية.

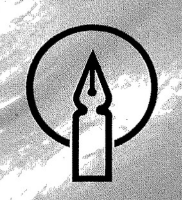
إن المتتبع لنشاطات ونجاحات الشيخ الأمين أحمد الفكى والتى نالها فى فترة وجيزة -فوصل إلى قمة المسئولية فى اتحاد المزارعين- ليتساءل كيف تم هذا الإنجاز العظيم؟ والجواب على ذلك هو أن الشيخ الأمين رجل متطلع لقيادة منطقته والبذل والعطاء من أجلها، وقد صح منه العزم فحقق الله أمانيه بفضل صلاته

الواسعة ونشاطاته فى المجالات الإجتماعية والسياسية وقد زان أعمال شيخ الأمين تواضع جم ونكران للذات والصبر على مايبديه أحيانا معارضوه فى الرأى من تجريح ومكايدة فيقابل ذلك بالصفح والهدوء وسعة الصدر، ويقينى المؤكد أن شيخنا الذى لازال دائما وأبدا يعتز بأنه من خريجى تعليم الكبار حرى به أن يتبوأ أعلى مناصب الدولة، لقد استمعت اليه عدة مرات يتحدث نيابة عن اتحاد المزارعين فى اللجان الحكومية المختلفة والمؤتمرات وجامعة الجزيرة ومع كبار الضيوف فى الداخل والخارج فكان نعم من يمثل المزارعين ويشرفهم ومايدلى به من حديث كان وقعه حسنا على المجتمعين فى هذه المناسبات.

بقيت مسألة أخيرة هو أن الشيخ الأمين يمتاز بقدرة فائقة على إدارة الجلسات والتوفيق بين الآراء المتضاربة وهو أيضاً رجل لاينزعج قط مهما اشتدت حدة المعارضة له.

هذا كتاب فريد في الذكريات، فهو يجمع بين البحث العلمي والسيرة الذاتية، امتزجا معا في نسيج واحد أفرز قصة مشروع وحياة إنسان. وقد مزج المؤلف بين قصة المشروع وحياته مزجا جعل تاريخ المشروع مندغما في حياته، وتبدت حياته انعكاساً لتاريخ المشروع. فقد عايش المؤلف المشروع لأربع حقب متتالية بداها مزارعاً ثم موظفاً صغيراً ثم نائباً للمدير العام ثم عضواً في مجلس الإدارة. وعاش أشق سنوات تأسيسه وكذلك أيام ازدهاره واختلجت في نفسه مشاعر الأسى والفرح، فجاء الكتاب نابضاً بالحياة.

واحتوى الكتاب على تفاصيل دقيقة في تاريخ المشروع وتطوره قل أن تجود بها الوثائق والمراجع. فملأت بعض الفجوات وأسهمت في إثراء البحث العلمي.



إصدارات مركز الدراسات السودانية بالقاهرة

٣٥ شارع شامبوليون - تليفون ٧٦٩٨٧٨